وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر(2) أبوا القاسم سعد الله.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية .

قسم :علم الاجتماع

تخصص : تنظيم وعمل .

رسالة لنيل درجة الدكتوراه علوم بعنوان :

التنظيمات الحديثة في المجتمع الجزائري وعلاقتها بأشكال التضامن التقليدية السائدة في الوسط الحضري.

دراسة ميدانية بمدينة الجزائر .

من إعداد الطالبة:

حسينة قاشي.

تحت إشراف البروفيسور :

محمد .بومخلوف

السنة الدراسية : 2015 -2016 .

كلمة شكر:

أشكر اللّه وأحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا على أنّه وفقني في إتمام هذا العمل المتواضع.فلك اللّهم الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا.

ثم شكري الجزيل إلى "أمي" أطال اللّه في عمرها ،التي لولاها ما أنهيت أبدا هذا العمل .ثم إلى أخواي " أمحمد محمود ،و كريم " على دعمهم اللامتناهي لي ، متمنية لهم كل السعادة والهناء في الدارين.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلى الأستاذ "محمد بومخلوف" الذي كان لي نعم المشرف على كل ما قدمه لي من مراجع ، نصائح ، وإرشادات جد قيمة حتى نهاية هذا العمل فجزاه الله عني خير الجزاء ، وأثقل الله ميزان حسناته.آمين.

شكري الجزيل أيضا إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم تقويم و تقييم محتوي هذا العمل.

و كذا السيد :"بلعالية" إطار بوزارة التضامن الوطني والأسرة الذي أمدني بكل المعطيات التي تخدم بحثنا .

و إلى جميع المبحوثين ،و كل من قدم لي أي خدمة عند القيام بهذا البحث.

أسأل اللّه العلي القدير أن يجعل ما قدموه لي في موازين أعمالهم الصالحة.وأن يتقبل منا ومنهم صالح الأعمال .آمين .

الإهـداء:

إلى روح أبي الطاهرة أسكنها اللّه فسيح جنانه.

إلى أمي العزيزة أطال اللّه في عمرها .

إلى إخوتي وأخواتي.

وأخص بالذكر أخي وسندي في هذه الحياة "أمحمد محمود".

وإلى كل من يطلع على هذه الرسالة.

فهرست

الموضوع **الصفحة**

مقدمة :.....1

الباب الأول :الإطار المنهجي والنظري للبحث:..... .7

الفصل الأول :البناء المنهجي للبحث.....7

تمهيد :..... .7

1 :مشكلة البحث وفرضياته 7

1.1 :أسباب اختيار الموضوع 7

2.1:أهمية البحث 8

3.1 :أهداف البحث 8

4.1: الإشكالية.....9

5.1: الفرضيات 13

2 :تحديد المفاهيم 14

3 :منهجية البحث وأدوات جمع البيانات.....22

4:الدراسات السابقة 27

5 :المقاربة النظرية للبحث 33

الفصل الثاني: التنظيمات الحديثة في الحياة المعاصرة و أهم الاتجاهات النظرية في دراستها..... 44

تمهيد 44

1:التنظيم.....45

1.1: مبادئ التنظيم:.....45

2.1 : خصائص التنظيمات الحديثة.....45

3.1: أهم المؤشرات الدالة على فعالية التنظيمات الحديثة.....46

4.1:أنواع التنظيمات.....47

5.1: أشكال التنظيم:..... 49

2: الاتجاهات النظرية الكلاسيكية لدراسة الفعالية التنظيمية 53

1.2: فريدريك تايلور والإدارة العلمية..... 53

2.2:هنري فايول 54

3.2:كارل مارس 54

4.2: ماكس فيبر والنموذج المثالي للتنظيم البيروقراطي:..... 57
5.2 : ميشيلز والديمقراطية في التنظيم :..... 59
3: الاتجاهات النظرية الحديثة لدراسة الفعالية التنظيم.....60
1.3:التنظيم عند تالكوت بارسونز 60
2.3: روبرت ميرتون والنتائج السلبية اللاوظيفية للبيروقراطية..... 61
3.3: فيليب سلزنيك والضغوط الفردية والبيئية على المنظمة البيروقراطية:..... 61
4.3 : التون مايو ،ومدرسة العلاقات الإنسانية:..... 62
5.3 : ماسلو و نظرية تسلسل الحاجات 64
6.3 : فردريك هرزبرج..... 65
4:الاتجاهات النظرية المعاصرة في دراسة التنظيم..... 66
1.4 :ميشال كروزييه و البيروقراطية كمعوق للفعالية التنظيمية..... 66
2.4 : هربرت سيمون ، والرشادة المحدودة.....68
3.4: برنارد والتعاونية اللارسمية..... 69
4.4: ايستن ،كاتز و،كان ،ونظرية النظم..... 70
5.4-"دروكر" ونظرية الإدارة بالأهداف..... 70
الخلاصة 72
الفصل الثالث: التحضر والتحديث في المجتمع الجزائري:..... 74
تمهيد :.....74
1 :الاتجاهات النظرية لدراسة التحضر:.....74
1.1:الاتجاه النفسي الاجتماعي..... 74
2.1:الاتجاه الايكولوجي.....75
3.1:الاتجاه الثقافي..... 76
4.1:الاتجاه القيمي..... 77
5.1:الاتجاه التكنولوجي..... 77
2: الدراسات الحضرية في التراث السوسيولوجي..... 78
1.2: نظريات التعارض: (الثنائية الريفية الحضرية)..... 78
2.2: المجتمع المحلي الحضري في حدود تصورات استنباطية..... 81
3.2: تصورات مختلفة للتحضر والنمو الحضري..... 82
4.2:طريقة الحياة الحضرية.....84

5.2:المجتمع العربي مقابل المجتمع الأوروبي:.....86
3 : التحديث والاتجاهات النظرية لمعالجته.....87
1.3:تعريف التحديث..... 87
2.3: نظريات التحديث.....88
3.3:خصائص المجتمعات المستحدثة 90
4.3: مظاهر التغير الاجتماعي في عملية التحديث..... 90
4: التحضر والنمو الحضري في الجزائر:..... 93
1.4:عوامل التحضر في المجتمع الجزائري..... 93
2.4:مراحل التحضر في الجزائر..... 94
3.4: خصائص التحضر في الجزائر..... 96
4.4:الظواهر المرتبطة بالتحضر..... 96
5.4: نتائج التحضر في المجتمع الجزائري..... 97
6.4: مشاكل التحضر في المجتمع الجزائري..... 98
الخلاصة:.....101
الفصل الرابع : التضامن 103
تمهيد: 103
1: ماهية التضامن 104
1.1: :تعريف التضامن :..... .. 104
2.1: تطور مفهوم التضامن..... 105
2 : التضامن في الإسلام.....110
3 :التضامن الاجتماعي غير الرسمي في المجتمع الجزائري:.....112
1.3:التضامن العائلي ،القرابي:..... 113
2.3: التضامن مع جماعات الجيرة :..... 114
3.3:التضامن المجتمعي:..... 116
4.3:العوامل المتحكمة في سيرورة التضامن التقليدي في المجتمع الجزائري :..... 116
4 : التضامن الاجتماعي الرسمي في المجتمع الجزائري:..... 123
1.4: الضمان الاجتماعي:..... 123
2.4 – البرامج الاجتماعية لصالح الفئات الفقيرة والمحرومة:.....128
3.4 – برامج التنمية التضامنية و الإدماج و المساعدات الاجتماعية:.....132

4.4- برامج التنمية الاجتماعية ومتابعتها و تحليلها و تنشيطها.....132
5.4- الحركة الجمعوية و العمل الإنساني:..... 133
خلاصة..... 134
الباب الثاني : الدراسة الميدانية :.....
137
الفصل الخامس: الخصائص العامة لعينة البحث. .....
137
تمهيد.....137
1- خصائص العينة..... 137
1.1- الوضعية الاجتماعية:.....137
2.1- التأهيل العلمي:.....140
3.1- خصائص السكن 143
استنتاج 145
الفصل السادس :التنظيمات الحديثة كعامل أساسي لظهور الشبكات الاجتماعية:.....148
تمهيد:..... 148
1- مظاهر عدم فعالية التنظيمات الحديثة :..... 148
1.1:تقييم عام لفعالية الخدمات: 148
2.1:واقع وأبعاد القيام بعملية إدارية.....160
2: التنظيمات الحديثة وعلاقتها بنمو العلاقات الاجتماعية الثانوية (الشبكات الاجتماعية) 164
1.2:العراقيل البيروقراطية والواسطة :.....164
2.2- الشبكات الاجتماعية والتضامن بالوسط الحضري:.....169
3: الفعالية التنظيمية (المستشفى ،التنظيمات الأمنية " نموذجا.....173
1.3: تنظيم المستشفى ، وواقع الخدمات الصحية:.....173
2.3: التنظيمات الأمنية:.....177
استنتاج 182
الفصل السابع : واقع التضامن التقليدي في المجتمع الحضري
الجزائري:.....186
تمهيد:..... 186
1: المشكلات الحضرية :..... 186

1.1: طبيعة الصعوبات التي يواجهها الأفراد في الوسط الحضري:..... 186
2.1:صعوبات تربوية.....190
3.1:صعوبات المسكن:.....192
4.1:صعوبات اقتصادية:.....194
2:موقع الأنساق الأولية من العلاقات الاجتماعية الحضرية :.....198
1.2:أهمية القرب المجالي للنسق القرابي على عملية التضامن:.....198
2.2:أهمية الجماعات القرابية في تحقيق الأمن بالوسط الحضري:.....199
3.2: أهمية الجماعات القرابية في مواجهة المشكلات الحياتية 203
4.2:أهمية الجماعات القرابية في تحقيق الأمن الاقتصادي بالوسط الحضري:.....205
3: التضامن و التواصل الاجتماعي مع الجماعات الأولية:.....206
1.3 :التواصل والتضامن القرابي :..... 206
2.3:إعادة إنتاج العلاقات القرابية(إعادة إنتاج التواصل والتضامن القرابي):.....215
3.3:التواصل والتضامن مع جماعات الجيرة :.....216
استنتاج.....221

الفصل الثامن: التضامن غير الرسمي وتأثيره على فعالية التنظيمات الحديثة.....224
تمهيد:.....224
1- التضامن غير الرسمي واختراق التنظيمات الحديثة الجزائرية:..... 224
1.1:بعض أشكال التضامن غير الرسمي (الواسطة ،المحسوبية و المحاباة...)..... 224
2.1:الوساطة واحتكار التنظيمات الحديثة :بين ترسخ العلاقات التقليدية،ومواجهة المشكلات البيروقراطية.228
3.1:الممارسات غير الموضوعية والقانونية (آليات الاختراق الإداري):.....234
2: مجالات استخدام الواسطة ونمط الروابط الاجتماعية المسخرة للولوج للخدمات :.....236
1.2: مجالات استخدام الواسطة:.....236
2.2:نمط الروابط الاجتماعية المسخرة للولوج للخدمات:.....237
3:اختراق التضامن التقليدي للتنظيمات الحديثة وانعكاس ذلك على فعالية الخدمات:.....241
1.3: الاحتكار والهيمنة والقضاء على مبدأ تكافؤ الفرص:.....241
2.3:إضعاف التنظيمات الحديثة وتكريس التنظيمات التقليدية(الترهل الإداري):.....244
3.3 :سيادة منطق العلاقات غير الرسمية والقضاء على هيئة القانون وفقدان الثقة في التنظيمات 249
استنتاج 258

الفصل التاسع : هيمنة التنظيم غير الرسمي على التنظيمات الحديثة في المجتمع الجزائري:.....260

تمهيد: 260

1:فاعلية العلاقات غير الرسمية للولوج إلى للخدمات 260

1.1: دور العلاقات غير الرسمية في تجاوز العراقيل البيروقراطية 263

2.1:فاعلية الواسطة للولوج إلى للخدمات 267

3.1:ضعف شبكة العلاقات غير الرسمية عائق للولوج إلى للخدمات(ضياع الحقوق) 273

4.1 : ضياع هيبة القانون و التنظيمات الحديثة.....276

2:مظاهر تفوق الوساطة في المجتمع الجزائري في نظر المبحوثين 281

3- تفسيرات المبحوثين لأسباب تنامي و تفوق الوساطة في المجتمع الجزائري.....285

استنتاج 289

الفصل العاشر:التضامن في الوسط الحضري بين النسق التقليدي والنسق الحديث:.....292

تمهيد:..... 292

1- مظاهر إزدواجية التضامن في المجتمع الجزائري:..... 292

1.1: القيم كموجهات سلوكية في المجتمع الحضري الجزائري:تداخل النسقين "التقليدي و الحديث.....294

2:إستراتيجية التوافق مع معطيات الواقع والتكيف معه (المناورة) :.....303

3 :مرجعية الأفراد بالوسط الحضري بين التقاليد و الحداثة ،تكامل أم تعارض:.....308

1.3: مرجعية الأفراد بالوسط الحضري بين التقاليد و الحداثة:..... 308

2.3: العوامل المتحكمة في استمرار التضامن التقليدي:.....311

استنتاج.....321

الفصل الحادي عشر:التضامن في الوسط الحضري الجزائري (التزام اجتماعي وضرورة للتكيف):.....325

تمهيد :..... 308

1- منهجية المقابلات : 308

1.1- معايير تشكيل الحالات: 308

2.1- دليل المقابلة :..... 308

3.1-:سيرورة المقابلات :..... 308

4.1- تقديم مفردات المقابلات: 326

2- **فعالية التنظيمات الحديثة وعلاقتها بظهور الشبكات الاجتماعية:**.....328

1.2: لاعقلانية التنظيمات الحديثة في المجتمع الجزائري 229

2.2:الشبكات الاجتماعية لمواجهة العراقيل البيروقراطية:.....333
3.2:الهجرة أو الانتحار في مواجهة العراقيل البيروقراطية : 335
3 : تعقد الحياة الحضرية والمؤسساتية والتمسك بالتضامن التقليدي
:.....336
1.3- استمرار الحماية العائلية لمواجهة الصعوبات المؤسساتية والحضرية..... 336
2.3: تراجع وتيرة التضامن المادي 339
3.3: الجوار في المجتمع الحضري الجزائري 340
4- التضامن التقليدي والشبكات الاجتماعية في اختراق التنظيمات الحديثة..... 340
1.4 – التضامن التقليدي (الوساطة ، والمحسوبية.....) واختراق التنظيمات الحديثة 341
2 .4 - تأثير التضامن التقليدي و الشبكات الاجتماعية على فعالية التنظيمات الحديثة.....345
5: أولوية العلاقات غير الرسمية على العلاقات الرسمية.....347
1.5- مظاهر تفوق العلاقات غير الرسمية على العلاقات الرسمية..... 347
2.5- عوامل تفوق العلاقات غير الرسمية على العلاقات الرسمية.....349
6- ازدواجية التضامن (التقليدي والحديث).....353
1.6 – أهمية ومكانة النموذجين في حياة الفرد في المجتمع الحضري:..... 353
2.6- أسباب " المناورة" أو العمل وفق النموذجين:.....355
استنتاج.....356
الاستنتاج العام.....357
الخاتمة 359
المراجع 363
الملاحق .

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	عملية جمع البيانات عن طريق "استمارة الاستبيان"،موزعة على ميدان البحث.	27
02	خصائص طريقة الحياة الحضرية في مقابل خصائص طريقة الحياة الريفية	84
03	تطور اتجاه التحضر مابين (1886 – 2008)	95
04	حظيرة السكن في الجزائر حسب نوع البناية	98
05	الحظيرة الوطنية للسيارات في 31-12.(2008-2009- 2010).	99
06	تطور المؤمنين اجتماعيا حسب كل هيئة (صندوق).	127
07	نسبة الاشتراكات حسب الفرع سنة 2005.	128
08	تطور المؤسسات المتخصصة من 1962 إلى غاية 2011.	128
09	تطور المراكز الخاصة بالطفولة المسعفة.FEA	130
10	تطور CSR /CSP/CSPJ.	130
11	تطور عدد المراكز التي تتكفل بالأشخاص المسنين.	131
12	عدد الأشخاص المتكفل بهم عبر السنوات.	134
13	توزيع المبحوثين حسب الجنس والسن .	137
14	توزيع المبحوثين حسب السن والحالة العائلية.	138
15	توزيع المبحوثين حسب مكان الميلاد ومكان الإقامة (البلدية)	139
16	يمثل توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي والجنس.	140
17	يبين السن والمستوى التعليمي .	141
18	توزيع المبحوثين حسب الوظيفة والمستوى التعليمي.	142
19	نمط السكن ووضعيته القانونية.	143
20	نمط الأسرة وعلاقته بنمط السكن.	144
21	طبيعة الاستقبال بالتنظيمات الجزائرية:.	148
22	العلاقة بين المستوى التعليمي وطبيعة الاستقبال.	151
23	العلاقة بين الوظيفة وطبيعة الاستقبال.	153
24	العلاقة بين الجنس وطبيعة الاستقبال.	154
25	كيفية الحصول على المعلومات.	155

26	موقف المبحوثين من صعوبة الحصول على المعلومات.(غياب الشفافية).	156
27	المشكلات التي تعاني منها التنظيمات الجزائرية .	158
28	الجنس وعلاقته بمدى سهولة القيام بعملية إدارية .	160
29	الجنس وتعرض مفردات العينة لعراقيل سابقا.	161
30	السن وتعرض مفردات العينة لعراقيل إدارية.	162
31	الوظيفة وتعرض مفردات العينة لعراقيل إدارية.	163
32	العلاقة بين مدى سهولة أو مرونة القيام بمعاملة إدارية والحلول الإستراتيجية لذلك.	165
33	العلاقة بين العراقيل البيروقراطية وطلب المساعدة.	167
34	العلاقة بين العراقيل البيروقراطية وطلب المساعدة.	167
35	يبين بناء المبحوثين للشبكات الاجتماعية ومدى الاستفادة منها.	169
36	الجنس وسعي المبحوثين لبناء شبكات جديدة.	170
37	سعي المبحوثين لبناء شبكات اجتماعية ومحاولة الاستفادة منها.	171
38	انخراط المبحوثين في مؤسسات المجتمع المدني ومحاولة الاستفادة منها.	172
39	المؤسسة التي يعالج فيها المبحوثين.	174
40	رأي المبحوثين حول الجوانب السلبية التي تعاني منها المستشفيات.	175
41	ترتيب المبحوثين حسب الأهمية للتنظيمات في حالة وقوع خطر اجتماعي.	177
42	السن و ترتيب المبحوثين حسب الأهمية للتنظيمات الأمنية في حالة وقوع خطر اجتماعي	179
43	لجوء الأفراد إلى المؤسسات الأمنية والجهات التي تسانده في ذلك.	182
44	العلاقة بين الجنس و الراحة النفسية والاجتماعية .	186
45	أسباب عدم الراحة النفسية والاجتماعية.	187
46	مدى مواجهة المبحوثين لصعوبات في تربية أبنائهم.	190
47	العلاقة بين مدى التكامل بين الأسرة والمدرسة والعوامل المرتبطة بذلك.	192
48	العلاقة بين نمط السكن و عدد الغرف.	193
49	عدد الغرف وعدد أطفال.	193
50	يمثل توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية والجنس.	194
51	الوضعية المهنية للزوج(ة) .	195
52	الدخل الشهري لأسر مفردات العينة.	196
53	العلاقة بين عدد الأبناء ووضعيتهم المهنية والاجتماعية.	197
54	نمط السكن ومدى تواجد أقارب بالحي السكني.	198
55	مدى تأثير وجود أقارب بالحي على تربية الأبناء.	200
56	طبيعة التأثير الذي تمارسه الجماعات القرابية في الوسط الحضري.	200
57	موقع النسق العائلي و القرابي في تحقيق الأمن المجتمعي.	201
58	ترتيب الجهات التي يعتد عليها المبحوثين في المشكلات الحياتية.	203
59	أهمية الجماعات القرابية في تحقيق الأمن الاقتصادي بالوسط الحضري.	204
60	السن وعلاقته بتبادل الزيارات .	206
61	نوع طبيعة العلاقة مع الأقارب ومدى تبادل الزيارات.	207
62	نوع طبيعة العلاقة مع الأقارب ووتيرة تبادل الزيارات.	208
63	مدى وجود التضامن القرابي في الوسط الحضري وأشكاله.	209

64	نوع الأسرة وتبادل المساعدات .	211
65	السن وتبادل المساعدات بين الأقارب.	212
66	أساس تبادل المساعدات بين الأقارب .	213
67	يبين مدى الحرص على تعريف الأبناء بأقاربهم .	214
68	السن وعلاقته بطبيعة العلاقة مع الجيران .	215
69	يبين طبيعة العلاقة مع الجيران و تبادل الزيارات.	216
70	طبيعة العلاقة مع الجيران ووتيرة تبادل الزيارات.	217
71	نمط المسكن وتبادل المساعدات مع الجيران .	218
72	لنا أساس تبادل المساعدات بين الجيران.	220
73	شغل الأقارب لوظيفة مهمة ومدى الاستعانة بهم وقت الحاجة.	225
74	أساس طلب الخدمة من الأقارب وقت الحاجة.	227
75	استعمال المبحوثين للوساطة كأول طريقة لقضاء الحاجيات الإدارية وأسباب ذلك.	228
76	السن واستعمال الواسطة كأول طريقة لإجراء المعاملات الإدارية.	230
77	الجنس واستعمال الواسطة كأول طريقة لإجراء المعاملات الإدارية.	231
78	الوظيفة واستعمال الواسطة كأول طريقة لإجراء المعاملات الإدارية.	232
79	مدى علم المبحوثين بأشخاص لجئوا لطرق غير قانونية لقضاء مصالحهم وأشكالها.	234
80	مجالات استخدام المبحوثين للواسطة .	236
81	صلة الوسطاء بالمبحوثين .	237
82	الوسيط ومجال المساندة(التضامن).	239
83	العلاقة بين الجنس ورأي المبحوثين في طريقة تقديم الخدمات بالتنظيمات.	241
84	السن ورأي المبحوثين في طريقة تقديم الخدمات بالتنظيمات.	245
85	موقف المبحوثين من تنامي ظاهرة الوساطة بفعل الاكتضاظ.	248
86	تصورات المبحوثين للوسيلة الأنجع للتغلب على المشكلات الإدارية مرتبة من(1 إلى 4).	250
87	تمثل المبحوثين من ظاهرة الوساطة.	254
88	الوسيط و مدى تمكن الشخص الذي تلقى المساعدة من تجاوز العراقيل.	263
89	مدى علم المبحوثين بأشخاص تمكنوا من قضاء مصالحهم بالواسطة.	167
90	ما إذا كانت الواسطة كافية لتأمين حياة الأفراد والأسباب التي تكمن وراء ذلك.	268
91	العلاقة بين الجنس وما إذا كانت الواسطة كافية لتأمين حياة الأفراد .	270
92	العلاقة بين الوظيفة وما إذا كانت الواسطة كافية لتأمين حياة الأفراد .	271
93	مدى علم المبحوثين بأشخاص لم يتمكنوا من أخذ حقوقهم بطريقة عادية.	274
94	السن و مدى تأييد المبحوثين لمقولة أنّ المحسوبية أضعفت القانون والتنظيمات.	279
95	المستوى التعليمي و مدى تأييد المبحوثين لمقولة المحسوبية أضعفت القانون و التنظيمات.	279
96	الوظيفة و مدى تأييد المبحوثين لمقولة أنّ المحسوبية أضعفت القانون والتنظيمات.	280
97	مظاهر تفوق الوساطة في المجتمع الجزائري.	281
98	يلخص رأي المبحوثين حول أسباب تنامي و تفوق الوساطة في المجتمع الجزائري:	285
99	السن و مدى اتباع المبحوثين للطرق القانونية عند تفاعلهم مع التنظيمات الحديثة.	294
100	الجنس و مدى اتباع المبحوثين للطرق القانونية عند تفاعلهم مع التنظيمات الحديثة	296
101	المستوى التعليمي و سلوك المبحوثين للطرق القانونية في تفاعلهم مع التنظيمات الحديثة.	297

102	الجنس و القبول بتقديم الهدايا مقابل تحقيق مصالح في الجهات الرسمية.	298
103	الحالة العائلية و القبول بتقديم الهدايا مقابل تحقيق مصالح في الجهات الرسمية	299
104	المستوى التعليمي و القبول بتقديم الهدايا مقابل تحقيق مصالح في الجهات الرسمية.	300
105	الوظيفة و القبول بتقديم الهدايا مقابل تحقيق مصالح في الجهات الرسمية.	301
106	الوظيفة و التصرف إذا تعارضت المبادئ مع قضاء الحاجات.	302
107	الجنس و مدى لجوء المبحوثين إلى طلب المساندة وقت الحاجة ووجهتها.	304
108	المستوى التعليمي و مدى لجوء المبحوثين إلى طلب المساندة وقت الحاجة ووجهتها.	306
109	الوظيفة و مدى لجوء المبحوثين إلى طلب المساندة وقت الحاجة ووجهتها.	307
110	الجنس ومرجعية السلوك.	309
111	المستوى التعليمي ومرجعية السلوك.	310
112	أسباب التمسك بالوساطة.	311
113	المصدر المؤثر على استمرار التمسك بالواسطة.	313
114	إمكانية مكافحة الممارسات غير الرسمية (الواسطة...).	314
115	سبل مكافحة الممارسات غير الرسمية.	315
116	الأسباب التي تحول دون مكافحة الممارسات غير الرسمية(الواسطة ..).	317
117	الظروف الواجب توفرها كي يسود التفكير العقلاني والوعي الحضاري.	318
118	الظروف الواجب توفرها لتحقيق الراحة النفسية والاجتماعية.	320
119	بيان المقابلات مع المبحوثين.	327
120	توزيع المبحوثين حسب السن.	328
121	توزيع المبحوثين حسب السن.	328

مقدمـة:

استحوذت ظواهر التغير الاجتماعي، التحضر ، والتحديث على اهتمام كثير من العلماء و الباحثين في عديد الميادين ، علم الاجتماع ، علم النفس ، الفلسفة ، التاريخ وغيرها ...، وعلى هذا الأساس أجريت دراسات عديدة لتفسيرها، و أفردت المؤلفات السوسيولوجية حيزا كبيرا لتحليلها و تحديد متغيراتها التي تلعب دورها في أحداثها، وتعقب آثارها وإبراز اتجاهات التنظير المختلفة التي حاولت صياغة نظريات علمية عديدة تحدد أبعادها.

ومن أمثلة المنظرين أو العلماء نذكر ابن خلدون ، نظرية أوجست كونت ، نظرية كارل ماركس، نظرية هربرت سبنسر،نظرية إميل دوركايم ، نظرية ماكس فيبر ، نظرية سوروكين...

لقد عالج هؤلاء المنظرين التغير الذي طرأ على النظم الاجتماعية والسلوك الاجتماعي والقيم الاجتماعية في ظل التحضر والتحديث بتفسيرات متباينة . فمنهم من عزى التغير الاجتماعي إلى العوامل التكنولوجية، ومنهم من ركز على العوامل الاقتصادية ومنهم من يعزيه إلى المتغيرات الثقافية والانتشار الثقافي.

هذا التباين في التناول يعزى بطبيعة الحال إلى تنوع البيئات و تباين ثقافاتها و أنماط حياتها.وعليه يطرح في هذا الصدد إمكانية إسقاط هذه النماذج النظرية على مجتمعات الوطن العربي والعالم النامي بصفة أشمل. حيث تتباين بشكل واضح عن المجتمعات الغربية الصناعية .

فالتحضر والتحديث في المجتمعات الغربية الصناعية ارتبط بالتقدم الاقتصادي ،والتصنيع بينما ارتبط التحضر في المجتمعات النامية نتيجة للزيادة السكانية الهائلة. التي لم ترتبط لا من قريب ولا من بعيد بمؤشرات التغير الاقتصادي كتطور الصناعة،أو الزيادة في فائض الإنتاج الزراعي ،وتدفق سكان الريف إلى المدينة .قبل أن تستعد المدينة لمثل هذا التروح السريع

.حيث أن الانتقال المفاجئ من أسلوب الحياة البدوية أو الريفية إلى أسلوب الحياة الحضرية أدى إلى ضرب من التصدع في البنى والنظم الاجتماعية .ولم تستطع المجتمعات العربية و النامية لعوامل ثقافية وحضارية أن تتكيف مع تلك الأنساق المستوردة.

وعلى هذا الأساس تظهر ضرورة دراسة التغير الاجتماعي، التحضر ، والتحديث ، بخصائصه و أبعاده المختلفة في البلدان النامية والعربية وفقا لتركيبتها الاجتماعية و بناها التقليدية التي كانت أساس تكونها و تشكلها في مجالات جغرافية مختلفة ، وليس باستيراد النماذج التنظيرية الغربية.

يتفق علماء الاجتماع على أنّ أهم ما يميز الحياة الحضرية ،هو ظهور التنظيمات بشكلها الحديث.و اتساع نطاقها ،و تأثيرها الواضح على الحياة الاجتماعية. فعلى الرغم من " أنّ التنظيم وجد منذ آلاف السنين في مصر والصين إلا أنّ هذا التنظيم قد تزايد وجوده في المجتمع الحديث ،وأصبحت التنظيمات أكبر حجما وأكثر تعقيدا ،وأكثر كفاءة وأكثر فعالية وعقلانية".([1])

وبناءا على هذا سعت أغلب الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية المعنية بقضايا التنظيم لمعرفة "العلاقة المتبادلة بين التنظيم والمجتمع أي تحليل العلاقة بين التنظيم و البيئة المحيطة به،ودراسة النسق الاجتماعي الذي يميز التنظيم ككل وقد يتطلب ذلك التعرف على أشكال التنظيم الرسمي وغير الرسمي والتفاعل بينهما،و دراسة نمط العلاقات الشخصية بين الأفراد داخل مختلف الجماعات الموجودة داخل التنظيم ،وأخيرا دراسة الأفراد بوصفهم أعضاء التنظيم يمارسون أدوار محددة ويشغلون وظائف مختلفة "([2])

يجمع الباحثين أيضا على أنّ التنظيمات الحديثة باعتبارها إحدى المصاحبات الضرورية واللازمة لزيادة حجم وكثافة السكان وتعقد مستويات أو أنساق التفاعل بينهم ،تمثل العامل الأساسي إن لم نقل الوحيد الذي يفسر ضعف العلاقات والروابط التقليدية في الوسط الحضري .فما طورته الحضرية من تنظيمات أو مؤسسات جعلت جماعة الأسرة تتخلى بالتدريج عن وظائفها التاريخية المميزة. الأمر الذي جعل ما بقي من روابط أسرية يتسم بالضيق و السطحية.

فقد انفصلت الأسرة الحديثة كوحدة للحياة الاجتماعية عن الجماعات القرابية الكبيرة التي تميز الشكل الريفي للحياة ، وأصبح أعضاؤها أكثر ميلا لمتابعة أهدافهم ومصالحهم المتنوعة في تنظيمات حديثة .وزاد من حدة هذا الانفصال ،البعد المجالي أو البعد المكاني .

المجتمع الجزائري على غرار البلدان العربية والنامية ، شهد نموا حضريا سريعا واستقطابا هائلا للسكان منذ الاستقلال إذ وصل معدل التحضر حسب مصادر الديوان الوطني للإحصاء ،وفقا للتعداد

([1])طلعت، إبراهيم لطفي .**علم اجتماع التنظيم** . القاهرة :دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ،2007،ص، 17.

([2]) المرجع السابق ،ص ص، 33-32.

العام للسكان والسكن سنة 1998 إلى 58,30% ،مقابل النسبة 31,4% سنة 1966"([3]).كما شهد تطورات ملحوظة في عدد التنظيمات الحديثة ،الخدماتية ،الاقتصادية ،الاجتماعية ،السياسية ،الثقافية وغيرها.وفقا لما يتطلبه المشروع التنموي.

غير أنّ واقع التنظيمات الحديثة في المجتمع الجزائري في طرق نشاطها وسلوك أفرادها تتناقض تماما مع روح وأهداف المشروع التنموي من جهة ،وتتناقض كذلك مع مبادئها وأهدافها الحقيقية من جهة أخرى ، الشيء الذي أفضى إلى نتيجة معاكسة تماما ،وهذا طبعا بفعل سيطرة الذهنيات التقليدية على المجتمع بالدرجة الأولى.التي تمجد العلاقات والروابط التقليدية وغير الرسمية بصفة أشمل.

وعلى هذا الأساس جاءت هاته الدراسة كمحاولة للكشف عن هذا الواقع من خلال معرفة العلاقة بين هذه التنظيمات الحديثة كنمط للتضامن الحديث و بين التضامن التقليدي والتضامن غير الرسمي بصفة عامة، التي تبدوا على أنّها علاقة تأثير وتأثر .

و للإلمام بمختلف جوانب هذا الموضوع قمنا بتنظيم البحث إلى بابين ،وإحدى عشر فصلا يتضمن كل فصل مجموعة عناصر وكل عنصر يعالج مجموعة من القضايا والأفكار المتعلقة بعنوان ذلك الفصل.

خصص الباب الأول للإطارين المنهجي والنظري للدراسة ،وقد نظم هذا الباب في أربعة فصول ،تناول الأول ، الإطار المنهجي للبحث ،وتَضَمَنَ مشكلة البحث وفرضياته،تحديد المفاهيم ، منهجية البحث وأدوات جمع البيانات ،الدراسات السابقة ،و المقاربة النظرية للبحث.أمّا الثاني فتناول التنظيمات الحديثة في الحياة المعاصرة و أهم الاتجاهات النظرية في دراستها،ففي العنصر الأول تعرضنا للتنظيم ،وفي الثاني للاتجاهات النظرية الكلاسيكية لدراسة الفعالية التنظيمية الاتجاهات النظرية الحديثة لدراسة الفعالية التنظيمية،وأخيرا الاتجاهات النظرية المعاصرة في دراسة التنظيم.

وفي الفصل الثالث عرضنا التحضر والتحديث في المجتمع الجزائري،وقد تضمن العنصر الأول الاتجاهات النظرية لدراسة التحضر،والثاني الدراسات الحضرية في التراث السوسيولوجي وفي الثالث التحضر والنمو الحضري في الجزائر أما الرابع فكان التحديث والاتجاهات النظرية لمعالجته .

([3])الديوان الوطني للإحصاء ، التحضر ،حوصلة إحصائية 1962 – 2011 ،2013،ص ،15.

أما الفصل الرابع، فتناولنا التضامن ونظرياته. و تضمن العنصر الأول ماهية التضامن والثاني التضامن الاجتماعي غير الرسمي في المجتمع الجزائري وأخيرا التضامن الاجتماعي الرسمي في المجتمع الجزائري.

أما الباب الثاني فتضمن الدراسة الميدانية للبحث .وينقسم بدوره إلى سبعة فصول .أستهل الفصل الخامس تقديم ميدان الدراسة والخصائص العامة لعينة البحث.وأخيرا استنتاج الفصل .أما الفصل السادس قدم تحليل إحصائي عن:التنظيمات الحديثة كعامل أساسي لظهور الشبكات الاجتماعية ،ثم استنتاج الفرضية الأولى .

وفي الفصل السابع قدم تحليل إحصائي عن واقع التضامن التقليدي في المجتمع الحضري الجزائري، ثم استنتاج الفرضية الثانية . أمّا الفصل الثامن قدم تحليل إحصائي عن التضامن التقليدي و الشبكات الاجتماعية و اختراق والتأثير على فعالية التنظيمات الحديثة.ثم استنتاج الفرضية الثالثة .

وفي الفصل التاسع قدم تحليل إحصائي عن هيمنة التنظيم غير الرسمي على التنظيمات الحديثة في المجتمع الجزائري ثم استنتاج الفرضية المسرحين الرابعة .أمّا الفصل العاشر قدم تحليل إحصائي عن التضامن في الوسط الحضري بين النسق التقليدي والنسق الحديث. ثم استنتاج الفرضية المسرحين الخامسة .

وبالنسبة للفصل الحادي عشر فكان التضامن في الوسط الحضري الجزائري (التزام اجتماعي وضرورة للتكيف) وهو عبارة عن دراسة كيفية .ثم الاستنتاجات العامة ثم الخاتمة، المراجع والملاحق .

الباب الأول

البناءان المنهجي والنظري للبحث.

الفصل الأول

البناء المنهجي

الفصل الأول:الإطار المنهجي للبحث .

تمهيد:

إنّ تحديد المنهج الذي سيتم إتباعه لدراسة الظاهرة موضوع البحث له تأثير كبير على نوعية النتائج التي سيتوصل إليها الباحث ومن ثم كان تحديده في أي بحث علمي لا يتم بكيفية غامضة ،وإنّما يكون قائما على اقتراحات تم التفكير فيها ومراجعتها جيدا والتي تسمح له بتنفيذ خطوات عمله بصفة جيدة بمساعدة الأدوات والوسائل التي تضمن له النجاح .ف "تعتمد صحة أي بحث علمي ،وبدرجة كبيرة ،على المنهج المستعمل والكيفية التي استعمل وفقها لدراسة الواقع ." ([1])

1 :مشكلة البحث وفرضياته.

1.1:أسباب اختيار الموضوع : إنّ الأسباب التي دفعتنا لاختيار موضوع "التنظيمات الحديثة في المجتمع الجزائري وعلاقتها بأشكال التضامن التقليدية السائدة في الوسط الحضري "، تتمثل فيما يلي:

1.1.1– أسباب علمية :

الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هي كالآتي:

– عرف المجتمع الجزائري تحولات وتغيرات كثيرة أثرت على بنائه وعلى خصائصه.حيث تحول من إطاره التقليدي إلى إطار التحضر السريع ،وهذا ما أدى إلى حدوث تطورات ملحوظة في أنماط التنظيمات بمختلف أشكالها وصورها ،الاقتصادية ،السياسية ،الاجتماعية ،الثقافية وغيرها ...وكذا ظهور تنظيمات تضامنية أخرى تتوافق مع معطيات هذه المرحلة من التحضر وبديلة عن أشكال التضامن التقليدية التي سادت في مراحل معينة من تغيره الاجتماعي ،وهذا ما دفعنا إلى محاولة البحث عن ما إذا استطاعت هذه التنظيمات الحديثة في تعويض الوظائف التي كانت على عاتق أهم مؤسسة اجتماعية ألا وهي الأسرة في المجتمع التقليدي ،وإلى أي مدى ؟

– الرغبة أيضا في اكتشاف تأثير هذه التحولات والتغيرات التي شهدها المجتمع الجزائري على أنماط وأشكال التضامن الاجتماعي التقليدية والمستحدثة فيه.والتي بدون شك تلعب دورا محوريا في حياة الأفراد في الوسط الحضري. بمعنى سنحاول الكشف عن ما إذا استطاعت البيروقراطية والتنظيم الحديث للمجتمع أن تقلل من أهمية التنظيمات التقليدية أم أنّها أدت إلى نتائج عكسية تماما بحيث تطلب الوضع استحداث نمطا جديدا من التضامن يتوافق ومعطيات المرحلة الراهنة.وعلى أي أساس بني هذا التضامن؟

– الرغبة في إبراز التكامل الموجود بين التنظيمات التضامنية الاجتماعية الحديثة و أشكال التضامن التقليدية.

2.1.1: الأسباب الذاتية :

([1])– موريس، أنجرس. **منهجية البحث في العلوم الإنسانية :تدريبات عملية**. ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون. الجزائر: دار القصبة، 2004 ، ص98 .

هذه الأسباب هي نابعة من التجربة اليومية الشخصية. ذلك أنّ كل واحد منا مهما كان مركزه الاجتماعي وقد نستثني فئات معينة،أثناء التفاعل مع التنظيمات غالبا ما تعترضه عراقيل بيروقراطية.وما ينجر على ذلك من تضييع للوقت والجهد .فأصبحنا نخصص لكل معاملة في التنظيمات الحديثة يوما كاملا على أدنى تقدير .كما يضطرنا الأمر في بعض الأحيان إلى الاستعانة بوسيط لقضاء مصالحنا،وفي أحيان أخرى التنازل عن حقوقنا. فدراستنا هذه تحاول الكشف عن هذا الواقع بكل خباياه،من خلال تسليط الضوء على محدودية فعالية التنظيمات الحديثة وأهمية التضامن غير الرسمي في حياتنا اليومية العمومية.فبالرغم من التحضر الذي يبدو، إلا أنّ بعض الممارسات على مستوى هذه التنظيمات توحي بأننا بعيدين عن الحياة المؤسساتية ،بمعنى أن العلاقات غير الرسمية أصبحت تسيطر كليا على حياتنا العمومية ،وهذا ما دفعنا للبحث عن الأسباب التي وراء ذلك وانعكاساتها على مختلف الجوانب ،وكذا استراتيجيات الأفراد للتكيف مع هذا الواقع في هذه المرحلة من التغير الاجتماعي المعقدة.ومحاولة تفسير هذه الظواهر علميا.

2.1:أهمية البحث:

أهمية أي بحث تقاس بالخدمة التي يقدمها في مختلف جوانب الحياة، ويمكن أن نحدد أهمية هذا البحث على ضوء الاعتبارات التالية:

– إنّ بحثنا هذا قد يكون مساهمة أو إضافة علمية للدراسات السابقة. و قد يلفت نظرة طلبة و باحثين إلى الظاهرة المدروسة، مما يفتح المجال لدراسات أعمق وأشمل .

إنّ هذا البحث يتعرض للتنظيمات الحديثة في المجتمع الجزائري ومحاولة تقييم دورها في المجتمع ومعرفة واقعها .وهذا ما يؤدي إلى الكشف عن علاقتها بأشكال التضامن التقليدية في المجتمع .وبالتالي يمكن أن يساهم هذا البحث في رسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها ، من خلال معرفة نقاط القوة والضعف في هذه التنظيمات وما يحيط بها من مختلف الجوانب ، ومحاولة معالجتها لزيادة كفاءتها وفعاليتها بما يتواكب والتغيرات التي تحدث في العالم.

3.1:أهداف البحث:

– نحاول من خلال هذه الدراسة التوصل إلى نتائج علمية تفيد في وصف ظاهرة التضامن بنوعيه :غير الرسمي،والرسمي الحديث والمتمثل في التنظيمات الحديثة والتأثير الملاحظ بينهما ، ومحاولة تفسير هذه الظاهرة تفسيرا علميا سوسيولوجيا،ومعرفة موقع التنظيمات الحديثة الجزائرية من الدراسات النظرية والإمبريقية التي تعرضت لها السوسيولوجيا الغربية والعربية .وذلك من خلال إجراء بعض الإسقاطات النظرية على التنظيمات الحديثة الجزائرية لمعرفة مدى صلاحيتها لتفسيرها علميا .

– الاقتراب أكثر من واقع تفاعل الأفراد مع هذه التنظيمات .ومحاولة جرد أشكال التضامن السائدة في المجتمع الجزائري سواء كانت تقليدية أو مستحدثة والتي لعبت دورا هاما وتعلب دورا مهما في مواجهة الصعوبات التي تعترض الأفراد في الحياة الحضرية .

– معرفة ما إذا كانت التنظيمات الحديثة في المجتمع الجزائري قد أثرت على أشكال التضامن التقليدي أو طورت أشكال جديدة للتنظيم بالشكل الفعال الذي يمكن أن يكون بديلا عن التضامن الاجتماعي التقليدي المألوف، وما هو موقع هذا النوع من التضامن في حياة الأفراد في المجتمع الجزائري مقارنة بالتضامن التقليدي والحديث بالمعنى الغربي المفهوم ؟

– إبراز الدور الفعال للعلاقات غير الرسمية الذي يضاهي أهمية التنظيم الحديث في الحياة الحضرية في المجتمع الجزائري.
– تبيان أنّ وضعية التخلف التي نعيشها هي نتاج التأثير والتأثر بين النمطين من التضامن .والسبب في هذا يعزى إلى سيطرة القيم التقليدية على أفكارنا وسلوكياتنا .وهو الأمر الذي دفع بالأفراد إلى المناورة بين النوعين من التضامن كسلوك للتكيف.

4.1:الإشكالية :

يميل الإنسان بطبيعته إلى العيش ضمن الجماعة، حيث يرى ابن خلدون أنّ الاجتماع ضروري وأشار أرسطو إلى أنّ "الإنسان مدني بالطبع ".([1]) وهذا الاجتماع الإنساني أساسه التضامن والتعاون. "فالإنسان ميال بطبيعته إلى الحياة الجماعية التي توفر له وسائل الحياة، وتضمن له البقاء، لأنّ الحياة أخذ وعطاء وتبادل مستمر بين أفراد الإنسانية كلها".([2]) إنّ هذا التضامن والتعاون ينعكس في مختلف القيم والمعايير والعلاقات والتنظيمات الاجتماعية الموجودة في المجتمع.فالتضامن إذن هو قيمة وظاهرة اجتماعية رسختها الأنساق الاجتماعية عبر تاريخها الطويل والتي ساهمت إلى حد بعيد في الحفاظ على بنيتها وتوازنها واستمرارها.

ولما كان التطور والتغير الاجتماعي من سمات وطبيعة المجتمعات فقد تحول من مجتمع بسيط إلى مجتمع أكثر تطورا وتقدما، وقد رافق ذلك تغير في طبيعة التضامن الاجتماعي، فقد تحول من تضامن آلي يسود المجتمعات التقليدية إلى تضامن عضوي يسود المجتمعات الحديثة والمعقدة ،كما يرى دوركايم.

وقد أشار إلى فكرة التطور الاجتماعي هذه الكثير من علماء الاجتماع ،منهم: "عبد الرحمان بن خلدون "و "هربرت سبنسر" وغيرهم.فأما ابن خلدون فقد أسس فكرته على أساس اقتصادي ،فيرى أنّ المجتمع يمر بحالات متعاقبة متدرجة من البساطة إلى التعقيد، والانتقال من حياة البساطة والضروري من العيش إلى حياة الرفاهية والتفنن في الترف كما أنّ لكل مستوى اقتصادي طبائعه وأخلاقه ،فالبدو بصفة عامة أقرب إلى الشجاعة والتضامن والعصبية والحضر أقرب إلى الرفاهية والبعد عن الخلائق الحميدة ،وهذا يعكس طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في كل من المجتمعين ،فالأول تسوده علاقات تماسك العاطفي والاتصال الدموي والتضامن الآلي والثاني يستند إلى التعاقد الحر والارتباط النفعي.

([1]) حسين، عبد الحميد أحمد رشوان .**علم الاجتماع النفسي المجتمع ،الثقافة ،الشخصية** . الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ،2005.ص08.نقلا عن سيد صبحي، الإنسان وسلوكه الاجتماعي، ص ص 16-20.

([2]) إدريس ،حضير .**التفكير الاجتماعي الخلدوني وعلاقته ببعض النظريات الاجتماعية** .ط2.الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،1992،ص86.

أما هربرت سبنسر فيميز بين نوعين من المجتمعات هو الآخر. وقد فسر هذا على أساس المماثلة بين المجتمع والكائن العضوي :مجتمع يتميز بالتجانس في الوظائف ومجتمع يتميز بالتباين والتخصص والتفرد ،وهو مايؤدي إلى التضامن والتماسك واعتماد الأجزاء على بعضها البعض وذلك طبقا لمبدأ التضامن والتكامل الاجتماعي في الحياة الاجتماعية .

إنّ المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات شهد تحولات وتغيرات كثيرة ومتسارعة منذ الاستقلال ،شملت مختلف الميادين والمجالات الاقتصادية ،الاجتماعية ،الثقافية ،... نجم أغلبها عن برامج التنمية الشاملة والتحديث التي شُرِعَ في تطبيقها منذ البدايات الأولى للاستقلال للتخلص من وضعية التخلف التي كانت تشهدها البلاد .

هذه التحولات والتغيرات صاحبتها تغيرات وانعكاسات على المجتمع وعلى نظمه ومكوناته البنائية .وذلك "انطلاقا من أنّ أي تغيير يطرأ على أي نسق من أنساق المجتمع لابد أن يمس بشكل أو بآخر بقية الأنساق الأخرى ،باعتبارها جوانب متفاعلة ومتساندة وظيفيا "([1]) .

فقد شهد المجتمع الجزائري تحول في الأبنية والعلاقات الاجتماعية ، وفي نوعية وشكل العمل ،وفي نوع وشكل الأسرة وبنائها ووظائفها وخصائصها ،فقد تحول من مجتمع بسيط في علاقاته محافظ على البناء الأسري التقليدي الذي يقوم بكل الوظائف الاجتماعية والاقتصادية ...يسوده تضامن وتآزر قوي بين أفراده وأفراد الأسرة الواحدة مع الأسر الأخرى ، إلى مجتمع معقد متسم بالتحضر و الحداثة والحراك الاجتماعي السريع وتزايد ديمغرافي. حيث بلغ عدد السكان الحضر في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصاء طبقا للتعداد العام للسكان والسكن سنة 1987 " 249 444 11 نسمة " تمثل الجزائر العاصمة لوحدها "426 673 1 نسمة " ليصل العدد إلى 179 471 22 نسمة وفقا للتعداد العام للسكان والسكن سنة 2008 ، وتحتل الجزائر العاصمة كالعادة الصدارة بـ 868 817 2 نسمة. ([2]) كما تخصصت المهن وتطور تقسيم الأدوار بين الزوجين بحكم خروج المرأة إلى العمل ،حيث أصبحت هذه الأخيرة تمثل نسبة معتبرة من الفئة النشطة في المجتمع وبالأخص في مجال التعليم .حيث بلغت نسبة الإناث المشتغلات حسب الديوان الوطني للإحصاء دائما ، تعداد سنة 1977 ،" 234 138 امرأة مشتغلة ، من مجموع 972 336 2 شخص يمثل الفئة المشتغلة ،أي بنسبة 5.9 % ليصل العدد حتى سبتمبر 2014 إلى 000 078 2 إمرأة مشتغلة من مجموع 11,453 000 شخص يمثل الفئة المشتغلة أي بنسبة 18,1 % من الفئة النشطة . ([3]) أي بنسبة زيادة قدرها 12.2 % . كما ظهر العمل المأجور المحدد بالزمان والمكان وتزايد ونمو وتطوير المؤسسات والهيئات (التنظيمات البيروقراطية الكبرى) كالمصانع والبنوك ،البلديات والمستشفيات ،المدارس و الجامعات ، وهيئات التأمين والأمن،وغيرها ... ،التي تنتظم

([1]) الطاهر،بوشلوش. "التحولات الاجتماعية و الاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999)": دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجزائري".أطروحة دكتوراه دولة .جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله .2006 ،ص،نقلا عن فادية ،عمر الجولاني .**التغير الاجتماعي :مدخل للنظرية الوظيفية لتحليل التغيير**.الإسكندرية :مركز الكتاب ،1997 ،ص،23.

([2])الديوان الوطني للإحصاء . الديمغرافيا .حوصلة إحصائية 1962 – 2011 .2013 ، ،ص ص،37-40.

([3])- ONS .**Collection statistique . statistique social. Activité , Emploi & Chômage**. N°683.Septembre 2014.P.02.

بطريقة هيراركية وتعمل وفقا لقواعد عقلانية ،تستوعب الجموع الكثيفة والمتزايدة للسكان بما يتفق وتلك الدرجة من التعقيد التي بلغتها أنساق التفاعل الاجتماعي بينهم .

لقد غدت التنظيمات البيروقراطية شكلا عاما للتنظيم يعبر في نظر البعض ، مثل" ماكس فيبر" عن أهم التحولات البنائية للمجتمع الحديث .ويرتبط في نظر البعض الآخر مثل "فيليب هاوزر" PH .Hauser " ارتباطا وثيقا بعملية التحضر والنمو الحضري . وفي كلتا الحالتين كانت البيروقراطية عبارة عن إحدى المصاحبات الضرورية واللازمة لزيادة حجم وكثافة السكان وتعقد مستويات أو أنساق التفاعل بينهم فهي على حد تعبير فيبر شكل للتنظيم المركب ([1]).وهذا يدفعنا للتساؤل عن مدى عقلانية التنظيمات الحديثة الجزائرية ،وعن مدى قدرتها على استيعاب الأعداد الهائلة من السكان ؟

إنّ تزايد ونمو وتطوير المؤسسات والهيئات (التنظيمات البيروقراطية الكبرى)، أدى إلى تخلي الأسرة على بعض وظائفها الواحدة بعد الأخرى ،حيث أنشأت لكل وظيفة تنظيم أوهيئة تحمل على عاتقها تحقيقها على الوجه الأكمل ،فعلى سبيل المثال و بعد أن كانت الأسرة قبل عصر التصنيع تمثل وحدة إنتاجية تنتج كل مايلزم لاستهلاك أعضائها. انتزعت منها هذه الوظيفة (الاقتصادية) وأنشأت لها الدولة تنظيمات تتمثل في المصانع والشركات والمصارف والبنوك وغيرها من المؤسسات الاقتصادية والمالية ،وكذلك هو الحال بالنسبة للأمن والحماية الاجتماعية والنفسية التي كانت التنظيمات التقليدية تضمنها لأفرادها إذ ظهرت المنظمات والهيئات التي تضطلع بهذه المهمة مثل مؤسسات الحماية الاجتماعية ،الضمان الاجتماعي ،دور العجزة ،مؤسسات حماية الأحداث وهيئات أخرى مثل مكاتب العمل وهيئات التوظيف ([2])." فقد تحولت الحماية الاجتماعية والتضامن العائلي إلى التضامن الاجتماعي وتحول المضمون من القبيلة والعشيرة والارتباط الديني والعائلي إلى الارتباط الوطني "([3]).وبالتالي هل حقا يمكن نقول أنّ هذه التنظيمات يمكن أن تكون بديل للتضامن التقليدي في المجتمع الحديث؟

إنّ وجود هذه التنظيمات التضامنية في المجتمع حكومية تابعة للدولة ، أو غير حكومية كمؤسسات المجتمع المدني وغيرها... والتي نشأت كضرورة حتمية وكجزء هام في مجتمع يتسم بالحداثة والتعقيد وما يرافق ذلك من ضعف وتغيير في الأبنية العلاقات والروابط الاجتماعية. و هذا يجعل الأفراد يتفاعلون إراديا أو غير إراديا مع هذه التنظيمات . فصاحب الحاجة يعتقد أنّه من الأفضل له أن يطلب مساعدة الدولة من أن يطلب المساعدة من الناس ،" فمساعدة الدولة يعتبر عملا طبيعيا وحق من حقوق الأفراد عليها بحكم الانتماء إليها." ([4])

([1])السيد ،عبد العاطي السيد .**علم الاجتماع الحضري**. ج1. ،الإسكندرية ،الأزاريطة :دار المعرفة الجامعية ،2003،ص15.

([2])محمد ،علي سلامة .**الانفتاح الاقتصادي وآثاره على الأسرة** .تصدير عاصم الدسوقي . الإسكندرية :دار الوفاء ،2002 صص.252 -253.

([3])عامر ،سلمان عبد الملك.**الضمان الاجتماعي في ضوء المعايير الدولية والتطبيقات العملية** . تقديم عبد السلام شعيب .المجلد الأول . بيروت ،لبنان :منشورات الحلبي الحقوقية ، ،1998،ص 451.

([4])عبد الهادي، الجوهري و إبراهيم أبو الغار .**إدارة المؤسسات الاجتماعية :مدخل سوسيولوجي**. القاهرة:دار المعرفة الجامعية ،1997 ،ص 292.

إنّ الفكرة الأولية التي يمكن أن نلاحظها حول واقع هذه التنظيمات الحديثة في المجتمع الجزائري هي أنّها ضعيفة الفعالية.فالتفاعل معها غالبا ما تعترضه العديد من الصعوبات والعراقيل البيروقراطية ، بسبب سوء التسيير ،وغموض في القوانين ،والمحسوبية ،وغيرها ... ،و هذا مايؤدي إلى عدم أدائها لوظيفتها ،وفشلها في تحقيق الغاية والأهداف التي أنشأت لأجلها، والمتمثلة في تلبية احتياجات ومتطلبات المجتمع .وعليه كيف يواجه الفرد الجزائري هذه التحديات في كنف واقع شديد التعقيد ؟ هل بتسخير العلاقات والروابط الأولية و التضامن التقليدي خاصة وأنّ الحياة الحضرية في المجتمع الجزائري تتوفر على عناصر تجديد هذه العلاقات والروابط والتضامن التقليدي ؟ أم بتكيف آليات جديدة تتوافق ومستجدات المرحلة من تطور المجتمع كالاستناد إلى أنماط جديدة من التضامن أنتجتها التفاعلات اليومية في مختلف فضاءات المدينة (في مكان العمل ،في المسجد ، في مختلف الفضاءات العمومية....) فيما يصطلح عليه باسم الشبكات الاجتماعية التي تعمل على السيطرة والاستحواذ على الخدمات بمختلف أشكالها ومستوياتها؟

بطبيعة الحال إنّ الدخول في هذه الشبكات تجعل من الأفراد تحت ضغط و هيمنة أصحاب السلطة والنفوذ الإداري وبحكم أنّ التنظيمات هي في يد هؤلاء فإنّه للاستفادة منها لابد من "ربط شبكة من العلاقات المؤدية إليها من وصولية ومحسوبية وشبكة علاقات اجتماعية "([1]) غير رسمية غالبا ماتكون سطحية ،مصلحية ،ومؤقتة،وأيضا مُكلِفة.وعليه إلى أي مدى يعمل الفرد الجزائري على تسخير هذا النمط من التضامن القائم على الشبكات في تفاعله مع التنظيمات الحديثة؟

أشار العديد من الباحثين، منهم جزائريون مثل "محمد بومخلوف ،عمار بوحوش ،إسماعيل قيرة" وغيرهم كثيرون... ، إلى أنّ تنامي ظاهرة الفساد والابتزاز وغيرها من مظاهر الفساد في المجتمع الجزائري هي نتيجة سيطرة هذه الشبكات التي تحكمها روابط معينة على التنظيمات الحديثة،و تسعى دوما للسيطرة والاستحواذ على الامتيازات والفرص التي تتيحها هذه الأخيرة تحت تأثير فكرة تَمَلُك المؤسسة والاستحواذ على مواردها.وعليه هل هذه التنظيمات أنشأت لخدمة الأفراد أم أنّها وسيلة للضغط عليهم والتحكم في مصيرهم ؟وهل ساهم هذا الواقع في التمسك بالتضامن التقليدي ،أم العكس ؟

إذن و على الرغم مما يبدو من الاتجاه نحو التحضر والتغير والتحديث الذي يعرفه المجتمع الجزائري وما يرافق ذلك من تغير في التضامن الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية التلقائية التطوعية القائمة على أساس المحبة والصداقة وظهور محلها علاقات رسمية تعاقدية دينامكية بين أصحاب المصالح وتتم في إطار مؤسسات حديثة ،إلا أنّه في واقع الأمر فإنّ منطق الازدواجية في العلاقات هو السائد في المجتمع الجزائري .ومن أجل إشباع احتياجاته والتكيف مع صعوبات وضغوط الحياة الحضرية فإنّ الفرد يعيش في ازدواجية نسقية في ميدان التضامن الاجتماعي ويناور من

([1])محمد ،بومخلوف."الروابط الاجتماعية ومشكلة الثقة ".الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري.فعاليات الملتقى الوطني الرابع لقسم علم الاجتماع ،منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر ،(2007،2008). ص ص،30 .31.

خلالهما ،فيكيف سلوكه ومواقفه ويحدد استراتيجياته لبلوغ أهدافه وفقا للوضعية المناسبة .وعليه نتساءل عن مدى صحة هذه الفكرة ؟ و هل هذه الإستراتيجية ضرورة فرضت نفسها أم هي تأثير للرواسب التقليدية ؟

إذن وبناءً على ماسبق تظهر لنا ضرورة معرفة واقع وموقع التنظيمات الحديثة في ميدان التضامن الاجتماعي في المجتمع الجزائري ومعرفة العلاقة بينها و بين التضامن التقليدي التي تبدوا على أنّها علاقة تأثير وتأثر ،وعليه نطرح التساؤلات التالية :

1- هل توجد علاقة بين فعالية التنظيمات الحديثة في المجتمع الجزائري و ظهور الشبكات الاجتماعية ؟

2- هل لتعقد الحياة الحضرية والمؤسساتية وصعوبتها دور في التمسك بالتضامن التقليدي؟

3- هل للتضامن التقليدي والشبكات الاجتماعية التي أنتجها الوضع الجديد تأثير على فعالية التنظيمات الحديثة؟ وما هي العلاقة بينهما ؟

4- هل يمكن للعلاقات غير الرسمية أن تكافئ العلاقات الرسمية في تلبية احتياجات الأفراد ؟

5 _ ماهي الإستراتيجية التي يعتمدها الفرد (الجماعة) في الوسط الحضري لتلبية حاجياته في ميدان التضامن الاجتماعي ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات افترضنا الفرضيات التالية :

1. 5: الفرضيـات:

1.5.1_ توجد علاقة عكسية بين فعالية التنظيمات التضامنية الحديثة وبروز أشكال جديدة من التضامن قائمة على الشبكات الاجتماعية.

2.5.1 _ تعقد الحياة الحضرية والمؤسساتية وصعوباتها يؤدي إلى التمسك بالتضامن التقليدي.

3.5.1 – يساهم التضامن التقليدي و الشبكات الاجتماعية التي أنتجها الوضع الجديد في اختراق والتأثير على فعالية التنظيمات الحديثة.

4.5.1- يجد الفرد (الجماعة) في العلاقات غير الرسمية مايلبي احتياجاته أو ولوجه للخدمات بصورة تكافئ أو تتفوق على العلاقات الرسمية .

5.5.1 _ يعيش الفرد (الجماعة) في الوسط الحضري في ازدواجية نسقية في ميدان التضامن الاجتماعي لتلبية حاجياته ويناور من خلالهما .

2: تحديد المفاهيم:

1.2: التضامن:

سوف نكتفي في هذا الموضع بإعطاء بعض التعاريف لهذا المفهوم على أن نقوم بمحاولة الإحاطة به من جوانب مختلفة بشيء من التفصيل في الفصل الرابع.

يعرف مفهوم التضامن على أنّه :"تماسك داخلي لمجموعة اجتماعية ،وهو مفهوم مرادف للتماسك الاجتماعي.و يختلف باختلاف درجة انسجام المجموعة " ([1])

وقد عرفه Le petit Larousse على أنّه: تبعية متبادلة بين الأفراد. ويرى بأنه قد يشير أيضا إلى إحساس أو شعور يدفع بالأفراد إلى تقديم مساعدة متبادلة. و هو أيضا واجب تقديم المساعدة للأشخاص الذين هم في حالة خطر ".([2])

و يرى " Mpse Nselnempeti "بأنّ التضامن " علاقة دائمة وتبعية متبادلة بين الأجزاء التي تشكل الكل، وهذا يظهر عندما نتكلم عن التضامن بين أجيال متتالية لشعب ما، أو جماعة ما، أو عائلة ما"([3]).

ويرى أيضا بأنّه(التضامن) ،يظهر كظاهرة اجتماعية موحدة بالأفعال والمشاعر الجمعية للأفراد المنتمون لنفس الجماعة. وقد اعتمد في دراسته الإجرائية على أربعة معايير لتحديد معنى التضامن الذي يقصده وهي:"الشعور بالانتماء إلى الجماعة، المشاركة، التبادل".([4]).

أمّا أحمد زكي بدوي فيعرف التضامن بأنّه "عملية التآزر أو الاعتماد المتبادل كما تظهر في الحياة الاجتماعية.والمعنى الأصلي معنى تشريعي ،فقد كان يستخدم للإشارة إلى تضامن الفرد مع جماعته في المسؤولية " ([5])

هناك مفهوم آخر مرادف للتضامن وهو التكافل، حيث ورد في لسان العرب قولهم"تكفلت بالشيء" وهو مأخوذ من الكفل ما يحفظ الراكب من خلفه....والكافل هو العائل،كفله ،يكفله ،وكفله إياه" ([6]).

وقد ورد بهذا المعنى في القرآن الكريم في قول اللّه عز وجل « وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلاَمَهُم أَيُّهُم يَكْفُلُ مَرْيَمْ ».([7]) كما ورد في السنة النبوية ،كقول الرسول صلى اللّه عليه وسلم « أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنة ».

لقد شاع هذا الاستعمال الواسع لهذا المفهوم لدى الكثيرين من علماء الاجتماع ،مثل ابن خلدون ،دوركايم وغيرهم .وقد تحدث "ابن خلدون" عن هذا المفهوم باستعماله لمفهوم آخر وهو" العصبية":

فالعصبية: بفتحتين، التعصب وهو أن يذب الرجل عن حريم صاحبه ويشمر عن ساق الجد في نصرته.منسوبة إلى العصبة ،محركة ، وهم أقارب الرجل من قبل أبيه لأنّهم هم الذابون من هو منتهاهم وهي بهذا المعنى ممدوحة".([8])

([1])Emilio ,Willems .**Dictionnaire de Sociologie**. Adaptation Française par Armand Cuvillier.2 Ed. Série A, Auteurs Contemporains, Paris : Librairie Marcel Rivière et Cie ,1970,P .268.

([2])Raymond, Chappuis .**La solidarité : L'éthique des relations humaines**. Que sais je ? France :PUF,1999, P 04.

([3]) Mpse , Nselnempeti .**L'évolution de la solidarité Zaïre : le cas des Ntomba et Bansegele de la mai –Ntomba /Nselge.Mpet Mpse** Kinshasa :P.U.Z.,1979,P P13-14.

([4]) Ibid.P.P13.14.

([5])أحمد زكي ،بدوي.**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**.ط1. بيروت :دار العلم للملايين ،1987،ص 404.

([6]) جمال الدين ، ابن منظور .**لسان العرب** .ط6.ج11. لبنان :دار الفكر للطباعة والنشر ، 1997، ص588.

([7]) الآية 85،من سورة النساء.

([8])عبد الرحمان، بن محمد بن خلدون .**مقدمة ابن خلدون لكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر** .ط1. سوسة تونس :منشورات دار المعارف للطباعة والنشر ،1991،ص20.

و"أصل الكلمة (عصب) و(العصب) بمعنى أطناب المفاصل التي تلائم بينها وتشدها ...أما كلمة عصبية فتعني الحث على نصرة الأولياء والأقرباء ظالمين كانوا أو مظلومين ...وهي عبارة عن رابطة ذهنية ،تصل وشائج القربى وتشد اللحمة بين الأقرباء ... وكان هذا المفهوم يرمي إلى التعصب القبلي ،والتضامن بين القبائل بالإضافة إلى التعصب للمعتقدات المذهبية والدينية ... قد تباينت الآراء حول معنى هذه الكلمة خاصة عند الباحثين الأجانب فمنهم من فهمها على أنّها روح التضامن، والتكافل الاجتماعي ومنهم من فهمها على أنّها تعبر علن الروح القومية... "([1]).

و هناك من يرى بأنّها تعبر عن "التماسك الاجتماعي أو روح التضامن." ([2])

أما دوركايم فقد استعمل هذا المفهوم في كتابه تقسيم العمل الاجتماعي ،ويرى بأنّ هناك نوعين التضامن وهما متباينين يمكن من خلالهما تصنيف المجتمعات ،وهما:التضامن الآلي و التضامن العضوي،وسنتطرق إليهما بالتفصيل لاحقا.

كما استعمل بعض الباحثين لمفهوم آخر مرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم التضامن ويتمثل **في رأس المال الاجتماعي**:كما أسماه جيمس كولمان" ويعني "قدرة المواطنين على العمل معا ضمن جماعات ومنظمات من أجل تحقيق أهداف مشتركة ".([3])

ويعرف أيضا بأنّه "شكل آخر من رأس المال ،يرتبط بامتلاك شبكة من العلاقات الاجتماعية ، أو الانتماء لجماعة مستقرة أين يستطيع الفرد التحرك حسب استراتيجياته ." ([4])

نلاحظ من هذه التعاريف أنّ هذه المفاهيم (التضامن، رأس المال الاجتماعي ،الثقة ،شبكة العلاقات، التبادل) مترابطة مع بعضها البعض .

و أشار مالك بن نبي إلى هذا المفهوم باستعماله لمفهوم "شبكة العلاقات الاجتماعية" والتي سنكتفي بتعريفها فقط في هذا الموضع على أن نتناولها مفصلا لاحقا إن شاء الله .فشبكة العلاقات الاجتماعية :" هي العمل التاريخي الذي يقوم به المجتمع ساعة ميلاده "([5])

([1]) بوزياني ،الدراجي . **العصبية القبلية ظاهرة اجتماعية وتاريخية على ضوء الفكر الخلدوني . سلسلة العصبية القبلية** . الجزائر :دار الكتاب العربي ، ،2003.ص ص،2422.

([2]) عبد الغني ،مغربي .**الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون** .ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1988 ،ص144.

([3])فرانسيس، فوكوياما .**الثقة : الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي** تر معين الإمام ومحاب الإمام .ط1 .بدون بلد نشر ،بدون دار نشر، 1998.،ص،16.

([4]) André, Akoun et Pierre, Ansart . **Dictionnaire de Sociologie**. ISBN. Le Rebert Seuil ,1999,P .60.

([5]) مالك، بن نبي. **ميلاد مجتمع: شبكة العلاقات الاجتماعية**. ترجمة عبد الصبور شاهين.إشراف ندوة مالك بن نبي . طرابلس ،لبنان ،دار الفكر ،1974،ص 25.

للإشارة أيضا ،فإنّ هناك مفهوم آخر له صلة بمفهوم التضامن وهو مفهوم **"المساندة الاجتماعية"**، الذي تمت دراسته من طرف علماء الاجتماع في إطار اهتمامهم بالعلاقات الاجتماعية، وكذا شبكة العلاقات الاجتماعية.و قد تم تعريف المساندة الاجتماعية من طرف "فوكس" على النحو التالي :

"المساندة الاجتماعية ليست خاصية ثابتة نسبيا للفرد ،أو البيئة المحيطة بالفرد ،ولكنها عملية دينامكية معقدة تتضمن التفاعل الايجابي المشترك بين الفرد الذي يمثل بؤرة الاهتمام ،وبين شبكة العلاقات الاجتماعية النابعة من المساندة الاجتماعية التي يبحث عنها الفرد دائما في سلوكه نحو إشباع حاجاته المختلفة." ([1])

نقصد بالتضامن في بحثنا هذا :**التعاون، والالتزام بتقديم المعونة مادية كانت أو معنوية كالتوجيه ،الإرشاد ،الإفادة بالمعلومات وغيرها من أشكال التضامن غير المادي.**

2.2: التنظيم: كلمة تنظيم "ترجمة لكلمة Organization، والتي تعني الشيء ذو البنية العضوية. فهناك إذن مجموعة من الأعضاء تنتظم معا في تناغم وانسجام محققة بنية متكاملة تنشد هدفا مشتركا، رغم أهدافها الجزئية ."([2]).

قد يستخدم مفهوم التنظيم للإشارة إلى كونه جزء من العملية الإدارية،أي بمعنى الوظيفة الثانية للعملية الإدارية ،التي تأتي بعد التخطيط ،إلا أنّ الإدارة هي أعم وأشمل من التنظيم .

قد يستخدم البعض مصطلح "البيروقراطية" للإشارة إلى المعنى الذي يقصده التنظيم،حيث يروا أنّ "المفهوم الأقرب للتنظيم هو البيروقراطية ". ([3])

وقد ينظر إلى التنظيم على أنّه نظام ،وهذا الأخير هو مجموعة من القواعد السلوكية التي تحتوي على النواهي والمسموحات والأوامر "([4]).كما قد ينظر إليه على أنّه : ([5])

أ: فعل :بمعنى إجراء كل الترتيبات والعلاقات الضرورية لعمل أي منظمة وهذا يتطلب أفعال وإجراءات تهتم بإقامة المنظمة والاهتمام بالجوانب المنظمة والمرتبة فيها .

ب: اسم: بمعنى منظمة أو كيان منظمة وهو حصيلة هذه الترتيبات فعندما نقول التنظيم الرسمي ،نقصد المنظمة الرسمية ،ويستخدم هنا التنظيم كاسم ".وهذا المعنى أشار إليه السيد الحسيني :"يميل البعض إلى استخدام مسميات مثل المؤسسة، أو المنظمة لتشير إلى التنظيم"([6]).

([1]) علي، عبد السلام علي . **المساندة الاجتماعية وتطبيقاتها العملية في حياتنا اليومية**.ط1. مصر :مكتبة النهضة المصرية ،2005،ص4.

([2])حسين ،عبد الحميد أحمد رشوان .**علم الاجتماع التنظيم** . الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ، 2004 ،ص 05.

([3]) -Joseph, Sumpf et Michel , Hugues .**Dictionnaire de sociologie**. France : librairie la rousse,1973,P.181.

([4])محمد ،عبد الفتاح الصيرفي .**مبادئ التنظيم والإدارة** .ط1. عمان ،الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع ،2006،ص 199.

([5])نفس المرجع ،نقلا عن سعاد نائق برنوطي .**الإدارة :أساسيات إدارة الأعمال** .عمان :دار وائل للطباعة والنشر ،2001 ،ص276.

([6])حسين ،عبد الحميد أحمد رشوان ،مرجع سابق ،ص 08.نقلا عن السيد، محمد الحسيني. **النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم**.ص09.

3.2- تعريف التنظيمات (المنظمات):لقد اختلفت التعاريف حول التنظيمات باختلاف الباحثين واختلاف توجهاتهم . و"يعتبر ماكس فيبر (1864 -1920)،وشستر برنارد أول من قدما صياغة لمفهوم التنظيمات .فقد قدم فيبر مفهوم التنظيم ضمن معالجته لفكرة الجماعة المتضامنة، والتي اعتبرها نوعا من العلاقات الاجتماعية المغلقة، أو محدودة الانضمام إليها طبقا لقواعد مميزة...وقصد فيبر بالتنظيم أنّه نسق فرضي مستمر لنشاط من السلوك...وهكذا فالتنظيمات الاجتماعية عند فيبر تعني وجود علاقات اجتماعية ،يتفاعل الأفراد بموجبها داخل التنظيمات ،وذلك عن طريق القواعد والنظم والإجراءات التي تحكم السلوك ،والتي تقوم على عدة أسس،مثل نظام التسلسل الإداري ،ومبدأ تقسيم العمل والوظائف ،وتحديد الأهداف ([1]).

وعرف " شستر برنارد" التنظيمات بأنّها "أنساق فرعية تدخل في إطار مايعرف بالنسق التعاوني Coopération System. ويتكون النسق التعاوني من عناصر مركبة ،وهي فيزيقية ،بيولوجية ،وشخصية،واجتماعية ،تنشأ بينها علاقة منظمة من نوع خاص ،كنتيجة للتعاون بين تخصصين أو أكثر من أجل تحقيق هدف واحد على الأقل ([2])."

وعرف إتزيوني ،وتالكوت بارسونز التنظيمات بأنّها :وحدات اجتماعية أو تجمعات إنسانية تقوم بصورة مقصودة أو تنشأ من أجل تحقيق أهداف أو قيم مميزة "([3]). ويتمثل ذلك في الشركات الكبرى ،والجيوش ،والمدارس ،والمستشفيات ،والكنائس ،والسجون .كما يتمثل في القبائل ،والجماعات السلالية ،وجماعات القرابة ،والأسرة ."([4])

رغم اختلاف التعاريف إلا أنّ أغلبها تجمع بأنّ التنظيمات هي التي تضم الخصائص التالية: "([5])

- تجميع لأنشطة إنسانية هادفة ومعقدة.
- يتفاعل أفرادها عبر علاقات لا شخصية.
- لها أهداف محددة ومتخصصة.
- تحيطها نظم عديدة ضمن النظام الاجتماعي الكلي.
- تقدم سلع أو منافع لبيئتها.
- تعتمد في أدائها على تبادل المدخلات والمخرجات مع غيرها من المنظمات.

نقصد بالتنظيمات الحديثة في بحثنا هذا **الهيئات والمرافق والمؤسسات التي أنتجها تحديث المجتمع وهي تسير من طرف جهات رسمية،أغلبها عمومية تسير من طرف الدولة :ومن أمثلتها :المستشفيات ،التأمينات ،البنوك،المدارس،القضاء ،الأمن ،المؤسسات الاقتصادية وغيرها.**

---

[1] محمد ،عبد الفتاح الصيرفي ، المرجع السابق ،ص ص، 08-09.

[2] نفس المرجع ،ص 10 نقلا عن محمد علي محمد ص16.

[3] نفس المرجع ،ص 12 نقلا عن ..T.Parsons, structure and Process in Modern Societies.p17

([4])- نفس المرجع ،ص 12.

([5])- عامر، الكبيسي .**الفكر التنظيمي :التنظيم الإداري الحكومي بين التقليد والمعاصرة** .ط1. سلسلة الرضا للمعلومات. دمشق ،سوريا: دار الرضا للنشر ، 2004،ص 46.

4.2: فعالية التنظيمات :يعتبر مفهوم الفعالية من المفاهيم المعقدة التي اختلف العلماء في الوصول إلى تعريف موحد عام وشامل يعبر عنها . فيرى الباحث "بوكربوط عز الدين" أنّه كان تداخل بين مفهومي الفعالية والفاعلية في مختلف التعاريف لهذا المفهوم(الفعالية). إلا أنّ كثيرا من الدراسات الانجليزية توصلت إلى تحديد الاختلافات الفعلية بين الفاعلية والفعالية، إذ تعرف" الفاعلية (Efficience /Efficiency) بنواتج المدخلات والمخرجات والعلاقة بين المجهود المبذول والنتائج المراد بلوغها ، بينما تعرف الفعالية (L'efficacité/Effetiveness) بمستوى أو بدرجة بلوغ أهداف التنظيم مقارنة بما ينتظر تحقيقه من الأطراف المشكلة له.

بينما تتقيد الدراسات الفرنسية بكلمة الفعالية(Efficacité) بمعناها الشامل لتحديد الحكم الذي يستند عليه الفرد أو الجماعة حول النشاط أو المنتوج أو انعكاسات التنظيم وما ينتظر منه .حينئذ تطرح مشكلة البحث عن خصائص ذلك الحكم و ارتباطه بخط النتائج المرغوب إنجازها".([1]).

لقد قدم الباحثون عدة تعاريف للفعالية تختلف من باحث لآخر ومن توجه لآخركما سنرى فيما يلي:

فتعرف بأنّها " مدى تحقيق المنظمة لأهدافها "([2]).

و يعرفها إتزيوني على "أنّها قدرة المنظمة على تأمين الموارد المتاحة واستخدامها بكفاءة لتحقيق أهداف محددة "([3])

و يعرفها صالح بن نوار بأنها:"قدرة التنظيم على تحقيق الأهداف التي ظهر من أجلها سواء كانت طويلة أو قصيرة الأمد، وذلك بتكاليف اقتصادية مدروسة. حيث تعكس هذه الأهداف موازين القوى للجهات ذات التأثير عليه" ([4])

ومن خلال هذه التعاريف نلاحظ أنّ كل الباحثين ،يرو بأنّ الفعالية مرتبطة بتحقيق أهداف المنظمة .غير أنّ هناك من الباحثين من عرفها على أساس اعتبارات أخرى قد ترتبط أيضا بغرض تحقيق الأهداف كما سبق وأشرنا ،ولا يسع المجال لعرضها .

ونقصد بالفعالية :**الأداء أو إنجاز المهام،أو تقديم الخدمات بالطرق الموضوعية وبدون استثناءات.(تقديم الخدمات بسهولة وبدون تعقيد).**

5.2: تعريف العلاقات غير الرسمية:

تعرف **العلاقة** على أنّها "تفاعل بين وحدتين أو بين شيئين بحيث تؤثر كل وحدة منهما في الوحدة الأخرى وتتأثر بها" ([1]). وتعرف أيضا على أنها "تفاعل بين الأفراد أساسه الاتصال ".([2]).

([1])عزالدين ،بوكربوط. "المتبقين من العمال بعد عملية التقليص من عددهم و فعالية التنظيم في المؤسسة الاقتصادية العمومية: دراسة مرآب السيارات الصناعية بالروبية". أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع التنظيم و العمل. الجزء الأول. جامعة الجزائر ،2007 -2008،ص ص،15-16.

([2])حسين ،حريم .**إدارة المنظمات** :منظور كلي .ط1. عمان الأردن :دار الحامد للنشر والتوزيع ،2003.ص 27.

([3])-المرجع السابق .ص 27.

([4])-صالح، بن نوار." فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية". مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة. قسنطينة.الجزائر ،2006، ص22

أمّا العلاقة الاجتماعية :فتعرف على أنّها " تفاعل بين شخصين من شاغلي المكانات الاجتماعية ،بحيث يؤثر كل شخص في الآخر ويتأثر به في الوقت نفسه ...لأنّ التفاعل يتضمن وجود اتفاقات مشتركة كالمعايير ،أو القيم ،التي تقوم بدور في توجيه التفاعل وفي التأثير في طبيعته ،والاختلاف الأساسي بين العلاقة الاجتماعية والعلاقة غير الاجتماعية يتمثل في وجود مثل هذه الاتفاقات المشتركة التي تعطي للتفاعل معنى ضمنيا وتوجهه وجهة معينة ،كما أنّ العلاقة الاجتماعية لا تتم بين الأشخاص بصفتهم البيولوجية والنفسية ...وإنّما بصفتهم الاجتماعية أي بصفتهم شاغلي المكانات".([3])

أما بالنسبة لمفهوم **العلاقات غير الرسمية**.فيرى الكثير من العلماء أنّ هذا المفهوم مرادف لمفهوم التنظيم غير الرسمي ، وتعرف على أنّها :" نسق من العلاقات الشخصية التي تظهر بصفة تلقائية أثناء تفاعل الأفراد داخل التنظيم الرسمي"([4]).

وتعرف على أنّها "تلك العلاقات الشخصية والاجتماعية التي ينشؤها العمال ويستمرون في إقامتها، وهي لا تخططها الإدارة،ولكنها تنشأ و تستمر بسبب وجود العمال في أمكنة واحدة أو متقاربة""([5]).

التعريف الإجرائي للعلاقات غير الرسمية:

وهي مجموعة العلاقات والروابط الشخصية والاجتماعية المختلفة بين الأفراد وهي علاقات عفوية ،تلقائية مصلحية ،تنتج عن التفاعل اليومي. وهي تبنى على أساس القرابة، الصداقة، المهنة ،الطبقة وغيرها ....

6.2: الشبكات الاجتماعية:

الشبكة هي اشتقاق من النسقية . ظهر هذا المفهوم لأول مرة في مجال دراسات القياس الاجتماعي سنة 1943 من طرف "مورينو".فقد حاولت هذه الدراسات عرض تحليل صوري للجماعات الصغيرة من أجل وضع قاعدة عامة لهذا(التنظير) ...وتستند هذه القاعدة إلى تجربة إن صح التعبير قام بها باحثون لمعرفة نجم الجماعة :وذلك من خلال طرح سؤال مباشر على أطفال من نفس القسم وهو"إلى جانب من تتمنى الجلوس"و من خلال الإجابات يتسنى للقائمين بهذه التجربة استنتاج فكرة أساسية حول الشبكات المفضلة لجماعة مغلقة،انطلاقا من بيانات القياس الاجتماعي".([6])

([1]) نخبة من المتخصصين .**علم الاجتماع الأسري**. مصر :الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،2009،ص09.

([2])Emilio, Willems .**Dictionnaire de Sociologie.Op.cit.P.245.**

([3])المرجع السابق ،ص 103.

([4])محمد، عاطف غيث . **قاموس علم الاجتماع**. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1979 ، ص 312 .

([5])كمال، محمد علي . **معجم مصطلحات التنظيم و الإدارة** القاهرة:دار النهضة العربية ، 1984 ، ص108 .

([6])-André, Akoun et Pierre, Ansart. Op. Cit..P, 452.

لقد بدأ مفهوم الشبكات في الانتشار منذ بداية التسعينيات ، ودخل ضمن قائمة طويلة من المصطلحات الجديدة التي تعبر عن اتجاهات تطوير المنظمات غير الحكومية في مختلف دول العالم ،و فهو يعكس ممارسات واقية من جانب ،واحتياجات جديدة من جانب آخر ،وبرز من خلال مفهوم الشبكة والتشبيك مصطلحات أخرى ...مثل مفهوم التحالف ،والشراكة ...و التطور التكنولوجي. حيث أن التطور التكنولوجي الذي لحق بوسائل الاتصال قد أثر على عملية التشبيك وتأسيس الشبكات ، فقد سمح بتدفق وتبادل المعلومات والمعارف والخبرات بين المنظمات لذلك فقد اتجهت المنظمات غير الحكومية إلى الاندماج في مجموعة تحالفات دون أن تفقد استقلاليتها ،ولذلك سعت هذه المنظمات إلى تكوين شبكات فيما بينها . "([1])

لدراسة الشبكات ننطلق غالبا من الشكل .أي عن طريق نظرية البيانات Les Graphe،وأهم الأشكال أو أصناف الشبكات هي :الشبكة النجمية ،والشبكة الحيزية، والشبكة الشجرية ،والشبكة الحلقية .

و في الأساس توجد بالشبكة دائما مجموعة من النقاط، بل هي عبارة عن نقاط مرتبطة بخطوط، هذه النقاط تمثل الفاعلين، والخطوط تمثل العلاقة بين الفاعلين.و في علم الاجتماع هذه النقاط ليست بالضرورة أفرادا أو مجموعات من الأفراد ،ربما تكون مثلا وضعيات اجتماعية مجردة،أدوار اجتماعية ...علاوة على هذا الشبكة لا تمثل فقط بالضرورة بنية متزامنة : النقاط يمكن أن تكون أحداث أو مدة من الوقت " .([2])

فنسنت لوميو Vincent Lemieux" في دراسته للشبكات، عرض مؤلفه: "الشبكة والجهاز" ودرسها وفقا لدرجة الصلة ،وانفتاح الحدود ،وكذا طبيعة العلاقات (محدودة أو متعددة) "([3]) وهو يفرق بين النسق والشبكة في ثلاث أشياء :التخصص ،السلطة ،الحدود .ويرى أنّ الهدف العام من الشبكات هو التضامن .

لقد تعددت واختلفت تعاريف الشبكة فمنهم من عرفها على أنّها" مجموعة من روابط (أو علاقات) فرد مع فرد آخر" ([4]) **و** هي أيضا " عبارة عن مظهر خارجي ملاحظ ودائم نسبيا، وموحد بروابط طبيعية، وبوظيفة مختلفة، بين مجموعة من الأفراد في داخل الجماعة، وفي وضعية أو في مجتمع أكثر اتساعا ".([5])

ويعرف قاموس الخدمة الاجتماعية "الشبكة" على أنّها روابط رسمية وغير رسمية بين الناس أو المنظمات التي تشترك في الموارد والمهارات والاتصال المباشر وتبادل المعلومات بين كل منهم...وقد عرفها البعض بأنّها تحالف إرادي بين الأفراد أو المنظمات غير الحكومية يتضمن طواعية تعبئة قدرتها المشتركة ومواردها والتساند فيما بينها لدعم موقف

([1])سامر، علي السيد السقا.**أجهزة تنظيم المجتمع في إطار التحديث والمعاصرة** .ط1 . ،تقديم نبيل ،محمد صادق . المنصورة ،مصر :المكتبة العصرية، 2006 ،ص 104.

([2])François, Lourain .**Réseaux sociaux et classifications sociales :Essai sur la géométrie des structures sociales** . Paris : Herimon , 1975,p.114.

([3]) Gresle ,François .& .A . **Dictionnaire des sciences humaines :Sociologie ,Psychologie social ,Anthropologie).**Nathan.1990.P.286.

([4]) Gille, Ferréol et autres **. Dictionnaire de Sociologie** .3Ed, Armand Colin, 2004, P. 196.

([5]) Op. Cit.P.286.

أطراف الشبكة وتنمية قدرتهم وزيادة تأثيرهم الخارجي بهدف الدعوة وكسب التأييد لأهداف مشتركة ومصالح عامة مع الحفاظ على استقلالية كل عضو بها "([1]).

وتعرف بأنّها "ذلك النسق العام من الأفراد التي بينها اهتمامات ومصالح مشتركة.أو هي نسق من العلاقات القائمة على تبادل المنفعة ... "([2])

و تعرف أيضا على أنّها:"مجموعة من الروابط بين أفراد شعب ما، وتستند إلى نظرية "البيانات Les Graphe."([3]) .

ويرى الباحثين أنّ هناك عدة أنواع من الشبكات نذكر منها :**من حيث المدة:**

شبكات دائمة: وتتكون من منظمات رسمية ولديها فريق من العاملين الدائمين ومجلسا للإدارة ويتم اتخاذ القرارات في هذا النوع من الشبكات من خلال أسلوب منظم ومقنن.

شبكات مؤقتة:وتتشكل لأداء غرض محدد وتحقيق هدف معين وعندما يتحقق الهدف تتفكك الشبكة وقد تستمر في الوجود إذا ما قرر أعضائها تبني قضية أو هدف جديد.

أما من حيث التنظيم:شبكات رسمية: وتتم العضوية فيها بشكل رسمي وتدفع المنظمات الأعضاء رسوم اشتراك سنوية.

شبكات غير رسمية:لا توجد عضوية رسمية فيها ومن ثم فأنّ الأعضاء يتغيرون طول الوقت وبالتالي قد تتغير القضايا التي تتبناها الشبكة من حين لآخر.

و من حيث النطاق الجغرافي:نطاق محدد :قد تتشكل الشبكة من أعضاء يمثلون منطقة جغرافية محددة

نطاق غير محدد: قد يتسع عضوية الشبكة ليشمل كل المنظمات المعنية بالقضية محور الاهتمام الشبكة على المستوى القومي أو الإقليمي أو العالمي.

وأخيرا من حيث الغرض أو القضية: متعددة القضايا: هي التي تتبنى عدد من الأهداف والقضايا.

شبكة تتناول قضية واحدة:وهي التي تتفق على العمل سويا في قضية واحدة أو هدف محدد.

نقصد بالشبكات الاجتماعية في بحثنا هذا **نسيج من العلاقات التي ينسجها أو يبنيها الفرد بوعي ومهارة أثناء تفاعله مع أفراد المجتمع، وهي مبنية على علاقات قرابة،صداقة ،...وتشكل في النهاية رأس مال اجتماعي أو ذخيرة يستخدمها الفرد عند الحاجة، وهو يحاول الإبقاء عليها دائما وتطويرها لإيمانه بأنّ الحياة معقدة.**

([1])سامر علي السيد السقا ،مرجع سابق ،ص 105.

([2])عبد العزيز، إبراهيم عيسى .**التشبيك في تنظيم المجتمع** الأزاريطة:دار المعرفة الجامعية، 2004، ص46.

([3]) Gresle François .& .A : Op. Cit.P.286.

7.2– الاختراق:الاختراق ليس من مفاهيم علم الاجتماع وإنما خاص بالعلوم السياسية ،وسنكتفي في هذا البحث بإعطائه تعريفا إجرائيا.

نقصد بالاختراق في بحثنا هذا :**تحويل المهام الوظيفية الموضوعية الرسمية للمؤسسة إلى المهام الشخصية.بمعنى تقديم المصلحة الخاصة للفرد على المصلحة العامة .وذلك عن طريق الوساطة والمحسوبية.**

8.2– المناورة:نعرف هذا المصطلح إجرائيا كالآتي:

هو استخدام ما يناسب الشخص إن كان عرفا في حالة أهمية العرف والعكس.

9.2– ازدواجية نسقية : نعرف هذا المصطلح إجرائيا كالآتي:

وهو أنّ الأفراد يعيشون بين النمطين من التضامن ،بمعنى نمط تقليدي ممزوج بالحديث.

3– منهجية البحث وأدوات جمع البيانات :

إنّ إتباع خطوات المنهج العلمي في دراسة المجتمع وظواهره تساعد الباحث على تحقيق الغاية من بحثه في فهم الظاهرة وتحديد العوامل والظروف المحيطة بها، وتفسيرها .و كمعظم المفاهيم فإنّ كلمة منهج لها معاني متعددة. غير أنّها تشير عامة إلى "مجموعة منظمة من العمليات تسعى لبلوغ هدف" ([1]).

1.3–**المنهج المتبع** : لقد استعنا في دراستنا هاته على المنهجين الكمي والكيفي. و يسعى الأول لقياس الظواهر ،وبذلك يعرف على أنّه "مجموعة الإجراءات لقياس الظواهر" ([2]).أما الثاني فيهدف في الأساس إلى فهم الظاهرة ،ويهتم أكثر بحصر معنى الأقوال التي تم جمعها أو السلوكات التي تمت ملاحظتها ،وبذلك يعرف على أنّه "مجموعة من الإجراءات لتحديد الظواهر".([3])

2.3 – أما عن التقنيات المستعملة:استخدمنا في هذا البحث عدة تقنيات من بينها "إستمارة الاستبيان" كتقنية أساسية و كذا المقابلة والملاحظة كتقنيات تدعيمية :

1.2.3– **المقابلة:** هي تقنية من تقنيات البحث السوسيولوجي تسمح بمساءلة بعض المبحوثين بطريقة كيفية بهدف التعرف العميق على الظاهرة موضوع الدراسة . ويعرفها موريس أنجرس على أنها "تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد الذين تم سحبهم بكيفية منعزلة ،غير أنّها تستعمل في بعض الحالات ،إزاء المجموعات من أجل استجوابهم بطريقة نصف موجهة ،والقيام بسحب عينة كيفية بهدف التعرف بعمق على المستجوبين".([4]).

([1])موريس أنجرس،مرجع سابق، ص98 .

([2])المرجع السابق،ص100.

([3])نفس المرجع ،ص100.

([4])نفس المرجع ،ص197.

وبالنسبة لنا فقد قمنا في الفترة الممتدة ما بين 11 مارس و 18 أفريل 2013 بإجراء مقابلة مع مجموعة من المبحوثين ،تم اختيارهم بطريقة قصدية،خدمة لأهداف البحث ،وهدفنا من خلال هذه المقابلة جمع معلومات كيفية عن واقع الأفراد في علاقتهم بالتنظيمات الحديثة في الوسط الحضري .وقد ساعدتنا في صياغة استمارة الاستبيان فيما بعد. وقد شملت 15 مقابلة ،تم استغلال 8 مقابلات فقط في حين استغنينا عن المقابلات الأخرى لعدم إتمامها بنسبة 100 % حيث وصلت نسبة تقدم كل منها على النحو التالي ،على التوالي : مقابلتين حوالي 60 % ، و04 مقابلات حوالي 30 % ، ومقابلة حوالي 10 %، وهذا بسبب امتناع البعض عن التفاعل الإيجابي معنا بدافع ضيق الوقت لديهم مع العلم أنّ مكان وزمان المقابلة حدد مسبقا من الطرفين. وتم ذلك وفقا لدليل مقابلة محضر مسبقا.واكتفينا بهذا العدد للتشابه والتقارب الكبير بين إجابات الأفراد الذين تمت مقابلتهم ،وكذا الصعوبات التي واجهتنا ،حيث كما سبق وقلنا فقد امتنع الكثيرون عن إجراء المقابلة معنا بالرغم من التجاوب الكبير الذي أبدوه لنا حول الموضوع ،وحتى بالنسبة للذين حددنا معهم موعد للمقابلة ،فهناك من لا يحضر تماما ،وهناك من يعتذر منا لضيق الوقت بسبب ضغط العمل. وقد تم عرض نتائج هذه المقابلات و بعض الجوانب المهمة في البحوث العلمية في فصل خاص بالدراسة الميدانية.

2.2.3– **إستمارة الاستبيان:**استعملنا تقنية "إستمارة الاستبيان" ،كأداة رئيسية في البحث ،وهي عبارة عن "وثيقة أسئلة تملأ من طرف المبحوث نفسه ".([1]) وبالنسبة لبحثنا هذا فقد احتوت استمارة الاستبيان 144 سؤالا ، تنوعت بين الأسئلة المفتوحة والمغلقة.وقد تم تصنيفها إلى ستة محاور وهي على النحو التالي:

- **المحور الأول**: ويحتوي على أسئلة تتعلق بخصائص العينة.
- **المحور الثاني**: التنظيمات الحديثة كعامل أساسي لظهور الشبكات الاجتماعية.
- **المحور الثالث**: واقع التضامن التقليدي في المجتمع الحضري الجزائري.
- **المحور الرابع**: التضامن التقليدي و الشبكات الاجتماعية و اختراق والتأثير على فعالية التنظيمات الحديثة.
- **المحور الخامس**: هيمنة التنظيم غير الرسمي على التنظيمات الحديثة في المجتمع الجزائري.
- **المحور السادس**: التضامن في الوسط الحضري بين النسق التقليدي والنسق الحديث.

قمنا في البداية بتجريب الاستمارة على عينة تتكون من 30 فرد،تم اختيارهم بطريقة مقصودة كما قلنا سابقا ،وتمكنا من استرجاع 24 منها ،و 13 استمارة فقط تفاعل معها المبحوثين بشكل جد إيجابي أي ما يعادل نسبة 43.3 % ،وهذا ما سمح لنا بتعديل بعض الأسئلة ،وإضافة أسئلة ، وحذف أخرى.

وبعد إجراء التعديلات على الاستمارة، قمنا بتوزيعها على مرحلتين :

([1])نفس المرجع ،ص.206.

– **المرحلة الأولى**: تم توزيع الاستمارات ،على عينة تتكون من 500 مبحوث،في الفترة الممتدة ما بين 19جانفي 2014 إلى غاية نهاية شهر فيفري ،وتخلل هذه الفترة عملية الجمع (جمع الاستمارات) .تمكنا في هذه المرحلة من استرجاع 344 فقط استمارة استغنينا عن 52 استمارة،على مستوى مختلف التنظيمات (الجامعات ، مؤسسات التربية ،البلديات ،المؤسسات المالية والتجارية العمومية والخاصة ،المراكز الثقافية،الجمعيات والمساجد ، المستشفيات ،والعيادات الخاصة ،المؤسسات الاقتصادية، مؤسسات التشغيل،المكتبات ،الهيئات النقابية ،وغيرها من التنظيمات الأخرى .وكذا الخواص على مستوى مقرات أعمالهم ونذكر منهم :الأطباء ،التجار بمختلف أنشطتهم ، المحاسبين ،المهندسين ،الخ....

وقد لاحظنا عدم التفاعل الإيجابي مع الاستمارات بالشكل المرغوب فيه إن صح التعبير بالنسبة لأغلب التنظيمات.ويمكن أن نستثني فقط الاستمارات التي وزعناها على مستوى الجامعات وكذا التي وزعناها تحت وصاية مدراء المؤسسات التربوية و مراكز التكوين المهني و بعض المؤسسات الخاصة ذات الطابع التربوي استرعت بنسبة 100 % ،كما أنّ التفاعل معها كان بدرجة جد ايجابية.ونفس الشيء بالنسبة للاستمارات التي وزعناها على الخواص: و تشمل هذه الفئة كل من: الأطباء ،التجار بمختلف أنشطتهم ، المحاسبين ،المهندسين ،الخ.... استرجعت بنسبة 66.6 %، كما أنّ التفاعل معها اتسم بالجدية بالنسبة للأغلبية الساحقة منهم. و هذا ربما يعكس درجة الجدية و الاهتمام بالمجال العلمي.

المرحلة الثانية: امتدت هذه المرحلة من 05 مارس 2014 إلى غاية 15 ماي 2014 ،وتخلل هذه الفترة أيضا الجمع وتفريغ البيانات .

و بما أنّ كان هدفنا الوصول إلى عينة تتكون من 600 مفردة ، قمنا بتوزيع 250 استمارة أخرى،مع الإشارة إلى أننا استثنينا "البلديات" هذه المرة ،لأننا لاحظنا عدم التفاعل الايجابي بالنسبة للغالبية العظمى من المبحوثين .

نشير أيضا إلى أنّ توزيع هذه الاستمارات يتم بعد تأكيد المبحوث فعليا على الملأ الكلي وبموضوعية للاستمارة ،غير أننا استرجعنا منها 167 فقط.استغنينا عن 24 استمارة. في تلك الأثناء قمنا بالملأ الذاتي وكأنها "استمارة بالمقابلة" مع المبحوثين وتمكنا من ملأ 128 استمارة.مع الإشارة مع الإشارة إلى أنّ هذه المقابلات تمت بصفة فردية وفي بعض الأحيان جماعية.

بالنسبة للمقابلات الفردية ،فتتم بعد إعطائنا الموافقة من طرف المسؤول المباشر على المبحوثين الذين تتوفر فيهم شروط البحث، وكذا المبحوثين أنفسهم بإجراء المقابلة بالاستمارة،يقوم المسؤول بتخصيص مكتب لنا تتم على مستواه إجراء تلك المقابلات مع إعطاء وقت مستقطع للمبحوثين للتفاعل معنا.

أمّا بالنسبة للمقابلات الجماعية في بعض الحالات، فمثلا نجد أفراد يتواجدون في نفس المجال "مثلا في مكاتب العمل" فنقوم بتوزيع الاستمارات عليهم وهذا طبعا بعد القبول. واسترجاعها بعد الانتهاء من الإجابة على

أسئلتها مباشرة، وقد تتخلل تلك الجلسة استفسارات عن بعض الأسئلة من طرف المبحوثين، كما يتطلب الأمر أحيان أخرى تدوين إجابات المبحوث من طرفنا.

3.2.3- الملاحظة البسيطة:

وهي وسيلة من وسائل جمع البيانات أو المعلومات في البحوث الاجتماعية وهي وتعتمد على" سمات الباحث و قدرته على تحليل العلاقات الاجتماعية و أنماط السلوك الاجتماعي ".([1])

وقد تمت هذه التقنية قبل و أثناء البحث الميداني، من خلال الملاحظة اليومية لسلوكيات المبحوثين وغيرهم من عامة أفراد المجتمع أثناء تواجدنا بالتنظيمات التي أجرينا على مستواها الدراسة وغيرها من التنظيمات الأخرى التي نتفاعل معها في حياتنا اليومية.و هذا ما ساعدنا كثيرا في فهم الواقع والظروف المحيطة به أكثر.

3.3- العينة وكيفية اختيارها:

تتضمن المعاينة مجموعة من العمليات التي تهدف إلى تكوين عينة تكون ممثلة لمجتمع البحث أحسن تمثيل "وهي تعرف على أنّها مجموعة من العمليات تسمح بانتقاء مجموعة فرعية من مجتمع البحث بهدف تكوين عينة...[وهذه الأخيرة هي عبارة عن]مجموعة فرعية من عناصر مجتمع بحث معين" ([2])

وبالنسبة لبحثنا هذا فإنّ مجتمع البحث المستهدف فيمثل، السكان المولودين بالمدن الكبرى في الجزائر .وقد وقع اختيارنا على الجزائر العاصمة. وهذا لأسباب موضوعية بحتة، فهي تمثل أحسن نموذج للمجتمع الحضري بكافة ظواهره ومشكلاته.

أما بالنسبة للعينة ، فتمثلت في أحد الزوجين،ذوي الأصل الحضري.ولا يزالون يقطنون بالوسط الحضري في الجزائر العاصمة ،منتشرين في تسعة مناطق "كما هو مبين في المجال الجغرافي".وقد معاينتهم بطريقة غير احتمالية عن طريق عينة الكرة الثلجية وكذا العينة الصدفية ،والقصدية .

بالنسبة لأفراد العينة الذين توصلنا إليهم عن طريق الكرة الثلجية، فقد تم ذلك عن طريق العلاقات الشخصية والاجتماعية.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين توصلنا إليهم عن طريق العينة الصدفية فتم ذلك على مستوى التنظيمات الحديثة ،العمومية والخاصة .وهم الأشخاص الذين يرتادون هذه التنظيمات لقضاء مصالحهم.

أما العينة القصدية فقد شملت مختلف الفئات السوسيومهنية بالتنظيمات (الجامعات،مؤسسات التربية ،البلديات ،المؤسسات المالية والتجارية العمومية والخاصة ،المراكز الثقافية، الجمعيات والمساجد، المستشفيات ،والعيادات الخاصة ،المؤسسات الاقتصادية، مؤسسات التشغيل،المكتبات ،الهيئات النقابية وغيرها من التنظيمات

([1]) فوضيل، ديليو و آخرون. **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية** ، قسنطينة :دار البعث ، منشورات جامعة منتوري، 1999،ص 127.

([2])موريس أنجرس ،مرجع سابق ،ص301.

الأخرى .وكذا الخواص على مستوى مقرات أعمالهم ونذكر منهم :الأطباء ،التجار بمختلف أنشطتهم ، المحاسبين ،المهندسين ،الخ....

4.3 – :مجالات الدراسة :من الخطوات المنهجية الهامة في تصميم البحوث تحديد مجالاتها ثلاثة:

1.4.3– المجال البشري: ويعني فئات البشر الذين أجريت عليهم الدراسة، وفي بحثنا هذا فإنّ فئات البحث تتمثل في:الأفراد المتزوجين الذين يسكنون بالأحياء الحضرية ،والمولودون بالجزائر العاصمة وسنهم أكثر من 35 سنة.يفترض أن يكونوا قد نشأوا في المدينة على القواعد البيروقراطية ،وهم أكثر تفاعلا و احتكاكا بالتنظيمات الحديثة ،كما يفترض أن يكونوا قد فقدوا الروابط التقليدية والنزعة القبلية والعشائرية وغيرها وأخذهم بأسلوب التنظيم الحديث وقواعده .

2.4.3–المجال الجغرافي :ويقصد به في أي منطقة محددة جغرافيا جرت فيها الدراسة ،والمجال الجغرافي لبحثنا هذا شمل سبعة مناطق من الجزائر العاصمة ،بما في ذلك الاستمارات التي ملئت ذاتيا،وهذه المناطق تعتبر قلب العاصمة ومركزها و تحوي كم هائل من التنظيمات باختلاف أنماطها .وهي موزعة كالتالي "بوزريعة ،الأبيار ، بن عكنون ،باب الوادي ،الجزائر الوسطى ،محمد بلوزداد، ،بئر مراد رايس . وهي موزعة كالآتي بمعدل قبول يقدر بـ 76.21 % .كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم(1) يمثل عملية جمع البيانات عن طريق "استمارة الاستبيان"،موزعة على ميدان البحث:

المنطقة	التوزيع		الاسترجاع		القبول		الملأ الذاتي	
	التكرار	النسبة:	التكرار	النسبة:	التكرار	النسبة:	التكرار	النسبة:
بوزريعة	124	%16.54	104	%83.8	97	%93.2	70	%54.69
الأبيار	106	%14.13	68	%64.15	61	%89.7	17	%13.28
بن عكنون	49	%6.53	14	%28.57	7	%50	6	%4.69
باب الوادي	119	%15.87	65	%54.62	40	%61.5	/	/
الجزائر الوسطى	235	%31.33	170	%72.3	153	%90	35	%27.34
محمد بلوزداد	104	%13.86	78	%75	71	%91	/	/
بئر مراد رايس	13	%1.74	12	%92.3	6	%50	/	/
المجموع	750	%100	511	%68.13	435	%90.9	128	%100

إنّ التباين الموجود في توزيع المفردات في الجدول، هو خارج عن إرادتنا وإنّما تحكم فيه مدى اقتناع الأشخاص بالتفاعل الايجابي معنا ،وكذلك هو الشأن بالنسبة للاستمارات بالمقابلة.

المجال الزمني: يمكن تقييم المجال الزمني لبحثنا هذا بـ 6 سنوات 2010 - 2015 ، استغرقت الدراسة النظرية 4سنوات . من 2010–إلى غاية نهاية 2013. أما الدراسة الميدانية ،فقد استغرقت وقتا طويلا جدا ،امتد من 11 مارس 2013 إلى غاية 15 ماي 2014.أعقبتها فترة تحليل النتائج إلى غاية جوان أفريل 2015.

4:الدراسات السابقة: سنحاول في هذا العنصر التطرق إلى موضوع "التضامن" الذي تم تناوله بعض الباحثين بالدراسة. حتى يتسنى لنا معرفة موقع دراستنا هاته بالمقارنة مع ما أنجز من قبل.وقمنا بتصنيفها كما يلي :دراسات جزائرية ،دراسات عربية ،دراسات غربية.

4.1– دراسة غربية:

Agnès Pitrou : Vivre sans famille ,Les solidarités familiales dans le monde d'aujourd'hui.

– حاول هذا الباحث من خلال هذه الدراسة الكشف عن واقع التضامن و الروابط العائلية في الوسط الحضري في المجتمع الفرنسي ،وهذا بعد انفصال الأسر الزواجية "النووية "عن العائلة الكبيرة التي ساهمت فيما مضى في توفير الأمن لأعضائها .وهذا انطلاقا من أفكار بعض الباحثين الذين بينوا أنّ التضامن والالتحام والتآزر لم يعد موجودا في الوقت الحالي ويرجعون سبب ذلك إلى اختفاء العائلة الكبيرة أو الممتدة حيث يتساءلون عن ذلك :"أين هي العائلة الكبيرة التي كانت تتكفل بأعضائها من المولد إلى الممات ،إننا اليوم نعيش في حضارة الاستجذار ذلك أنّ التضامن مابين الأجيال قد مات وأنّ كل واحد أصبح يعيش لنفسه" ([1]) .

وعلى هذا الأساس انطلق هذا الباحث من فرضية أن التضامن و الروابط العائلية قد تلاشت في المجتمع الفرنسي الحضري .غير أنّ نتائج الدراسة جاءت عكس ذلك ،حيث توصل إلى أنّ:

– التمدن يؤدي إلى استقرار الشبكات العائلية لا إلى اضمحلالها.

– التضامن العائلي القرابي لا يتجه نحو الاختفاء وذلك حتى في المناطق الحضرية الكبرى ،كما أنه يغذي شبكة دائمة من تبادل الخدمات والتوجيهات والنصائح والمعلومات .

– إنّ انعزال العائلة ليس حقيقي إلا في حالات خاصة أو في بعض الجماعات الاجتماعية غير الشرعية ،فالتضامن العائلي و القرابي مستمر جنبا إلى جنب مع التضامن المؤسس .

– ضرورة الاستمرارية مابين الأجيال تتغذى من تضامن أعضاء الأسرة .

– مازالت الأسرة المنفصلة مجاليا في المجتمع الفرنسي تعتمد على العائلة في مختلف مجالات الحياة كرعاية الأطفال الذين أمهاتهن تعملن.المساعدات في مجال الأعمال المنزلية وغيرها من المساعدات الأخرى.

([1]) Agnès ,Pitrou . **Vivre sans famille :Les solidarités familiales dans le monde d'aujourd'hui** .2ème éditions. Toulouse Cedex. Privat,1992, p. 95..

– المساعدة أو الدعم العائلي يخفف من التدهور الاجتماعي و الاقتصادي .غير أنّ التعاون التضامن الأسري، يتطلب قربا جغرافيا، و هنا يؤكد أنّه حينما تقطع العائلات علاقاتها مع الأقارب فإنها تصبح أكثر تضررًا و لهذا نجدها تتمسك بالتضامن العائلي.

– التضامن يختلف باختلاف الطبقات الاجتماعية ،فالإطارات والفئات المتوسطة ،والفئات الغنية تقدم المساعدات في مجالات متنوعة كالإعانات المالية أو المعاشية خاصة في الفترات الصعبة كفقدان العمل أو خسارة مشروع كما أنّ هناك مساعدات ظرفية ،تقدم عند ولادة طفل أو الحصول على مساعدات لإتمام الدراسة ،و المساعدة لشراء مسكن أو البحث عن وظيفة .ويستشهد هذا الباحث على المساعدات التي تقدمها هذه الطبقات الاجتماعية لأبنائها في السوسيولوجيا الأمريكية التي ترى أنّ الطبقة المتوسطة والغنية لا يتحملون فترة طويلة عدم استفادة أبنائهم من نفس امتيازات الثراء والرفاهية التي يتمتعون بها والتي كانت مضمونة لأبنائهم إثناء طفولتهم ،لذلك يقبلون بتقديم المساعدات لأبنائهم كلما سمحت الفرصة لذلك من أجل تحسين ظروف حياتهم.

التعقيب:

هذه الدراسة مهمة جدا،كشف الباحث من خلالها عن واقع التضامن و الروابط العائلية في الوسط الحضري في المجتمع الفرنسي ،وهذا ما يسمح لنا بإجراء بعض المقارنات مع المجتمع الجزائري .

2.4– دراسة عربية:

العائلة والأمن الاجتماعي، دراسة ميدانية في مدينة بغداد:

الدراسة المندرجة تحت هذا العنوان، قامت بها الباحثة " ذكرى جميل البناء " سنة 2004 . وهي عبارة عن "أطروحة دكتوراه "في علم الاجتماع" بكلية الآداب .جامعة بغداد، تناولت فيها: الأمن الاجتماعي للعائلة البغدادية بعد الحصار والحروب التي تعرض لها المجتمع العراقي والتي أثرت على مختلف المجالات السياسية، الإدارية، الاجتماعية، والاقتصادية .

و الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة تتمثل فيما يلي :

الأمن الاجتماعي بمختلف مفاهيمه يعتبر ضرورة ملازمة للعائلة أينما كانت ومهما اختلف حجمها وطبقتها الاجتماعية،وتتساءل الباحثة عن صورة الأمن الاجتماعي للعائلة البغدادية في تلك الفترة بعد التغيرات المأساوية التي حصلت في البلد ؟ وما مدى تأثير الأمن الاجتماعي على عطاء الفرد ونتاجه العلمي والاقتصادي وتآلفه وتضامنه الاجتماعي مع مجتمعه ومع سويته النفسية والاجتماعية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات اقترحت الباحثة فرضية عامة ،مفادها أنّ: العائلة مؤسسة اجتماعية رئيسة تؤدي دورًا فعالا في ترسيخ مقومات الأمن الاجتماعي ومن ثم مقومات الحياة وتتفرع منها عشر 10 فرضيات جزئية تركزت على أدوار العائلة الثقافية والسياسية والاقتصادية والنفسية ، وتقسيم العمل والسلطة فيها وروابطها الداخلية وروابطها بالجماعات القرابية والمجتمعات المحلية ممثلة في الجيرة .

أما عن المنهج فقد وظفت الباحثة منهج المسح الاجتماعي الوصفي ، من خلال فروض استهدفت من خلالها تحليل العلاقة الوظيفية بين عدد من المتغيرات المستقلة وبين مقومات الأمن الاجتماعي .وقد تحدد المجال البشري للبحث بثلاث مستويات من المناطق السكنية، الغنية والوسطى والفقيرة في مدينة بغداد وبلغ مجموع العوائل التي شملتها الدراسة في المناطق الثلاث (300) عائلة تمثل عينة عشوائية طبقية.

استخدمت الباحثة لجمع البيانات :استمارة الاستبيان كأداة رئيسة إضافة إلى المقابلة والملاحظة البسيطة.

أما عن نتائج هذه الدراسة فقد توصلت الباحثة إلى ما يلي:

النتائج المتعلقة بتقسيم العمل وتحديد الأدوار في العائلة ودورها في تحقيق التضامن والتماسك الاجتماعي فالأمن الاجتماعي:

– تقسيم العمل يشجع ويقوي المظاهر التعاونية في العائلة، لشعور كل فرد فيها بوصفه مساويًا للآخر من حيث الواجبات الملقاة على عاتقه مما يدفعه إلى التعاون والإنجاز.

–أشار الغالبية العظمى من المبحوثين إلى أن تقسيم العمل وتحديد الأدوار في العائلة له دور فاعل في تحقيق التضامن والتماسك العائلي والشعور بالأمن والطمأنينة، كما له أهمية كبيرة في تنظيم جوانب الحياة العائلية، ذلك إن عدم وجوده(تقسيم العمل) تسبب في كثرة الصراعات والمشاجرات .

النتائج المتعلقة بالسلطة والقرار في العائلة ودورها في تحقيق التضامن والتماسك العائلي فالأمن الاجتماعي:

– إن العائلة المعاصرة تعتقد بالمساواتية سلطويًا وتمنحها الأفضلية في تقوية روابط التضامن والتماسك العائلي، وأن تمثيل السلطة واتخاذ القرار تجسد بالسلطة المشتركة، بينما لم تظهر فروق معنوية بين صاحب السلطة ومتخذ القرار في العائلة وبين المناطق السكنية، وأن أهم ما يقوم به نظام السلطة والقرار هو إنجاز الواجبات في ضبط وتنظيم السلوك وفي توفير المتطلبات وإشباع الحاجات.

– أشار الغالبية من المبحوثين إلى إن ما يقوم به نظام السلطة والقرار له دور فاعل في تحقيق التضامن والتماسك العائلي والشعور بالأمن والطمأنينة.

النتائج المتعلقة بالعلاقات والروابط الاجتماعية في العائلة وفاعليتها في الحماية من التهديدات الاجتماعية :

– تتميز العائلة المعاصرة بقوة علاقاتها وروابطها الاجتماعية وظهر أن العلاقات الاجتماعية القوية كانت أداة وآلية للضبط السلوكي والاجتماعي .

– أشار الغالبية من المبحوثين إلى أن ما تقوم به العلاقات والروابط الاجتماعية القوية و المتوسطة له تأثير فاعل في حماية العائلة من التهديدات الاجتماعية والشعور بالأمن والطمأنينة، كما تبين أن

ما تسبب عن ضعف العلاقات والروابط الاجتماعية العائلية تجسد بمجموعة من المظاهر السلبية منها الفوضى والإهمال في أداء الواجبات والمسؤوليات.

– أشار الغالبية من المبحوثين إلى أن ضعف العلاقات والروابط الاجتماعية تسبب في ضعف حماية العائلة من التهديدات الاجتماعية وضعف الشعور بالأمن والطمأنينة.

النتائج المتعلقة بالعلاقات والروابط الاجتماعية بين العائلة والجماعات القرابية وفاعليتها في الحماية من التهديدات الاجتماعية مما يحقق الأمن الاجتماعي:

– العائلة المعاصرة تربطها علاقات اجتماعية متوسطة مع جماعاتها القرابية .وان لقوة العلاقات الاجتماعية القرابية فاعليتها في ضبط وتنظيم سلوك أعضائها وفي إشباع احتياجاتهم.

– أشار الغالبية من المبحوثين إلى ما تقوم به العلاقات والروابط الاجتماعية القوية والمتوسطة بين العائلة وجماعاتها القرابية له تأثير فاعل في حماية العائلة من التهديدات الاجتماعية والشعور بالأمن و الطمأنينة .

– ضعف العلاقات الاجتماعية القرابية ارتبط بالظروف الحالية التي تعيشها العائلة العربية ولا سميا العراقية المتجسدة بشدة في الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي أدت بدورها في تقليص حجم التفاعل وكثافة الاتصال مع الآخرين.

– ضعف العلاقات الاجتماعية القرابية تسبب في فشل (الجماعة الاجتماعية) المتمثلة بالعائلة وأقاربها في إشباع حاجات أعضائها وفي ضبط سلوكهم.

– ضعف العلاقات الاجتماعية القرابية تجسد في عدم وجود من يسند العائلة ماديًا ومعنويًا وبالتالي ضعف حماية العائلة من التهديدات الاجتماعية وضعف الشعور بالأمن والطمأنينة.

– سلطة الجماعة القرابية قد ضعف تأثيرها في العائلة المعاصرة.غير أنّ هذا لم يؤدي إلى قطع العلاقات والصلات مع الأقارب، ولم يمنع تقديم العون والمساعدة،أو الالتزام بالواجبات القرابية أو الآداب السلوكية والاجتماعية.

النتائج المتعلقة بالعلاقات والروابط الاجتماعية بين العائلة وجماعات الجيرة وفاعليتها في الحماية من التهديدات الاجتماعية مما يحقق الأمن الاجتماعي:

– ان العائلة المعاصرة تربطها علاقات اجتماعية متوسطة مع جماعات الجيرة .

– أشار الغالبية العظمى من المبحوثين إلى أن ما تقوم به العلاقات والروابط الاجتماعية القوية و المتوسطة له تأثير فاعل في حماية العائلة من التهديدات الاجتماعية والشعور بالأمن والطمأنينة.

– ضعف العلاقات الاجتماعية بين العائلة وجيرانها ارتبط بظروف الحياة الاجتماعية المعاصرة وما تشهده من ضغوط اقتصادية واجتماعية احتلت مساحتها وشغلت دورها في التأثير على سعة اتصال الأفراد وتفاعلهم، فضلا عن تأثيرها في درجة اهتمام الأفراد برغبات الآخرين وتوقعاتهم.

– ضعف العلاقات الاجتماعية بين العائلة وجيرانها تسبب في فشل(الجماعة الاجتماعية) المتمثلة بالعائلة وجيرانها في ضبط سلوك أعضائها وفي إشباع حاجاتهم.وبالتالي ضعف حماية العائلة من التهديدات الاجتماعية وضعف شعورها بالأمن والطمأنينة.

تعقيب:

هذه الدراسة مهمة جدا،كشفت لنا الباحثة من خلالها أهمية الروابط الاجتماعية للعائلة في الحماية من التهديدات الاجتماعية و توفير الأمن والطمأنينة لأفرادها ،في المجتمع الحضري ، وتعتبر دراستنا هذه أيضا مساهمة في إثراء هذا المجال من البحوث الاجتماعية،ذلك أنّ دراسة هذا الموضوع سنتطرق إليه في عنصر من عناصر بحثنا هذا .

3.4-دراسات جزائرية:

سياسة التضامن الوطني من خلال وزارة التضامن الوطني والعائلة (1994-1999).

الدراسة المندرجة تحت هذا العنوان ، قامت بها الباحثة "عليان دليلة " سنة 2000 وهي عبارة عن "رسالة ماجستير "في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،فرع التنظيم السياسي والإداري .تناولت فيها:سياسة التضامن الوطني من خلال وزارة التضامن الوطني والعائلة (1994-1999) .

وعن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة فتتمثل في مدى استجابة السياسة التضامنية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لمتطلبات الوضع الاجتماعي الجزائري فترة "1994-1999.؟وتساءلت عن الآليات التي اعتمدتها الحكومة في برامجها منذ 1994 إلى غاية 1999 لتجسيد التضامن الوطني .و إلى أي مدى استطاعت وزارة التضامن الوطني والعائلة تحقيق الأهداف المنوطة بها والحد من نسبة الفقر في الجزائر ؟وللإجابة على هذه التساؤلات اقترحت الفرضيتين التاليتين :

– أنّ ترقية مبدأ التضامن من قيمة اجتماعية إلى تنظيم رسمي فعال، لا يتم إلا بالعودة إلى فهم المكونات الأساسية للمجتمع ومنها التعرف على واقعه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتوفير الآليات والإمكانيات المالية والبشرية الضرورية.

– أن الوضع الذي تشهده الجزائر ،يستلزم سياسة تضامنية دقيقة وشاملة ويتم تطبيقها بصفة متتالية ومستمرة للوصول إلى نتائج ايجابية.

أما عن المنهج المستخدم فقد اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي .كما استعملت المنهج التحليلي وذلك بتحليل الأوضاع السياسية والأمنية الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر في الفترة (1994-1999) ،إضافة إلى منهج دراسة حالة ويتعلق الأمر بدراسة تجربة وزارة التضامن والعائلة بجمع كل المعلومات عنها وتحليلها وتقييمها.

أما عن نتائج هذه الدراسة فكانت كالتالي:

– ظهور اللجنة الوطنية المكلفة بالتضامن الوطني سنة 1992، جاء كرد للإستراتيجية التي انتهجتها الجماعات المسلحة فيما كان يعرف بالجبهة الوطنية للإنقاذ وكذا الأحزاب الإسلامية الأخرى في مجال التضامن.

و التي تجذرت في المجتمع ووجدت دعما وسندا شعبين لها ناتجين عن حالة الفقر والظلم ،كذا استمالتها للشعب عن طريق التكافل الاجتماعي والعمل الخيري ،مما سمح لها بتشكيل قاعدة انتخابية عريضة مكنته من أن يصبح

قوة سياسية بديلة ومهددة للسلطة القائمة ،برزت أهميتها من خلال التعبئة الشعبية ومن خلال الانتخابات التي جرت في 1990-1991 ،وأخيرا في السنوات الأولى من بداية الأزمة ،حيث سجلت سيطرة شبه تامة في الميدان ،في الوقت الذي كان فيه الخطاب الرسمي ضعيفا ومؤسسات الدولة غائبة تزامنا مع ازدياد الفقر والبؤس والانحلال الاجتماعي.

– إنّ عمل هذه اللجنة (اللجنة الوطنية المكلفة بالتضامن الوطني) الذي تزامن مع بداية المواجهات المسلحة ،لم ينجح بسبب عزلتها الشعبية نتيجة غياب المصداقية وانعدام الثقة في النظام السياسي القائم برمته. ليستمر العمل الحكومي عقبها من دون آلية التضامن الوطني،إلى غاية 1994 حيث أنشأت كتابة الدولة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالتضامن الوطني والعائلة ،لترقى إلى وزارة منتدبة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالتضامن الوطني والعائلة سنة 1996 ،لتصبح فيما بعد سنة1997،وزارة تسمى وزارة التضامن الوطني والعائلة.

– الهيئات المكلفة بالتضامن وخاصة مابين1994-1996،منحت الأولوية لضحايا الإرهاب ،بحكم الظرف السائد ونظرة الحكومة إليه ،والخلفيات المتبناة لديها (التمييز والانتقام من الفئات الفقيرة المساندة للحزب المحضور) ،الأمر الذي ساهم في توسيع الهوة بين الحكومة والمواطنين .والفشل في محاربة أسباب ظهور الإرهاب وفق منظور الخطاب الرسمي ،بعدما حاولت السلطة السياسية فرض هيمنتها عن طريق عامل التضامن ومنع الأحزاب والمنظمات غير الحكومية من التحرك في هذا الميدان خوفا من المنافسة ،باعتبار أنّ المترتبة عن العمل التضامني في الوسط الاجتماعي ،ذات أبعاد سياسية كبيرة وعلى علاقة وثيقة بتوسيع القاعدة الشعبية وتوجيه النتائج النهائية للاستحقاقات الانتخابية.

– كشفت هذه الدراسة أنّ العمل التضامني كان محل متاجرة مادية وسياسية من طرف بعض الأحزاب والجمعيات التي استغلت الظروف الأمنية الصعبة لتحقيق أهدافها غير الإنسانية والمشبوهة ،وظهر هذا جليا من خلال ما عرف بقضية ضحايا الإرهاب الذين نقلوا إلى بلدان أوروبية بحجة العلاج النفسي ،غير أنّ الهدف الحقيقي لذلك كان عمالة ومتاجرة سياسية .الأمر الذي دفع بالحكومة إلى توقيف هذا النشاط .

– السياسة التضامنية الحكومية لم تخضع لإستراتيجية بعيدة المدى، تنظم هذا القطاع، وتحدد أهدافه ووسائله،لتحقيق التنمية الاجتماعية والوطنية ،ومن ثم إخراجه من دائرة التوظيف الانتخابي البحت والدعائي لشخص الوزير أو الحكومة.ذلك أنّ الوزارة اكتفت بالتعامل مع عدد من الجمعيات عن طريق منحها أرصدة مالية ،دون متابعتها مستقبلا ،مما أدى إلى انحرافات خطيرة في العمل التضامني .

– ظهور سياسات التضامن الوطني منذ 1992 لم يتبعها إصدار قوانين في هذا المجال نولم يوفر لها الإطار التشريعي الذي يمنحها حسن التنظيم ،واتضاح الرؤية مع بقية القطاعات،على اعتبار أنّ التضامن الوطني أخذ بعدا دوليا هاما بين الدول والمنظمات وفي السياسات التنموية .

– السياسة التضامنية الحكومية لم ترقى إلى مستوى التحديات نظرا لعدم اعتمادها على أبحاث عملية وعلى قدرات بشرية ومادية عالية ،الأمر الذي أدى إلى انحصار مساحة المستفيدين من التضامن الوطني ،واستمرار المظاهر الاجتماعية السلبية ،التي زادت في حدتها الركود الاقتصادي ،وانتشار الفساد الإداري على كل المستويات.

– الطابع السياسي للتضامن الوطني أخذ حجما كبيرا ،وهو ما أفقدته الفعالية ،وحول الوزارة إلى هيكل دعائي للحكومة ،يقوم على توظيف ملفي ضحايا الإرهاب وضحايا الأحداث الطارئة ،في تقوية الخطاب الرسمي ، وهما المحوران اللذان تحركت على أساسهما هذه الوزارة .

التعقيب: إنّ هذه الدراسة تناولت شكل أساسي من أشكال التضامن الاجتماعي في المجتمع الجزائري ألا وهو التضامن المؤسساتي .الذي بينت محدوديته بفعل عوامل عديدة ،الأمر الذي جعلته ينحرف عن أهدافه الحقيقية ،وهذه الدراسة بالتالي تعتبر كحالة من مجموع الحالات التي تتناولها دراستنا هذه ،المتمثلة في دراسة فعالية تنظيم الهيئات التضامنية الوطنية منذ 1992.،بمعنى دراستنا هاته تعتبر كتكملة لباقي التنظيمات الأخرى ،في علاقتها مع أشكال التضامن السائدة في المجتمع الجزائري.

5:المقاربة النظرية للبحث:

تحتل النظرية العلمية مكانة متميزة في البحث العلمي بصفة عامة، حتى أن بعض الباحثين يذهب إلى حد جعل دورها أكثر أهمية من دور المنهج العلمي على اعتبار أن المنهج العلمي شيء مشاع بين كل العلوم .أما نظرية أي علم كعلم النفس أو علم الاجتماع مثلا، "هي التي تحدد موضوعه وتنظم عملياته وأدواره بل و مساره".([1])

وقد اعتمدنا في دراستنا هاته على نظريات مختلفة رأينا أنّها المناسبة في تفسير وتحليل الظاهرة موضوع البحث غير أنّ هذا لا يعني أنّه ليس هناك نظريات أخرى يمكن الاعتماد عليها في هذه الدراسة ،بل على العكس ،وسيتضح هذا جليا من خلال الفصول الآتية التي تتضمن الإطار النظري للبحث .وبالتحديد في الفصل الرابع الذي يتضمن التضامن ونظرياته.

1.5- نظرية رأس المال الاجتماعي لمالك بن نبي (ميلاد مجتمع ،شبكة العلاقات الاجتماعية).

يرى المفكر والباحث " مالك بن نبي أن "شبكة العلاقات الاجتماعية "هي أساس تطور وتقدم أي مجتمع وهي السبب الرئيسي لأفوله أيضا .و قد بين فائدتها وأهميتها البالغة في مؤلفه "ميلاد مجتمع" .

(1) –عبد الباسط ،عبد المعطي و عادل، مختار الهوا ري .**في النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع**. الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية ، بدون تاريخ.ص10.

فمفهوم شبكة العلاقات عند مالك بن نبي يشبه إلى حد بعيد مفهوم العصبية عند ابن خلدون، و مفهوم رأس المال الاجتماعي عند بعض الباحثين الغربيين ، وهو عبارة عن رابطة توحد الأفراد وتجعلهم متضامنين فيما بينهم،وبالتالي تحقيق تماسك المجتمع .هذا طبعا إن كانت رابطة ايجابية والعكس صحيح إذا كانت سلبية ،فهي التي تساهم في الفُرْقَة بين الأفراد وبالتالي اندثار المجتمع.

يقصد الباحث "مالك بن نبي" بشبكة العلاقات الاجتماعية ، الروابط والعلاقات التي تجمع بين بني البشر في المجتمع الواحد والتي يمكن أن تكون ايجابية تدفع بهم للتآلف والاتحاد والتعاون ،لتكوينه والدفاع عنه وازدهاره كما يمكن أن تصبح سلبية و"ممزقة" بتعبيره وبالتالي تكون سببا في انهياره واندثاره .وأعطى لنا أمثلة يوضح ويؤكد من خلالها فكرته ،تتمثل في : مسيرة المجتمع الإسلامي ،من نشأته إلى أفوله.وكذا الإمبراطورية الآشورية وأخيرا المجتمع الجزائري إبان الاستعمار الفرنسي .

إنّ أهمية شبكة العلاقات في البناء الاجتماعي عند مالك بن نبي نلمسها جليا من بداية مؤلفة إلى نهايته ،ففي معرض حديثه عن أصل هذه العلاقات بدأ بإعطائنا فكرة أولية عن تكون المجتمعات ،فيقول أنّ المجتمع " ليس مجرد كمية من الأفراد ،وإنّما هو اشتراك هؤلاء الأفراد في اتجاه واحد ،من أجل القيام بوظيفة معينة ذات غاية"([1]) .

ويرى بأن نشأته أو تكوينه ، أي تكوين المجتمع ،لا يمكن أن يتم بدون اكتمال هذه الشبكة من العلاقات فيقول " إنّ شبكة العلاقات هي العمل التاريخي الأول الذي يقوم به المجتمع ساعة ميلاده "([2])

واستشهد "مالك بن نبي" بميلاد المجتمع الإسلامي الذي كان يوم الميثاق الذي ربط بين المهاجرين والأنصار والذي دعمته الهجرة ، أي مع تكوين شبكة علاقاته الاجتماعية،وهذا قبل أن تتكون عوالمه الاجتماعية الثلاث (عالم الأشخاص ،عالم الأفكار ،وعالم الأشياء). ثم بين لنا كيفية أفول هذا المجتمع الذي كان غنيا بما فيه من أشخاص وأفكار وأشياء بتمزق شبكة علاقاته الاجتماعية،فأصبح مجرد تجمعات لا هدف لها كغثاء السيل مستشهدا بحديث للنبي صلى الله عليه وسلم ،حين أوحي له ، حال المسلمين بعد انهيار المجتمع الإسلامي(منذ القرن الرابع عشر إلى غاية المرحلة التي نعيشها الآن).

ويرى بأنّ هذا ليس خاصا بالمجتمع الإسلامي،فقط . فانهيار الإمبراطورية الآشورية في القرن الخامس قبل الميلاد لم يكن بصدفة الحرب وإنّما بتحلل المجتمع الذي كان يمثل هذه الإمبراطورية الذي أصبح عاجزا عن القيام بأي عمل جماعي مشترك.وهذا بسبب "تمزق شبكة علاقاته الاجتماعية "([3])

([1]) مالك ،بن نبي ،مرجع سابق،ص24.

([2]) نفس المرجع،ص25.

([3]) المرجع السابق ،ص،ص،39-40..

هذا يدل على أنّ اندثار وتحلل هذه المجتمعات لم يحدث صدفة أو دفعة واحدة، وإنّما يتم بالتدريج عندما يرتخى التوتر في خيوط شبكة علاقاته فتصبح هذه الأخيرة عاجزة عن القيام بالنشاط المشترك بصورة فعالة .ويرى بأنّ هذا العجز "هو علامة أو إمارة على أن المجتمع مريض ، و أنّه ماض إلى نهايته"([1])

ويتضح هذا جليا بقوله: "...فقبل أن يتحلل المجتمع تحللا كليا يحتل المرض جسده الاجتماعي ،في هيئة انفصالات في شبكة علاقاته الاجتماعية ....وهذه المرحلة قد تستمر قليلا أو كثيرا ،قبل أن تبلغ صورتها في شكل انحلال تام ،وتلك هي صورة التحلل البطيء الذي يسري في الجسد الاجتماعي"([2])*

لقد استشهد مالك بن نبي أيضا بالمجتمع الجزائري في علاقة مع الاستعمار الفرنسي ،حيث بين لنا كيف استطاع الشعب الجزائري أن يجمع كل طاقته لمقاومة الاستعمار،وتبلورت هذه الطاقة في شبكة علاقات اجتماعية هائلة ،ظهرت في أجل صورها سنة 1936 في المؤتمر الشعبي . و عندما أدرك الاستعمار أهمية شبكة العلاقات هذه في المجتمع الجزائري عمل على تمزيقها من خلال سياسة مناسبة وهي سياسة "فرق تسد". وأعطى لنا مثالا من الواقع بقصة عايشها والده آنذاك.

لقد بين "بن نبي" أنّ غنى المجتمع لا يقاس بكمية ما يملك من أشياء وإنّما بمقدار ما فيه من أفكار، غير أنّ أهمية وفعالية هذه الأفكار مرتبطة ارتباطا وثيقا وتخضع لشبكة العلاقات."فلا يمكن أن نتصور عملا متجانسا من الأشخاص والأفكار والأشياء دون هذه العلاقات الضرورية،وكلما كانت شبكة العلاقات أوثق ،كان العمل فعالا مؤثرا. "([3])

و يرى أيضا أنّ "كل علاقة هي في جوهرها قيمة ثقافية يمثلها القانون الخلقي والدستور الجمالي للمجتمع ...وكلما حدث إخلال بالقانون الخلقي في مجتمع معين حدث تمزق في شبكة العلاقات التي تتيح له أن يصنع تاريخه."([4])

وقد أشار أيضا في كتابه إلى أهمية إنشاء المجتمعات الحديثة لشبكة علاقات اجتماعية حديثة"حكومية" .حيث يقول "ينبغي أن نذكر أنّ المجتمعات الحديثة تحقق انسجامها وتوافقها حين تنشئ شبكة علاقات حكومية غير شخصية، وهي شبكة منبسطة وكاملة بقدر الإمكان وما صناديق التأمينات الاجتماعية في البلاد المتقدمة إلا صورة مادية لهذه الشبكة . وبديهي أن الدولة التي تحقق في هذا النظام التقدم الإنساني في أعظم أشكاله هي التي تحقق شبكة العلاقات الاجتماعية على أقرب ماتكون من التي نسجها الإسلام في العهد المدني."([5])

([1]) نفس المرجع ،ص39.

([2]) مالك ،بن نبي ،مرجع سابق ص40

* للمزيد أكثر حول هذا الموضوع ،أنظر نفس المرجع ،ص40-43.

([3]) نفس المرجع ص،ص34 ،35.

([4]) المرجع السابق ،صص ، 45 ،49.

([5]) نفس المرجع ص،38.

2.5– نظرية العصبية "لابن خلدون":

انطلق "ابن خلدون "في دراسته للعصبية والأساس الذي تبنى عليه ودورها في الحياة الاجتماعية عموما وحركة التاريخ خصوصا من فكرته "في الوازع الذي جعله ضرورة من ضرورات الاجتماع والتعاون ...و الحاجة إلى الوازع تفرضها طبيعة الإنسان نفسه باعتباره كائنا مجبولا على الخير والشر ،التعاون والعدوان"([1])

معنى هذا أنّ الناس يجتمعون للتعاون في تحصيل المعاش ،وكذا الدفاع عن بعضهم البعض "...هذا التعاون المتبادل يعبر عنه بتقسيم الأعمال التي تنبع من حاجة الناس إلى الأدوات المختلفة والضرورية لسير العمل ، حتى يستطيع أن يوفر لنفسه مقومات الحياة ،...وكذلك يحتاج كل واحد منهم أيضا في الدفاع عن نفسه إلى الاستعانة بأبناء جنسه....لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم..." ([2]).وهذا الدفاع والمآزرة بعضهم لبعض لا يتحقق إلا إذا كانوا أهل عصبية واحدة "...ولا يصدق دفاعهم و ذيادهم إلا إذا كانوا عصبية وأهل نسب واحد ،لأنّهم بذلك تشتد شوكتهم ويخشى جانبهم ،إذ نصرة كل واحد ،نسبه وعصبيته أهم ".([3])

إنّ ابن خلدون لا يعنى بالعصبية من حيث أنّها رابطة اجتماعية تنظم علاقات الأفراد بعضهم مع بعض داخل القبيلة، بل ينظر إليها من حيث الدور الذي تقوم به في الدفاع عن الجماعة في البادية وهو يشبهها بالحامية والأسوار في المدن.فهي رابطة دفاع ،وقوة مواجهة ،تنظم العلاقات الخارجية للمجموعات المتساكنة في البادية علاقاتها مع بعض وعلاقاتها مع الدولة . ([4])وهي قوة ضغط اجتماعي تدفع الناس على التضامن لصالح القبيلة ضد العداوة الخارجية"([5]).

إنّ أساس العصبية عند ابن خلدون إذن هو ذلك الاستعداد الطبيعي الفطري الذي يدفع الفرد إلى نصرة قريبه في الدم ،وهذه النصرة والنعرة تكون أشد قوة وأكثر وضوحا بين الأفراد الذين يجمعهم نسب قريب ،ويقل التناصر كلما ابتعد النسب أو غيره من وجوه الانتساب كالولاء والحلف .

وهو يميز في هذا الصدد بين عدة أنواع من العصبيات :

ما يتصل بالعائلة فتصبح العصبية عائلية :حين يتضاعف أفرادها للدفاع عن العائلة.وللدفاع ضد الخطر المشترك، والتعاون لتحقيق المصالح العامة ومساعدة كل من يحتاج إلى المساعدة، ومع دفع الثأر أو طلب التعويض وفقا للتقاليد والأعراف البدوية.

عصبية التحالف:وهو التحالف الذي قد يحدث بين قبيلتي أو أكثر لمواجهة عدو مشترك.

عصبية الولاء :وتضم الكثير من الإخوة والموالي من الذين يدينون بالولاء للقبيلة دون غيرها .

([1]) بوزياني ،الدراجي ،مرجع سابق ،ص 163.

([2]) مالك ،بن نبي ،مرجع سابق ص154

([3]) نفس المرجع ،ص165.

([4]) نفس المرجع ،ص165.

([5]) اسماعيل ، قباري.**علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتغيير والتنمية** . الإسكندرية: منشأة المعارف ، 1986 ،ص،190.

عصبية الإجارة أو الحماية:وهي حين يحتمي بعض الأفراد من خارج القبيلة فينتمون إليها. وقد يفقد الفرد الإجارة والحماية حتى ولو كان من نفس العصبية، فيحكم علية بالطرد دون حماية من القبيلة.([1]) ذلك أنّ تضامن العصبة مع الفرد مشروطا باحترامه مصلحة العصبة والعمل على جلب المنافع لها وعدم التسبب في متاعب تعرضها للخطر ،فمثلا عدم احترام العادات والتقاليد السائدة ،تعرض صاحبها للنبذ والطرد وليس هناك عقابا أقسى على الفرد في المجتمع القبلي من أن يجد نفسه مطرودا من أهله ومحروما من حماية العصبة.لذا لا بد أن يبقى الفرد داخل العصبة يخدمها مستعدا للتضحية بنفسه في سبيلها.وهذا يوضح لنا بأنّ الفرد في المجتمع القبلي لا يتمتع بكيانه الشخصي إلاّ داخل العصبة ([2])

يرى ابن خلدون أيضا النصرة والنعرة تكون أشد قوة وأكثر وضوحا بين الأفراد الذين يجمعهم نسب قريب. ومفهوم "النسب" عند ابن خلدون واسع جدا ،فيدخل في إطاره كل الروابط والعلاقات التي تنشأ بين الأفراد بسبب طول المعاشرة ،ويرى بأنّ" العصبية تكون من الالتحام بالنسب أو ما في معناه " هي نتيجة ما يسميه ثمرة النسب وليس نتيجة النسب نفسه وهو يعني به الالتحام الذي يوجب صلة الأرحام حتى تقع المناصرة والنعرة".([3]) .حيث يقول "...وذلك أن صلة الرحم طبيعي في البشر إلا في الأقل ومن صلتها النعرة على ذوي القرابي و أهل الأرحام أن ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكة فإن القريب نجد في نفسه غضاضة من ظلم قريبه أو العداء عليه ".([4])

إذن إنّ الأساس الذي تقوم عليه العصبية هو "المصلحة المشتركة التي تشكل فيها أمور المعاش العنصر الرئيسي الفعال...والمصلحة المشتركة إنّما تتأطر فقط ضمن العلاقات الطبيعية هذه ،علاقات النسب أو ما في معناه ...وهي تقوم على تنازع البقاء والكفاح من أجل العيش في إطار وحدة العصبة وتضامن أفرادها ،وحدة وتضامنا تندمج فيها سواء بسواء المصالح المادية للعصبة والاعتبارات المعنوية التي تتقوم بها ويتأكد كيانها "([5]).

يرى ابن خلدون أن قيام الدولة وسقوطها يعزى إلى العصبية "فالدولة تقوم بقوة العصبية وتهرم بفسادها،...وتفسد العصبية بالإنفراد بالمجد وحصول الترف والنعيم للقبيل. "([6])

ومعنى هذا أنّ قوة العصبية ليست في النسب بمعناه الواسع ،وإنّما قوة العصبية مستمدة من الظروف المادية القاسية التي يفرضها على الجماعة البدوية ضعف وضآلة أدوات الإنتاج وقساوة الطبيعة ،والتي تفرض هي الأخرى على تلك الجماعة نوعا من التضامن القوي ،من أجل مصلحتها المشتركة التي تتمثل في الكفاح من أجل ظروف معيشية أحسن.كما أنّ فساد العصبية بالانفراد بالمجد أي باستئثار رئيس العصبة بالملك وبالتالي فساد الأساس

([1]) المرجع السابق ،ص.191.

([2]) إسماعيل، قباري، مرجع سابق ،ص191

([3]) بوزياني ،الدراجي ،مرجع سابق ص171.

([4]) المرجع السابق ، ص171.

([5]) نفس المرجع ، ص ص،176-177.

([6]) عبد الرحمان ، ابن خلدون ،مرجع سابق ص74.

الحقيقي الذي قامت عليه العصبية وهو المساهمة والمشاركة ،ونفس الشأن بالنسبة لفساد العصبية بحصول الترف والنعيم وهو الحصول على مستوى أحسن من العيش يبرز فيها مصالح شخصية متناقضة ،الشيء الذي يضعف ذلك التضامن الذي هو أساس قوتها ووحدتها ،فتنحل عراها وينهار تماسكها ويكون مآلها هرم دولتها فزوال حكمها . ([1])

إذن إن القوى المحركة للعصبة هي المصلحة المشتركة وتبقى متماسكة متضامنة مادامت عصبيتها صامدة ،أما إذا تحولت المصلحة المشتركة للعصبة إلى مصالح شخصية ،فإنّ التضامن ينقلب إلى نزاع ،فيطغى الأنا الشخصي على الأنا العصبي وتفسد العصبية. ([2])

3.5– نظرية تقسيم العمل الاجتماعي" لإميل دوركايم " :

تعتبر نظرية دوركايم في تقسيم العمل ،الخط الفاصل بين الفكر الاقتصادي والفكر الاجتماعي في تفسير الظاهرة ومؤثراتها في المجتمع ،وقد أكد من خلالها أنّ تقسيم العمل ظاهرة اجتماعية لا تقتصر على المجال الاقتصادي فحسب بل على العكس ،إذ يمكن النظر إليها من خلال مؤثراتها على البناء الاجتماعي. ويعتبر مؤلفه" في تقسيم العمل الاجتماعي "من أهم الدراسات البارزة في الفكر الاجتماعي ، و أول دراسة حضرية واقتصادية صدرت في وقت واحد ([3]).فقد اهتم دوركايم بدراسة ظاهرة تقسيم العمل الاجتماعي في سائر المجتمعات الإنسانية طبقا لنظام التخصص وتوزيع المهن . ويهدف من خلال هذه التقسيم إلى تمييز المجتمعات التقليدية عن المجتمعات الحديثة التي يطغى عليها تقسيم العمل ، وقد تأثر بفكر "سان سيمون " وبكتابات "فردناند تونيز "في كتابه الجماعة والمجتمع" . ([4]) وكذا "دي روبرتي "ومفكرين آخرين مثل "إميل بوترو" و"رينوفيير "...الخ..... كما تأثر بالاتجاه العضوي في تفسيره لظاهرة تقسيم العمل وخاصة أعمال "شافل" و "هربرت سبنسر" وقد استمد دوركايم فكرة التضامن من "العلامة ماريون « H.Marion » في كتابه«Solidarité Moral» وطور هذه الفكرة التي يرى ماريون أنها تقتصر على تفسير الظاهرة في حد ذاتها دون البحث عن عواملها ومؤثراتها في المجتمع. ([5])

حاول دوركايم البحث عن الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى التضامن الاجتماعي في كل شكل من الأشكال الاجتماعية ،بالنظر إلى خصائص وسمات المجتمعات البسيطة التي تتميز بالتجانس ،حيث تتكون من جماعات قرابية متجانسة ،يقتصر فيها تقسيم العمل على أساس الجنس والسن ...كما يتميز بضعف التخصص وصغر الحجم ...وميز في هذا الصدد بين ثلاثة أنواع من التضامن الاجتماعي: « التضامن الأسري، التضامن القومي

([1]) بوزياني ،الدراجي، المرجع السابق ،ص،177.

([2]) نفس المرجع، ص 177.

([3]) كمال ،عبد الحميد الزيات .**علم الاجتماع المهني** :مدخل نظري. القاهرة :مكتبة الشرق ،1980،ص54.نقلا عن Franklin,Giddings.Studies in the theory of Huan Society,The MaclmilanCom ,N,Y,1926,P,62.

([4]) إسماعيل ،قباري ،مرجع سابق :ص،ص 191.

([5]) كمال ،عبد الحميد الزيات ،المرجع السابق ،ص94.

أو الوطني، والتضامن المهني » حيث يرى أنّ كل نمط له طبيعته المستقلة ويرتبط كل منها بالآخر في الماضي وفي الحاضر وفي المستقبل.

يرى دوركايم أنّ تقسيم العمل هو المصدر الأساسي إن لم يكن الوحيد للتضامن الاجتماعي وهذا ما ذهب إليه كونت سابقا حيث يرى أن تقسيم العمل يتعدى أن يكون ظاهرة اقتصادية محضة فهو يعد أهم شرط من شروط الحياة الاجتماعية ،وهذا بعد أن طرح سؤال فحواه : إلى أي درجة يسهم التعاون الذي ينشئه تقسيم العمل في الانصهار العام للجماعة؟ كما أنّ التضامن بصفته اللامادية يعبر عن وجوده بآثار محسوسة ويحمل الناس على أن يميلوا بعضهم إلى بعض .ثم تساءل عما كان التضامن الاجتماعي هو الذي ينتج هذه الظاهرات أو ينشأ عنها. وما إذا كان الناس يتقاربون لأنّه قوي ؟ أو ما إذا كان قويا لأنّهم متقاربون في ما بينهم ؟ ([1]).

وتوصل إلى أنّ هناك نوعين من التضامن:تضامن آلي يسود المجتمعات البسيطة وتضامن عضوي يسود في المجتمعات الحديثة. وإذا كان الأول يقتضي التشابه بين الأفراد فإنّ الأخير يقتضي اختلافهم. كما أنّ التضامن يضل آليا ما ضل تقسيم العمل ضعيفا.ولا يتقدم الآخر إلا بقدر ما يتراجع الأول .ويقول (دوركايم) أن اقتراحه لهذه الأسماء "الآلي والعضوي "استنتجها من المشابهة .ف"التضامن الآلي "،جاء تشبيها بالانسجام الذي يجمع عناصر الأجسام الجامدة ،بعضها إلى بعض. أما بالنسبة التضامن الذي ينشأ من تقسيم العمل (التضامن العضوي)وهذا تشبيها بالكائن العضوي،لأن كل فرد أو فئة من الأفراد يعتبر بمثابة عضو في جسم اجتماعي كبير يعتمد على الأعضاء الأخرى في معيشته ، ويعتمد عليه الآخرون في معيشتهم أيضا . ([2])

نلاحظ من خلال هذا ، تأثر" دوركايم " بأفكار "هربرت سبنسر" حول تقسيم العمل من خلال المماثلة العضوية . فيرى أن القانون في المجتمع ذو التضامن العضوي، يمثل "دورا شبيها بدور الجهاز العصبي في الجسم ...وهو يعبر عن درجة التركيز التي وصل إليها الجهاز العضوي بحكم تقسيم العمل الفزيولوجي ...وهذا يعني أنّه يمكن قياس درجة التركيز التي وصل إليها المجتمع تبعا لتقسيم العمل ... ([3]).

أ – **التضامن الآلي** : يرى دوركايم أنّ التضامن الآلي يقوم على التشابه([4]) بمعنى يتميز أفراد هذا المجتمع بالتماثل والتشابه في النواحي الخلقية والنفسية والاجتماعية المهنية وهذا مايؤدي إلى الشعور الجمعي عند الأفراد ،وهذا الشعور الجمعي يرتبط بالنسق التشريعي لهذا المجتمع ،ويتمثل ذلك في عقاب الذين يخرجون على معايير المجتمع وقيمه ،وحرمانهم من حق المشاعر الجمعية ،وبذلك تكون المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية التشريعية مسؤولية جمعية تعمل على

([1]) إميل،دوركايم .**في تقسيم العمل الاجتماعي** .ترجمة حافظ الجمالي .مجموعة الروائع الإنسانية اليونسكو .بيروت :اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع 1982، ص،ص،80،81.

([2])المرجع السابق،ص ص 15- 152،

([3]) كمال ،عبد الحميد الزيات ،المرجع السابق ، ص ص،149،150.

([4]) فريدريك ،معتوق .**معجم العلوم الاجتماعية**:انكليزي فرنسي عربي : مراجعة وإشراف محمد ، دبس . بيروت لبنان :أكاديميا 1998،ص226 .

تضامن أفراد الجماعة بطريقة تلقائية([1]) بمعنى :"فكرة القانون قمعية في هذه المجتمعات لأنها حسب دوركايم ترتبط مباشرة بالمجتمع بدون أي وسيط ،وفي وضعية لاوجود فيها لفكرة الشخص ولا وجود لفكرة دائرة التصرف الفردي .فالكل مصهور في وعي جماعي مهيمن "([2]) فيقول: "...ولئن كان المجتمع وحده هو الذي يملك حق القمع ،فذلك لأنّه هو الذي أصيب عندما أصيب الأفراد ،والشيء الذي يقمعه العقاب إنّما هو الجريمة الموجهة إليه...إنّ الأفراد فوضوا إليه هذا الحق ،فهو ليس إلا وكيل عنهم ،إنّها مصالحهم وهو يديرها بالنيابة عنهم،على الأرجح يحسن إدارتها أكثر منهم ... "([3]) . هذا ما يطلق عليه دوركايم "التضامن الآلي أو الميكانيكي". حيث يرى أنّه :ينتج التضامن الآلي من التماثل والتشابه، ويصاحب سيادة قانون العقوبات، حيث يلعب هذا التضامن دورا هاما في تخفيف حدة الجريمة.فالعقاب ما هو إلا ردة فعل جمعي للأفعال التي يراها المجتمع أنها خارجة عن قيم الجماعة ومعاييرها.والفعل الإجرامي مسألة نسبية،فليس لأنّه يجرح الضمير الجمعي هو إجرامي ،بل إجرامي لأننا نستنكره ([4]).و ما يعتبر جريمة في مجتمع ما قد لا يعتبر جريمة في مجتمع آخر ،ذلك لأنّ "الفعل الإجرامي يتوقف على نظرة الجماعة لقيمة الضرر الذي يلحق بالمجتمع ،وتعمل على إحباطه.وهنا يلزم قانون العقوبات أفراد هذه المجتمعات، الخضوع للعادات والفرد والتقاليد، واحترام شعور الجماعة....وهذا الشعور يغاير تماما الشعور الفردي الذي له طبيعته الخاصة، ومزاجه الخاص، وأسلوبه في التطور."([5])

ب :**التضامن العضوي:** التضامن العضوي هو عكس ماسبق ،فهو يميز المجتمعات الحديثة. وقد توصل دوركايم إلى هذه النتيجة عندما محاولته البحث عن وظيفة تقسيم العمل في الحياة الاجتماعية بعدما أكد عدم ارتباط تقسيم العمل وظيفيا بالحضارة ،حيث بين أن الحياة الاجتماعية تتضمن نمطين متغايرين ،يقوم النمط الأول عل التماثل والتشابه ،والآخر على التباين والتغاير أين يميل الأفراد في حياتهم إلى التعاون مع الذين يماثلونهم في نفس التفكير والشعور بدافع من الجاذبية التلقائية .أما النمط الآخر فيمثل مرحلة متقدمة من التطور الاجتماعي ،التي تتميز بانتشار التخصص وتقسيم العمل وكبر حجم المجتمع ، وزيادة كثافته المادية ،وكثافته الأخلاقية التي تتمثل في معرفة الجماعة لحقوقها وواجباتها .وتبعا لذلك ينشأ نمط جديد من التضامن يعرف بالتضامن العضوي.ويقول في هذا الصدد أنّ أفراد المجتمع الحديث يرتبطون ببعضهم البعض في شبكة من العلاقات الاجتماعية ، سلبية وعكسية أو إيجابية وتعاونية .وتعتبر هذا العلاقات أحد العوامل التي تؤدي إلى ربط الشيء بالفرد ،باعتبار أنّ الأشياء تمثل جزءاً هاما في

([1])إميل ،دوركايم ، المرجع السابق ص ص ،63،62.

([2])فريدريك ،معتوق، المرجع السابق.ص226.

([3])إميل دوركايم : مرجع سابق ،ص109،110.

([4]) نفس المرجع ،ص100.

([5])- كمال عبد الحميد الزيات ،مرجع سابق نقلا عن Emile, Durkheim : De La Division du Travail Social ,Librairie Flex Alcan,Paris,1911,Intro,P,35.36.

المجتمع ،وتلعب أيضا دورا هاما فيه ،وهذا يعني أنّ التضامن الاجتماعي يتطلب ربط الأشياء بالأفراد ،ومع تكامل الأشياء والأفراد معا ينتج تضامن إيجابي لا يحقق الأهداف الجمعية فقط وإنّما يوجه الأشياء نحو الأهداف الجمعية. ([1])

يرى دوركايم أنّ تقسيم العمل في المجتمعات الحديثة الكبيرة والمتقدمة يؤدي وظيفة هامة تتمثل في خلق التضامن الاجتماعي بمعنى له وظيفة أخلاقية ،تتمثل في شعور الأفراد بتضامنهم مع الآخرين في شبكة من العلاقات الاجتماعية ،ويكون دور تقسيم العمل هو تحديد طبيعة هذه العلاقات في إطار تبادلي يقوم على اعتماد كل فرد على الآخر. ([2])

يميز دوركايم أيضا بين نمطين من التضامن الاجتماعي "سلبي ،وإيجابي" وهما متباينان ،السلبي يؤدي إلى التكامل من تلقاء نفسه،ويتميز عن التضامن الايجابي من عدة نواحي أهمها :

– يربط التضامن السلبي الفرد بالمجتمع مباشرة بدون أي وسيط، أما الإيجابي فيرتكز على اعتماد الفرد كلية على المجتمع .

– في السلبي تمتزج المشاعر والمعتقدات بالنمط الجمعي للمجتمع، وفي الإيجابي تكون هناك مجموعة من الوظائف المتباينة تحدد شكل هذه العلاقات التضامنية.

–التضامن السلبي يكون جمعيا ،ويظهر عندما تسود المجتمع مجموعة من الأفكار والاتجاهات المتماثلة بين أفراده،والايجابي يكون فرديا ويؤدي إلى التباين في الأفكار والاتجاهات التي تسود المجتمع. ([3]).

و خلاصة القول فإنّ التضامن الاجتماعي عند دوركايم يرتبط بطبيعة البناء الاجتماعي الذي يشكل طبيعة هذا التضامن ،ويختلف نمط التضامن الاجتماعي باختلاف المجتمعات ،فعندما ينمو المجتمع وتزداد كثافته السكانية ، تظهر فيه مجموعة من الماديات ،ويتضح من داخله صور من المتناقضات ،الاجتماعية بين القديم والجديد ،ويتحتم معها وجود عامل متغير يعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي ،بحيث يختفي النمط القديم لكي يحل محله النمط الجديد .وينظر دوركايم إلى تقسيم العمل على أنّه هذا العامل المتغير ،لما يتسم به من سمة أخلاقية تؤدي إلى التضامن الاجتماعي... وهو يعتبر بمثابة الرباط الجديد الذي يحل محل الرباط القديم الذي عوض ضعف الروابط الاجتماعية التقليدية أين يصبح كل فرد في حاجة إلى غيره ولا يمكن أن يعيش بدون التعاون مع غيره ،ويعتبر كل فرد جزء من الكل... ([4])

وبالتالي بإسقاط إن صح التعبير هذه النظرية على المجتمع الجزائري يمكن معرفة موقع المجتمع الجزائري من التحديث والتحضر.

([1])–نفس المرجع ،نقلا عن Emile, Durkheim. P. 20

([2])– نفس المرجع نقلا عن Emile, Durkheim20

([3]) . كمال، عبد الحميد الزيات، مرجع سابق :ص،ص،67.68.

([4]) المرجع السابق ، ص ص 69-83.

2.5- نظرية النسق لـ"بارسونز":فكرة النسق هذه تقوم على مجموعة من الأجزاء متساندة . وكل جزء من النسق الاجتماعي يؤدي وظيفة معينة و يسهم في بقاء النسق وتوازنه واستمراره . وهذا النسق أيضا "يحوي أربع أطر تصورية :للفعل ،وللعلاقات الاجتماعية ،وللجماعة والأشخاص الاجتماعيين ([1])

وبالتالي فمن اعتبار أنّ المجتمع الجزائري نسقا اجتماعيا ،مترابطا ترابطا داخليا ،ينجز كل عنصر أو مكون من مكوناته وظيفة معينة ، يمكن أن نفهم كيف يستطيع في كل مرحلة من مراحل التغير الاجتماعي التي يمر بها أن يحرك المعايير والقيم التي يملكها ويبحث عن الآليات للحفاظ على توازنه.

3.5- نظرية التحليل الاستراتيجي لـ"مشال كروزييه ": هذا الاقتراب النظري هو مناسب أيضا لهذا الموضوع ،فيرى مشال كروزييه بأنّ "إدراك مشاكل أو عوائق المحيط والحلول المقترحة لها لا تكون إلا حسب إستراتيجية الفاعلين المتواجدين داخل التنظيم وفق منطق اللعب الذين هم مشاركين فيه داخل المنظمة ،أو في علاقتهم بالخارج. ([2]).وهذا يفسر لنا الاستراتيجيات التي يتبناها الفرد الجزائري والتي يناور من خلالهما لتحقيق أهدافه في ظل الصعوبات والعوائق التي تواجهه في الحياة الحضرية.

(1) -نفس المرجع .ص80.

([2]) - Crozier,et Friedberg. **L'acteur et le système**. Paris : Ed, du Seuil, 1977, P .135.

الفصل الثاني

دور التنظيمات في الحياة الاجتماعية الحديثة و أهم الاتجاهات النظرية في دراستها .

الفصل الثاني: دور التنظيمات في الحياة الاجتماعية الحديثة و أهم الاتجاهات النظرية في دراستها:

تمهيـد:

يصف البعض المجتمع الحديث ،بأنّه مجتمع التنظيم .غير أنّ ظهور التنظيمات لم يكن وليد القرن العشرين، وإنّما هي ظاهرة قديمة قدم الحضارات الإنسانية، فقد عرفت مصر التنظيمات منذ عهد الفراعنة، واعتمد المجتمع الصيني القديم على التنظيمات. غير أنّها تختلف عما هو عليه في عصرنا الحالي.فقد تطورت هذه التنظيمات واكتسبت خصائص البيروقراطية. وهي تسيطر على مختلف جوانب حياتنا .من الميلاد وحتى بعد الوفاة. ([1]) .وهي تشبه في سيرورتها تماما مسيرة الكائن الحي في هذه الحياة .حيث يقول الباحث "مختار جعيجع" في هذا الصدد :"...تبدو هذه التنظيمات مثل الكائنات الحية تنشأ ثم تنمو ثم تتطور إلى أن تصبح تنظيمات ضخمة، وقد يتعرض بعضها للموت والزوال وبعضها الآخر يضعف ويتقلص نفوذه، وآخر يستمر في الوجود ويزداد انتشارا اجتماعيا جغرافيا، ويرتبط كل ذلك بمستوى النجاح والفشل الذي تتعرض له، فقد تستمر بفضل نجاحها المتكرر أحيانا، بينما تفشل تنظيمات أخرى. وربما تزول حينما يتراكم فشلها في تحقيق أهدافها".([2])

إنّ الأهمية التي تكتسيها التنظيمات في حياتنا العمومية .جعلتها محل اهتمام ،وبحث ، ودراسة من طرف الكثير من المنظرين المفكرين والباحثين الذين وان تعددت واختلفت القضايا،أو الزوايا التي عالجوها في أبحاثهم حول هذه التنظيمات إلا أنّنا نستطيع أن نقول بأنّها تنصب حول هدف واحد عنصر"الفعالية". الذي بدوره اختلف مدلوله وسبل تحقيقه عمليا أو نظريا من باحث لآخر.

إنّ تعدد الأبحاث والنظريات التي تناولت التنظيمات بالبحث والدراسة يجعلنا غير قادرين على حصرها في هذه الدراسة .وحتى بالنسبة لتصنيفها (الأبحاث ، النظريات) نجد هناك اختلاف واضح بين الباحثين ،فمنهم من صنفها حسب تاريخ صدورها ومنهم من صنفها على أساس المدرسة التي تنتمي إليها ، وغير ذلك من التصنيفات الأخرى ،فهي عبارة عن مداخل واتجاهات فكرية ونظريات متباينة.ومتكاملة في آن واحد.

و سنحاول في هذا الفصل عرض أهم النماذج النظرية التي نرى أنّ لها علاقة بموضوع دراستنا هاته . من خلال ملائمتها لتحليل وفهم واقع التنظيمات الحديثة الجزائرية .

([1]) حسين ،عبد الحميد أحمد رشوان . **علم الاجتماع التنظيم**. مرجع سابق ،ص 05.نقلا عن :عبد الهادي الجوهري .**علم الاجتماع الإدارة** ،مفاهيم وقضايا .ص 03.

([2]) مختار ،جعيجع ."**إستراتيجية التنظيمات الإسلامية وأنشطة الشباب السياسية :دراسة ميدانية ،حركة مجتمع السلم نموذجا** ".**أطروحة دكتوراه** ،جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله ،2011،2012،ص 54.

1 : التنظيم.

1.1– مبادئ التنظيم: لقد حدد العديد من الباحثين المبادئ التي يقوم عليها التنظيم ،من بينهم على الشرقاوي الذي يرى أنّ التنظيم يقوم على مجموعة من المبادئ نلخصها فيما يلي ([1]):

– مبدأ تحديد الأهداف: يجب أن يتم تحديد الأهداف التي يسعى إليها المنظمة و التمسك بها. لأنها تبين الواجبات المطلوب تنفيذها ، فذلك يؤدي إلى تنمية الخطط، و تركيز الجهود ، و توجيه التنظيم نحو الغايات المطلوبة.

– مبدأ تقسيم العمل و تحديد المسؤولية: إذ يجب تقسيم الأعمال إلى أبسط العناصر المكونة له ، و ذلك حتى يمكن التعرف على العناصر الأساسية و الثانوية فيه .أما بالنسبة لتحديد المسؤولية فيجب أن تحدد مسؤولية المرؤوس أمام رئيسه المباشر عند استخدام السلطة المفوضة إذ لا يمكن للرئيس أن يتهرب من مسؤوليته عن الأنشطة التنظيمية الخاصة

– مبدأ تساوي السلطة و المسؤولية: يجب أن تتناسب السلطة و المسؤولية لأن السلطة كحق لا بد أن تتناسب مع المسؤولية كواجب .

– مبدأ وحدة الإشراف ونطاق الرقابة:و يقتضي بأن يتلقى الفرد تعليماته من رئيس إداري واحد، حتى يمكن تحديد خطوط الاتصال ، و العلاقات التنظيمية ، و تحديد المسؤولية عند الإنجاز . كما يجب أن يتحدد عدد المرؤوسين الخاضعين لإشراف رئيس إداري واحد بحيث لا يكون هذا العدد كبيرا جدا ، أو يكون صغير جدا .

2.1– خصائص التنظيمات الحديثة: هي تتلخص في النقاط التالية: ([2]):

– التعاون بين إفرادها :التعاون معناه الانسجام والتوافق في السلوك بين أفراد التنظيم أو الفئات والجماعات الذين يخضعون إلى مبدأ الترتيب الهرمي في تحديد المكانات والأدوار وهذا حسب ما يرى".بودون"و"بوريكو".

– التبعية المتبادلة بين الفاعلين :وترتبط هذه الخاصية بالخاصية السابقة فحيثما وجد التعاون وجدت التبعية المتبادلة في الوظائف والمهام والأدوار بين الأفراد فهي ضرورية هنا لأن الأهداف لا تتحقق إلا بحسب توزيع الأدوار والتخصصات الضرورية لانجازها ، غير أنّ هذه التبعية المتبادلة محدودة كما يراها كروزيي لأن التبعية المتبادلة ليست دائمة ولا مطلقة مادام لكل واحد في التنظيم هامش من الاستقلالية يسعى دوما للدفاع عنه.

– عقلانية سلوك الفاعلين :لاشك أن كل تنظيم يملك قدرا من التسيير العقلاني أو(الترشيد) الذي يوجه سلوك الفاعلين ويحدد العلاقات الرسمية الداخلية والخارجية، وعملية الترشيد هذه مفهوم واسع، كما يراه بعض المحللين، مرتبط بالتنظيمات الحديثة التي صارت معقدة أكثر فأكثر، وفي تعقدها هذا يضحى من الصعب قيادتها قيادة عقلانية.

([1])- علي، الشرقاوي. **العملية الإدارية: وظائف المديرين**. ط 1 . الإسكندرية، مصر :الدار الجامعية الجديدة للنشر ،2002 ،ص،ص،285- 284 .

([2])- مختار ،جعيجع ،مرجع سابق ،ص،68.

– أنه نسق مفتوح :بحيث لا يرتبط عمله واشتغاله بالشروط الداخلية مثل شرط تسلسل المهام والرتب ولكنه يتأثر بالبيئة الخارجية ويؤثر فيها بدوره ضمن علاقة تبادل تتعلق بالخصوص باختيار الأشخاص والتموين بالموارد الضرورية للعمل .

– التغير والاستقرار :وهذا مرتبط بمبدأ التعاون المذكور سابقا فالتنظيم ليس كائنا جامدا، بل هو"كائن حي" متغير ابتداء من مرحلة النشأة إلى غاية مرحلة الاندثار.

3.1- أهم المؤشرات الدالة على فعالية التنظيمات الحديثة:

يعتبر مفهوم الفعالية مفهوم أساسي ومحوري ارتكزت عليه كل المساهمات العلمية في مجال التنظيم والإدارة،من النظريات الكلاسيكية إلى النظريات المعاصرة .فكلها تحاول تحديد وتبيان أهم السبل والمبادئ الواجب على التنظيمات إدراكها والعمل بها إذا ما أرادت بلوغها (الوصول إلى الفعالية).وقد حاول بعض الباحثين حصر وتحديد تقديم بعض المؤشرات التي تدل على مدى فعالية أو عدم فعالية التنظيم الإداري في أي منظمة سنعرضها كما يلي:

1.3.1:مقومات التنظيم الإداري الفعال:

يتفق العديد من الباحثين على أنّه يمكن أن نقول أنّ التنظيم الإداري فعال ويحقق أهدافه عندما تتوفر فيه المقومات التالية ([1]):

– التخصص وتقسيم العمل :وهو أن يتخصص كل فرد في أداء العمل الذي يتفق مع مؤهلاته وقدراته وكفاءته ،بالشكل الذي يجعله قادرا على التفوق في أداء العمل .بما يحقق أهدافه وأهداف المنظمة .

– وحدة القيادة :وهو أن يتلقى المرؤوس تعليماته من قائد واحد فقط .فتعدد القادة يؤدي إلى تضارب وتعارض الآراء وبالتالي إعاقة تنفيذ الأعمال وتحقيق الأهداف.

– تدرج السلطة و نطاق الإشراف:يجب أن يتضمن التنظيم الفعال التحديد الواضح لخطوط السلطة والمسؤولية ،بالشكل الذي يسمح بانسياب الأوامر والتعليمات بسهولة ويساعد في انجاز الأعمال بكفاءة. و يتضمن ذلك تحديد عدد المرؤوسين الذين يستطيع الرئيس الإشراف عليهم بفعالية.

–.لذلك يجب التحديد الواضح للاختصاصات والمسؤوليات والسلطات ،ودور كل مستوى إداري في تحقيق أهداف المنظمة .

– تجنب الازدواج و تكافؤ السلطة مع المسؤولية وهذا لتفادي تكرار العمل والتهرب من المسؤولية،و بقدر السلطة الممنوحة لشخص معين تكون المسؤولية عن انجاز هذا العمل .لذلك لا بد أن يتناسب مقدار السلطة مع المسؤولية عن تنفيذ الأعمال .

([1])جازية ،زعتر . **أصول التنظيم والإدارة** .ط 2 . القاهرة :مكتبة عين شمس ،1998،ص ص،255 -260.

– تفويض السلطة و المرونة:وتعني إمكانية إجراء تعديلات في التنظيم وفقا لما يقتضيه التغير في البيئة المحيطة دون التأثير على الأداء .و يدخل في إطار هذا أن يعهد المدير ببعض سلطاته إلى العاملين للقيام بها ،لما يخدم أهداف المنظمة بشكل فعال.

– مراعاة العنصر البشري.و شبكة فعالة للاتصالات :وهذا يضمن تدفق جيد للمعلومات والتعليمات من وإلى و بين مختلف الهياكل التنظيمية .

2.3.1– المؤشرات الدالة على التنظيم الإداري غير الفعال:

تطرقنا سابقا إلى المؤشرات الدالة على فعالية التنظيم ،سنتطرق فيما يلي إلى المؤشرات الدالة على التنظيم الإداري غير الفعال كما بينتها الباحثة "جازية زعتر:([1])

– تعظيم الجوانب غير الرسمية على حساب الانجاز وتحقيق الأهداف وهي من السمات الواضحة في التنظيمات في الدول النامية.

– تقديس الشكليات والإجراءات الرسمية والتعامل معها كمؤشر للكفاءة والانضباط بصرف النظر عما تخلقه من قيود وعوائق أمام متطلبات سرعة الاستجابة لبيئة العمل ولصالح المنظمة.

– التقصير أو القصور في العمل وضعف الدافع أو نقص كمية المجهود المبذول في العمل ،وعدم دقة التنفيذ أو تكرار الأعمال الخاطئة.

– التباطؤ والتأخير في العمل ،و الهدر في الوقت والموارد والجهد الضائع.

– المغالاة في أنظمة وأساليب التفتيش والمراقبة والمتابعة.

– السلوكيات السلبية للموارد البشرية.و وجود فجوة في المعرفة والمهارة.

– غموض العلاقات وعدم وضوح الأدوار.

بعد عرضنا لهذه المؤشرات يتضح لنا جليا حقيقة وواقع الفعالية التنظيمية للتنظيمات الحديثة الجزائرية وهذا بمقارنتها بالمؤشرات التي سنحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية.

4.1– أنواع التنظيمات: لقد حاول بعض العلماء تصنيف التنظيمات على أساس بعض المعايير أو مثل :حجم التنظيمات،وأهدافها ،ووظائفها ،والتكنولوجيا ،وبناء التنظيم ،والمستفيد الأول من أنشطة التنظيم ،ودرجة القوة والضبط التنظيمي ،وأسباب الانتماء للتنظيم .وغيرها من المعايير الأخرى: ([2]):

1.4.1– تصنيف التنظيمات على أساس علاقات الامتثال :

يرى إتزيوني أنّ هناك ثلاثة أنماط من السلطة للامتثال .فهناك نمط السلطة القهرية الذي يستخدم العقاب البدني ،ويقابله نمط الامتثال الاغترابي ،وهناك نمط السلطة الذي يستخدم المكافآت ،ويقابله نمط الامتثال الحسابي أو

([1])المرجع السابق ،ص، ص،74- 76.

([2])حسين ،عبد الحميد أحمد رشوان :**علم الاجتماع التنظيم** ، مرجع سابق ،ص ص،23-25.

النفعي ،وهناك نمط السلطة التي يستخدم الإقناع والمكافآت الرمزية ،ويقابله نمط الامتثال الأخلاقي .وفي ضوء ذلك يكون إتزيوني قد صنف التنظيمات حسب علاقات الامتثال إلى ثلاثة أنماط ،هي :

التنظيمات القهرية أو الملزمة ، التنظيمات النفعية، التنظيمات الاختيارية.

2.4.1– تصنيف التنظيمات حسب المستفيد الأول من الأنشطة التنظيمية :

تم تصنيف التنظيمات حسب هذا المعيار إلى أربعة أنماط، هي:

– تنظيمات المنفعة المتبادلة :ويكون المستفيد الأول من أنشطتها الأعضاء ،وذلك كالأحزاب السياسية ،والاتحادات ،والنوادي ،والهيئات المهنية ،والتنظيمات الدينية .والعضوية اختيارية في هذه التنظيمات .

– تنظيمات العمل، وفيها يكون المستفيد الأول هم الملاك، وذلك كما هو في المصانع والبنوك، وشركات التأمين.وتهدف هذه التنظيمات إلى تحقيق الأرباح عن طريق الحصول على أكبر عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة .

– تنظيمات الخدمة:وفيها يكون المستفيد الأول هم العملاء، وذلك كما في المستشفيات، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، والمدارس، وتسعى هذه التنظيمات إلى رفع مستوى الكفاءة المهنية للعاملين في هذه التنظيمات حتى يمكنهم الارتفاع بمستوى الرعاية التي تقدم للعملاء.

– تنظيمات المصلحة العامة:ويكون المستفيد الأول من هذه التنظيمات هو الجمهور بوجه عام، ويتمثل ذلك في التنظيمات العسكرية، وتنظيمات الشرطة والإطفاء وتعمل هذه التنظيمات تحت رقابة الجمهور.

3.4.1– تصنيف التنظيمات على أساس التكنولوجيا:

قامت "وود وارد" بدراسة لمائة مصنع من المصانع البريطانية، ونمطت هذه التنظيمات الصناعية على أساس درجة التعقيد في التكنولوجيا إلى ثلاثة أنماط، هي:

– التنظيمات الصناعية التي تستخدم التكنولوجيا البسيطة:ويتم فيها الإنتاج بالوحدة ويتسم بضآلة الكمية.

–التنظيمات التي تستخدم عمليات الإنتاج الكبير : وهي تعتمد على خطوط التجميع لإنتاج كميات ضخمة من الوحدات الإنتاجية ،مثل التليفزيون والسيارات .

–التنظيمات الصناعية التي تستخدم العمليات الإنتاجية بالغة التعقيد:وتتسم عمليات الإنتاج فيها باستمرار، ويتمثل ذلك في التنظيمات التي تعمل في صناعة تكرير البترول.

4.4.1– تصنيف التنظيمات حسب وظائفها :

هذا التصنيف للتنظيمات على أساس وظائفها قام به بارسونز انطلاقا من المتطلبات يتعين على كل نسق أن يواجهها إذا ماأراد البقاء والتي سبق وأن أشرنا إليها .وهذه المتطلبات هي : المواءمة ،وتحقيق الهدف ،والتكامل ،والكمون أو ضبط أو خفض التوتر :حيث يرى بأنّ هناك أربعة أنماط هي كالتالي :

- التنظيمات التي تهدف إلى تحقيق التكيف، ومن أمثلتها تنظيمات العمل.
- التنظيمات التي تواجه متطلب تحقيق الهدف، ومن أمثلتها التنظيمات العسكرية.
- التنظيمات التي تهدف إلى التكامل:وتتمثل في المستشفيات.
- التنظيمات التي تهدف إلى ضبط أو خفض التوتر، ويتمثل ذلك في التنظيمات الدينية التي تهدف إلى المحافظة على أنماط القيم الأساسية.

1.5.4– تصنيف التنظيمات على الأهداف التي أنشأت أجلها : ومن أمثلتها ([1]):

المنظمات الصناعية: وهي المنظمات التي تكون أهدافها ذات طبيعة اقتصادية صناعية سواء استخراجية أو تحويلية.

–المنظمات التجارية: وأهدافها ذات طبيعة تجارية مثل البيع والشراء.

–المنظمات الزراعية:وتنقسم المنظمات الزراعية بدورها إلى عدة أنواع، حيث تكون الأهداف الاقتصادية ذات طبيعة أو نوعية زراعية.

–المنظمات المالية: ويمكن تقسيم المنظمات المالية إلى عدة أنواع، عقارية تجارية، بورصة، وأهداف هذه المؤسسات ذات طبيعة مالية.

–المنظمات الخدماتية. عادة تكون الأهداف الاقتصادية في المنظمات الخدماتية ذات نوعية خدماتية، كالنقل، الصحة والتعليم.

1.5– أشكال التنظيم:

يتفق معظم الباحثين بأنّ للتنظيم نوعين "رسمي، وغير رسمي "وهما موجودان كل منظمة مهما كانت طبيعة نشاطها.فالتنظيم الرسمي يشير إلى جماعة منظمة لها أهداف مشتركة واضحة تخضع لمجموعة من اللوائح من القوانين والقواعد الرسمية التي تنسق الأدوار المحددة. و قد يتصف هذا التنظيم بكبر حجمه لتميزه عن الجماعات الرسمية الصغيرة العدد ومثال عن ذلك :المدارس والمستشفيات والشركات والهيئات الحكومية..الخ .أما التنظيم غير الرسمي فهو يمثل نسقا من العلاقات الشخصية التي تنشأ بين الأفراد أثناء تفاعلهم داخل التنظيم الرسمي وتحدده مجموعة من القيم والطقوس والتقاليد والمشاعر وليست القوانين الرسمية في التنظيم. ([2])

1.5.1 – التنظيم الرسمي:

([1])زبيدة ،مشير .”البيئة المدرسية وانعكاساتها على الفعالية التنظيمية :دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم الثانوي”. شهادة ماجستير .جامعة الجزائر 2007-2008،ص 28 .نقلا عن فاروق، عبده فليه و السيد محمد عبد المجيد.**السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية**. ، عمان، الأردن: دار النشر للنشر والتوزيع والطباعة ، 2005، ص 89 87 .

([2])-محمد، عاطف غيث. **قاموس علم الاجتماع** . مرجع سابق. ص37 .

تقوم كل مؤسسة على أساس تنظيم إداري معين يسمى" بالتنظيم الرسمي".وهو يعبر عن " الإطار القانوني للمنظمة الإدارية"([1]): وقد يعني أيضا جماعة منظمة لديها أدوار محددة ،و تشترك في أهداف معينة ، وتخضع للوائح وقواعد رسمية .ويرى البعض بأنه "التنظيم المكتوب على الورق،أي العلاقات المنطقية التي تحددها القوانين،والسياسة المعمول بها داخل التنظيم"([2]):

وهو يتميز (التنظيم الرسمي) بعدة خصائص نوجزها فيما يلي: ([3])

–التسلسل الرئاسي للمراكز والأدوار في نظام هيكلي.

–تحديد دقيق للسلطات والمسؤوليات .

–تحديد وظيفة محددة لكل قسم من أقسام المنشأة.

–نظام دقيق للاتصال يربط مختلف المستويات .

– الاعتماد على اللوائح والقرارات المكتوبة في توجيه المستخدمين بالمنشأة.

– وضع أهداف المنشأة فوق الأهداف و المصالح الشخصية للأفراد.

1.2.5– التنظيم غير الرسمي :كما أشرنا آنفا ، يعود الفضل في اكتشاف التنظيم غير الرسمي إلى الباحث" التون مايو" وزملاءه من خلال الأبحاث التي أجروها بمصنع "هاوثورن".فقد توصلوا إلى نتيجة مفادها وجود تنظيم غير رسمي ينشأ بين العاملين في المنظمة نتيجة الاتصال الدائم بينهم وعلاقات العمل المستمرة .

أ– ماهية التنظيم غير الرسمي:

يتجلى التنظيم غير الرسمي في تكوين الأفراد مجموعات صغيرة أو علاقات جانبية خارج قنوات الاتصال الرسمية المعروفة داخل الهيكل التنظيمي الرسمي ،ذلك أنّه لابد أن ينشأ داخل كل جماعة علاقات اجتماعية إنسانية تنبع من اتفاق الآراء وتقارب المشاعر وهو ما يسمى (بسيكولوجية التنظيم) .و يتفق أغلب علماء الاجتماع أن يطلقوا على هذا التنظيم الجماعات غير رسمية أو الرهط غير الرسمي.

وهو يشير (التنظيم غير الرسمي)، عادة إلى مجموعة من العلاقات الإنسانية بين العاملين في المنظمة تنشأ نتيجة الاتصال المستمر والزمالة الدائمة في العمل ،و يظهر لسد الفراغ الذي يعجز التنظيم الرسمي على ملئه ([4])

لقد اختلفت تعاريف التنظيم غير الرسمي وتعددت، فيعرفه معجم مصطلحات التنظيم و الإدارة على أنه " تلك العلاقات الشخصية و الاجتماعية المتنوعة التي ينشئها العمال و يستمرون في إقامتها ، و هي علاقات لا

([1])عبد الله ،عبد الغني بيومي .**التنظيم الإداري :دراسة مقارنة للتنظيم الإداري الرسمي والتنظيم الإداري غير الرسمي** . الإسكندرية :منشأة المعارف ،2004، ص227.

([2])–عبد الوهاب، السويسي . "الفعالية التنظيمية :تحديد المحتوى و القياس باستعمال أسلوب لوحة القيادة".أطروحة دكتوراه دولة .جامعة الجزائر 3. 2003،2004:نقلا عن :براون :علم النفس الاجتماعي في الصناعة ،ص101.

([3])– أحمد ، مصطفى خاطر. **الإدارة وتقويم مشروعات الرعاية الاجتماعية** . الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث ،1990،ص،ص،81.80.

([4])–عبد الله ،عبد الغني بيومي ،مرجع سابق ،ص ص،227– 229.

تخططها الإدارة أو تقيمها بصفة مباشرة ، و لكنها تنشأ و تستمر بسبب العمل و بسبب وجود العمال في أمكنة واحدة أو متقاربة " و بناء على ذلك يصبح التنظيم غير الرسمي عبارة عن شبكة من العلاقات الاجتماعية المختلفة التي نشأت نتيجة اجتماع العاملين في بيئة عمل محددة و ليس لعلاقات تابعة من السلطات الرسمية"([1]) .

وعرفه" برنارد" ،على أنّه حشد من التفاعلات والاتصالات التي تتم بين الأفراد والجماعات تلقائيا ،أو خارج نطاق الهرم التنظيمي واللوائح الرسمية ،...ومهمته خلق عادات وقيم واتجاهات مشتركة ،وخلق الأجواء التي تحيط بالتنظيم الرسمي. ([2])

وهو يعبر أيضا عن شبكة من العلاقات الشخصية والاجتماعية التي تنشأ بعيدا عن التنظيم الرسمي وتشبع حاجات الأفراد التي عجز التنظيم الرسمي عن إشباعها.ويأخذ عدة أشكال ،أهمها : ([3])

- جماعات متشابكة يربط بعضها البعض أهداف مشتركة ،قد تكون أهداف الشركة ،النقابة ،أو غيرها من الأهداف .
- جماعات كبرى متصلة بعضها ببعض ولها أهداف ومصالح مشتركة وتتحد للعمل معا مثلا على أساس الأقدمية أو المهارة..
- تجمعات صغيرة أو جماعات ذات مصالح خاصة بينها اتصالات شخصية وثيقة أو ولاء،وتعمل في أوجه نشاط مشتركة.
- أفراد مستقلين قلما يشتركون في أوجه النشاط الجماعية.

لقد حدد الباحثين أربعة أنماط للسلوك الذي يتميز به أعضاء التنظيم غير الرسمي: ([4])

- الجماعات الخاملة:وهي التي يكون أعضائها ساخطين ومنقسمون ولا يستطيعون القيام بعمل متفق عليه
- الجماعة المتقلبة:وهي التي تتأرجح بين السلبية والعدائية.
- الجماعة الإستراتيجية:وهي التي تسعى باستمرار إلى تحسين مركزها عن طريق تصرفات مدروسة بعناية
- الجماعة المحافظة:وهي التي يكون أعضائها قادرين على العمل وهم راضون بدرجة كافية للعمل في صمت.

ب– مصادر التنظيم غير الرسمي: تتنوع تركيبات وأشكال التنظيم غير الرسمي ،باختلاف ظروف تكوينه ،وبتنوع العوامل المؤثرة في الجماعات التي تكون هذا التنظيم ،وهذه الأشكال لها مصادر متنوعة هي كذلك ،بتنوع واختلاف الباحثين الذين تناولوا الموضوع بالدراسة ،فأوجز أحد الباحثين مصادر التنظيم غير الرسمي في :التأثيرات

([1])–صالح ،بن نوار." **الفعالية التنظيمية**" رسالة دكتوراه جامعة منتوري .قسنطينة .الجزائر ،2004،ص 22.

([2])–عامر، الكبيسي ،مرجع سابق ،ص107.

([3])–عبد الله، عبد الغني بيومي ،مرجع سابق ،ص 229.

([4])–نفس المرجع ،ص 230.

العقائدية ،الارتباطات الاجتماعية كالنقابات والنوادي ،والمناطق الجغرافية والعادات والقيم والاتجاهات ،بالإضافة إلى الضغوط السياسية . ([1])

أما "حسان الجيلاني "،فيحددها في: القرب المكاني ،تشابه المهن والوظائف ،العمر،الجنس ،الحالة العائلية،الجنسية،الانتماء الديني والمذهبي،العامل الإيكولوجي (المكاني أو الجغرافي). ([2])

ويرى أنّ الأسباب التي تدفع بالأفراد إلى التجمع في شكل جماعات هي :

-إشباع الحاجيات :مادية كانت أو اجتماعية .

-الغرض:تهدف الجماعات إلى تحقيق غرض معين لهذا يكون لها ميكانيزمات من خلالها يتحدد سلوك أعضائها ،بحيث لا يعملون منفردين. ([3])

3.5.1- علاقة التنظيم الرسمي بالتنظيم غير الرسمي:

بالرغم من الاختلاف الموجود بين التنظيمين "الرسمي"و"غير الرسمي"،ومع ذلك يوجد تكامل بينهماسوف نوضح هذا فيما يلي : ([4])

أ – الاختلاف :يعبر التنظيم الرسمي عن الإطار الرسمي المحدد للمنظمة أما التنظيم غير الرسمي فيعبر عن الجانب الإنساني أو البشري للمنظمة.ويظهر الاختلاف بينهما في ما يلي:

– يهدف التنظيم الرسمي إلى تحقيق الهدف العام للمنظمة من خلال تحديد الواجبات الوظيفية لكل العاملين بما يحقق هذه الأهداف .أما التنظيم غير الرسمي ،فيهدف إلى إشباع الحاجيات النفسية والاجتماعية والتطلعات الشخصية للعاملين .

– يرتبط الأفراد في التنظيم مع بعضهم البعض بعلاقات إدارية وفق السلطات والمسؤوليات التي حددها الهيكل التنظيمي ،بينما تقوم العلاقات في التنظيم غير الرسمي على أساس الارتباطات الشخصية والاجتماعية .

– الاتصالات في التنظيم الرسمي تتم داخل قنوات الاتصال الرسمية التي تحددها درجات التسلسل الوظيفي في حين تتم الاتصالات في التنظيم غير الرسمي وفقا للعلاقات الشخصية والارتباطات الاجتماعية.

ب– التكامل : إنّ الاتجاه الحديث في الإدارة لا ينظر إلى التنظيم غير الرسمي نظرة سلبية وإنّما يعتبره مكملا للتنظيم الرسمي في جوانب عديدة.نذكر مثلا:

– اعتباره مرآة عاكسة لعيوب التنظيم الرسمي ومعوقات تطبيقه ،بحيث يستفاد منه في معالجة هذه العيوب والقضاء على المعوقات عن طريق إعادة التنظيم.

([1])نفس المرجع ،ص ،232.

([2])حسان ، الجيلاني .**التنظيم والجماعات**.ط1. الجزائر :دار الفجر للنشر والتوزيع،2008،ص161.

([3])نفس المرجع ،ص117.

([4])عبد الله، عبد الغني بيومي ،مرجع سابق ،ص ص،235-238.

– يوجد في كل تنظيم رسمي مكان للحياة غير الرسمية للأفراد والجماعات بشكل يكمل النشاط الرسمي ،ويجعل كلا التنظيمين معتمدا على الآخر.

2: الاتجاهات النظرية الكلاسيكية لدراسة الفعالية التنظيم :

كما سبق وأن أشرنا فإن مفهوم الفعالية التنظيمية مفهوم معقد ومركب، وحتى الآن لا يوجد اتفاق عام بين الباحثين حول معنى محدد أو موحد لها ، فمنهم من يعبر عنها بالكفاءة التنظيمية ومنهم من يعبر عنها بالكفاية التنظيمية ومنهم من عبر عنها بحسن الأداء والترشيد وغيرها من المصطلحات الأخرى ،مقترحين العديد من المعايير والمبادئ لتحقيقها والتي تختلف بتباين الاتجاهات النظرية التي تناولت الموضوع بالبحث والدراسة.

1.2 :فريدريك تايلور والإدارة العلمية: يعتبر تايلور من أشهر رواد الإدارة العلمية الكلاسيكية الذين قاموا بتطبيق أسلوب علمي في تناول تنظيم العمل لتحقيق الفعالية الاقتصادية للتنظيم (تحقيق أعلى مستوى من الإنتاج بأقل تكلفة) .و خلص من تحليله إلى صياغة مجموعة المبادئ التي عرفت باسم "الحركة والزمن".

لقد تركزت جهود تايلور حول ترشيد العمل الإنساني الإنتاجي لتحقيق الفعالية الاقتصادية للتنظيم ،وهذا بوضع مجموعة من المبادئ من أجل التنظيم العلمي للعمل ،وهي "تقسيم العمل ،الإشراف الدقيق على العمال ،نظام الحوافز"،ويتم ذلك من خلال :

- التوصيف الدقيق للحركة وحذف الحركات غير اللازمة.
- التوصيف الدقيق للزمن اللازم لكل حركة.
- الاعتماد على الحوافز المادية للإنتاج بربط كمية الأجور بكمية الإنتاج. ([1])

وقد قامت هذه النظرية في مدارس التنظيم على الأسس التالية :

- تجريد الفرد في موقع العمل من كل إحساس بالاستقلالية أو المشاركة بالرأي في العملية الإنتاجية.
- ضمان أن يكون العامل مطيعا لأوامر السلطة التنظيمية.
- إنّ المكاسب المادية التي يجنيها العامل تأتي في مقدمة اهتمامه ودوافعه للعمل

يعتبر المركز داخل التنظيم الوحدة الأساسية للتنظيم.

- اختيار القيادة التنظيمية من خلال المنافسة القائمة على الجدارة والاستحقاق.
- اتجاه الأوامر من أعلى إلى أسفل دون أن ترجع عكسيا ،وتعتبر التقارير الخاصة بإنجاز العمل ،الشكل الأوحد للاتصال الرأسي من أسفل إلى أعلى . ([2])

([1]) محمد ،بومخلوف . **التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر :التجربة والآفاق**. ط 1. الجزائر: دار الأمة، ،2001 ص 58.

([2])المرجع السابق ،ص58.

2.2: هنري فايول: يعتبر هنري فايول مؤسس نظرية التكوين الإداري و ذلك حينما حاول تلخيص الأسس التي تستند إليها عملية الإدارة في مؤلفه الشهير " الإدارة العامة و الصناعة " حيث قدم مجموعة من الشروط يمكن للمنظمة أن تدير عملياتها الإدارية و التنظيمية من خلالها بكفاءة نذكر منها ([1]):

– تقسيم العمل و التخصص : يجب تقسيم العمل في وظائف ثم في أقسام و إدارات و ذلك لكي يمكن تحقيق التخصص في أداء الوظائف و التخصص في التعليم و التدريب.

– السلطة و المسؤولية : يجب أن يمنح شاغل الوظيفة السلطة و الصلاحيات الخاصة بالتصرف وأن يحاسب عن مقدار ما حصل عليه من السلطة.

– الضبط : يمكن تحقيق درجة عالية من الالتزام في العمل من خلال أنظمة جزاء و عقاب تستخدم في حالة حدوث مخالفات و أخطاء في أداء العمل.

– و حدة الأمر و الهدف: و هي تعني أن يحصل كل شاغل وظيفة على أوامره من شخص واحد ،كما أنّ هناك هدف رئيسي هو هدف المنظمة و على الإدارات أن تحقق هذه الأهداف و على الأقسام التابعة لكل إدارة المساعدة في تحقيق الأهداف الأعلى.

– أولوية مصلحة المنظمة على مصلحة الأفراد ،والعدالة وتنمية روح الجماعة: و يعني هذا أنه إذا تعارضت مصلحة المنظمة مع مصلحة الأفراد فإن مصلحة المنظمة تأتي في ترتيب متقدم .كما يجب أن توفر أنظمة العمل العدالة و المعاملة المتساوية لكل العاملين كما يجب تنمية فوق العمل و التنسيق بين الأفراد بشكل ينمي روح الفريق.

– التسلسل الرئاسي : يجب أن يحترم العاملون خطوط انسياب السلطة من أعلى لأسفل و على العاملين إتباعها أثناء الاتصال و رفع التقارير و إصدار الأوامر و التعليمات .

– النظام : يجب استخدام أنظمة عمل تساعد على توفير الخدمات و الموارد المالية و البشرية في المكان و الزمان الصحيحين.

3.2:كارل ماركس:

يشير المعنى العام والشعبي لكلمة بيروقراطية الجانب السلبي لها.ويتمثل في التعقيدات المكتبية و الإدارية ، الروتين الإداري البطيء ، تعقيد الإجراءات وعدم تماشي المنظمات البيروقراطية مع الحاجات التي من المفروض أن تلبيها للأفراد.الأمر الذي يؤدي إلى الشعور بنوع من الحرمان من حقوقهم([2]) .

قد يتعذر تتبع تاريخ استخدام هذه الكلمة.وسنكتفي بالإشارة إلى بعض الاستعمالات . فتشير الوثائق التاريخية أنّ أول استخدام لهذه الكلمة تم في سنة 1764 من طرف الفيلسوف الفرنسي "دي جريم".ليصف بها النظام

([1]) أحمد، ماهر .**التنظيم** .بدون بلد نشر ،ودون دار النشر ،2005 ،ص،28 .

([2])علي ،سعيدان .**بيروقراطية الإدارة الجزائرية**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،1981،ص20.

الحكومي الفرنسي .وقد أدخلت في قاموس الأكاديمية الفرنسية لتعني القوة والنفوذ الذي يتمتع به قادة ورؤساء الحكومات والهيئات التنفيذية في الدولة.

أما ظهورها الفعلي التطبيقي فقد اقترن بالنظم الحاكمة في الحضارات القديمة. ونجد أفلاطون يعبر عنها بقوة الدولة ونظامها. غير أنّ الاستخدام العلمي للكلمة تم من طرف ا لفلاسفة ،وعلماء السياسة وعلماء الاجتماع أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وهم "ماركس ،موسكا ،ميشيلز ،وماكس فيبر ،الذي جاءت نظريته تتويجا للجهود الفكرية التي تناولت البيروقراطية بالدراسة والتحليل." ([1])

إنّ مفهوم البيروقراطية لم يكن يشغل مكانة بارزة في فكر ماركس، و لا يمكن فهم تصوراته حول البيروقراطية إلا في ضوء نظرياته حول الصراع الطبقي وأزمة الرأسمالية وحتمية المشروع الشيوعي.وقد أشار بهذا المفهوم "البيروقراطية"إلى إدارات (تنظيمات) الدولة.ويرى بأنها (تنظيمات العمل في المجتمع الصناعي الرأسمالي) هي تنظيمات بيروقراطية تفتقد للفعالية، فهي "لا تشغل وضعاً عضوياً في البناء الاجتماعي، فضلاً عن أنها لا ترتبط بعملية الإنتاج ارتباطاً مباشراً، فوجودها وجود مؤقت، ونموها نمو طفيلي، ومهمتها الأساسية هي الاحتفاظ بالأوضاع الراهنة التي تتمثل في استغلال الطبقات الحاكمة للطبقات المحكومة، وفي ظل هذه الظروف يصبح نمو هذه التنظيمات أمراً حتمياً في مجتمع ينقسم إلى طبقات، ويسعى باستمرار إلى تدعيم التقسيمات الطبقية والحفاظ عليها".([2])

لقد طور ماركس أفكاره هذه من خلال نقده لفلسفة"هيقل" الذي يعتبر بأنّ التنظيمات تتخذ شكلها من التعارض بين المصالح الخاصة التي تعبر عنها الجماعات والمصالح العامة التي تعبر عنها الدولة([3]).غير أنّ هذه الفكرة لا معنى لها في نظر ماركس ، طالما أنّ الدولة في هذه المرحلة لا تعبر عن المصلحة العامة ،بل تمثل المصالح الخاصة للطبقات المستغلة "الطبقة الحاكمة".وبالتالي فالتنظيمات البيروقراطية تمثل فئة اجتماعية متميزة يرتبط وجودها بانقسام المجتمع إلى طبقات،وهي أداة لاستمرار للوضع القائم ،فرض النظام ،استمرار آليات القهر والاستغلال . ([4])

يرى ماركس أنّ وظيفة البيروقراطية واضحة في هذه المرحلة"وظيفة سلبية" .فهي أداة طبيعة تستخدمها التنظيمات الرأسمالية والطبقة المالكة الحاكمة من أجل إحكام السيطرة على العمال واستغلالهم بأشكال متعددة . فتبدو محققة للصالح العام بينما تخفي وراءها الصراع غير المحدود بين طبقة المستغلين الحاكمين، و بين طبقة المستغلين المستضعفين.

و مع ذلك فإن البيروقراطية تحقق قدرا من الاستغلال الذاتي لأنها ليست جزءا متكاملا مع الطبقة الرأسمالية و من ثم يمكن أن ينشأ صراع بينهما و بين المسيطرين على إدارتها و يتحدد هذا الصراع بدوره من خلال

([1])–عامر، الكبيسي ، مرجع سابق .ص،78.

([2])–حسين، صديق. "الاتجاهات النظرية التقليدية لدراسة التنظيمات الاجتماعية :عرض –وتقويم" .مجلة جامعة دمشق العدد 03 ، المجلد27 (2011) :ص،328 نقلا عن الحسيني، السيد محمد : **النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم**، دار المعارف بمصر 1975، ص،ص، 38.39 ."وثيقة الكترونية".

([3]) محمد ،علي محمد. **علم اجتماع التنظيم** : مدخل للتراث و المشكلات و الموضوع و المنهج . الطبعة 3 .الإسكندرية .دار المعرفة الجامعية،2003 ،ص 70.

([4])– بلقاسم، سلاطنية و إسماعيل قيرة.**التنظيم الحديث للمؤسسة التصور والمفهوم** . ط1 . القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ،2008 ،ص107.

قوى الإنتاج و علاقاتها السائدة و معنى ذلك كله أن البيروقراطية لا تشغل مكانة عضوية في البناء الاجتماعي طالما أن وظيفتها الأساسية هي المحافظة على رمز المكانة و الامتيازات التي حققها أصحابها و إذن فالبيروقراطية و النتائج المصاحبة لها ظاهرة تلائم كل مجتمع منقسم إلى طبقات ، لأن النظام السياسي السائد في هذا المجتمع يقتضي بصفة دائمة وجود جهاز يتولى مراقبة الانقسام بين الجماعات و المحافظة على عدم التساوي بينهما.([1])

و نظر ماركس إلى هذه التنظيمات بوصفها شكل أو صورة من صور الاغتراب حيث احتل هذا المفهوم مكانة أساسية في فكره الذي استخدمه للإشارة إلى إفلات القوى الاجتماعية من سيطرة الإنسان لكي تحقق بعد ذلك وجودا مستقلا عنه ثم تتحول بعد ذلك لتصبح ضد مصلحة الإنسان الذي هو خالقها . و الاغتراب عند ماركس ليس مقصورا على العلاقات بين العاملين في التنظيمات البيروقراطية و بقية أفراد المجتمع إنما أيضا داخل هذه التنظيمات ذاتها و لقد أكد ماركس على أن العاملين في هذه التنظيمات يفتقدون القدرة على المبادرة و التخيل،و الخوف من تحمل أعباء المسؤولية والسعي من أجل تدعيم أوضاعهم وظروف عيشهم "([2]).

بالإضافة إلى هذا يرى ماركس بحتمية زوال التنظيمات البيروقراطية. لأن السمة البارزة في العلاقات بين الطبقات هو الصراع الذي لن ينتهي إلا بسيطرة الطبقة العاملة على البناء الاجتماعي و الاقتصادي برمته و هنا تختفي بشكل نهائي كل أشكال التنظيم الذي أدى حسب رأيه إلى الاغتراب و الصراع الطبقي.فالحتمية التاريخية هي بناء المجتمع الشيوعي الذي لا يقوم على أساس تقسيم العمل .بالتالي تظهر مرحلة جديدة من مراحل الحرية الفردية مستندة إلى إدارة ديمقراطية حقيقية و تصبح الوظائف الإدارية بعد ذلك بسيطة كل البساطة و مرتبطة أوثق الارتباط باهتمامات و مصالح جميع الأفراد و يصبح العامل بعد ذلك مواطنا يتمتع بالديمقراطية الحقيقية".([3]).

ما تجدر الإشارة إليه بعد هذا العرض السطحي لهذه الأفكار ،أن المسار الذي رسمه ماركس لزوال الدولة ، بعيد عن الواقع البيروقراطي أمر مستحيل ،لأن الجهاز البيروقراطي الرأسمالي لم يظهر أية علامة من علامات الزوال هذه. و لكنه على العكس من ذلك فهو يزداد تعقيدا و صلابة مع مرور الزمن بشكل واضح.([4])

4.2: ماكس فيبر والنموذج المثالي للتنظيم البيروقراطي:

يكاد يجمع علماء التنظيم أن أول من حاول تقديم نظرية منظمة و شاملة حول التنظيمات البيروقراطية بمعناها العلمي هو "ماكس فيبر" .وهو يقصد بها التنظيم القائم على أسس معينة لتحقيق أهداف محددة بما يحتوي من أشخاص و إمكانيات مختلفة و طرق مرسومة لأداء الأعمال بمعنى "تحقيق الفعالية في مجال التنظيم" أما النموذج

([1])– امحمد ،علي محمد ،مرجع سابق ،ص71.

([2])–الحسيني، السيد . **النظرية الاجتماعية ودراسة النظم**. ط4 . مصر: دار المعارف ، 1983 ، ص40 .

([3])–صالح، بن نوار ." فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية". مرجع سابق،ص،ص،111،110.

([4])–نفس المرجع ،ص211.

فهو تصوير مبسط للواقع يقصد به تسهيل فهم ظاهرة معينة، و ذلك بالتركيز على خصائصها الأساسية. و يعتبر هذا النموذج "المثالي" البيروقراطي أول نموذج متكامل للمنظمات، كما أنه يمثل البداية لنظرية التنظيم العلمية". ([1])

يرى" ماكس فيبر" أن البيروقراطية هي العمود الفقري لكل تنظيم الاجتماعي فعال ، وهي تحدد في خطوطه العامة: التسلسل الإداري، ونظام الحقوق والواجبات، ومبدأ تقسيم العمل، وآلية العمل لكل عناصر التنظيم، وتتميز العلاقات الاجتماعية فيها بالرسمية البعيدة عن الأجواء والاعتبارات الشخصية والعواطف، ويعتمد نظام الترقيات والمكافآت على الأقدمية والكفاءة الشخصية.وقد جاءت (البيروقراطية رداً على الذاتية والمصالح الشخصية من خلال نظام معقد من اللوائح والنظم والسلطة والإشراف، فلكل عضو في التنظيم عمله المناسب لكفاءته ومركزه المستمد من خبرته. ([2])

ترتكز تحليلات فيبر للبيروقراطية من خلال مفهومي "القوة" و"السلطة" والعلاقة بينهما. من خلال علاقة القوة بين الحكام و الأفراد حين يمارس الحاكم "القوة" باعتبارها حقا مشروعا له كما"يعتقد الأفراد المحكومين أن من واجبهم طاعة الحاكم ، و الامتثال لأوامره. وبالتالي فالسلطة هنا تعتمد على مجموعة من المعتقدات التي تجعل ممارسة القوة شرعية في نظر كل من الحكام والمحكومين ،و من ثم تصبح مسئولة عن الاستقرار النسبي لأنساق السلطة المختلفة . كما أن ممارسة السلطة على أعداد كبيرة من الأفراد تقتضي وجود هيئة إدارية قادرة على تنفيذ الأوامر و تحقيق الصلة الدائمة بين الرؤساء و المرؤوسين) .

لقد ميز فيبر بين ثلاث نماذج من السلطة تستند إلى تصورات مختلفة للشرعية و يؤكد فيبران هذه النماذج لا يمكن أن تتحقق كاملة في الواقع ،لأن انساق السلطة الواقعية، غالبا ما تضم عناصر مختلفة من النماذج الثلاثة..([3]) وتتمثل فيما يلي: ([4])

– **السلطة الروحية أو الكاريزمية:** وتستند إلى الإلهام،وذلك بوجود قائد ملهم له خصائص نادرة يكون بمقتضاها قائدا أو زعيما .

– **السلطة التقليدية** : التي تستند إلى قدسية التقاليد والإيمان بخلود الماضي و بمقتضاها ينظر الناس للنظام الاجتماعي القائم بوصفه مقدسا وخالدا وغير قابل للانتهاك.

– **السلطة القانونية** : هذا النمط من السلطة يخص المجتمعات الحديثة هو يستند إلى الإيمان بسيادة القانون .ويفترض وجود مجموعة من المعايير الرسمية المستقرة نسبيا والتي تسعى إلى تنظيم السلوك كي يكون رشيدا لتحقيق الفعالية ،وتتمثل في: تقسيم العمل والتخصص،بناء هرمي للسلطة ،والتخلي عن الاعتبارات الشخصية .وهي بالتفصيل كالآتي: ([5])

([1])–إبراهيم، عبد الله المنيف. **تطور الفكر الإداري المعاصر**. الرياض :دار الآفاق للنشر والإعلام ،2000،.ص 103.

([2])–حسين، صديق،مرجع سابق ،ص،331..

([3])– محمد ،علي محمد ،مرجع سابق ،ص ص،82-.81.

([4])– عبد الباسط، عبد المعطي .**اتجاهات نظرية في علم الاجتماع** . الكويت :عالم المعرفة ،1998،ص ص،93- 94.

([5])– محمد ، بومخلوف . **التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر :التجربة والآفاق** ،مرجع سابق ،ص،20.

- التمييز الدقيق أو الفصل بين الملكية الخاصة وملكية التنظيم .
- الفرد غير مالك لوظيفته وبالتالي لا يورثها لأبنائه.
- البيروقراطية تسير وفق قواعد دقيقة وترفض الاستثناءات الخاصة .
- المناصب محددة بكل دقة وصرامة ،وهو مايعرف بتوصيف الوظائف.
- تحديد المناصب يكون وفق تخصص الأفراد وكفاءاتهم ،أي توصيف المؤهلات اللازمة لكل وظيفة .
- التنظيم البيروقراطي يشكل هرما فيه الأعلى والأسفل .
- البيروقراطية تستخدم موظفين متخصصين وبوقت دائم ويتابعون مسارهم المهني حسب السلم الهرمي للتنظيم.

لقد كشف فيبر عن انتهاك التنظيمات البيروقراطية الحديثة لكثير من المبادئ الديمقراطية .فقد أوضح في سياق كتاباته أن القواعد الموضوعية تحمي المواطن من تعسف الموظف ،إلا أنّه ما لبث عن إمكانية إحباط بعض المطالب الشعبية من خلال التمسك بالجانب الشكلي لهذه القواعد.وإذا كانت البيروقراطية تعتمد في اختيار أعضائها على مجموعة من المعايير الموضوعية مثل التعليم والخبرة الفنية ،فذلك من شأنه أن يخلق مستويات اجتماعية متباينة داخل التنظيم ذاته .وتناقضات بين الأعضاء الذين يشغلون مراكزهم بالاعتماد على مؤهلاتهم الخاصة ،وبين الذين يشغلون أوضاعا معينة بالتنظيم بحكم مكانتهم الاقتصادية ،أو السياسية أو انتماءاتهم الخاصة في المجتمع.كما أنّ اعتماد البيروقراطية على قواعد غير شخصية ،وممارسة السلطة على أساسها قد يحقق قدرا من المساواة بين الأفراد لكنه لا يخلو من نتائج عكسية. ([1])

غير أنّ نظريته هاته حول النموذج المثالي لاقت عدة انتقادات خاصة من طرف الوظيفيين فقد لاحظوا أنّ فيبر قد أهمل تأثير التنظيمات غير الرسمية على التطبيق الواقعي لهذا النموذج،الذي غالى في التركيز على الرقابة المحكمة و إجراءاتها الدقيقة ،الأمر الذي لا يتيح للعاملين قدرا من حرية التصرف أو المبادرة أو الإبداع ، فيصاب التنظيم كليا بالجمود ومنه ضعف الفعالية .

وقد كان" **روبرت ميرتون**" من الأوائل الذين تنبهوا لما جاء بنموذج فيبر من نقاط ضعف ، و لذلك فقد عمل على تطويره على أساس إدخال العنصر البشري كمتغير في تحديد السلوك البيروقراطي. ومنه زيادة الفعالية التنظيمية.حيث لاحظ مايلي :

- أن استقرار السلوك الفردي سيؤدي إلى جمود التنظيم.
- التركيز على الأنظمة و القواعد قد يؤدي إلى تغلب الوسائل على الغايات
- لا يمكن تعميم السلوكات لاختلاف الزمان والمكان والبيئة ([2])
- لتحقيق الرقابة لابد من التعاون مع الأفراد باعتبار أن الإدارة العليا هي المسئولة عن تحديد الواجبات والمسؤوليات.هذا يجعل الأفراد مسؤولين عن النتائج المحققة .

([1])- طلعت، إبراهيم لطفي. **علم اجتماع التنظيم**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،2007 ،ص،148.

([2])- إبراهيم، عبد الله المنيف ،مرجع سابق ،ص ص ،122-123.

أما **"جولدنر"** فيرى أن النموذج المثالي لـ"فيبر" الذي افترض أن القواعد الرقابية التي تمارسها المنظمة البيروقراطية لتشرف على الأداء والانجاز وضمان المعدلات المطلوبة ،برهن على عجزها في النهاية عن تحقيق ذلك .وهي تعتبر من العوامل التي تؤدي إلى ضعف الفعالية التنظيمية المرغوب فيها.

وبالنسبة لـ" **سلزنيك** " فيرى بأن التنظيمات الرسمية لا يمكنها وقف السلوك اللاعقلاني للأفراد للضغوط التي تمارسها البيئة الخارجية على المنظمة وكذلك فإن البيروقراطية أغفلت الحاجات والأهداف الفردية والفرعية المتعارضة مع أهداف التنظيم.وبالتالي إعاقة الوصول إلى الأهداف التنظيمية.

5.2: ميشيلز والديمقراطية في التنظيم :

عرف ميشيلز البيروقراطية سنة 1911،في كتابه الأحزاب السياسية ،" بالنظام الاوليجاركي" الذي يضمن أقلية تحكم وأغلبية تخضع للأقلية .وقد حاول الكشف عن أبعاد الديمقراطية في التنظيمات الكبيرة الحجم من خلال قيامه بتحليل للسياسة الداخلية التي تتبعها هذه التنظيمات.حيث قام بدراسة حول الحزب الاشتراكي الألماني الذي كان يدعي الالتزام بالديمقراطية.فوجد أن ديمقراطيته تمثلت في حكم الأقلية واغتراب بقية أعضاء التنظيم عما يدور فيه فأسماها الأوليجاركية" وتعني (النظام الذي تستغل فيه الصفوة أو النخبة القليلة للأكثرية من عامة الناس).واعتبرها حتمية لانسجامها مع الطبائع البشرية.([1]).

لقد أوضح ميشيلز أن كل التنظيمات الكبيرة الحجم تشهد نموا كبيرا في جهازها الإداري ،وهذا ما يؤدي إلى استبعاد تحقيق ديمقراطية داخلية حقيقة ،وبالتالي إعاقة تحقيق الفعالية .برغم ما يسود هذه التنظيمات من إيديولوجيات تؤكد المساواة وتكافؤ الفرص والديمقراطية.

وقد خلص إلى أنّ الديمقراطية الحقيقية يستحيل تحقيقها في التنظيمات الكبيرة الحجم ،خاصة إذا ما كانت هذه الديمقراطية تعني مشاركة كل أعضاء التنظيم في العمل السياسي المتعلق بإصدار القرارات .فمشاركة هؤلاء الأعضاء مستحيلة فنيا لأن أغلبهم ينتمون إلى طبقتي العمال وصغار الموظفين ،فضلا عن أن كثيرا من مشكلات التنظيم تنطوي على تعقيد يفرض ضرورة وجود معرفة متخصصة وتدريب فني لا يتوفر لدى هؤلاء العمال والموظفين ،ويقابل ذلك موقف قادة التنظيم .فبحكم موقفهم هذا يتحكمون في قنوات الاتصال وما يرتبط بها من سلطة وقوة مما يدعم في النهاية أوضاعهم ويزيدها رسوخا واستقرارا .وما يلبث هؤلاء القادة أن يكتسبوا من خلال ممارستهم لوظائفهم معرفة متخصصة ومهارات سياسية تبعدهم بالتدريج عن المشكلات الحقيقية لتنظيماتهم وتشجعهم على السعي لتحقيق مصالحهم وأهدافهم الخاصة ،وهكذا يحدث التحول عن الأهداف الديمقراطية للتنظيم. ([2])

([1])- عامر، الكبيسي ،مرجع سابق ،ص،ص،79، 83.

([2])- إبراهيم، عبد الله المنيف ،مرجع سابق ،ص،ص،64 .

لقد كان ميشيلز مدعما للنظرية الماركسية التي ترى في المصالح الاقتصادية التي تتعارض مع المصالح العامة ، هي المحدد الرئيسي للسلوك الإنساني في المجتمع الرأسمالي ، غير أنّه اختلف عنه من خلال دعوته إلى نشر التعليم و تثقيف الجماهير لممارسة النقد على القادة ومراقبتهم ليحدوا من اتجاهات الأوليجاركية. ([1])

3 :الاتجاهات النظرية الحديثة لدراسة الفعالية التنظيمية:

1.3: التنظيم عند بارسونز:

لقد بني بارسونز دراسته حول ظاهرة التنظيمات في إطار نظريته العامة للنسق الاجتماعي والأنساق الفرعية وذلك باعتبار هذه التنظيمات عبارة عن أنساق اجتماعية تضم مجموعة من الأنساق الفرعية المختلفة كالجماعات و الأقسام و الإدارات...وهذه التنظيمات في حد ذاتها ما هي إلا نسقا فرعيا لنسق أكبر و اشمل منه و هو المجتمع.إلا أنّ الشيء الذي يميز التنظيم عن المجتمع الأكبر هو وضوح الأهداف وتوافر إجراءات تحقيقها .وما يميز التنظيم كنسق اجتماعي عن الأنساق الاجتماعية الأخرى هو:التوجيه الأولي لديه نحو تحقيق أهداف نوعية.

تتمثل الوظائف الأساسية للأنساق التنظيمية التي يتعين على كل نسق أن يواجهها إذا ماأراد البقاء بوصفه نسقا اجتماعيا أن يواجه هذه المتطلبات ،وأن يضمن لها التحقيق إذا ماأراد تحقيق وظائفه وهي كالتالي: ([2])

- تحقيق الأهداف والسعي إلى بلوغها من خلال التنسيق بين الأنشطة.
- التكيف مع متغيرات البيئة وأهدافها .
- التكامل والتوحد بين أجزاء النسق الواحد.
- المحافظة على استمرار النسق واستمرار صيانته.

وقد أكد بارسونز في تحليله للنسق الاجتماعي على أهمية المحيط الثقافي و الفيزيقي–العضوي.هذا الأخير الذي يكتسي أهمية بالغة في حياة الأفراد .ولذلك لابد من التكيف معه بل إخضاعه والتحكم فيه .

2.3– روبرت ميرتون والنتائج السلبية اللاوظيفية للبيروقراطية:

لقد كشف ميرتون عن جوانب البيروقراطية التي أغفلها فيبر ،فالهرمية والرسمية والرشد والتخصص التي افترض فيبر أنها تحقق الكفاءة والدقة في الأداء فهي قد تكون في نفس الوقت معوقة للمرونة والفاعلية.وهذا يعني أنّ لكل نظام اجتماعي أو إداري نتائج وظيفية إيجابية وأخرى لا وظيفية أي سلبية .وهنا تظهر مشكلة التوازن بين النتائج الايجابية والسلبية للخصائص البيروقراطية ،وقدم على ذلك عدة أمثلة من بينها :"حين يتقدم مواطن بالشكوى على الموظف البيروقراطي متظلما من سلوكه ،نجد أنّ الموظف يتمسك بالمزيد من الإجراءات الرسمية لعرقلة الشكوى والتستر على سلوكه السيئ".([3])

([1])- عامر، الكبيسي ،مرجع سابق ،ص،ص،64 .

([2])- محمد بوخلوف، **التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر :التجربة والآفاق** ،مرجع سابق،ص،ص،20- 22.

([3])- عامر، الكبيسي ،المرجع سابق ،ص،ص،83،84.

ولذلك يرى ميرتون أنّ الغرض الوظيفي للتنظيم البيروقراطي هو التنميط الوظيفي لسلوك العاملين و يتنبأ بتصرفاتهم ،أما النتائج اللاوظيفية فهي عدم المرونة و إعاقة المبادأة.و يوضح أنّ البناء البيروقراطي يلزم الموظف بالانضباط والالتزام بأنماط سلوكية تتطلبها أهداف المنظمة،لكن الآليات الرقابية البيروقراطية يتعذر عليها ضبط كل أنماط السلوك البيروقراطي وخاصة عند تعرضها مع أهداف الأفراد أنفسهم مما يؤدي إلى التناقض بين القواعد الرسمية والأنماط السلوكية الفعلية.وهكذا يصور لنا عجز التنظيم البيروقراطي استيعابه العديد من المتغيرات والآليات الاجتماعية والنفسية الفاعلة في حياة المنظمات والأفراد.

3.3: "فيليب سلزنيك" والضغوط الفردية والبيئية على المنظمة البيروقراطية:

تعتبر مساهمة "سلزنيك" حول التنظيمات مشابهة إلى حد كبير مع مساهمات بارسونز و ميرتون ،وتختلف فقط من ناحية أنها بنيت على دراسة أمبريقية.عكس بارسونز و ميرتون اللذان بنيت نظريتهما من خلال رؤية نظرية مجردة. .وقد ركزت هذه الدراسة على أهمية البناء غير الرسمي داخل البناء الرسمي التنظيمي لما له من آثار ايجابية. ([1]) وقد وضح بأنّ كثيرا ما تنتشر بين الأفراد داخل التنظيمات انحرافات عن قواعد السلوك الرسمي ،فتصبح لها قوة القواعد الرسمية ،وقد تكون لها نتائج ايجابية أو سلبية للمنظمة أو للأفراد ([2])

ويرى بأن البيروقراطية تكون دائما في حاجة إلى تفويض السلطة وقد خرج بنتيجة تتمثل في أن تفويض السلطة و إن قصد به أداة رقابية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة خبرة و تدريب الأفراد على موضوعات محددة إلاّ أن النتائج العكسية غير المتوقعة و غير المرغوب فيها كالاهتمام بالأجزاء و ترك الكل و الصراع ما بين هذه الأجزاء يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف التنظيم و بذلك يصبح التفويض غاية في ذاته بدلا من أن يكون وسيلة.

إضافة إلى هذا فقد عالج سلزنيك قضايا أخرى ،مثل ما أطلق عليه "حاجات الأنساق" .حيث يقول :"... أنّ النسق هو الذي يستشعر الحاجات،وهو الذي يستجيب لها ،وهذا ما يجعلنا نؤكد الطابع العضوي للتنظيم وننظر إليه بوصفه نسقا تعاونيا .

إنّ التنظيم ككل هو الذي يصل إلى القرارات ،وهو الذي يقوم بالأفعال ،وهو الذي يحقق التكيف ،على أوسع نطاق وعلى أبعد مدى"([3])

ويقترح شروط لاستمرار التنظيمات الرسمية وبنفس الوقت للتخلص من الجمود وتحقيق الفعالية ([4]):

- ضمان الأمن للمنظمة من خلال تنسيق علاقتها بالبيئة الخارجية المحيطة بها.
- استقرار خطوط الاتصال والتفويض للعلاقات.

([1])- إبراهيم ،عبد الله المنيف ،مرجع سابق ،ص،121.

([2])- عامر، الكبيسي، مرجع ،ص،85.

([3])- صالح ،بونوار ."الفعالية التنظيمية" ،مرجع سابق،ص،209 .

([4])- عامر، الكبيسي، المرجع السابق ،ص،85.

– الاعتراف بالعلاقات غير الرسمية داخل المنظمة بين الأفراد والجماعات.

– النظر للمنظمة على أنّها نسق تعاوني وبناء اجتماعي توافقي يضمن أهداف الأفراد والجماعات والأهداف الرسمية والبيئة.

– لتحقق المنظمات وأفرادها الأهداف والغايات لابد من مراعاة احتياجاتها و العمل على توفيرها.

4.3: التون مايو ،ومدرسة العلاقات الإنسانية:

ظهرت مدرسة العلاقات الإنسانية كرد فعل للنتائج التي أسفرت عنها اتجاه الإدارة العلمية ،ذلك الاتجاه الذي أكد على الجانب الترشيدي في التنظيم من خلال ثلاث عناصر أساسية :الاختيار الدقيق للعمال ،تأكيد الحوافز المادية،ودراسة الحركة والزمن.وقد حاول أنصار هذا الاتجاه بالتعاون مع علماء من جامعة هارفارد دراسة السلوك الإنساني في التنظيمات دراسة أمبريقية ومحاولة الكشف عن العوامل المؤثرة على الإنتاجية . فيما يعرف بتجارب" الهاوثورن " وتحديدا بالشركة الغربية للكهرباء.بالولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1924 إلى غاية 1932.

لقد حاولت هذه الأبحاث الوصول إلى حل للإشكالية المتعلقة بنقص الإنتاج، فهذه الشركة تتميز بظروف عمل فوق المتوسط مقارنة مع شركات أخرى، والإنتاج ليس في المستوى المطلوب .

بدأت دراسات الهاوثورن التي أشرف عليها التون مايو وزملاءه الباحثين من أجل كشف العلاقة بين ظروف العمل الفيزيقية والإنتاجية ثم اتسعت بحيث أصبحت تتناول جماعات العمل من حيث البناء ،والروح المعنوية والقيم ،والاتجاهات والمعايير والدافعية ،وكشفت عن أهمية التنظيم غير الرسمي ،وتأثير جماعات العمل غير الرسمية في سلوك العمال واتجاهاتهم وبالتالي إنتاجيتهم .

لقد فند مايو وزملاءه أفكار رواد الإدارة العلمية التي ترى في العوامل التقنية والمادية عاملا أساسيا في تحقيق الإنتاجية.بل بالعكس توجد عوامل اجتماعية غير مادية ترتبط بسلوكيات العمال وتؤثر على توجهاتهم وبالتالي على إنتاجيتهم وعلى الأداء العام للمؤسسة.

ومن النتائج التي توصلت إليها مدرسة العلاقات الإنسانية: ([1])

– شعور العامل بالرضا و الراحة النفسية والرضا والروح المعنوية يؤدي إلى تقوية الشعور بالانتماء مما ينعكس في شكل مستويات أداء عالية على مستوى فردي وجماعي.

– يجب على المؤسسة تنمية روح الجماعة التي تحد من الخلافات التي تظهر بين العمال والتي يمكن أن تنعكس بصورة سلبية على الأهداف.

– لا تكفي الحوافز المادية في زيادة الفعالية التنظيمية ،وإنّما يجب العناية بالجوانب النفسية الاجتماعية للعامل كعناصر محددة للأداء التنظيمي الجيد.

([1])- عبد الوهاب، السويسي ،مرجع سابق ،ص 62،نقلا عن LESNARD. p235 .

– منح الأفراد قسط من حرية التصرف أثناء العملية الإنتاجية، حتى يمكن الكشف عن طاقاته الإبداعية الكامنة والتي تنعكس إيجابا على الفعالية التنظيمية.

–تبيين أنّ كمية العمل التي يؤديها الفرد لا ترتبط فقط بالجانب الفسيولوجي (العضلي) ،وإنما طبقا لحاجاته الاجتماعية .

–بروز مصطلح الجماعة كأداة ضغط من كونها مجموعة قيم وتقاليد مشتركة وقواعد لضبط العمل بطريقتها مايعرف "بالتنظيم الرسمي،وغير الرسمي لتحقيق فعالية تنظيمية ايجابية،بحيث تتوقف هذه الأخيرة على أساس طبيعة العلاقة بين التنظيمين.

– باعتبار الفرد جزء من المجموعة وسلوكه انعكاسا لها ،وبالتالي فإن الارتباط بالجماعة من العوامل الدافعة للعمل ،والمشاركة أهم عنصر لتحقيق الفعالية التنظيمية.

وفيما يلي مقارنة أجراها إبراهيم عبد المنيف بين النظريتين(العلاقات الإنسانية و الإدارة العلمية) :([1])

- ركزت نظرية العلاقات الإنسانية على إشباع الرغبات الإنسانية للأفراد كوسيلة لتحسين الإنتاجية فقد أوضحت أن الإشباع لا يقتصر على الحاجات الاقتصادية فحسب بل هناك حاجات غير اقتصادية يسعى الإنسان إلى إشباعها.

- أكدت نظرية العلاقات الإنسانية ضرورة تشيع تكوين الجماعات في موقع العمل و توفير القيادة الديمقراطية لإعطاء الفرصة لمشاركة و تنمية الاتصالات بين الإدارة و الجماعات.

- انتهجت نظرية العلاقات الإنسانية البعد الاجتماعي ، على خلاف نظرية الإدارة العلمية التي ركزت على البعد الفسيولوجي.

- تؤكد نظرية العلاقات الإنسانية أن الحوافز الغير مادية أو المعنوية تلعب دورا هاما في الدافعية و الروح المعنوية المؤدية لرفع الإنتاجية و ذلك بعكس نظرية الأداة العلمية التي ترى أن الأجر و المكافآت المادية هي الحوافز التي تدفع العامل إلى الإنتاج.

– تركز نظرية الإدارة العلمية على أهمية التخصص و تقسيم العمل، بينما لا ترى نظرية العلاقات الإنسانية في التخصص المطلق الكامل أساسا صالحا للإنتاج المتزايد.

– كشفت نظرية العلاقات الإنسانية على أهمية الجماعات في تحديد السلوك بينما نظرت حركة الإدارة العلمية إلى العمال باعتبارهم أفرادا منعزلين يضمهم التنظيم الرسمي فقط.

5.3: ماسلو و نظرية تسلسل الحاجات :

([1])- صالح بونوار. "فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية" . مرجع سابق، ص، 2006.

لقد تعرضت مدرسة العلاقات الإنسانية للعديد من الانتقادات . التي أدت إلى ظهور تطورات و إضافات واقعية حديثة في النصف الثاني من القرن العشرين بفضل عدد من الباحثين أمثال " أبراهام ماسلو "،"فردريك هرزبرج" و " دوجلاس ماكريجور"،" وغيرهم ، فيما يعرف بنظرية(X وY).

تقوم هذه نظرية" ماسلو" على أساس دراسة السلوك الإنساني والأسباب والدوافع المختلفة وراء هذا السلوك بمعنى ،تحديد أهم العوامل التي تدفع الإنسان نحو سلوك معين ،والتي تتمثل في حاجات يرغب الإنسان في إشباعها ،وهي منظمة تنظيما هرميا وفق ضرورة الحاجة وأهميتها.وهي متسلسلة كالآتي: ([1]).

- الحاجة الفيزيولوجية: الطعام،الشراب،الراحة،النوم.
- الحاجة للأمان:الحماية من المخاطر الجسدية والنفسية وتخفيض شعور الفرد بالقلق.
- حاجات الانتماء: تتضمن الصداقة، الانتماء، إقامة علاقات مع الآخرين وقبول الجماعة للفرد.
- حاجات الاحترام والتقدير:وتتمثل في الشهرة،المركز الاجتماعي، احترام الآخرين له، الإحساس بالثقة بالنفس والاستقلالية.
- حاجات تقدير الذات:وتشمل على محاولة الفرد لتحقيق ذاته باستخدام مهاراته وقدراته في تحقيق انجاز عالي يلبي طموحاته .

لقد تناول ماسلو موضوع الإدارة والتنظيم في نظريته حول الحاجات بما أسماه"الإدارة المستنيرة "والتي تقوم على فرضية أساسية تتمثل في التآزر، أي استفادة كل من المؤسسة والعامل بالتعاون مع بعضهما البعض، وتتحقق الفعالية التنظيمية من التفاعل الايجابي بين أطراف العملية التنظيمية. وتقوم الإدارة المستنيرة على المبادئ التالية:

- الثقة الجماعية: تتم على أساس الاختيار العلمي وتصبح عامل مساعد لتحقيق التفاعل التنظيمي الإيجابي.
- رغبة الفرد في تطوير قدرته بالمؤسسة:والتي تدل على وجود روح ابتكارية خاصة لدى الإنسان.
- السعي المتواصل نحو الكامل و الأفضل:من خلال قيام الفرد بواجباته بكل دقة.
- الاتجاهات الإيجابية نحو العمل: للاستفادة من طاقات الفرد وتوجيهها نحو الأهداف المسطرة.
- العلاقات الديمقراطية:من خلال بث روح التنافس بين الرئيس والمرؤوس.
- قوة النشاط المؤسسي: من خلال ميل العامل لتحمل مزيد من المسؤولية.
- المحافظة على ممتلكات المؤسسة: والذي يعبر عن حب العامل لمكان عمله ومؤشر لفعالية حقيقية.
- حب التقدير والثناء :والذي يجعل من المؤسسة قادرة على تحفيز الأفراد.
- احترام الرؤساء: والذي يعتبر من العادات والقيم المرغوبة والتي تجعل من نتيجة التفاعل إيجابية .

إن هذه النظرية كذلك تعرضت لعدد من الانتقادات ولعلى أهمها: ([1]).

([1])- صالح بونوار . "فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية ".مرجع سابق ،ص،48.

- لا يوجد دائما خمس مستويات للحاجات ،و لا يتفق بالضرورة تدرج حاجات السلم المقترح .
- هيكل الحاجات غير مستقر، كما يفترضه النموذج المثالي فهي أكثر حركية مما يتصور.

6.3- "فردريك هرزبرغ":

لقد أجرى "هرزبرج" وزملاءه بحوثا ودراسات متعددة بين الروح المعنوية للعاملين والكفاية الإنتاجية للمنظمة.وخلصت نتائج تلك الدراسات إلى أنّه توجد مجموعتين من العوامل تؤثر على كل من الروح المعنوية للأفراد وعلى كفاءتهم الإنتاجية وهي تتمثل في : ([2])

1.6.3- عوامل الدافعية :وهي العوامل التي تسبب الرضا الوظيفي للعاملين في مجال العمل ،وتساعد في رفع الروح المعنوية وزيادة الإنتاجية وهي ترتبط مباشرة بالعمل الذي يقوم به الأفراد في المنظمة ،وهي كالآتي :

- السياسات الإدارية في المنظمة.و وسائل الإشراف الفني على الأفراد.
- العلاقات السائدة بين الأفراد في مجال العمل .
- سياسات الأجور والحوافز والمكافآت المطبقة في الشركة.
- الأمان الوظيفي الذي يشعر به الأفراد في المنظمة.و الحياة الشخصية للعاملين.
- ظروف العمل في المنظمة.(الإضاءة ،التهوية،النظافة..) والامتيازات التي توفرها المنظمة للعاملين .
- المركز الاجتماعي الذي توفره الوظيفة للشخص.

2.6.3-العوامل الصحية :

وهي تلك العوامل التي تسبب حالات عدم الرضا الوظيفي للعاملين في المنظمة وتؤثر سلبيا على الروح المعنوية ،وتؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية في المنظمة ،وهذه العوامل تتمثل في ما يلي:

- دوافع الانجاز.و التقدم.
- الشعور بالرعاية والاهتمام . و احتمالات النمو الوظيفي في المستقبل.
- دوافع تتعلق بالعمل الذي يؤديه الفرد.و المسؤوليات التي تفرضها الوظيفة التي يشغلها الفرد.

من خلال هذا العرض يتضح التشابه بين أهم ماجاءت به هذه النظرية "نظرية هرزبرج ذات العاملين الدافعية والصحية) مع مدرج الحاجيات لماسلو ،حيث أنّ العوامل الصحية تتشابه مع الحاجات الأساسية ،وحاجات الأمان ،والحاجات الاجتماعية في مدرج ماسلو. وأما عوامل الدافعية ،فهي ترتبط بالحاجات العليا للذات وهي حاجات احترام الذات وحاجات إثبات الذات.

([1])- صالح ،بونوار . "فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية ".المرجع السابق ،ص،48.

([2])- جازية، زعتر،مرجع سابق ،ص،ص،71-73.

ويمكن تلخيص أهم ما جاء في مساهمات هذين الباحثين في ما يلي([1]) :

– للناس حاجات إن استطاعت المنظمة إشباعها زادت إنتاجيتهم.

– يسعى الناس إلى النضج و النجاح. ويسعى الفرد لتحقيق أهداف المنظمة أن سعت هي من جانبها لتحقيق أهدافه.

– لدى الناس شعور طبيعي بالانضباط في العمل.وهناك عوامل نفسية تؤثر في سلوك الناس مثل الإدراك و التعليم و القدرات و الاتجاهات النفسية و عوامل اجتماعية مثل الاتصال و القيادة.

– المنظمات هي كيانات متخذة للقرارات ، و نظرا إلى أن الإنسان الذي يتصف بعدم الرشد هو الذي يتخذ القرار فمن المتوقع أن يكون هناك طرق عديدة لاتخاذ القرار. تختلف المنظمات و الأفراد من بيئة لأخرى و من دولة لأخرى.

4:الاتجاهات النظرية المعاصرة في دراسة التنظيم:

1.4: "ميشال كروزييه" و البيروقراطية كمعوق للفعالية التنظيمية.

لقد قام "كروزييه " بعرض أفكاره حول البيروقراطية في مؤلفه "الظاهرة البيروقراطية". متأثرا بأفكار "ميرتون" و"جولدمان" اللذان انتقدا النموذج المثالي الذي جاء به "ماكس فيبر". مستندا في ذلك على النتائج التي استخلصها بعد قيامه بمجموعة من الدراسات الميدانية لعدد من المؤسسات العامة في فرنسا ،مدعما ذلك بالبيانات والأدلة التي تعكس الآثار التي يتركها التنظيم البيروقراطي على أداء العاملين وعلى معنوياتهم وعلى نمط سلوكهم .وهو يعترف بصحة التعريف الشعبي للبيروقراطية والتي يقرنها بالروتين والتعقيد والجمود بسبب التزامها بالإجراءات والقواعد الشكلية في تعاملها مع الزبائن ومع المنظمات الأخرى([2]).

لقد استخلص كروزييه من خلال دراساته هذه خصائص التنظيمات البيروقراطية و هي كما يلي: ([3])

– توسع القواعد اللاشخصية و هذه الأخيرة تحدد مختلف السلوكات داخل التنظيم.

- مركزية القرارات قوة اتخاذ القرار تتركز في مستوى معين .

– عزل كل فئة تسلسلية في التنظيم و هذا من جراء الخاصيتين السابقتين.

– نمو علاقات قوة موازية و هذا من جراء وجود مصادر اللايقين ، فهذه الأخيرة تستمر في وجودها و تعطي علاقات قوة موازية أين تتشكل ظواهر التبعية و الصراع.

و خلص كروزييه أن هذا ينتج عنه تشكل "الحلقة المفرغة " فمثلا :أنّ "مقاومة الأفراد للتعقيد وللهرمية يؤدي إلى ردود فعل لهذه المقاومة و تنجم عنه بيروقراطية أشد وأعقد.وكذلك الحال بالنسبة للمركزية ولبقية الظواهر الأخرى.

([1])- أحمد، ماهر ،مرجع سابق ،ص30.

([2])- عامر ،الكبيسي ،مرجع سابق ،ص،90.

([3]) Pierre ,Ansart**. les sociologies**. paris : Ed, vigot, 1989, p. 68.

([1]) وهذا ما يعتبر معوقا للفعالية التنظيمية.وإذا أخدنا على سبيل المثال نمو علاقات السلطة الموازية ،فيقول لا يمكن فهم السلطة إلا بربطها بمصدرها الأصلي وهو الاستقلالية ويكون هذا عادة في أعلى السلم الهرمي .كما أنّ هناك مصدرين للسلطة :سلطة يقررها التنظيم الرسمي للمنصب وسلطة ضمنية من كفاءة الشخص وهي الأخيرة هي جوهر الحلقة المفرغة ،فمنطقة اللايقين تسمح باكتساب سلطة يمكن من خلالها التفاوض وتحقيق الأهداف التي يصبوا إليها الفاعلون.

بالإضافة إلى هذا ،توصل كروزييه إلى تحديد ثلاث مسلمات للتحليل الاستراتيجي تتمثل في مايلي:

– الأفراد لا يقبلون أن يعاملوا كوسائل في خدمة أهداف التنظيم، فلكل غايته، و أهدافه الخاصة.

– الحرية النسبية للفاعلين، فلكل فاعل هامش من الحرية و الاستقلالية، فهذه الاستقلالية تنسج ضمن لعبة النفوذ فالذي يحفز الفاعلين هو بحثهم عن القوة و النفوذ على حساب الآخرين.

–استراتيجيات الفاعلين تبقى عقلانية إلا أنها عقلانية محدودة ، فإذا أخذنا في الحسبان استراتيجيات الآخرين والضغوطات المختلفة للمحيط ، فلا يوجد فاعل لديه الوقت الكافي والوسائل اللازمة لإيجاد الحل العقلاني، و هذا من أجل تحقيق الأهداف فتقف إستراتيجية الأفراد عند حلول مؤقتة.... ([2])

ومن المفاهيم الأساسية التي اعتمدها كروزييه في تحليله نذكر مايلي:

- النفوذ (القوة) :يرى كروزييه أنّ التنظيمات مبنية على الصراع والنفوذ ،فالأفراد والجماعات يختلفون من حيث تكوينهم ، و وظائفهم ، فلكل أهدافه الخاصة التي لا تنسجم مع أهداف الآخر.

والنفوذ (القوة) عند " كروزييه"هو قدرة بعض الأفراد و الجماعات التأثير على الآخرين ،بالحصول على شيء معين في إطار علاقة معينة.و هذه العلاقة غير متكافئة تستلزم التبادل و التفاوض ([3]).

ويرى بأنّ هناك أربع مصادر للنفوذ داخل التنظيم،والتي ترتبط بمنطقة اللايقين" الارتياب"هذه الأخيرة ،هي مجموعة مختلفة من التغييرات المفاجئة التي يتعرض لها أي التنظيم التي تأتي من المحيط،و لا يمكن أن نتحكم فيها أو نعرفها مسبقا .كالمشاكل المفاجأة مثلا ،والتي يستغلها الفاعلون لصالح حساباتهم الخاصة. ([4])وهذه المصادر هي كالتالي :

- الكفاءة، و هي المتعلقة بتخصص معين بحيث لا يمكن الاستغناء عنه في التنظيم .
- التحكم في العلاقات التي تربط التنظيم مع المحيط .
- التحكم في المعلومات و الاتصالات داخل التنظيم.
- معرفة استعمال قواعد التنظيم بصفة جيدة .

([1])- عامر ،الكبيسي ،المرجع السابق ،ص،91.

([2])Philippe, Bernoux **. La sociologie des Organisations**. 5éme ed. , paris :Ed seuil, 1990, p.p 129-133.

([3])Crozier ,(M)et Erhard, Friedberg.**L'acteur et le système.** Paris :ed du seuil ,1977.P. 56 .

([4])Ibid.,.P .149 .

2.4- هربرت سيمون ، والرشادة المحدودة:

يرى هربرت سيمون أنّ المشكلة الأساسية المرتبطة بالتنظيم لا تكمن في عملية الإنتاج ،وإنّما في كيفية اتخاذ القرارات التنظيمية في مختلف المستويات،و في مختلف أوجه النشاط ،وهي عملية مستمرة تتطلب تضافر الجهود من أجل تحقيق أهداف التنظيم بكفاءة وفعالية .ويمكن إيجاز الأفكار الأساسية التي جاء بها في ضرورة الاستعانة بعلوم الرياضيات والاقتصاد كأدوات تساعد المدير على اتخاذ القرارات وتحقيق أهداف المنظمة بكفاءة.و يتطلب اتخاذ القرار السليم القيام بالخطوات التالية : ([1])

- التعرف على المشكلة وتحديدها بدقة .و البيانات الخاصة بها، وتحليلها .
- وضع الحلول البديلة لحل المشكلة.واختيار البديل الأمثل.

متابعة الحل الذي تم اختياره للحكم على مدى سلامة عملية اتخاذ القرار. وتنقسم القرارات بدورها إلى:

– **القرارات الوسيطة**:وهي القرارات التي من القرار الأساسي ،كأن يفوض المدير العام أحد مساعديه في تنفيذ عمل معين وفقا لتعليمات محددة،وعند التنفيذ يقوم المساعد باتخاذ قرار وسيط لتفادي وقوع أضرار على المنظمة ،متحملا نتائج هذا القرار الوسيط ،والذي يكون مخالفا لتعليمات المدير.

– **القرارات الاستثنائية**:وهي القرارات التي تتخذ لحسم الخلاف مثلا بين المديرين بفعل اختلاف وجهات نظرهم حول المواصفات الواجب توفرها في السلعة المقدمة للعملاء ،ويتطلب الأمر اتخاذ قرار يحسم أمر الخلاف بين المديرين.

– **القرارات الابتكارية**:هي تلك القرارات التي يتخذها المدير المتمكن من عمله ،والذي يتوافر لديه الرؤية المستقبلية لما يجب أن تكون عليه المنظمة ،تلك القرارات التي تؤدي إلى تغير في سياسات المنظمة وتساعدها على تحقيق أهدافها بفعالية.

3.4: برنارد والتعاونية اللارسمية:

اشتهر" برنارد" اثر نشره لكتاب وظائف المديرين سنة 1936 .وتزامن هذا مع إعلان النتائج التي توصلت إليها مدرسة العلاقات الإنسانية بقيادة التون مايو بعد تجارب الهاوثورن.

اعتبر برنارد المنظمة على أنها نظام تعاوني ،والفرد بطبيعته يتسم باللاعقلانية لكن انتمائه للتنظيم يصقله ويمده بالرشد والتعقل"،فالتعاون هو حاجة إنسانية في الفرد تدفعه لبلوغ الأهداف التي يتعذر عليه بلوغها بمفرده.وبذلك تعد المنظمة نظاما تكونه عناصر اديولوجية ونفسية واجتماعية يستلزم استمراره لأداء الأنشطة التعاونية بكفاءة وفاعلية([2]). وهذه الأخيرة هي إذن "تحقيق المصلحة عن طريق التعاون بين الأفراد والإدارة العليا ،والتنسيق بين الأجزاء"([3]).

([1])- جازية، زعتر :**أصول الإدارة والتنظيم :اتجاهات معاصرة في الإدارة** .ط3 . القاهرة :مكتبة عين شمس ، 1999،ص،ص69-70.

([2])- عامر ،الكبيسي :مرجع سابق، ص،ص،107،108.

([3])- عبد الوهاب ،السويسي ،مرجع سابق ،ص،71.

لقد ميز برنارد بين نوعين من التنظيم :التنظيم الرسمي والتنظيم غير الرسمي.فالأول نظام تعاوني يضم أفرادا لهم هدف مشترك ويتواصلون مع بعضهم برغبة وقناعة ، أما الثاني فهو عمليات تلقائية غير واعية.وعلى الرغم من هذا فإنّه قائم في كل التنظيمات الرسمية لكونه يسهم في تلبية الاحتياجات التي يعجز التنظيم الرسمي في تلبيتها .وهذه الوظائف هي :- يتيح الاتصال السريع والفعال وفي الوقت المناسب .

- يقوي العلاقات والروابط الاجتماعية و الإنسانية بين العاملين.

- يشبع حاجة الفرد المعنوية لتحقيق الذات والحاجة للتقدير والانتماء .

إنّ الاتصالات بين القاعدة والقمة تمكن المديرين من إصدار الأوامر للمرؤوسين حين يتم فهمها وتتوفر لديهم القناعة ،بتطابقها مع أهداف المنظمة ،وأهدافهم الخاصة وقدرتهم على تنفيذها .ويسمي هذه المنطقة بمنطقة قبول الصلاحية.وبذلك فهو يضيف مصدرا جديدا للصلاحيات وهو قبول المرؤوسين لقرارات رؤسائهم ،وكأن الصلاحيات تصدر من القاعدة للقمة وهذا عكس ما جاءت به النظريات الكلاسيكية.

وقد أكد على المديرين ضرورة التوفيق بين الأعمال الرسمية و غير الرسمية ،ذلك أنّ العلاقات الشخصية والمعنوية ضرورية ومهمة لنجاح مهام المديرين الرسمية. ([1])

4.4: ايستن ،كاتز و،كان ،ونظرية النظم:

لقد ساهم في بلورة مفاهيم وعناصر هذه النظرية مجموعة من علماء الاجتماع والسياسة والإدارة ايستن ،كاتز و،كان ،بارسونز.وينظر هؤلاء الباحثين إلى المنظمة باعتبارها كيان معقد التركيب وكل مكون الأجزاء "([2]) أو هي منظومة اجتماعية فنية تتكون من مجموعة من النظم الفرعية المترابطة والمتفاعلة .ويمكن تشبيهها بجسم الإنسان الذي يتكون من مجموعة من الأجزاء الفرعية،تتكامل فيما بينها تؤثر وتتأثر كل منها بالأخرى ،ولكنها في النهاية تحافظ على صحة الإنسان حتى يستطيع أن يحقق هدف الاستمرار في الحياة."([3])

وتتكون المنظمة وفقا لهذه النظرية من العناصر الرئيسية التالية:

- المدخلات:وهي الموارد التي تحصل عليها المنظمة من بيئتها الخارجية ([4]) مثل المواد الخام ،المعدات ،المواد الأولية ،الموارد البشرية ،المعلومات.... ([5])

- العمليات :وهي مجموعة الأنشطة التي توظف الطاقة المتاحة لتحويل المدخلات إلى مخرجات.

([1])- عامر ،الكبيسي ،المرجع سابق، ص،ص،107،108.

([2])- المرجع السابق ،ص 117.

([3])-عبد الوهاب ، السويسي ،مرجع سابق .ص 78.

([4])- عامر ،الكبيسي ،المرجع سابق ،ص ص 118- 117.

([5])- عبد الوهاب ، السويسي ،مرجع سابق.ص 78.

– المخرجات:هي حصيلة العملية والناتج الذي تفرزه المنظمة للبيئة ،والمتمثل في السلع والخدمات ،والنتاج العلمي والترفيهي ومختلف أوجه العوائد التي تقدمها المنظمات على اختلاف أنواعها.

– التغذية العكسية:وتعني إيصال المخرجات للمجتمع كمردود يقابل المدخلات المقدمة.

ويرى أصحاب هذه النظرية أنّ استقرار واستمرار المنظمة يتوقف على نوعين من التوازن :

– التوازن الداخلي: بين أجزاء النظام وعناصره لتخفيف الصراع والتناقض للحد الذي يسمح بالتوافق والتفاعل الإيجابي والإبداعي.

– التوازن الخارجي مع القوى والمتغيرات المجتمعية ،وتحقيق التناسق مع الأهداف الكلية. ([1])

5.4–"دروكر" ونظرية الإدارة بالأهداف:

تمثل هذه النظرية أحد اتجاهات النظرية المعاصرة ،فهي تنظر إلى العملية الإدارية نظرة متكاملة تساعد المديرين على تطوير أساليبهم الإدارية في التعامل مع المشكلات بفعالية ،وهي تحاول تحقيق أهداف المنظمة وأهداف العاملين فيها . وتقوم الفكرة الرئيسية لهذه النظرية على اشتراك كل من الرئيس والمرؤوس في عمليتي التخطيط والرقابة وتتكون خطوات هذه العملية فيما يلي :

– يقوم المرؤوسين بتحديد الأهداف المتوقع تحقيقها في الأجل القصير "خلال سنة" وتحديد الأساليب والطرق التي يمكن من خلالها تحقيق تلك الأهداف وكذا تحديد المعايير التي تساعد على قياس مدى النجاح في تحقيق النتائج المرجوة.

– يناقش الرئيس مع المرؤوسين خطة العمل المقبلة ،ويقوم بتحديد دقيق لدور المرؤوسين تنفيذ الخطة وتحديد كل التسهيلات التي تقدم لهم من طرف الرئيس لإنجاز أعمالهم بكفاءة.

– يتولى الرئيس عملية الإشراف والمتابعة لعمل المرؤوسين والتعرف على المشكلات التي تعيق تحقيق الأهداف والتعاون على حلها معا.

– يقوم الرئيس بتقييم النتائج التي توصل إليها المرؤوسين ومقارنتها بالأهداف والمعايير السابق تحديدها .وهذا باكتشاف الأخطاء والانحرافات عن المعايير المخططة ،والعمل على تفاديها لاحقا ،وهذا يمهد البدء في خطة عمل جديدة يعملون على تحقيقها في المستقبل. ([2])

ومن الفوائد المحققة من خلال تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف في المؤسسة والتي تعد من مؤشرات الفعالية التنظيمية مايلي : ([3])

– زيادة الإنتاجية.وتحقيق الانسجام والتوافق بين مختلف أعضاء المنظمة.

([1])- عامر ،الكبيسي ،المرجع سابق ،.ص،ص.119.118.

([2])- جازية، زعتر.**أصول الإدارة والتنظيم :اتجاهات معاصرة في الإدارة** .مرجع سابق ،ص 78.

([3]) – المرجع السابق ،ص 80.

– تقوية الاتصالات بين الإدارة والعاملين .ورفع روحهم المعنوية بسبب إشراكهم في وضع خطط العمل واتخاذ القرارات .

–التشخيص الجيد لمشكلات العمل والوصول إلى أفضل الحلول لها.

أما بالنسبة للمشكلات التي يمكن أن تواجه تطبيق هذا الأسلوب في المنظمات نذكر: ([1])

– صعوبة التوفيق بين أهداف العاملين والأهداف الكلية للمنظمة .

– صعوبة وضع مقاييس أو معايير للنتائج المراد الوصول إليها خاصة فيما يتعلق بمجال الخدمات.

– ارتفاع تكلفة التدريب لكل من العاملين والمديرين ،حتى يتمكنوا من القيام بالمجهودات التي يتطلبها أسلوب الإدارة بالأهداف .

ويقترح"دروكر" عشر متطلبات يلزم توافرها لنجاح تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف نذكر منها: ([2])

– التحديد الدقيق للأهداف المراد الوصول إليها ،بما يتوافق و أهداف الإدارة وأهداف العاملين فيها .

– توفير الإمكانيات المادية والفنية التي تمكن العاملين والمديرين من أداء عملهم بكفاءة.

– ضرورة إنشاء نظام للمعلومات يضمن وفرتها كما ونوعا .

– تنمية الوعي بأهمية تحقيق التكامل بين أهداف العاملين والمنظمة بدافع تحقيق المصالح المتبادلة.

– العناية بتوفير الحوافز المادية والمعنوية للعاملين التي تشجعهم على بذل المزيد من الجهد.

– تنمية قدرات العاملين الإبداعية من خلال تفويض السلطات والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تساهم في تحقيق الأهداف المشتركة بين الإدارة والعاملين.

وحسب "دروكر" فإنّ متطلبات التنظيم الفعال هي كالآتي:([3])

– وضوح مهمة الفرد ووظيفته وصلاحياته.و إعطاء الفرصة لكل فرد للتخصص في عمل محدد.

– تقليل المستويات التنظيمية.و مرونة الهيكل التنظيمي وبساطته.

– ديمومة التنظيم وتحديده حسب الظروف المتغيرة .

– إتباع نظام اتصالات واضح وأسلوب رقابي منظم ،واتخاذ قرارات فعالة.

خلاصة:

تمحورت أبحاث مختلف الاتجاهات النظرية التي تناولت التنظيمات بالدراسة، حول عرض وتحليل وإبراز مختلف الجوانب التي لها تأثير وصلة بنجاح و تفوق التنظيمات و بلوغ أهدافها،فقد ركزت الاتجاهات الكلاسيكية في تحليلها لفعالية التنظيم على التنظيم الرسمي من خلال تقديم جملة من المبادئ والأسس العلمية الواجب تطبيقها لتحقيق

([1])- نفس المرجع .ص 81.

([2])- نفس المرجع .ص،ص 81. 82.

([3])- عبد الوهاب ، السويسي ،مرجع سابق ،ص79.

الفعالية التنظيمية ،التي لاقت انتقادات واسعة من طرف المدرسة السلوكية فيما بعد نظرا لإغفالها جوانب عديدة لها علاقة مباشرة بالفعالية التنظيمية سبق وأن أشرنا إليها في موضع سابق ، وقد تركزت أبحاث هذه المدرسة حول العمال ،وأهميتهم ودورهم في العملية الإنتاجية.والتي بدورها لاقت انتقادات بسبب إغفالها لباقي الجوانب .ما أسفر أيضا عن ظهور نظريات أخرى حاولت الإلمام بكل جوانب القصور التي ميز سابقيها.

وحتى نستفيد من هذه النظريات ما علينا سوى أن نأخذ ما يناسب طبيعة مجتمعنا وخصائصه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية،وغيرها وأيضاً طبيعة المرحلة التاريخية التي يمر بها . وهذا يتوضح من خلال الإجابة على التساؤل التالي : ما هوموقع التنظيمات الحديثة الجزائرية من هذه النماذج النظرية التي ساهمت في تحديد الفعالية التنظيمية بأبعادها المختلفة ،والتي اختلفت بدورها من باحث لآخر تحت تأثير عوامل مختلفة ؟أو بتعبير آخر إلى أي مدى استطاعت التنظيمات الحديثة الجزائرية أن تطبق المبادئ العقلانية والترشيدية والموضوعية التي جاءت بها مختلف النظريات لتحيق الفعالية التنظيمية ؟

الفصل الثالث

التحضر والتحديث في المجتمع الجزائري.

الفصل الثالث: التحضر والتحديث في المجتمع الجزائري:

تمهيـد:

لقد شغلت ظاهرة التغير الاجتماعي ،التحضر والتحديث فكر الكثيرين من علماء الاجتماع و الأنتربولوجيا ما دفعهم للقيام بالعديد من الدراسات والبحوث النظرية والميدانية حول هذه الظاهرة وخاصة فيما يتعلق بمظاهر التغير التي ترافقها وكذا تحديد الخصائص المحددة للأنماط المجتمعية، ورغم اختلاف القضايا التي عالجوها في أبحاثهم إلا أنّنا نستطيع أن نقول بأنّها تحاول كلها فهم هذه الظواهر من خلال التفرقة بين قطبين :تقليدي وحديث ،ريفي وحضري وغيرها من الأقطاب الأخرى .كما أنّها جعلت من المجتمع الغربي هو النموذج المثالي الذي تتجه إليه ثقافات ومجتمع العالم.وهي انعكاس للتاريخ وللماضي الأوروبي وتأخذ البلدان النامية بالتالي نفس مجرى تاريخ أوربا. ([1])

1 :الاتجاهات النظرية لدراسة التحضر:ـ

1.1:الاتجاه النفسي:

يتمثل هذا الاتجاه في الأعمال التي قام بها علماء اجتماع المدرسة الألمانية،وتشمل أعمال كل من"فرديناند تونيز ، و ماكس فيبر،وجورج زيمل و أوزفاد شبنجدر ([2])،ويُعْرَف هذا الاتجاه أيضا ، بالاتجاه السلوكي أو الاتجاه التنظيمي نظرا لتركيزه على الجانب السلوكي والفعل والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية والمظهر التنظيمي للحياة الاجتماعية الحضرية، واعتبار ذلك شرطا ومقوما أساسيا لمجتمع المدينة. ومن ثمة فإنّ الفرد يوصف بالحضرية بناء على نمط سلوكه وليس بناء على مكان إقامته، حيث تنتشر في المدينة العقلانية والفعل الاجتماعي العقلاني ويختفي السلوك العاطفي. ([3])

و على هذا الأساس فإنّ الطبيعة المعقدة للحياة الاجتماعية للمدينة تصنع سلوك أفرادها وتطبعه بالعقلانية والرشاد، هذا السلوك ما يلبث أن ينعكس على المدينة نفسها، على تنظيمها وعلى مؤسستها، فبعدما شكلت المدينة أفرادها وصنعت شخصياتهم وسلوكهم، فإنّهم بدورهم يشكلونها بما يصبحون يحملونه من تصور وأفكار وعقلانية ورشاد في حياتهم الخاصة والعامة،هكذا فالعقلانية والمدينة شيئان متلازمان، وهذا يعني حسب هذه النظرية أنّ المدينة تصنع عقلية أفرادها والتي بدورها تصنع المدينة مرة أخرى والذي يتجلى في تنظيمها، وذلك من خلال ثلاث مستويات أساسية هي: ([4])

- المستوى المادي الهيكلي التخطيط للمدينة الذي يلاحظ في المسكن أو الشارع أو الحي أو المدينة ككل.

([1]) – أماني ، عزت طولان .**القرية بين التقليدية والحداثة** . الإسكندرية :المكتبة المصرية ،2004،ص،50.

([2])السيد، عبد العاطي السيد .**علم الاجتماع الحضري** .ج1. الأزاريطة ،الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية ،2003.ص، ،17،

([3])نفس المرجع ،ص17.

([4])نفس المرجع ،ص18.

– المستوى الاقتصادي القائم على الصناعة والتبادل، وعلاقات المصلحة والمنفعة والتعاقد.

– مستوى المؤسسات الرسمية التي تنظم الحياة في المدينة مثل مؤسسات الضبط وحفظ الأمن والسهر على مصالح السكان.

إنّ أصحاب هذا الاتجاه النظري ينظرون إلى الحضرية في ضوء ما يصدر عن السكان من ضروب للسلوك، بعبارة أخرى عولجت التغيرات التي تطرأ على التنظيم الاجتماعي ، باعتبارها سببا للتغيرات التي تطرأ على الحجم والكثافة، وبالتالي فإنّ وصف الفرد بالحضرية يتوقف على طبيعة سلوكه وليس على مكان إقامته، كما أنّ وصف المنطقة بالطابع الحضري يتوقف بالتالي على أنماط التفاعل والسلوك والتفكير ومظاهر التنظيم السائد.

2.1: الاتجاه الايكولوجي:

يمثل هذا الاتجاه أصحاب مدرسة شيكاغو ،وهو من تأسيس "روبرت بارك" وعلماء آخرين منهم "إرنست برجس " و"رودريك ماكينز "و غيرهم من العلماء الذين طوروا هذا الاتجاه ،وقد كان ذلك ابتداء من العقد الثاني من القرن العشرين." ومن إسهامات هذه المدرسة نذكر مايلي : ([1])

- المدينة مكان طبيعي لإقامة الإنسان المتحضر .
- المدينة منطقة ثقافية .
- المدينة بناء طبيعي يخضع لقوانين خاصة من الصعب تجاوزها .
- المدينة بناء متكامل .

تطور عن هذا الاتجاه ثلاث نظريات للتقسيم الاجتماعي للمجال الحضري ،نذكر على سبيل المثال نظرية الدوائر المركزية لـ" إرنست برجس" من خلال دراسته لمدينة شيكاغو،و التي مفادها أنّه لم يواجه نمو المدينة الأمريكية عوامل معوقة ،و إنما تتخذ في هذا النمو شكل خمس حلقات متحدة المركز تمثل الحلقة الأولى منطقة العمال المركزية ،وفيها تدور أنشطة المدينة .وتقع على أطرافها حلقة ثانية وهي منطقة التحول والانتقال وتتعرض باستمرار للتغير نتيجة اتساع نمو الحلقة الأولى ،كما تتميز بكثافتها السكانية العالية ،وظهور التفكك الاجتماعي ،أما الحلقة الثالثة فتضم سكان الطبقات العاملة ،ويليها منطقة الفيلات ،وفي النهاية تقع الحلقة الخامسة خارج حدود المدينة حيث تشكل الضواحي والأطراف مناطق سكنية لذوي الدخل المرتفع .

وللإشارة فقد توصلت هذه النظرية إلى صياغة مجموعة من القضايا والمقولات نذكر على سبيل المثال:

–المدينة مخبر اجتماعي: يمكن من خلالها رصد جميع التفاعلات والعمليات الاجتماعية.

([1])محمد ،عاطف غيث .**علم الاجتماع الحضري :مدخل نظري**. بيروت :دار النهضة العربية ،1988،ص 74.

–الحي الطبيعي:ويقصدون بها الأحياء التي تنمو نموا طبيعيا دون تصميم مسبق.

–علاقات مصلحة: باعتبار الناس يعيشون مع بعضهم البعض لا لأنّهم متشابهون بل كل ضروري للآخر.

–التقسيم الاجتماعي للمجال الحضري: وذلك حسب المدخول الاقتصادي للأفراد مثلما يتوزع المتفرجون في قاعة السينما.

–المدينة من إنتاج الطبيعة البشرية: ففي المدينة تظهر المنافسة الفردية وعلاقات المنفعة والعقلانية واختفاء السلوك العاطفي والتقليدي. ([1])

يجمع علماء الاجتماع أنّ هذا الاتجاه تجاهل تأثير العديد من العوامل على الحياة الحضرية ،حيث سلب من البيئة الإنسانية خصوصيتها وجردها من كل معنى.

3.1 :الاتجاه الثقافي:

نظر أصحاب هذا الاتجاه إلى الحضرية باعتبارها ناتجة عن الحياة في المدينة .نظرا لما تتميز به من سمات وخصائص اجتماعية تميزها عن الحياة الاجتماعية الريفية.ولعل أبرز الأعمال التي ظهرت في هذا الصدد هي مقالة "لويس ويرث" عن الحضرية كطريقة للحياة ،التي تضمنت الدعائم الأساسية لهذا الاتجاه ،التي استنبط فيها مجموعة من القضايا استنادا على دراسة ثلاث متغيرات أساسية تميز المجتمع الحضري وهي "الكثافة ،الحجم وأخيرا متغير اللاتجانس ([2]) .

فبالنسبة لمتغير الحجم فيرى "ويرث" أنّ كبر الحجم وزيادة عدد السكان يحد من إمكانية أن يتعرف كل فرد على الآخرين معرفة شخصية وثيقة ،ويترتب على ذلك انتشار علاقات اجتماعية ذات طابع انقسامي .وباختصار يكون كبر حجم المدينة سببا مباشرا في تطوير نسق من التفاعل يتميز بعلاقات سطحية ومؤقتة وانقسامية ونفعية ،مما يؤدي بدوره إلى فقدان المعايير وافتقاد روح المشاركة والطوعية .وهذا ما يؤدي إلى التخصص الوظيفي للنشاط وتقسيم العمل واقتصاد السوق ،كما تؤدي صعوبة الاتصال الشخصي والمباشر بين الأفراد إلى أن يوكل أمر الدفاع عن مصالح الأفراد إلى أجهزة متخصصة ،من خلال عمليات الإنابة والتفويض .

وبالنسبة لمتغير الكثافة ،تصور ويرث أن الكثافة تؤكد الآثار الاجتماعية والنفسية الناجمة عن الحجم ،فهي تزيد من درجات التقارب الفيزيقي بين الأفراد في مقابل التباعد الاجتماعي ،كما أنّها تؤكد الحاجة إلى التخصص والتمايز وتكون الحاجة ملحة إلى الضوابط الرسمية، وأخيرا تزيد من العزل المكاني.

([1])محمد، بوخلوف. **التحضر** .ط 1. الجزائر :دار الأمة ،2001،ص،76.

([2])–السيد ،عبد العاطي السيد ،مرجع سابق ،ص ،ص 84،

أما" متغير اللاتجانس فهو ناتج عن المتغيرين السابقين واستجابة لتقسيم العمل كضرورة اقتصادية، وللاختلافات والفروق المتوقعة في جماعات كبيرة وكثيفة من السكان كضرورة اجتماعية، و اللاتجانس أو التغاير يؤدي بدوره إلى تعقيد التدرج الطبقي وزيادة معدلات الحراك الفيزيقي والاجتماعي، وفي الاتجاه المضاد قد يؤدي التغاير في نظره إلى نوع من الجمود والتقنين الأمر الذي يؤدي إلى نسق التفاعل الاجتماعي يتميز بعلاقات غير شخصية وبأفكار وتصورات نمطية، كما يمكن أن يؤدي أيضا إلى قدر لا يستهان به من تفكك الشخصية وزيادة معدلات الجريمة والانتحار والمرض العقلي":([1])

أما " روبرت ريدفيلد " فهو" صاحب نظرية المتصل الريفي الحضري الذي يعني وجود مجتمعين "ريفي وحضري على خط متصل متدرج يبدأ بالمجتمع الريفي ينتهي بالمجتمع الحضري ، وكلما اقتربنا من المركز كلما ازدادت الثقافة الحضرية القائمة على الحراك الاجتماعي والتمايز الطبقي وتقسيم العمل المعقد وانتشار الصناعة والتجارة والتباين المتعدد الأبعاد بين السكان":([2])

4.1: الاتجاه القيمي : يركز هذا الاتجاه على" دور القيم الثقافية في تحديد البناء الايكولوجي والاجتماعي للمدينة ، وفي نمط استخدام الأرض ، كما أن للقيم دورا معينا في القرارات التي تتخذ بشأن تخطيط المدن عن طريق القوة الاجتماعية، ومن ثم فإن القيم تعتبر متغيرات مستقلة لتفسير كثير من الظواهر الاجتماعية والحضرية المتعلقة ببنائها الايكولوجي والاجتماعي ". ([3])

5.1:الاتجاه التكنولوجي :يركز أنصار هذا الإتجاه في الدراسات الحضرية على التكنولوجيا باعتبارها العامل الأساسي في التأثير على المدن وأنماطها ،وعلى العلاقات الاجتماعية وذلك من خلال تطور وسائل الاتصال والمواصلات .

يعد "وليم أجبران "و " أموس هاولي " من أهم رواد هذا الاتجاه الذي يركز على دور التكنولوجية في التأثير على البناء الايكولوجي والاجتماعي للمدينة ومن ثم على العلاقات الاجتماعية ، وذلك من حيث تطور وسائل الاتصال والمواصلات ودورها في الزيادة من فرص التبادل والتواصل والتقليل من فرص العزلة الاجتماعية والزيادة من فرص الاختيار في المدينة ، اختيار نمط المسكن ونمط الجيران والموقع وغيره ، وذلك بفضل تطور تكنولوجية العمارة والطرق ووسائل النقل ، كل ذلك لتأثر في الحياة الاجتماعية الحضرية وفي ظواهرها وفي علاقات سكانها وفي كثافة التفاعل الاجتماعي في المدينة . ([4])

([1])–السيد عبد العاطي السيد ،مرجع سابق ،ص ،ص 84،85.

([2])– محمد، بوخلوف. **التحضر** مرجع سابق ص،78.

([3])– نفس المرجع ص،79.

([4])– نفس المرجع ص،80.

2: الدراسات الحضرية في التراث السوسيولوجي:

1.2– نظريات التعارض: (الثنائية الريفية الحضرية): هذه النظرية الثنائية تستند إلى التمييز بين قطبين متضادين ،و تفهم في ضوء مسيرة متصل Conlinum يبدأ في البسيط إلى المعقد ،من البدوي (الريفي) إلى الحضري ،من التجانس إلى غير المتجانس ،من اللاتباين إلى التخصص وتقسيم العمل .وسنتطرق فيما يلي إلى أهم هذه النظريات .

1.1.2– عبد الرحمان بن خلدون :

يعتبر العلامة "ابن خلدون" من أهم المفكرين الذين تعرضوا لموضوع الفروق الريفية والحضرية ، وقد أسس فكرته على أساس اقتصادي .حيث يرى بأنّ المجتمع البدوي يتميز بما يلي ([1]):

– الاقتصاد الزراعي أو الحيواني ،أي الوسيلة السهلة المباشرة للحصول على مقومات الحياة.

– المستوى المنخفض في الإنتاج والاستهلاك والحياة والثقافة.فهم المنتحلون للمعاش الطبيعي .المقتصرون على الضروري من الأقوات والملابس والمساكن وسائر الأحوال والعوائد.

– التعلق ببيئة معينة وحالة معينة للإقامة.

– خضوع المجتمع البدوي اقتصاديا وسياسيا للمدينة :ذلك أنّ عمران البادية ناقص عن عمران الحواضر والأمصار.

– ظروف حياة السكان في البادية تحدد صفاتهم البدنية والنفسية والأخلاقية ،فهم يتميزون بصفات أحسن مما لدى أهل المدن (أقرب إلى الخير ،أقرب إلى الشجاعة ...).

– استنادا إلى الوضع الاثنوغرافي للمغرب قسم ابن خلدون الحياة البدوية إلى :

– رحالة البادية المشتغلين بالإبل .

– شبه الرحالة من الشاه والبقر.

– سكان الحضر من المزارعين الذين هم –بأسلوب حياتهم– أقرب إلى الآخرين المقيمين في مساكن المدن، إلا أنّ هذا القسم لا يرتفع إلى هذا المستوى المذكور.

في مقابل المجتمع البدوي نجد المجتمع الحضري وما يميزه :([2])

– ينتج سكان الحضر لا الضروري فحسب ،ولكن الكمالي ،وهم يستطيعون أن يعيشوا في الغنى والرفه .

– الاشتغال بالصناعة والتجارة .

([1])- سامية ،حسن الساعاتي .**ابن خلدون مبدعا :قراءة جديدة لفكره ومنهجه في علم الاجتماع**.ط1. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ، 2006،ص ،ص ، 62-64.

([2])– نفس المرجع ،ص ص :65.

- المستوى الرفيع في الاقتصاد والاستهلاك والثقافة .
- درجة كبيرة من الأمن بالتحصن وراء جدران المدن .
- الاستقلال الاقتصادي عن المجتمع البدوي .

ويرى ابن خلدون أنّ البدو أصل للمدن والحضر. وسابق عليهما،لأنّ أول مطالب الإنسان هي الضروري ،ولا ينتهي إلى الكمالي والترف إلا إذا كان الضروري حاصلا:([1]).

2.1.2- فرديناند تونيز والنموذج المثالي للمجتمع :

يعد "فرديناند تونيز"من أهم رواد حركة التنميط في علم الاجتماع ،وكان مؤلفه "المجتمع المحلي والمجتمع "سنة 1887 أثره في أعمال كل من" بيكر ،دوركايم ،وريد فيلد "وغيرهم ممن استطاعوا تطوير فكرة النمط التركيبي كأداة تصورية لتحليل الأنساق الاجتماعية .

ترتكز نظريته على افتراض أساسي مؤداه أن العلاقات الاجتماعية أمر يرتبط بالإرادة الإنسانية...وقد تصور نسقين من العلاقات الاجتماعية يقوم كل منهما على أساس مختلف من الإرادة .أما النسق الأول فهو ما أسماه "المجتمع المحلي" Gemeinschaft بينما يطلق على النسق المقابل اسم المجتمع أو الرابطة ،ويختص كل من النسقين بعدد من السمات المميزة التي تقف على طرفي نقيض بعضهما :فالاعتماد والعون والدعم المتبادل والارتباط العاطفي الوثيق والالتزامات ونسق السلطة الذي يرتكز على عوامل السن والحكمة والقوة الخيرة هي أهم ما يميز نسق العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي وعلى عكس ما هو قائم في المجتمع المحلي فإنّ أفراد المجتمع Gesellschaft يبدوا أكثر انعزالا لتصل الفردية إلى أقصى درجاتها .

إضافة إلى هذا لقد تصور تونيز أنه يرتبط تنظيم المجتمع بنموذجين مختلفين للقانون ،يستند الضبط الاجتماعي في تنظيم المجتمع المحلي على الطرائق الشعبية والأعراف... أمّا قانون المجتمع أو الرابطة فيتميز بطابع علمي عقلاني.و يرى أنّه بمرور الوقت تحل علاقات المجتمع أو الرابطة محل علاقات المجتمع المحلي وأنّ الإرادة الطبيعية ستفتح المجال شيئا فشيئا للإرادة العقلانية. "([2])

3.1.2- إميل دوركايم :

لقد ميز دوركايم بين الحياة الريفية والحياة الحضرية من خلال التضامن الاجتماعي الذي تعرض له في مؤلفه "تقسيم العمل الاجتماعي "الذي نشر لأول مرة سنة 1983.فالنمط الأول هو :التضامن الآلي والنمط الثاني التضامن العضوي.ويوجد النمط الأول من التضامن في المجتمعات البدائية والتي يسهم أفرادها بأنماط عمل متشابهة ،كما تعتمد

([1])-المرجع السابق ،ص،66.

([2]) السيد عبد العاطي السيد :مرجع سابق ص ص،63-68.

معيشتها على الصيد والقنص والزراعة ،أمّا النمط الثاني من التضامن فيوجد في المجتمعات الحديثة والمتقدمة ،حيث يقوم التعاون فيها على أساس التباين واختلاف الأفراد والجماعات في تخصصاتهم بحيث يقوم كل منهما بإنتاج سلع وخدمات تختلف وتتباين عن السلع والخدمات الأخرى لتضمن حاجاتهم المتنوعة .وقد أدى التباين والتنوع في مجتمعات التضامن العضوي إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل "([1]).

4.1.2–هربرت سبنسر:

يميز بين نوعين من المجتمعات هو الآخر :مجتمع يتميز بالتجانس في الوظائف ومجتمع يتميز بالتباين والتخصص والتفرد ،وهو مايؤدي إلى التضامن والتماسك واعتماد الأجزاء على بعضها البعض وذلك طبقا لمبدأ التضامن والتكامل الاجتماعي في الحياة الاجتماعية . وقد فسر هذا على أساس المماثلة بين المجتمع والكائن العضوي." ([2]).

5.1.2– سوروكين – زيمرمان ، والثنائية الريفية الحضرية :

تعتبر محاولة "سوروكين و زيمرمان" من أقدم المحاولات التي بذلت لتحديد خصائص المجتمع الحضري عن طريق مقارنته بالمجتمع الريفي .وفي حدود ثنائية متعارضة الأطراف أو فيما عرف فيما بعد "بمدخل مركب السمات" .وتتلخص هذه المحاولة في نظرتهما إلى المهنة على أنّها تمثل المحك الأول والأساسي للتمييز بين نموذجي المجتمع ،إذ يربطان هذا الاختلاف الأساسي في المهنة بسلسلة أخرى من الاختلافات أو الخصائص المميزة التي تمتد إلى جانب اختلاف المهنة على مدى سبعة أبعاد للمقارنة .(المهنة ،البيئة ،حجم المجتمع ،كثافة السكان ،التجانس والتغاير ،التمايز الاجتماعي والتدرج الطبقي الحراك والتنقل ،وأخيرا أنساق التفاعل) ([3])

6.1.2–ريدفيلد ومتصل الفولك الحضري :

يتفق تصور ريدفيلد في إطاره العام مع تصور "تونيز " للنموذج المثالي للمجتمع وتصور سوروكين و زيمرمان والثنائية الريفية الحضرية غير أنّه يختلف عنهم في أنّه لم يهتم بوضع نماذج مثالية متعارضة بل حاول أن يفهم التغيرات التي قد تحدث عندما يتحول المجتمع من حالة الفولك إلى حالة الحضري وهذا على أساس دراسات ميدانية أمبريقية لعدد من المجتمعات المحلية في شبه جزيرة اليوكاتان بالمكسيك . أفترض أنّ كل واحدة تمثل نقطة متميزة على طول متدرج يبدأ بمجتمع الفولك ،تمثله قرية "توسيك" ،وينتهي بالمجتمع الحضري الذي تمثله مدينة "الميريدا " ،وبينهما "شانكوم وديتاس" .

([1])- فادية ،عمر الجولاني .**الأنساق الاجتماعية المتغيرة** . الإسكندرية:المكتبة المصرية، 2004 ،ص ص44- 45..

([2])السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق ،ص،65.

([3]) نفس المرجع ،ص،ص،68-73.

لقد اتضح الاختلاف التدريجي بين المجتمعات الأربعة السالفة الذكر ،والذي يمثل أساس فكرة ريدفيلد عن متصل الفولك –حضري ،كما كشف عن ترتيب وكذا الخصائص المميزة لكل مجتمع عن غيره من المجتمعات الأخرى من خلال عشر(10) متغيرات ([1]).

و يرى ريدفيلد أنّ تناقص درجة المتغير يشير إلى القرب من نموذج الفولك ،وتشير زيادته إلى الاقتراب من النموذج الحضري .كما يتيح الاختلاف النسبي لمدى تمثيل كل متغير في أي من المجتمعات إمكانية وضعه على إحدى نقاط المتصل الريفي –الحضري.

في تحليله للتغيرات التي يمر بها المجتمع حين انتقاله من نموذج الفولك إلى النموذج الحضري وحّد ريدفيلد المتغيرات السالفة الذكر في ثلاث مقومات أساسية للتغير وهي : تزايد العلماني والدونية ،زيادة انتشار الفردية ،زيادة التفكك الثقافي ، وهي خصائص مرتبطة بالمجتمع الحضري . ([2]).

2.2–المجتمع المحلي الحضري في حدود تصورات استنباطية :

اهتمت هذه المحاولات بتحليل المجتمع الحضري كظاهرة تستحق الدراسة ،دون الحاجة إلى مقارنتها بظواهر أخرى متعارضة .حيث يبدأ الباحثون تصورهم للمجتمع الحضري والمدينة بصفة خاصة ببعض الافتراضات التي يعتبرونها مسلمات ثم يشرعون بعد ذلك في استنباط قضايا أخرى تمثل خصائص مميزة للحياة الحضرية. نذكر من بينهم : ([3])

1.2.2– لويس ويرث والحضرية كطريقة للحياة :قدم "لويس ويرث" سنة 1938 مقالة هامة لخصت تصوره حول المجتمع الحضري ،تمثلت في تعريف للمدينة ،وسؤال يدور حول الصور والأشكال الجديدة للحياة الاجتماعية والتي قد تنجم عن الخصائص الأساسية المميزة للمجتمع الحضري (الحجم والكثافة و اللاتجانس). وإجابات عن هذا السؤال كانت كما يلي: يفترض أنّ الحجم والكثافة و اللاتجانس هي خصائص مميزة للمجتمع الحضري وهي تسلم بدورها إلى عدد من القضايا أو الخصائص التي ترتبط بطبيعة الحياة الحضرية وشخصية ساكن الحضر .

2.2.2– تصورات استنباطية أخرى – زيمل ،دافيز:

نهج زيمل نفس منهج "ويرث" ،ففي مقالة له بعنوان "الميتروبوليس والحياة العقلية"بدأ بخصائص اجتماعية وليس إيكولوجية مثل ويرث.حيث يرى ساكني الحضر في حاجة ماسة إلى مزيد من الدقة والوقت ليتمكنوا من الوفاء

([1])المرجع السابق ،ص،ص73،75.

([2])نفس المرجع ،ص،ص73،75.

([3])نفس المرجع ،ص،ص85-88.

بالتزاماتهم وسط هذه الشبكة المعقدة للوظائف الحضرية ،وأنّ من نتائج هذا التعقيد تطوير اقتصاد السوق والتنظيمات البيروقراطية الكبرى وسيطرة روح العقلانية والعلاقات اللاشخصية . وهذا ينعكس بدوره على شخصية الحضري.

أما "كنجزلي دافيز" فبنفس الطريقة الاستنباطية التي انتهجها "زيمل" تحديث عن المجتمع الحضري واستطاع أن يتوصل إلى استنتاج الخصائص الحضرية التي تترتب على" زيادة الحجم "المرتبطة بعملية التحضر كمقدمات مسلم بها وتختلف هذه الخصائص عن نتائج ويرث ،حيث يرى أنّه يترتب عن زيادة الحجم زيادة التغاير الاجتماعي ،وانتشار العلاقات السطحية الثانوية ،وتطوير الروابط الطوعي ،كما أنّ تزايد الكثافة يعني في نظره زيادة الاتجاه نحو العزل المكاني وانتشار الفردية ،ممّا يؤدي بدوره إلى زيادة سيطرة وسائل الضبط الرسمي ...

إلى جانب هذه النظريات التي تناولت المجتمع الحضري،هناك العديد من المحاولات النظرية التي لا يتسع المجال لذكرها وهي تكتسي أهمية بالغة. مثل أعمال "شبنجلر".وأعمال توينبي الذي تصور نوعا من المماثلة بين مفهوم التحضر والتغريب ،وكذا "فوستيل دي كولانج" والوصف الذي قدمه "للمدينة العتيقة" .والتحليل الاقتصادي والاجتماعي الذي قدمه "بيرن" عن "مدن العصور الوسطى".وكذا مختلف الأعمال الأخرى التي تندرج ضمن التصور المعاصر للمجتمع الحضري ومثال ذلك الثنائية التي قدمها "جورج هللري" بين المجتمع المحلي وبين المؤسسات العامة .وكذا ثنائية مدينة ماقبل الصناعة والمدينة الصناعية التي قدمها "جدعون جوبرج" ،وغيرها من المحاولات العديدة الأخرى .

3.2- تصورات مختلفة للتحضر والنمو الحضري:

إضافة إلى التصورات السالفة الذكر عن التحضر والنمو الحضري ،نتعرض فيما يلي إلى الأبعاد التي تقاس بها عملية التحضر : ([1]).

1.3.2- التصور الديمغرافي :

يستند هذا التصور على البعد الديمغرافي وحده كأهم مقياس لعملية التحضر والنمو الحضري .وقد عرفت الحضرية في هذا التصور في حدود ارتباطها بالتركيز السكاني .كما عرف التحضر في حدود هذا الاتجاه إلى زيادة التركيز السكاني في المدن والمناطق الحضرية .وقد اتخذ من الحجم والكثافة السكانية مقياس للتحضر.

([1])المرجع السابق،ص ص85-88.

2.3.2- التصور الاقتصادي:

تمثل الحضرية وفقا لهذا التصور مرحلة متقدمة من مراحل التطور الاقتصادي البشري ،وبالتالي ارتبط التحضر والنمو الحضري بحركة انتقال وتحول إلى تنظيمات اقتصادية أكثر تعقيدا (الانتقال من اقتصاد المعيشة إلى اقتصاد السوق) .

3.3.2- التصور الايكولوجي :

يؤكد أصحاب هذه المدرسة في صورتها التقليدية والمحدثة على عامل السكان والمكان أو متغير الحجم والكثافة كأهم ما يمكن أن يقاس بهما درجة التحضر.أي تقاس درجات التحضر وفق هذا التصور في ضوء وضوح سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية واستخدامها لرفاهيته.

4.3.2- التصور التنظيمي:

يعني التحضر وفقا لهذا التصور الاتجاه نحو تنظيمات اجتماعية أكثر تعقيدا، أي انتقال من مجتمع بسيط إلى صورة أكثر تعقيدا. ويشمل التعقيد النظامي تاريخيا على تطور الحكومات المركزية وتطور الأسواق، وانتشار التنظيمات الرسمية وغير الرسمية إلى جانب تطوير عدد من التنظيمات الاجتماعية لتواكب الاحتياجات المتزايدة لنظام اقتصادي واجتماعي معقد.فضلا عن تلك التغيرات التي لحقت بناء ووظائف وحدات التنظيم القائمة كالأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية وأنساق المكانة.....

5.3.1-التصور السلوكي:

ينظر هذا التصور على الحضرية كنمط للحياة أو قيم من معين من قيم ومعايير السلوك وأنماط التفاعل والعلاقات الاجتماعية ترتبط بسياق زمني ومكاني معين توصف بأنّها حضرية.ويرتبط هذا التصور ارتباطا مباشرا بالتفكير التطوري في المدرسة الألمانية لعلم الاجتماع بدءا "بتونيز" و"زيمل" وغيرهم والتحضر هنا هو انتقال وتطور المجتمع إلى شكل الرابطة .وانتقل إلى المدرسة الأمريكية على يد" روبرت بارك" وتبلورت عند "ريدفيلد" و"ويرث":والتحضر هنا يعني في الانتقال المجتمع من قطب غير حضري (ريفي ،فولك ،سابق عن التحضر) إلى قطب حضري ،و في بريطانيا تعتبر دراسة "فرانكنبارغ"من الدراسات البارزة في هذا الصدد من خلال دراسته عن التطور التاريخي المستمر من المجتمع الريفي إلى الحضري من خلال عمليات التصنيع وتقسيم العمل ...

وفيما يلي جدول يلخص خصائص طريقة الحياة الحضرية في مقابل خصائص طريقة الحياة الريفية .

جدول رقم (2) يلخص خصائص طريقة الحياة الحضرية في مقابل خصائص طريقة الحياة الريفية: ([1])

خصائص طريقة الحياة الحضرية	خصائص طريقة الحياة الريفية
– التأكيد على الجماعات الثانوية و الإبهام للفرد . – عدم التجانس . – ارتفاع معدل الحراك الاجتماعي. – التخصص وتقسيم العمل و – الارتباط على أساس المصالح –التفاعل الرسمي والعلاقات الفاترة. –الأسرة الزواجية . – الوظيفة الإنتاجية للمؤسسات وليست الأسرة –سيادة الضوابط الاجتماعية الرسمية. –تأخر سن الزواج وانخفاض معدل المواليد . –الشخصية الغير محافظة. –العلمانية. –النزعة الفردية. –الإسراف. –ضعف الشعور بالانتماء للروابط الاجتماعية.	– التأكيد على الجماعات الأولية . والمعرفة الشخصية للفرد. التجانس. – انخفاض معدل الحراك الاجتماعي. – التخصص وتقسيم العمل محدود – الارتباط على أساس المحلية. – تفاعل غير رسمي وعلاقات دافئة. – الأسرة الأبوية الممتدة. – التأكيد على الدور الإنتاجي للأسرة. – وضوح الضوابط الاجتماعية غير الرسمية. – الزواج المبكر وارتفاع معدل المواليد. – اتسام الشخصية بالمحافظة. –القدرية. – الجماعية. – الاقتصاد وعدم الإسراف . – الشعور القوي بالانتماء للروابط الاجتماعية التقليدية مثل الأسرة.

4.2– طريقة الحياة الحضرية :إن المجتمعات الحضرية على النقيض من المجتمعات الريفية ،وذلك لأنّ الحياة الحضرية تؤكد على : "([2])

1.4.2:الجماعات الثانوية:

إنّ سكان الحضر يعيشون في احتكاك دائم بالعديد من الجماعات البشرية، مثل الموظفين في المكاتب وغيرها وهي تختلف عن الجماعات الأولية.كما أنّ في نطاق الحياة الريفية فإنّ الضبط الاجتماعي يكون من طرف الأسرة الكبيرة والجماعات الأولية ككل، وعلى النقيض مما هو قائم في المدينة حيث نجد أنّ نفوذ الأسرة الكبيرة والجماعات الأولية تقلص وأصبح الضبط يمارس من خلال جماعات ثانوية مثل الشرطة والمحاكم ...الخ...

([1]) فادية ،عمر الجولاني .**علم الاجتماع الحضري** . الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب ، 1997 ، ص ،169.

([2]) نفس المرجع ،ص ص،160- 169 .

2.4.2:الإبهام:تتسم الحياة الحضرية بالإبهام للشخصية وذلك لأن التفاعل بين الناس ليس مباشراً، بمعنى أنّ أفراد المجتمع الحضري لا يتعارفون فيما بينهم.وهذا الإبهام يضعف فاعلية الضبط الاجتماعي الذي تمارسه الجماعات الأولية في الريف.

3.4.2:عدم التجانس:يتسم سكان المجتمعات الحضرية بخاصية عدم التجانس النسبي وذلك لوجود أناس ينتمون لسلالات وقوميات مختلفة ،وأناس ذات اتجاهات سياسية متفاوتة ،بالإضافة إلى وجود مظاهر الغنى والفقر بصورة واضحة.

4.4.2: الحراك الاجتماعي :يعتبر الحراك الاجتماعي من أهم الخصائص المميزة للمدن والحياة الحضرية بشكل ملحوظ ،حيث نجد الانتقال والتغيير من مهنة إلى مهنة أخرى كما توجد تغيرات وانتقالات واضحة ومتكررة من مكان إقامة لمكان آخر .

5.4.2:التخصص:يعتبر التخصص سمة من سمات الحياة الحضرية .وهي تكشف عن وجود تنظيم اجتماعي معقد متسم بالتخصص وتقسيم العمل، ولهذا توجد تخصصات متنوعة في مختلف المهن.

6.4.2:الارتباط على أساس المصالح:

تتسم الحياة الحضرية على أساس المصالح عكس الترابط الذي يسود المجتمعات الريفية ،فالأندية والجمعيات الخيرية وغيرها من التنظيمات الاجتماعية والدينية في المدينة تجذب إليها الناس من أنحاء المدينة إلا أنّ ارتباطهم هذا قائم على أساس وجود مصالح مشتركة.

7.4.2:التفاعل الرسمي والعلاقات الفاترة:

يقوم التفاعل في المدن على أساس رسمي ،لذلك نجد أن العلاقات بين سكان المدن هي علاقات فاترة تحكمها الإجراءات واللوائح والقوانين بصورة أساسية.

8.4.2:اختفاء معالم البيئة الطبيعية:

نجد أنّ الإنسان في المدينة أدخل تعديلات جوهرية على البيئة الطبيعية على عكس ما هو حادث في الحياة الريفية، حيث مازالت الطبيعة تسيطر سيطرة كاملة على حياة الإنسان في كل مكان.

إلى جانب هذه الخصائص يضيف" السيد عبد العاطي السيد" خصائص أخرى مثل "الفردية" ،حيث أصبح الفرد يتخذ قراراته بنفسه ويخطط لحياته بطريقة فردية مستقلة.وكذا التسامح الاجتماعي :فاللاتجانس ،وتنوع الشخصيات وتمايز السلوك وسيطرة العلاقات السطحية ،والتحرر من قيود الجماعة وعوامل أخرى جعل التسامح أو اللامبالاة في كثير من المسائل المرتبطة بأنماط السلوك والأخلاقيات والعقيدة .... ".([1])

([1]) المرجع السابق ص ص،232-233.

إن المجتمع العربي هو مجتمع تعبيري، إذ يعبر الأفراد والجماعات تعبيرا عفويا عن مشاعرهم والأفكار التي تخطر لهم في حين نجد ولو نسبيا وجود ميل واضح نحو نزعة المحاسبة في العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية الرأسمالية .

5.2: المجتمع العربي مقابل المجتمع الأوروبي :

يرى الدكتور "حليم بركات أنّ المجتمع العربي مجتمع متنوع من حيث التنظيم الاجتماعي والوضع الاقتصادي ..والانتماء الطبقي والطائفي ..ومستوى التخلف ....وقد صنف المجتمعات الإنسانية من حيث درجة تنوعها وانسجامها حسب عملية صيرورة متدرجة يقع في أحد قطبيها المجتمع المتجانس ،وفي القطب الآخر المقابل المجتمع الفسيفسائي ،يتوسطهما المجتمع التعددي . وبالنسبة للبلدان العربية يرى أنّ المجتمع المتجانس يشمل مثلا في كل من" مصر ،تونس ،ليبيا"،والمجتمع التعددي يشمل في كل من "المغرب ،الجزائر ،سورية ،العراق ،اليمن ،البحرين"، والمجتمع الفسيفسائي يشمل "لبنان " وتقع السودان بين المجتمع التعددي والمجتمع الفسيفسائي ([1]) .

و في وصفه للعلاقات القائمة بين الجماعات التي يتكون منها المجتمع، صنفها حسب درجة انصهارها في المجتمع حسب مجموعة من السياقات الاجتماعية وهي سياقات النزاع، والتعايش، والانصهار...وعملية الانصهار تسود في المجتمع المتجانس ،وتسود عملية التعايش في المجتمع ألتعددي،وتسود في عملية النزاع أو تتراوح بين التعايش والنزاع في المجتمع الفسيفسائي ".([2])

المجتمع العربي هو مجتمع انتقالي يشهد صراعا متأزما بين قوى متعددة متناقضة:بين السلفية والحداثة بين قوى التجزئة وقوى الوحدة...وبين الوطنية والتبعية ،والتقدمية والرجعية ،والعلمنة والثيوقراطية الغيبية .... ويرى بأنّه مجتمع متخلف ،ويظهر ذلك من خلال ظاهرة التبعية المتجلية بعدم سيطرته على موارده وبوجود فجوة حضارية تفصل بينه وبين المجتمعات المتقدمة ....إلى جانب ظاهرة الفقر إذ هناك فجوة واسعة بين الطبقات الميسورة والطبقات المحرومة رغم امتلاكه لثروات طائلة ...وتعيش نسبة مهمة من الشعب العربي في حالة فقر ساحق.بالإضافة إلى ظاهرة سلطوية الأنظمة السائدة المعادية للإنسان.....

العلاقات الاجتماعية:تسود في المجتمع العربي العلاقات الاجتماعية الوثيقة الشخصانية ، فهي ما تزال في غالبيتها وحتى في المدن علاقات أولية أي علاقات شخصانية ،وثيقة ،لا رسمية ،تعاونية ،فئوية ،يستمد منها الفرد اكتفاء ودفئا واطمئنانا نفسيا ،ويلتزم من خلالها التزاما كليا بالأقرباء والمقربين في حياته .وتتعارض هذه العلاقات مع العلاقات الثانوية السائدة في المجتمعات الصناعية ،وهي علاقات ،شخصانية ،رسمية ،تعاقدية ،تنافسية ،دونما التزام

([1])حليم، بركات .**المجتمع العربي المعاصر :بحث استطلاعي اجتماعي** . ط 8 .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2004.ص15.

([2])نفس المرجع .ص15.

بالآخر فيستمد الفرد اكتفاءه ليس من علاقته بالآخرين بل من انجازاته ونفوذه ومكانته بالدرجة الأولى ...ومن مظاهر هذه الفرو قات في العلاقات الاجتماعية مايلي:

فيما يشكو بعض العرب من شدة الاندماج العائلي، يشكو بعض الغربيين من فقدان الحياة العائلية.

فيما يشكو بعض العرب من ضرورات الالتزام بالآخرين وغياب الحياة الخاصة والعيش بموجب توقعاتهم حتى من كلام الناس والفضيحة، يشكوا بعض الغربيين من الوحدة والفراغ والفردية وعدم الالتزام.

فيما تحتل الجماعات التقليدية الوسيطة بين الفرد والمجتمع ككل (القبيلة ،الطائفة ،الفئة ،القرية ،الحي ،المجتمع المحلي ،الخ)مركزا مرموقا في حياة العرب الاجتماعية فلا تستطيع المؤسسات العامة التي تمثل المجتمع "الدولة مثلا" أن تصل الأفراد إلا من خلال هذه الجماعات .

نجد أن الدولة في المجتمعات الغربية الصناعية تقيم علاقات مباشرة مع الأفراد وليس من خلال الجماعات التقليدية وان كان للتنظيمات الحديثة مثل النقابة والحزب ..دور فعال في التوسط بين الإنسان –الفرد والمجتمع ...غير أنّ توسع المدن والهجرة والتعليم ونشوء الدولة وهيمنتها على الحياة العامة تحد من دور الجماعات التقليدية الوسيطة.

3: التحديث والاتجاهات النظرية لمعالجته:

1.3:تعريف التحديث:

يشير مصطلح التحديث إلى انتقال المجتمع من مجتمع تقليدي أو مجتمع ماقبل الحديث إلى أنماط تكنولوجية وما يتعلق بها من تنظيم اجتماعي يميز الدول الغربية المتقدمة اقتصاديا والمستقرة نسبيا .وهذا الانتقال يؤثر في كل مؤسسة اجتماعية ،ويمس كل جماعة ،ويصبح ملموسا في كل طرق الحياة ،والتحديث مصطلح شامل يصف تغيرات عديدة وعلى مستويات متعددة ،فالتصنيع والحضرية والبيروقراطية مرتبطة بالتحديث. "([1])

وعلى العموم فقد تأثر تعريف التحديث بالاتجاهات النظرية التي تناولته ،فقد تناول البعض هذا المفهوم في علاقته بالتنمية الاقتصادية ،ولذا عرفه "سنادلي بايز" على هذا الأساس حيث يرى "بأنّه يتمثل في اتجاه الدولة للتخطيط الاقتصادي بهدف تنمية المجتمع ،وقد عرف "دافيد ابتر" David Apter" التحديث وهو بصدد تحليل عواقبه السياسية بأنّه "يعني انتشار وتوزيع للأدوار المنتظمة في المجتمعات بما يخدم الغرض الوظيفي في عملية التصنيع".([2])

([1])– سناء، الخولي .**التغير الاجتماعي والتحديث** :الاسكندرية.دار المعرفة الجامعية ،1988 ،ص،75.

([2])– فادية: عمر الجولاني .**الأنساق الاجتماعية المتغيرة** .مرجع سابق،ص ص،58-57.

وعرفه "جاسون فنكل" و "ريتشارد جابل "بأنّه "العملية التي يتم من خلالها تغير العلاقات الاجتماعية والمعايير التقليدية وتقاليد الماضي التي كانت توجه الأفعال ،وتخلق التفاوت بين القائمين بالتحديث والجماهير.([1]).

و بالرغم من عدم وجود تعريف موحد لمفهوم التحديث "إلا أنّه يشير في غالب الأحيان إلى تلك العملية التي يترتب عليها إحداث تحولات انساق المجتمع ونظمه ،وما يترتب عليه تغير في الطابع التقليدي للمجتمع ،والأخذ بأسلوب الحياة السائدة في المجتمعات الأكثر تقدما . "([2])

2.3 : نظريات التحديث:

1.2.3: النظرية الوظيفية:تركز على النظرية الكلية والشمولية لتغير النسق. "([3])وأشهر رواد هذه النظرية "تالكوت بارسونز" .

وقد فهمت هذه النظرية عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي وأنماطه في العالم الثالث بوصفها سياقا تكتسب فيه هذه المجتمعات خصائص النسق الاجتماعي الصناعي الرأسمالي بدرجات متفاوتة.

يرى بارسونز أنّ العملية التطورية هي زيادة قدرة المجتمع على التكيف .وتنشأ تلك العملية التطورية من خلال عملية الانتشار الثقافي .ويرى أن المكونات الأساسية للتطور هي عمليات التباين والتكامل والتعميم في داخل النسق القيمي وقد حدد ثلاث مستويات تطورية للمجتمعات ،تتمثل الأولى في :**المرحلة البدائية** تليها **المرحلة التطورية الوسيطية** :وهي بدورها تضم نمطين من المجتمعات.وأخيرا ،**المرحلة المتقدمة**:ويقصد بها المجتمعات الصناعية الحديثة. ويرى بارسونز أنّ هناك محددات أساسية للفصل والتمييز بين هذه المراحل وتتضمن في الدين ،اللغة والتنظيم الاجتماعي في صورة أنساق قرابية ،والتكنولوجيا وتكمل هذه العموميات الأربع في الحقبة الحديثة من حقبات التطور الاجتماعي البيروقراطية . "([4])

أما "والت روستو"، فقد حاول تركيز دراساته حول فكرة مراحل النمو الاقتصادي وقد تناول قبله هذه الفكرة العديد من التيارات الفكرية الاقتصادية الغربية وخاصة الألمانية وتعتبر نظريته هذه بديلا عن نظرية ماركس حول تطور المجتمعات.ويرى أن المجتمعات تمر بخمس مراحل :المرحلة الأولى تمثل المجتمع التقليدي والمرحلة الثانية تمثل مرحلة التهيؤ والانطلاق وهي المرحلة الانتقالية، والمرحلة الثالثة ،وهي مرحلة الانطلاق الفعلي ، والمرحلة الرابعة وهي مرحلة السير نحو النضج ،وأخيرا المرحلة الخامسة وهي مرحلة الاستهلاك الوفير.

([1])-نفس المرجع :ص 58.

([2]) – نفس المرجع :ص 58.

([3])،نفس المرجع ص،58.

([4]) أماني ،عزت طولان. مرجع سابق ،ص ص،37-38.

وخلافا للماركسية يرى "روستو" أنّ الرأسمالية هي آخر ما يتوصل إليه التطور البشري ،وهي بالتالي أعلى مرحلة من التطور الاجتماعي العام . "([1])

2.2.3–النظرية الماركسية :ترى المادية التاريخية أو النظرية الاجتماعية الماركسية أنّ المجتمع وحدة كلية اجتماعية واقتصادية مترابطة في حركة مستمرة وتحول دائم يعتمد في أداؤه لوظائفه على تطوير أسلوب الإنتاج (نمط الإنتاج) ويحدد هذا الأخير التغيرات التي تحدث في نظامه السياسي والمعنوي أو ما يسمى بالبناء الفوقي.الذي له استقلال نسبي حيث يؤثر داخل حدود معينة على الأساس الاقتصادي ويتأثر به "([2])

و فيما يتعلق بالتطور التاريخي للمجتمعات فقد قسمها ماركس إلى مايلي :المرحلة المشاعية البدائية ،مرحلة العبودية ،المرحلة الإقطاعية ،المرحلة الاشتراكية ،المرحلة الشيوعية .

3.2.3–الماركسية المحدثة"([3]):يرى ماركس أنّ التطور الاجتماعي والاقتصادي... يتوقف على صراع دائم بين درجة تطور قوى الإنتاج من ناحية وعلاقات الإنتاج من ناحية أخرى ومن ثم فإنّ الطبقات وعلى الأخص البروليتاريا هي التي تمثل وسيلة هذا التطور الاجتماعي والاقتصادي... و قد حاول الماركسيون المحدثون تطوير آراء ماركس بما يتفق والظروف الدولية الجديدة التي شهدها القرن العشرون وبما يتفق مع متطلبات الواقع الذي تعيشه دول العالم الثالث والفكرة الأساسية التي تتمحور عليها دراساتهم هي ضرورة الدراسة في ضوء إطار نظري عالمي وهو إطار يقوم على وجود اقتصاد دولي متحد موضوعيا وذو طابع جماعي ،هذا ويرى الماركسيون أنّ التناقض الأساسي القائم اليوم هو ذلك الذي ينشأ بين الامبريالية من ناحية وشعوب العالم الثالث من جهة أخرى .

4.2.3– النظرية الجدلية : تركز على أهمية البناء التحتي والنظام الاقتصادي في عملية تغير النسق ومن ثم برزت اتجاهات مماثلة لتلك الاتجاهات الفكرية في النظرية السوسيولوجية لفهم التحديث .

5.2.3– نظرية التبعية والعلاقة بين المركز والمحيط:ظهرت هذه النظرية كرد فعل لأزمة الماركسية في فهم البناء الاجتماعي والسياسي لمجتمعات العالم الثالث.ذلك أنّ ماركس لم يهتم بمجتمعات العالم الثالث إلا بالقدر الذي يخدم نظريته عن الماركسية.لقد انصب تفكيرهم حول فكرة المجتمع التابع نتيجة لبعض التفسيرات التي قدمها الماركسيون لبعض مشكلات التطور الاقتصادي والاجتماعي في العالم الثالث من خلال تناقضها الداخلي .وجوهر هذه النظرية هو أنّه من الصعب دراسة مجتمعات العالم الثالث بمعزل عن تطور المجتمعات الغربية ذاتها حيث أنّ من الضروري النظر إلى العالم بوصفه نسقا أو نظاما واحدا.

([1])المرجع السابق ،ص ص،44-48.

([2]) نفس المرجع ،ص،17.

([3]) نفس المرجع ،ص ص،52- 63.

3.3 : خصائص المجتمعات المستحدثة :

من خلال التعاريف المتعددة للتحديث يمكن أن نستخلص خصائص المجتمعات المستحدثة.فقد تبين من تعريف "هربرت بارينج Herbert.R. Barring" و"جورج بلاكستين George Blaksten "،و"ريموند مارك Raymond Marck" ،أنّ التحديث يشير لعملية التغير التي يتم من خلالها اكتساب الأنساق التقليدية لخصائص المجتمعات الأكثر تقدما وهذه الخصائص التي حددوها هي :

الدرجة العالية من التحضر والمعرفة الواسعة والدخول العالية ،والحراك الاجتماعي والجغرافي والدرجة العالية للاقتصاد التجاري والصناعي ،والاتصال الجماهيري .

وقد اقترح" ماكس فيبر " أنّ الخصائص السياسية لهذا المجتمع الحديث تتضمن :النظام الإداري والقانوني التي يتم تغيره بواسطة التشريعات والهيئة الإدارية والسلطة المفروضة على الأشخاص ،ومشروعية استخدامها .

أما "جون اتيرنر " فاعتبر التحديث عملية معقدة تتضمن التصنيع والتحضر والعلمانية والترشيد وهي المؤشرات الموضوعية التي استمد منها الخصائص الأربعة للمجتمع المستحدث بوجه خاص والتحديث بوجه عام.واعتبر هذه المؤشرات بمثابة مفاهيم تحليلية لخصائص التحديث ،حيث يكون التصنيع متقدما ،وذات طابع تكنولوجي متقدما ، وارتفاع مظاهر الحضرية ،وظهور المدن الكبيرة في إطاره ،ووضوح الجانب العقلاني به ،حيث تسير الأمور بناءً على الترشيد . فضلا عن ظهور الجانب العلماني وضعف الجانب القدري في مختلف المجالات حيث تنهار سلطة القيم الروحية للهيئة الدينية نظرا لانتشار التيارات العلمانية .وقد استدل هذا الباحث على ذلك بأمثال حية من الدول الاشتراكية مثل الصين والاتحاد السوفيتي واليابان . "([1])

4.3– مظاهر التغير الاجتماعي في عملية التحديث:

إنّ عملية التحديث شاملة لكافة الجوانب الاجتماعية والثقافية والاتجاهات السياسية وغيرها من الجوانب المتفاعلة مع بعضها خلال هذه العملية. ومن التغيرات التي تطرأ على المجتمع المستحدث نذكر منها : تقدم التصنيع بتنظيماته ،والتكنولوجيا المتقدمة ،وما يترتب عليه من نهوض بالإنتاج والدخل القومي وزيادة دخول الأفراد ،وتحسين مستواهم التعليمي ،بالإضافة إلى تقدم سبل الرعاية الاجتماعية للعامل والأسر والطفولة والشباب والشيوخ واتساع دائرة النشاط التجاري ،وتزايد الترشيد السياسي ،فضلا عن نمو الحضرية وما يترتب على ذلك من مظاهر تقدم المجتمع واتساع المؤسسات وتزايدها وتغير نمط العلاقات الاجتماعية ،وظهور التخصص وغير ذلك من مظاهر الحياة في المجتمع. "([2])

([1])المرجع السابق ،ص ص،59.60.

([2])نفس المرجع ، ص،61.

إلى جانب هذه الخصائص نذكر **ظهور نظام الأجور**: تزامن مع التغير الاجتماعي والتحديث ظهور أوضاع اقتصادية جديدة ارتبطت بالتبعية للنقود والأجور ،فلم تعد الأسرة الوحدة الاقتصادية الرئيسية القائمة على التعاون والتضامن بين أعضائها من أجل وحدة اقتصادية ...بل أصبح المصنع وغيره من الوحدات الإنتاجية أساس تشكيل القاعدة المادية، حيث يبيع الفرد جهده ومهاراته مقابل أجر، وهذا الأخير هو الأساس في تأمين وجوده المادي.

ظهور نمط المسكن الحديث:من نتائج التغير الاجتماعي والتحديث ظهور نمط السكن الحديث الذي غالبا ما يتمثل في شقة ([1])وهذا ما أدى بدوره إلى تفكك العائلة التقليدية في شكلها الممتد و انتشار العائلة الصغيرة ، حيث استبدلت البيوت الكبيرة التي كانت تتسع لأفراد العائلة الممتدة بنظام المسكن الحديث أو الشقة الصغيرة التي لا تسمح بعيش أكثر من 7 أفراد.

تغير نمط ووظائف الأسرة : لقد أدى التصنيع والتحديث إلى اختفاء نسق "الأسرة الممتدة "الذي كان شائعا في المجتمعات التقليدية وحلت محلها الأسرة النواة الصغيرة وانهارت إلى حد بعيد روابط القرابة التقليدية . وبعد أن كانت الأسرة هي النظام الاجتماعي الأساسي في المجتمعات البدائية والتقليدية مكتفية بذاتها ،تنهض بوظائف اجتماعية متعددة مثل التنشئة الاجتماعية ،ومنح المكانة ،والتوجيه الديني ،والترفيه والحماية لكل أفراد العائلة والقبيلة من معوزين وكبار السن والعاطلين عن العمل ومع ظهور التحديث وزيادة التخصص وتعقد المجتمع ، فإنّ هذه الوظائف تغيرت وانتقل بعضها إلى مؤسسات ومنظمات خارج نطاقها كصناديق التأمين والتنظيمات الاجتماعية ،وكذا المؤسسات الاقتصادية والتنظيمات الأمنية وغيرها من التنظيمات الأخرى "([2]).

انتشار التعليم و دخول المرأة إلى سوق العمل: من التغيرات التي حدثت مع ظهور التحديث دخول المرأة في سوق العمل وبأعداد تتزايد باستمرار. فالنساء في بداية التحاقهن بالعمل كن يعملن في مهن محدودة مثل السكرتارية أو الخدمات، وبمرور الوقت أصبحت تتهافت على المهن المربحة التي كانت في الماضي حكرا على الرجال لدرجة أنّه من الصعب أن نجد مهنة قاصرة على جنس واحد. "([3])، ففي الجزائر مثلا فقد كان للسياسة التعليمية القائمة على مجانية التعليم و ديمقراطيته دورا في فتح أفاقا كبيرة أمام السكان و خاصة المرأة حيث فتح لها سوق العمل ([4])."

ظهور التنظيمات الحديثة :مع ظهور التحديث نلاحظ تزايد وكبر حجم المنظمات،فقد أدى ظهور التكنولوجيا ،ونمو المعرفة والثقافة والتعليم ،وتفككت الحياة الاجتماعية للأسرة وتطور المدنية إلى مزيد من التنظيمات

([1]) نفس المرجع ،ص 266.

([2]) سناء ، الخولي ،مرجع سابق ،ص210.

([3]) نفس المرجع ،ص 251.

([4])سميرة ،السقا." تغير وضعية المرأة و التغيرات الأسرية". منشورات كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، الجزء الأول، العدد 2 ، جامعة الجزائر.(2005 - 2006).ص 175.

التي تشابكت وتعقدت علاقاتها الداخلية وعلاقاتها الخارجية مع البيئة التي تتعامل معها أدى هذا كله إلى انتشار النمط التنظيمي ،الذي غطى مختلف جوانب المجتمع الحديث.([1])

العقلانية :يرى ماكس فيبر أن الأسس التقليدية والعاطفية للأفعال تتدهور وتنهار في المجتمعات الحديثة (الصناعية الرأسمالية) ليحل محلها الفعل العقلاني المحسوب ،وبمرور الوقت يتسع نطاق مبدأ الحساب العقلاني الذي يظهر أولا على الصعيد الاقتصادي ثم ينتشر فيما بعد لكي يغطي جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة .والبيروقراطية هي التعبير التنظيمي عن العقلانية ،وقد تنبأ بنمو هذه التنظيمات في الحجم والأهمية وهي بدورها تطور أشكالا من الرقابة والتحكم المركزي والتخطيط القائم على العلم والمعرفة ([2]).

تغير العلاقات الاجتماعية وظهور القوانين الوضعية:مع ظهور التحديث لم تعد العادات والتقاليد والقيم الموروثة كافية لتنظيم الحياة، وكان لزاما استبدالها بمواثيق وقوانين رسمية ."فقد حل العقد محل العرف القديم، وقامت العلاقات الحضرية على أساس قانوني وتشريعي ينظم العلاقة بين فردين أو أكثر ،وحل القانون والمسؤولية الفردية محل المكانة والعلاقات القرابية وروابط الدم والجوار .فالقانون القديم كان يرتكز أساسا حول السلطة والسيادة والمرتبة الاجتماعية وتتركز جميعا في نسق السلطة الأبوية ونظم القرابة، فتطورت علاقات القرابة والعصبية إلى علاقات تعاقدية وانقرضت السلطة الأبوية لتحل محلها سلطة القانون...وتحولت المسؤولية الجماعية إلى مسؤولية فردية . .([3])

ففي الجزائر مثلا وبالرغم من حركة التحضر السريعة و التغير الاجتماعي والتحديث الذي عرفه المجتمع الجزائري ،إلا أنّه لا يزال يحمل في طياته بعض الخواص المتعلقة بالمجتمع الريفي التقليدي ،كاستمرار العلاقات القرابية بدلا من العلاقات الرسمية التعاقدية وسيادة التنظيم القرابي بدلا من تنظيمات المجتمع المدني ." ([4]) غير أنّها ليست بالشكل الذي كانت عليه في السابق، حيث أصبحت أضيق إلى حد ما، وهذا بفعل نمط الحياة الحضرية ،وما رافق ذلك من التطورات التي حصلت على تكنولوجيا الاتصال و المعلومات ،والتي بدورها زادت من عزلة الأفراد عن روابطهم الاجتماعية التقليدية .وفي نفس الوقت هذا لم يمنع من الانفتاح على المجتمع خارج العائلة وتكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية على أساس المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة .مع أفراد الحي، زملاء المهنة، و غيرها من الأنواع الأخرى من العلاقات التي تصب في عنصر المصلحة.ويرى في هذا الصدد "صبحي محمد قنوص "أنّ السبب في تفكك هذه الروابط والعلاقات ،هو التطور الصناعي ،ونمو الخدمات في المدن ،وسرعة استيعاب سكان المدن للمفاهيم والقيم الثقافية والاجتماعية الخارجية ،حيث دخلت مفاهيم حياتية جديدة ،تختلف مدلولاتها تماما عن

([1]) حسين ،عبد الحميد أحمد رشوان .**علم الاجتماع التنظيم** .مرجع سابق ،ص **و**.

([2]) محمود ،عودة . **أسس علم الاجتماع** .دار النهضة العربية ،بيروت ،لبنان ،بدون تاريخ ،ص ،ص،136.135.

([3]) – إسماعيل، قباري .مرجع سابق ،ص،ص ،259.269.

([4])- محمد، دلاسي ."أسباب تغير الأنماط والعلاقات الأسرية :التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية ".منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر: (2006،2005)،ص ص،36- 44.

المفاهيم التقليدية ،حيث يرى أنّ "الجيرة والصداقة والمصالح الشخصية كلها مفاهيم لها مدلولاتها الحضرية التي تختلف كل الاختلاف عن المدلولات والمعاني الريفية" ([1])

4: التحضر والتحديث في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر على غرار الدول العربية تحضرا سريعا وعنيفا وخاصة بعد الاستقلال ،وهذا بفعل عوامل اقتصادية سياسية واجتماعية وغيرها ،بداية برحيل المعمرين ،مرورا بخطط التنمية وكذا الأزمة الأمنية الأخيرة ، ما أدى إلى ضغوطات كبيرة على المدن لم تكن مؤهلة لاحتمالها ومواجهتها (كمشكلات السكن والتعليم والعمل والصحة والازدحام السكني والغذاء والترفيه والحياة العائلية وحتى الاستقرار السياسي بشكل عام).

1.4:عوامل التحضر في المجتمع الجزائري:

ارتبطت ظاهرة التحضر بالجزائر بعدة عوامل أهمها:

1.1.4: الهجرة :بنوعيها ،الهجرة الريفية نحو المدن ،والتي نجم عنها كثافة سكانية كبيرة ، فأثناء مرحلة الاحتلال الفرنسي ارتبطت(الهجرة) بسياسة الاستيطان التي تقوم على أساس انتزاع أراضي الفلاحين الجزائريين ونقل ملكيتها للأوربيين .الأمر الذي أدى إلى نزوح للفلاحين الريفيين سواء نحو داخل الوطن أو خارجه وقد استمرت هذه الظاهرة وازدادت وتيرتها أثناء الحرب التحريرية ،بفعل سياسة المحتشدات،وقد كان لهذه الفترة الاستعمارية أثرا بعد الاستقلال ،حيث اتسمت الفترة الأولى من الاستقلال بنزوح ريفي مكثف نحو المدن ، وهذا نتيجة لعاملين أساسيين ،أولهما يتمثل في الهجرة الجماعية للأوربيين نحو فرنسا من جهة ،وإنهاء سياسة المحتشدات ، وفتح الحدود مع البلدان المجاورة ورجوع المواطنين المهاجرين من جهة أخرى.

2.1.4:تنفيذ برامج التنمية: تنفيذ البرامج الصناعية والاقتصادية مابين 1966 إلى غاية1977 والتي رافقها أيضا اهتمام بتقديم الخدمات إلى المراكز الحضرية الكبيرة والمتوسطة، وإهمال التجمعات السكانية الصغيرة ، خصوصا تلك التي تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية. الأمر الذي أدى إلى" تقلص النطاق الريفي ،وتضخم القطاع الحضري".([2])

3.1.4:إضافة إلى هذه العوامل الهامة ،هناك عامل آخر لا يقل أهمية عن سابقيه ، تسبب هو أيضا في زيادة وتيرة الهجرة في الآونة الأخيرة ،ويتمثل في **تدهور الأوضاع الأمنية** سنوات التسعينيات خاصة بالأرياف وهو الأمر الذي أدى إلى النزوح الجماعي للريفيين بل قرى بأكملها نحو المدن الكبرى .

([1]) – صبحي ، محمد قنوص.مرجع سابق،ص189.

([2])محمد ،السويدي . "الهجرة الداخلية والتنمية الريفية:مختارات من بحوث ومناقشات ندوة الهجرة الداخلية والتنمية الريفية . عقدت بتونس من13- 15سبتمبر. 1988 ، الكويت :المعهد العربي للتخطيط ، 1992 :ص87.

ويمكن أن نضيف عاملا آخر تسبب في التضخم الحضري ألا وهو التحول نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة والتي "طبعتها الفوضى ،وتناقص أو انعدام الرقابة في بعض الأحيان على النشاط التجاري داخل المدن مما سمح وشجع شباب الأرياف والقرى المجاورة بالهجرة نحو المراكز الحضرية لامتهان التجارة الموازية كباعة متجولين لمختلف المنتجات المحلية أو المستوردة في الأسواق الفوضوية المنتشرة في المدن. " ([1])

2.4:مراحل التحضر في الجزائر:

من خلال العوامل السالفة الذكر والمتعلقة بالتحضر والنمو الحضري يمكن أن تصنيف مراحل النمو الحضري بالجزائر،كما قسمها الباحث "محمد بومخلوف"كما يلي: ([2])

1.2.4 : فترة الاحتلال إلى غاية 1954:

يرى الباحث "محمد بومخلوف "أنّه ما يلاحظ في هذه الفترة هو اختفاء ظاهرة التحضر والحضرية بالنسبة للأغلبية الساحقة من الجزائريين، لصالح الظاهرة الريفية البدوية ،ويوافقه هذه الفكرة الباحث "العربي إشبودان" حيث يقول بأنّ " التحضر في هذه المرحلة كان يستجيب لمتطلبات المجتمع الحضري الأوروبي ،أما بخصوص المجتمع الإسلامي فقد بقي على الهامش كل تلك الفترة " .([3])

وقد قسم (الباحث محمد بومخلوف) هذه المرحلة إلى بدورها إلى فترات .تشمل الأولى من يوم الاحتلال إلى مطلع القرن العشرين ،وتميزت بسياسة الطرد والتشريد ونزع الملكيات ،والهجرة إلى مختلف الجهات ،أما الثانية ،فتبدأ من مطلع القرن العشرين إلى غاية اندلا ع الثورة التحريرية ،وتميزت بالهجرة نحو المدن وبداية ظهور بيوت الصفيح .

2.2.4: فترة الثورة التحريرية (1954-1962):

ارتبط التحضر في هذه الفترة أساسا بالحركة الجغرافية للسكان التي كانت متجهة نحو المدن بهدف عزل أو فصل المجاهدين عن قاعدتهم الشعبية.وقد ترتب عن هذا ظواهر عمرانية تمثلت أساسا في :

- تدمير العمران الريفي و انتشار عمران المحتشدات.
- التحضر السريع .و انتشار بيوت الصفيح.

3.2. 4. : الفترة الأولى من الاستقلال إلى غاية 1967:

تواصلت الهجرة نحو المدن بفعل الشغور العقاري الكبير الذي نجم عن مغادرة المستوطنين للبلاد ،وقد تميزت هذه المرحلة من الناحية العمرانية بما يلي:

([1]) عبد العزيز ،بودون ،مرجع سابق ،ص 163.

([2])-محمد ،بومخلوف : **التحضر**،مرجع سابق،ص ص،122-137.

([3].) Larbi ,Icheboudene **. Alger Histoire et capitale de destin national.** Alger : Ed CASBAH , 1997, p 65.

- احتلال البنايات الشاغرة و الاستقرار بجانب البنايات الشاغرة.
- الاستقرار بأحياء الصفيح.
- تملك الأرض والبناء من أجل السكن.

4.2 4. فترة التنمية الصناعية (1967–1989):

هذه الفترة عرفت تحضر سريع ناتج عن سياسة التصنيع والتوطين الصناعي التي اتبعتها الجزائر منذ سنة 1967 ،والتي ساهمت في نمو المدن الجزائرية ،حيث ظهرت عدة مدن صناعية عبر التراب الوطني .

4.2.5 : فترة التحول الديمقراطي،ابتداء من 1989:

عرفت هذه الفترة هجرة واسعة ،حتى داخل المدينة الواحدة ، وذلك للأسباب الأمنية .فقد فرغت بعض القرى والأرياف من سكانها تماما،مثلما حدث بالضبط أثناء الثورة التحريرية .

وفيما يلي جدول يبين تطور اتجاه التحضر في المجتمع الجزائري مابين (1886-2008).

جدول رقم (3) يبين تطور اتجاه التحضر مابين (1886 – 2008):

	نسبة النمو السنوي المتوسط %				
	الحضري	الريفي	المجموع	وتيرة التحضر %	تباين النمو %	حصة الهجرة %
1906 – 1886	2.03		1.16	1.03	0.88	43.2
	1.71		0.72		1.00	58.3
1931 -- 1926	2.55		1.63			36.2
1936 – 1931	2.79		1.98	1.03	0.81	29.0
1948 -- 1936	2.11		1.50			28.5
1954 -- 1948	2.71	1.37	1.70			37.3
1966 -- 1955	4.78	2.06	2.82			41.1
1977 -- 1966	5.33	2.01	3.17			40.5
1987 -- 1977	5.49	1.20	3.09			43.7
1998 -- 1987	3.58	0.39	2.13	3.19		40.7
2008 -- 1998	2.89	0.46	1.61			44.3

Source .ONS . **Collection statistique : statistique social** :Armature Urbaine ,Résultats issus de l'exploitation exhaustive ,5ème recensement général de la population et de l'habitat,№163,2008, p.85.

نلاحظ من خلال الجدول تباين وتيرة الهجرة والنمو الحضري في الجزائر من سنة لأخرى غير أنها عرفت ارتفاعا ملحوظا ما بين(1906 -1936) وهذا راجع لسياسة للاستيطان التي انتهجها الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، وسياسة التجويع التي تعرض لها سكان الريف الجزائري. وهذا مادفع بالفلاحين الريفيين للهجرة إلى المدن بحثا عن أسباب العيش. كما ترجع أيضا إلى إقامة الاستيطان الأوروبي لمستوطنات أوربية بالقرب من المدن الجزائرية العتيقة وتدعيمها بالهياكل الأساسية من طرق برية وسكك حديدية.كما نلاحظ انخفاض وتيرة الهجرة نسبيا مابين سنتي 1931–1954 لتعود في الارتفاع فترة 1954-1966 لتصل إلى 41.1 % و ترجع أسبابها إلى غاية الاستقلال (1962) بسياسة التجويع والقهر التي تعرض لها سكان الريف الجزائري، أما فترة (1962-2008) فترجع بالدرجة الأولى إلى كبيرة

النزوح الجماعي للمستوطنين الأوربيين سنة 1962، وظهور فراغ في الأنشطة التي كانوا يقومون بها، وبقاء العديد من مساكنهم شاغرة، ".([1]) وفيما بعد ارتبطت الهجرة والنمو الحضري برامج التنمية ، وخاصة تطبيق الثورة الصناعية ، وتطبيق مخططات التنمية وكذا الظروف الأمنية المتردية التي شهدها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة التي كان لها تأثيرا كبيرا على الهجرة نحو المدن الكبرى . وتبقى في تباين نسبي لتعود للارتفاع فترة 1998-2008.

3.4: خصائص التحضر في الجزائر: من خصائص التحضر في الجزائر نذكر مايلي: ".([2])

- أنّه يعكس الواقع السياسي والتاريخي والاجتماعي للبلاد.
- يشهد نمو مستمر.
- أنّه عملية التحضر اتسمت بخاصية السرعة، حيث كانت ولا زالت أقوى من طاقات المدن،وإمكانياتها الطبيعية والبيئية والاقتصادية.
- أنّه استقطب أهم القوى الدافعة في تطور سكان الجزائر، وأنّه كان السبب الرئيسي في الخلل القائم في التوازن بين والريف والحضر.
- ارتفاع عدد المدن الصغيرة والمتوسطة لمواجهة التركز الحضري من السكان في المدن الكبرى.

4.4: الظواهر المرتبطة بالتحضر: ([3])

1.4.4: المدينة المهيمنة: يرى بعض الباحثين إن وجود مدينة مهيمنة على النظام الحضري يدل على عدم تطور شبكة العمران وهو مؤشر للتخلف في مجالات التنمية.بينما يؤكد آخرون أن هذا ليس بصحيح حيث أن بعض الدول المتقدمة توجد بها المدينة المهيمنة، كما هو الحال في بريطانيا واليابان وكوريا الجنوبية .فقد تكون الهيمنة ناتجة عن المركزية السياسية والاقتصادية .وعموماً يمكن القول أن هذه الظاهرة تمثل سمة من سمات الدول النامية حيث تنتشر بقوة .فقد بينت بعض الدراسات أن هيمنة المدينة الكبرى على النظام الحضري تأتي من كونها المدينة الأولى اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وسكانياً، بحيث تأتي المدينة الثانية في مرتبة متدنية مقارنة مع المدينة الأولى .

2.4.4: ترييف المدينة: ترييف المدينة عملية تحدث بسبب زيادة عدد المهاجرين الجدد إلى المدن، وتأخذ أجزاء من المدينة خاصة أطرافها -طابعاً ريفياً شكلاً ومضموناً.ويظهر السلوك الريفي في الجوانب الاجتماعية والثقافية وسلوكيات المجتمع.

([1])محمد ،السويدي . **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري.** الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ، 1984 ،ص79 .

([2]) عبد العزيز ،بودون ."التحضر في الجزائر" .مجلة الباحث الاجتماعي ،قسم علم الاجتماع ،جامعة قسنطينة،العدد 5،(جانفي 2004)،ص167.

([3])أحمد، عبد العظيم ومحمد، البشرى السيد."التحضر في الدول النامية"،معهد الدراسات الحضرية ،جامعة الخرطوم ،ص ص، 4-6.(وثيقة الكترونية).

3.4.4: التمدد الحضري:وهي ظاهرة التمدد الأفقي للمدينة، وهي نتاجٌ للوضع الاقتصادي للسكان لعدم القدرة على البناء الرأسي. ويساعد عليها تمدد السكن العشوائي على أطراف المدينة.

4.4.4: الثنائية:ظاهرة الثنائية بمدن الدول النامية هي ظاهرة ناتجة عن دخول الثقافة الغربية في أشكال الثقافة المحلية التقليدية .وهذا النوع من الثقافة هو نتاج لأثر الثقافات المختلفة المحلية وثقافة الدول المستعمرة.

5.4.4: التضخم الحضري:أصبح المعدل المتسارع للتحضر هو السمة المميزة لمدن الدول النامية، بخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، ونتجت عن ذلك ظاهرة التضخم الحضري .وهذا بفعل هجرة سكان الريف نحو المدينة بصورة تجعل من هذه المدينة عاجزة عن امتصاص واستيعاب كل السكان.

5.4- نتائج التحضر:

لقد لخص "محمد عاطف غيث" ما ينتج عن التحضر فيما ما يلي: " ([1])

- الاختلافات الكيفية في البناء المهني والتعقد المتزايد في تقسيم العمل وفي نسق الترتيب الطبقي الاجتماعي.
- التنقل المكاني والاجتماعي.
- الاشتراك الاختياري في اهتمامات الجماعات المختلفة أو الروابط أو المؤسسات. وهذا يرجع إلى تشابه المصالح أو الرغبة في تمضية وقت الفراغ في المدينة الكبيرة بطريقة إيجابية.
- العزل المكاني لمجموعات السكان نتيجة انقسام المدينة إلى أحياء وتوزيع الخدمات بطريقة لا تجعل الأحياء في حاجة مباشرة إلى خدمات الأحياء الأخرى، وبهذا يمكن لسكان الحي الواحد أن يعيشوا حياتهم دون الارتباط العضوي بالأحياء الأخرى.
- التساند الوظيفي داخل المدينة وهذا راجع لتقسيم العمل" التضامن العضوي."
- اتساع نطاق العلاقات غير الشخصية وعدم وضوح الأدوار الاجتماعية لأن التفاعل الاجتماعي في المدينة يتم في دوائر ضيقة للغاية.
- اتساع العلاقات غير المباشرة يؤدي إلى زيادة مدى التشابه للسكان في المصالح ومستوى المعيشة.
- تغير وسائل الضبط المنوطة بالأسرة وارتباطها بالقانون المدني.
- ازدياد الانحراف في المدن بسبب اختلاف المعايير.

6.4: مشاكل التحضر في المجتمع الجزائري:

لقد أدى التحول الحضري المبكر والمفاجئ في البلدان العربية بما فيها الجزائر إلى بروز أزمات متنوعة مثل السكن ،النقل ،البيئة ....و مما زاد من تفاقم هذه المشكلات تركز الأعمال في وسط المدينة.وهذا ما جعل المدينة

([1]) – محمد ،عاطف غيث. **علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري**. مرجع سابق ،ص ص121 ،123.

تعاني من سوء تنظيم اجتماعي بشكل ملموس.إضافة لذلك فإنّ وجود هذه المشاكل يعقد الحياة الحضرية ويزيدها صعوبة .

1.6.4: مشكلات السكن:تؤكد جميع الدراسات أنّ الأزمة الإسكانية تأتي في المقام الأول ، وذلك لارتباطها بالنمو السكاني السريع ([1])،في ضل ضعف السياسات الحكومية في مجال السكن ،وكذا الهجرة الواسعة من الأرياف إلى المدن حيث يكتسب هذا العامل أهمية قصوى وهذا بسبب ما له من تأثيرات ومضاعفات في مجالات الحياة المختلفة. وقد تبع ذلك الانتشار والتوسع العمراني غير المنظم (السكن العشوائي) وخاصة على أطراف المدن الكبرى حيث يتم احتلال كبير للأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة بشكل غير قانوني وتمثل نسبة السكنات القصديرية جزء هام منها.إذ يقول "مصطفى عمر التبر" في هذا الصدد أنّه "باستثناء حالات محدودة يحيط بكل مدينة عربية حزام من أكواخ الصفيح " ([2]).وفيما يلي جدول يبين لنا حظيرة السكن في الجزائر حسب نوع البناية:

جدول رقم (4) يبين لنا حظيرة السكن في الجزائر حسب نوع البناية:

	التجمعات (المراكز)		السكنات المتناثرة (المتشتتة)		الإجمالي	
	الحصيلة	%	الحصيلة	%	الحصيلة	%
عمارة سكنية	1003000	21.9	4000	0.7	1007000	19.1
منازل فردية	2703000	59	388000	56.5	3091000	58.1
منازل تقليدية	530000	11.6	231000	33.6	761000	14.5
سكن قصديري	151000	3.3	51000	7.4	202000	3.8
أخرى	58000	1.3	5000	0.8	63000	1.2
المجموع	4582000	100	686000	100	5268000	100

Source :ONS : Collection statistique : statistique social 5ème recensement général de la population et de l'habitat №142.décembre.2008.p, 19.

نلاحظ من خلال الجدول أنّ هناك نسبة كبيرة من المساكن الفردية .تقدر بـ 59% في المراكز الحضرية . كما نلاحظ أيضا وجود عدد معتبر من السكنات الهشة وتشمل كل من السكنات التقليدية والقصديرية تقدر بـ 18.3% من إجمالي الحظيرة السكنية الوطنية .وهي سكنات تفتقر في الغالب إلى أدنى الشروط الصحية.ويمثل البعض منها المنازل التي تركها المعمرون والتي وجد أصحابها صعوبة تسوية الوضعية القانونية لها والتي تمكنهم من تشييد منازل لائقة .أمّا بالنسبة للمساكن القصديرية فهي مساكن الصفيح التي نشأت بأطراف المدن الكبرى بعد أن عجز أصحابها أيضا على تشييد منازل لائقة أو استعمالها كإستراتيجية للحصول على سكنات اجتماعية.

([1])علي، فاعور .**آفاق التحضر العربي:نمو المدن والعواصم الكبرى ،التنمية الحضرية والسكن العشوائي ،ما بعد القاهرة و كوبنهاغن و اسطنبول** .ط1. بيروت لبنان :دار النهضة ،2004.ص،237.

([2])مصطفى ،عمر التبر .**التحضر في المجتمع العربي** . ط 1 .طرابلس:أكاديمية الدراسات العليا ،2005.ص،244.

2.6.4 : أزمة المرور:ترتبط أزمة المرور بالكيفية والكثافة التي تتوزع بها الأنشطة والخدمات في المدينة. ([1])وتأتي هذه مشكلة في مقدمة المشكلات التي تعاني منها المدن العربية، حيث تحولت إلى أزمة خانقة في شوارع وطرقات المدن الكبيرة وحتى الصغيرة، بفعل زيادة عدد المركبات في مقابل عدم التوسع في شبكات الطرقات.

وفيما يلي جدول يبين لنا الحظيرة الوطنية للسيارات في 31-12-2008-2009-2010.

جدول رقم (5) يبين لنا توزيع الحظيرة الوطنية للسيارات في 31-12.(2008-2009- 2010).

التعيين	2008	2009	2010
سيارات سياحية	2462003	2593310	2691075
شاحنات	351017	362257	368236
شاحنات صغيرة	790111	821626	848820
حافلات وحافلات صغيرة	67311	70070	72538
جرارات بعجلات	60233	63417	65914
جرارات فلاحية	129473	130839	132255
سيارات متخصصة	3262	3358	3440
مقطورات	112114	115972	120250
دراجات نارية	10434	10978	12109
المجموع	3985958	4171817	43114607

Source : ONS . L'Algérie en quelque chiffres .Résultats 2010.Edition, 2011, № 41, p, 42.

نلاحظ من خلال الجدول التوسع الكبير الذي شهدته الحظيرة الوطنية للسيارات وخاصة السياحية منها بفعل ارتفاع نسبة الدخل لمعظم فئات المجتمع وبالتالي اتساع الاستهلاك ،حيث نلاحظ على سبيل المثال ارتفاع عدد السيارات السياحية بشكل كبير مابين 2008-2010 ،حيث انتقل العدد من2462003 سنة 2008 إلى 2691075 سنة 1010 وكذلك هو الحال لكل المركبات الأخرى حيث نلاحظ الارتفاع الملحوظ لمجملها. وهذا ما أدى كما أشرنا سابقا إذا استثنينا الجرارات بنوعيها إلى حدوث أزمة خانقة في شوارع وطرقات كل المدن الجزائرية وخاصة الكبيرة منها بفعل الكيفية والكثافة التي تتوزع بها الأنشطة والخدمات حيث يظهر لنا تأثير هذا العامل جليا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مثلا أيام الاستقبال في الإدارات العمومية . ويبقى هذا في ظل غياب إستراتيجية حقيقية لاستيعاب الكم الهائل من المركبات من خلال توسيع وإنشاء شبكات جديدة من الطرقات .

([1])صبحي، محمد قنوص .**دراسات حضرية :مدخل نظري** .ط1. القاهرة :الدار الدولية للنشر والتوزيع ،1994.ص.184.

3.6.4:الأنشطة التجارية الغير رسمية: لقد أدى انتشار الأنشطة التجارية غير الرسمية في المدن الجزائرية إلى تشويه وجه هذه المدن، كما نتج عنها تلوث للهواء وتكدس أكوام القمامة أمام الوحدات السكانية والمحلات التجارية ،حتى صارت المدينة مستنقعا للأمراض والأوبئة وتلوث مظهرها ...،"وهذا يدل على مدى تدهور الحياة الحضرية وعلى افتقار السكان للحس والوعي الحضري . ([1])

4.6.4: تدهور الأماكن العامة: ومن مظاهرها الفيزيقية ،انعدام النظافة ،وتراكم النفايات بمختلف أنواعها ،وعدم وجود الوسائل المخصصة لها ،وتلوث الهواء بسبب دخان السيارات ، وتدهور المساحات الخضراء ،وتدهور المرافق والتجهيزات العامة ،وتعطل الإنارة أو عدم وجودها ،وانعدام أو نقص المرافق الخدماتية ،وتدهور وضعية الأرصفة والطرقات ،وانتشار التجار الفوضويين في الأماكن العامة،....

أما بالنسبة لمظاهرها الاجتماعية والأخلاقية، فتتجلى في انتشار المتسولين والمتشردين والمتخلفين عقليا ،وكل المظاهر المتعلقة بالانحلال الخلقي ،عمالة الأطفال ،بيع وتعاطي المخدرات وغيرها من المظاهر السلبية الأخرى التي لا تعد ولا تحصى. ([2])

5.6.4: مشكلات الضبط الاجتماعي:إنّ البيئة الحضرية بما تتميز من خصائص ايكولوجية واجتماعية ونفسية تساعد على الإفلات من الرقابة الاجتماعية بسبب التراجع شبه الحتمي للرقابة الأولية من جهة ،وضعف تحكم الرقابة الرسمية من جهة أخرى فانتشار عدة وسائط بالمدن كقاعات اللعب ومقاهي الإنترنيت، وكذا ارتفاع البطالة وأزمة السكن وقلة التنظيم ،هي ظروف كلها مشجعة على الخروج على قواعد الضبط ،والانحراف الذي يشيع الخوف .ومن مؤشرات ذلك البيوت المحصنة بالحديد التي توحي بأشياء سلبية كثيرة بعيدة عن التمدن والمدينة.

6.5.4: الهامشية الحضرية:ومن مظاهرها البطالة والعمل الموازي والبناء العشوائي وغيرها من الأنشطة التي تتم خارج الأطر الرسمية،وعندما لا تستطيع المدينة استيعاب سكانها في أنشطتها ومؤسساتها الرسمية وإدماجهم بكل فعالية ،فإنّهم يلجؤون إلى النظم الاجتماعية الأولية والأطر غير الرسمية التي تحقق لهم الاندماج وتوفر لهم الحماية ،وهكذا يتشكل المجتمع الموازي الذي يعمل خارج نطاق القوانين والتدابير واللوائح التنظيمية للمجتمع الحضري الرسمي.

([1])المرجع السابق،ص،185..

([2])فاروق ،يعلى ."التحضر والعلاقات الاجتماعية للأسرة النازحة :دراسة ميدانية بمدينة سطيف ".رسالة مكملة لنيل شهادة ماجستير ،جامعة الجزائر 2 ،2005،2006.ص ص ،95-96.نقلا عن محمد ،بومخلوف .المشكلات الحضرية الراهنة والتحديات المستقبلية للمدن الجزائرية. بحث مقدم للملتقى الوطني حول أزمة المدينة .من 8-9 ديسمبر2003. جامعة قسنطينة .(C.D)

7.5.4: **الفعالية الحضرية**:وتعني عدم فعالية الأفراد والجماعات والمؤسسات في أداء أدوارهم وذلك عندما تتحول البيئة الحضرية من فضاء واسع ومفضل للنتاج والإبداع إلى بيئة معيقة لذلك ،بسب الاختناقات والضغوطات والإرهاق النفسي والمعنوي والبدني وغير ذلك والتي تؤثر سلبا على الفاعلين الاجتماعيين الحضريين. ([1])

خلاصة :

حاولنا في هذا الفصل الإلمام ببعض جوانب ظاهرة التحضر والتحديث التي شهدتها المجتمعات ،من خلال التطرق لبعض أعمال وإسهامات المفكرين والباحثين التي وردت في هذا الصدد،التي وإن اختلفت طريقة تناولها ونتائجها ، إلا أنها تلتقي في نقطة واحدة وهي محاولة تحليل المجتمع الحضري والتغيرات التي عرفها ، ومحاولة فهمها ومعرفة كيفية سيرورتها و إبراز العوامل المأثرة فيها .مع الإشارة إلى بعض الانعكاسات التي تصاحب ذلك على مستوى المجتمع ككل ، وقد ركزنا بشكل خاص على انعكاسات التحضر على المجتمع الجزائري الذي عرف نموا حضريا سريعا ،الأمر الذي أدى إلى تضخم للمدن الكبيرة ،ما أسفر بدوره عن ظهور مشاكل مستعصية جدا ،كالسكن والبطالة ،والهامشية والفوضى ،والجريمة وغيرها من المشاكل الأخرى التي عمقت من مشكلات هذه المدن في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية .... ، الأمر الذي يتطلب سياسة حضرية حقيقة ونية حسنة لإعادة التوازن في هذه المدن ،والمجتمع ككل .

([1])المرجع السابق ،ص،ص،29،31.

الفصل الرابع

التضامن ونظرياته

الفصل الرابع: التضامن ونظرياته.

تمهيـد:

لم يكن أفراد المجتمع وَحدات يستقل بعضها عن بعض، وإنما هي بطبيعة ما خُلِقت عليه، وما تحتاجه في الحياة وحدات تتبادَل المنافع، وتتعاون على المصالح، وبهذا التعاون الضروري للحياة يتحقَّق المجتمع الإنساني.فالتضامن إذن هو أساس التجمع الإنساني.

إنّ كل الكتب السماوية، لم تقف فيما يُحقق المجتمع الإنساني عند هذا الحد الطبيعي، الذي كثيرًا ما تَطغى عليه العوامل النفسية والشخصية، ولكنها بيّنت للأفراد ما يُقوِّيهم ويَقِيمهم من الانحراف والانحلال من خلال رباط يوحِّد بينهم ويجعل منهم وحدة قوية متماسكة، ما يطلق عليه علماء الإسلام رباط "الأُخوة الدينية بين المسلمين".

إنّ التضامن لم تحث عليه الكتب السماوية فحسب وإنّما نصت عليه القوانين الإنسانية بحسب كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي التي تمر بها المجتمعات وهذا من أجل استقرارها وأمنها واستمرارها .ويشير "مالك بن نبي "إلى هذه الفكرة ويؤكد على أهميته ودوره في حياة الإنسانية "...وجميع القوانين التي أملتها السماء أو وضعتها محاولات البشر ،هي في حقيقة الأمر إجراءات دفاعية لحماية شبكة العلاقات الاجتماعية ،وبدونها لا تستطيع الحياة الإنسانية أن تستمر لا أخلاقيا ولا ماديا ...وكل قانون من هذه القوانين هو في نهاية الأمر للإقلال من الآثار المفرقة الطردية ،والإكثار من الآثار الموثقة الجذبية في شبكة العلاقات التي تتيح له جميع أوجه النشاط الاجتماعي وتشملها جميعا ابتداء من أكثرها بساطة في المجتمعات العذراء إلى أشدها تعقيدا في المجتمعات التي ارتقت سلم الحضارة"([1]). معنى هذا أنّ مجموعة القوانين الوضعية والتنظيمات الحديثة هي عبارة عن تضامن اجتماعي لحماية الأفراد لاستقرار واستمرار المجتمعات الحضرية المعقدة بصفة عامة ، بعد أن أدت هذه الأخيرة على إضعاف التضامن والروابط التقليدية التي عملت على توفير الأمن والاستقرار للفرد فيما مضى.

لقد اختلف معنى التضامن من باحث لآخر ،غير أنّ أغلب العلماء يجمع على أنّه ذلك الرباط الوثيق الذي يجمع بين أفراد المجتمع ليس غصبا عنهم ،وإنما وفقا لشعور ينم عن احترام مجموعة من القيم الأخلاقية التي توحد الأفراد وتزيد من تماسكهم الاجتماعي،وهذا ما عبر عنه ابن خلدون "بالعصبية" وكذا "فرانسيس فوكوياما بمفهوم رأس المال الاجتماعي الذي يرى بأنّه يتأسس على الثقة وعلى اكتساب مجموعة من الفضائل الأخلاقية مثل الإخلاص والأمانة وغيرها .وبين أهميته في تسهيل الحياة الاجتماعية ، على غرار مجموعة من الباحثين الآخرين أمثال " بورديو" ،"بوتنام "،"غرانوفيتر"،"كولمان" وغيرهم .

1:ماهية التضامن.

([1]) مالك، بن نبي .مرجع سابق ،ص ص،88-89.

1.1:تعريف التضامن :

1.1.1/ لغويا :يقال أنّ مفهوم التضامن في المعنى اللغوي يكاد يكون حديثا، فإذا تصفحنا المعاجم والقواميس اللغوية،لا نجد لهذه الكلمة موضعا إلا من حيث المعنى، فنجده يتجسد في كلمة "ضمن " أو كلمة "كفل" .

ففي معجم لسان العرب للعلامة "جمال الدين ابن منظور" مثلا:" ضمن،الضمين ،الكفيل ،ضمن الشيء وبه ضمنا وضمانا كفل به ،وضمنه إياه كفله ".([1])

ونفس الشيء ما ذهب إليه" الجوهري"، حيث يقول:"التضامن من ضمن. بمعنى التزم ما هو واجب على غيره "([2]).ويرى بأنّ هذه الكلمة معروفة جدا في المصطلح الفقهي الإسلامي وقد وردت بمعنى "تبادل الضمان بين طرفين بحيث يصبح كل منهما ضامنا للآخر "([3]).و يرى أيضا أنّ "هذا المعنى عرف أيضا في القانون المدني ، ثم توسع استعمال كلمة التضامن فأصبحت تدل على تبعية متقابلة من جهتين تقضي على أن ما يقع لإحداهما يكون ذا أثر في الجهة الأخرى "([4]).

وورد بنفس المعنى أيضا في قاموس علم الاجتماع، حيث تم تعريفه بأنه :" مأخوذ من فعل " ضمن " بمعني " التزم" ما هو واجب على غيره، وهذه الكلمة معروفة في الفقه الإسلامي بأنه تبادل الضمان بين الطرفين بحيث يصبح كل واحد ضامن للأخر". ([5])

أما بالنسبة للفظ "كفل" :وهو ما تطرقنا إليه في موضع سابق .من كفل يكفل ،كافل ،والكافل هو العائل أو الضامن ومنه قوله تعالى « إِذْ يُلْقُونَ أَقْلاَمَهُم أَيُّهُم يَكْفُلُ مَرْيَمْ ».([6]) أي " أيهم يعيلها و يضمن معيشتها"([7]).

2.1.1 / اصطلاحا: نجد أنّ تعريف التضامن أخد أشكالا متعددة ،تضاف لما ورد في المعاجم اللغوية كالتعاون والعمل الجماعي ،فنأخذ على سبيل المثال ما ورد في المنجد في اللغة العربية المعاصرة حول تعريف كلمة

([1]) جمال الدين ،ابن منظور .**لسان العرب** .تحقيق عامر أحمد ،حيدر.مراجعة عبد المنعم خليل بركات.ط 1.المجلد السابع . بيروت ،لبنان :دار الكتب العلمية ، 2005،ص843.

([2]) عبد الهادي، الجوهري .**التضامن الاجتماعي في مجال التنمية الاجتماعية** . القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ،1986 ،ص،10.

([3]) نفس المرجع ،ص 10.

([4]) نفس المرجع ،ص 10.

([5])- محمد ،عاطف غيث : **قاموس مصطلحات علم الاجتماع** ، مصر: دار المعرفة الجامعية، لم تذكر السنة، ص180 .

([6]) الآية ،85،من سورة النساء.

([7])- عبد اللّه ،ناصح علوان .**التكافل الاجتماعي في الإسلام** . حلب :دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ،دون سنة نشر،ص،09.

التضامن ،فقد ورد بمعاني مختلفة فهو:" مسؤولية بالتكافل والتضامن / شروط ارتباط غير قابلة للتوزيع / تضامن اتفاقي/ تعاون وعمل جماعي مشترك"([1]).

وقد ورد تعريف التضامن في المعجم الفلسفي بأنه "ارتباط شيئين أو شخصين أحدهما بالآخر، ارتباطا يجعل كل واحد منهما مؤثرا في صاحبه"([2]).

لقد اختلفت تعاريف "التضامن" من باحث لآخر ،فنجد مثلا الباحث " Jean Duvignaud " الذي وضح معناه (التضامن) في معرض حديثه عن المدينة وعن علاقات التضامن السائدة في فيها إذ يقول:" المدينة ليست تجمع أو تراكم للسكان فقط ،بل هي نتيجة التحول الذي ركب هذه "الوحدة العضوية" والتي تفترض بأنّ السكان لا يعيشون جنبا إلى جنب فحسب ، وإنما تنشأ بينهم علاقات ،وهذه العلاقات ليست ببساطة علاقات جيرة ولا علاقات تبعية وإنّما هي علاقات التعاون والتضامن كواجب اجتماعي. "([3])

ويقول الباحث «Mpse. Nselnempeti» :"بأنّ التضامن يظهر كظاهرة اجتماعية موحدة بالأفعال والمشاعر الجمعية للأفراد المنتمون لنفس الجماعة. "([4])

ويرى بأن المعنى العام الشائع للتضامن يمكن أن نلمسه في إطار العائلة ،أو بين الأصدقاء حتى في حالة الإجرام . و هو عبارة عن "علاقة دائمة وتبعية متبادلة بين الأجزاء التي تشكل الكل، وهذا عندما نتكلم عن التضامن بين أجيال متتالية لشعب ما، أو جماعة ما، أو عائلة ما. ويرى بانّ كل مجتمع له شكل خاص من التضامن الذي يوحد الأفراد "([5]).

ويضيف بأنّ أي جماعة اجتماعية بغض النظر عن تضامنها لا تخلوا من بعض الصراعات الداخلية ،ويستشهد برأي الأنتربولوجي "راد كليف براون" الذي قال بأنّ "قانون التعارض هو في الأخير قاعدة جد هامة للاندماج أو التكامل الاجتماعي ،فوحدة أو تضامن جماعة ما مرتبط بوجود بعض أشكال التعارض الاجتماعي "([6]).

2.1: تطور مفهوم التضامن :

إن مفهوم ومحتوى التضامن تغير عبر التاريخ ويظهر هذا من خلال مختلف المصادر الاجتماعية، ومع ذلك فمفهوم التضامن ارتبط دائما وبكثرة بمفهوم" التجمع، القرب المكاني، الصلة الاجتماعية.وهو يعبر عن

([1]) أنطوان ،نعمة وآخرون. **المنجد في اللغة العربية المعاصرة** . إشراف كميل، اسكندر حشيمة وآخرون .مراجعة ،مأمون ، الحموي وآخرون .ط2. بيروت: دار المشرق ، 2001،ص،890.

([2])إبراهيم، مذكور. **المعجم الفلسفي** القاهرة: .مجمع اللغة العربية و الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1983، ص46.

([3]) Jean,Duvignaud .**La Solidarité :Liens de sang et liens de raison** , « Collection :Idées- Forces »,Diriger Par Jean Montalbetti . France :ISBN.1986.P.47.

([4])Mpse , Nselnempeti .**L'évolution de la solidarité Zaïre le cas des Ntomba et Bansegele de la mai –Ntomba /Nselge.Mpet Mpse** .Kinshasa :P.U.Z..1979.P13.

([5])Ibid.P.14.

([6]) Ibid P.15.

الجماعات والتجمعات فيما يتعلق بتلبية حاجياتهم الضرورية أو في الدفاع عن المصلحة العامة أو مواجهة مشاكل وصعوبات الحياة. "([1]).

و يرى "ريمون شابوي Raymond Chappuis "أنّ مفهوم التضامن ظهر لأول مرة "في القانون في وسط القرن 15 م...والمعنى الأصلي للكلمة هو فعل سخي لخدمة الآخرين". ([2])كما تأخذ أيضا هذه الكلمة معناها "عادة من فعل سخي اتجاه الآخرين..." ([3]) ويضيف قائلا وهو بصدد تحليل الفكرة السائدة آنذاك حول مفهوم التضامن بأنّ "... وبصفة عامة فإنّ كل الخطابات حول التضامن تجعلنا ندرك بأنّ هذه الكلمة تعني أي شيء وكل شيء يُمكِّن من إخفاء اضطرابات العقل والمشاعر....، إذ عندما نتكلم مثلا عن التفكك الاجتماعي، نقول بأنه: بالتضامن فقط يمكن التقليل منه.... "([4])

وقد بين هذا الباحث، أنّ مفهوم التضامن فيما بعد لم تقتصر استعمالاته على القانون فحسب بل أصبح يستعمل من طرف الفلاسفة لكن بمعنى آخر حيث يقول:"... أما في المعنى الفلسفي فنؤكد على وجود علاقة بين مفهوم التضامن والإحسان والعدل ،... و يجب فهم مصطلح التضامن على أنّه تبعية متبادلة ،أو واجب المساعدة بين أفراد المجتمع الواحد ". ([5]) و يقول في موضع آخر أنّ التضامن في المعنى الفلسفي" يشير إلى "ميل الكائن إلى مقاومة الأنانية ".([6])

ونفس الشيء بالنسبة لـ « Alfred Croiset» الذي يرى بأن كلمة التضامن استعملت لأول مرة في القانون و تغير استعمالها ومعناها عبر التاريخ، حيث قال : "كلمة التضامن بقيت لسنوات غير معروفة خارج المعنى القانوني. و في سنة 1842 "العقيد رونو" لخص مذهب التضامن الذي ظهر في أوروبا وفي فرنسا بالذات ضمن المذاهب الاقتصادية تحت عنوان" التضامن" . وكان مما قاله أشهر أصحاب هذا المذهب (مذهب التضامن) وهو "ليون برجوا" : " أنّ الشخص يولد وعليه دين للمجتمع الذي يدخل فيه وهذا الدين الذي في ذمته نحو الحاضر يحتم عليه أن يدفعه للمستقبل وذلك بعمله على زيادة الأموال المادية والمعنوية ،التي ستخلق للأجيال القادمة.وقال علماء القانون من أصحاب هذا المذهب أنّ للدائن حق أخذ دينه من أحد الدائنين على أساس تضامن المدينين جميعا في سداد الديون "([7])

و انطلق"ليون برجوا "في مقدمة كتابه "التضامن" سنة 1896 من نفس الملاحظة السابقة التي تقول بأنّ استعمال كلمة التضامن كان منحصرا في القانون فقط. ويقول في هذا الصدد: " كلمة التضامن لم تدخل قواميس المصطلحات السياسية إلا منتصف القرن الثامن عشر "([8]) ويرى بأنّ استعمال هذا المصطلح كان محدود

([1])Maria ,de Lurdes Baptista Quaresma**.La solidarité :Son expression ,ses formes une réflexion sur le concept de solidarité.**Direction Générale des Affaires Sociales, Ministère du Travail et de la Sécurité Sociale du Portugal. N° 9,novembre 1996 Pp. 4-5

([2])Raymond ,Chappuis : Op .cit.P.03.

([3])Ibid P.03.

([4]) Ibid.03.

([5]) Ibid P.03.04.

([6]) Ibid.P..7

([7]) عبد الهادي الجوهري ،مرجع سابق ،ص،10.

([8])Léon, Bourgeois **. Solidarité**., 1re éd. Paris : Armond colin et Cie éditeurs ,1896, P06 .

،كما أنّه لم يكن غني عن التعريف ،ويرى بأنّه كان أول من استعمل هذا المصطلح في غير معناه القانوني ،فيقول: "في سنة 1877 أعطينا لهذا المصطلح معنى آخر غير المعنى الشائع العامي للكلمة أو المعنى المستعمل في القانون و الذي كان يشير إلى المسؤولية المتبادلة التي تنشأ بين شخصين أو عدة أشخاص "([1])

ويقول أيضا، أنّه" تجدر الإشارة إلى أنّ "بيار ليرو" في كتابه الإنسانية سنة 1839 ،الذي اشتهر في ذلك الوقت لم يبين معنى التضامن بين الأجيال المتعاقبة ،فقط المجلس الذي نظم من طرف الحزب الديمقراطي لانتخابات 1849 ،سمي باسم "التضامن الجمهوري". ([2])

ويميز ليون برجوا أيضا بين مفهومين "...(التضامن – الواقع) و(التضامن – الواجب) . ويرى أنّه لا يمكن الخلط بينهما ،فهما متناقضان ،ولكن من الضروري دراسة الأول حتى يتسنى لنا فهم الضرورة الأخلاقية للمفهوم الثاني "([3]).

ويرى أيضا "ليون برجوا" بأنّ " كلمة التضامن التي استعملت (فترة التسعينات من القرن التاسع عشر) في مختلف الخطابات والكتابات السياسية ،قد أخذت معنى يختلف قليلا عن ثالث مصطلح لشعار الحزب الجمهوري الأخوة". ([4])

غير أنّ "بيار ليرو" يقول بأنّه كان أول من استعمل كلمة التضامن خارج معناها القانوني . فيقول : "كنت أول عالم في القانون اقتبس مصطلح التضامن من أجل إدراجه في الفلسفة ...أردت استبدال إحسان المسيحية بالتضامن الإنساني"([5]).والإحسان في الفكر المسيحي ،هو كما عبرت عنه الرسالة البابوية الكبرى للكنيسة الرومانية .وقد لقي معارضة على آرائه هذه من طرف المسيحيين الاشتراكيين.

ويرى(بيار ليرو) أن التضامن يشير إلى معنيين : "([6]).

المعنى الأول :**واجب أخلاقي للمساعدة وتبعية متبادلة** : يعني أن التضامن واجب أخلاقي للتعاون بين أفراد المجتمع الواحد ،مادام أنّهم يعتبرون كتلة واحدة .

المعنى الثاني:**واجب أخلاقي فيما بين الأجيال**:ويعني بذلك أن التضامن واجب أخلاقي كلفت من خلاله الأجيال الحالية بترسيخ مبادئه مراعية بذلك الديون التي خلفها لهم الماضي. وقد أشار إلى هذه الفكرة أيضا ليون برجوا إذ يقول : "كل جيل يتمتع بما خلفه الجيل السابق."([7])

وعلى العموم ففكرة التضامن ظهرت بقوة آنذاك عند الاشتراكيين المسيحيين غير الماركسيين الأوائل. فنجد مثلا "برودون" و"لاسال":أكدا على الجانب الأخلاقي للتضامن ، فيرى "برودون" أنّ أول مطلب لأي تنظيم جديد هو التعاون و المشاركة التي لا تتأسس إلا بتبادل المنفعة.وهو المبدأ الذي يظهر وكأنّه قوة اقتصادية أو

([1])Op Cit.P..7
([2])Ibid.P..7
([3])Ibid.P..12
([4])Raymond ,Chappuis ,Op.cit.P.7.
([5])Léon, Bourgeois .Op.cit.P.21
([6])Raymond ,Chappuis .Op.cit.P.55.
([7])Ibid,p,48..

قانون مبين بعقد،أو كأنّه رباط أخلاقي الذي يدفع لاحترام الناس .فالمشاركة إذن هي نتيجة التضامن الاجتماعي. أما "لاسال" ،فالتضامن بالنسبة إليه هو الرباط الذي يمكن من توحيد الإنسانية عبر مختلف مراحل التطور التاريخي"([1]) .

ومن جهته Mpse Nselnempeti ،أشار إلى الجانب الأخلاقي للتضامن فيقول بأن التضامن هو خلق مثالي ...هو الميل نحو جماعة ،وهو تكيف واندماج الفرد وسطه الاجتماعي .ويعبر عن الجانب الوجداني للتماسك الاجتماعي"([2]).

ونفس الفكرة ذهب إليها " هنري ماريو« H.Marion » ففي سنة 1880 أثبت هذا الكاتب من جهته أنّه "يوجد تضامن أخلاقي بين كل أعضاء المجتمع ،صغير أو كبير ،منظم أم غير منظم ،وبين الأجيال المتتالية. "([3]).

وهذا ما يوضحه "أجست كونت" من خلال فكرته عن تواصل الأجيال ،مشيرا بذلك إلى مصطلح التبعية الذي يعني " التواصل والاستمرارية من جانب وإلى التبعية التي تعني التضامن والارتباط المتبادل من جانب آخر."([4]) .

وفي سنة 1889 نظمت شركة الدراسات الاجتماعية سلسلة من المحاضرات تتناول أهم المذاهب الاقتصادية التي وجدت في تلك الفترة والمتمثلة في الاقتصاد الليبرالي مع"فريدريك باس"والاشتراكية مع ستايقلر ،والمسيحية مع "كلوديو جانيت " و"شارل غيد" الذي أوجد المدرسة الجديدة التي شكلها تيار "مدرسة التضامن".

لقد شاع استعمال هذا المفهوم خاصة بعد صدور كتاب" في تقسيم العمل الاجتماعي" لإميل دوركايم سنة 1893،حيث استعمل المفهوم للتمييز بين المجتمعات التقليدية عن المجتمعات الحديثة .كما سبق وأن تطرقنا إلى ذلك في الجانب المنهجي للبحث.

وفي سنة 1896 قام ليون برجوا بإعداد دراسة في المجلة الجديدة والتي نشرت بعد السنة الموالية بعنوان التضامن وقد حقق شهرة كبيرة. بعدها أعد سلسلة من المحاضرات ألقيت بالمدرسة العليا للدراسات الاجتماعية بباريس حول موضوع التضامن ونشرت في سنة 1902تحت عنوان "محاولة لفلسفة التضامن ([5]).

ويقول ليون برجوا ،بأنه بعد مرور ربع قرن لم تتغير المصطلحات المستعملة و قد ظل الجدل والصراع قائما بين علماء الاقتصاد والمدارس الاشتراكية (المدرسة الفردانية والمدرسة الجماعية) وكانت الأحداث السياسية تجعلهما أكثر وضوحا وأكثر حدة ،وبقيت هاتان النظريتان في تناقض مستمر، وبالتالي أصبحت كل جهة تفسر وتحاول استخدام كلمة التضامن بما يخدم مصالحها .

([1])Mpse , Nselnempeti :Op,cit, 22.
([2])Ibid.p.25
([3])Léon Bourgeois . Op.cit.P.48..
([4])Mpse , Nselnempeti .Op.Cit P.22.
([5])Léon ,Bourgeois .Op.Cit,P,.16

وقد حاول "ليون برجوا" التطرق لمفهوم التضامن بالجمع أو التوفيق بين هذه المدارس بمختلف تياراتها الفكرية وهي كالتالي : " الاشتراكيون المسيحيون يفسرون كلمة التضامن على أنّها تطبيق للطقوس الدينية للكنيسة أو بعبارة أخرى تطبيق لوصايا الإنجيل، و الاقتصاديون الذين يرونها على أنّها تحقيق الانسجام الاقتصادي، وعند بعض الفلاسفة هي قانون خاص بعلم الحياة الاجتماعي ، ،وللآخرين هي قانون "التفاهم أو الاتحاد من أجل الحياة ،وعند الوضعيين تتلخص في كلمة واحدة هي (الإيثار) " ([1])

ويؤكد "برجوا" بأنّ "مذهب التضامن "لم يتغير بل بقي نفسه .فقط جاء بتسميات عديدة مختلفة، ويرجع لنفس الفكرة الأساسية السابقة لمبدأ التضامن وهي " توجد بين كل الأفراد وبين الآخرين رباط ضروري من التضامن ،وهذه دراسة دقيقة للأسباب ،وللشروط ،وحدود هذا التضامن هي الوحيدة التي يمكن أن تعطى لنا مقاييس حقوق وواجبات كل فرد نحو الجميع والجميع نحو كل فرد، والتي تؤكد النتائج العلمية والأخلاقية للمشكل الاجتماعي "([2])

ويضيف بأنّ مصطلح التضامن " أكثر اتساعا من واجب العدالة.... وأكثر التزام من واجب الإحسان .وأنّه ليس الأفراد فقط هم وحدهم المعنيين بهذا الواجب وأضفى صفة الإلزامية الاجتماعية على هذا الواجب لتمكين المجتمع من فرض عقوبات قصد تنفيذه. وانطلاقا من هذه الفكرة . اعتبر بأنّ الدولة لها الحق والواجب للتدخل لإعادة التوازن. ([3])

ويرى بأنّ " ليس للأفراد حقوق وواجبات إلا بالتضامن مع جميع أمثالهم ،وهذا التضامن يحمل الأفراد دين اتجاه الأجيال اللاحقة بسبب المنفعة التي عادت عليهم من طرف الأجيال السابقة ،والجيل الحالي ،ويقول بأنّه يمكن أن نسمي هذا التبادل للخدمات والمنافع بـ (شبه عقد تشاركي) الذي يربط الأفراد فيما بينهم"([4]).

لقد تأثر بأفكار برجوا تلامذته أمثال Heinrich Pesch الذي قال بأنّ " النظام الاجتماعي مؤسس على تصور أخلاقي وعضوي للمجتمع.وهناك من طور أيضا أفكاره بعدما تعرض لانتقادات من طرف معارضيه الذين اعتبروا مذهب التضامن آنذاك كنظرية للنهب. "([5])

أمّا الانتروبولوجيون فلم تتمحور أبحاثهم حول مفهوم التضامن،وإنما "درسوا البنى الاجتماعية أو السياسية ،وكشفوا عن العناصر الضرورية للتماسك أو للتضامن الاجتماعي .فقد لاحظ مالينوفسكي بأنّ الروابط الاجتماعية في المجتمع تنشأ بتبادل المعونات. "([6])

([1])Léon ,Bourgeois .Op .Cit.p,p,10,11.
([2])Ibid p.11
([3]) Mpse ,Nselnempeti. Op.Cit P.22
([4])Léon, Bourgeois . Op,cit. P55.
([5]) Mpse ,Nselnempeti. Op,cit. P23
([6]).Ibid P,24.

يرى"ريمون شابوي" بأنّ معنى التضامن تغير عما كان عليه، حيث يقول بأنّه في العصر الحالي " يظهر على أنّه شكل سامي للسلوك الأخلاقي ... يتجسد في قيم العقلانية والعلمانية التي ينبغي للتطور والتقدم أن يجعلها تحل محل الفضائل الميتافيزيقية واللاهوتية الثلاث "الإحسان ،الإيمان ،الأمل " التي عفا عليها الزمن."([1])

أما الباحث ،Edgar Morin ،أشار إلى أن التضامن تغير عما كان عليه ،حيث يقول "ماضينا طبع بواجبات التضامن بين العائلة والجماعة ،والآن وبفعل التطور السريع ،هذه الواجبات زالت بفعل انعزال الأفراد من جهة وبفعل الحماية الاجتماعية (التأمينات ،التقاعد ...) من جهة أخرى"([2]).

وتقول الباحثة "Maria de Lurdes Baptista Quaresma" بأنّه "في الوقت الحالي يوجد نوعين من التضامن ،العمومي الرسمي والخاص غير الرسمي ،ويمكن تلخيص هذه الفكرة فيما يلي "([3]):

- ضمان الحقوق الاجتماعية يؤسس للتضامن العمومي الرسمي .
- التضامن الخاص غير الرسمي أصبح مهم أكثر فأكثر وهو يكمل التضامن العمومي.
- التضامن غير الرسمي يبقى تعبير عن الروابط الإنسانية سواء على المستوى الملموس للعائلة أو التجمعات.

2: التضامن في الإسلام :لقد بين الدين الإسلامي أهمية التضامن في حياة البشرية وهو أسبق إلى اعتبار معنى التضامن إنسانيا : وقد أعطى عبد اللّه علوان تعريفا للتكافل الاجتماعي:"أن يتضامن أبناء المجتمع ويتساندوا فيما بينهم سواء أكانوا أفرادا أو جماعات ،حكاما أو محكومين عل اتخاذ مواقف ايجابية كرعاية اليتيم ...أو سلبية كتحريم الاحتكار بدافع من شعور وجداني عميق ينبع من أصل العقيدة الإسلامية ،ليعيش الفرد في كفالة الجماعة ،وتعيش الجماعة بمؤازرة الفرد ،حيث يتعاون الجميع ليجدوا المجتمع الأفضل ،ودفع الضرر عن أفراده. "([4])

إنّ النصوص القرآنية الواردة في هذا الموضوع كثيرة جداً،لا يسعنا المجال أن نذكرها كلها .وهي وإن لم ترد بلفظ التضامن فقد وردت بمعناه ، فالتضامن معناه التعاون والتكاتف، والتكافل والتناصر ، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والدعوة إلى الله سبحانه، وإرشاد الناس إلى أسباب السعادة والنجاة، وما فيه إصلاح أمر الدنيا والآخرة، ويدخل في ذلك تعليم الجاهل، وإغاثة الملهوف، ونصرة المظلوم، ورد الظالم عن ظلمه، ، وحفظ الأمن، وإقامة العدل، ونشر الأمن والسلم السلام في كل مكان.وفيما يلي بعض الآيات القرآنية التي توضح هذه الفكرة:

([1])Raymond, Chappuis Op, cit P,.5
([2])Maria, de Lurdes Baptista Quaresma**:** Op.cit. P,.5.
([3])Ibid p,5..

([4])عبد اللّه ،ناصح علوان ،مرجع سابق ،ص،09.

– قول اللّه سبحانه و تعالى في كتابه العزيز :« **وَتَعَاوَنُوْ عَلَى البِرِّ وَ التَّقْوَىْ وَ لآ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَ الْعُدْوَانِ** »([1]) هذه الآية الكريمة من أصرح الآيات في وجوب التضامن الإسلامي، فقد أمر اللّه سبحانه وتعالى المسلمين على التضامن والتعاون على الخير ،وتجنب التعاون على الإثم والعدوان لما في ذلك من الفساد والعواقب الوخيمة، والتعرض لغضب الله سبحانه، وتسليط الأعداء ، واختلاف الصفوف. وأمرهم بالاتحاد، و التضامن، حتى تعظم هيبتهم في قلوب أعدائهم، وتحقيق النصر من اللّه، ونجد هذا قوله عز وجل "**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا** »([2]) .

و قوله عزّ وجل: :« **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ** »([3]) أمر اللّه عز وجل المؤمنين أن يقوموا لله بالقسط،(العدل)،لأنّه أساس صلاح المجتمع. فالعدل هو أقرب للتقوى، فلا صلاح للمسلمين فيما بينهم، ولا وحدة لكلمتهم، إلا بالعدل وإعطاء كل ذي حق حقه . وأن يشهدوا له بذلك "بالقسط"في حق العدو والصديق، والقريب والبعيد، وتحذيرهم من أن تحملهم الذاتية على خلاف العدل.

– ويدخل في التضامن أيضاً الإصلاح بين المسلمين، وحل الخلاف بينهم ونلمس هذا في قول اللّه سبحانه وتعالى تعالى:« **فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ** »([4])

ومما ورد من الأحاديث النبوية الشريفة في التضامن الإسلامي قوله صلى الله عليه وسلم: وقوله صلى اللّه عليه وسلم أيضا : « المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا »

وقوله صلى الله عليه وسلم: « مثل المسلمين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى " وقوله صلى الله عليه وسلم : « واللّه لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » .

وروى مسلم وأبو داود أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال – وكان في حالة سفر وشدة – « "من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له" قال أبو سعيد الخدري راوي الحديث :فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنّه لا يحق لأحد منا في فضل " »([5])

([1])**سورة المائدة** ،الآية 02.

([2]) **سورة آل عمران** ،الآية ،103.

([3])**سورة المائدة** ،الآية 09.

([4])**سورة الأنفال** ،الآية 01.

([5])عبد اللّه ،ناصح علوان ،مرجع سابق ،ص،12.

فهذه الأحاديث وما جاء في معناها تدل دلالة واضحة على وجوب التضامن بين المسلمين، والتراحم والتعاطف، والتعاون على كل خير، وهذا يدل أيضا على حرص النبي صلى الله عليه وسلم على تحقيق التوازن في المجتمع بتحقيق التضامن والتعاون والتكافل الشامل بين أفراده .

ونجد أيضا معنى التضامن في ما يسمى بـ **إجماع الأمة** ،"فإنّ المسلمين في كل زمان ومكان أجمعوا على التعاون والتساند ،واتفقوا على حماية الضعيف ونصرة المظلوم ،وإغاثة الملهوف ،والتعاون في الصالح العام ،والتعاون الكامل في حالتي الرخاء والشدة ،كما حدث في عام الرمادة، زمن عمر بن الخطاب ...وفي عهد عمر بن عبد العزيز...

لقد أوجد الإسلام وسائل عديدة للتكافل والتضامن الاجتماعي وقد صنفها "عبد الله ناصح علوان "إلى صنفين :

الأول: يتمثل في ما هو من مسؤولية المجتمع وتتضمن : الزكاة ،النذور ،الكفارات ،الأضاحي ،زكاة الفطر،الوقف ،الوصية،العارية ،الهدية ،الهبة غيرها .

أما **الثاني** وهو يقع على عاتق الدولة،ويتمثل في:تأمين موارد المال ،توزيع المال على المستحقين ،وهم :الأيتام ،أصحاب العاهات ،المطلقات والأرامل ،الشيوخ والعجزة ،رعاية المنكوبين والمكروبين .... " ([1])

وفي هذا الصدد وبالنسبة للمجتمع الجزائري فقد سطرت الحكومة عدة برامج للتضامن الوطني مع الفئات الاجتماعية السالفة الذكر أو ما يصطلح على تسميته ببرامج الحماية الاجتماعية،أوكلت مهامها لمؤسسات اجتماعية ،،منها ما هي تابعة مباشرة بالوزارة ومنها ما هي تابعة للبلدية أو جهة وصية أخرى ،وسنتناول هذا العنصر بشيء من التفصيل لاحقا.

3 :التضامن الاجتماعي غير الرسمي في المجتمع الجزائري:

لقد أدى التغير الذي طرأ على المجتمع الجزائري إلى تغير في الروابط و شبكة العلاقات التي سادت المجتمع التقليدي ، فالاستقلال المادي الاقتصادي للأسرة و ارتفاع المستوى التعليمي خصوصا تعليم المرأة ،وضغوطات الحياة الحضرية،وظهور التنظيمات الحديثة، وغيرها من العوامل الأخرى، أدى إلى الانفتاح على نوعية جديدة من العلاقات الاجتماعية خارج دوائر القرابة ، وهي علاقات غير مباشرة ومحدودة نجدها في الغالب مرتبطة بالمصالح الشخصية وقائمة على أساس التعاقدات بهدف تحسين الوضعية الاجتماعية والمادية نظرا لصعوبة المعيشة وكثرة المتطلبات و الحاجيات اليومية التي أصبحت تقتضيها الحياة الحضرية.

([1])المرجع السابق ،ص ص،47-82.

1.3/ التضامن العائلي ،القرابي:

يقصد بالتضامن العائلي التساند والتعاون بين الأفراد الذين تجمعهم علاقات القرابة، ويحدث التضامن بينهم تبعا للظروف المحيطة بهم في مختلف المواقف الحياتية في إطار تفاعلهم الاجتماعي. وهذا التضامن ضروري من أجل الحفاظ على توازن العائلة واستقرارها واستمرارها.

إنّ هذا التضامن العائلي بطبيعة الحال يتحقق إذا التزم كل فرد بمسؤولياته وواجباته إزاء عائلته، كما يرتبط تحققه بطبيعة العلاقات السائدة ما بين العناصر المكونة للعائلة ، فطبيعة العلاقة السائدة بين هذه العناصر إذا ما كانت تتسم بالإيجابية أي تتميز بالترابط والتجاذب والمحبة والاحترام فإنها تساهم بدرجة كبيرة في تقوية التضامن والتساند ما بينهم، أما إذا كانت تتسم بالسلبية أي بالتباعد والتنافر والقطيعة فإنها تساهم بذلك في ضعف وغياب التضامن العائلي.

لقد كانت العلاقات القرابية في الماضي قوية ومتماسكة، فالأسر الممتدة كانت تعيش في منازل متجاورة، وتفضل السكن في منطقة جغرافية واحدة ،يمارس أعضائها مهنة واحدة ،يعتمد عليها جميع أفرادها في معيشتهم ما جعلهم يعتقدون بإيديولوجية واحدة كان لها أثرا واضحا في تحقيق الوحدة بينهم وفي تقوية علاقتهم الاجتماعية القرابية .

ومع التغير الذي شهده المجتمع ،عرف التضامن الاجتماعي والعلاقات القرابية تغيرا ملحوظا ،حيث أصبحت أضيق مما كان عليه في السابق، وهذا بفعل تدخل الدولة في الحياة العامة للأفراد ،حيث عملت على الاهتمام بالفرد بوصفه وحدة للتفاعل الاجتماعي ويظهر هذا مثلا من خلال سياسة السكن التي لم تراعي خصوصيات الحياة التقليدية ،وكذا من خلال العمل المأجور وخروج المرأة إلى العمل ،وغيرها من المظاهر الأخرى.وهذا ما أدى بدوره إلى التحول من القيم الجماعية إلى القيم الفردية ،وكذا التحول من الروابط التي جمعته بالتنظيمات التقليدية كالعائلة الممتدة ،العشيرة والقبيلة إلى روابط من نوع آخر تجمعه بتنظيم أوسع وأشمل من ذلك ألا وهو الوطن أو الأمة.

إنّ التغير والتحول في هذه الروابط لا يعني أنّ الأسرة انعزلت تماما عن جماعتها القرابية إذ نلاحظ في الواقع الكثير من مظاهر التضامن و التواصل القرابي حتى وإن تغيرت وسائله بفعل التطورات الهامة التي عرفتها وسائل التكنولوجيا الحديثة ،كما تأثير الروح القرابية ،في الممارسات اليومية للأفراد كالتوظيف، أو الحصول على امتيازات وخدمات في التنظيمات الحديثة ،و في الانتخابات وغيرها من مظاهر الحياة العامة . وهذا ما تؤكده معظم الدراسات و البحوث الاجتماعية التي أجريت حول تضامن العائلة الجزائرية، فهذه الأخيرة مازالت في تواصل وتضامن مستمر مع أقاربها لكن بأشكال و بصور مختلفة تتوافق مع أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية التي فرضها النمو الحضري والتحديث الذي شهده المجتمع.

وتشير دراسات عربية أيضا إلى استمرار هذه الروابط في المجتمع الحضري إلا أنّها ليست بنفس الشكل الذي كانت عليه ،فالتغير حول الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة النووية ،ولكنه لم يحولها إلى نمط العزلة التامة ،فلا زالت الأسرة العربية في علاقة بالنسق القرابي ،ويتجلى هذا في مختلف المناسبات الهامة في حياة الأسرة ،كالأعياد الدينية ،وأعياد الميلاد ومناسبات العزاء.

وهذا ما أشار إليه أيضا العديد من علماء الاجتماع رغم اختلاف تصوراتهم ،فهناك من يرى بأنّ التضامن والعلاقات والروابط التقليدية في المجتمع الحضري أصبحت تتسم بالضيق والسطحية،مثلما بين "ويرث" ،إذ يرى بأنّ ما طورته الحياة الحضرية من تنظيمات ومؤسسات جعلت الأسرة تتخلى بالتدريج عن وظائفها التاريخية المميزة ،كما دعت أعضائها إلى الاستغناء عن هذا الشكل الأولي من الجماعة ،وهذا ما أدى إلى ضعف العلاقات القرابية والأسرية في المجتمع الحضري .وفي مقابل ذلك أكد بعض الباحثين مثل جانز وأوسكار لويس استمرار فعالية الجماعات القرابية في المجتمع الحضري ،من خلال دراسته لمدينة المكسيك،حيث لاحظ أن الحياة الأسرية التقليدية ظلت على ماهي عليه دون تغيير يذكر وأنّ ورابط العائلة الممتدة قد ازدادت كثافة وقوة "([1]).وهذا ما يقودنا لطرح تساؤل سنحاول الإجابة عنه في الجانب الميداني:إلى أي مدى تأثر التضامن والعلاقات والروابط الأولية التقليدية للعائلة الجزائرية بعملية التحضر والتحديث التي شهدها المجتمع ؟

2.3/ التضامن مع جماعات الجيرة :

تعتبر الجيرة من الجماعات الأولية الأساسية في المجتمعات المحلية،ويشير هذا المصطلح في العادة إلى "جماعة أولية غير رسمية توجد داخل منطقة أو وحدة إقليمية صغيرة تمثل جزءا فرعيا من مجتمع محلي أكبر منها ،ويسودها إحساس بالوحدة والكيان المحلي ،إلى جانب ما تتميز به من علاقات اجتماعية مباشرة وأولية ووثيقة ومستمرة نسبيا "([2]).

إنّ نوعية العلاقة مع الجيران هي مسألة هامة .فإن لم يكن بين هؤلاء الجيران التضامن والثقة المتبادلة فإنّ التنافر سيسود علاقاتهم ،مما ينزع من هؤلاء السكان صفة الجيرة التي يعتبرها الكثيرون عبارة عن إقامة السكان بعضهم قرب بعض ،وغالبا ما يتعاشرون ويتعاونون فيما بينهم في شتى المجالات .

وفي المجتمع الجزائري فإنّ للجار أهمية تصل في بعض الأحيان إلى تفضيله عن الأقارب خاصة في المجتمعات الريفية ،فعلاقات الجيرة قامت على التعاون والتضامن التلقائي أين يشعر كل فرد بانتمائه إلى عشيرته وقبيلته ويتم ذلك بالدفاع عنها في أوقات الشدة من الاعتداءات الأجنبية والتعاون والتضامن في كل المناسبات السارة والمحزنة ومن مظاهر التضامن التي يفرضها نظام الجيرة ،تبادل الزيارات واستعارة الأدوات المنزلية وتبادل الخدمات والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية وغيرها ونذكر على سبيل المثال بعض أشكال التضامن التلقائي

([1]) السيد عبد العاطي السيد،مرجع سابق ،ص ص،250،251.

([2]) نفس المرجع ،نقلا عن محمد عاطف غيث وآخرون .**قاموس علم الاجتماع** .ص،263

التقليدي الذي طبع سلوكات الأفراد ولعب دورا فعالا في تقوية الروابط الاجتماعية ،وترسيخ ونشر روح التضامن ،نذكر مايلي:

– **التويزة** : وهي تعتبر من بعض الأحداث الهامة التي تستطيع " القبيلة أو العشيرة " أن تفرضها على العائلة وعلى الفرد ،وهي تعبر عن التضامن الاقتصادي والاجتماعي . وهي عبارة عن "عمل تضامني مبني على المساعدة والرغبة الفردية والجماعية التطوعية النابعة من ثقافة المجتمع الجزائري، والعلاقات الاجتماعية الجماعية (القبلية)التي لم تتخللها الرغبات الذاتية والفردية كالكسب والربح " .([1]) وتعرفها "الباحثة عليان دليلة بأنّها " لفظ أمازيغي ويعني العمل الجماعي بلا أجر ،وهي أيضا عبارة عن وظيفة تلقائية طبيعية تمارسها الأسرة أو القبيلة لمساعدة أي فرد عندما يعجز عن تحقيق غرض ما أو عندما يتعرض لخطر ما عندما يحدث خلل في أسرة ما ،بفقدانها للفرد المعول عليه.ويمكن أن نذكر بعض مظاهرها في الأعمال التالية ":([2])

- خلال أعمال الحرث.
- خلال أعمال البناء وحفر الآبار وإقامة السدود .
- خلال الأعمال التطهيرية ،كنظافة الأحياء والمساجد .....
- في الأفراح والمآتم .
- في مواجهة الكوارث الطبيعية والأخطار الخارجية .

أ– **الوعدة** : يقصد بها إكرام الآخرين بعد تحقيق الوعد ،سواء كان هذا الوعد ذاتيا أو جماعيا ولم تبقى الوعدة في الجزائر،مجرد عملية تكميلية لنهاية نشاط ما وإنّما صارت شأنها شأن التويزة ،عملا تضامنيا دوريا مع الاختلاف في نسبة المشاركة من منطقة لأخرى. ([3])

ب– الوزيعة :"وأصل هذا التقليد ،هو توزيع الصيد على المشاركين في القنص أو توزيعه على الجيران حتى يعم الفرح بالطعام،لكن تحولت هذه العادة من خصوصيتها الأصلية لتصبح مجرد عملية فردية يقوم بها الشخص لصالح أسرته فقط ،مما أفقدها روح التضامن الاجتماعي الذي كانت تتحلى به"([4]) .

ج– السدقة: هي تحريف للصدقة في اللغة ،وهي مطلب عرفي يتضمن تقديم المساعدات المادية للمحتاج ،وكذا إقامة مأدبة لإطعام الفقراء والمساكين.

د– الزردة: المقصود بها الاحتفال الجماعي ،الذي لا ينظم بمناسبة معينة ، فهي تأتي مصادفة " بدون تحضير" ،وهي تعاون تلقائي يجمع الناس في لحظة اللقاء فيتقاسموا ما جمعوا من طعام.

([1])بلقاسم ، بوقرة**. من الإستبداد الشرقي إلى النظام العالمي الجديد : تحليل نقدي للنظريات الغربية حول المجتمعات الشرقية ، التاريخ الاجتماعي للجزائر تحت المجهر**، الجزائر: 2000، .ص ص 144 ،145 .

([2])دليلة ،عليان .مرجع سابق ،نقلا عن مصطفى أوشاطر .التويزة وأبعادها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في الريف الجزائري ،ملتقى التضامن والمجتمع ،المكتبة الوطنية الحامة ،أيام 22.23.24.نوفمبر الجزائر ،1998 .

([3])نفس المرجع ،ص31.

([4])نفس المرجع ص32.

هـ- الوليمة :وهي عكس الزردة ،فهي تأتي بعد تحضير وتحديد الموعد ،فضلا على أنّها تقام من أجل لم الشمل بين الناس وتطوير عوامل التقارب بين المجتمعين أو الحاضرين ".([1])

وبطبيعة الحال فقد تباينت الأفكار والبحوث الاجتماعية حول التغيرات التي طرأت على هذه الجماعات الأولية ،فهناك من يرى بأنّها أصبحت بفعل التحضر والتحديث تتميز بالسطحية ،حيث أصبح المجتمع الحضري عبارة عن "مجرد تكدس لمساكن متجاورة لأفراد قد لا يعرف الواحد اسم الآخر"([2]).فالحضرية أضعفت إلى حد بعيد العلاقات الوثيقة التي كانت تتسم بها هذه الجماعات الأولية ،كما قضت على النظام الأخلاقي الذي كان يدعمها ،وذلك من خلال الإطاحة بالروابط المحلية والتأكيد على علاقت الاستقلال والغفلة بين الجيران .

وعلى النقيض من هذا فهناك من يرى بأنّ هذه الجماعات لازالت تحتفظ بطابعها ودورها التقليدي في المجتمعات الحضرية ،ويمكن أن نستشف هذا من خلال مجموعة مركبة من السمات التي تميز شخصيات الأفراد الذين يميلون إلى توطيد علاقات الجوار بغيرهم منها طول مدة الإقامة بالمجاورة ،وزيادة الميل نحو الأطفال ،وكبار السن ،ووضوح الميل نحو المشاركة الاجتماعية .

3.3:التضامن المجتمعي:

بعض النظر عن التضامن العائلي والتضامن مع جماعات الجيرة ،هناك التضامن المجتمعي غير الرسمي ونقصد به كل العلاقات وأشكال التعاون والمساندة التي يقدمها فرد لأي فرد آخر أو أسرة ، والذي لا تربطهم به أي صلة قرابة أو مصلحة، ونلمس هذا في حياتنا اليومية العمومية وبصفة خاصة في المناسبات والأزمات.

4.3:العوامل المتحكمة في سيرورة التضامن التقليدي في المجتمع الجزائري :

1.4.3:الثقافة اللامادية (الأعراف والقيم والتقاليد) :تعتبر الثقافة اللامادية السائدة في المجتمع الجزائري ،و التي تزخر بالقيم والمبادئ المستمدة من الدين الإسلامي ومن العادات والتقاليد المتجذرة في التاريخ ،من أهم العوامل المتحكمة في سيرورة التضامن الاجتماعي بمختلف أبعاده وصوره وأشكاله .

إذ يولي الإسلام أهمية كبيرة للعلاقات ما بين الأفراد لاسيما العلاقات الأسرية، هذا لأنها تمثل قوام التضامن العائلي والعكس صحيح. فالتضامن العائلي بدوره يمثل قوام الأسرة لأنه يحافظ على توازنها ومن ثم المحافظة على توازن المجتمع بأكمله.

ولعل أبلغ تعبير جامع لمعنى التضامن والتعاون والتكافل الاجتماعي في الدين الإسلامي، قول الله سبحانه وتعالى :" **وَتَعَاوَنُوْ عَلَى البِرِّ وَ التَّقْوَىْ**" ([3])

و قول الرسول صلى اللّه عليه وسلم" **المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا.** "

([1])المرجع السابق ،ص32.

([2])السيد ،عبد العاطي السيد،مرجع سابق ،ص،263.

([3]) – الآية 2،سورة المائدة.

وكما ذكرنا سابقا فإنّ العمل بالقيم التي يحث عليها الدين الإسلامي نلمسها في مختلف جوانب حياة أفراد المجتمع الجزائري ،فهي طبعت وما زالت تطبع سلوكا تهم ،فالتضامن والتعاون والتزاور مع العائلة والأقارب و الجيران وتقديم المساعدات لهم وتلقي المساعدات منهم ،وإن تغير شكلها وأبعادها إلا مازالت تعتبر كواجب والتزام بين الأقارب وأفراد المجتمع ككل ،ويتضح هذا جليا في العنصر الموالي.

2.4.3:التنظيمات الحديثة:

إنّ التنظيمات الرسمية الحديثة التي حلت محل بعض الوظائف التقليدية للعائلة بالرغم من الجوانب الإيجابية التي توفرها في مجال التضامن ، إلا أنّ لدى بعضها تأثير سلبي على قيم التضامن والألفة والقيم الجماعية بصفة عامة التي ساهمت في توطيد الروابط والعلاقات الاجتماعية وتوفير الأمن النفسي والاجتماعي للأفراد في المجتمع التقليدي ،هذه القيم السلبية بدورها أثرت على سلوكات الأفراد. ونحصر هذا في مظهرين:

أ: المظهر الأول : فالتغير الاجتماعي والتحضر والتحديث أدى إلى تخلي العائلة عن أغلب الوظائف والمهام التي كانت على عاتقها في المجتمع التقليدي لصالح هذه التنظيمات.فقد تم تحويل العديد من وظائفها إلى مؤسسات أخرى أنشأتها الدولة لحماية أفرادها.غير أنّه بالرغم من المظهر الإيجابي الذي تظهر به هذه التنظيمات إلا أنّها تعمل على تغيير الأعراف وتساهم إلى حد بعيد في زيادة التفكك الأسري وتخلي الأسرة عن وظائفها التقليدية . فإذا أخذنا على سبيل المثال فقط لا الحصر،مراكز المسنين :فإنّها أنشأت لرعاية المسنين المحرومين من العائلة .غير أنّ وجود هذه المراكز قد غير وأثر بشكل سلبي على الأعراف التي كانت سائدة في العائلات الجزائرية التقليدية،كالتي كانت توقر كبار السن وتعطيهم مكانة مرموقة وهيبة في العائلة والمجتمع ككل . وما زاد من هذا ، تدهور القيم الدينية والإنسانية والأخلاقية التي تحث على رعاية وعدم عقوق الوالدين، وطغيان المادة والأنانية في المجتمع التي جعلت بعض الأفراد يتخلون عن آبائهم وأمهاتهم لأتفه الظروف والأسباب.و تشجعهم على ذلك سياسة الدولة في هذا المجال .

ويتأكد هذا ما صدر مؤخرا عن وزرة التضامن الوطني والأسرة ،حيث يسمح باستقبال أحد الوالدين أو كليهما في مراكز العجزة يوما كاملا أو لمدة 15 يوما ،بحجة الترويح عن النفس،لكل شخص لديه انشغالات ، وهذا يعني بالضرورة تشجيع على التفكك الأسري. بمعنى ترك الوالدين طيلة اليوم في مراكز العجزة بداعي الذهاب إلى العمل .أو تركهم مدة 15 يوما في هذه المراكز بداعي السفر أو الذهاب للتنزه ،هي خطوة أولى ،و بداية للتخلي عنهم كليا في هذه المراكز.بغض النظر عن الأذى النفسي والاجتماعي الذي يلحق بهذا المسن .فهل حقا أخذ المسن إلى هذه المراكز ،ورؤيته لأقرانه من المسنين في ذلك الوضع المؤلم إن صح التعبير يحقق له الراحة النفسية فعلا ،أم العكس صحيح . فالذهاب به إلى هذه المراكز هو بداية مغايرة تماما لحقيقة مزيفة.

إنّ هذه السياسة إن دلت على شيء فإنّها تدل على أنّها من وضع غير أهل الاختصاص.

ب:المظهر الثاني :التنظيمات الحديثة في المجتمع الجزائري ضعيفة الفعالية ،فالتفاعل معها غالبا ما تعترضه العديد من الصعوبات والعراقيل ، بسبب سوء التسيير والتأطير ،وغموض في القوانين ،والمحسوبية وهذا ما أدى بها إلى الفشل في تحقيق الغاية والأهداف التي أنشأت لأجلها، والمتمثلة في تلبية احتياجات ومتطلبات المجتمع بطريقة عقلانية وموضوعية. وهذا مايدفع بالأفراد التمسك أكثر بالتضامن التقليدي كوسيلة وحيدة أو الاستعانة به لمواجهة هذه الصعوبات التنظيمية بصفة خاصة والصعوبات الحضرية بصفة عامة.وبالتالي فبدلا من أن تعمل هذه التنظيمات على زواله ،تساهم في التمسك به واستمراره.

إنّ تعقد الحياة الحضرية بما تحمله من معنى وفي ظل ضعف فعالية التنظيمات لجأ الأفراد إلى الانفتاح على المجتمع خارج العائلة والروابط التقليدية بصفة عامة وتكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية في مختلف مجالات التفاعل ،ونجدها في الحي ،في العمل ،ومن خلال العلاقات العامة وغيرها .

إنّ هذه العلاقات أساسها التضامن ،وهي مبنية على عنصر الثقة، و تعتبر بمثابة رأسمال اجتماعي أو مورد اجتماعي، يستعين به الفرد وقت الحاجة.وامتلاكه أضحى أمرا في غاية الأهمية والضرورة إذا ما أراد النجاح الاجتماعي إن صح التعبير.دون أن ننسى أنّ هذا ليس بالأمر السهل ،ولا هو في متناول الجميع بل يرتبط بأبعاد متنوعة ومتشعبة تؤثر وتتأثر،نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، موقع الفرد في المجتمع. ونعني بهذا مكانته ،ومركزه وطبقته الاجتماعية ،وكذا وظيفته وغيرها من الأبعاد الأخرى التي تتدخل وتتحكم في تشكيل هذا النوع من رأس المال.

لقد استخدم هذا المفهوم (رأس المال الاجتماعي) لأول مرة من طرف "جون ديوي"كاتجاه عام في المدرسة والمجتمع سنة 1899 ،الذي لم يحدد مفهوما له ،حيث ركز على الاتصال للتعبير عنه من خلال المعلومات وتحديد المشكلات ومواجهتها وإدارة الصراع ،وحيث ترتبط العلاقات الاجتماعية بالقدرات الفردية([1]) ،ثم عرف انتشارا واسعا في السنوات القليلة الماضية، بإصدار العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت المفهوم من خلال دراسة القضايا الاجتماعية المثارة على الساحة المجتمعية.

فقد استخدمه" فرانسيس فوكوياما,F. Fukuyama "من جانب تأثيره الإيجابي على الاقتصاد ،حيث يرى بأنّ رأس المال الاجتماعي هو أساس أي تطور اقتصادي ،"فاليابان وألمانيا والولايات المتحدة لم تصبح من أكبر القوى الصناعية في العالم إلا بسبب وجود ذخيرة ضخمة من رأس المال الاجتماعي والميول العفوية للتواصل الاجتماعي وليس العكس . ويرى أيضا بأنّه ناتج عن انتشار الثقة في المجتمع ،أو في أجزاء معينة منه. "...فليس رأس المال الاجتماعي سوى قدرة تنبثق في المجتمع نتيجة لتغلغل الثقة فيه ،أو في بعض قطاعاته على أقل تقدير ،وقد يتجسد في العائلة ،البنية الأساسية للمجتمع و أصغر جماعاته حجما ،أو في الأمة أكبر هذه الجماعات أو

([1])طلعت ،مصطفى السروجي .**رأس المال الاجتماعي** . القاهرة :مكتبة الأنجلو مصرية ،2009 ،ص،15.

في الفئات الوسيطة القائمة بينهما " ([1])وهو يميز بينه وبين مختلف أنماط رؤوس المال الأخرى،من حيث أنّ وجوده وانتقاله عبر الأجيال إنّما يتمّان من خلال آليات ثقافية متعددة مثل الدين ،والتقاليد ،والأعراف ،والعادات التاريخية .ويرى بأنّ أكثر أنواع رأس المال فائدة لا يتمثل في قدرة الأفراد على العمل تحت سلطة فئات أو تجمعات تقليدية ،وإنّما في مقدرتهم على تشكيل جمعيات جديدة والتعاون ضمن الأطر الداخلية التي تحددها ".([2]) و بالرغم من أنّ هذا النوع من الجماعات قد أفرزه التقسيم المعقد للعمل ،إلا أنّه يعتمد على القيم المشتركة أكثر من اعتماده على العقود الرسمية .

لقد عرف هذا المفهوم انتشارا واسعا خاصة بعد ظهور أعمال "بوتنام . R. Putnam" وخاصة مقالته المنشورة عام 1995 بعنوان "لعب البولنج المنفرد" التي وسّع من الأفكار التي جاءت فيها في كتابه سنة 2000 الذي يحمل نفس العنوان "لعب البولنج المنفرد" مستندا إلى بيانات جديدة .

لقد حاول "بوتنام . R. Putnam" في هذه المقالة انتقاد الفكرة السائدة عن الولايات المتحدة التي روج لها "أليكسيس دي توكفيل "(Alexis de Tocqueville) عن الديمقراطية في أمريكيا، التي بين فيها دهشته بهوس الأمريكيين بالتجمعات المدنية ، والتي كانت بمثابة الدليل على قدرتها غير المسبوقة على إنجاح الديمقراطية.

إنّ الفكرة الأساسية التي سعى بوتنام أن يوصلها من خلال "اللعب المنفرد للبولنج" هي أن هناك دلائل على بداية انهيار "رأس المال الاجتماعي الأمريكي"، فهو يحاول إثبات فكرته من خلال ما أورده من مؤشرات تدل على أن الشعب الأمريكي أصبح انخراطه في المؤسسات الاجتماعية والسياسية كالجمعيات والنقابات وغيرها في انخفاض مستمر ،وهذا بسبب نقص الثقة في الآخر ، وهذا ما أدى إلى تراجع الالتزام الحضاري، ذلك أنّه "كلما كانت درجة الثقة في الآخر عالية كلما مال الناس نحو الالتزام المدني والمساهمة في الجمعيات والعكس صحيح، ووفقا لهذه العلاقة الطردية صنف بوتنام المجتمعات إلى صنفين :مجتمعات ذات ثقة عالية ومجتمعات تنخفض فيها الثقة، وفي اعتقاده أن الولايات المتحدة الأمريكية لازالت تحتل مرتبات متقدمة في ما يخص الثقة، ولكنه دق ناقوس الخطر لأن هذه الثقة في تراجع وإذا استمر الأمر سوف تنخفض تدريجيا وتصل إلى ما هو عليه الحال في البلدان النامية ([3]). ويرى بأن أسباب تراجع رأس المال الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية سببه أربعة عوامل وهي: ([4])

- دخول المرأة بقوة إلى سوق العمل .وارتفاع الحراك الاجتماعي للسكان .

([1]) – فرانسيس، فوكوياما .مرجع سابق ،ص،30.

([2]) – نفس المرجع ،ص،ص،30-32.

([3]) Robert ,Putnam. **Bowling alone : Le déclin du capital social aux Etats-Unis** / in (A) ,Bivort ,(M) Lallement . **Le capital social :performance, équité et réciprocité**. , paris : Ed la Découverte, 2006, p, 45..

([4]) Ibid,p,p. 46-47..

– التحولات الديمغرافية.و التطور التكنولوجي في مجال التسلية و الترفيه و الذي تسبب في فردانية الترفيه.

إنّ التمعن في هذه النظرية ومحاولة إسقاطها على المجتمع الجزائري ، يجعلنا ندرك سبب الفوضى التي نعيشها.وهذا ما يدعونا للتساؤل عن سبب عزوف الأفراد على تنظيم أنفسهم على شكل تنظيمات وهيئات رسمية للدفاع عن حقوقهم بطريقة حضرية ؟ وما هو موقع تنظيمات المجتمع المدني الموجودة في حياة الأفراد في المجتمع الجزائري؟وما مدى تأثيرها على الحياة المدنية؟

لقد استخدم هذا المفهوم أيضا من طرف "بيار بورديو، Pierre Bourdieu " ،وبدا متأثرا بالفكر الماركسي ،و يظهر هذا جليا من خلال توظيفه للمصطلحات الماركسية ،كالرأسمال ،والطبقات الاجتماعية، فهو يرى بأنّ التفاوت في المداخيل ليس هو المعيار الوحيد للتمييز بين الطبقات الاجتماعية". ([1]) بل هناك معايير أخرى .

ويعرفه على أنّه "مجموع الموارد والإمكانات المرتبطة بحيازة شبكة دائمة من العلاقات ...أو هو عبارة عن مجموعة من الموارد الحالية و الكامنة المرتبطة بشبكة دائمة من العلاقات ، أو بعبارة أخرى الانتماء إلى جماعة كمجموعة من الأفراد الذين لا يكتسبون نفس الخواص والمميزات فحسب بل هم موحدون بروابط دائمة ونافعة". ([2]) ،ويرى بأنّه " نتاج استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي الموجهة بقصد أو بدون قصد نحو تأسيس أو إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية القابلة للاستعمال مباشرة ،على المدى القصير أو الطويل ،أي موجهة نحو تحويل علاقات عارضة ،مثل علاقات الجوار وعلاقات العمل أو حتى علاقات القرابة إلى علاقات ضرورية تؤدي واجبات دائمة وتترجم بإحساس خاص كالشعور بالاعتراف، الاحترام، المحبة ... الخ ".([3])

ويتفق في هذه الفكرة مع" لين نان، Lin Nan " ، الذي يرى بأنّ رأس المال الاجتماعي " يلخص مختلف استثمارات الفرد في علاقاته مع الآخرين"([4]). واستعمل المفهوم للإشارة "إلى الموارد التي يمكن أن تصل إلى فرد من خلال العلاقات التي يقيمها مع أشخاص آخرين وقد تكون معلومات أو معارف أو خدمات،أو الحصول على مساعدة في الحياة اليومية، أو الحصول على الدعم و المشورة أو توصيات في حالة الحاجة.([5])

إذن لقد أكد معظم الباحثين مثل"بورديو Pierre Bourdieu " "لين نان،Lin Nan "وغيرهم ، على أهمية استخدام واستثمار الأفراد في العلاقات الاجتماعية من أجل الحصول على موارد أفضل وبالتالي منافع أفضل ،وقد سار "كولمان J. Coleman" على خطى هؤلاء الباحثين وبدا الاتجاه البنائي الوظيفي واضحا على أفكاره.فهو يرى من جهته أنّ اعتبار علاقة ما رأس مال اجتماعي يعتمد على ما إذا كانت تؤدي وظيفة لأفراد معينين منخرطين

([1]) Pierre ,Bourdieu. « Le capital social, notes provisoires », revue actes de la recherche en sciences sociales, N°31, Paris : éd le Seuil,(01-1980),p2.
([2]) Ibid,p,p2.3.
([3]) Pierre Bourdieu **. Le Capital social ; Notes provisoires** » , in (A) Bivort ,(M) Lallement Op.cit,p,p31 33-
([4])Lin , Nan . «Les Ressources sociales ;une théorie du capital social». Revue Française de Sociologie N°4 1995) , consulté le 12 Janvier 2010 p,701.
([5]) Alain , Degenne et Marie-Odile Lebeaux et Yannick Lemel **.** Le capital social dans la vie de tous les jours**,** Le Capital social ,Actes du colloque organisé par le GRIS, Université de Rouen 6 février 2003 Avec la collaboration de CRIDA-LSCI, GEODE, CIRTAI, Département de sociologie , Cellule GRIS N° 10 , Mars 2004,p,32.

في أنشطة محددة ،فرأس المال يمثل موارد واقعية أو محتملة تجنى من العلاقات الاجتماعية .ويعني هذا أنّ إنتاج رأس المال الاجتماعي يتم عندما تعمل العلاقات الاجتماعية بين الأشخاص على تغيير وتيسير(تسهيل) الفعل الاجتماعي .

لقد ربط "كولمان" رأس المال الاجتماعي بعنصر الثقة أيضا ،فعلى سبيل المثال الجماعة التي يظهر أعضائها الإخلاص والثقة العميقة فيما بينهم ستكون أكثر قدرة على الانجاز من جماعة أخرى تفقد هذه السمات ،وهي نفس الفكرة التي تعرض لها" فوكوياما " كما أشرنا سابقا،ويرى أيضا أنّ رأس المال الاجتماعي يدعم رؤوس الأموال الأخرى (رأس المال الطبيعي والبشري) ،.ويمكن توضيح العلاقة بين رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي بشكل مثلث يمثل العلاقة بين ثلاثة أشخاص أ ، ب ،ج حيث تشير الزوايا لرأس المال البشري، بينما تشير الخطوط التي تربط النقاط لرأس المال الاجتماعي. فكلا النمطين من رأس المال متكاملان، حيث يؤثر كل منهما على الآخر. كما يؤكد على أن الفاعل العقلاني لا يستثمر في نفسه فقط من خلال تعليمه و رأسماله البشري ، بل يجب أن يستفيد كذلك من الموارد التي يمكن أن تضمها العلاقات الاجتماعية بمعنى آخر في رأسماله الاجتماعي ،وهذا بالاعتماد على العلاقات العائلية أو الجمعيات التي يضمها المجتمع الحضاري."([1])

يظهر لنا من خلال ماسبق أنّ الأفراد يوظفون رأسمالهم الاجتماعي ،أو رصيدهم العلائقي كإستراتيجية لتحقيق أهدافهم ،وتبادل المنفعة بينهم،وهذا ما يقودنا للتساؤل عن مدى استثمار أفراد المجتمع الجزائري للعلاقات التي يقيمونها ،وعلى أي أساس يتم بناءهم لها ،أو على أي أساس تقوم هذه العلاقات ؟وما مدى فعاليتها في حياتهم العمومية؟

إذن بالنسبة لهؤلاء الباحثين فرأس المال الاجتماعي هو مرتبط بالفرد وشبكة علاقاته ،غير أن بوتنام يرى بأنّه يمتد إلى أبعد من ذلك ،حيث أضاف إليه أبعادا أخرى، استطاعت أن تمدده من الفرد إلى العائلة إلى المجتمع". من فهو يصفه بأنه "معالم المنظمة الاجتماعية مثل الشبكات، والمعايير، والثقة الاجتماعية التي تُسهّلُ التنسيق والتعاون من أجل المنفعة المتبادلة"([2])

إنّ حجم رأس المال الاجتماعي كغيره من الأنواع الأخرى من رأس المال ، يختلف من شخص لآخر، فبالنسبة لـ "بورديو" هو "مرتبط بحجم العلاقات التي ينشئها ويمكنه تسخيرها، وحجم رأس المال الاقتصادي والثقافي والرمزي الذي يمتلكه الأفراد الذين يقيم معهم روابط".([3]) ويعني هذا أنّ رأس المال الاجتماعي لا تكمن فعاليته في حجم شبكة العلاقات وإنّما في بنيتها أي بنية الشبكة أو بعبارة أخرى الموارد التي تمتلكها الشبكة، وعليه يمكن أن نقول أن الشبكة الاجتماعية للفرد تكون غير فعالة إذا كانت الجماعة لا تملك الموارد.وهذه الأخيرة بدورها (الموارد) حسب "لين نان" هي التي تحدد المركز الاجتماعي للفرد في البناء الاجتماعي ومكانته ،و الذي

([1]) M ,Lallement et A, Bévort : Op.cit , p37

([2]) Sophie, Ponthieux .**Que faire du capital social :** Le Capital social ,Actes du colloque organisé par le GRIS, Op cit ,p,241.

([3]) Pierre, Bourdieu **. Capital social : Notes Provisoires**, in (M) Lallement, (A) Bevort: Op.cit, p32.

يتوافق طرديا مع حجم رأس المال الذي يمكن الوصول إليه. "البناء الاجتماعي هو عبارة عن شبكة من الأفراد، تكون مراكزهم الاجتماعية مرتبة ترتيبا هيراركيا حسب الموارد التي يمتلكونها، وكلما كان المركز الاجتماعي للفرد في أعلى الهرم ،كانت الفرص المتاحة له أفضل بالنسبة للرأسمال الاجتماعي الذي يمكنه الوصول إليه . "([1])

بالإضافة إلى هذا فقد أوضح "لين نان "التباين الموجود بين نوع الروابط وفعاليتها التي تتوافق أيضا مع المكانة الاجتماعية والمركز الاجتماعي للفرد في البناء الاجتماعي ،فيرى أنّ الأفراد الذين لهم مكانة اجتماعية عالية يمكنهم الاعتماد فقط على الروابط القوية كعلاقات القرابة من أجل الوصول إلى موارد مماثلة أو أحسن .أما بالنسبة للأفراد الذين ليس لهم مكانة اجتماعية عالية فيمكنهم الاعتماد على الروابط الضعيفة كعلاقات الجيرة والصداقة والعلاقات المهنية وغيرها،للوصول إلى أحسن الموارد .ويتفق في هذه الفكرة مع "مارك غرانوفيتر"،على أنّ الروابط الضعيفة تسمح أكثر من الروابط القوية بالوصول إلى أحسن الموارد ."([2]) وهذا من خلال عرضه لنظريته حول الروابط الضعيفة التي بناها على أساس دراسة ميدانية ،حيث تساؤل عن العلاقة الموجودة بين الشبكات الاجتماعية وإمكانية الخروج من البطالة.وشملت عينة تتكون من 300 شخص ،ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أنّ 56% من أفراد العينة توظفوا عن طريق العلاقات الشخصية، 69% هي علاقات مهنية و31 % هي علاقات عائلية .مقابل 19 % توظفوا بطريقة مباشرة ،أي بدون علاقات شخصية ،ونفس النسبة بالنسبة للذين توظفوا عن طريق القنوات الرسمية للتشغيل،و6 % توظفوا بطرق أخرى . "([3])

ولفهم أوسع لهذه العملية قدم "غرانوفيتر M. Granovetter "المثال التالي : إذا كان A يرتبط ارتباطاً وثيقا بـ B ،من جهة و يرتبط ارتباطاً قويا بـ C ،من جهة أخرى ،فإنّ هناك حظوظ قوية لكي يلتقي كل من B وC وأن يتعارفا ،وتصبح العلاقة التي تربطهم قوية .في مقابل ذلك، إذا كان A يرتبط ارتباطاً وثيقا بـ B من جهة ،و يرتبط ارتباطاً ضعيفا بـ C من جهة أخرى ،فإنّ هناك حظوظ ضعيفة لكي يلتقي كل من B وC وأن يتعارفا ،وحتى وإن التقيا فهناك فرص ضعيفة لتكون لهما نقاط مشتركة. "([4])

وقد طور وجهة النظر هذه، "بيرث رونالد R.Burt " (1992) .وأكد على أهمية الروابط الضعيفة من خلال نظريته حول الثقوب البنائية(الهيكلية) .من خلال دراسته للشبكات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية،وهو يقصد بالثقوب البنائية(الهيكلية) ، ذلك الفراغ في العلاقات الاجتماعية أو بمعنى آخر انعدام الصلة بين الأفراد الذين لا تربطهم أية علاقة اجتماعية.

حاول "بيرث" من خلال هذه النظرية توضيح فكرة رأس المال الاجتماعي عبر توظيفه لعنصر "الوسيط" في العلاقات الاجتماعية ،وهو الشخص الذي يجمع بين الأفراد الذين لا تربطهم أية صلة ببعضهم البعض ،وأكد على أهميته وضرورة تواجده في العمليات الاجتماعية." الفرد الذي يدخل كوسيط بين أفراد لا توجد بينهم

([1])Lin, Nan . « Les Ressources sociales ;une théorie du capital social ». : traduction (E) Lazega: Revue Française de Sociologie .N°4 1995) , consulté le 12 Janvier 2010 ,p,p : 687,688

([2])Ibid,p,p,688.692.

([3]) M, Forse. « Capital social et emploi ». La revue l'année sociologique ».N°1, vol 47, PUF, Paris,(1997), P147.

([4])Ibid,p,p,.147.148

علاقات اجتماعية يمثل جسر أو نقطة عبور إلزامية وهو في حد ذاته طريق من أجل الوصول إلى موارد مختلفة "([1])

يتضح لنا من خلال ماسبق عن وجود تنظيم غير رسمي في كل المجتمعات يسير جنبا مع جنب مع التنظيم الرسمي يخترقه ويؤثر فيه، ويتفوق عليه في بعض الأحيان،ومعنى هذا أنّ نجاح مساعي الأفراد من خلال تفاعلهم مع التنظيمات الحديثة ،كتنظيمات العمل مثلا أو تنظيمات التشغيل أو غيرها من التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية ...لا يتوقف فقط على رأس المال البشري الشخصي للفرد ،بل يتوقف على حجم رأس المال الاجتماعي التي يتأتى من قوة بنية الشبكة التي ينتمي إليها هذا الفرد، ونتائج الدراسة التي توصل إليها "غرانوفيتر "دليل واضح على ذلك.يحدث هذا في دولة القانون ، وعليه وباختصار :كيف هو الواقع في المجتمع الجزائري الذي يُعتبر القانون فيه وفي غالب الأحيان حبرا على ورق ؟ و ما مصير من لا يمتلك هذه الموارد إن صح التعبير أو رأس المال الاجتماعي ؟وكيف يكون موقعه في المجتمع؟

4: التضامن الاجتماعي الرسمي في المجتمع الجزائري:

يعتبر التضامن الاجتماعي الرسمي في المجتمع الجزائري شكل من أشكال الحماية التي تقدمها الجهات الرسمية للأفراد حماية لهم من المخاطر الاجتماعية .وهي عبارة عن "مجموعة من الآليات والمؤسسات، التي ترتكز على مبدأ التضامن والتكافل، والتي تضمن للأفراد الحماية من الأخطار الاجتماعية، المتمثلة أساسا في الأمراض والبطالة والمخاطر التي قد تنجم أثناء العمل والفقر والتكفل بالمتقاعدين وذوي الاحتياجات الخاصة"([2]).

1.4: الضمان الاجتماعي:

ظهر التأمين بصفة عامة لأول مرة في شكل القرض البحري. ويتمثل ذلك في أن يقدم شخص ميسور لمالك السفينة أو الشاحن ما يحتاج إليه من مال مقابل حصوله على فائدة مرتفعة، إلى جانب استرداد مبلغ القرض بشرط أن تصل السفينة والبضاعة التي تحملها إلى أماكنها سالمة([3]).

أمّا مفهوم الضمان الاجتماعي فقد ارتبط بنموذجين أساسيين هما :النموذج الألماني على يد "بسمارك Bismarck (1815-1898) والنموذج الثاني على يد "بيفريدج Beveridge" (1879-1963) .

([1])S,Ventolini . « l'analyse des réseaux sociaux ; pour une autre approche du développement professionnel ». Laboratoire d'économie et de gestion, Université de Bourgogne,(2008), p08.

([2]) محمد ،سيد فهمي. **الرعاية الاجتماعية و الأمن الاجتماعي**. الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث ،1998 ،ص ص 30-30.

([3])- الطيب ،سماتي .الإطار القانوني للتأمينات الاجتماعية في التشريع الجزائري ومشاكله العملية .ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التقليدية .25-26 أفريل 2011 .جامعة فرحات عباس .سطيف ،2011،ص04.

أمّا الأول فيعتبر أول نموذج وطني للحماية الاجتماعية في العالم الصناعي أنشأه "بسمارك"،و ذلك في بداية القرن التاسع عشر1880 ويتضمن هذا النموذج أن العامل عندما يمضي عقد العمل، فإنه يمضي على عقد التأمين لحمايته من الأخطار المهنية و بالتالي يكون مجبرا على ترك جزء من أجره. ([1])

لقد قام "بسمارك "بهذه الخطوة لجلب الطبقة العاملة والحيلولة دون اعتناقها لمبادئ التيارات الاشتراكية المناهضة للنظام الرأسمالي وما أدى إليه من ظلم اجتماعي واستغلال لطبقة العمال .وتركزت جهوده على تحسين أوضاع هذه الفئة بمنحهم بعض المزايا الاجتماعية التي تساعد على تخفيف من وطأة المخاطر الاجتماعية التي يتعرضون لها وبالتالي يمكن امتصاص غضب أفراد هذه الفئة والحد من اتجاهها لمناصرة ومساندة الاشتراكية وفي هذا الصدد أصدر بسمارك ثلاثة تشريعات متعاقبة الأول في 15 جوان 1883 بفرض التأمين من المرض والثاني في 6جويلية 1884 ينظم التأمين عن الإصابات الناجمة من العمل، في 30 جويلية 1889 صدر التشريع الثالث للتأمين ضد مخاطر العجز والشيخوخة، وقد تم تجميع هذه التشريعات في تقنين واحد سمي بتقنين التأمينات الاجتماعية ، وقد استكمل هذا التقنين فصوله بصدور قانون التأمين من الوفاة في عام 1931 وكذا قانون التأمين من البطالة سنة 1929 وقد تميزت هذه التأمينات بطابعها الإلزامي، ولأول مرة في تاريخ التأمين من المخاطر الاجتماعية غير أنّها اقتصرت في البداية على الميدان الصناعي وكذا أصحاب المداخيل البسيطة التي أن امتدت بعد ذلك إلى القطاعات الأخرى. ([2])

أمّا النموذج الثاني فقد تبلور مع ظهور " دولة الرفاه ، welfare state " وبالضبط إلى التقرير الذي وضعه اللورد "بيفريدج Beveridge" في الفترة الممتدة بين الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 و الحرب العالمية الثانية وبالضبط عام 1942. حيث شهدت تلك الفترة تفشي البطالة و الفقر و زيادة التهميش.

تضمن هذا التقرير مشروع للتأمين الاجتماعي يهدف إلى توفير الحماية الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع .حيث ربط بين التأمين الاجتماعي وبين الحاجة بشكل عام، مؤكدا على حق كل فرد من أفراد المجتمع في التأمين الاجتماعي .فالحاجة في نظره عار على المجتمع و يجب التخلص منها ، و هذا من خلال ضمان الدخل للجميع بتعزيز آلية التضامن بين الأفراد بواسطة جهاز الضمان الاجتماعي. ([3])

و يرتكز نموذج "بيفريدج Beveridge"على ثلاثة مبادئ هي ([4]):

الشمولية: و تعني أن كل الأفراد لهم الحق في الحماية الاجتماعية.

([1])- Tarik ,Salhi . « le système des retraites au titre de la sécurité social en Algérie : réalités et perspectives ». sous la direction de M bouyacoub Ahmed Oran . (2004)p 7-8.

([2])- الطيب ،سماتي، مرجع سابق ،ص18.

([3])- نفس المرجع ،ص04.

([4])- عامر، سلمان عبد الملك، مرجع سابق ،ص18.

الوحدة : و يقصد بها تجميع و توحيد صناديق الضمان الاجتماعي في هيئة واحدة تتولى النظام الجديد ، و تتمكن من تقليص النفقات و منع ازدواجية الاستخدام، و توطيد التنسيق بين مصالح الضمان الاجتماعي.

التشابه :و يعني تشابه التقديمات الممنوحة من طرف الضمان الاجتماعي ،فلا يجوز التمييز بين الأجراء أو المرضى أو البطالين.

هذه المبادئ هي مكملة لمبادئ" بسمارك" ،إذ يشكلان معا قواعد نظام الضمان الاجتماعي الحديث و يتعلق الأمر بالنموذج الأوروبي للحماية الاجتماعية ،الذي يعتمد بدوره على الأسلوب البسمركي الذي يتناسب في حق كل أجير مع الاشتراكات المسددة لصالحه و الأسلوب البيفردجي المتضمن التغطية الاجتماعية لكل السكان .([1])

وعلى العموم ،فقد عرف (الضمان الاجتماعي) تطورات سريعة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية بظهور ما يسمى بالتسوية التاريخية بين رأس المال والعمل.وصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 .التي جاء تثمينا لما جاء في المواثيق و الإعلانات والمؤتمرات التي عقدت إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها. وقد دعمت فيما بعد هذه المكتسبات بالمعاهدة الدولية الخاصة بحقوق الإنسان عام 1963 ،الذي نصت المادة 22 منها "لكل شخص بصفته عضوا في المجتمع الحق في الضمان الاجتماعي".([2])

أمّا بالنسبة للجزائر ،فإنّ نظام الحماية الاجتماعية لم يكن وليد الاستقلال سنة 1962 ،وإنّما ترجع جدوره إلى أولى القوانين الاجتماعية الفرنسية التي صدرت حول حوادث العمل سنة 1920 ،وقوانين 1941 المتضمنة الإعانات العائلية ". ([3])

ويجمع الباحثون الذين تناولوا الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية في الجزائر بالدراسة ،أنّه عرف تطورات ملحوظة وتغيرات سريعة وجذرية من حيث الأجهزة المتضمنة للحماية الاجتماعية وبالأخص في العشريتين الأخيرتين ([4]) وبالنسبة للضمان الاجتماعي كشكل من أشكال الحماية الاجتماعية فقد تم تصنيف المراحل التي مر بها كما يلي :

المرحلة الأولى:ما قبل 1962: بما أنّ الجزائر كانت مستعرة فرنسية آنذاك فإنّ نظام الضمان الاجتماعي الذي طبق في هذه المرحلة هو نظام الضمان الاجتماعي الفرنسي،المستلهم من النموذج البسمركي باعتبار أنّ فرنسا كانت مستعمرة ألمانية .وقد تميزت هذه المرحلة بالعدد الكبير من الأنظمة و التي لم تقل عن 11 نظاما خاصا بالضمان الاجتماعي،([5]) مع إقصاء غالبية الشعب الجزائري . ([1])

([1])- المرجع السابق ،ص156.

([2])- إبراهيم ،مشورب.**المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة**.ط2،بيروت :دار المنهل اللبناني ،2004،ص86.

([3])- Madani,Safar Zitoun . « La protection sociale en Algérie :Evolution,Fonctionement et tendances actuelles ».in L'Etat face aux débordements du social au Maghreb,Ouvrage collectif sous la direction de Catusse M.Destremau B.et Verdier E.Paris :Editions IREMAM-KARTHALA(.2010),P.54.

([4])-Ibid..53.

([5])- الطيب ،سماتي، مرجع سابق،ص 21.

المرحلة الثانية :1962– 1970:

بقي الضمان الاجتماعي في هذه المرحلة يسير حسب القوانين والتشريعات الفرنسية .وأهم ما ميز هذه المرحلة هو ضم 15 هيئة للضمان الاجتماعي ضمن ثلاث صناديق جهوية (وهران ،الجزائر ،قسنطينة)،و إصدار بعض المراسيم ،منها المرسوم رقم 457/63 المؤرخ في 14 نوفمبر 1963 و المتعلق بإنشاء جهاز للضمان الاجتماعي خاص بهيئة البحارة.(E.P.S.G.M) .وكذا المرسوم 125/64 المؤرخ في 12 أفريل 1964 ،والمتضمن التركيبة البشرية لمجلس الإدارة الخاص بصناديق الضمان الاجتماعي.([2])

المرحلة الثالثة :1970– 1983:

أهم ما يميز هذه المرحلة هو بداية الإجراءات الأولى لمحاولة خلق نوع من التجانس بين الأنظمة المختلفة،فجاء المرسوم 116/70 المؤرخ في 1 أوت 1970 الذي أعاد تنظيم الضمان الاجتماعي وذلك بإنشاء صناديق متخصصة، مع ضم نظام التأمين الفلاحي بموجب الأمر الصادر في 5 أفريل 1971 في سياق الثورة الزراعية .كما تم بموجب الأمر رقم 8/74 المؤرخ في 30 جانفي 1974 وضع كل الأنظمة والصناديق تحت وصاية وزارة واحدة وذلك بعد أن كان تحت وصاية وزارات مختلفة، إذ تم ضمهم لوزارة الشؤون الاجتماعية باستثناء النظام الفلاحي الذي كان تابعا لوزارة الفلاحة.

فخلال هذه الفترة كان نظام الضمان الاجتماعي الجزائري يتميز بتعايش نظامين ، النظام العام أي بحسب الفئات العاملة ومجموعة من الأنظمة الخاصة التي تستند على المهنة، إلى أن جاء التوحيد سنة 1983. ([3]).

المرحلة الرابعة : ما بعد 1983:

عرفت هذه المرحلة تحول جذري لنظام الضمان الاجتماعي بحيث ظهرت 05 قوانين و 17 مرسوما متعلقة بالتأمينات الاجتماعية و حوادث العمل و الأمراض المهنية و واجبات المكلفين،و أيضا المنازعات في مجال الضمان الاجتماعي التي تم إنشاؤها رسميا .وتطبيقا لهذه القوانين وإعطائها أكثر فاعلية

تم إنشاء ثلاث صناديق للضمان تشمل الفئات وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 7/92 ،والذي جاء أيضا بتوحيد هذه الصناديق سواء من الجانب المالي أو من حيث التسيير وهذه الصناديق هي.

- (CNAS) :الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.

-العمال الأجراء. الصندوق الوطني للتقاعد(CNR)

- (CASNOS).الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء

. الصندوق الوطني للبطالة.

([1])- Madani,Safar Zitoun. Ibid.P.54.

([2])- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ،النصوص التشريعية المنظمة لهيئات الضمان الاجتماعي.2013.

([3])- الطيب ،سماتي، المرجع السابق ،ص 23.

- (COCABATH): الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري. ([1])

جدول رقم (6) يبين تطور المؤمنين اجتماعيا حسب كل هيئة (صندوق):

		2009	2010
الضمان الاجتماعي (CNAS) :	عدد المؤمنين اجتماعيا	8312826	8494919
الصندوق الوطني للتقاعد (CNR) :	عدد المتقاعدين	2075444	2169892
الصندوق الوطني للعمال غير الأجراء (CASNOS):			
	عدد المنخرطين الناشطين :	84536	895983
	عدد المشتركين إلى يومنا هذا *	365425	374439
	عدد المتقاعدين	209796	211360
الصندوق الوطني للعطل والبطالة ورداءة الأحوال الجوية للبناء والأشغال والمياه (COCABATH)			
	عدد المستخدمين المنخرطين	63952	67723
	عدد العمال المصرح بهم	946425	1029542
	عدد الخدمات المقدمة	963438	977376

Source . ONS . L'Algérie en quelque chiffres .Résultats 2010.Edition, № 41, 2011, p, 19.

نلاحظ من خلال الجدول التطورات الملحوظة بالنسبة للمؤمنين اجتماعيا ،حيث وصل العدد بالنسبة للمؤمنين في الصندوق الوطني للعمال الأجراء 8494919 سنة 2010 أي بزيادة تقارب 200000 ،ونفس الشيء بالنسبة للهيئات الأخرى ،غير أنّ ما يلفت الانتباه هو التباين الكبير بين عدد المؤمنين في هذا الصندوق وغيره من الصناديق الأخرى ،أين يكون الانخراط فيها اختياري في بعض الحالات ،كالصندوق الوطني للعمال غير الأجراء .

هذه المعطيات أيضا تكشف لنا عن نسبة هامة من السكان هم في حالة بطالة أو أنهم يمارسون أنشطة غير الرسمية.وما تخلفه هذه الظاهرة على الفرد نفسه وعلى الاقتصاد بصفة عامة.

وفيما يلي جدول يبين نسبة الاشتراكات حسب الفروع :

جدول رقم (7) يبين نسبة الاشتراكات حسب الفرع سنة 2005:

الفرع	المسْتَخْدِمْ	العامل "الأجير"	المجموع
الضمان الاجتماعي (CNAS)	%12 ;5	%1.5	%14

([1])- الطيب ،سماتي، المرجع السابق ،ص 23.

*يقصد من يومنا هذا :سنة تحرير هذه المعطيات .

حوادث العمل	%1 ,25	-	%1,25
التقاعد.	%9,5	%6,5*	%16
التأمين عن البطالة .	%1,75	%0,5	%1,75
التقاعد المسبق	%0,5	%0 ,5	%1
المجموع	%25	%9	%34

Source. Madani,Safar Zitoun. OP,Cit.p.64.

2.4 – البرامج الاجتماعية لصالح الفئات الفقيرة والمحرومة:

1.2.4– التكفل ألاستعجالي بالمواطنين بدون مأوى:

بدأت هذه المهمة منذ 23 ديسمبر 2003 ،ومنذ هذا التاريخ وإلى غاية 2006 تم إيواء 24473 شخص بدون مأوى (بدون مسكن مستقر) 17828 منهم ذكور و 6645 إناث. (1)

2.2.4– التكفل بالأشخاص المعاقين أو الذين يعانون من صعوبات اجتماعية:

إنّ اهتمام الدولة الجزائرية بالتضامن الوطني بدأ منذ الاستقلال سنة 1962 ، وقد عرف تطورا ملحوظا خاصة في العشرية الأخيرة ،ويظهر هذا جليا من خلال تطور الهياكل التي تتكفل بالأشخاص المعوقين أو الذين يعانون من صعوبات اجتماعية ، ،حيث سجل انجاز 176 مؤسسة مختصة ما بين 1962إلى غاية 1998،و133 مؤسسة مابين 1999 و2010.

وفي سنة 2011 وصل عدد المؤسسات المتخصصة (تتكفل بالأشخاص المعوقين أو الذين يعانون من صعوبات اجتماعية) إلى 450 مؤسسة منها 129 مسيرة من طرف الحركات الجمعوية بدعم من الدولة. (2)

جدول رقم (8) يبين تطور المؤسسات المتخصصة من 1962 إلى غاية 2011.

عدد الهياكل الموجودة قبل 1962	عدد الهياكل المنجزة مابين 1962و1998	عدد الهياكل المنجزة مابين 1999و2010	عدد المؤسسات المتخصصة من 1962إلى 2010	عدد المشاريع في طور الانجاز تسلم قبل 2011	المجموع الكلي للهياكل المنجزة مابين 1962و2011
08	176	133	309	04	321

Source :Ministère de la solidarité nationale et de la famille :évolution du secteur de la solidarité nationale et de la famille 1962-2010.bilan final .2011.p,07.

نلاحظ من خلال الجدول وجود مؤسسات تهتم بالتضامن الوطني حتى في عهد الاستعمار الفرنسي غير أنّها كانت موجهة في الغالب إن لم نقل كليا للمعمرين،وعرفت تطورا ملحوظا فيما بعد،حيث تم تجسيد 309

* هذه النسبة تجاوزت 17,25% في مارس 2006 (قانون المالية التكميلي).

(1)Ministère de la solidarité nationale et de la famille .**Evolution du secteur de la solidarité nationale et de la famille 1962-2010**.Bilan final .2011.p,12.

(2)- Ibid .p.07.

مؤسسة من سنة 1962 وإلى غاية 2010 منها 133 أنشأت مابين 1999 و2010. وسنحاول فيما يلي عرض قطاع التضامن الوطني حسب الشرائح الاجتماعية التي تستفيد من هذا التضامن .

3.2.4- حماية الأشخاص المعوقين و ترقيتهم: ويتم هذا من خلال :

- اقتراح كافة التدابير المشجعة على الاستقلالية والاندماج المدرسي و الإدماج الاجتماعي و المهني للأشخاص المعوقين و تنفيذها.
- المبادرة بجميع الدراسات الاستشرافية التي تهدف إلى حماية الأشخاص المعوقين و ترقيتهم.
- المبادرة بالبرامج و المناهج الضرورية للتّكفل الإقامي بالأشخاص المعوقين و تطبيقها.
- السّهر على وضع آليات تهدف إلى ضمان الوقاية و التكفل المبّكر بالإعاقة، بالاتصال مع الدوائر الوزارية المعنية.

ومن أجل توفير الحماية لهذه الفئة من المجتمع تم إنشاء المجلس الوطني للأشخاص المعوقين.وكذا تجسيد 187 مؤسسة خاصة بهذه الفئة، منها 171 أنشأت خلال السنة الدراسية 2010-2011 تستقبل مايقارب 16000 معوق منهم أطفال ومراهقين.

هناك أيضا المساعدة الاجتماعية من الدولة لهذه الشريحة من خلال مساعدات مالية للأشخاص المعوقين 100% الأكثر من 18 سنة وهذا بموجب قانون المالية لسنة 1992 المعدل والمتمم ،ويقدر المبلغ المخصص بـ4000 دج في الشهر .

بالإضافة إلى هذا يستفيد الأشخاص المعاقين من الخدمات الاجتماعية كالعلاج والنقل.وكذا الضمان الاجتماعي بموجب قانون رقم 83-11 المتعلق بالضمان الاجتماعي للأشخاص المعوقين ،الذين لا يمارسون أي نشاط شخصي أو منظم ،وتقدر الاستفادة بـ 5 % من الأجر الوطني الأدنى المضمون لكل شخص معوق عاجز بنسبة 100 % .

و فيما يخص الإدماج المهني والاجتماعي، قامت الدولة بتشجيع الإدماج المهني والاجتماعي للشخص المعوق من خلال إعفاءات ضريبية وشبه ضريبية .لصالح كل من الشخص المعوق وكذا أرباب العمل لتشجيعهم على توظيف هذه الفئة من المجتمع .

4.2.4 –التكفل بالطفولة التي تواجه صعوبات:

ويتم التكفل بهم من خلال وضعهم في مراكز متخصصة أو تسليمهم إلى عائلات لكفالتهم .وفيما يلي جدول يبين تطور المراكز الخاصة بالطفولة المسعفة.

جدول رقم (9) يبين تطور المراكز الخاصة بالطفولة المسعفة.**FEA** "* :

2010-2000	1999-1990	1989-1980	1979-1970	1969-1962

* Foyer pour enfants assistés.

السنة					
عدد المؤسسات	03	05	20	24	44
المجموع	96				

Source:ministère de la solidarité nationale et de la famille،évolution du secteur de la solidarité nationale et de la famille 1962-2010.bilan final .2011.p,.12 .

نلاحظ تطور ملحوظ في المراكز الموجهة للطفولة المسعفة وخاصة في الفترة الأخيرة،حيث تم تسجيل إنشاء 20 مركز مابين 2000-2010.

أما الكفالة فتم بموجب المرسوم 1992 حيث تم التكفل سنة 1999 بـ 1705 طفل في الجزائر مقابل124 خارج الوطن ، وفي سنة 2002 تم التكفل بـ1987 طفل من طرف عائلات داخل الوطن مقابل 188 خارج الوطن ،ووصل العدد سنة 2010 إلى 1393 طفل مكفول داخل الوطن مقابل 176 ،طفل خارج الوطن .

5.2.4- التكفل بالقصر الذين يواجهون صعوبات:

ومن أجل هذا فقد هيأ قطاع التضامن 44 مركز متخصص موزعين كالتالي:

- 31 مراكز متخصص في إعادة التربية CSR منها 07 للبنات في 27 ولاية.
- 09 مراكز متخصص في الحماية CSP منها 01 للبنات في 09 ولايات.
- 04 مراكز متعددة المهام لحماية الشباب ,CPSJ ، في 04 ولايات.

جدول رقم (10) يبين تطور CSR /CSP/CSPJ:

السنة	1969-1962	1979-1970	1989-1980	1999-1990	2010-2000
عدد المؤسسات	07	13	06	04	14
المجموع	44				

Source:ministère de la solidarité nationale et de la famille, évolution du secteur de la solidarité nationale et de la famille 1962-2010.bilan final .2011.Ibid.p,.14

نلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ عدد المراكز المخصصة للشباب القصر هي نفسها المخصصة للأطفال .حيث تم تسجيل 44 مركز .

إنّ هذه المراكز وبالرغم من الجانب الإيجابي التي تقوم به إلا أنها إن دلت على شيء فإنّها تدل على واقع التضامن الأسري التقليدي ،وهل حقا يمكن أن تعوض ذلك التضامن؟

6.2.4 – حماية الأشخاص المسنين: لقد أولت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال أهمية لحماية والتكفل بالأشخاص المسنين وهذا من وضع برامج حماية الأشخاص المسنين و ترقيتهم، لاسيما الأشخاص المسنين المحرومين أو الذين هم في وضع اجتماعي صعب.وهذا من خلال مايلي: ".([1])

- وضع برامج حماية و مساعدة تجاه الأشخاص المسنين في وضعية تبعية.
- تشجيع إبقاء الأشخاص المسنين في وسطهم العائلي.
- تصور و وضع آليات مساعدة الأشخاص المسنين بالمنزل.
- وضع تدابير ترمي إلى الوقاية من التخلي عن الأشخاص المسنين و إهمالهم.
- تشجيع إحداث هياكل استشارة و وساطة و توجيه تجاه الشخص المسن.
- تشجيع إحداث فضاءات التسلية و الترفيه لصالح الأشخاص المسنين.
- تشجيع الحركة الجمعوية ذات الطابع الاجتماعي و الإنساني الناشطة في ميادين حماية و ترقية الأشخاص المسنين، بالعلاقة مع الهيكل المركزي المعني.

وإلى غاية سنة 2010 فقد تم تجسيد 33 مؤسسة تتكفل بـ 2164 شخص مسن ، وفيما يلي جدول يبين التطورات التي حصلت في هذا الميدان منذ الاستقلال وإلى غاية سنة 2010.

جدول رقم (11) يبين تطور عدد المراكز التي تتكفل بالأشخاص المسنين.

السنة	1969-1962	1979-1970	1989-1980	1999-1990	2010-2000
عدد المؤسسات	02	01	11	04	15
المجموع	33				

Source :ministère de la solidarité nationale et de la famille,évolution du secteur de la solidarité nationale et de la famille 1962-2010.bilan final .Ibid .2011.p,.19

وعلاوة على هذه المقرات الخاصة بالأشخاص المسنين المسيرة من طرف المديريات الفرعية للوزارة المعنية ، هناك خمس(05) مقرات أخرى مسيرة من طرف البلديات موزعة عبر خمس ولايات هي ،الشلف ،تلمسان ،المسيلة ،وهران ،وخنشلة ،وهي تتكفل بـ150 شخص مسن.

كما توجد في هذا الإطار أيضا ثلاث (03) جمعيات ذات طابع إنساني اجتماعي على مستوى كل من ولاية البليدة ،عين تموشنت ،و غليزان تسير أربع 04 مراكز تتكفل بـ 329 شخص مسن.

7.2.4– حماية الأسرة و ترقيتها: ويتم هذا من خلال مايلي:

- المساهمة في الحفاظ على القيم الاجتماعية و الثقافية و الحضرية ضمن الأسرة.
- تعزيز التلاحم و التضامن ضمن الأسرة و تشجيع مساهمة الأسرة في التنمية الوطنية.

([1])وزارة التضامن الوطني والعائلة ،سبتمبر 2012 ،ص 35.

- تشجيع الأسر المنتجة و كذا الإدماج الاجتماعي و المهني للأسر في وضع صعب بوضع ترتيبات الإعانة و الدعم.و تشجيع الحركة الجمعوية ذات الطابع الاجتماعي و الإنساني الناشطة في ميادين حماية الأسرة وترقيتها.وضمان متابعة التسيير المالي للخدمات الخاصة بالعلاجات الصحية لصالح الأشخاص المحرومين غير المؤمن لهم اجتماعيا.
- المبادرة بدورات تكوينية و تنظيمها بالتعاون مع الهيكل المعني.

8.2.4– حماية المرأة و ترقيتها: وتحاول الدولة تحقيق هذا من خلال مايلي:

- تصور سياسات و برامج حماية و ترقية المرأة.و العمل على ترقيتها و مشاركتها في تنمية البلاد.
- تنفيذ كل نشاط يهدف إلى وقاية المرأة من كل أشكال الإقصاء و التهميش.و نشر ثقافة تكافؤ الفرص.
- وضع برامج وقاية وحماية المرأة و الفتاة و الطفلة ضد الآفات الاجتماعية وضمان متابعتها.
- المساهمة في مكافحة أمية المرأة و الفتاة و كذا تجسيد حق تمدرس الفتاة، لاسيما في الوسط الريفي.
- تشجيع الحركة الجمعوية ذات الطابع الاجتماعي و الإنساني الناشطة في ميادين حماية و ترقيتها.

3.4 – برامج التنمية التضامنية و الإدماج و المساعدات الاجتماعية: و تكلف بالعلاقة مع الدوائر الوزارية و المؤسسات المعنية بما يأتي:

- تصور برامج التنمية الجماعية التساهمية و إعدادها.برامج المساعدة و الإدماج الاجتماعيين الموجهة للفئات المحرومة و إعدادها. والسهر على تنفيذ برامج التنمية الجماعية و تراتيب المساعدة و الإدماج الاجتماعيين الموجهة للفئات المحرومة و ضمان متابعتها.
- المبادرة بكل الدراسات الرامية إلى تحسين تراتيب وبرامج التنمية التضامنية و تكييفها.
- المساهمة في تصور مشاريع و منشآت تحتية قاعدية ذات طابع اجتماعي في المناطق المحرومة.
- اقتراح مشاريع بالعلاقة مع مهامها و المشاركة في إعدادها بالتنسيق مع الهيكل المركزي المعني.

4.4– برامج التنمية الاجتماعية ومتابعتها و تحليلها و تنشيطها: و تكلف بالعلاقة مع الدوائر الوزارية و المؤسسات المعنية بما يأتي:

- إعداد الإستراتجية الوطنية في مجال التنمية الاجتماعية و اقتراحها. القيام بالدراسات لتقييم أثر برامج التنمية الاجتماعية و تنفيذها.
- المساهمة في تحسين نوعية أدوات التخطيط وبرامج التنمية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية للمناطق المحرومة.
- تطوير التنسيق ما بين القطاعات في إطار تنفيذ إستراتجية التنمية الاجتماعية.
- وضع أدوات و آليات تحديد الاحتياجات الاجتماعية لمناطق الفقر.و استغلال و تعزيز و تحليل المعلومات و المعطيات المتعلقة ببرامج المساعدة و الإدماج الاجتماعيين الموجهة للفئات المحرومة و تقييمها.
- اقتراح مشاريع نصوص قانونية بالعلاقة مع مهامها و المشاركة في إعدادها بالتنسيق مع الهيكل المركزي المعني.

5.4- الحركة الجمعوية و العمل الإنساني :

تعتبر الجمعيات من أهم المؤسسات التي ينتظم من خلالها عمل الجماعة ،وهي شكل من أشكال المجتمع المدني الذي يعمل فيه الفرد طوعا وباستقلال نسبي عن الدولة ،وقد ارتبط ظهورها بالتحولات التي جرت في أوربا في النصف الثاني القرن الثامن عشر ،أي مرحلة التحول من النظام الاستبدادي إلى الديمقراطية البرجوازية حيث ظهرت الحاجة إلى إقامة علاقة جديدة بين السلطة والشعب .علاقة تقوم على احترام حرية الإنسان ودفعه إلى المشاركة في الحياة العامة عن طريق تنظيمات يكون الانتساب إليها والخروج منها طوعي ،والهدف هو اشتراك المجتمع في عملية بناء النظام البرجوازي الناشئ حديثا. ([1])

أمّا في الجزائر فقد بدأ العمل الجمعوي منذ القرن التاسع عشر وبالضبط سنة 1901 ،وقد تركزت أنشطته في الرياضة ،الثقافة والأعمال الخيرية .

هذه الجمعيات لعبت دورا هاما قبل حرب التحرير من خلال التكفل بتوعية الشعب الجزائري ،وخاصة مساندة الحركة الوطنية. ،وباندلاع حرب التحرير عرفت الحركة الجمعوية تقهقرا لكن سرعان ما عادت إلى نشاطها بعد الاستقلال ، غير أن بروز نشاط هذه الجمعيات بدأ مع الانفتاح السياسي سنة 1989،بصدور قانون رقم 31/90، يوم 04 /12/ 1990 المتعلق بالجمعيات، وبصدور القانون الأساسي في 28 نوفمبر 1996.وتتمثل أنشطتها فيما يلي :

- تنظيم الأعمال الإنسانية و التضامن لفائدة فئات السكان المحرومين و متابعة برامج المساعدات التي تبادر بها الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي و الإنساني.
- تطوير إستراتيجيات عمل المساعدة و النجدة بالعلاقة مع المنظمات و المؤسسات المعنية.
- تطوير إستراتيجيات العمل الجواري تجاه فئات الأشخاص في وضع اجتماعي صعب بمشاركة الحركة الجمعوية، بالعلاقة مع الدوائر الوزارية و المؤسسات المعنية.

وبصفة عامة فإنّ نشاطات هذه الجمعيات كانت موجهة ولا تزال ،إلى التكفل بالدرجة الأولى بالأشخاص المعوقين ،وكذا المسنين ،و النساء اللواتي يواجهن صعوبات والأطفال في خطر .

وقد وصل عدد المؤسسات التي تسير من طرف الحركة الجمعوية التي تنشط في المجال الإنساني الاجتماعي 145 مؤسسة موزعة عبر 25 ولاية .وفيما يلي جدول يبين عدد الأشخاص المتكفل بهم من طرف الجمعيات من سنة 2004 وإلى غاية 2010. ([2])

جدول رقم (12) يبين عدد الأشخاص المتكفل بهم عبر السنوات:

السنوات	عدد المؤسسات	عدد الأشخاص المتكفل بهم

([1])-إبراهيم، مشورب ،مرجع سابق،2004،ص ،ص،11،12.

([2]) - Op.Cit .p.29.

2004	114	7879
2005	119	8049
2006	129	8841
2010	135	8911

Source **:**ministère de la solidarité nationale et de la famille.Ibid.p,31 .

إنّ التطور في عدد جميع المنشآت والتنظيمات التي تلبي احتياجات الأفراد في المجتمع الحضري وعدد المستفيدين منها يبعث في النفس السرور ،غير أنّ التطور في تنظيمات الحماية الاجتماعية الرسمية هو عكس ذلك ،لأنّه يترجم لنا واقع التماسك والتضامن العائلي والأسري ،وبالطبع مخلفاته ونتائجه.

خلاصة:

يتفق أغلب علماء الاجتماع الحضري أنّ الحياة الحضرية ساهمت في تغيير الأسس التقليدية للتماسك والتضامن والروابط الاجتماعية بين الأفراد ،من خلال تطوير العديد من التنظيمات الرسمية التي توجه مباشرة لإشباع حاجات الأفراد ومصالحهم ،والتي تتضمن بدورها قدرا ملحوظا من الاعتماد المتبادل ولكن في إطار من العلاقات أكثر تعقيدا وسطحية وفي المجالات التي لا يستطيع الفرد أن يسيطر عليها بمفرده .

غير أنّ هذه التنظيمات في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية تكون ضعيفة الفعالية ،بما يسمح ببروز أنواع جديدة من التضامن الاجتماعي لسد الفراغ التي تعاني منه هذه التنظيمات وكإستراتيجية أفراد يحاولون التكيف مع معطيات المرحلة الراهنة.خاصة وأنّ العديد من الدراسات التي تطرقنا إليها في هذا الفصل أكدت على أهمية التضامن غير الرسمي بمختلف أشكاله ومصادره في مختلف العمليات الاجتماعية ،علما أنّ هذه الدراسات تمت في مجتمعات حضرية وليست مجتمعات تمر في مرحلة انتقالية.

إنّ هذا الواقع يدفعنا لطرح التساؤل التالي :إلى أي تمكنت التنظيمات الرسمية تعويض التنظيمات التقليدية في الوسط الحضري ؟ وما هي الأشكال الجديدة من التضامن التي يعتمد عليها الفرد الجزائري في الوسط الحضري للتغلب على صعوبات الحياة الحضرية والتكيف معها ؟ أو بعبارة أخرى ما هي البدائل التي طورها الفرد الجزائري في ميدان التضامن الاجتماعي للتكيف مع صعوبات الحياة الحضرية ؟

الباب الثاني

الدراسة الميدانية

الفصل الخامس.

الخصائص العامة لعينة البحث.

الباب الثاني : الدراسة الميدانية :

الفصل السادس:الخصائص العامة لعينة البحث.

تمهيد:

1- خصائص العينة :

نتطرق من خلال هذا العنصر إلى عرض تحليلي لخصائص المجيبين عن الاستمارة، والتي لها علاقة مباشرة بالغرض و الأهداف التي تخدم البحث، وذلك بالتركيز على تقديم البيانات والمعلومات الشخصية لهؤلاء الأفراد و المتمثلة في ، السن ،الجنس ، المستوى التعليمي، الحالة العائلية ،الوضعية المهنية ،الوظيفة المشتغلة ،وغيرها من البيانات الأخرى،وسنعرضها على النحو التالي:

1.2:الوضعية الاجتماعية:

جدول رقم (13) يمثل توزيع المبحوثين حسب الجنس والسن .

الجنس / السن	[42 37]	[48 43]	[54 49]	[60 55]	61 فأكثر	المجموع
ذكر	%30.3 101	%32.7 109	%24.6 82	%7.2 24	%5.1 17	% 59.1 333
أنثى	%27 62	%41.7 96	%22.6 52	%8.7 20	/	%40.9 230
المجموع	%29 163	%36.4 205	%23.8 134	%7.8 44	%3 17	%100 563

نلاحظ من خلال هذا الجدول تواجد كلا الجنسين موزعين حسب السن بنسب متقاربة نوعا ما.

بالنسبة لمتغير السن : فالنسبة الغالبة من أفراد العينة بلغت 36.4% ، تمثل الفئة التي يتراوح سنها مابين 43 و 48 سنة، التي تدعمها فئة الإناث بنسبة 41.7 %،مقابل 32.7 % من فئة الذكور .

نلاحظ أيضا أنّ 29 % من أفراد العينة يتراوح سنها مابين 37 و 42 سنة تدعمها فئة الذكور بنسبة 30.3% ،مقابل 27 % من فئة الإناث.في المقابل تمثل نسبة من يزيد سنهم عن 48 سنة 33.16 % وهي نسبة معتبرة أيضا تدعمها أيضا فئة الذكور بنسبة 36.9% ،مقابل 31.2% من الإناث.

لقد جاءت النتائج على هذا النحو ربما إلى طريقة المعاينة التي تمت بكثرة على مستوى مقرات العمل وهذا لأنّ أغلب الموظفين والنشطين في سوق العمل تقل أعمارهم عن 60 سنة .

أو ربما بسبب معايير اختيار العينة ،التي تعمدنا فيها تحديد السن بأكثر من 35 سنة وهذا المؤشر نعتقد كثيرا أنّه يفيدنا في بحثنا هذا ،حتى يكون المجيب عن الاستمارة أكثر رزانة ودقة ووعي بالظروف المحيطة به والمسؤوليات التي على عاتقه ،نتيجة خبرته في الحياة ،كما يحبذ (ليس شيء محدد) لو يكون المجيب أقل من 60 سنة.وهذا لأنّ الفرد في

هذه المرحلة ربما تقل مسؤولياته إن صح التعبير ذلك أنّ ما هو شائع عن الأفراد الذين يفوق سنهم عن 60 سنة أنّهم في هذه المرحلة العمرية يحالون على التقاعد ،كما أنّ ليس لديهم مسؤوليات اجتماعية نحو أبنائهم ،لأنّه بحكم سنهم يكون أبناؤهم قد أنهوا دراستهم وينشطون في سوق العمل، أو قد تزوجوا .غير أنّ هذا لا يشمل جميع مفردات هذه الفئة ، فهناك 5 حالات من أفراد العينة من يفوق سنها 70 سنة لكن لا يزالون ينفقون على أبنائهم البطالين .ويعانون من ضغوط نفسية ،و صعوبات مادية واجتماعية عديدة.سنتطرق إليها في الفصول اللاحقة .

وبالنسبة للجنس فإنّ أعلى نسبة من المبحوثين و المقدرة 59.1**%** مثلتها فئة الذكور(الأزواج الرجال)، بينما النسبة المتبقية و المقدرة بـ 40.9 **%** مثلتها فئة الزوجات النساء .

يمكن أن نقول أن الفارق المعتبر و الملاحظ في هذه النسب يعكس لنا حقيقة اجتماعية مفادها، أن الرجل في مجتمعنا مازال هو الممثل الرئيسي للأسرة حاضرا كان أو غائبا،و ما يؤكد هذا مواقف بعض النساء اللواتي استلمن الاستمارة،صرحن لنا بضرورة أخذ موافقة أزواجهن لأنهم أكثر دراية منهن في مثل هذه القضايا، فالمرأة ليس لها الحق في تمثيل الأسرة ولا تخول لها هذه السلطة إلا في حالة وفاته أو غيابه.

وهذا ما يؤكد لنا أيضا حقيقة لازالت مرسخة في أذهان الأسر الجزائرية وهي أنّه كلما تعلق بالقضايا الخاصة والمتمثلة في عملية الإدلاء بالمعلومات عن الأسرة فالقرار الأول والأخير يعود دائما للرجل.إلا حالات شاذة هي عكس ذلك إذ أنّ هناك من استلم الاستمارة هم من جنس الذكور وأخبروني بأنّ زوجاتهن هن من سيقمن بملإ الاستمارة،لأنّهن سيفهمن ما أقصده أكثر منهم.وهذا راجع أيضا لذهنيات مختلفة أيضا .

جدول رقم (14)يمثل توزيع المبحوثين حسب السن والحالة العائلية.

السن / الحالة العائلية	متزوج	مطلق	أرمل	المجموع
[42 37]	%87.7 143	%12.3 20	/ 	% 29 163
[48 43]	%76.6 157	%19 39	%4.4 9	% 36.4 205
[54 49]	%88.1 118	/ 	%11.9 16	%23.8 134
[60 55]	%81.8 36	%9.1 3	%9.1 5	%7.8 44
61 فأكثر	%100 17	/ 	/ 	%3 17
المجموع	%83.7 471	%11.2 63	%5.2 92	%100 563

نلاحظ من خلال الجدول مايلي :

أكبر نسبة في الجدول يشكلها المتزوجون وتبلغ نسبتهم 83.7% تدعمها في ذلك النسبة 100 % من المبحوثين الذين ينتمون إلى الفئة 61 سنة فأكثر.وبنسب متقاربة جدا بالنسبة للفئات الأخرى.

إنّ هذه النتائج تعكس لنا حقيقة تحمل معظم الأفراد المبحوثين لمسؤوليات كبيرة ومتعددة أغلبها لها علاقة مباشرة مع التنظيمات الحديثة ومع النسق المجتمعي ككل.

مقابل ذلك بلغت نسبة المطلقين 11.4% وتركزت في فئة المبحوثين أقل من 49 سنة .على عكس فئة الأرامل التي بلغت 5% والتي تركزت في الفئات أكثر من 49 سنة وهي نتائج يمكن أن نقول بأنّها جد طبيعية بحكم تقدم السن .دون ان نغفل عامل مهم آخر وهو الأزمة الأمنية فترة التسعينات التي فقدت فيها معظم الأسر الجزائرية أحد أفرادها أو أكثر .إذ صادفنا في بحثنا هذا ثلاث(3) حالات هن أرامل ضحايا الإرهاب.

وكما هو شائع فإنّ هاتين الفئتين وخاصة فئة المطلقين بأبناء لها مسؤوليات إضافية عن تلك التي يتحملها المتزوجون خاصة في ضل ما يميز الواقع الجزائري من ظواهر سلبية .وتجدر الإشارة إلى أنّ فئة المطلقين تواجدت بنسبة كبيرة على مستوى المدارس الخاصة وكذا الجمعيات.

جدول رقم (15) يبين توزيع المبحوثين حسب مكان الميلاد ومكان الإقامة (البلدية):

مكان الإقامة / مكان الميلاد	بوزريعة	الأبيار	بن عكنون	باب الواد	سيدي محمد	الحراش	المرادية	القبة	الجزائر الوسطى	القصبة	المجموع
بوزريعة+بني مسوس	%30,4 21	%23,2 16	%17,4 12	/	/	%5,8 4	%13 9	%10.1 7	/	/	%12,3 69
الأبيار+ عين البنيان	%18,6 16	%37,2 32	%10,5 9	%1,2 1	%14,0 12	/	/	%14 12	%4,7 4	/	%15.3 86
بن عكنون	%15,4 8	%7,7 4	%38,5 20	%15,4 8	/	/	/	%15,4 8	%7,7 4	/	%9.2 52
باب الوادي	%5,3 4	%5,3 4	/	%40,0 30	%16,0 12	%16,0 12	%1,3 1	%5,3 4	%10.7 8	/	% 13,3 75
سيدي أمحمد	%14,3 8	%7,14 4	%23,2 13	/	%33,9 19	%14,3 8		%7,4 4	/	/	%9.9 56
الحراش	%11,6 8	%1.4 1	%5,8 4	%5,8 4	%11,6 8	%40,6 28	%5,8 4	12	/	/	%12.3 69
المرادية	%9,3 4	%34,9 15	/	/	%18,6 8	%18,6 8	%9,3 4	%9,3 4	/	/	%7.6 43
القبة	%8,3 4	%16,7 8	%25,0 12	/	%25,0 12	%16,7 8	/	%8,3 4	/	/	%8.5 48
الجزائر الوسطى	/	%9,4 3	/	/	/	%12,5 4	%28,1 9	%25,08	%25 8	/	%5.7 32
القصبة	%48,5 16	%12,1 4	/	/	/	/	/	%27,3 9	/	%12,1 4	%5.9 33
المجموع	%15,8 89	%16,2 91	%12,4 70	%7,6 43	%12,6 71	%12,8 72	%4,8 27	%12,8 72	%4,3 24	%4,3 4	%100 563

إنّ أهمية هذا المتغير (الحراك الجغرافي لأفراد العينة)، تكمن في أنّه يعطينا احتمالات الترابط بين متغير الهجرة والتغيرات الممكنة للأسرة ،إذ نتوقع الانتشار الواسع للأسرة النووية ،وبالتالي الكشف عن ما إذا كان الابتعاد المجالي

عن الأقارب والعائلة الكبيرة له تأثير على التواصل وعلى التمسك بقيم وتقاليد التي ميزت العائلة الممتدة خاصة في ظل ما يميز الحياة الحضرية من صعوبات ومشكلات.

نلاحظ من خلال الجدول أنّ الغالبية العظمى من مفردات العينة غيروا مكان إقامتهم، تدعمها في ذلك مواليد بلدية القبة بنسبة 91.7 %، تليها بلدية المرادية بنسبة 90.7% ،ثم بلدية القصبة بنسبة 87.9 % ،ثم بلدية الجزائر الوسطى بنسبة 75 % .في حين تراوحت نسبة الحراك الاجتماعي لباقي البلديات ما بين 60% إلى 70% ،وهي نسبة مرتفعة جدا أيضا لا تقل أهمية عن سابقتها.

إنّ هذا الحراك يعكس جانبا مهما من الأزمة التي تعيشها مختلف العائلات الجزائرية الحضرية ألا وهي أزمة السكن.التي تم تجاوزها بأحد السبل ،إما بسياسة الإسكان التي سطرتها الدولة والتي تمت غالبا نحو السكنات الجماعية المتمثلة في "العمارات" أو عن طريق المجهود الشخصي الذي يتم ربما نحو أنواع مختلفة من المساكن الفردية ،كالفيلات ،أو نحو البيوت القصديرية ،أو غيرها من الأنواع الأخرى من السكنات .

2.2- التأهيل العلمي لأفراد العينة:

جدول رقم (16)يمثل توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي والجنس.

الجنس / المستوى التعليمي	ذكر	أنثى	المجموع
يقرأ ويكتب + ابتدائي	%20.7 69	%3.5 8	% 13.7 77
متوسط	% 14,4 48	%12,2 28	%13.5 76
ثانوي	%37,2 124	%24,8 57	%32.1 181
جامعي	%27,6 92	%59.6 137	%40.7 229
المجموع	%100,0 333	%100,0 230	%100 563

يمثل متغير المستوى التعليمي أهمية بالغة في هذه الدراسة ،إذ يمكن من خلاله معرفة مستويات وعي وإدراك وفهم المبحوثين للواقع الاجتماعي الجزائري الحضري بكل أبعاده،وكذا موقعهم فيه.

فنلاحظ من خلال الجدول أنّ الأغلبية من مفردات العينة هم من الجامعيين بنسبة 40,7 % للإناث النسبة الأكبر 59,6 % ثم الذكور بنسبة 27,6%، وبنسبة مقاربة لها من الثانويين 32.1% في مقابل نسبة ضئيلة لا تتعدى 15 % لمن لهم المستويات المتوسط وكذا من لهم مستوى الابتدائي والذين يحسنون القراءة والكتابة.مع ارتفاع نسبة الذكور بانخفاض المستوى التعليمي ، إذا نلاحظ أن الأغلبية الساحقة من مفردات العينة من يحسنون القراءة والكتابة وكذا الذين لدهم مستوى ابتدائي هم من الذكور بنسبة 20,7 %،مقابل 3,5% من الإناث.

إنّ هذه النتائج تبين المزايا التي يوفرها الوسط الحضري لساكنيه من جهة ،ويبين لنا من جهة أخرى الأهمية التي توليها العائلة الجزائرية للتعليم نظرا للدور المهم الذي يلعبه هذا الأخير في الحياة الاجتماعية للأفراد و كيفية النظر إليها بحكم ما أحدثه من تأثير في الذهنيات خاصة و أن التعليم أصبح اليوم من العوامل المساعدة في الحصول على عدة مزايا اجتماعية معتبرة أولها منصب عمل محترم ، وهذا لم يقتصر على فئة الذكور فقط ،بل أصبح للإناث مركزا محوريا في هذه العملية،حيث يلاحظ تطور عدد الطالبات مقارنة مع عدد الطلاب ،واقتحامهن لميدان الشغل في مختلف التخصصات وحتى بالنسبة للتخصصات التي كانت في وقت مضى حكرا على الرجال .

جدول رقم (17)يبين السن والمستوى التعليمي :

المستوى التعليمي / السن	يقرأ و يكتب ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
[42 37]	/	%9.8 16	%37.4 61	%52.8 86	% 29 163
[48 43]	%2.4 5	%8.3 17	%46.8 96	%42.4 87	%36.4 205
[54 49]	%26.1 35	%26.1 35	%14.9 20	%32.8 44	%23.8 134
[60 55]	%54.5 24	%18.2 8	%9.1 4	%18.2 8	%7.8 44
61 فأكثر	%76.5 13	/	/	%23.5 4	%3 17
المجموع	%13,7 77	%13,5 76	%32,1 181	%40,7 229	%100 563

نلاحظ من خلال الجدول أنّ الأغلبية من مفردات العينة الذين مستواهم التعليمي دون المتوسط يمثلون فئة المبحوثين الذين يفوق سنهم 60 سنة بنسبة 76.5 % ،تليها فئة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم مابين 55 و 60 سنة بنسبة 54.5 %،مقابل نسبة قليلة نوعا ما تمثل الفئة التي تتراوح أعمارها مابين 49 و54 سنة بنسبة 26.1% ،ومقابل نسبة ضعيفة جدا 2.4% تمثل فئة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم مابين 43 و48 سنة ،مقابل ولا شيء من الفئة العمرية الأولى.

أما بالنسبة للجامعيين ،فغالبيتهم يمثلون الفئة العمرية الأولى (37 إلى 42) سنة بنسبة 52.8% ،تليها الفئة الثانية (43-48) بنسبة 42.4 % ثم الفئة الثالثة بنسبة 32.8 % ، ثم الفئة الأخيرة بنسبة 23.5 % ،وأخيرا الفئة الرابعة(55-60)بنسبة 18.2% .

وفيما يخص الثانويين، فأغلبهم يتراوح سنهم مابين (43-48) سنة بنسبة 46.8% ،مقابل 37.4 % من الفئة العمرية الأولى في مقابل نسبة ضئيلة لا تتعدى 15 % من الفئة العمرية الثالثة ،مقابل أيضا نسبة ضعيفة نوعا ما 9.1 % من الفئة العمرية الرابعة ،مقابل ولا شيء من الفئة العمرية الأخيرة.

و بالنسبة للتعليم المتوسط فإنّ غالبية مفردات العينة تتركز في الفئة الثالثة (49-54) سنة ،بنسبة 26.1% .مقابل 18.2% ،من الفئة العمرية الرابعة ،مقابل نسب ضعيفة 9.8 % و 8.3%تمثل الفئة الأولى ،والثانية على التوالي ، ومقابل ولا شيء فيما يخص الفئة الأخيرة.

نستنتج من خلال نتائج الجدول أن هذه المعطيات هي جد منطقية ،وهي مرتبطة إلى حد كبير بالخلفية التاريخية للمجتمع الجزائري باعتباره مجتمع حديث الاستقلال .إذ عمل الاستعمار الفرنسي على تجهيل الجزائريين ،الأمر الذي جعل الغالبية العظمى منهم تكتفي بالتعليم الديني إن صح التعبير في المساجد والزوايا ،وهذا ما كان له تأثير حتى في السنوات الأولى بعد الاستقلال ،وبعد ذلك وبفضل سياسة الدولة المستقلة في هذا المجال بجعل التعليم إجباري ومجاني لكل الأطفال ،عرف هذا الميدان تطورا سريعا وخاصة في المراكز الحضرية الكبرى التي هيأت هياكل عديدة للنهوض بهذا القطاع.مما سمح بوصول أعداد هائلة من أفراد المجتمع إلى مستويات عليا من التعليم .وخاصة في السنوات الأخيرة وهذا ما تؤكده نتائج الجدول .

جدول رقم (18)يمثل توزيع المبحوثين حسب الوظيفة والمستوى التعليمي.

المستوى التعليمي / الوظيفة	يقرأ ويكتب +ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
موظف	%3,0 8	%17,0 45	%41,3 109	%38,6 102	% 46.9 264
أستاذ*	%1,0 1	%1,0 1	%34,0 34	%64 64	%17.8 100
أستاذ جامعي	/	/	/	%100 16	% 2.8 16
أعمال حرة (رسمية وغير رسمية).	%36,8 28	%13,2 10	%26,3 20	%23,7 18	%13.5 76
عامل يدوي	%35,8 24	%29,9 20	%23,9 16	% 10,4 7	% 11.9 67
مهندس ومحاسب	/	/	/	%100 12	% 2.1 12
السلك الطبي وشبه طبي	/	/	%33,3 2	%66,7 4	%1.1 6
بدون إجابة	%72,7 16	/	/	%27,3 06	%3.9 22
المجموع	%13,7 77	%13,5 76	%32,1 181	%40,7 229	%100 563

يبدو من خلال الجدول أنّ 46.9 %من المبحوثين هم من الموظفين و أغلبهم من الثانويين والجامعيين مايقارب 80% من المبحوثين في مقابل نسبة ضعيفة جدا 3 % من الذين يحسنون القراءة والكتابة وكذا الذين لديهم

*- تشمل هذه الفئة كل من أساتذة المدارس الخاصة بكل فروعها (التعليم ،الصناعات التقليدية ....) وكذا أساتذة التعليم الابتدائي ،الأساسي ،الثانوي .فهناك من المبحوثين من يزاول التعليم في فروع مختلفة.

مستوى ابتدائي. تليها فئة الأساتذة غير الجامعيين بنسبة 17.8% ،تدعمها فئة المبحوثين الذين لديهم تعليم جامعي بنسبة 64 % وكذا فئة الثانويين بنسبة 34 % ،مقابل نسبة ضعيفة جدا من المستويين الآخرين وهو أمر طبيعي جدا .

كما نلاحظ تواجد فئات مهنية أخرى بنسب متفاوتة.وتشمل كل من أصحاب الأعمال الحرة بنسبة 13.5% ،تدعمها في ذلك نسبة 36.8 % ،من الذين يحسنون القراءة والكتابة وكذا الذين لديهم تعليم ابتدائي ،مقابل 13.2 % من الذين لديهم تأهيل متوسط ،و نسبة معتبرة من الثانويين والجامعيين بنسبة 26.3 % و 23.7 % على التوالي .كما تشمل فئة الذين يمارسون أعمالا يدوية بنسبة 11.9 % ،أضعفها فئة الجامعيين بنسبة 10,4 %.وتشمل أيضا وبنسبة ضعيفة نوعا ما فئة المهندسين ،المحاسبين والأساتذة الجامعيين وكذا المشتغلين بالسك الطبي باختلاف مهنهم .

إنّ هذه النتائج تبين لنا أنّ مفردات عينة بحثنا لديهم مستوى تعليمي يمكنهم من إدراك حقائق الواقع المعاش وباستطاعتهم تكوين مواقف معينة تجاهه .وهذا بدوره سيسمح لنا فيما بعد إدراك التباين في تصورهم لهذا الواقع ومعرفة إستراتيجية كل فئة في معايشته والتكيف معه .

4.2 – خصائص السكن:

إنّ وضعية السكن ونمطه يعطينا صورة واضحة عن ما إذا كان أفراد عينة البحث يعانون من مشاكل وصعوبات في مجال السكن ،وهذا ما يمثل مصدرا لعدم راحتهم النفسية والاجتماعية ،وهذا العنصر مهم في تحليلنا للفرضيات فيما بعد.وسوف نكتفي في هذا الموضع بعرض هذه المعطيات ،وسنلم ببعض الجوانب الأخرى لاحقا.

جدول رقم (19) يبين نمط السكن ووضعيته القانونية:

وضعيته القانونية / نمط السكن	ملكية خاصة	كراء	سكن وظيفي	إعارة	مسكن عائلي مشترك (ملك الأب)	سكن في حي قصديري	المجموع
فيلا	%39,5 68	%5,8 10	%0,6 1	/	%54,1 93	/	%30,6 172
شقة	%54,4 143	%24,3 64	%9,1 24	%9,1 24	%3,0 8	/	%46,7 263
حوش	%44 44	%12 12	/	%4 4	%40 40	/	%17.8 100
سكن هش	%16,7 4	%16,7 4	/	/	%16,7 4	%50 12	%4.3 24
مسكن تقليدي	%100 4	/	/	/	/	/	%0.7 4
المجموع	%46,7 263	%16 90	%4,4 25	%5,0 28	%25,8 145	%2,1 12	%100,0 563

من خلال الجدول يتضح مايلي :

– تقريبا نصف مفردات العينة تعيش في شقق بنسبة 46.7 % ،كما أن نسبة تملكها لهذه الشقق بلغت 4.54 **%**في حين بلغت نسبة المستأجرين 24.3 % ،في حين مثلت الوضعيات الأخرى نسب ضعيفة،تمثل 9 % و3 % على التوالي.

– نلاحظ أيضا أنّ 30.6 % من أفراد العينة تقيم في فيلات ،وتدعمها في ذلك فئة الذين يقيمون مع العائلة الكبيرة بنسبة 54,1% ،تليها فئة المتملكين لهذه السكنات بنسبة 39,5%،في حين جاءت الفئات الأخرى ضعيفة جدا إذا ما قورنت بالنسب السابقة ،5.8 % من المستأجرين وكذا 0.6 % من الذين يقيمون فيها مؤقتا "سكن وظيفي". وقد يعود هذا إلى قلة العرض ألاستئجاري في مثل هذا النوع من السكنات خاصة وأن معظمها مشغولة من طرف أصحابها ،أو إلى غلاء سعر الكراء .

– أيضا 27.4 % من المبحوثين يقيمون في مساكن نستطيع أن نقول بأنّها هشة ،وتشمل كل من مساكن الأحواش ،المساكن الهشة وكذا المساكن التقليدية .وهي معظمها ملك لأصحابها ،أو يقيمون مع العائلة ،غير أنّ ما تجدر الإشارة إليه هو أنّ 50% من الذين يعيشون في سكنات هشة هم قاطنو الأحياء القصديرية.

هناك نسبة نستطيع أن نقول أنّها معتبرة من مفردات العينة 16% تمثل فئة السكنات المستأجرة ذلك أنّ العديد من الأفراد من يرى في الكراء حلا بديلا لأزمة السكن التي يعاني منها كغيره سكان المناطق الحضرية الكبرى ،وبالتالي ضرورة إيجار مسكن يصبح بديل يفرض نفسه لحل هذه الأزمة مؤقتا. غير أنّ ما تجدر الإشارة إليه أيضا أنّ : تقريبا 50 % هي عبارة عن سكنات هشة ،وهذا يبين لنا حجم الصعوبات و عمق الأزمة التي يعاني منها هؤلاء الأفراد.

تشير هذه النتيجة عموما إلى أنّ: أغلب مفردات العينة تعيش في شقق وفيلات ذات ملكية خاصة ،بينما الوضعيات الأخرى نسبتها ضعيفة نوعا ما وهذا يرجع ربما إلى استحالة إعارة مسكن من جهة أو أنّ هذه العائلات لا تلجأ إلى الكراء بكثرة بسب الغلاء رغم ما تعانيه من أزمة في هذا المجال من جهة أخرى. فهي في الغالب تفضل ادخار المال لشراء مسكن بدلا من اللجوء إلى الاستئجار خاصة في القطاع الخاص فهي لا ترى فيه حلا أكثر مما ترى فيه تضيعا للأموال.

جدول رقم (20) يبين نمط الأسرة وعلاقته بنمط السكن:

نمط السكن / نمط الأسرة	فيلا	شقة	حوش	سكن هش	مسكن تقليدي	المجموع
ممتدة	%38,8 87	%21,9 49	%32,1 72	%7,1 16	/	%39,8 224
نووية	%25.1 85	%63.1 214	%8.3 28	%2.4 8	%1,2 4	%60,2 339
المجموع	%30,6 172	%46,7 263	%17,8 100	%4,3 24	%0,7 4	100,0 563

إنّ هذه النتائج تأكد ما ذكرناه آنفا ،إذ يبدو من خلال هذا الجدول أنّ الغالبية العظمى من المبحوثين تمثل نسبة 60,2% هي عبارة عن أسر نووية أي أسر منفصلة مجاليا عن العائلة الكبيرة ،تدعمها في ذلك نسبة 63.1 % التي تقيم في سكنات من نوع الشقق ،مقابل 25.1 % من الأسر التي تقيم في الفيلات ،بينما توزع الأسر على الأنماط الأخرى من السكنات لا يمثل سوى 11.9 % .في حين لم تمثل الأسر الممتدة سوى 39.8 % من إجمالي العينة.

نلاحظ أيضا أنّ معظم الأسر الممتدة تتوزع على ساكني الفيلات والأحواش بنسبة 38.8 % و 32.1 % على التوالي ،وبنسبة أقل 21.9% تمثل ساكني الشقق ،و 7.1% بالنسبة لساكني الأحواش ، في حين لم نسجل ولا أسرة ممتدة تقيم في السكنات التقليدية.

إنّ هذه النتائج تعطينا صورة واضحة عن التغيرات التي طرأت على العائلة الجزائرية بفعل التحضر والتحديث التي عرفها المجتمع ،حيث نلاحظ الانتشار الواسع للأسرة النووية ،ويؤكد هذا العدد المهم من الأسر التي تقيم في الفيلات والأحواش التي هي في الغالب أسر مستقلة اقتصاديا عن العائلة الكبيرة .وهذا يوحي إلى تأثير النزعة الفر دانية على سلوك الأفراد ،وتأثيرها على مسار العلاقات الأولية للعائلة.

نشير أيضا أننا إذا أخذنا بعين الاعتبار سن المبحوثين فإنّ 71 % يفوق سنهم عن 43 سنة ،وهذا يعني ربما أنّ معظم الأسر ليست حديثة التكوين ،وهذا ما يسمح لها (في حالة وجود إمكانيات طبعا) بالاستقلال عن الأسر الممتدة ،ونعني بهذا أننا إمّا أمام أسرة نووية استقلت عن العائلة الممتدة ،وإما أسرة نووية أستقل عنها الأبناء بأسرهم النووية .

إستنتاج :

من خلال عرضنا للمعطيات توصلنا إلى النتائج التالية :

– تواجد كلا الجنسين (ذكور وإناث) ،غير أنّ نسبة الذكور هي الغالبة تمثل59.1 % من مفردات العينة ،مقابل 40.9% من جنس الإناث.

– بالنسبة للسن فمفردات البحث موزعة عل خمس فئات بنسب متقاربة نوعا ما.إذا استثنينا الفئتين الأخيرتين.حيث تشمل الثلاث فئات الأولى أفراد العينة الذين يتراوح سنهم ما بين 37 و 54 سنة بنسبة 89.2 %.في حين لم تمثل الفئتين الأخيرتين سوى 10.2 % من إجمالي العينة.

– الغالبية العظمى من أفراد العينة هم متزوجون بنسبة 83.7%،مقابل ذلك بلغت نسبة المطلقين 11.4% في حين فئة الأرامل بلغت نسبة ضعيفة 5% .

– من حيث الحراك الجغرافي لأفراد العينة، فالغالبية العظمى من مفردات العينة غيروا مكان إقامتهم، تدعمها في ذلك مواليد بلدية القبة بنسبة 91.7 %، تليها بلدية المرادية بنسبة 90.7% ،ثم بلدية القصبة بنسبة 87.9 % ،ثم

بلدية الجزائر الوسطى بنسبة 75 % .في حين تراوحت نسبة الحراك الاجتماعي لباقي البلديات ما بين 60% إلى 70% ،وهي نسبة مرتفعة جدا أيضا لا تقل أهمية عن سابقتها.

– غالبية المبحوثين يمثلون الأسر النووية نسبة 60,2%.في حين لم تمثل الأسر الممتدة سوى 39.8 % من إجمالي العينة.

– من حيث المستوى التعليمي فالأغلبية من مفردات العينة هم من الجامعيين بنسبة40 % ، وبنسبة مقاربة لها من الثانويين 32.1% في مقابل نسبة ضئيلة لا تتعدى 15 % لمن لهم المستويات المتوسط وكذا من لهم مستوى الابتدائي والذين يحسنون القراءة والكتابة.مع ارتفاع نسبة الذكور بانخفاض المستوى التعليمي .

– مفردات العينة تتوزع على مجموعة معتبرة من الوظائف العمومية والخاصة وهي كما يلي :

* 46.9% هم من الموظفين و أغلبهم من الثانويين والجامعيين مايقارب 80% من المبحوثين في مقابل نسبة ضعيفة جدا 3 % من الذين يحسنون القراءة والكتابة وكذا الذين لديهم مستوى ابتدائي.

* فئة الأساتذة غير الجامعيين بنسبة 17.8% ،تدعمها فئة المبحوثين الذين لديهم تعليم جامعي بنسبة 64 % وكذا فئة الثانويين بنسبة 34 % ،مقابل نسبة ضعيفة جدا من المستويين الآخرين .

* أصحاب الأعمال الحرة بنسبة 13.5% .

* فئة الذين يمارسون أعمالا يدوية بنسبة 11.9 % .

* فئة المهندسين ،المحاسبين والأساتذة الجامعيين وكذا المشتغلين بالسلك الطبي باختلاف مهنهم ،وهم يمثلون نسبة ضعيفة في حدود 6 % .

– بالنسبة للسكن :

* تقريبا نصف مفردات العينة تعيش في شقق بنسبة 46.7 % ، ونسبة 30.6 % من أفراد العينة تقيم في فيلات ،في حين جاءت الفئات الأخرى ضعيفة جدا إذا ما قورنت بالنسب السابقة ،5.8 % من المستأجرين وكذا 0.6 % من الذين يقيمون فيها مؤقتا "سكن وظيفي.

* بالنسبة لملكية المساكن :فإنّ 72.5 % من مفردات العينة هي متملكة لسكناتها، وتشمل هذه الفئة كل من الذين صرحوا بملكيتهم الخاصة ،كما تشمل أيضا المقيمين مع العائلة الممتدة.في حين لم تمثل الفئات الأخرى سوى 27.5 % من إجمالي العينة .

الفصل السادس

التنظيمات الحديثة عامل أساسي لظهور الشبكات الاجتماعية

الفصل السابع :التنظيمات الحديثة كعامل أساسي لظهور الشبكات الاجتماعية:

تمهيد:

مع ظهور التحضر والتحديث عرف المجتمع الجزائري تحولات عديدة وواسعة أبرزها ظهور أنماط متباينة من التنظيمات التي تمثل سمة أساسية من سمات المجتمعات الحديثة والمعاصرة، وهي تتميز بخصائص بيروقراطية ومهنية متخصصة.

غير أنّ واقع التنظيمات الحديثة في المجتمع الجزائري لا يعكس الخصائص البيروقراطية " السالفة الذكر، فهي خليط من الرسمي وغير الرسمي، التقليدي والعقلاني. هياكل حديثة لكن تنظم، وتسير، وتقدم الخدمات للأفراد بطريقة تقليدية إن صح التعبير "حسب منطق" الثقافة التقليدية ".وهذا لأنّ منطق هذه الأخيرة هو السائد والمهيمن في هذه التنظيمات وفي الوسط الحضري والمجتمع الجزائري بصفة عامة.وعليه سنحاول في هذا الفصل الكشف عن بعض السلوكات و المظاهر (التي تتنافى والبيروقراطية) المتفشية في التنظيمات الحديثة كحتمية لظهور وإنتاج الشبكات الاجتماعية من خلال عرض وتحليل البيانات التي جمعناها حول الفرضية الأولى،والتي نصها : توجد علاقة عكسية بين فعالية التنظيمات التضامنية الحديثة وبروز أشكال جديدة من التضامن قائمة على الشبكات الاجتماعية.

1- مظاهر عدم فعالية التنظيمات الحديثة :

1.1:تقييم عام لفعالية الخدمات:

نحاول من خلال هذا العنصر تشخيص بعض الممارسات السلبية التي تكتنف علاقة تفاعل الأفراد مع التنظيمات الحديثة، التي عززت من المواقف السلبية اتجاهها ،ودفعت بهم إلى تبني استراتيجيات مختلفة في التفاعل معها.

1.1.1:نمط الاستقبال والعوامل المتحكمة فيه :

جدول رقم (21) يبين طبيعة الاستقبال بالتنظيمات الجزائرية:

نوع الاستقبال	التكرار	النسبة
جيد	30	%5,3
جيد نوعا ما	73	%13,0
عادي	13	%2,3
سيء نوعا ما	299	%53,1
سيء جدا	144	%25,6
بدون إجابة	4	%0,7
المجموع	563	%100,0

يبدوا من خلال الجدول أن إجابات المبحوثين أخذت اتجاهين متباينين كثيرا،يتمثل الأول في الاتجاه السلبي نحو طبيعة الاستقبال والذي عبر عنه الغالبية من المبحوثين بنسبة 78,7% ،و يشمل كل من المبحوثين الذين صرحوا بأنّ الاستقبال سيء نوعا ما بنسبة 53,1%،وكذا الاستقبال سيء جدا بنسبة 25,6% ،أمّا الاتجاه الثاني وهو الاتجاه الايجابي نحو طبيعة الاستقبال والذي عبرت عنه فئة قليلة لا تتجاوز 19 % من المبحوثين .

بالرغم من تأكيد العديد من المسؤولين على ضرورة تحسين ظروف الاستقبال بالتنظيمات الحديثة ،من خلال إصدار القوانين والتعليمات التي تهدف إلى إصلاح وترقية الخدمة العمومية لما لذلك من أثر فعال في بناء إنسان قادر على المشاركة الفعلية في مجال التنمية ،غير أنّ لا جديد يذكر فالأمر سيان .فالأمر يتعلق بالدرجة الأولى بطبع الأفراد وشخصياتهم بصفة عامة ،من أسفل السلم الهرمي إلى أعلى ، من الحاجب إلى المسؤول الأول عن التنظيم (المؤسسة).

فنتائج الجدول تبين لنا عدم التزام الموظفين الإداريين الجزائريين بواجبات وظائفهم بدقة وأمانة وحتى إذا تعلق الأمر بأبسط الأمور كالاستقبال مثلا الذي لا يتطلب أدنى جهد.وهذا إن دل على شيء فإنّما يدل على تدني واضح لكفاءتهم الإدارية من جهة أخرى وغياب روح المسؤولية والأمانة والوعي والأخلاق وكثرة العقد النفسية من جهة أخرى،وهذا ما يعبر عنه بالسلوكيات السلبية للموارد البشرية ،والتقصير أو القصور في العمل التي تحدثنا عنها في الفصل الثاني من الجانب النظري،التي تعتبر كأحد مؤشرات انخفاض مستوى الفعالية الإدارية.

إنّ هذا الواقع لاحظناه فعلا أثناء تواجدنا بهذه التنظيمات فترة إجراء البحث الميداني،إذ لاحظنا في كثير من الأحيان انشغال كل من الموظفين وأعوان الاستقبال بأمور ثانوية إن لم نقل تافهة ، هذا إن لازموا أماكنهم طبعا ، كالهاتف أو التكلم مع زملاء العمل الآخرين الذين أهملوا بدورهم وظائفهم،أو تجدهم واقفين في الأروقة والأفنية ،أو خروجهم كليا من التنظيم (المؤسسة) وإهمال وظيفتهم الأساسية التي هي استقبال وتوجيه وتقديم الخدمات للأفراد،الأمر الذي يترك استياءً كبيرا لدى الوافدين على التنظيمات لقضاء حاجياتهم ،وقد يعقب هذا حدوث ملاسنات وشجارات مع الموظفين (أعوان المكاتب) عند محاولة أولئك الوافدين الدخول مباشرة إلى المكاتب دون انتظار مجيء عون الاستقبال لطرح انشغالهم وتوجيههم إلى الموظف المعني بالأمر.

والمفارقة هي أنّه بدل توبيخ الزميل الذي أهمل مهمته وساهم في إحداث الفوضى ، يوبخ الوافدون على سوء تصرفهم ،الذي ربما في بعض الأحيان بالرغم من أنّه يتنافى مع القانون والحس الحضاري ،إلا أنّه يكون أكثر من ضرورة وحق طبيعي .ثم ينعت هؤلاء الوافدون بالمتخلفين الذين لا يعرفون أصول الإدارة والقانون .

كما لاحظنا فئة أخرى من الوافدين على هذه التنظيمات ، يأتون ولا يبادرون بالاستفسار عن حاجاتهم بل يبقون جالسين ينتظرون لساعات وساعات التفات عون الاستقبال المشغول جدا بأموره الخاصة أو أحد الموظفين لكي يسألهم عن سبب قدومهم.وفي كثير من الأحيان يعودون دون قضاء حاجياتهم.

لقد صرح العديد من المبحوثين عن هذا الواقع ،حيث يصرح أحدهم وهو أستاذ الأدب العربي من التعليم المتوسط ، سنه 46 سنة متزوج وأب لـ 5 أبناء :"لا يعبأ بك أحد ،بحيث لو كان يدردش مع أحد أصدقائه فلا يعيرك اهتماما حتى لو انتظرت يوما كاملا .وإذا تكلم معك يبحث عن مسببات تجعلك تغادر المكان دون الحصول على مبتغاك."

كما اختصرت إحدى المبحوثات وهي تقني سامي في البيولوجيا وموظفة بمخبر للتحاليل الطبية ،40 سنة متزوجة وأم لـ 3 أبناء طريقة الاستقبال ،بقولها "سوء المعاملة ،عدم الاحترام، والعبوس".في حين صرحت مبحوثة أخرى وهي متصرف إداري ،سنها 38 سنة متزوجة وأم لطفلين "عون الاستقبال لا يهتم بحضور أحد.لا يبالي بك ،يعطل ،يذهب ويرجع ،إضافة إلى اللغة الفضة".

إنّ هذه المواقف تبين لنا وكأن موظفي التنظيمات الحديثة في ملكيتهم الخاصة يتصرفون كيفما يشاءون ومن دون أدنى احترام لحرية الآخرين وحقوقهم ،بل من دون احترام حتى أنفسهم قبل كل شيء. (ولمزيد أكثر حول طريقة الاستقبال أنظر عرض مختلف الآراء في الجدول رقم 1 في الملاحق).

إنّ طبيعة الاستقبال طبعا تختلف من إدارة لأخرى ،ومن شخص لآخر.وهذا ما أشار إليه أحد المبحوثين ،وهو تاجر ،سنه 38 سنة متزوج وأب لثلاثة أبناء ،"الاستقبال يختلف باختلاف الأشخاص والإدارات". وما تجدر الإشارة إليه هو أنّ بعض المبحوثين الذين جاء موقفهم سلبي اتجاه نمط الاستقبال بالتنظيمات الحديثة ،قد ركزوا بصفة كبيرة على البلديات ،حيث صرح أحدهم وهو موظف بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ،47 سنة ،متزوج وأب لـ 4 أبناء."الاستقبال يكون إما باللامبالاة أو أن يأتي أحد من معارفهم فيفضلونه عنا ويقضي حاجته قبلك ،يقابلك بعدم التفهم وخاصة عمال البلديات".

لا يمكن إغفال فئة أخرى من المبحوثين التي استثنت سوء الاستقبال في بعض التنظيمات وخاصة الهيئات التجارية الخاصة.

تجدر الإشارة أيضا إلى أنّ إجابة المبحوثين تأثرت بحالتهم النفسية عند ملأ الاستمارة،وهذا طبعا خاص بالاستمارات التي لا تملأ في جلسة واحدة ،إذ لاحظنا في بعض الحالات التناقض في إجابات المبحوث الواحد ،فتارة يكون موقفه سلبي ويتحول إلى إيجابي ،وتارة العكس .وعندما استفسرنا من بعض المبحوثين عن هذا الأمر ،صرحوا لنا بأنّه إذا تمكنوا من قضاء حاجياتهم يوما ما بسهولة فإنّهم يتخلصون نوعا ما من الصورة النمطية السلبية التي ألفوها عن هذه التنظيمات،فتكون إجابتهم إيجابية.والعكس صحيح فإذا اعترضتهم عراقيل فإنّ هذه الصورة ستزيد ترسخا وتبعث تشاؤما كبيرا على نفسيتهم وحياتهم ككل.وقد صرح أحد المبحوثين في هذا الصدد وهو أستاذ التعليم بجامعة التكوين المتواصل ، 52 سنة ،متزوج وأب لـ 6 أبناء " يمكن أن يتغير موقفي اتجاه هذه التنظيمات 5 مرات في الأسبوع ،بل ربما مرتين في اليوم،وهذا مرتبط بسرعة قضاء حاجياتي ،لأنّ حالتي النفسية تكون مختلفة باختلاف النتيجة ".

هذا و سنحاول فيما يلي توضيح بعض المتغيرات على الموقف من نوعية الاستقبال.

جدول رقم (22) يبين العلاقة بين المستوى التعليمي وطبيعة الاستقبال.

طبيعة الاستقبال / المستوى التعليمي	جيد	جيد نوعا ما	عادي	سيء نوعا ما	سيء جدا	بدون إجابة	المجموع
يقرأ ويكتب + ابتدائي	/	%20.8 16	%9.1 7	% 40.3 31	%29.9 23	/	%13.7 77
متوسط	/	%11.8 9	%1.3 1	%47.4 36	%36.8 28	%2.6 2	% 13.5 76
ثانوي	% 6.6 12	%16 29	%2.2 4	% 53 96	%21.5 39	%0.6 1	% 32.1 181
جامعي	%7.9 18	%8.3 19	%0.4 1	% 59.4 136	%23.6 54	%0.4 1	% 40.7 229
المجموع	% 5.3 30	%13 73	%2.3 13	% 53.1 299	%25.6 144	%0.7 4	% 100 563

يلاحظ من الجدل أن الأغلبية بنسبة 53.1 % قد أجابت بأن الاستقبال بالتنظيمات الجزائرية سيء نوعا ما كما بينا سابقا ،تدعمها في ذلك النسبة 59.4 % من المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الجامعي ،مع ملاحظة أنّ النسب تنخفض بانخفاض مستوى التعليم ،فنجد 53 % من الثانويين الذين أجابوا بأنّ الاستقبال سيء إلى حد ما ،مقابل47.4 % من ذوي التعليم المتوسط ، و 40.3 % من الفئة الأولى التي تقرأ وتكتب وذوي التعليم الابتدائي.

أما الذين يعترفون بأن الاستقبال بالتنظيمات هو سيء جدا فنسبتهم 25.6 % وأغلبهم من ذوي التعليم المتوسط بنسبة 36.8 % ، مقابل 29.9 % من الفئة الأولى التي تقرأ وتكتب وذوي التعليم الابتدائي.ومقابل 21.5% من الثانويين ،و23.6 % من الجامعيين .

مقابل هذا نسبة ضعيفة تقدر ب 5.3 % التي ترى العكس ، ونجد من حيث المستوى التعليم أن الجامعيين هم الأكثر تصريحا بأن الاستقبال جيد بنسبة 7.9 % ، مقابل 6.6 % من ذوي التعليم الثانوي ،في حين لم نسجل ولا نسبة من المستويات الأخرى من التعليم .

فئة ثالثة ونسبتها قليلة نوعا ما تقدر بـ 15.3 % تراوحت إجابتها بين العادي وجيد نوعا ما ،أغلبهم من ذوي المستوى التعليم يقرأ ويكتب بنسبة 29.9 % ،مقابل 13.1 % ،من ذوي التعليم المتوسط ،ومقابل17.2 % من ذوي التعليم الثانوي، ومقابل 8.7 % من الجامعيين.و يمكن أن نستخلص مايلي:

– بالنسبة للفئة التي أجابت بأنّ نوعية الاستقبال سيء نوعا والتي احتل الجامعيون المرتبة الأولى من حيث عدد المعبرين عنه ،يمكن تأويلها إلى التجارب المؤلمة التي واجهها هؤلاء المبحوثين شخصيا أو بعض نظرائهم في المجتمع بصفة عامة أثناء تفاعلهم الإرادي وغير الإرادي مع هذه التنظيمات عبر مختلف مراحل مسيرة حياتهم ،من مرحلة التعليم ، إلى مرحلة البحث عن العمل ومعاناة البطالة إلى مرحلة ما بعد التوظيف،وفي مختلف مجالات حياتهم العمومية ،إذ يستلزم ذلك طبعا أول خطوة استخراج الوثائق لتكوين الملف،وكما رأينا في الجدول السابق فإنّ

الصعوبات تبدأ منذ ولوج التنظيم (المؤسسة) أي من الاستقبال ،هذا إن توفر التنظيم(المؤسسة) على مكتب استقبال .ثم تأتي بعد ذلك مرحلة البحث عن العمل وهي مرحلة يواجه فيها الأفراد صعوبات وضغوطات جمة ،وقد أشرنا إلى بعضها في الفصل السادس.

ويمكن تأويل هذه النتيجة إلى سببين :

يتمثل الأول في :أنّه بحكم المستوى التعليمي للجامعيين فهم على دراية بأبجديات الإدارة على عكس الفئات الأخرى ذات التعليم المحدود .لا نعمم ، لكن ما يمكن قوله ،هو أنّ أغلبهم(ذوي التعليم المحدود) يجهلون أبسط حقوقهم.وبالتالي تتعرض حقوقهم للهضم بأبسط حجج وذرائع أعوان الإدارات. وتجدهم يقبلون بحد أدنى من جودة الخدمات إن صح التعبير، و يتعاملون أيضا بحذر مع الإدارة وحتى فيما يخص الكلام عنها .ويؤكد هذه الفكرة أنّ أغلب المبحوثون الذين صرحوا بأنّ الاستقبال جيد نوعا ما يمثلون الفئة الأولى ذات المستوى التعليمي يقرأ ويكتب وذوي التعليم الابتدائي بنسبة 20.8 % .

أمّا السبب الثاني وهو بعكس الأول : فالمبحوثون ذوي التعليم المحدود (يقرأ ويكتب + ابتدائي،وذوي التعليم المتوسط) يمثل ضَعْف تعليمهم عائق إضافي في تعاملهم مع عمال وموظفي التنظيمات ،وقد ترك ذلك انطباعا سيئا عنها، ونتائج الجدول توحي إلى ذلك .حيث أنّهم يمثلون النسبة الأكبر من الذين أجابوا بأنّ الاستقبال بالتنظيمات سيء جدا .و هذا يبين أهمية و دور المستوى التعليمي في الحياة العمومية ، وحتى بالنسبة لكبار السن.وقد لاحظنا حقا هذا في حياتنا العمومية ، فقليلا ما نجد من يوقر المسن ويسعى لتلبية حاجياته ،وهذا إن دل على شيء فإنّما يدل على تراجع القيم النبيلة لدى الأفراد العاملين بالتنظيمات،والمجتمع ككل .

– أما بالنسبة للفئة الأخرى التي أجابت بأنّ الاستقبال جيد ،فإنها تمثل فئة الأساتذة الجامعيين وأصحاب بعض الوظائف السامية ،التي تتلقى معاملة خاصة إنّ صح التعبير بحكم مركزها الاجتماعي وكذا بحكم مظهرها الخارجي .وهذه حقيقة مؤكدة فلا يخفى على أحد أنّ المظهر الخارجي للشخص له تأثير كبير على نوعية الاستقبال بالمجتمع الجزائري،حتى لو كان الشخص من دون تأهيل أو مستوى علمي .وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي .

جدول رقم (23) يبين العلاقة بين الوظيفة وطبيعة الاستقبال:

طريقة الاستقبال / الوظيفة	جيد	جيد نوعا	عادي	سيء نوعا ما	سيء جدا	بدون إجابة	المجموع
موظف	%4,5 12	%15,2 40	%1,5 4	%52,7 139	%26,1 69	/	% 46.9 264
أستاذ	%4,0 4	%6,0 6	%2,0% 2	%72,0 72	%16,0 16	/	%17.8 100
أستاذ جامعي	%50,0 8	%12,5 2	/	%37,5 6	/	/	% 2.8 16
أعمال حرة (**رسمية وغير رسمية**).	/	%19,7 15	%1,3 1	%36,8 28	%42,1 32	/	%13.5 76
عامل يدوي	%6,0 4	%13,4 9	%1,5 1	%41,8 28	%32,8 22	%4,5 3	% 11.9 67
مهندس ومحاسب	/	/	/	%91,7 11	/	%8,3 1	% 2.1 12
السلك الطبي وشبه طبي	%33,3 2	/	/	%66,7 4	/	/	%1.1 6
بدون إجابة*	/	%4,5 1	%22,7 5	%50,0 11	%22,7 5	/	%3.9 22
المجموع	%5,3 30	%13,0 73	%2,3% 13	%53,1% 299	%25,6% 144	%0,7 4	%100,0 563

يلاحظ من الجدول تباين واضح في إجابات المبحوثين وذلك بتباين وظائفهم .فالأغلبية التي أجابت بأنّ الاستقبال جيد بنسبة 50 % تمثل فئة الأساتذة الجامعيين ،تليها نسبة معتبرة 33.3 % تمثل فئة المبحوثين المنتمون للسلك الطبي ،مقابل نسب ضعيفة تتراوح من 4 % إلى 6% وتمثل كل من الموظفين ،الأساتذة غير الجامعيين وكذا العمال اليدويين ،فيما لم نسجل ولا نسبة تذكر بالنسبة للوظائف الأخرى .

أما الذين يعترفون بأن الاستقبال بالتنظيمات يتراوح بين العادي والجيد نوعا ما ،فجاءت النتائج متقاربة إلى حد ما ،فنلاحظ أنّ أغلبهم من الذين يمارسون الأعمال الحرة بنسبة 21 % ، مقابل 16.7% من فئة الموظفين.ومقابل 14.9% من العمال اليدويين ،و12 % من الأساتذة الجامعيين .ومقابل أيضا نسبة ضعيفة 8% تمثل فئة الأساتذة غير الجامعيين .بينما لا إجابة تذكر فيما يخص الوظائف الأخرى.

أمّا بالنسبة للذين أجابوا بأنّ الاستقبال بالتنظيمات الجزائرية سيء نوعا ما فقد جاءت النسب متشتتة فالنسبة الأكبر تمثل فئة المهندين والمحاسبين بـ 91.7 %،تليها فئة الأساتذة غير الجامعيين بنسبة 72 % ،وبنسبة أقل المنتمون للسلك الطبي وشبه طبي بنسبة 66.7 % ،ثم فئة الموظفين بنسبة 52.7 % ،تليها فئة العمال اليدويين بنسبة 41.8 % ،وبنسب متقاربة 37.5 % ، 36.8 % لكل من الأساتذة الجامعيين ،وأصحاب الأعمال الحرة على التوالي.

مقابل هذا نلاحظ أنّ الذين أجابوا بأنّ الاستقبال سيء جدا ،أغلبهم يمثلون أصحاب الأعمال الحرة بنسبة 42.1 % و بنسبة أقل 32.8 % التي تمثل فئة العمال ،تليها فئة الموظفين بنسبة 26.1 % ،ثم فئة الأساتذة غير الجامعيين بنسبة 16% . في حين لم نسجل ولا نسبة من الفئات الأخرى.

إنّ نتائج هذا الجدول تؤكد ما قلناه سابقا ،ذلك أنّ إجابات المبحوثين هي نابعة من تجارب عايشوها عبر مختلف مراحل حياتهم العمومية وخاصة أثناء فترة التوظيف أو تأسيس مشروع خاص ،إذ لا يمكن إغفال عامل مهم

* - تشمل هذه الفئة أيضا فئة المبحوثين البطالين وعددهم 5 أفراد.

يتعلق بالأشخاص الذين يمارسون أعمالا لصالحهم الشخصية "العمال غير الأجراء" ،كونهم يتعرضون لعراقيل ومضايقات وفي بعض الأحيان ابتزازات من طرف أعوان الإدارة ،منذ الشروع في تأسيس المشروع إلى نهايته ،وحتى فيما بعد.هذا إن تم تأسيسه لأنّ الواقع يثبت أنّ مشاريع عديدة توقفت في مراحل تكوين الملفات ،وأخرى في مراحل التمويل في الجهات المعنية .

جدول رقم (24) يبين العلاقة بين الجنس وطبيعة الاستقبال:

طبيعة الاستقبال / الجنس	جيد	جيد نوعا ما	عادي	سيء نوعا ما	سيء جدا	بدون إجابة	المجموع
ذكر	%2,1 7	%13,5 45	%3,6 12	%45,3 151	%34,8 116	%0,6 2	%59,1 333
أنثى	%10,0 23	%12,2 28	%0,4 1	%64,3 148	%12,2 28	%0,9 2	%40,9 230
المجموع	%5,3 30	%13,0 73	%2,3% 13	%53,1% 299	%25,6% 144	%0,7 4	%100,0 563

تبدي النسب في الجدول تقاربا إلى حد ما في الآراء .فنلاحظ أنّ الذين صرحوا بأنّ الاستقبال سيء نوعا ما أغلبهم من الإناث ونسبتهم64.3 % مقابل 45.3 % من الذكور .بينما الذين صرحوا بأنّ الاستقبال سيء جدا أغلبهم من الذكور بنسبة 34.8 % مقابل12.2 % من الإناث .

كذلك نلاحظ تباين في المواقف بين الجنسين فيما يتعلق بالاستقبال الجيد ،إذ أغلب من صرح بهذا هم من جنس الإناث بنسبة 10% مقابل نسبة ضعيفة 2.4 % من الذكور .

نستنتج من هذه المعطيات أنّ النظرة السلبية عن طريقة الاستقبال لا تقتصر على جنس دون الآخر ،غير أنّ هناك تباين ملحوظ في مواقف الجنسين وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة الذين لديهم نظرة ايجابية حول الاستقبال فنجدهم يمثلون فئة الإناث بكثرة ،على عكس الذين صرحوا بموقفهم السيئ جدا من الاستقبال إذ يمثل غالبيهم فئة الذكور .

ويمكن تفسير هذا ربما بقلة الاحتكاك أو بعبارة أخرى قلة التفاعل مع هذه التنظيمات بالنسبة لفئة الإناث مقابل فئة الذكور ،فالتفاعل الكثير يعني عراقيل ومعاناة أكبر.

أو ربما للخلفية الثقافية في مجتمعنا ونعني بهذا القيم والأعراف والتقاليد التي تفرض الاحترام والمعاملة الجيدة للإناث في مختلف مجالات حياتنا العمومية.وبالتالي جاء موقفهم إيجابي أكبر من فئة الذكور.

2.1.1 : كيفية الحصول على المعلومات وموقف الأفراد من ذلك:

بعدما تعرفنا على واقع الاستقبال ،سنحاول الآن معرفة كيفية حصول الأفراد على المعلومات ،التي تعتبر عنصر مهمة في عملية الاتصال ،ذلك أنّ غياب الوسيلة أو الطريقة المثلى لنشر أو تبليغ المعلومات سوف تؤدي حتما إلى الخلل في عملية الاتصال التي تتم بين هذه التنظيمات و المتفاعلين معها.

جدول رقم (25) يبين كيفية الحصول على المعلومات:

كيفية الحصول على المعلومات	التكرار	النسبة
مكتب الاستعلامات الاستقبال والتوجيه)	5	%0.9
اللوائح	14	%2,5
الوافدين	17	%3
مكتب الاستعلامات واللوائح	18	%3,2
مكتب الاستعلامات + الوافدين	355	%63,1
اللوائح + الوافدين	8	%1,4
بدون إجابة	146	%25,9
المجموع	563	%100,0

يبدو أن أغلبية المبحوثين يحصلون على المعلومات عن طريق مكتب الاستعلامات وكذا الأفراد الوافدين بنسبة 63.1 % مقابل نسب ضعيفة جدا تتجاوز 3 % بقليل بالنسبة للطرق الأخرى.

إنّ هذه النتيجة بالرغم من أنّها جاءت إيجابية نوعا ما إلا أنّها ،تكشف لنا النقائص التي تعاني منها التنظيمات الجزائرية في هذا المجال ،والدليل على هذا هو أنّ الأفراد الوافدين أصبحوا مصدرا للمعلومة بدلا من وسائل الاتصال والإعلام المعروفة لدى كل التنظيمات الحديثة وهذا إن دل على شيء فإنّما يدل على احتكار المعلومات من طرف فئات معينة خدمة لأغراضها الشخصية.إذ يصبح تواصل الأفراد مع أحد أعضاء التنظيم أكثر من ضرورة .وتتأكد النتيجة إذا ما تمت المقارنة بين الأفراد الذين يحصلون على المعلومات عن طريق مكتب الاستعلامات التي لا تتجاوز نسبتهم 1 % ،وبين الأفراد الذين يحصلون على المعلومات عن طريق نظرائهم الوافدين إذ سجلت نسبتهم 3%.وبالرغم من الفارق الضعيف بين النتيجتين إلا أنّنا نستطيع أن نقول بعجز التنظيمات الجزائرية في هذا المجال وسنحاول التأكد من هذه النتيجة من خلال الجدول الآتي.

أما بالنسبة للذين صرحوا بأنّهم يحصلون على المعلومات عن طريق اللوائح ،فهي نسبة ضعيفة جدا ،وبالرغم من أهمية هذه الوسيلة في نشر وتبليغ المعلومات للعامة ،إلا أنّ وجودها أو بالأحرى استعمالها بالتنظيمات الجزائرية يكاد ينعدم ،وهذا ما يؤدي بالأفراد إلى تضييع الوقت والجهد لإجراء أبسط المعاملات.ونذكر في هذا الصدد تصريح أحد المبحوثين وهو صاحب مؤسسة مصغرة، 41 سنة ،متزوج وأب لطفلة أنّه "كانت لديه جلسة محاكمة في مجلس القضاء بسبب مخالفة قانونية ،وغياب أعوان الاستقبال والتوجيه ومع حالته النفسية السيئة آنذاك زادت من اختلاط

الأمور عليه ،جعلته ينتظر دوره في القاعة الخطأ ،ولم يدرك هذا الأمر إلا بعد انتهاء تلك الجلسة ،إذ لم ينادى عليه ،عندها استفسر من كاتب الضبط ووجهه إلى القاعة المعنية ،عنها تفاجأ بإصدار القاضي لحكم غيابي في حقه."

جدول رقم (26) يبين موقف المبحوثين من صعوبة الحصول على المعلومات.(غياب الشفافية).

صعوبة الحصول على المعلومات	التكرار	النسبة
موافق جدا	185	%32,9
موافق	159	%28,2
محايد	92	%16,3
غير موافق	103	%18,3
غير موافق جدا	20	%3,6
بدون إجابة	4	%0,7
المجموع	563	%100,0

تكتسي المعلومات أهمية بالغة في كل معاملة إدارية أو غيرها ،فهي تختصر الوقت والجهد كما تؤدي إلى التكافؤ في الفرص ،وهذا بطبيعة الحال يعكس مدى الوضوح و الشفافية التي توليها التنظيمات في تعاملاتها مع المتفاعلين معها ،فبتطبيق هذا المبدأ (الشفافية) يجعل المعلومات متاحة لكل الأفراد المتفاعلين معها وبدون استثناء.ويمنع أي تعارض بين المصلحة العامة والمصلحة الشخصية.

فنلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية المبحوثين صرحوا بصعوبة الحصول على المعلومات بالتنظيمات الجزائرية ،بنسبة 61,1%، وتشمل فئتين من المبحوثين : فئة الموافقون جدا على حقيقة هذا الواقع بنسبة 32.9% ،ونسبة مقاربة لها 28,2% فئة الموافقين ، مقابل 21,9% وتمثل فئة المبحوثين غير الموافقين على ذلك ،وتشمل فئتين أيضا:فئة غير الموافقين بنسبة 18.3 % ،مقابل نسبة ضعيفة جدا 3.6 % وتمثل فئة غير الموافقين جدا على صعوبة الحصول على المعلومات.

معنى هذا أنّ صعوبة الحصول على المعلومات هو واقع صرح به أكثر 60 % من المبحوثين.ويؤكد أيضا ما قلناه سابقا .وهذا ما يؤدي بدوره إلى انحصار الخدمات في يد فئة معينة أو بالأحرى شبكة من الأفراد يسيطرون عليها من خلال احتكار المعلومات .ويساعدهم في ذلك الغياب التام للرقابة والمتابعة ، وهذا ما يجعل أصحاب الحاجة يتنقلون من مكتب لآخر ومن إدارة لأخرى دون قضاء مصالحهم ،التي تضيع في غالب الأحيان ،بعد معاناة ربما تدوم لأشهر .ونستشهد بما صرح به أحد المبحوثين وهو أستاذ التعليم الابتدائي ،52 سنة ،متزوج وأب لـ 6 أبناء "عند انتقالنا إلى أي مؤسسة لكي نطلب خدمة ،يكون الشخص أو الموظف المستقبل في أكثر الحالات متعجرف ويتعامل بتعالي ،ويقدم لك المعلومات بالتقطير".

إنّ احتكار المعلومات من طرف الموظفين ربما يكون له خلفية معينة أو بدون سبب ،ونعني بالأول ما هو معروف لدى العام والخاص بأنّ هناك في كل تنظيم شبكة من الأفراد تسيطر على مختلف الفرص التي تتيحها مختلف القوانين والقرارات التي تصدرها الدولة في سياستها العامة نحو أفرادها ،من خلال حيازتها على المعلومات ،وتكون هذه الشبكة أول من يستفيد من هذه الفرص،أو تسيطر على هذه الفرص لوحدها كليا ،أي تَقَاسُم المنفعة فيما بين أعضاء الشبكة بشكل أو بآخر.ونأخذ على سبيل المثال لا الحصر ،مختلف أنواع الصفقات العمومية ،التي غالبا إن لم نقل دائما ما تتم في شكل صفقات تبادل بين مختلف المتفاعلين ،الموظفين بالتنظيم المنظم لهذه الصفقات من جهة وأفراد المقدمين للعروض من جهة أخرى. أو مختلف سياسات الحماية الاجتماعية ،أو مجال التوظيف بمختلف أبعاده ومجالاته، فكثيرا ما تجرى مسابقات التوظيف أو التوظيف المباشر في سرية تامة وهذا أغلب ما أشار إليه المبحوثين.

ونعني بالثاني طبيعة الشخص وسلوكه في حد ذاته ،فهناك أشخاص يعانون من عقد نفسية همهم الوحيد عرقلة مصالح الآخرين من خلال التكتم عن المعلومة أو إمداد الأفراد بمعلومات خاطئة .ونذكر في هذا الصدد موقف حدث بإحدى التنظيمات التربوية أثناء فترة البحث الميداني،ويتعلق الأمر بإحدى المرشحات لعملية الترقية التي جاءت بقرار من مديرية التربية لصالح مختلف الأسلاك والرتب التي جاءت إلى أمينة المدير بتلك المؤسسة للاستفسار عن استلام التعليمة فيما يخص تكوين الملفات التي يتطلبها هذا الموضوع ،وأجابتها بأنّها لم تصل بعد وليس لديها أي معلومات،وأمرتها بالعودة مرة أخرى ،وبعد انصرافها عَقَّبَ كل الحاضرين من زملائها في العمل بسخرية عن دهائها في كل مرة بطريقة صرف الناس مع العلم أنّها استلامها لتلك التعليمة كان قد مضى عليه عدة أيام. ولم يظهر عليها أدنى إحراج من الموقف أو تأنيب للضمير.مع اعترافها بأنّ ما قامت به هو أمر دنيء و (vice) منتشر بكل الإدارات الجزائر وهذا أمر طبيعي جدا.وكأنّه إذا عَمَّت خَفَت .وهذا يدل من جهة عن قمة انعدام الضمير المهني وعدم تحمل الأمانة والمسؤولية وظيفتها(منصبها) ومن جهة أخرى نحو زميلتها ثم نحو المجتمع ككل،واختلال معايير الصواب والخطأ في المجتمع .ومن جهة أخرى هي دليل على افتقاد هذه الموظفة ومحيطها ككل للحس الحضاري والتشبث بعقليات المجتمعات النامية.

3.1.1: المشكلات التنظيمية التي تعاني منها التنظيمات الجزائرية (مؤشرات عدم الفعالية):

جدول رقم (27) يبين المشكلات التي تعاني منها التنظيمات الجزائرية :

أنواع المشكلات	التكرار	النسبة
المحسوبية والرشوة.	296	%56,5
سوء التنظيم (الفوضى).	318	%52.57
الغموض والإبهام وقلة المعلومات.	257	%45.64
طول مدة الانتظار في تسليم الوثائق .	196	%38.18
عدم احترام المواعيد .	215	%34.81
قلة الإمكانيات.	12	%2.13
مجموع الاجابات.	1294 *	%100,0

* تم حساب النسب المؤوية في هذا الجدول بالنسبة للعدد الإجمالي للعينة وهو 563 مفردة،وليس بالنسبة لعدد الإجابات.

نظرا للأهمية العظمى التي تكتسيها التنظيمات في حياتنا الحديثة والمعاصرة أولت معظم الدراسات والأبحاث جل اهتمامها بهذا المجال ،محاولة في كل مرة وضع مجموعة من المبادئ والأسس العلمية الواجب إتباعها لتحقيق الفعالية في هذه التنظيمات .فيجمع العديد من الباحثين أنّ تحقيق الفعالية التنظيمية يتأتى من خلال احترام أعضاء التنظيم جملة من المبادئ العلمية قد أشرنا إليها آنفا في الفصول النظرية وبالتحديد في الفصل الخاص بالتنظيمات الحديثة.وسنحاول معرفة عن مدى تطبيق هذه المبادئ العلمية بالتنظيمات الجزائرية والتي تنعكس حتما على فعاليتها.

تبين لنا نتائج الجدول أنّ أكثر من نصف العينة 56.5 % ترى بأنّ التنظيمات الجزائرية تعاني من المحسوبية والرشوة،و 52.57 % ترى بأنّها تعاني من سوء التنظيم والفوضى .مقابل فئة معتبرة ترى بأنّه يسودها الإبهام وقلة المعلومات ،مقابل أيضا نسبة34.81% ترى بأنها لا تحترم المواعيد ،في حين أجابت نسبة 38.18% بأنّها تعاني من مشكل طول الانتظار في تسليم الوثائق وأخيرا نسبة ضعيفة2.13% صرحت بأنّها تعاني من قلة الإمكانيات.

يتضح جليا من خلال هذه النتائج حقيقة وواقع الفعالية التنظيمية للتنظيمات الحديثة الجزائرية ،فهي نموذج واقعي للتنظيم غير الفعال .والتي أشرنا لبعض مؤشراته في الفصول النظرية .

فقد صرحت أكبر نسبة من المبحوثين على انتشار بعض الظواهر السلبية والتي تصنف في خانة الفساد كالبيروقراطية ، والمحسوبية ،والرشوة بالتنظيمات الحديثة الجزائرية ،وهذا يبين حجم هذه الظواهر وتغلغلها بهذا الشكل في مختلف مناحي حياتنا اليومية . ولعل ما يصدر في مختلف وسائل الإعلام والاتصال يوميا عن هذه الممارسات أبلغ تعبير عن تفشي هذه الظواهر ،إذا غالبا ما تتصدر هذه الظواهر العناوين الرئيسية.

و ترجع أسباب نمو هذه الظواهر بالدرجة الأولى إلى طغيان المادة وحب المال،حيث أصبحنا نرى معظم أفراد المجتمع الجزائري يسعون للكسب السريع بشتى الوسائل والطرق ولو على حساب القيم الأخلاقية ويحدث هذا في غالب الأحيان عندما يستغل الموظف منصبه الإداري،خدمة لأغراضه الخاصة وخدمة لأغراض شبكته العلائقية.وهذا بسلوك عدة أساليب ،كالمحسوبية ،والوصولية و الرشوة .

فتقديم امتيازات وتفضيل ذوي القربى ،ومختلف معارف الموظف على حساب عامة الناس وعلى حساب المؤسسة التي يعمل بها، وقد يتم هذا من دون مقابل ويتعلق هذا بالأقارب في غالب الأحيان أو المقربين جدا من هذا الموظف ،وهذه هي المحسوبية .أو من خلال مقابل (مكافأة مادية وتتعدد أنواعها كمبلغ من المال ، أو مواد بسيطة كالمواد الغذائية مثلا أو حتى سيارة،أو مسكن وغيرها..."وقد تختلف المكافأة تبعا للطبقة التي ينتمي إليها الشخص وكذا حجم الخدمة التي يقدمها الموظف" أو مكافأة معنوية،كتقديم خدمة بخدمة) وهذه هي الرشوة .

وبالرغم من أنّ هذه الظواهر قد يكون لها معنى إيجابي إذا تعلق الأمر بتحصيل الحقوق الضائعة إلا أنّ لها تأثيرها سلبي يتعدى ذلك ،وكيف لا والكتب السماوية ثم مختلف القوانين الوضعية بينت خطورة ذلك على استقرار المجتمع وتطوره ،وأعدت جملة من أنواع العقاب في حق مرتكبها.وهذا ما أكدته معظم الدراسات الحديثة العربية والغربية في هذا المجال والتي أصبحت تستقي وتستند في تحليلها لهذه الظواهر على ما جاء في القرآن الكريم.

نأخذ في هذا الصدد على سبيل المثال تصريح إحدى المبحوثات عند إجراء المقابلة ،حول طريقة توظيف الأساتذة بالجامعات الجزائرية ،وهي أستاذة جامعية بجامعة الجزائر ،51 سنة ،متزوجة وأم لـ 3 أبناء."التوظيف في الجامعات الجزائرية لا يستند إلى أسس موضوعية، بل يخدم المصالح الضيقة لجماعات معينة من الموظفين بالجامعات و الوزارة الوصية بصفة عامة ، سواء أساتذة أو موظفين.فالمناصب المالية لا تفتح بناءا على قلة الأساتذة المؤطرين وإنّما بناءا على صعود مقربون من هذه الجماعات وحصولهم على شهادات أو خبرة مهنية معينة تسمح لهم قانونا الترشح لهذه المناصب ،التي ستكون حتما من نصيبهم فيما بعد ".

أما بالنسبة للمشكل الثاني، الذي صرح به المبحوثون وهو سوء التنظيم والفوضى، وهذا بطبيعة الحال لا يخص التنظيمات الحديثة فحسب وإنّما يخص المجتمع ككل.وهذا بسبب عدم وجود قوانين واضحة تنظم مختلف جوانب الحياة العامة ،والتي وجدت فلا يقام لها أدنى اعتبار من طرف كل من استطاع لذلك سبيلا .حتى في بعض الأحيان نشعر وخاصة في العشرية الأخيرة وكأننا نعيش في مجتمع الغاب "البقاء للأقوى".وهذا ما غذى مشكل الغموض وقلة المعلومات التي صرح به نسبة معتبرة من المبحوثين ،وحتى إن تعلق الأمر بأبسط معاملة إدارية ،فاستخراج وثيقة إدارية ،أو تكوين ملف إداري يتطلب من الفرد جهدا ووقتا كبيرا .وهذا بسبب نقص التوجيه من الموظف الإداري ونعني بهذا عدم إفادة الفرد بكل المعلومات التي تخص الوثائق المعنية ،والتي تكون في بعض الحالات غير ضرورية بل عرقلة من الموظف للحصول على مكافأة ،أو غير مقصود ناتج عن عدم المسؤولية واللامبالاة وعدم تقدير الخدمة العمومية من طرف هذا الموظف.

أشار أيضا بعض المبحوثين إلى مشكلين آخرين وهو عدم احترام التنظيمات للمواعيد المقدمة للأفراد ،والتي ينجم عنها طول مدة الانتظار في تسلمهم للوثائق ،وما يرافق هذا من تضييع للجهد والوقت والفرص ،ومن ضغط نفسي من جهة أخرى .

فئة ضعيفة جدا صرحت بمشكل قلة الإمكانيات بالتنظيمات الجزائرية ،غير أنّ الواقع يبين لنا عكس ذلك ،باستثناء إذا قصد بهذا المبحوثون اليد العاملة الكفأة .فكثيرا ما نرى ونسمع عن وجود أجهزة ووسائل تكنولوجية حديثة بهذه المؤسسات لا يستفاد من خدماتها.

إنّ تفشي هذه الظواهر تعكس المحيط الاجتماعي المتعفن إن صح التعبير و المتخلف وتعبر عن أزمة أخلاقية حقيقية بالدرجة الأولى التي تعيق كل احتمالات التطور والتغير إلى الأحسن.

2.1:واقع وأبعاد القيام بعملية إدارية .

جدول رقم (28)يبين الجنس وعلاقته بمدى سهولة القيام بعملية إدارية .

الجنس / السهولة	نعم	لا	أحيانا	بدون إجابة	المجموع
ذكر	%14.7 49	%76 253	%9.3 31	/	%59,1 333
أنثى	%27 62	%63 145	%3.5 8	%6.5 15	%40,9 230
المجموع	%19.7 111	%70.7 398	%6.9 39	%2.7 15	%100,0 563

يعتبر القيام بأي عملية إدارية بكل مرونة وسهولة من بين أهم المؤشرات الدالة على فعالية التنظيم، وبالنظر إلى معطيات الجدول نلاحظ التعارض التام عن صح التعبير بين واقع ما هو موجود التنظيمات الجزائرية وما يجب أن تكون عليه . وقد حاولنا معرفة إن كان لبعض خصائص المبحوثين دخل في تباين مواقفهم إلا أننا لم نجد لها أي تأثير سوى متغير الجنس .وعليه يمكن أن نقول ومن خلال نتائج الجدول أنّ :

– أن أغلبية المبحوثين صرحوا بصعوبة القيام بعملية إدارية بالتنظيمات الجزائرية ،بنسبة 70.7% تدعمها في ذلك فئة الذكور بنسبة 76 % ،مقابل نسبة 63 % من الإناث .في حين صرحت نسبة ضعيفة من المبحوثين ،بسهولة القيام بهذه العملية تدعمها في ذلك نسبة 27 % من الإناث ،مقابل 14.7 من الذكور .

– سجلنا أيضا فئة أخرى أجابت بأنّ السهولة فيما يخص هذه العملية أمر نسبي ،وعبرت عن ذلك بـ أحيانا ،ونسبة هذه الفئة ضعيفة جدا 6.9% ،أغلبهم من الذكور بنسبة 9.3 % مقابل 3.5 % من الإناث.

هذه النتائج تبين لنا أمرين مختلفين:

– الأول : يتعلق بالتباين الملاحظ في المواقف بين الجنسين ،والذي ربما يعود إلى تباين الاحتكاك مع التنظيمات كما ونوعا،ونعني بهذا ما أشرنا إليه سلفا وهو قلة احتكاك عنصر الإناث مع هذه التنظيمات مقارنة مع الذكور. أو أنّ المجالات التي يتفاعل معها الذكور هي أوسع وأعقد من مجالات التفاعل التي تتعامل معها الإناث.

الثاني : ويتعلق بحقيقة ثابتة وهي عدم وجود موظفين أكفاء بالتنظيمات الجزائرية بكل ما تحمله الكلمة من معنى،وتفشي القيم المنافية للإخلاص والتفاني في العمل و اللامبالاة،إذ يقول الباحث " إسماعيل قيرة " في هذا الصدد "...إننا أمام وضعية تبرز دور قيم إيجابية محددة كالعمل والتضامن والمسؤولية لصالح مظاهر كالفساد والقمع والمحسوبية

وعدم الكفاءة ...". ([1]) وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى إعاقة مصالح الأفراد والمؤسسات وإعاقة مشاريع التنمية بصفة عامة.

إنّ هذا الواقع ليس وليد اليوم وإنّما ندركه منذ البدايات الأولى للاستقلال ،ففشل السياسات التنموية والشلل التام الذي أصاب مؤسسات القطاع العمومي هو نتيجة حتمية لذلك ،ذلك أنّ استقرار المؤسسات وفاعليتها يتوقف على مدى كفاءة و مسؤولية العنصر البشري أكثر من أي شيء.

جدول رقم (29) يبين الجنس وتعرض مفردات العينة لعراقيل سابقا.

تعرض لعراقيل / الجنس	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
ذكر	% 84,4 281	%7,8 26	%7,8 26	%59,1 333
أنثى	%74,8 172	%18,3 42	%7,0 16	%40,9 230
المجموع	%80,5 453	%12,1 68	%7,5 42	%100,0 563

بعد أن تعرضنا في الجدول السابق لموقف المبحوثين من سهولة إجراءات القيام بعملية إدارية ،وقد كشفت النتائج عن صعوبات كبيرة تعترض سير هذه العملية بمرونة، وأكيد أنّ إجابات أولئك المبحوثين هي نابعة من تجارب شخصية عايشوها شخصيا أو تعرض لها أحد معارفهم سواءً كان قريب أو جار أو صديق أو...، وسنحاول في هذا الجدول الكشف عن تجربة شخصية عايشوها فيما يخص مواجهتهم لعراقيل والتي سنحاول لاحقا الكشف عن الإستراتيجية التي اتبعوها للتغلب عليها.

إذن يبدو أن الأغلبية الساحقة من المبحوثين سبق وأن تعرضوا لصعوبات وعراقيل بنسبة 80.5 % ،تدعمها في ذلك النسبة 84.4% من الذكور مقابل 74.8 % من الإناث .بينما صرح 12.1% من المبحوثين بعدم تعرضهم لعراقيل ،تدعمها في ذلك 18.3 % من الإناث مقابل نسبة 7.8 % من الذكور .

إنّ هذه النتيجة تبين حقيقة ما ذكرنا آنفا ،وهي أنّ الذكور هم أكثر تعرضا للعراقيل بالتنظيمات الحديثة مقارنة مع فئة الإناث وهذا طبعا يمكننا من أن نقول أن هذا التباين في النتائج ربما إلى المعاملة الجيدة (معاملة احترام وتقدير،وشفقة) التي تحضى بها النساء في مجتمعنا في مختلف المجالات العمومية وبالخصوص على مستوى هذه التنظيمات .

ربما هذا الفارق المعتبر و الملاحظ في هذه النسب يعكس لنا أيضا حقيقة اجتماعية مفادها، أن الرجل في مجتمعنا مازال هو الممثل الرئيسي للأسرة ،وهو المسؤول عن مختلف حاجياتها .وباعتبار أنّ كل النساء المتواجدات بالعينة أغلبهنّ متزوجات ،فبطبيعة الحال هناك جزء كبير من انشغالاتهن إن صح التعبير أو حاجياتهن التي تتم على مستوى هذه التنظيمات يتكفل بها أزواجهن .

([1]) – إسماعيل قيرة: **في النقد الاجتماعي ،تدويل الاقتصاد الرسمي وصعود الحثالة الاجتماعية** ،بدون توثيق وثيقة إلكترونية PDF،ص1.

جدول رقم (30) يبين السن وتعرض مفردات العينة لعراقيل إدارية.

السن / التعرض لعراقيل	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
[42 37]	%86.5 141	%11 18	%2.5 4	% 29 163
[48 43]	% 84.9 174	%5.9 12	%9.3 19	% 36.4 205
[54 49]	%79.9 107	%12.7 17	% 7,5 10	%23.8 134
[60 55]	%45.5 20	%36.4 16	%18.2 8	%7.8 44
61 فأكثر	%29.4 11	% 64.7 5	% 5,9 1	%3 17
المجموع	%80.5 453	%12,1 68	%7.5 42	%100 563

يلاحظ أن الأغلبية التي أجابت بأنها تعرضت لعراقيل فيما سبق عند تفاعلها مع التنظيمات الحديثة تمثل فئة المبحوثين الذين يتراوح سنهم مابين37 و 42 سنة ،بنسبة 86.5 %،وبنسبة مقاربة جدا فئة 43 إلى 48 سنة ،وبنسبة أقل فئة المبحوثين الذين يتراوح سنهم مابين 49 و54 سنة بنسبة 79.5 % .مقابل 45.5 %من المبحوثين الذين يتراوح سنهم مابين 55 و60 سنة ،ومقابل أيضا 29.4 % من المبحوثين الذين يزيد سنهم عن 60 سنة.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا بعدم مواجهتهم لعراقيل سابقا ،فيمثل أغلبهم فئة المبحوثين الذين يزيد سنهم عن 60 سنة بنسبة 64.7%،مقابل نسبة معتبرة 36.4 % تمثل فئة المبحوثين الذين يتراوح سنهم مابين 55 و60 سنة .مقابل نسب ضعيفة لا يتجاوز مجموعها 29 % تمثل جميع فئات السن الأخرى.

يتضح لنا من خلال هذه النتائج، أن النسبة الكبيرة التي أجابت بأنها تعرضت لعراقيل فيما سبق ،عند تفاعلها مع التنظيمات الحديثة تشمل بالأخص فئة المبحوثين الذين يقل سنهم عن 49 سنة.على عكس فئات السن الأخرى ونعني بهذا المبحوثين اللذين يزيد سنهم عن 48 سنة.ويعزى هذا ربما لعوامل عديدة هي كالآتي:

- أما العامل الأول فربما هؤلاء المبحوثين صغار السن مقارنة مع نظرائهم لا يزالون ينشطون في مختلف جوانب الحياة و بالأخص الحياة الاقتصادية ونعني بهذا أنهم لا يزالون في تفاعل مستمر مع مختلف الفرص التي تتيحها مختلف سياسات الدولة اتجاه أفرادها ،ومختلف مجالات الحياة الأخرى،وبالتالي هي تعاني أكثر،خاصة في ظل المنافسة الكبيرة وقلة الفرص والضغط والاكتظاظ الذي تعرفه أغلب التنظيمات الحديثة بفعل الكثافة السكانية المرتفعة بالمدن الحضرية الكبرى ،على عكس كبار السن على أكثر تقدير الذين لم يواجهوا هذه المنافسة وقلة الفرص بهذا الشكل فيما سبق، أي أنهم لم يعايشوا هذه الوضعية الصعبة بنفس الدرجة ،فبحكم سنهم فإنّ هذه التنظيمات لم تكن فيما سبق تعرف هذه البيروقراطية والمحسوبية بنفس الدرجة التي هي عليها الآن ،حيث تغير الوضع إلى الأسوأ بتغير المفاهيم والقيم ،هذا من جهة ن ومن جهة أخرى فإنّ كبار الآن على الأغلب هم غير معنيين بهذه الفرص ،ويزيد من هذا

الاحتمال انعدام بعض الخصائص والقيم الإيجابية للفرد كحب العمل وروح الإبداع والمخاطرة،والتي تقابلها تفضيل العيش على الهامش.

– أمّا الثاني : فإنّ فئة المبحوثين كبار السن ربما قل تفاعلها مع هذه التنظيمات مقارنة الفئات الأقل سنا ،وبالتالي لم تواجه عراقيل بنفس الدرجة التي تعاني منها الفئات الأقل سنا.

– وبالنسبة للعامل الثالث والأخير فربما فئة المبحوثين كبار السن تشمل أصحاب الوظائف السامية ، أو الذين ينتمون إلى الطبقات الغنية ،فبحكم هذين الامتيازين تستطيع دون غيرها الولوج بسهولة إلى هذه التنظيمات وقضاء مصالحها بكل بساطة .فالوظائف في المجال العمومي ولا تستثنى حتى الوظائف البسيطة خاصة إذا اقترنت مع الأقدمية هي فضاء للتبادل المصلحي،وبالتالي لا وجود للعراقيل بل على العكس تماما وأكثر من ذلك ،الحصول على خدمات وامتيازات أحسن .ونفس الشيء بالنسبة لامتلاك المال – فامتلاك المال– يسمح بامتلاك النفوذ،ذلك أنّ المال يعتبر كرأسمال مادي يسمح بدوره اكتساب رأس مال اجتماعي والذي يصبح مورد اجتماعي ناتج عن توسع وقوة شبكة العلاقات الاجتماعية وبالتالي النفوذ بكل سهولة إلى خدمات التنظيمات الحديثة والحصول على أحسن الامتيازات والفرص .وسنحاول من خلال الجدول الآتي التأكد من هذا التأويل من خلال الكشف عن إمكانية تأثير الوظيفة التي يشغلها المبحوث على تعرضه لعراقيل عند قضاء حاجاته الإدارية.

جدول رقم (31) يبين الوظيفة وتعرض مفردات العينة لعراقيل إدارية:

التعرض لعراقيل / الوظيفة	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
موظف	%84.1 222	%8.7 23	%7.2 19	% 46.9 264
أستاذ	%84,0 84	%12,0 12	%4,0 4	%17.8 100
أستاذ جامعي	%25,0 4	%75 12	/ 	% 2.8 16
أعمال حرة (**رسمية وغير رسمية**).	%73,7 56	%21,1 16	%5,3 4	%13.5 76
عامل يدوي	%76,1 51	%3,0 2	%20.9 14	% 11.9 67
مهندس ومحاسب	%83,3 10	%16,7 2	/ 	% 2.1 12
السلك الطبي وشبه طبي	%100 6	/ 	/ 	%1.1 6
بدون إجابة*	%90,9 20	%4,5 1	%4.5 1	%3.9 22
المجموع	%80.5 453	%12,1 68	% 7.5 42	%100,0 563

يبدوا من خلال الجدول أن الأغلبية التي أجابت بأنها تعرضت لعراقيل فيما سبق عند تفاعلها مع التنظيمات الحديثة تمثل فئة المبحوثين الذين يمثلون فئة الأطباء والممرضين ،بنسبة 100% ،تليها الفئة الأخيرة التي تشمل كل من

* - تشمل هذه الفئة أيضا فئة المبحوثين البطالين وعددهم 5 أفراد.

البطالين وكذا المبحوثين الذين لم يفصحوا عن وظائفهم بنسبة 90.9% ،وبنسبة أقل84% بالنسبة لفئة الموظفين وكذا الأساتذة غير الجامعيين ،ثم النسبة 76.1% وتمثل فئة العمال اليدويين ،وبنسبة مقاربة جدا 73.7 % فئة أصحاب الأعمال الحرة.مقابل نسبة 25 % وتمثل الأساتذة الجامعيين .

وعلى العكس من هذا و بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا بعدم مواجهتهم لعراقيل سابقا ،فيمثل أغلبهم فئة الأساتذة الجامعيين بنسبة 75 % مقابل نسب ضعيفة نوعا 21.1 % تمثل فئة أصحاب الأعمال الحرة ،تليها فئة المهندسين والمحاسبين بنسبة 16.7% ،ثم فئة الأساتذة غير الجامعيين بنسبة 12 % ،ثم فئة الموظفين بنسبة 8.7 % وأخيرا وبنسب ضعيفة جدا لا يتجاوز مجموعها 8 % وتشمل كل من فئة العمال اليدويين والبطالين والذين لم يفصحوا عن وظائفهم .

إنّ هذه النتائج تبين لنا حجم المعاناة التي يعاني منها معظم شرائح المجتمع باختلاف وظائفهم ،وباستثناء فئة معتبرة استطاعت بفضل مركزها الاجتماعي ووزنها في المجتمع أن تنسج شبكة قوية من العلاقات التي مكنتها وقت الحاجة من الولوج إلى الخدمات بطريقة سهلة ،ونعني بهذا فئة الأساتذة الجامعيين وأصحاب الأعمال الحرة و القلة القليلة التي تشمل كل الوظائف الأخرى .

2- التنظيمات الحديثة وعلاقتها بنمو العلاقات الاجتماعية الثانوية (الشبكات الاجتماعية) :

من خلال ما سبق تبين لنا الواقع المعقد والصعب الذي تعاني منه التنظيمات الحديثة الجزائرية والصعوبات الكبيرة التي يواجهها الأفراد عند التفاعل معها.الأمر الذي جعلهم يستعينون بأفراد آخرين لمواجهة هذه الصعوبات سواءً تعلق الأمر بالجماعات الأولية أو الجماعات الثانوية التي بنوها عبر مختلف المجالات الحياتية العمومية .

1.2- العراقيل البيروقراطية والواسطة :

ولو أنّ ما سنقوله ليس مجال حديثنا في هذا الموضع ، فإنّ للواسطة جانبين إيجابي وسلبي ،ونعني بهذا إمّا أن تكون وسيلة لاسترجاع حق ضائع أو الحصول على امتياز بغير حق(اعتداء على حقوق الآخرين).وقد نتطرق إلى الشق الثاني من الفكرة في الفصول الآتية ،أمّا الشق الأول فهو مجال حديثنا إذ يتعلق بتحليل الفرضية التي مفادها أنّ عدم فعالية التنظيمات الحديثة ساهم في ظهور الشبكات الاجتماعية (الاعتماد على الواسطة). وسنحاول الكشف عن ما إذا كانت المشكلات المرتبطة بالبيروقراطية سببا في اللجوء إلى الواسطة أم لا ؟ وما هي الحلول التي يرونها مناسبة لتجاوز ذلك ؟وهذا طبعا يعكس النسق القيمي السائد في المجتمع والذي يؤثر في سلوك الأفراد وعاداتهم وأسلوب حياتهم .

جدول رقم (32) يبين العلاقة بين مدى سهولة أو مرونة القيام بمعاملة إدارية والحلول الإستراتيجية لذلك:

الحلول / السهولة	البحث عن معارف هناك	البحث عن وساطة	شخص يقدم خدمة بخدمة	تقديم هدية	الصبر	بدون إجابة	المجموع
نعم	/	/	/	/	/	/	% 19.7 111
لا	% 25.1 100	%59 235	%1 4	%1.3 5	%10.8 43	%2.8 11	% 70.7 398
أحيانا	/	%76.9 30	%10.3 4	/	%10.3 4	%2.6 1	% 6.9 39
بدون إجابة	/	/	/	/	/	/	% 2.7 15
المجموع	%22.8 100	%60.5 265	%1.8 8	%1.5 5	%10.8 47	%2.7 12	%100 563

هذه البيانات التي يحتويها الجدول هي عبارة عن أجوبة لسؤال يتعلق برأي المبحوثين حول مدى سهولة القيام بمعاملة إدارية ،أم لا ،وإذا جاءت الإجابة بـ لا ،ما هي الحلول التي يلجأ إليها الأفراد لتجاوز ذلك.وهذه الإجابات طبعا هي نابعة من تجارب عايشوها شخصيا أو من ما هو متداول في مختلف الأوساط الاجتماعية.

و من خلال الجدول نستخلص ما يلي:

– أن الأغلبية العظمى من المبحوثين 77.6% الذين صرحوا بعدم سهولة القيام بعملية إدارية ،صرح أغلبهم بنسبة 60.5% بأنّهم يلجئون إلى البحث عن واسطة أو وساطة لمجابهة ذلك ،وتتأكد لدى المبحوثين الذين صرحوا بسهولة القيام بعملية إدارية أحيانا بنسبة 76.9% ،مقابل59% وتمثل المبحوثين الذين صرحوا بعدم سهولة القيام بعملية إدارية على الدوام .

– أيضا،نلاحظ أنّ هناك فئة معتبرة من المبحوثين 22.8 % صرحت بلجوئها إلى البحث عن شخص تعرفه على مستوى التنظيم الذي تعرضت فيه لصعوبات،وكلهم يمثلون فئة المبحوثين الذين صرحوا بعدم سهولة القيام بعملية إدارية دائما بنسبة 25.1%.

صرحت نسبة قليلة من المبحوثين 10.8% بمواجهة تلك الصعوبات بالصبر،وتشمل كل المبحوثين الذين صرحوا بعدم سهولة القيام بعملية إدارية بنسب متقاربة جدا 10.8% و 10.3% على التوالي.

– بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا بلجوئهم إلى البحث عن شخص يقدم لهم خدمة بخدمة فيمثلون نسبة ضعيفة جدا 1.8% ،وتتأكد لدى المبحوثين الذين صرحوا بعدم سهولة القيام بعملية إدارية أحيانا بنسبة 10.3% مقابل 1% وتمثل المبحوثين الذين صرحوا بعدم سهولة القيام بعملية إدارية دائما .ونفس الشيء بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا بلجوئهم إلى تقديم هدية لمجابهة ذلك بنسبة 1.5% وكلهم يمثلون فئة المبحوثين الذين صرحوا بعدم سهولة القيام بعملية إدارية دائما بنسبة 1.3 %.

نستنتج من خلال هذه النتائج ما يلي:

– أنّ المبحوثين الذين صرحوا بعدم سهولة القيام بعملية إدارية دائما،لجئوا إلى العديد من الطرق لمواجهة ذلك مقارنة مع المبحوثين الذين صرحوا بعدم سهولة القيام بعملية إدارية في بعض الأحيان.إذ نجد بأنّ هذه الأخيرة صرحت بلجوئها إلى حلين والثالث الصبر ،يتمثل الأول وبنسبة كبيرة في البحث عن وساطة ،أمّا الثاني فيتمثل في البحث عن شخص يقدم خدمة بخدمة .وهذا راجع ربما إلى قوة رأس المال الاجتماعي الذي يتمتعون به وكذا قوة شبكة علاقاتهم الاجتماعية التي ينتمون إليها، والتي تساهم في تسهيل معاملاتهم الإدارية والولوج إلى الخدمات بطريقة سهلة وسريعة.

– صعوبة القيام بمعاملة إدارية دفع بالمبحوثين إلى تبني استراتيجيات مختلفة أهمها الوساطة،وهذا إن دل على شيء فإنّما يدل على فعالية هذه الظاهرة كوسيلة لتحصيل الحقوق ،أو ربما الاعتداء على حقوق الآخرين،لأنّ الصعوبات التي أشار إليها المبحوثون،و التي تكتنف القيام بمعاملة إدارية ليست بالضرورة تتوافق مع القوانين واللوائح ومبادئ التنظيم بصفة عامة،وحرم الفرد من إجرائها آليا ،بل ربما تتعارض مع القوانين التي تنظم سير تلك المعاملة ،وبالتالي يلجأ إلى وسيط لإحقاق باطل .وقد يكون هذا الوسيط يتواجد على مستوى ذلك التنظيم نفسه ،كما جاءت به إجابات المبحوثين ،أي البحث عن شخص يعرفونه يعمل بذلك التنظيم.وهذا بطبيعة الحال لمن استطاع إلى ذلك سبيلا.لأنّه أمر صعب المنال بالنسبة لبعض الأفراد الذين يعانون من ضعف شبكة علاقاتهم الاجتماعية ومواردها.

– صرحت فئة قليلة من المبحوثين بلجوء الأفراد إلى طرق أخرى لتجاوز تلك الصعوبات وهي: إمّا تقديم خدمة بخدمة،أي تبادل المصالح بين طرفين ، أحدهما موظف بالتنظيم استغل منصب عمله لخدمة أغراضه الشخصية .أو تقديم هدية ،التي هي في الأساس عبارة عن "رشوة" ،وقد تختلف دوافعها من شخص لآخر حسب الظروف ،كما الواسطة تماما .إذ ربما تتخذ أحيانا شكل ما يعطى لإبطال حق أو لإحقاق باطل،وقد تكون أحيانا أخرى وسيلة لدفع ضرر أو رفع ظلم ،فالحالة الأولى عندما تتخطى الهدية مقومات العدالة وذلك بأن يحصل الفرد الراشي على حقوق أو خدمات يعجز عن الحصول عليها بدون الرشوة ،وهو بفعله يتخطى حقوق أناس آخرين.أمّا الحالة الثانية وهي عندما يحيل بين الفرد وبين حقه أو مصلحته أو أمنه ،أي يكون في" وضع استغلقت عليه السبل إلى استنقاذ الحق ،أو تحقيق المصلحة،أو رفع الظلم إلا برشوة من مال أو منفعة" ([1]).

– هناك فئة قليلة نوعا ما من المبحوثين صرحت بأنّه يمكن تجاوز العراقيل الإدارية بالصبر،و قد يؤدي هذا إلى نتيجتين إمّا ايجابية ،بمعنى الصبر وبذل المجهود الشخصي حتى تحصيل الحقوق ،وإمّا أن تكون نتيجة سلبية وهي عدم تجاوز تلك العراقيل والتخلي عن تلك المعاملة من الأساس. وقد صرح احد المبحوثين وهو عامل مهني ،46 سنة،متزوج وأب لطفلين"نصبر على حسب الضرورة والظروف،وعادة ما نتخلى عن الحقوق". ونحاول فيما يلي التعرض لتجارب سابقة تعرضت لها مفردات العينة شخصيا ،ومدى اعتمادهم على الواسطة لتجاوز ذلك.ومن هم هؤلاء الوسطاء؟

([1])-فاروق ،عبد الرحمان مراد .**دور القيم الغائية التي تحكم بناء الفرد في مكافحة جريمة الرشوة.** الرياض :المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب،1992،ص،17،44.

جدول رقم (33) يبين العلاقة بين العراقيل البيروقراطية وطلب المساعدة.

طلب المساعدة / العراقيل	نعم	لا	تخلى عنها	بدون إجابة	المجموع
نعم	%91.2 413	%1.1 5	%1.8 8	%6 27	%80,5 453
لا	/	/	/	/	%12,1 68
بدون إجابة	/	/	/	/	%7,5 42
المجموع	%73.4 413	%0.9 5	%1.4 8	%4.8 27	%100 563

نلاحظ من خلال الجدول أنّ الأغلبية الساحقة من المبحوثين الذين صرحوا بأنّهم واجهوا عراقيل بيروقراطية فيما سبق ،قد لجئوا إلى طلب المساعدة من مختلف الأفراد الذين يمثلون شبكة علاقاتهم الاجتماعية لمواجهة هذه العراقيل و الصعوبات ونسبتهم 91.2 %. مقابل نسب ضعيفة جدا ،1.8 % و1.1% تمثل كل من الذين تخلوا عن تلك المعاملة وكذا الذين اعتمدوا على أنفسهم ولم يطلبوا المساعدة من أي أحد على التوالي.

إنّ هذه النتائج تبين لنا أنّ العراقيل البيروقراطية دفعت بالمبحوثين للبحث عن طرق أخرى غير قانونية في شكل تضامن تقليدي عن صح التعبير لإنجاز معاملاتهم فأصبح اللجوء إلى الواسطة أمرا شائعا بين كل أفراد المجتمع و طبيعي جدا و عادة وضروري في آن واحد لمواجهة الصعوبات المؤسساتية .

وفيما يلي سنحاول معرفة الصلة التي تربط هؤلاء الوسطاء بالمبحوثين . وما هي أشكال المساعدة :

جدول رقم(34) يبين العلاقة بين العراقيل البيروقراطية وطلب المساعدة.

نمط المساعدة / الجهة المساعدة	توفير المعلومات	نصائح وإرشادات	التدخل المباشر	أكثر من إجابة	بدون إجابة	المجموع
قريب	%37,0 20	%16,7 9	%9,3 5	%37 20	/	%12.6 54
زميل في المهنة	%8,0 4	%12,0 6	%64,0 32	%16,0 8	/	%11.7 50
صديق	%11,8 9	%1,3 1	%50,0 38	%36.9 28	/	%17.8 76
جار	/	/	%100,0 8	/	/	%1.8 8
شبكة علاقات	%61,5 8	/	%38,5 5	/	/	%3 13
مسؤول بالتنظيم	%11,9 12	%7,9 8	%40,6 41	%39.6 40	/	%23.7 101
أكثر من شخص	%4,1 5	/	%10,7 13	%84.3 102	%3.2 4	%29.1 124
المجموع	%13.6 58	%5.6 24	%33.3 142	%46.4 198	%0.9 4	%100 *426

* هذه الفئة لا تشمل المبحوثين الذين لم يجيبوا على الأسئلة السابقة المتعلقة بهذا السؤال وعددهم 69 وكذا المبحوثين الذين صرحوا بسهولة القيام بعملية إدارية وعددهم 68 مبحوث .

تظهر نتائج الجدول تباين معتبر في أنماط العلاقات التي تلقى المبحوثين المساعدة و المساندة من طرفها لتجاوز العراقيل البيروقراطية.حيث نجد أنّ أعلى نسبة 29.1% تمثل المبحوثين الذين تلقوا المساعدة من طرف أكثر من شخص تدعمها في ذلك النسبة 84.3% وتمثل مختلف أنواع المساعدة ،مقابل نسب ضعيفة بالنسبة للمساعدات الأخرى كالتدخل المباشر وتوفير المعلومات اللازمة ،تليها النسبة 23.7% وتمثل المبحوثين الذين تلقوا مساندة من طرف مسؤولين بالتنظيمات المعنية بتعرضهم للعراقيل ،تدعمها في ذلك النسبة 40.6% ،وتمثل المبحوثين الذين صرحوا بالتدخل المباشر للمسئولين،وبنسبة مقاربة جدا 39.6% وتمثل مختلف أنواع المساندة ، مقابل نسب ضعيفة بالنسبة للاختيارات الأخرى.

نلاحظ أيضا نسبة معتبرة 17.8% اعتمدت على الأصدقاء لتجاوز الصعوبات الإدارية التي تعرضت لها ،وهذا بالتدخل المباشر بأكبر نسبة 50% وبنسبة أقل مختلف المساعدات بنسبة 36.9% .مقابل النسبة 11.8% وتمثل المساندة بالمعلومات الضرورية ،مقابل نسبة ضعيفة جدا 1.3% بالنسبة للمساندة بالنصائح والإرشادات.

مقابل هذا نجد نسب قليلة 12.6% بالنسبة للمساندة من طرف الأقارب وكذا 11.7% بالنسبة للساندة من طرف زملاء المهنة ،وبنسب ضعيفة جدا 3% بالنسبة للمساندة من طرف الجيران وكذا 1.8% بالنسبة للمساندة من طرف شبكة العلاقات،وذلك بمساعدات مختلفة.

نستنتج من خلال هذه النتائج ما يلي :

– نسبة كبيرة من المبحوثين استندوا على مختلف أعضاء شبكاتهم الاجتماعية والتي تمثل رأس مالهم الاجتماعي وهذا بمختلف أنواع وأشكال المساندة والدعم لتجاوز العراقيل البيروقراطية،وذلك بتزويدهم بالمعلومات الضرورية لإجراء تلك المعاملة الإدارية ،أو من خلال تقديم النصائح والإرشادات أو بالتدخل المباشر لتسهيل قضاء تلك المعاملة الإدارية المستعصية .

– صرحت نسبة معتبرة أيضا من المبحوثين بأنّ نمط المساعدة التي تلقوها تمثلت في التدخل المباشر من طرف الشخص الذي لجئوا إليه لطلب المساعدة ،ومثل الجيران أكبر نسبة، وقد أشار إلى هذه الفكرة وبين أهمية هذا النمط من المساندة الباحث "غرانوفيتر"حيث يرى بأن السلاسل القصيرة هي الأحسن في تحقيق الأهداف،فهي تسمح بالاتصال المباشر .وهنا تظهر أيضا أهمية الروابط الضعيفة في الوصول إلى الفرص،وتجاوز العراقيل." ([1])

– أيضا، صرحت نسبة قليلة نوعا ما، من المبحوثين بأنّ نمط المساعدة التي تلقوها تمثلت في تلقي نصائح وإرشادات وكذا توفير المعلومات الضرورية ،لتجاوز العراقيل البيروقراطية ،ويمكن أيضا أن نذكر في هذا الصدد النتائج التي توصل إليها الباحثان "بورث وكولمان" حول قيمة وأهمية الشبكات الاجتماعية و وظيفية رأس المال الاجتماعي،

([1])-M, Lallement et A, Bevort .Op.cit, p35.

فيرى "بورث" بأنّ قيمة الشبكة العلائقية للفرد تقاس من خلال المعلومات التي توفرها و خاصة سرعة وصولها.أما كولمان فيعتبر بأنّ وظيفية رأس المال الاجتماعي تمكن في السماح بسير المعلومات و الوصول إلى الفرص.([1])

– تجدر الإشارة أيضا إلى أنّ العراقيل الإدارية التي تعرض لها المبحوثين هي نتيجة التعسف الإداري وليست نتيجة تجاوز القوانين واللوائح التي تضبط سير عمل تلك المعاملة،ويظهر هذا جليا من خلال لجوء المبحوثين إلى طلب المساندة وتدخل المسئولين بالتنظيم المعني للفصل فيها أو إيجاد حل لها.وهذا يترجم لنا حجم المعاناة والعراقيل التي يتعرض لها الأفراد عند تفاعلهم مع التنظيمات الحديثة من جهة ،ومن جهة أخرى يبين لنا عدم الفصل في الوظائف والمهام وتحديد المسؤوليات لكل عضو بالتنظيم والتي تقتضيها أو تنص عليها واجبات الوظيفة،وهذا ما يتنافى مع التقسيم الاجتماعي للعمل ومبادئ الرشادة والعقلانية أو المبادئ العلمية للإدارة بصفة عامة التي تطرقنا إليها في الفصول النظرية .وهو يترجم لنا أيضا حجم الفوضى الإدارية التي عبر عنها المبحوثين سلفا.

–تبرز لنا هذه النتائج أيضا حقيقة واقعية ،وهي أنّ لعدم فعالية التنظيمات الحديثة دور أساسي ورئيسي في دفع الأفراد إلى اللجوء إلى طرق غير رسمية لا تَمُتُ بصلة للقوانين الموضوعية أو الوضعية وذلك بالاعتماد على مختلف أعضاء شبكتهم الاجتماعية المتمثلة في روابطهم الاجتماعية القوية — القرابة– والروابط الضعيفة– علاقات الجيرة و الصداقة والمهنة...– لتجاوز العراقيل والصعوبات والولوج إلى الخدمات.و بالتالي يمكن أن نقول بأنّ هذه الروابط أصبحت تعد من بين القوانين المفروضة لتجاوز العراقيل البيروقراطية.وهذا ما يجعل أغلب الأفراد للسعي وراء بناء شبكات اجتماعية ويتبين لنا هذا فيما يلي .

2.2– الشبكات الاجتماعية والتضامن بالوسط الحضري:

سنحاول فيما يلي معرفة مدى تكوين المبحوثين لشبكات اجتماعية ،ومدى استغلال موارد هذه الشبكات لمواجهة الصعوبات الحضرية والمؤسساتية من جهة أو الحصول على امتيازات في مختلف المجالات من جهة أخرى .

جدول رقم(35) يبين بناء المبحوثين للشبكات الاجتماعية ومدى الاستفادة منها:

الاستعانة بها / تكوين شبكات اجتماعية	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
نعم	%74,4 287	%20,7 80	% 4,9 19	%68.6 386
لا	/	/	%100 160	%28.4 160
بدون إجابة	/	/	%63.9 17	%3 17
المجموع	%51 287	%14.2 80	%34.7 196	%100 563

([1])-Op.cit, p35.

نلاحظ من خلال الجدول أنّ النسبة الغالبة تمثل فئة المبحوثين الذين صرحوا بتكوينهم لعلاقات اجتماعية بنسبة 68.6 % تدعمها في ذلك النسبة 74.4% تمثل فئة المبحوثين الذين صرحوا بأنّهم سبق وأن استعانوا بها عند الحاجة ،مقابل 20.7 % من الذين صرحوا بأنّهم كونوا علاقات اجتماعية لكنهم لم يسبق لهم وأن استعانوا بها عند الحاجة .في حين صرح 28.4% من المبحوثين بأنّهم لم يسبق لهم تكوين علاقات اجتماعية أثناء تفاعلاتهم مع الآخرين.

كما سبق وقلنا ،ومن خلال نتائج الجدول ومع الإشارة إلى أنّه لم نجد أي تأثير ملاحظ لخصائص المبحوثين على هذه النتيجة ،فقد أضحى امتلاك الأفراد بالوسط الحضري لشبكة علاقات قوية أكثر من ضرورة لمواجهة مختلف الصعوبات البيروقراطية والمجتمعية بصفة عامة ،ولهذا يعمد الجميع إلى بناء أو إقامة أكبر قدر ممكن من العلاقات والروابط الاجتماعية- ويختلف هذا طبعا باختلاف شخصية الأفراد – سواءً أثناء الدراسة ،أو في العمل ،أو في الأماكن العمومية أو عن طريق وسيط، أي تكوين علاقات كلما أتيحت لهم الفرصة ومحاولة المحافظة عليها بكل ما أمكن ،وهذا لإيمانهم بأنّ الحياة معقدة وصعبة ،وأنّ العلاقات الاجتماعية المتعددة والقوية في آن واحد هي الكفيلة وحدها بتأمين حياة الأفراد في المجتمع و تيسير مختلف الصعوبات المؤسساتية ،وتتنوع وتعدد هذه العلاقات بتنوع وتعدد التنظيمات ،فمنهم إداريين ،أطباء وممرضين وموظفين بالمستشفيات ،مفتشين للضرائب ،جمركيين،قضاة ومحاميين،الأمن العسكري والسلك الأمني بصفة عامة ،أساتذة ،رؤساء أحزاب وغيرهم ...

أما بالنسبة لفئة المبحوثين الذين صرحوا بأنّهم لم يكونوا علاقات فربما يمثل هؤلاء الفئات الهشة من المجتمع التي لم تستطيع ذلك أي ليس لديها ما تقدمه ،لأنّ هذه الشبكات أساسها تبادل المصالح .أو هي في غنى عنها(في غنى عن الشبكات الاجتماعية) لأنّها تمتلك روابط قوية تستند عليها في حياتها العمومية. وفيما يلي سنحاول معرفة مدى محاولة المبحوثين للدخول في شبكات جديدة.

جدول رقم(36) يبين الجنس وسعي المبحوثين لبناء شبكات جديدة:

الجنس / محاولة بناء شبكة	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
ذكر	%55,9 186	%41,7 139	%2,4 8	%59,1 333
أنثى	%31,3 72	%63,5 146	%5,2 12	%40,9 230
المجموع	%45,8 258	%50,6 285	%3,6 20	%100 563

نحاول من خلال هذا الجدول معرفة مدى سعي المبحوثين لبناء شبكات جديدة أو علاقات جديدة من خلال الاحتفاظ بأرقام هاتف لأشخاص مهمين في المجتمع ثم مدى الكشف عن محاولة الإبقاء على هذه العلاقات والمحافظة عليها ثم إمكانية استغلالها و الاستفادة منها وقت الحاجة .

و يبدوا من خلال الجدول أنّ أكثر من نصف العينة بقليل صرحوا بعدم رغبتهم في الاحتفاظ بأرقام هاتف أشخاص مهمين في المجتمع بنسبة 50.6 % ،تدعمها في ذلك النسبة 63.5% من الإناث ،مقابل 45.8 % من المبحوثين الذين صرحوا باحتفاظهم لأرقام هاتف أشخاص مهمين في المجتمع تدعمها في ذلك النسبة55.9 % من الذكور، مقابل 31.3 % من الإناث.

طبعا إنّ إنشاء علاقات جديدة أو بعبارة أخرى الدخول في شبكات اجتماعية جديدة يرتبط ارتباطا وثيقا بالثقة في الآخرين لأنّها تمنح الأمان للمتفاعلين ،وهذا ما أكد عليه العديد الباحثين مثل "فوكوياما" و"كولمان" وغيرهم وقد أشرنا إلى ذلك في الجانب النظري.ويتأكد هذا بالأخص لدى فئة الإناث ،هذا مرده بالأساس إلى نمط الثقافة السائدة في المجتمع الجزائري وكذا الضبط الاجتماعي الذي يعتبر العامل الأساسي الذي يحد من حراك الإناث في الفضاء الخارجي وبناء علاقات اجتماعية بنفس الدرجة مع الذكور. فالمرأة في المجتمع الجزائري نجدها أكثر حرصا على تجنب توسيع شبكة علاقاتها الاجتماعية إن صح التعبير ،بفعل تأثير القيم والأعراف التي تجبرها على عدم القيام بهذا لأنّه حتما سيؤثر ربما سلبا على حياتها .هذا من جهة ومن جهة أخرى فهي غير مجبرة على إنشاء هذه الشبكات لأنّ هذا من دور الرجل خاصة وأننّا نعلم أنّ أغلب المبحوثات متزوجات.

كما نجد نسبة معتبرة من فئة الذكور الذين صرحوا بعدم رغبتهم في إنشاء علاقات جديدة ،ويعود هذا ربما لرغبتهم في مواجهة صعوبات الحياة بمفردهم أو ربما لهشاشة مراكزهم الاجتماعية،أو العكس ،أو ربما بسبب امتلاكهم لشبكة علاقات أولية قوية يمكنهم من خلالها تحقيق نجاحهم الاجتماعي بصفة عامة.

في المقابل نجد نسبة معتبرة أيضا من المبحوثين سعوا إلى تأسيس شبكة من العلاقات وبالأخص فئة الذكور ،وهذا لأيمانهم بأنّ الحياة معقدة ويجب تشكيل أكبر قدر ممكن من العلاقات التي تشكل رأس مال اجتماعي يستعان به وقت الحاجة.

جدول رقم(37) يبين سعي المبحوثين لبناء شبكات اجتماعية ومحاولة الاستفادة منها:

الاستعانة / الاحتفاظ بأرقام هاتف	نعم	لا	غير معنيين	بدون إجابة	المجموع
نعم	%81,3 211	%17,1 44	/	%1.2 3	%45.8 258
لا	/	/	%100 285	/	%50.6 285
بدون إجابة	/	/	/	%100 20	%3.6 20
المجموع	%37.5 211	%7.8 44	%50.6 285	%4.1 23	%100 563

نلاحظ من خلال الجدول أنّ النسبة 45.8% تمثل المبحوثين الذين صرحوا بمحاولة إنشاء علاقات جديدة ،تدعمها في ذلك النسبة 81.3% تمثل فئة المبحوثين الذين يحاولون الاستفادة منها،مقابل نسبة ضعيفة نوعا 17.1 % تمثل فئة المبحوثين الذين صرحوا بمحاولة إنشاء علاقات جديدة لكن دون الاستعانة بها وقت الحاجة.

إنّ محاولة الاستعانة بهذه الشبكات الجديدة يسبقه في غالب الأحيان محاولة الإبقاء على الاتصال الدائم معها وذلك من خلال تقديم العديد من المجاملات إن صح التعبير وخاصة في المناسبات دينية كانت أو وطنية التي من شأنها كسب رضا وثقة أفراد هذه الشبكة حتى يقبل كعضو جديد فيها ، كما أنّ طلب الدعم والمساندة من هذه الشبكات مرتبط أيضا بدرجة الثقة التي تربط بين هذا الفرد و الشبكة أو الشخص الذي دخل معه في علاقة جديدة ،إذ يرى "كولمان" وكما ذكرنا سلفا أنّ الجماعة التي يظهر أعضائها الإخلاص والثقة العميقة فيما بينهم ستكون أكثر قدرة على الانجاز من جماعة أخرى تفقد هذه السمات . "([1])

جدول رقم(38) يبين انخراط المبحوثين في مؤسسات المجتمع المدني ومحاولة الاستفادة منها:

الاستعانة / الهيئة	نعم	لا	غير معنيين	بدون إجابة	المجموع
جمعية	%50 17	%26.5 9	/	%23.5 8	%6 34
هيئة نقابية	%32.1 18	%42.9 24	/	%25 14	%9.9 56
حزب سياسي	%35.7 5	%64.3 9	/	/	%2.5 14
غير منخرط			%100 451	/	%80.1 451
بدون إجابة	/	/	/	%100 8	%1.4 8
المجموع	%7.1 40	%7.5 42	%80.1 451	%5.3 30	%100 563

يبين لنا الجدول أنّ الأغلبية العظمى من المبحوثين غير منخرطين في مؤسسات المجتمع المدني باختلاف أنواعها بنسبة80.1 % ،مقابل نسبة قليلة نوعا ما 19.9 % تمثل المبحوثين الذين ينتمون إلى تنظيمات مختلفة ،تتوزع كالآتي: 9.9% تمثل المبحوثين المنخرطين في هيئات نقابية 6% تمثل فئة المبحوثين المنخرطين في جمعيات مختلفة،وأخيرا 2.5% تمثل فئة المبحوثين المنخرطين في أحزاب سياسية.

يجمع العديد من الباحثين و من بينهم "روبرت بوتنام"على أنّ عدم الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني ترجع بالأساس إلى تدني الثقة في المجتمع.وقد توصل هذا الأخير من خلال دراسة ميدانية قام بها إلى أن تراجع الالتزام الحضاري سببه نقص الثقة في الآخر، (هناك علاقة طردية بين الثقة والالتزام المدني والانخراط في الجمعيات ،كلما كانت درجة الثقة في الآخر عالية كلما مال الناس نحو الالتزام المدني والمساهمة في الجمعيات والعكس صحيح) ، ونفس الشيء بالنسبة لـ"فوكوياما" الذي أشار إلى أن الثقة هي أساس رأس المال الاجتماعي وجوهره وأن الثقة إزاء الأفراد غير المعروفين هي وحدها القادرة على خلق جمعيات كبيرة ومنظمات تسير الأعراف غير الرسمية .

([1])M ,Lallement et A, Bévort : Op.cit , p37

وعليه يمكن أن نقول أنّ عدم انخراط المبحوثين في مؤسسات المجتمع ترجع بالأساس لتدني الثقة في هذه المؤسسات وعدم الثقة في الآخرين كأفراد أي تدني الثقة في المجتمع الجزائري بصفة عامة أفراد ومؤسسات ،ويؤكد هذا العديد من المبحوثين الذين صرحوا بأنهم لا يثقون في هذه المؤسسات لأنّها انتهازية وفي خدمة جماعة ضيقة . وهذا ما يجعلهم يستعينون أكثر بالروابط السالفة الذكر الموثوق فيها (ثقة لا تخرج عن إطار الأشخاص المعروفين بتعبير فوكوياما) .

غير أنّ هناك فئة ولو قليلة صرحت بانتمائها لهذه المؤسسات والهيئات التي تعتبر كشكل آخر من الروابط الاجتماعية في المجتمع الحضري سعى المبحوثين للاستفادة منها لتحقيق أهدافهم، وهي بذلك لا تختلف من حيث تأثيرها ولو نسبيا عن الروابط الأخرى السابقة الذكر.

وللإشارة وأثناء قيامنا بالدراسة الميدانية التي جرت في بعض مقرات الأحزاب ،بدا لي عالم غريب جدا ومقلق (بالنسبة لي طبعا)،فمجمل الحديث الذي يدور بين أعضاء تلك الهيئات والمرتادين إليها يدور حول تمادي بعض المنافسين في تشويه صورتهم ، وتوعدهم (أعضاء الحزب)، بالنيل منهم في جو مقلق جدا ،وأحيانا أخرى تراهم يتكلمون عن الحصول امتيازات وبافتخار "كالسكنات،وحتى أشياء بسيطة تافهة"،من بينهم موثقين ،جمارك ،محاميين ،قضاة ،ومنتخبين ،وآخرين لم ندري ما هي مهنهم،وهناك أيضا من يأتي ليحاول خيانة رئيس مكتب بلدي لأنّه أمي ولا يصلح لذلك المنصب .كما لاحظنا أيضا توافد العديد من الطلبة والبطالين إلى هذه الهيئات ليس لأجل الانخراط وإنّما من أجل الوساطة لهم في البحث عن عمل ،أو التوسط لهم للنجاح في مسابقات التوظيف،وصرحت لي إحدى الطالبات بأن زميلها نجح فعلا في مسابقة للتوظيف بتوسط من أعضاء الحزب لكن المقابل لا تدري ما هو .

لقد حاولنا عرفة أيضا مدى اشتراك المبحوثين في شبكات التواصل الاجتماعي كنوع آخر من الروابط الاجتماعية في المجتمع ومحاولة الاستفادة منها إلا أنّ هناك نسبة ضعيفة جدا من المبحوثين2.3 % الذين صرحوا باشتراكهم في هذه الشبكات ،وهذا ما جعلنا نستغني عن تحليل ذلك الجدول .وربما يعود هذا إلى أنّ الاشتراك في هذه مثل الشبكات يهتم به الشباب أكثر من غيرهم. أو ربما يعود السبب لتجنب بعض المشاكل التي قد يقعون فيها ،التي هم في غنى عنها .

3: الفعالية التنظيمية (المستشفى ،التنظيمات الأمنية " نموذجا.

1.3: تنظيم المستشفى ، وواقع الخدمات الصحية:

تعتبر الصحة من أهم المؤشرات التي يقاس بها تطور المجتمع ،وقد كان للجزائر اهتماما بالغا بهذا المجال منذ الاستقلال من خلال إعداد برامج صحية للتكفل بالسكان .ولضمان الوقاية من الأمراض فرض التطعيم الإجباري ،والعلاج المجاني .وقد رافق ذلك طبعا إنجاز العديد من الهياكل الصحية العمومية كالمستشفيات العامة والمستشفيات الجامعية ،المؤسسات الاستشفائية المتخصصة والعيادات المتعددة الاختصاصات وغيرها .وهذا من أجل ضمان تغطية

صحية عبر كامل التراب الوطني .وقد عرف هذا القطاع تطورا ملحوظا إلى غاية اليوم ،الأمر الذي يستدعي الكشف عن تأثير هذه التطورات على حياة الفرد العمومية ،إيجابية كانت أم سلبية.من خلال معرفة موقف المبحوثين من الخدمات التي يقدمها هذا القطاع.

جدول رقم (39) بين المؤسسة التي يعالج فيها المبحوثين:

المؤسسة	التكرار	النسبة
مستشفى	104	%18,5
عيادة خاصة	448	%79,6
بدون إجابة	11	%2,0
المجموع	563	%100,0

يلاحظ أن الأغلبية من المبحوثين أجابت بأنها تعالج بالعيادات الخاصة بنسبة 79,6%.مقابل نسبة 18.5 % تمثل فئة يعالجون بالمستشفيات .وعليه فإنّ:

هذه النتائج تبين لنا عجز الخدمات الصحية العمومية مما يضطر الأفراد إلى اللجوء إلى العيادات الخاصة .وهذا ما جعل كل المبحوثين يصرحون بشتى العبارات عن عدم رضاهم بهذا الواقع (عدم رضاهم بالخدمات التي تقدمها التنظيمات العمومية).ونأخذ على سبيل المثال تصريح أحد المبحوثين وهو مدير الموارد البشرية بمركز للتعليم المهني و التمهين ،سنه 54 سنة ،متزوج وأب لـ 7 أبناء "أفضل العلاج بعيادة خاصة ،وخاصة إذا كان الأمر مستعجل أنصح الجميع بالذهاب إلى عيادة خاصة ،لأنّ العلاج بالمستشفى مستحيل".

أيضا هذه النتائج،تترجم لنا واقع الصحة في المجتمع الجزائري وطبيعة الخدمات الصحية بالوسط الحضري وفي مدينة كبرى كالجزائر العاصمة.وبالرغم من أنّ ما سأقوله لا يندرج ضمن موضوعنا هذا إلا أنّ هذه النتيجة تجعلنا نتساءل عن واقع الصحة بعيدا عن المدن الكبرى ؟

وكما ذكرنا سابقا بأنّ الصحة تعتبر من أهم المؤشرات التي يقاس بها تطور المجتمع، وبالنظر إنّ درجة التحضر التي عرفها المجتمع الجزائري، فإنّ النتائج تبين عكس ذلك ، وهذا ما يجعلنا نتأكد من أننا حقا أمام مجتمع يعاني من التكدس السكاني وليس في مجتمع حضري.

وبالنظر إلى الإمكانيات والوسائل التي سخرتها الدولة للنهوض بهذا القطاع وعصرنته ،إلا أنّ لا جديد يذكر،فهو يعاني على غرار القطاعات الأخرى من العديد من المشاكل التي تحول دون تطوره دائما وأبدا.

هذا وبغض النظر عن التكامل الموجود بين التنظيمين (العمومي والخاص) والجانب الايجابي الذي تظهره نتائج الجدول فيما يخص العيادات الخاصة، إلاّ أنّ الحقيقة أعمق من ذلك،فحتى هذه العيادات وبغض النظر إلى تكلفتها

الكبيرة إلا أنّها نادرا ما ترتقي إلى مستوى تطلعات الأفراد ،فلها سلبيات عديدة تفوق في بعض الأحيان سلبيات القطاع العمومي ،وخاصة إذا تعلق الأمر بتحمل المسؤولية عند حدوث الأخطاء الطبية.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين يتوجهون للعلاج بالمستشفى فكانت إجاباتهم إما بسبب قربهم من هذه المستشفيات ،وإمّا بسبب ضعف إمكانياتهم المادية.حيث صرح أحد المبحوثين وهو عامل يدوي، سنه 51 سنة ،متزوج وأب لـ 8 أبناء "العيادات الخاصة مكلفة جدا ،مع أنّها تبقى كحل إذا لم نجد المخرج".

جدول رقم (40) يبين رأي المبحوثين حول الجوانب السلبية التي تعاني منها المستشفيات.

الجوانب السلبية	التكرار	النسبة
سوء المعاملة واللامبالاة	237	%42.1
المحسوبية.	80	%14,2
الاكتضاظ	79	%14
انعدام الكفاءة الطبية	63	%11,2
قلة الإمكانيات	48	%8,5
صعوبة الحصول على المواعيد وعدم احترامها	25	%4,4
بدون إجابة	31	%5,5
المجموع	563	%100,0

حاولنا أن نعرف رأي المبحوثين من التنظيمات التي تتولى الرعاية الصحية وبذلك نعرف دورها ومدى نجاح هذا الدور أو فشله فعندما سألنا هل الخدمات التي تقدمها المستشفيات كافية أو غير كافية .أجاب كل المبحوثين بعدم "كفاية الخدمات".وعند سؤالنا سؤالا كيفيا وهو كيف ذلك ؟ قمنا بتفيئة الإجابات وجاءت النتائج كالتالي.

يلاحظ أن نسبة الذين صرحوا بأنّ جوانب القصور في المستشفيات تتمثل في سوء المعاملة للمرضى و اللامبالاة التي يتصرف بها أعضاء الطاقم الطبي ، من أطباء وممرضين وعمال ، تشكل الأغلبية وتقدر بـ 42.1 % من مفردات العينة، مقابل نسبة ضئيلة 14.2% بالنسبة للذين يرون بأنّها تعاني من المحسوبية ،وبنسبة مقاربة جدا جدا ،14.0% تمثل فئة المبحوثين الذين صرحوا بأنّها تعاني الاكتظاظ،وبنسبة أقل 11.2 % تمثل فئة المبحوثين الذين صرحوا بانعدام الكفاءة الطبية بالمستشفيات ،تليها النسبة 8,5% تمثل فئة المبحوثين الذين أجابوا بأنّها تعاني من قلة الإمكانيات .وبنسبة ضعيفة جدا تمثل فئة المبحوثين الذين صرحوا بصعوبة الحصول على المواعيد وعدم احترامها.

هذه الإجابات السلبية تعكس لنا شيئا وهو أن هذه التنظيمات لا تقوم بدورها كما ينبغي وإن كان لها دور فإن هذا الدور غير ملموس ولا يحس به أفراد المجتمع ،وهذا ما يجعل الكثير من المبحوثين يلجؤون إلى العيادات الخاصة الأمر الذي ينهك الأفراد ماديا كما أشرنا آنفا.

إنّ هذه العبارات السلبية التي أشار إليها الأغلبية الساحقة من المبحوثين تعبر بوضوح عن عدم الرضا بالخدمات التي تقدمها المستشفيات ،وهي عبارات في الحقيقة متداولة بكثرة في مختلف الأوساط الاجتماعية ،ولا تقتصر فقط على تنظيم المستشفى بل تخص كل التنظيمات الحديثة المتواجدة في المجتمع،وقد أشرنا إلى هذا فيما سبق . ونذكر في هذا الصدد تصريح أحد المبحوثين ،وهو تاجر ،40 سنة ،متزوج وأب لـ 2 أبناء :" المستشفيات تعاني من سوء التسيير ،الاكتظاظ والمحسوبية ،الطبيب غير كفء ،لا يوجد عتاد طبي ،إهمال من طرف الممرضين. لذلك أدفع النقود لأحصل على الخدمة والعلاج معا".

لقد أشار المبحوثون بنسبة كبيرة إلى **سوء المعاملة واللامبالاة** التي يتلقاها المرضى بهذه التنظيمات و الأفراد المتفاعلين معها بصفة عامة ويرجع هذا إلى غياب ثقافة الخدمة العمومية لدى أغلب الموظفين الجزائريين ،حيث صرح أحد المبحوثين وهو موظف بالبريد ،46 سنة ،متزوج وأب لبنت"المريض يفقدوه كرامته ،بسبب انعدام التربية والأخلاق وانتشار الفوضى عموما" .وقد يدفع الأفراد أرواحهم في أحيان كثيرة نتيجة لهذا .على حد تعبير الكثير من المبحوثين وكذا كل النساء المتواجدات بإحدى قاعات الانتظار في مستشفى "مصطفى باشا الجامعي"،اللائي سردن قصصا مختلفة عن سوء المعاملة واللامبالاة التي يتلقاها المرضى ،ونأخذ على سبيل المثال إحدى المبحوثات ،التي رافقت أمها لإجراء مراقبة طبية بعد إجرائها لعملية جراحية بذات المستشفى،وهي موظفة إدارية ، 61 سنة ،متزوجة وأم لـ 4 أبناء ."الأطباء والممرضين قلبهم من حجر .في الماضي كان لديها ابن عمره 18 سنة ،وهو يعاني من نفس المرض الذي تعاني منه الجدة ،وعندما اشتدت وساءت حالته الصحية ،حمله والده واتجه به نحو المستشفى ،عندها أمره الممرضين بأن يتوجه إلى مصلحة طب الأطفال ،عندها أعلمهم الوالد بأنّ ابنه يحتضر ،وكيف يوجه إلى مصلحة طب الأطفال وسنه 18 سنة ،فلم يعيروه أدنى اهتمام ،ووصفوه بأنّه(لا يفهم).ولم يلبث الابن إلا دقائق وفارق الحياة بين يدي والده ،وأمام أنظارهم ،ولم يحرك فيهم هذا الحدث ساكنا ،فهو أمر عادي جدا ".واسترسلت النسوة في سرد قصصا عن حالات الوفاة التي حدث إما على مستوى هذه التنظيمات أو أثناء الطريق إلى المستشفى الناتجة عن قصور الخدمات ولا مبالاة المعنيين.

جانب سلبي آخر قد أشار إليه المبحوثون ولو بنسبة ضعيفة نوعا ما وهو الاكتظاظ الذي تعاني منه هذه التنظيمات ،والذي بدوره محصلة للسلبيات التي تعرفها تنظيمات هذا القطاع ،ونعني بهذا أنّ انعدام إمكانيات العلاج بالتنظيمات الصغيرة كالمستشفيات الجوارية ،يضطر الأفراد إلى التوجه إلى المستشفيات الكبرى ،التي تستقبل هي الأخرى ،مرضى من ولايات خارجية والذين غالبا ما يتم قبولهم إلا عن طريق الواسطة .وهذا ما يزيد من الأمر سوءا وتعقيدا ،ولا يوجد مخرجا لهذه الوضعية إلا عن طريق **الواسطة وهذا** ما يعني انتشار **المحسوبية** بهذه التنظيمات التي أشار إليها نسبة معتبرة من المبحوثين .أي مواجهة المحسوبية بالمحسوبية ،وحتى إذا تعلق الأمر بأخذ موعد للعلاج ، حيث صرح أحد المبحوثين أشرنا إليه سابقا وهو عامل يدوي ،51 سنة ،متزوج وأب لـ 8 أبناء "أولا وقبل كل شيء صعوبة الحصول على موعد أصلا ،فلابد من معريفة للحصول على موعد "،وحتى وإن حصل المريض على موعد فقد

يفاجأ بعدم حضور الطبيب المعالج ،وقد أشار إلى هذا نفس المبحوث "...أو ربما المواعيد المقدمة تكون بعيدة ،لأنّها قدمت للناس بطرق ملتوية .وإما الطبيب لم يحضر ".

أشار المبحوثون أيضا إلى جانب وهو انعدام الكفاءة الطبية ،و يعني المبحوثين بهذا نقص المهارات المعرفية إن صح التعبير لبعض الأطباء والممرضين ،ونأخذ على سبيل المثال ما صرح بهذا أحد المبحوثون ،49 سنة بدون عمل ،متزوج وأب لـ 6 أبناء "المستشفى لا تعطى معلومات دقيقة حول الصحة"،وهناك من أشار إلى أنّ الأمر أصبح يسند للأطباء الذين ليس لديهم أدنى خبرة ،وهم الأطباء الذين وظفوا عن طريق جهاز إدماج حاملي الشهادات في ظل غياب تام أو شبه تام للأطباء الذين يملكون الخبرة، ويحدث هذا بالأخص في فترة المناوبة الليلية.

وما يزيد من هذه الوضعية تعقيدا ، نقص الإمكانيات أو الوسائل المادية بهذه المستشفيات أو سوء تسييرها واستغلالها ممّا يستدعي لجوء المريض إلى الواسطة للعلاج أو حتى لإجراء التحاليل أو صور الأشعة أو غيرها ،لأنّ القيام بهذه الإجراءات في غياب الواسطة يكون ضربا من المستحيل وحتى لو يكون المريض في حالة خطرة .

2.3: التنظيمات الأمنية:

ذكرنا في الفصول النظرية ،أنّ الإنسان استطاع تأمين حياته من جميع المخاطر في مرحلة أولى عن طريق العائلة ،ومع تعقد الحياة وتطورها ظهرت تنظيمات عديدة أخذت على عاتقها تأمين هذه المهمة ومن بين هذه التنظيمات التي لها علاقة مباشرة بحماية الأفراد نذكر التنظيمات الأمنية ، التي سنحاول في هذه الدراسة الكشف عن موقعها في حياة الأفراد العمومية بالمجتمع الجزائري.

ونستشف هذا من خلال إجابات مفردات العينة عن سؤال يتعلق بمدى استنجادهم بالتنظيمات الأمنية في مقابل تنظيمات أخرى في حالة وقوع خطر اجتماعي،و طلب ترتيبها من(1 إلى 6) حسب الأهمية وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (41) يبين ترتيب المبحوثين حسب الأهمية للتنظيمات في حالة وقوع خطر اجتماعي.

الرتبة / الاختيارات	1	2	3	4	5	6	لا ألجأ إليها	بدون إجابة	المجموع
التنظيمات الأمنية	% 19.2 108	% 12.8 72	%4.8 27	%8.3 47	%10.8 61	%19.4 109	% 19 107	% 5.7 32	%100 563
العائلة	% 60.2 339	%16.5 93	% 5 28	% 1.4 08	%1.4 08	%0.7 4	%10.5 59	%4.3 24	%100 563
الأقارب	% 3.6 20	%27.5 155	% 15.8 89	% 10.7 60	%2.8 16	%0.7 4	% 33.2 187	%5.7 32	%100 563
الجيران،وسكان الحي	% 10.7 60	%12.1 68	% 23.4 132	%9.2 52	%7.8 44	%2.8 16	% 28.2 159	%5.7 32	%100 563
الأصدقاء	% 1.6 9	%12.1 68	% 14.9 84	% 21.3 120	% 16.2 91	% 2.1 12	% 26.8 151	% 5 28	%100 563
الشبكة	% 1.4 8	%7.1 40	% 12.8 72	% 17.9 101	%20.4 115	%0.7 4	% 34.6 195	%5 28	%100 563

المجموع	%100 563	%100 563	%100 563	%100 563	%100 563	%100 563	%100 563	%100 563	%100 563

نلاحظ أنّ أغلبية المبحوثين بنسبة 60.2 % أجابوا بأنّهم يستنجدون بالعائلة في بادئ الأمر(المرتبة الأولى) وهو أمر طبيعي جدا ،تليها التنظيمات الأمنية بنسبة 19.2 % ،مقابل نسبة ضعيفة نوعا ما قدرت بـ 10.7 % ،تمثل الجيران وسكان الحي .و مقابل أيضا نسب ضعيفة جدا لا يتعدى مجموعها 7 % تمثل التنظيمات الأخرى.

كما نلاحظ أيضا أنّ رتبة التنظيمات الأمنية تعرف انخفاض ملحوظ من رتبة لأخرى ،غير أنها في المرتبة السادسة تحتل الصدارة بنسبة مرتفعة 19.4% ،مقارنة مع الاختيارات الأخرى.

تجدر الإشارة أيضا إلى أنّ نسبة ضعيفة من المبحوثين10.5 % صرحت بعدم لجوئها إلى العائلة ،مقابل نسبة معتبرة نوعا ما 19 % صرحت بعدم لجوئها إلى التنظيمات الأمنية ،ومقابل أيضا نسب مرتفعة تتراوح بين 26.8 % و 34.6 % بالنسبة للاختيارات الأخرى .

إنّ هذه النتائج لم تعطينا صورة واضحة عن التنظيم المحوري الذي يرتكز عليه المبحوثون في حياتهم العمومية أو بالأحرى الاجتماعية .وللكشف عن ذلك قمنا بحساب ترتيب الاختيارات حسب المعاملات وحصلنا على الترتيب الآتي* (ترتيب تنازلي) :

1- العائلة = 126,4.

التنظيمات الأمنية ،و الجيران وسكان الحي = 70,8.

الأقارب = 69,8.

الأصدقاء = 61,1.

أعضاء الشبكة الاجتماعية =51,1.

إنّ هذه النتائج تبين لنا الدور الايجابي الذي لا تزال تلعبه الروابط الأولية (العائلة ،الجيران وسكان الحي الروابط القرابية في الحياة العمومية) ،إلى جانب الروابط الحديثة الرسمية والمتمثلة في التنظيمات الحديثة و غير الرسمية المتمثلة في جماعات الأصدقاء وأعضاء شبكة العلاقات الاجتماعية بصفة عامة إذ يفوق مجموعها أهمية العلاقات القرابية (112.2) ،وهذا مرده ربما إلى البعد المجالي ،أو إلى تغير طرأ على هذه الروابط كما أشار إليه الباحثون في علم الاجتماع الحضري والأنتربولوجيا .

أكيد أنّ ترتيب المبحوثين لهذه التنظيمات حسب أهميتها في حياتهم العمومية يعكس لنا درجة الثقة فيها،هذه الأخيرة بدورها مبنية أساسا على تجاربهم الحياتية.و بالرجوع إلى ما تظهره نتائج الجدول.يبدوا لنا أنّ لجوء المبحوثين إلى التنظيمات الأمنية في حالة وقوع خطر اجتماعي أمر نسبي إذ احتلت هذه التنظيمات المرتبة الثانية بعد

* ترتيب المعاملات =مجموع حواصل ضرب التكرارات (مقسوم) على مجموع المعاملات(ترتيب المعاملات = $\frac{\text{مجموع حواصل ضرب التكرارات}}{\text{مجموع المعاملات}}$).

العائلة وبفارق كبير قدر بـ 41% .غير أنّ هذا لا يقلل من أهميتها بالنسبة للمبحوثين في حياتهم العمومية .ذلك أنّ أهميتها لا تظهر إلا بعد مقارنتها مع بالتنظيمات الأخرى في المجتمع ،(إذ نلاحظ وجود فارق معتبر مع النسبة التي تليها 10.7 % والمتمثلة في الجيران وأفراد الحي). وبعد مقارنتها أيضا مع فئة المبحوثين الذين صرحوا بعدم لجوئهم إلى هذه التنظيمات مهما كان السبب.

إنّ وجود فئة معتبرة من المبحوثين التي عبرت عن عدم لجوئها إلى التنظيمات باختلاف أنواعها لطلب الخدمة شيء طبيعي ومقبول إلى حد ما .غير أنّ ما يلفت الانتباه هو وجود فئة معتبرة من المبحوثين صرحت بعد لجوئها إلى العائلة وكذا التنظيمات الأمنية وهذا ما جعلنا نتساءل عن الشريحة من المجتمع التي يمكن أن تعيش في غنى عن العائلة والتنظيمات الأمنية،وللإجابة على هذا التساؤل حاولنا معرفة تأثير بعض المتغيرات والخصائص الشخصية للمبحوثين على هذه النتيجة ،غير أننا لم نجد إلا تأثير متغير واحد وهو السن.وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.الذي نحاول من خلاله معرفة الفئة العمرية التي لا تلجأ أبدا إلى هذه التنظيمات .

جدول رقم (42) يبين العلاقة بين السن و ترتيب المبحوثين حسب الأهمية للتنظيمات الأمنية في حالة وقوع خطر اجتماعي:

الرتبة / السن	1	2	3	4	5	6	لا ألجأ إليها	بدون إجابة	المجموع
[42 37]	%17.2 28	%17.2 28	%8.6 14	%7.4 12	%14.7 24	%18.4 30	% 14.1 23	% 2.5 4	%29 163
[48 43]	%16.1 33	%7.8 16	% 4.4 9	% 13.7 28	%9.8 20	%21 43	%19.5 40	%7.9 16	%36.4 205
[54 49]	%20.1 27	%20.9 28	% 3 4	% 1.5 2	%6.7 9	%20.9 28	% 17.9 24	%9 12	%23.8 134
[60 55]	%36.4 16	/	/	/	%18.2 8	%18.2 8	% 27.3 12	/	%7.8 44
61 فأكثر	%23.5 4	/	/	% 29.4 5	/	/	% 47.1 8	/	%3 17
المجموع	%19.2 108	%12.8 72	% 4.8 27	% 3.8 47	% 10.8 61	% 19.4 109	% 19 107	% 5 32	%100 563

نلاحظ من خلال الجدول مايلي :

أكبر نسبة في الجدول يشكلها المبحوثون الذين يزيد سنهم عن60 سنة ، الذين صرحوا بأنّهم لا يلجؤون إلى التنظيمات الأمنية وتبلغ نسبتهم 47.1% .تليها فئة المبحوثين الذين يتراوح سنهم مابين 55 سنة و60 سنة بنسبة 27.3،مقابل 14.1 % من المبحوثين الذين يتراوح سنهم ما بين 37 سنة و 42 سنة ،ومقابل أيضا 17.9% من المبحوثين الذين يتراوح سنهم مابين 49 سنة و 54 سنة.وأخيرا نسبة 19.5 % التي تمثل فئة المبحوثين الذين يتراوح سنهم مابين 43 سنة و48 سنة.

في مقابل هذا نجد مايقارب 60% من المبحوثين الذين صنفوا هذه التنظيمات في المرتبة الأولى يمثلون فئة المبحوثين الذين يفوق سنهم 54 سنة ،مقابل نسب تتراوح مابين 16 % و 20.1 % بالنسبة لفئات السن الأخرى .

كما تجدر الإشارة إلى أنّ نسبة كبيرة 19.4 % في الجدول أيضا تمثل فئة المبحوثين الذين صنفوا هذه التنظيمات في المرتبة السادسة ،وبالرغم من التقارب الملحوظ مع نسبة التصنيفين السابقين ونعني بهذا (المرتبة الأولى، وكذا فئة المبحوثين الذين صرحوا بأنّهم لا يلجئون إلى التنظيمات الأمنية) إلا أنّها تعتبر أكبر نسبة في الجدول ،ويزيد وزنها في التأثير على نتائج البحث خاصة إذا أضيف لها فئة المبحوثين الذين صرحوا بأنّهم لا يلجئون إلى التنظيمات الأمنية.

إنّ هذه النتائج تبين لنا أمرين مختلفين :

– الأول: ويتعلق بفئة المبحوثين الذين صنفوا التنظيمات الأمنية في المرتبة الأولى ،فيمكن أن نقول أنّها تمثل فئة المبحوثين الذين لديهم ثقة كبيرة أو معتبرة في هذه التنظيمات كواسطة رسمية إن صح التعبير لتحصيل حقوقهم .وخاصة إذا تعلق الأمر ببعض المخاطر التي يستدعي تدخل هذه التنظيمات بصفة تلقائية ومباشرة. وهذا أمر إيجابي طبعا ويعبر عن فعالية هذه التنظيمات في تحقيق أمن الأفراد و الأمن المجتمعي بصفة عامة ولو بصفة محدودة.

– أمّا الثاني: ويتعلق بفئة المبحوثين الذين صرحوا بأنّهم لا يلجئون إلى التنظيمات الأمنية مهما كان الأمر،فربما يعود هذا إلى أنّ هذه الفئة من المبحوثين فقدت الثقة تماما في هذه التنظيمات كسبيل لحصولها على حقوقها،واستعانتها بتنظيمات أخرى لتحصيل ذلك.وهذا استنادا على تجارب خاصة عايشوها في حياتهم العمومية ،والأمثلة كثيرة جدا لا يسع المجال لذكرها كلها .صرح بها رجال ونساء وهي تترجم لنا حجم المعاناة التي يعيشها معظم أفراد المجتمع الجزائري وخاصة فيما يتعلق بمشكلات العصر إن صح القول ،كالمخدرات ومختلف الاعتداءات كالسرقة في المجالات العمومية وحتى في البيوت.

ونأخذ على سبيل المثال تصريح إحدى المبحوثات وهي معلمة بمدرسة خاصة للطبخ ،سنها 43 سنة ،متزوجة وأم لثلاثة أبناء يدرسون بالمتوسطة "...الأمن في الجزائر لا يسعى للحد من المخدرات بين الشباب ،بل أصبح يطارد أبناء العائلة (الفاميليا) ...أمام مسكننا الذي يقع بالقرب من مؤسسة الأمن الوطني، يتم المتاجرة بالمخدرات وفي وضح النهار وأمام مرأى رجال الأمن، أصبحت أخاف كثيرا كثيرا على أبنائي الذين يدرسون.....لمن تشتكي، الكل متعاون ومتفق ،والضحية الشباب والوالدين...".

وروى لنا أحد المبحوثين وهو متقاعد سنه 69 سنة ،متزوج وأب لـ 5 أبناء بتأثر عميق عن المفارقة في التعامل مع الأفراد من طرف أعوان الأمن .فالجاني أصبح يعامل باحترام أحسن من الضحية ، "تعرض بيتي للسرقة فذهبت إلى الأمن للاستفسار عن ما إذا حصلوا على معلومات جديدة حول هذه القضية بعد تقديمي لشكوى ،فأمرني أحد الأعوان أن أنتظر قدوم محافظ الشرطة ،وعندما طال انتظاري استفسرت عن قدومه ،فأجابني العون من دون أدنى احترام بأنّه لم يأتي بعد وعليّ أن أصبر أو أنصرف ،وفي تلك الأثناء قدما شابان لاسترجاع دراجة نارية ،فهمت من الحوار الذي دار بينهما مع أعوان الأمن أنّها مسروقة ولا يملكان الوثائق الخاصة بها ،وكانا يحاولان أخذها بالقوة ،مع سب وشتم أولئك الأعوان الذين كانوا يطلبون منهما إحضار الوثائق بكل رفق واحترام وتوسل.وفي تلك الأثناء حضر

محافظ الشرطة ،وأمرهما بأن يتوجها إلى مكتبه لحل تلك القضية .أما أنا فقال لي لحد الآن لم يظهر أي شيء ،أرجع مرة أخرى".

إنّ عدم الثقة في التنظيمات الأمنية قد يرجع إلى عدة عوامل يمكن أن نذكر منها مايلي:

العامل الرئيسي يتمثل في ضياع الحقوق على مستوى هذه التنظيمات على غرار التنظيمات الأخرى في المجتمع ،فهي في خدمة الأقوى والأقدر (وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي) ،الأمر الذي يترك انطباعا سلبيا عنها .

أما العوامل الأخرى ويمكن أن نعتبرها ثانوية. يتمثل الأول،في سيطرة بعض القيم والتقاليد والأعراف على سلوكيات الأفراد في التعامل مع هذه التنظيمات وخاصة بالنسبة للنساء ،ونعني بهذا الخوف من الفضيحة .فالتعامل مع هذه التنظيمات يعتبر من الممنوعات اجتماعيا.

أمّا الثاني ،فيتمثل في تدني كرامة أعوان الأمن ،ونقص هيبتهم في المجتمع ،بسبب ما يواجهونه في الميدان من مشاكل وصعوبات،ففي كثير من الأحيان ما نجد شباب منحرفين يتحدونهم بكل بساطة ،بل في بعض الحالات يُطَارَدون من طرف هؤلاء الشباب في صورة مؤسفة وحرجة جدا تزيد من الشعور بالخوف و اللاأمن في المجتمع .خاصة وأنّ أولئك الشباب لا يتابعون حتى قضائيا.

هذا بالنسبة لما تظهره نتائج الجدول ،لكن و بحساب ترتيب الاختيارات حسب المعاملات،تظهر المعطيات صورة مغايرة نوعا ما ،و يتضح الأمر جليا بعرض الترتيب الذي جاء كالآتي (ترتيب تنازلي) :

1- [43 48] = 23.3.
2- [37 42] = 22.7.
3- [49 54] = 15.8.
4- [55 60] = 5.7.
5- 61 فأكثر = 1.8.

يظهر هذا الترتيب وبصفة جلية تأثير متغير السن على مدى الثقة في التنظيمات الأمنية في حالة وقوع خطر اجتماعي لمفردات البحث .فالثقة تتدنى بارتفاع السن ،حيث نجد أنّ ترتيب المبحوثين الذين يفوق سنهم 48 جاء من المرتبة الثالثة فما فوق ،بمعدل لا يتجاوز 23 ،وبالأخص المبحوثون الذين يفوق سنهم 54 سنة حيث لا يتجاوز معدل الترتيب 8 . وقد يعزى ذلك إلى استمرار تأثير قيم الثقافة التقليدية على سلوكات هؤلاء ،التي تفرض أن لا تتعدى مثل هذه الأمور حدود العلاقات الأولية.أو العكس ،أي عدم الثقة في هذه التنظيمات كسند في الحماية الاجتماعية.

جدول رقم (43) يبين لجوء الأفراد إلى المؤسسات الأمنية والجهات التي تسانده في ذلك:

الإجابات	الأقارب	الجيران	أفراد الحي	أصدقاء	شبكة علاقات	أكثر من (3)إختيارات	لم يلجأ لأحد	بدون إجابة	مجموع الاجابات	المجموع
نعم	%35.68 81	%7.5 17	%10.6 24	25,1% 57	3,5% 8	%10.6 24	%15.9 36	%1.8 4	%44.5 251	%40.3 227
لا	/	/	/	/	/	/	/	/	/	%57 321
بدون إجابة	/	/	/	/	/	/	/	%87.9 15	/	%2.7 15
المجموع	/ 81	%7.5 17	%10.6 24	%25.1 57	%3.8 8	%10.6 24	%15.9 36	%3.4 19	%47.2 266	%100 563

*** تم حساب النسب المؤوية في هذا الجدول بالنسبة لحجم العينة ،وليس بالنسبة لعدد الإجابات.**

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 57% من المبحوثين صرحوا بعدم لجوئهم إلى المؤسسات الأمنية ،مقابل 40.3 % من المبحوثين صرحوا بعكس ذلك ، أي سبق لهم وأن لجئوا إلى المؤسسات الأمنية ،تدعمها في ذلك النسبة 82.3 % من المبحوثين الذين صرحوا بأنّهم استعانوا بتنظيمات أخرى ،وتتوزع هذه الفئة بدورها على المبحوثين على المستعينين بالأقارب بأكبر نسبة 35.68 % ،تليها الأصدقاء بـ 25.1% ،وبنسبة أقل 10.6% وتشمل كل من أفراد الحي ،وكذا المستعينين بأكثر من جهة .وبنسبة مقاربة 7.5 % بالنسبة للجيران. وأخيرا وبنسبة ضعيفة 3.5% شبكة العلاقات .مقابل هذا نلاحظ أنّ 15.9 % من المبحوثين صرحوا بأنّهم لم يستعينوا بتنظيمات أخرى.

إنّ هذه النتائج هي دليل واضح على ما ذكرناه آنفا ،وهي ضرورة الاعتماد على سند في شكل تنظيم غير رسمي عند التفاعل مع هذه التنظيمات. وهذا إمّا بسبب طبيعة أو نمط هذه التنظيمات نفسها ،التي يحاول الفرد تجنب التفاعل معها قدر الإمكان. أو بسبب سيطرة فكرة مسبقة على ذهنيات أفراد المجتمع الجزائري وهي الخوف من عدم تحصيل الحقوق على مستوى هذه التنظيمات الأمنية كون هذه التنظيمات تعاني من العوائق البيروقراطية والمحسوبية.وهذا ما سنوضحه في المحاور اللاحقة بشيء من التفصيل. أو بسبب خبرة وتجربة حياتية لهؤلاء المبحوثين واقعية عايشوها سلبية أو إيجابية جعلتهم يتمسكون بالاستناد على الجماعات الأولية،وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدل على استمرار الحماية الاجتماعية للجماعات الأولية في الوسط الحضري،وضعف التنظيمات الرسمية في القيام بذلك على أكمل وجه .

استنتاج:

– بالنسبة للاستقبال :فالأغلبية العظمى من المبحوثين صرحت بموقفها السلبي من نوعية الاستقبال ، فجاءت إجابتها بأنّ الاستقبال سيء وتتأكد خاصة لدى فئة الذكور وكذا ذوي المستوى الجامعي ،مقابل نسبة ضعيفة من المبحوثين تراوحت إجاباتهم بين الجيد والعادي .

– أيضا أغلبية المبحوثين صرحوا بصعوبة الحصول على المعلومات بالتنظيمات الجزائرية.وكذا صعوبة القيام بأي عملية إدارية،وخاصة فئة الذكور وهذا يؤكد لنا عدم الفعالية بالتنظيمات الجزائرية . الذي أسفر عن تذمر وشكوى من طرف المبحوثين على طريقة تقديم الخدمات .

– أغلبية المبحوثين أيضا تعرضوا لعراقيل فيما سبق عند تفاعلهم مع التنظيمات الحديثة ،وبنسبة كبيرة فئة المبحوثين يقل سنهم عن 60 سنة.وهذا ما جعل المبحوثين يعبرون عن مواقفهم السلبية من هذه التنظيمات ،التي تعتبر نموذج للتنظيمات غير الفعالة ،فهي حسبهم تعاني بدرجة كبيرة من المشكلات البيروقراطية : المحسوبية ،والرشوة ،ثم سوء التنظيم والفوضى،والغموض والإبهام وقلة المعلومات ،وعد احترام المواعيد وقلة الإمكانيات و هذه الظواهر تعيق عملية التفاعل الايجابي معها ،كما تعيق كل احتمالات التطور والتغير إلى الأحسن .

– نسبة كبيرة من المبحوثين استندوا على مختلف أعضاء شبكاتهم الاجتماعية والتي تمثل رأس مالهم الاجتماعي وهذا بمختلف أنواع وأشكال المساندة والدعم لتجاوز العراقيل البيروقراطية،وذلك بتزويدهم بالمعلومات الضرورية لإجراء تلك المعاملة الإدارية ،أو من خلال تقديم النصائح والإرشادات أو بالتدخل المباشر لتسهيل قضاء تلك المعاملة الإدارية المستعصية . وهذا ما يؤكد لنا أنّ عدم فعالية التنظيمات الحديثة التي تُعَدُ العراقيل البيروقراطية من أهم مؤشراتها ، له دور أساسي ورئيسي في دفع الأفراد إلى اللجوء مختلف أعضاء شبكاتهم الاجتماعية لتجاوز العراقيل والصعوبات والولوج إلى الخدمات.والعمل على توسيعها وذلك من خلال السعي إلى تأسيس شبكة من العلاقات والمحافظة عليها وبالأخص فئة الذكور للاستعانة بها وقت الحاجة ،وهذا لأيمانهم بأنّ الحياة معقدة .

غير أنّ هذا لا ينطبق على كل المبحوثين ،إذ نجد أنّ أكثر من نصف العينة بقليل صرحوا بعدم بنائهم لعلاقات جديدة من خلال الاحتفاظ بأرقام هاتف لأشخاص مهمين في المجتمع ،وخاصة الإناث وفسرنا ذلك بأن إنشاء علاقات جديدة يرتبط ارتباطا وثيقا بالثقة في الآخرين.

– أما بالنسبة لتنظيمات المجتمع المدني كنوع آخر من الروابط الثانوية في الوسط الحضري. فإنّ الأغلبية العظمى من المبحوثين غير منخرطين فيها باختلاف أنواعها والسبب الرئيسي هو تدني الثقة فيها . غير أنّ هناك فئة قليلة منخرطة في هذه التنظيمات وتسعى للاستفادة منها لتحقيق أهدافها.

– أخذنا المستشفى نموذجا من هذه التنظيمات الحديثة ،فتبين لنا عجز الخدمات الصحية العمومية مما يضطر الأفراد إلى اللجوء إلى العيادات الخاصة .وهذا ما جعل كل المبحوثين يصرحون بشتى العبارات عن عدم رضاهم بهذا الواقع (عدم رضاهم بالخدمات التي تقدمها التنظيمات العمومية).

نذكر منها سوء المعاملة للمرضى و اللامبالاة التي يتصرف بها كل أعضاء الطاقم الطبي ،المحسوبية ، الاكتظاظ، انعدام الكفاءة الطبية ،قلة الإمكانيات ، صعوبة الحصول على المواعيد وعدم احترامها.وهذه العبارات السلبية التي أشار إليها الأغلبية الساحقة من المبحوثين تعبر بوضوح عن عدم الرضا بالخدمات التي تقدمها

المستشفيات ،وهي عبارات في الحقيقة متداولة بكثرة في مختلف الأوساط الاجتماعية ،ولا تقتصر فقط على تنظيم المستشفى بل تخص كل التنظيمات الحديثة المتواجدة في المجتمع

– وبالنسبة لموقع التنظيمات الأمنية في الحياة العمومية للأفراد .فإنّ أغلبية المبحوثين أجابوا بأنّهم يستنجدون بالعائلة في بادئ الأمر(المرتبة الأولى) ،ثم التنظيمات الأخرى بدرجات متقاربة،بما فيها التنظيمات الأمنية وهذا يعكس لنا درجة الثقة فيها في تأمين حياتهم .غير أنّ التفاعل معها (التنظيمات الأمنية) لا يتم بطريقة آلية ولكن يصاحب ذلك بالنسبة لأغلب المبحوثين مرافقة ومساندة طرف آخر قد يشمل مختلف العلاقات الأولية أو العلاقات الشبكية.

وعليه وبناءً على النتائج المتوصل إليها نقول بتحقق الفرضية الأولى التي نصها توجد علاقة عكسية بين فعالية التنظيمات التضامنية الحديثة وبروز أشكال جديدة من التضامن قائمة على الشبكات الاجتماعية.

الفصل السابع

التضامن التقليدي

في المجتمع الحضري الجزائري

الفصل السابع : التضامن التقليدي في المجتمع الحضري الجزائري:

تمهيد:

ذكرنا في الجانب النظري أنّه مع ظهور التحديث والتحضر تزايد وكبر حجم التنظيمات التي تشابكت وتعقدت علاقاتها الداخلية والخارجية مع البيئة التي تتعامل معها ،و ظهور التكنولوجيا ،ونمو المعرفة والثقافة والتعليم ،وتفككت الحياة الاجتماعية للأسرة والنسق القرابي بصفة عامة مع ظهور هذه التنظيمات بواجبات اجتماعية لصالح أفراد المجتمع ،و بذلك فقد أخذت معظم و وظائف الأسرة و النظام القرابي التي كانت سائدة في المجتمع التقليدي مثل عملية الدفاع التي حلت محلها هيئات مختصة في الدولة مثل الشرطة ، الجيش...وكذا الحماية و التضامن التي كانت توفرها لكبار السن ، المرضى ، النساء المطلقات و الأرامل... فقد حل محل ذلك التضامن تضامن رسمي ،وغير ذلك من الوظائف الأخرى . وعليه نطرح التساؤل التالي :إلى أي مدى استطاع الفرد الجزائري الاستغناء عن التضامن التقليدي في ظل الصعوبات التي تميز الحياة الحضرية ؟

1- المشكلات الحضرية :

1.1: طبيعة الصعوبات التي يواجهها الأفراد في الوسط الحضري:

لقد استطعنا معرفة الصعوبات التي يواجهها الأفراد في الوسط الحضري من خلال سؤال يتعلق بالأمن والراحة النفسية في الحياة العمومية، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (44) يمثل العلاقة بين الجنس و الراحة النفسية والاجتماعية .

الجنس / الراحة النفسية	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
ذكر	%35.7 119	%63.4 211	%0,9 3	%59,1 333
أنثى	%53,0 122	%43.5 100	%3.5 8	%40,9 230
المجموع	%42.8 241	%55.2 311	%2.0 11	%100,0 563

يبدوا من الجدول أنّ النسبة الغالبة 55.2 % تمثل فئة المبحوثين الذين صرحوا بعدم إحساسهم بالراحة النفسية والاجتماعية في حياتهم العمومية،تدعمها في ذلك فئة الذكور بنسبة 63.4% مقابل 43.5 % من الإناث ،في حين صرح 42.8 % من المبحوثين بإحساسهم بالراحة النفسية والاجتماعية في حياتهم العمومية ،تدعمها في ذلك فئة الإناث بنسبة 53% مقابل 35.7 % من الذكور.

نستنتج من خلال هذه النتائج نسبة معتبرة من مفردات العينة صرحوا بارتياحهم نفسيا واجتماعيا وبدرجة كبيرة فئة الإناث ،ويرجع هذا ربما لطبيعة دور المرأة في المجتمع الجزائري ،ونعني بهذا أنّ احتكاكها بالعالم الخارجي هو نوعا ما محدود مقارنة مع الرجل ،وبالتالي ضغوطات أقل ،أو ربما لأنّ المرأة بطبيعتها هي أشد تحملا

من الرجل .بينما نجد النسبة الكبيرة من المبحوثين غير مرتاحين نفسيا واجتماعيا وذلك لأسباب مختلفة سنحاول عرضها فيما يلي:

جدول رقم(45)أسباب عدم الراحة النفسية والاجتماعية:

الأسباب	التكرار	النسبة
صعوبات المحيط	170	%54.6
صعوبات اجتماعية والخوف من المستقبل	54	%17.3
أكثر من اتجاه	20	%6.4
عدم الثقة في الآخرين (الناس)	15	%4.8
ضيق المسكن	15	%4.8
الصعوبات المادية	13	%4.2
بدون إجابة	24	%7.7
المجموع	311	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ أكثر من نصف العينة 52.4% والتي تعتبر الغالبية العظمى صرحوا بأنّ عدم راحتهم النفسية والاجتماعية سببها صعوبات المحيط ،مقابل النسبة 17.3% وتمثل فئة المبحوثين الذين صرحوا بأنّ عدم راحتهم النفسية والاجتماعية سببها صعوبات اجتماعية والخوف من المستقبل ،ومقابل نسب ضعيفة جدا لا تتعدى 5 % بالنسبة للصعوبات الأخرى.

نستنتج من خلال هذه النتائج أنّ مفردات العينة تعاني صعوبات مختلفة أهمها صعوبات المحيط ،التي أثرت ربما على الشعور بدرجة أقل بالصعوبات و المشكلات الأخرى ،حيث تظهر نتائج الجدول تباين كبير بين نسبة المبحوثين الذين أشاروا إلى حجم صعوبات المحيط مقارنة مع الصعوبات الأخرى التي ظهرت بنسب ضعيفة .وسنحاول التطرق بالتحليل لكل مشكل كما يلي:

– **صعوبات المحيط**:إذن لقد عبرت نسبة كبيرة من المبحوثين على كون المحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه ،وبمختلف مجالاته مصدرا جد هاما للضغوط والمشاكل النفسية والاجتماعية التي يعانون منها .هذا الأخير و بما يحتويه من مؤسسات رسمية وغير رسمية ،أفراد وجماعات ،وعادات وقيم ومعايير وسلوكات مختلفة له تأثير سلبي على حياة الأفراد واستقرارهم النفسي والاجتماعي.ويمكن تصنيف هذه الضغوطات كما يلي:

* **انعدام الأمن الاجتماعي**:ونعني بهذا انتشار ظواهر سلبية في المجتمع الجزائري كالعنف بمختلف أشكاله والإجرام والسرقة ،الذي طالت حتى البيوت ،وحالة اللاأمن هاته في الليل وحتى في النهار ،ترجع أسبابها بالدرجة الأولى إلى طغيان النزعة الفردية الذي أدى إلى انتشار المادية ، فأصبح الأفراد يقيسون بعضهم البعض على أساس

حجم ثروتهم وممتلكاتهم المادية ، فحجم الثروة ،ونوع اللباس والسيارة ،المنزل ...أصبحت من أهم المعايير لكسب مركز محترم في أعين الآخرين ،وهذا التركيز على الجانب المادي أدى بالكثير الأفراد بمختلف فئاتهم العمرية إلى سلوكات غير شرعية كالسرقة المباشرة وغير المباشرة أو التسول ،وتصل في بعض الأحيان إلى القتل من أجل الحصول على المال .

ويرى في هذا الصدد الباحث" مصطفى مرضي" بجامعة وهران " أنّ ظواهر الفقر والتهميش والبطالة في كبريات المراكز الحضرية تعتبر من جملة العوامل الرئيسية التي عملت على تفكك الروابط العائلية ،وبروز أفراد فاقدي الصلة بأسرهم باحثين عن صلات مع أشباههم ،مدبرين أمورهم بأنفسهم ،مستخدمين طرق منافية للقواعد القانونية والأعراف الاجتماعية والقيم الدينية في الحصول على شروط إعادة إنتاجهم مما أدى إلى ظهور جماعات منظمة حسب حساسيتها السيكولوجية وحاجياتها المادية للاعتداء على الأشخاص وممتلكاتهم دون وازع ديني أو مانع قانوني أو ضمير أخلاقي".([1])

و بالرغم من استحداث نظم الحماية والدفاع كالأبواب الحديدية، النوافذ المسيجة بالحديد بالإضافة إلى تنظيم لجان الأحياء وظهور الشرطة الجوارية، إلا أنّ هذا لم يغير شيئا ،فهذه الجرائم هي في تنامي مستمر،فكثيرا ما ترتكب جرائم سرقة أو حتى جرائم قتل في وضح النهار وأمام مرأى كل الناس دون حدوث أي تدخل،لأنّ ذلك ستنجر عنه عواقب وخيمة ،وهذا طبعا مرتبط أيضا بأمور أخرى تتعلق بعدم فاعلية جهاز أو تنظيم العدالة (القانون)إن صح التعبير، و الغياب التام لمؤسسات المجتمع المدني التي لها دور كبير جدا جدا في تنامي هذه الظواهر السلبية.

* **صعوبات الضبط الاجتماعي**:صرح العديد من المبحوثين بالصعوبات التي يواجهونها في تربية وتوجيه أبنائهم، وهذا بسبب غياب الأم عن البيت بسبب العمل ،والتربية السيئة لبعض الرفاق ،وكذا التأثير السلبي لوسائل الإعلام والاتصال ،وبعض الوسائط كقاعات اللعب ومقاهي الإنترنيت ،التي يعجزون في بعض الأحيان عن مراقبتها. ضف إلى ذلك الظواهر السلبية التي تعرفها الأحياء والشوارع والوسط الخارجي بصفة عامة بالوسط الحضري التي تعبر وللأسف عن أزمة أخلاقية حقيقية .وخاصة في ظل ضعف وعجز المؤسسات الرسمية التي يمكن أن توجه وتحتوي هؤلاء الأبناء وتحميهم من الضياع،كالمساجد ومؤسسات الثقافة والشباب وكل المرافق العمومية الخاصة بالطفولة والشباب التي تعاني البيروقراطية ونقص الإمكانيات.

هذا من جهة ومن جهة أخرى التراجع في دور العلاقات الأولية التي كانت مصدر سند ودعامة للأسرة في تربية أبنائها ،وهذا ما أدى إلى إضعاف الرقابة أو انعدامها على هؤلاء الأبناء وبالتالي إضعاف الضبط الاجتماعي ،وهذا ما يدفع ببعض الأبناء إلى اكتساب ثقافة الشارع أو الحي التي تتعارض إلى حد كبير مع الثقافة

([1])- مصطفى مرضي :**الرابطة الاجتماعية في الجزائر ،مساراتها ،وأزماتها وضرورة تحديثها** ،ملتقى الروابط الاجتماعية بجامعة الجزائر ،مرجع سابق ،ص ،91.

السائدة في الأسرة ،المسجد،المدرسة المشجعة خاصة في ظل ضعف المراقبة الأمنية.ما يؤدي بالأبناء إلى السلوكات المنحرفة وخاصة تعاطي المخدرات التي انتشرت وتفشت بسرعة كبيرة حتى بالمدارس الابتدائية.

* **ضعف مردودية منظومة التربية والتعليم** : تشكل مؤسسات التربية والتعليم الفضاء الأقرب إلى الأسرة، حيث يكمل مسارها في عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد ،غير أنّ الواقع لم يعد كذلك بالنسبة للعديد من المبحوثين. فالمدرسة والجامعة و مؤسسات التعليم بصفة عامة تعيش اليوم حالة مزرية من حيث نوعية التعليم ، طبيعة الموارد البشرية والكفاءات المتخرجة منه مما أثر على مختلف المجالات الأخرى.فلم تعد الشهادة مقياسا أساسيا في تحديد المستوى العلمي للمتمدرس أو الشاب الجامعي بسبب ضعف نوعية التكوين فأصبح الأمر يتعلق بالاهتمام بالكم لا بالكيف.أصبحنا نحصي أعدادا هائلة من الناجحين في مختلف الشهادات والمتخرجين من الجامعات لكن هذا الكم على حساب النوعية .وقد صرح العديد من المبحوثين على هذا الواقع ،نأخذ على سبيل المثال تصريح أحد المبحوثين وهو عامل ،38 سنة متزوج وأب لـ3 أبناء "مستوى ضعيف ،أساتذة لا يهتمون بالمسؤولية ،لا يوجد بها أمن". وصرحت مبحوثة أيضا وهي، مساعدة مكتبية ،44 سنة ،متزوجة وأم لـ 5 أبناء "النظام التربوي نظام تدميري وليس تربوي ،وكذا الأساتذة ،قلة الكفاءة العلمية ،والتربوية وحتى الفكرية

* **صعوبات تنظيمية(سيادة الفوضى في المجتمع)**:وتتمثل في مختلف العراقيل التي يواجهها الأفراد في حياتهم اليومية عند قضاء حاجياتهم ،والتي ضيعت لدى البعض حقوقهم حيث صرحت إحدى المبحوثات ،وهي معلمة بإحدى الجمعيات ،43 سنة ،أرملة وأم لـ 6 أبناء "لا أشعر بالراحة النفسية لأنّ معظم حقوقي ضائعة ".وصرحت مبحوثة" أخرى ذكرناها آنفا وهي، مساعدة مكتبية ،44 سنة ،متزوجة وأم لـ 5 أبناء " لا أشعر بالراحة النفسية بسبب العراقيل التي نواجهها يوميا عند قضاء حاجياتنا ".

- **الصعوبات الاجتماعية والخوف من المستقبل:** تتمثل الصعوبات الاجتماعية التي يعاني منها المبحوثون في المشاكل العائلية ،التي تحدث بين الأولياء و الأبناء بسبب عد التحكم والسيطرة عليهم ،خاصة وانّ السلطة المطلقة التي كان يتمتع بها الأب قديما على عائلته تقلصت تدريجيا ،فالأبناء أصبحوا لا يطيعون والدهم كما كانوا في الماضي .في حين صرح مبحوثان آخران بالخلافات مع الأهل والأقارب بسبب الإرث.وهناك ثلاث (3)حالات (مبحوثات) وهن مطلقتان بأبناء وأرملة من دون أبناء يعملن بإحدى المطاعم المدرسية ،صرحن بخوفهم من المستقبل .وهذا بسبب صعوبات المحيط ووضعيتهم الاجتماعية الصعبة.

– تدني مستوى الثقة في المجتمع :وهو مشكل آخر صرح به المبحوثون.وقد يرجع هذا ربما إلى نقص الأمن بالمجتمع بمختلف أبعاده كما ذكرنا آنفا. وتراجع قيم المروءة والوفاء وخاصة في ظل ما يميز الحياة الحضرية، من قلة للتعارف وضعف للروابط الأولية ،وهذا ربما يولد في نفوسهم الخوف والحذر في تعاملهم مع الآخرين ،وبالتالي الانعزال وعدم التعاون مع الآخرين ومع المجتمع ككل (العيش على الهامش).

– **أزمة السكن**:صرحت نسبة ضعيفة نوعا ما من المبحوثين أيضا بأنّ عدم الراحة النفسية والاجتماعية مصدرها ضيق المسكن،وهذا يدل أيضا على أنّها تعاني صعوبات مادية التي حالت دون التخلص من هذه الأزمة.

– **صعوبات مادية** :هناك أيضا فئة من المبحوثين صرحت بأنّ مصدر عدم راحتها النفسية والاجتماعية هو الصعوبات المادية،وانخفاض مستوى المعيشة وهذا بسبب المطالب والاحتياجات العديدة التي تحاول الأسرة تلبيتها وبالأخص حاجيات الأبناء ،من لباس وعلاج ،ولوازم المدرسة وخدمات أساسية أخرى خاصة في ظل غلاء المعيشة ،أو وجود أعباء إضافية كالكراء مثلا أو غيرها ...

2.1: صعوبات تربوية :

بعدا أن تطرقنا في العنصر إلى أهم الصعوبات التي تواجه الأفراد في حياتهم العمومية صعوبات بصفة عامة ،سوف نحاول التطرق إلى بعضها بالشيء من التفصيل فيما يلي:

نقصد بصعوبات التنشئة الاجتماعية تربية الأبناء،وتحصلنا على المعطيات التي تجيب على هذا الموضوع من خلال سؤال آخر يتضمن الصعوبات التي تواجه الأفراد في تربية أبنائهم كما يرغبون .

جدول رقم (46) يبين مدى مواجهة المبحوثين لصعوبات في تربية أبنائهم:

طبيعة الصعوبات / وجود صعوبات	وسائل الإعلام والاتصال	المحيط	عمل الأم	أخرى	بدون إجابة	المجموع
نعم	%6.3 18	%54.5 157	%22.6 65	%13.9 40	%2.8 8	%51.2 288
لا	/	/	/	/	/	%42.5 239
بدون إجابة	/	/	/	/	/	%6.4 *36

* تشمل هذه الفئة المبحوثين من دون أبناء.

نلاحظ من خلال الجدول أنّ أكثر من نصف العينة 51.2% صرحوا بوجود صعوبات في تربية أبنائهم كما يرغبون ،تدعمها في ذلك النسبة 54.5% وتمثل صعوبات المحيط ،مقابل النسبة 22.6% وتمثل عمل الأم ،ومقابل 13.9% وتتمثل في صعوبات متنوعة أخرى ،ومقابل أيضا 6.3% وسائل الإعلام والاتصال.بينما صرحت نسبة معتبرة 42.5% بأنّها لا تواجهها أية صعوبات في تربية أبنائها .

إنّ هذه النتائج تدعم ما سبق ذكره ،وهو أنّ الأفراد والأسر بصفة عامة أصبحت في الوسط الحضري تواجه صعوبات مختلفة في تربية أبنائها ،أهمها **صعوبات المحيط** ،ويشكل ذلك كل الظواهر والسلوكات السلبية كتنامي العنف والإجرام بمختلف أنواعه وتفشي بعض الآفات الاجتماعية كآفة المخدرات بصفة خاصة التي أصبحت تهدد أمن وسلامة الأبناء من مختلف جوانب حياتهم .وخاصة في ظل غياب المراقبة الوالدية إن صح

التعبير،بسبب الغفلة كما أشار إلى ذلك بحث قام به مجموعة من الباحثين بمخبر الوقاية والأرغونوميا([1])،أو بسبب انشغال الوالدين بسبب العمل وخاصة **عمل الأم** .وقد أشار إلى هذا نسبة معتبرة من المبحوثين ،وهو أنّ غياب الأم عن المنزل بسبب العمل قد انعكس سلبا على تصرفات أبنائها وتربيتهم وحياتهم بصفة عامة ،ذلك أنّ نقص المتابعة والمراقبة للأبناء قد ينجر عنه سلوكات انحرافية للأبناء ،وخاصة في حالة الانعزال المجالي للأسرة عن الأهل والأقارب. و يمكن أن نقول في هذا الصدد أن الأسرة قد أعطت الأولوية لتلبية الحاجيات المادية للأبناء على حساب التربية وهذا ما يمكن أن يفسر لنا حقيقة وواقع اللاأمن الذي تعرفه أحيائنا وشوارعنا ومجتمعنا بصفة عامة .فالأم هي أساس التربية .

مشكل آخر صرح به المبحوثون وهو تأثير **وسائل الإعلام والاتصال** على تصرفات أبنائهم ،فبقدر ما لها من جانب إيجابي إذا حسن استعمالها بقدر ما لها من تأثير سلبي إذا ساء استعمالها،وقد أشار المبحوثين إلى الجانب السلبي خاصة وأنّ أفراد المجتمع الجزائري وحتى الكبار أصبحوا يقلدون تقليدا أعمى التصرفات السلبية للمجتمعات الغربية وللأسف .فما بالك بالصغار.

أمّا بالنسبة للصعوبات الأخرى التي صرح بها المبحوثون فتتمثل في **صعوبات التواصل مع الأبناء** ،فقد صرح أحد المبحوثين وهو أمين مكتب بالثانوية ،سنه 51 سنة ،متزوج وأب لـ 5 أبناء قمنا بمقابلته بمقر عمله ،وتم الحصول على إجاباته من خلال الاستمارة بالمقابلة "هذا الجيل تربيته صعبة جدا ،لا يسمع كلامك،يخالف دائما نصائحك .وبالرغم من محاولة توجيهه الطريق الصحيح ،لكن بدون فائدة ،لقد تعبت صراحة،...." .

بالإضافة إلى هذه الصعوبات ،صعوبات التي ربما ليست صعوبات بقدر ما هي محاولة للمساندة في التربية و تتمثل في **تدخل الأهل** (الأجداد ،الأعمام) في تربية الأبناء ،وللإشارة فإنّ هذا صدر بكثرة من طرف المبحوثات النساء ،فقد صرحن بتدخل أهل الزوج في حياتهم الزوجية وكيفية تربيتهم لأبنائهم وخاصة الجدة.

ويمكن إرجاع هذا ربما إلى أنّ الأهل يعتبرون أنّ لهم الحق في التدخل في تربية وتوجيه الأبناء وبالمقابل يفضل الأولياء القيام بمفردهم بعملية التنشئة وتوجيه سلوكات أبنائهم باعتبارهم هم المسئولين عنهم.وهذا ما يتعارض مع العادات والتقاليد التي سادت في الأسرة التقليدية في هذا المجال حيث كان التحكم المطلق للنسق العائلي وبالأخص الأجداد في تربية الأبناء.و يمكن أن ندعم تحليل هذا العنصر بجدول يتضمن مدى التكامل الموجود بين الأسرة المدرسة في مجال التربية.

---

[1]- محمد ،بومخلوف وآخرون ..**واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري :القطيعة المستحيلة** . سلسلة إحذر الخطر قبل فوات الأوان. ط 1 . الجزائر :دار الملكية،2008،ص ص،158-159.

جدول رقم(47) يبين العلاقة بين مدى التكامل بين الأسرة والمدرسة والعوامل المرتبطة بذلك:

الأسباب / تكمل الأهداف	نقص كفاءة الأستاذ	عدم التنظيم والفوضى	غياب الجانب التربوي	بدون إجابة	المجموع
نعم	/	/	/	/	%17.1 96
لا	%31.18 97	%13.8 43	%47.9 149	%7.1 22	%55.2 311
بدون إجابة	/	/	/	%100 *156	%27.7 156
المجموع	%17.2 97	%7.6 43	%26.4 149	%31.6 178	%100 563

* **تشمل هذه الفئة كل من المبحوثين الذين لم يجيبوا عن السؤال،والمبحوثين الذين ليس لديهم أبناء وكذا المبحوثين الذين لديهم أبناء غير متمدرسين.**

نلاحظ من خلال الجدول أنّ أكثر من نصف العينة 55.2 % صرحوا بأنّ المدرسة لا تكمل أهدافهم في مجال تربية أبنائهم، تدعمها في ذلك النسبة 47.9 % التي تمثل المبحوثين الذين صرحوا بأنّ السبب يعود إلى عدم اهتمام المدرسين بالتربية، مقابل 31,18% من المبحوثين الذين صرحوا بأنّ السبب يعود إلى نقص كفاءة الأساتذة ،و مقابل 13,8 % من المبحوثين الذين أرجوا ذلك إلى الإهمال والفوضى الذي تعاني منه مؤسسات التربية والتعليم. بينما صرحت نسبة قليلة من المبحوثين 17.1% بأنّ المدرسة تكمل أهدافها في تربية أبنائها.

إنّ هذه النتائج تدعم ما قلناه آنفا ،ونعني بهذا النظرة الدونية للمدرسة من قبل المبحوثين في مجال التربية ،حيث أصبحت المدرسة تهتم فقط بالتعليم ،ويرجع السبب في ذلك حسب رأي المبحوثون إلى نقص كفاءة الأساتذة وبالأخص حديثي التوظيف .وقد صرح في هذا الصدد أحد المبحوثين ،وهو موظف بإحدى المؤسسات الاقتصادية 46 سنة متزوج وأب لـ 5 أبناء "جل الأساتذة يمتهنون التدريس ولا يمتهنون التعليم ،المدارس أصبحت بيوت حضانة" وصرح آخر وهو بطال 41 سنة ،متزوج وأب لـ طفل "لم يصبح للمدرسة الدور الأساسي خاصة مع انخفاض مستوى بعض الأساتذة ،وعدم اهتمام الأبناء والأولياء أصلا."في حين أرجع بعض المبحوثين ذلك، إلى طول البرنامج الدراسي الذي جعل المعلم لا يستطيع أن يتفرغ لتربية الطفل .بينما صرحت نسبة معتبرة من المبحوثين بأن المدرسة تعاني عدم التنظيم الفوضى وهذا بسبب طغيان الطابع الاديولوجي السياسي على تسيير هذه المؤسسات على حساب التربية والتعليم وهذا بدوره انعكس سلبا على الأستاذ وعلى تربية وتعليم التلميذ.

3.1- صعوبات المسكن:

يعتبر المسكن أحد أهم مصادر الراحة النفسية والاجتماعية للفرد،هذا في حالة ما إذا كان مسكنا لائقا ويتوفر على كل ضروريات الحياة ،لكن يصبح مصدر ضغط وتوتر إذا كان عكس ذلك ،وفيما يلي سنحاول معرفة الوضعية السكنية للمبحوثين في علاقتها بالضغوطات على الأفراد ذلك أنّ وضعية السكن ونمطه يعطينا صورة واضحة عن ما إذا كانت أفراد عينة البحث تعاني من مشاكل وصعوبات في مجال السكن ،وهذا ما يمثل مصدرا لعدم راحتها النفسية والاجتماعية .

جدول رقم (48) يبين العلاقة بين نمط السكن و عدد الغرف:

عدد الغرف / نمط السكن	2-1	4-3	5-4	6 فأكثر	المجموع
فيلا	%47,1 81	%32,0 55	%19,2 33	%1,7 3	%30.6 172
شقة	%95,8 252	%1,9 5	%1,9 5	%0,4 1	%46.7 263
حوش	%91,0 91	%8,0 8	%1,0 1	/ 	%17.8 100
سكن هش	%100,0 24	/ 	/ 	/ 	%4.3 24
مسكن تقليدي	%100,0 4	/ 	/ 	/ 	100,0% 4
المجموع	80,3% 452	12,1% 68	6,9% 39	,7% 4	100,0% 563

جدول رقم (49) يبين عدد الغرف وعدد أطفال.

عدد الأبناء / عدد الغرف	2-0	4-3	6-5	8-7	9 فأكثر	المجموع
2 - 1	%93.8 137	%77.3 170	%79.1 117	%61.5 24	%40 4	%80,3 452
4 - 3	%3.4 5	%17.3 38	%10.8 16	%15.4 6	%30 3	%12.1 68
6 - 5	%2.7 4	%5.5 12	%10.1 15	%20.5 8	/ 	%6.9 39
7 فأكثر	/ 	/ 	/ 	%2.6 1	%30 3	%0.7 4
المجموع	%25,9 146	%39,1 220	%26,3 148	%6,9 39	%1,8 10	%100 563

من خلال هذين الجدولين نلاحظ أنّ 80,3% من أفراد العينة تعيش في مسكن تتراوح عدد غرفه (عدا المطبخ)، من غرفة إلى غرفتين ،مقابل12.1% من أفراد العينة التي تتراوح عدد غرف مسكنهم من 3 إلى 4 ، أما الذين تفوق عدد غرف منازلهم خمسة (5) غرف فلا تتجاوز نسبتهم 8%. وللإشارة فقط فإنّ نسبة الذين يقيمون في مساكن يفوق عدد غرفها (4) تتركز في فئة المبحوثين الذين يقيمون في سكنات من نوع الفيلات،في حين تركزت نسبة الذين يقيمون في مسكن لا يتعدى 3 غرف في الأنماط الأخرى من السكن ،وبنسبة مرتفعة جدا 100 % بالنسبة لقاطني السكنات الهشة والتقليدية. وكذا 95,8% بالنسبة لساكني الشقق ،وبنسبة أقل نوعا ما 91 % بالنسبة لساكني الأحواش مقابل 47.1% من ساكني الفيلات .

هذه النتيجة هي طبيعية جدا لأنّ معظم المساكن الجماعية المنجزة من طرف الدولة والمتمثلة في (الشقق في العمارات) لا تتعدى في غالب الأحيان الثلاث غرف وهو النمط الشائع جدا ، الأمر الذي دفع ببعض الأفراد إلى العمل على توسيعها ، لأنّ أقل ما يقال عنها أنّها ضيقة ،سواء تعلق الأمر بعدد الغرف ،أو بمساحة الشقة في

حد ذاتها ،وهذا ما يمثل مصدر ضغط وقلق على ساكنيها، وتجعلنا نتساءل عن كيفية السماح بتشييد هكذا مساكن بهذه المقاييس خاصة وأنّنا نعلم جميعا مدى الإمكانيات المسخرة لذلك من طرف الجهات المعنية؟

و نفس الشيء بالنسبة للمساكن الهشة والقصديرية،فقد أشار العديد من الباحثين أنّها تتميز بقلة عدد غرفها وضيقها أيضا ،و لا تتسع لعدد أفرادها .وهذا ما يجعلها تمثل مصدر ضغط نفسي واجتماعي واقتصادي على أصحابها والمحيط الاجتماعي ككل.

أما بالنسبة للمساكن التي يفوق عدد غرفها الأربعة غرف ،فهي نادرة جدا وهي تخص المساكن الخاصة التقليدية منها والحديثة ،يضاف إليها بعض الشقق المشيدة في العهد الاستعماري.

أما إذا انتقلنا إلى عدد الأطفال، فإنّ أكبر نسبة 39,1% تتمثل في الأسر التي يتراوح عدد أبنائها ما بين 3 إلى 4 أبناء ، تليها الأسر التي يتراوح عدد أبنائها من 5 إلى 6 أبناء بنسبة 26,3% .وبنسبة مقاربة جدا الأسر التي لها طفلين على الأكثر 25,9%، وأخيرا الأسر التي يفوق عدد أبنائها 7 أبناء بنسبة ضعيفة 8.7% .

إنّ هذه النتائج توضح لنا درجة الاكتظاظ في مساكن المبحوثين ،إذ نلاحظ أنّ الغالبية من الأسر التي لديها أقل من 5 أطفال تتركز في المساكن التي تقل عدد غرفها عن الثلاث غرف بنسبة 67.9 % ،مقابل 41.1 % بالنسبة للأسر التي يفوق عدد غرف مسكنها الخمسة (5) غرف .وهذا ما يبين مدى الصعوبات التي يواجهها المبحوثين في هذا المجال في الوسط الحضري خاصة إذا علمنا أنّ تقريبا 40 % منهم يعيشون في عائلات ممتدة أنظر الجدول رقم (2) في الملاحق.كما أنّ 53% منهم لا يتملكون هذه المساكن فهي إمّا إعارة أو كراء ،أو ملك للأب.

2.1:صعوبات اقتصادية:

جدول رقم (50)يمثل توزيع المبحوثين حسب الوضعية المهنية والجنس.

الجنس / الوضعية المهنية	ذكر	أنثى	المجموع
عامل	% 96.1 320	% 100 230	%97,7 550
متقاعد	%2.4 8	/ 	%1,4 8
بدون عمل	%1.5 5	/ 	%0.9 5
المجموع	%59.1 333	%40.9 230	%100 563

نلاحظ من خلال الجدول أنّ الأغلبية الساحقة من المبحوثين تزاول أعمالا مختلفة و حرصين على أن يكون لهم مصدر رزق يستندون عليه من أجل توفير احتياجات أسرهم الأساسية و العمل على إشباع حاجياتها المتزايدة.ونسبتهم 97.7 % تدعمها في ذلك فئة الإناث بنسبة 100%مقابل 96.1 % من جنس الذكور .في حين

بلغت نسبة المتقاعدين والبطالين نسبة ضعيفة لا تتجاوز 2 %،و0.9 % على التوالي وهي من فئة الذكور مقابل ولا شيء من فئة الإناث .

لقد جاءت النتائج على هذا النحو ، بحكم طريقة ملأ الاستمارة *من جهة ،ومن جهة أخرى بحكم المستوى التعليمي الذي تتمتع به الغالبية من أفراد العينة ،كما هو موضح آنفا ،الذي سمح لهم بشغل وظائف ومزاولة مهن مختلفة ولم يقتصر هذا على جنس الذكور فحسب بل حتى النساء وبدرجة كبيرة وهو مؤشر عن مدى التطورات والتغيرات التي شهدها المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة في هذا المجال.كما أنّه وبحكم سن الغالبية منهم أيضا فإنّهم وظفوا أو بدئوا مزاولة نشاطات مختلفة فترة الثمانينيات أين كان امتلاك مستوى ثانوي يكفي لشغل وظيفة مهمة في أي مؤسسة.هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ الانفتاح على الاقتصاد العالمي وما صاحب ذلك من تغيرات عديدة أهمها خروج المرأة إلى العمل ،التي أصبحت تنافس الرجل في وظائف مختلفة ،سواءً من خلال تأهيلها العلمي أو من خلال ضعف الأجر الذي تحصل عليه .ونعني بهذا أنّ معظم مناصب العمل يحصل عليها النساء وليس الرجال ،وهذا كونهن يقبلن بأي أجر يعرضه صاحب العمل ،على عكس الرجال .وهذا ما أدى بدوره إلى تمديد بطالة الذكور .

إنّ هذه الوضعية تعكس لنا الواقع الصعب الذي أصبحت تعاني منه أغلب الأسر الجزائرية وهو الصعوبات المادية ،الأمر الذي اضطر المرأة إلى الخروج إلى سوق العمل لمساندة الرجل في توفير حاجيات الأسرة الحضرية العديدة والمتزايدة.وهذا ما ينعكس في أغلب الأحيان على استقرارها الاجتماعي.

وتجدر الإشارة أيضا ،إلى أنّ هناك عدد معتبر من فئة الذكور يمارسون أنشطة ثانوية إلى جانب نشاطهم الرسمي وهذا بطبيعة الحال ،يعكس لنا واقعا اجتماعيا يتسم بالفوضى وسوء التنظيم ،ذلك أنّ هذه الأنشطة غالبا ما تكون على حساب وقت العمل الرسمي وراحة الأب وتواصله مع أسرته .وسنتطرق لهذا العنصر بشيء من التفصيل لاحقا.

جدول رقم (51)يبين الوضعية المهنية للزوج(ة) .

الوضعية المهنية للزوج(ة)	التكرار	النسبة
عامل	171	% 36,3
متقاعد	19	% 4
بدون عمل (ربة بيت،بطال)	218	% 46,3
بدون إجابة	63	% 13,4
المجموع	471	% 100

*** :لقد جاءت العينة بهذا الحجم كون المطلقين والأرامل غير معنيين بهذا السؤال .**

*أنظر الجانب المنهجي ص ص 24-25.

إنّ الغرض من معرفة الوضعية المهنية للزوج(ة) هو تبيان مصدر دخل الأسرة ،ووضعها الاقتصادي ، ذلك أنّه في اعتقادنا أنّ وجود مصدر آخر للدخل العائلي ،قد يساعد على العيش الكريم للأسرة ،في ظل ما يميز الحياة الحضرية من صعوبات وضغوطات .

يتضح من خلال الجدول أنّ 46,3 % من مجموع العينة أزواجهم من دون عمل ،وتضم هذه الفئة كما هو مبين في الجدول كل من الأزواج البطالين وكذا الزوجات ربات البيوت ،تليها فئة العاملين بنسبة 36,3 % ،مقابل نسبة ضعيفة جدا 4,0 % تمثل فئة الأزواج المتقاعدين .

إنّ هذه المعطيات تدعم ما سبق ذكره ،إذ نلاحظ تنوع في الدخل بالنسبة لبعض المبحوثين ،مقابل الاعتماد فقط على دخل رب الأسرة أو ربة البيت بالنسبة لمبحوثين آخرين ،وسيم التعرف عن معدل دخل هذه الأسر فيما يلي لما لهذا المتغير من أهمية هامة في البحث ذلك أنّه بإمكاننا من خلال معرفة ما إذا كان المبحوثين في الوسط الحضري يعانون صعوبات مادية من عدمها ،في ضل الأعباء الكبيرة والمتنوعة التي على عاتقهم .

جدول رقم (52) يبين الدخل الشهري لأسر مفردات العينة.

مقدار الدخل الشهري	التكرار	النسبة
20000 - 25000 دج	123	%21,8
25000 - 30000 دج	63	%11,2
30000 - 35000 دج	82	%14,6
35000 - 40000 دج	98	%17,4
40000 دج فأكثر	160	%28,4
بدون إجابة	37	%6,6
المجموع	563	%100

نلاحظ من خلال الجدول تباين معتبر بين مداخيل أفراد العينة فنجد أنّ :

النسبة الأكبر تتمركز عند فئة المبحوثين الذين يزيد دخلهم الشهري عن 40000 دج وتمثل 28,4% من إجمالي العينة ،ويدخل ضمنها الموظفون السامون ،والأساتذة ،وأصحاب الأعمال الحرة ،وكذا الأطباء والمهندسين ،وأصحاب المداخيل المتعددة (كعمل أفراد آخرون في الأسرة (عمل الزوج(ة) أو الأبناء أو المعاشات.مقابل الفئة التي يقل دخلها الشهري عن 25000 دج بنسبة 21,8% ،وهي تمثل الأسر ذات الدخل المنخفض التي تشمل فئة الموظفين ،وفئة الذين يمارسون أعمالا حرة .بينما نلاحظ نسبة معتبرة تقارب نصف العينة 43.2 % تمثل الأسر ذات الدخل المتوسط ،الذي يتراوح مابين 25000 إلى 40000 دج.

إنّ هذه النتائج تبين لنا أنّ تقريبا نصف العينة تعاني صعوبات مادية ،ذلك أنّ مبلغ 35000 دينار جزائري لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تحقق العيش الكريم ،في ظل تعدد المصارف كالغذاء واللباس ،الدراسة،الزيارات مع الأقارب ،وخاصة في المناسبات التي تتطلب مصاريف كبيرة ،وغيرها من الأمور الأخرى

جدول رقم (53) يبين العلاقة بين عدد الأبناء ووضعيتهم المهنية والاجتماعية:

الوضعية / عدد الأبناء	يدرسون	يعملون	عاطلون	يدرسون ويعملون	رضع	بنات ماكثات بالبيت	بدون إجابة	مجموع الاجابات	المجموع
2-0	%55,48 81	%7.53 11	%7.53 11	%17,1 25	%4.1 6	/	% 17,8 26	%28,4 160	%25,9 146
4-3	%84.54 186	%5.45 12	%20 44	%3,6 8	%5,5 12	%1,8 4	%0,9 2	%47,6 268	%39.1 220
6-5	%58.78 87	%15.54 23	%26.35 39	/	%19,6 29	%10,8 16	/	%34,4 194	% 26,3 148
8-7	%46.15 18	%23.07 9	%35.89 14	/	%10,3 4	33,3% 13	% 10,3 4	%11 62	%6,9 39
9 فأكثر	%40 4	%40 4	%40 4	/	%30 3	%30,0 3	/	%3,2 18	%1.8 10
المجموع	%66.78 376	%10.48 59	%19.89 112	%5,9 33	%9,6 54	%6,4 36	% 5,7 32	702	100,0% 563

* تم استخراج النسب المؤوية في هذا الجدول من أصل العينة.

إنّ الوضعية المهنية والاجتماعية للأبناء تعد من بين المؤشرات الهامة التي تعطينا صورة واضحة عن الصعوبات التي تعاني منها الأسر في الوسط الحضري وخاصة منها الصعوبات المادية .

ومن خلال الجدول يتضح تباين في الوضعيات المهنية والاجتماعية للأبناء من أسرة لأخرى ،وسنلخصها كما يلي:

– الأغلبية الساحقة من مفردات العينة لديها أبناء يدرسون بنسبة 66.78% ، تدعمها في ذلك 84.54 %من المفردات التي يتراوح عدد أبنائها من 3 إلى 4 أبناء .

– هناك نسبة معتبرة من مفردات العينة التي لديها أبناء ذكور عاطلون عن العمل ،وكذا بنات ماكثات بالبيت بنسبة 25.93 % .تدعمها في ذلك 68.92 % من العائلات التي يتراوح عدد أبنائها ما بين 7 و8 أبناء .وهؤلاء البطالين يمثلون ربما خريجي الجامعات أو مراكز التكوين المهني الذين لم يندمجوا في سوق العمل ،أو الشباب الذين ليس لديهم أي تأهيل مهني ويعانون البطالة .وهذه الفئة بالتالي تشكل على أسرتها وعلى المجتمع ككل إذا استثنينا فئة الإناث ،تشكل عبئا ماديا ومعنويا إن صح التعبير،و هي بدورها تعاني صعوبات وضغوطات متنوعة،تنعكس بشكل ملحوظ على سلوكها غير السوي.

– في مقابل هذا نجد نسبة ضعيفة 5.9 % تمثل فئة الأسر التي لديها أبناء يدرسون ويزاولون أنشطة مختلفة ،وهي تمثل أبناء الأفراد المعوزين ،كالنساء المطلقات أو الأرامل ،أو غيرها من الفئات التي تعاني الفقر ،ويمكن أن نقول بأنّها العائلات عديمة المسؤولية ،لأنّه من غير المعقول ومهما تعددت المبررات والأسباب والضغوط أن تسمح الأسرة بعمل الأبناء ،لأنّ ذلك ينجر عنه في غالب الأحيان عواقب وخيمة خاصة على حياة الطفل ومستقبله،إذ نعلم جميعا مدى خطورة دخول الأطفال عالم الشغل مبكرا.

2:موقع الأنساق الأولية من العلاقات الاجتماعية الحضرية :

1.2:أهمية القرب المجالي للنسق القرابي على عملية التضامن.

إنّ التقارب المجالي للأفراد في الأحياء الحضرية له فوائد وأهمية جد كبيرة على تحقيق أمنهم واستقرارهم الاجتماعي .فهو يعمل على القضاء على ظاهرة العزلة والاغتراب والهامشية،كما يزيد من فرص التعاون و التضامن بشتى أشكاله.

جدول رقم(54)يبين نمط السكن ومدى تواجد أقارب بالحي السكني.

وجود أقارب بالحي / نمط السكن	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
فيلا	%73.8 127	%23.8 41	%2.3 4	%30.6 172
شقة	%51.7 136	%46.8 123	%1,5 4	%46.7 263
حوش	%93 93	%7 7	/ 	%17.8 100
سكن هش	%33.3 8	%50 12	%16.7 4	%4.3 24
مسكن تقليدي	%100,0 4	/ 	/ 	100,0% 4
المجموع	%65.4 368	%32.5 183	%2.1 12	100,0% 563

يبدوا من خلال الجدول أنّ الغالبية من المبحوثين لديها أقارب في نفس الحي الذي تسكن فيه بنسبة 65.4% ،تدعمها في ذلك النسبة 100% من المبحوثين ساكني المساكن التقليدية، مقابل 93% من المبحوثين ساكني الأحواش ،ومقابل أيضا 73.8% من المبحوثين ساكني الفيلات ،ومقابل 51.7% من المبحوثين ساكني الشقق ،ومقابل أيضا 33.3% من المبحوثين ساكني المساكن الهشة.بينما صرح 32.5% من المبحوثين بأنّه ليس لديهم أقارب في نفس الحي.

هذه المعطيات تبين لنا بأنّ نمط السكن الذي يعيش فيه المبحوث له علاقة مباشرة بتواجد الأقارب في الحي الذي يسكن فيه.

فبالنسبة لفئة المبحوثين الذين يسكنون المساكن التقليدية ،فبطبيعتها هي عبارة عن مجموعة من الأنساق القرابية ،أو بعبارة أخرى هي عبارة عن تجمعات قرابية في غالب الأحيان .وكذلك هو الحال بالنسبة لساكني الأحواش،فهي عبارة عن تجمعات قرابية يعود بعضها إلى عهد الاستقلال .

نلاحظ أيضا أن نسبة كبيرة من ساكني الفيلات صرحوا بوجود أقارب في نفس الحي ،وهذا ربما من خلال شرائهم منازل أو إعارتها أو استئجارها أو شراء قطع أرضي وبنائها بجانب الأقارب أو في الحي الذي يتواجد به أقاربهم ، وتنخفض النسبة عند المبحوثين الذين صرحوا بأن مسكنهم هو عبارة عن شقة وهذا لكون

أنّ الحصول على شقة بجانب الأقارب هو أمر مستبعد في كثير من الأحيان ،وقد يحدث العكس إلا في حالة الإيجار أو الشراء أو الإعارة .

ونسجل أيضا أضعف نسبة وتمثل المبحوثين الذين يسكنون السكنات الهشة ،وهذا راجع ربما إلى تأثير أنواع أخرى من العلاقات الأولية كالجوار مثلا أو الجهوية.

وعليه يمكن أن نقول أن نوعية المسكن يلعب دورا في تواجد وتجمع الأقارب في نفس الحي أو متجاورين ويتجلى هذا بوضوح بالنسبة للمساكن التي يمكن أن نقول بأنها تقليدية وكذلك الحديثة كالفيلات فبالنسبة للمساكن التقليدية فأنّ أغلبها موروث أبا عن جد ،فمثلا بالنسبة للأحواش ما هو معروف عنها من خلال مظهرها العام فهي تضم مجموعة من المساكن الهشة الموروثة عن المعمرين الفرنسيين ،و أيضا مساكن من نوع القصدير حديثة التكوين أو ربما العكس ،وهي تضم الجماعات القرابية بصفة كبيرة،وجاءت نتائج الجدول مطابقة نوعا ما لذلك .

أما بالنسبة للمساكن الحديثة كالشقق و الفيلات .فإنّ التمركز للجماعات القرابية للمبحوثين طبعا تم بهذا الشكل ربما من خلال مساعدة الأقارب الذين يسكنون بذات الحي وهذا بحَثِهم أو مساعدتهم و إعطائهم كل المعلومات في حالة ما إذا عرضت منازل للبيع في ذلك الحي .

إنّ هذا التجمع والتكتل للمبحوثين مع جماعاتهم القرابية داخل الأحياء الحضرية،يساعد على استمرار التعاون والتضامن بمختلف أشكاله وأبعاده وبالتالي فهو يحقق لهم نوع من الأمن النفسي و الاجتماعي بمختلف أبعاده وأشكاله أيضا.

1.2:أهمية الجماعات الأولية(العائلة،القرابة) في تحقيق الأمن بالوسط الحضري:

1.1.2: أهمية الجماعات القرابية في العملية التربوية.

سنحاول في هذا العنصر التطرق إلى مسألة مهمة ألا وهي أهمية تواجد القرابة في الحي على عملية تربية الأبناء.لما لهذا النسق من أهمية كبرى خاصة في ظل ضعف التنظيمات الرسمية التي تضطلع بهذا الموضوع.

جدول رقم (55) يبين مدى تأثير وجود أقارب بالحي على تربية الأبناء:

التأثير على تربية الأبناء / وجود أقارب بالحي	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
نعم	%38 140	%53.5 197	%8.5 31	%65.4 368

لا	/	/	%100 183	%32.5 183
بدون إجابة	/	/	%100 12	%12.1 12
المجموع	%24.9 140	%35 197	%40.14 226	100,0% 563

نلاحظ من خلال الجدول أنّ النسبة الغالبة 65.4% التي تمثل المبحوثين الذين صرحوا بوجود أقارب في الحي الذي يسكنون فيه ، نجد أنّ 53.5% منهم صرحوا بعدم تأثير ذلك على تربية أبنائهم ،بينما الذين صرحوا بوجود تأثير للأقارب بالحي فبلغت نسبتهم 38% .

وعليه يمكن أن نقول أنّه بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا بعدم وجود تأثير للأقارب بالحي على تربية أبنائهم، فهذا راجع ربما إلى أنّ كبر سن أبناء المبحوثين ،حيث صرح أحد المبحوثين وهو تاجر ،سنه 51 سنة متزوج وأب لـ8 أبناء"أبنائي الآن كبار وهم أدرى بنفعهم".أو إلى أنّ العلاقات القرابية في الوسط الحضري تراجعت فعالياتها بسبب كثرة الانشغالات والاهتمامات التي ساهمت في الابتعاد عن الجماعات القرابية ،فكل فرد مهتم بأموره الخاصة ،هذا من جهة ومن جهة أخرى ربما بفعل الخصائص التي يتميز بها هذا الوسط من كبر الحجم وكثافة السكان مما يؤدي إلى تغير تلك الروابط واستحداث أخرى ثانوية تتماشى والحياة الحضرية.على عكس المبحوثين الذين صرحوا بوجود تأثير للأقارب بالحي على تربية أبنائهم، فهذا يدل إلى أنّ علاقاتهم القرابية في الوسط الحضري لا زالت تؤدي دورها كما في السابق ،وسنوضح هذا فيما يلي:

جدول رقم(56)يبين طبيعة التأثير الذي تمارسه الجماعات القرابية في الوسط الحضري.

التأثير على التربية	التكرار	النسبة
إيجابا	94	%67.1
سلبا	43	%30.7
بدون إجابة	3	%2.2
المجموع	140	100,0%

نلاحظ من خلال الجدول أنّ الأغلبية من المبحوثين بنسبة 67.1 % صرحوا بالتأثير الايجابي لوجود أقارب في الحي الذي يسكنون فيه ، مقابل 30.7% من المبحوثين صرحوا بالتأثير السلبي لوجود الأقارب.

إنّ هذه النتائج تبين لنا التأثير الايجابي الذي تمارسه الجماعات القرابية في الوسط الحضري على تربية الأبناء أو تنشئتهم الاجتماعية ، وهذا بأساليب مختلفة ومتعددة ،نذكر منها الضبط الاجتماعي ،فالاقتراب المجالي له دورا هاما في ضبط السلوك فيصبح الأبناء مقيدين بالقيم التي تمليها العائلة والنظام القرابي ككل .وهذا بدوره يوفر الحماية لهم من المحيط الخارجي غير المشجع على التربية و الأخلاق الحسنة.كما يمكن بفضله (التجاور

القرابي) تنشئة الأبناء على المحافظة على التماسك والتضامن القرابي ،وترسيخه في أذهانهم وتعزيز روح الانتماء والولاء للعائلة والأقارب بصفة عامة والمحافظة على صلة الرحم .

وبالمقابل فقد وجد بعض المبحوثين في القرب من الأقارب أمرا سلبيا على تربية أبنائهم،ويعود هذا إلى تدخل أطراف أخرى في عملية التربية إما بالتلقين أو التقليد إن صح التعبير .فالتلقين يكون من طرف الكبار كالأجداد أو الأعمام أو غيرهم من الأقارب، ،فأصبح الوالدان في المجتمع الحديث يرفضون أي تدخل من طرف الأقارب في تربية أبنائهم باعتبارهم المسئولون عن معرفة ما يخصهم ويحقق نجاحهم وتربيتهم تربية صحيحة ،حيث صرحت إحدى المبحوثات وهي مقتصدة بإحدى الثانويات ،38 سنة ،متزوجة وأم لـ 3 أبناء "لدي ابن يدرس بالابتدائي ،أحثه دائما على أن يبقى هادئا في القسم ولا يتشاجر مع رفقائه ،لكن عمته تؤثر عليه بأن يتصرف عكس ذلك ،لأنّ الطفل الهادئ هو أحمق و يتعرض للاهانة من طرف كل الناس ،وقد أصبح في بعض الأحيان يتصرف كالأطفال العدوانيين ".

أما التقليد ،فيتعلق بالتربية السيئة لأبناء الأقارب ،فيتعلم أو يقلد أبناء المبحوثين تصرفات أبناء أقاربهم وهذا ما يخلف تذمرا لديهم .وقد صرحت إحدى المبحوثات وهي موظفة بشركة لتأمين السيارات ،سنها 40 سنة ، متزوجة وأم لطفلة "تأثير سلبي بسبب سوء تربية وأخلاق بعض أبناء الأقارب".

2.2.2:أهمية الجماعات القرابية في تحقيق الأمن المجتمعي.

جدول رقم (57) يبين موقع النسق العائلي و القرابي في تحقيق الأمن المجتمعي.

الرتبة / الاختيارات	1	2	3	4	بدون تحديد	المجموع
امتلاك ثروة(المال)	%40.5 228	%37.8 213	%11.5 65	%3.7 21	%6.4 36	%100 563
شبكة علاقات	%43.5 245	%38.2 215	%7.6 43	%7.1 40	%3.6 20	%100 563
العائلة والأقارب	%13 73	%10.5 59	%42.5 239	%32.4 132	%10.7 60	%100 563
التنظيمات الحديثة	%3.7 21	%7.1 40	%27 152	%50.1 282	%12.1 68	%100 563

نلاحظ من خلال الجدول أنّ أغلبية المبحوثين بنسبة 43.5 % أجابوا بأنّه يمكن للفرد أن يعيش بأمان في المجتمع الجزائري إذا امتلك شبكة علاقات قوية بالدرجة الأولى ،تليها وبنسبة مقاربة 40.5% امتلاك ثروة ،مقابل نسبة ضعيفة نوعا ما قدرت بـ 13 % وتمثل الاعتماد على العائلة والأقارب.و مقابل أيضا نسبة ضعيفة جدا لا يتعدى 4 % تمثل التنظيمات الحديثة.

وتحتفظ كل فئة بنفس الترتيب في الرتبة الثانية، إلا في المرتبة الثالثة والرابعة يصبح العكس.إذ نلاحظ في المرتبة الثالثة أنّ العائلة والأقارب تحتل الصدارة بنسبة 42.5% ،تليها التنظيمات الأمنية بنسبة 27 % ،مقابل 11.5 % بالنسبة لامتلاك ثروة ،و7.6 % بالنسبة لامتلاك شبكة من العلاقات القوية.أمّا بالنسبة للمرتبة الرابعة فتحتل

التنظيمات المنية الصدارة بنسبة 50.1 %،تليها العائلة والأقارب بنسبة 32.4 % ومقابل نسب ضعيفة 7.1% بالنسبة لشبكة العلاقات و3.7 % بالنسبة لامتلاك ثروة.

إنّ هذه النتائج لم تعطينا صورة واضحة عن موقع النسق العائلي و القرابي بين الأنساق الأخرى من التضامن .ولذلك قمنا بحساب ترتيب الاختيارات حسب المعاملات وحصلنا على الترتيب الآتي* (ترتيب تنازلي) :

1- شبكة العلاقات = 175,1.

2- امتلاك ثرة = 170,2.

3- العائلة والأقارب = 107,9

4- التنظيمات الحديثة = 79.

أعضاء الشبكة الاجتماعية =51,1.

إنّ المفارقة التي تبدوا لنا من خلال هذه النتائج هي أنّ التنظيمات التي من المفروض أن تكون مصدرا للأمن كالعائلة والأقارب وكذا التنظيمات الحديثة،جاءت في المرتبة الأخيرة بعد توفر ثروة مالية و توفر شبكة علاقات قوية حتى يستطيع الفرد أن يؤمن نفسه في المجتمع الجزائري .وهذا يوحي لنا مدى تعقد الحياة الحضرية وصعوبتها وتأثير ذلك على الأفراد ، و يعكس لنا من جهة أخرى ضعف الأنساق الأولية والحديثة في تحقيق الأمن المجتمعي ،والأولوية أو الأهمية الكبيرة تعود للشبكات الاجتماعية في هذه المرحلة من تطور المجتمع ،والسؤال الذي يتبادر لنا وباعتبار أنّ امتلاك ثروة كبيرة ليس في متناول الجميع ،كما أنّ الدخول في الشبكات الاجتماعية يتطلب موارد معينة للفرد الذي يريد الدخول فيها للاستفادة من مواردها وقت الحاجة وقد تكون هذه الموارد ثروة ،لأنّ بطبيعة الحال هاتين الأخيرتين"الثروة والعلاقات" لهما علاقة مباشرة يبعضهما البعض فالأولى منتجة للثانية والثانية منتجة للأولى ،وهذا يعني أنّ هذا ليس في متناول الجميع ،فالسؤال هو :كيف هي وضعية الأفراد الذين لا يمتلكون الموارد وشبكة العلاقات في المجتمع الجزائري؟الإجابة أكيد هي المعاناة في صمت،والشعور بعدم الأمن بمختلف أشكاله وقد ذلك رأينا آنفا .إذ صرح العديد من المبحوثين بأن مصدر عدم راحتهم الاجتماعية والنفسية انعدام الأمن بالمجتمع ،وهذا يؤيد ما قلناه سابقا بخصوص دور التنظيمات الحديثة (الأمنية ،القضائية...)في تحقيق الأمن المجتمعي فهي ضعيفة جدا في هذا المجال وليست في مستوى تطلعات الأفراد ،وما تنامي كل أشكال الفساد ،العنف والإجرام إلا دليل صارخ على ضعفها ،و عجز النظام القرابي على مواجهة هذه الظواهر السلبية بفعل الخصوصيات التي تميز هذه المرحلة من تطور المجتمع الجزائري.

3.2: أهمية الجماعات القرابية في مواجهة المشكلات الحياتية .

* ترتيب المعاملات =مجموع حواصل ضرب التكرارات (مقسوم) على مجموع المعاملات(ترتيب المعاملات = $\frac{\text{مجموع حواصل ضرب التكرارات}}{\text{مجموع المعاملات}}$).

لقد كانت العائلة التقليدية تؤدي وظائف عديدة لأفرادها فهي التي تأويهم وتمنحهم الحماية والأمن النفسي والاجتماعي والاقتصادي .وفي إطارها يتم حل المشاكل على اختلافها .وسنحاول فيما يلي معرفة موقعها في هذا المجال في الوسط الحضري.

جدول رقم(58) يبين ترتيب الجهات التي يعتد عليها المبحوثين في المشكلات الحياتية.

الرتبة / الاختيارات	1	2	3	4	5	لا ألجأ إليها	بدون إجابة	المجموع
العائلة	%80.1 451	%8.9 50	%4.4 25	%0.2 1	%0.7 4	%5 28	%0.7 4	%100 563
الأقارب	%3 17	%31.8 179	%15.1 85	%11.5 65	%3.6 20	%34.1 192	%0.9 5	%100 563
شبكة العلاقات	%13.1 74	%32.9 185	%21.1 119	%14.4 81	%2.1 12	%15.6 88	%0.7 4	%100 563
الجيران	%1.6 9	%5.2 29	%18.7 105	%21.7 122	%9.9 56	%41.9 236	%1.1 6	%100 563
التنظيمات الحديثة	%0.9 5	%7.3 41	%15.3 86	%14.6 82	%30.7 173	%29.8 168	%1.4 8	%100 563

يبدوا من خلال الجدول أنّ الأغلبية الساحقة من المبحوثين بنسبة 80.1 % صرحوا بأنّ حل المشكلات الحياتية لا يتخطى العائلة،مقابل نسبة ضعيفة 13.1% وتتمثل في المبحوثين الذين يلجئون بالدرجة الأولى إلى شبكة علاقاتهم الاجتماعية ،وبنسب ضعيفة جدا 3% بالنسبة للأقارب ،1.6% بالنسبة للجيران.و0.9% بالنسبة للتنظيمات الحديثة كالمساجد مثلا.في المقابل من ذلك نجد أنّ الأغلبية الكبيرة من المبحوثين بنسبة 41.9 % صرحوا بأنهم لا يلجئون إلى الجيران لحل مشاكلهم ،مقابل 34.1% بالنسبة للأقارب و29.8% بالنسبة للتنظيمات ،ومقابل أيضا 15.6% بالنسبة للشبكات الاجتماعية ،ومقابل نسبة ضعيفة 5% بالنسبة للعائلة .

أمّا بالنسبة للمرتبة الثانية ،فنجد الأولوية لشبكة العلاقات والأقارب بنسب متقاربة جدا 32.9% بالنسبة لشبكة العلاقات ،و 31.8% بالنسبة للأقارب،مقابل نسب ضعيفة تتراوح مابين 5.2% و8.9% بالنسبة للاختيارات الأخرى.

وبالنسبة للمرتبة الثالثة نلاحظ تفوق لشبكة العلاقات بنسبة 21.1% وبنسب مقاربة بالنسبة للفئات الأخرى ،أما المرتبة الرابعة نجد تفوق للجيران 21.7% وبنسب مقاربة أيضا بالنسبة للفئات الأخرى ،أما المرتبة الخامسة فنجد تفوق للتنظيمات بنسبة 30.7 % مقابل نسب ضعيفة بالنسبة للفئات الأخرى.

ومن أجل الحصول على نتائج قمنا بحساب ترتيب الاختيارات حسب المعاملات وحصلنا على الترتيب الآتي (ترتيب تنازلي) :

1- العائلة = 169.

2- الشبكات الاجتماعية = 109,4.

3- الأقارب = 79,2.

4- التنظيمات الحديثة =52,2 .

5- الجيران =51,7.

إنّ هذه النتائج تبين لنا أنّ المشكلات الحياتية يتم حلها بالدرجة الأولى على مستوى العائلة وهذا أمر طبيعي جدا،غير أنّه ما تجدر الإشارة إليه هو أنّ الشبكات الاجتماعية أصبحت مصدر ثقة وسند بالنسبة للمبحوثين أكثر من الأقارب ،حيث نسجل فارق كبير بين معدل الاعتماد على الشبكات ومعدل الاعتماد على الأقارب .

وتتأكد هذه الفكرة بالرجوع إلى نتائج الجدول .حيث نجد نسبة ضعيفة جدا من تعتمد على أقاربها بالدرجة الأولى لحل مشاكلها الحياتية ،وتتأكد هذه النتيجة إذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة المبحوثين الذين صرحوا بعدم لجوئهم إلى الأقارب مهما كانت الظروف ،وكذا نسبة المبحوثين الذين صنفوها بالمرتبة الثانية حيث نجدها أيضا أقل من المبحوثين الذين يعتمدون على شبكة علاقاتهم الاجتماعية . وهذا يبين لنا حجم التغير الذي طرأ على العلاقات القرابية في المجتمع الحضري ذلك أنّها (العلاقات القرابية) أصبحت تشمل بالدرجة الأولى مجال تبادل المساعدات والزيارات لكن حل المشكلات الحياتية أصبح من الأسرار التي لا ينبغي على الأقارب الإطلاع عليها وكذلك هو الشأن بالنسبة للجيران.

غير أنّ هذا لا يعني التخلي الكلي عن الأقارب في هذا المجال ،وتؤكد هذا النسبة المعتبرة من المبحوثين الذين صنفوا الأقارب في المرتبة الثانية . وهذا يعبر عن تأكيد استمرارية التواصل والتضامن جنبا إلى جنب في الوسط الحضري. والالتزام بالقيم التقليدية التي يفرضها النظام القرابي من جهة والصعوبات والضغوط الحضرية من جهة أخرى. وقد يساعد على ذلك القرب المجالي للمبحوثين ونعني بهذا أنّ الأسر التي تعيش ضمن العائلة الممتدة تستعين أكثر على هذه الأخيرة (العائلة الممتدة) في حل المشكلات الحياتية من العائلة النووية التي بفعل التباعد المجالي تحاول حل مشاكلها بنفسها أو الاعتماد على جهات أخرى في ذلك. وهذا ما توضحه نتائج (الجدول رقم 05 في الملاحق).

4.2:أهمية الجماعات القرابية في تحقيق الأمن الاقتصادي بالوسط الحضري:

جدول رقم (59) ترتيب الجهات التي يعتد عليها المبحوثين في حالة الاقتراض.

الرتبة / الاختيارات	1	2	3	4	5	6	لا ألجأ إليها	بدون إجابة	المجموع

العائلة	%64.8 365	%11.5 65	%3.7 21	%3 17	%0.4 4	%0.4 5	%14.9 84	%0.3 2	%100 563
الأقارب	%5.2 29	%17.9 101	%15.1 85	%6.6 37	%3.6 20	%2.1 12	%48.3 272	%1.2 7	%100 563
الأصدقاء	%23.6 133	%30.7 173	%16.5 93	%3 17	%0.7 4	%0.7 4	%23.4 132	%1.2 7	%100 563
الجيران	%1.6 9	%3 17	%3 17	%15.1 85	%8.5 48	%5.7 32	%61.8 348	%1.2 7	%100 563
البنوك	%3.7 21	%8 45	%12.3 69	%11.5 65	%8.5 48	%6.4 36	%47.6 268	%1.9 11	%100 563
جهات العمل	%2.5 14	%3.6 20	%12.3 69	%11.5 65	%12.8 72	%5.7 32	%50.4 284	%1.2 7	%100 563

تبين نتائج الجدول أنّ أغلبية المبحوثين بنسبة 64.8 % صرحوا بأنّ المصدر الأول(المرتبة الأولى) الذي يعتمدون عليه في حالة الاقتراض يتمثل في العائلة،مقابل نسبة معتبرة 23.6% وتتمثل في الأصدقاء،وبنسب ضعيفة جدا لا تتعدى 6% بالنسبة للجهات الأخرى.

أمّا بالنسبة للمرتبة الثانية ، فنجد الأولوية للأصدقاء بنسبة30.7% ، تليها فئة الأقارب بنسبة17.9 % ثم العائلة بنسبة أقل 11.5%،مقابل نسب ضعيفة تتراوح مابين 3 % و8% بالنسبة للاختيارات الأخرى.

و بالنسبة للمراتب الأخرى من الثالثة وحتى السادسة فنلاحظ تقارب في النسب نوعا ما.

غير أنّ ما تجدر الإشارة إليه أيضا هو فئة المبحوثين الذين صرحوا بأنّهم لا يلجئون إلى أي من الجهات عند الاقتراض.حيث نلاحظ أنّ نسبة كبيرة من المبحوثين 61.8% صرحوا بأنهم لا يلجئون إلى الجيران،وكذا جهات العمل بنسبة 50.4% ،وبنسبة أقل 48.3% بالنسبة للأقارب.وبنسبة مقاربة جدا 47.6% بالنسبة للبنوك.مقابل 23.4% بالنسبة للأصدقاء و 14.9% بالنسبة للعائلة.

نلاحظ تفوق لشبكة العلاقات بنسبة 21.1% وبنسب مقاربة بالنسبة للفئات الأخرى،أما المرتبة الرابعة نجد تفوق للجيران 21.7% وبنسب مقاربة أيضا بالنسبة للفئات الأخرى ،أما المرتبة الخامسة فنجد تفوق للتنظيمات بنسبة 30.7 % مقابل نسب ضعيفة بالنسبة للفئات الأخرى.

و بحساب ترتيب الاختيارات حسب المعاملات حصلنا على الترتيب الآتي (ترتيب تنازلي) :

1- العائلة = 126.

2- الأصدقاء = 100.2.

3- الأقارب = 56.2.

4- التنظيمات الحديثة(البنوك) =45.4 .

5- جهات العمل =39,5

6- الجيرا ن = 28.1.

إذن ،يتبين لنا من خلال هذه النتائج تراجع الالتزام القرابي في هذا المجال نوعا ما ليحل مكانه علاقات من نوع آخر وهي علاقات الصداقة ،حيث أصبح الأفراد في الوسط الحضري يجدون في الأصدقاء ما لم يجدونه في الأقارب .وقد صرحت لنا إحدى المبحوثات عند إجرائنا للمقابلة الميدانية بهذا ،وهي مستشارة قانونية بمؤسسة تجارية ،سنها 39 سنة ،متزوجة وأم لـ طفلين "أجد الخير في البراني أحسن العائلة".وعلى العكس فقد يرجع هذا ربما إلى الإبقاء على السرية التامة ،وعدم إبداء للأقارب بأنّ العائلة تعاني ضائقة مالية.

أما بالنسبة للجيران فالتضامن في هذا المجال أيضا يكاد يكون منعدم ،وهذا يبين أيضا تراجع هذا النوع من العلاقات في مجال هذا النوع من التضامن الاجتماعي .ونفس الشيء بالنسبة لجهات العمل،غير أنّ هذا قد يخرج عن إرادة الأفراد كونهم غير أجراء ربما .

أما بالنسبة للاقتراض من البنوك فيبدوا أنّه أمر غير مرغوب فيه من طرف المبحوثين ،ويرجع ذلك لِعَامِلَيْنْ ،يتعلق الأول بالأفراد أنفسهم، كعدم توفر الإمكانيات باختلاف أنواعها ،وهذا ما يعيق التفاعل الايجابي معها ،أو بسبب أنّ التعامل مع البنوك هو محرم شرعا بسبب الفوائد الربوية.أمّا الثاني فيتعلق بهذه التنظيمات الاقتصادية الحديثة في عدم فعاليتها في تقديم الخدمات ،وهذا ما يسبب في عزوف العديد من الأفراد على التفاعل معها.، ولعل هذا ما يزيد من الاعتماد أكثر على العائلة من إخوة ووالدين و الأصدقاء و السعي للتمسك و المحافظة على هذا النوع من رأس المال الاجتماعي لأنه صمام الأمان وقت الحاجة.

3- التضامن و التواصل الاجتماعي مع الجماعات الأولية:

لاشك أن لكل مجتمع قيمه وثقافته الخاصة ، والتي تؤثر في سلوك الأفراد وعاداتهم وأسلوب حياتهم ،وبما أنّنا بصدد دراسة التضامن التقليدي في المجتمع الحضري فإننا نجد أنفسنا في حاجة إلى معرفة مدى تأثير القيم المجتمعية الحضرية على سلوك أفراد مجتمع البحث في هذا المجال. بمعنى آخر هل قيم التضامن التقليدية مازالت تؤثر على الحياة الاجتماعية للأفراد أم أنها تغيرت تبعا لظروف الحياة الجديدة التي يعيش فيها الفرد في المجتمع الحضري.

1.3 :التواصل والتضامن القرابي :

يعد التواصل والتضامن القرابي من أهم المؤشرات الدالة على قوة الرباط بين الجماعات الأولية القرابية،كما تعمل على زيادة التفاهم والترابط والوفاق بين العائلات القرابية ،بالإضافة إلى أنّه يقرب المسافة بين الأجيال السابقة والحاضرة و جعلهم أكثر ارتباطا بدوائرهم القرابية ،مما ينمي في أنفسهم روح الانتماء والولاء لها ،وبالتالي المحافظة عليها .

1.1.3:تبادل الزيارات (التواصل):

ذكرنا آنفا في الجانب النظري أنّ عملية تبادل الزيارات كأحد عمليات التواصل الاجتماعي القرابي تحمل معاني ودلالات اجتماعية كثيرة ،فهي تعبر عن استمرار روح التضامن والمساندة ،إضافة إلى كونها تؤدي إلى تدعيم مكانة الفرد في محيطه الاجتماعي.وسنحاول فيما يلي ،الكشف عن مدى استمرار هذه العملية الاجتماعية بكل أبعادها .خاصة في ظل التغير الاجتماعي الذي أدى إلى تغير في الأدوار والوضعيات الاجتماعية إن صح التعبير والانفتاح على نوعية جديدة من العلاقات الاجتماعية خارج دوائر القرابة.

جدول رقم (60) يبين السن وعلاقته بتبادل الزيارات :

السن / الزيارات	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
[42 37]	%90.2 147	%7.4 12	%2.5 4	% 29 163
[48 43]	%94.1 193	% 5.9 12	/	% 36.4 205
[54 49]	% 91 122	% 9 12	/	%23.8 134
[60 55]	%56.8 25	%34.1 15	%9.1 4	%7.8 44
61 فأكثر	%76.5 13	%23.5 4	/	%3 17
المجموع	%88.8 500	%9.8 55	%1.4 8	%100 563

يبدوا من خلال الجدول أنّ عامل السن له تأثير جلي في عملية تبادل الزيارات مع الأقارب ،إذ نلاحظ أنّ الأغلبية من المبحوثين الذين صرحوا بتبادل الزيارات يمثلون فئات السن الأقل من 55 سنة بنسب تتراوح ما بين 90.2% و 94.1 % ،مقابل نسبة 56.8% وتمثل فئة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم مابين 55 سنة إلى 60 سنة ، 76.5%.في حين نلاحظ أنّ الأغلبية من المبحوثين الذين صرحوا بانعدام الزيارات يمثلون فئات السن الأكثر من 54 سنة بنسب تتراوح ما بين 23.5 % و 34.1% ،مقابل نسب لا تتعدى10% بالنسبة لفئات السن الأخرى.

لقد جاءت النتائج على هذا النحو ربما كون هذه الزيارات تخص الدوائر الأولى من الأقارب من أب وأم ونعني بهذا أهل الزوج أو الزوجة وكذا الأعمام والأخوال وخاصة إذا كان الوالدين أحياء ، وليس الأقارب بدرجة بعيدة. لأنّه من غير المعقول أن نجد صغار السن أكثر حرصا للتواصل مع الأقارب من كبار السن .

جدول رقم(61) يبين نوع طبيعة العلاقة مع الأقارب ومدى تبادل الزيارات:

طبيعة العلاقة / الزيارات	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
جيدة	%100.0 313	/	/	%55.6 313

متوسطة	%80.6 166	%19.4 40	/	%36.6 206	
متوترة	%58.3 21	%41.7 15	/	%6.4 36	
بدون تحديد	/	/	%100 8	1.4% 8	
المجموع	%88.8 500	%9.8 55	%1.4 8	%100.0 563	

يلاحظ من الجدول أن الأغلبية العظمى من المبحوثين 88.8% صرحت بتبادل الزيارات مع أقاربها ،تدعمها في ذلك النسبة 100% وتمثل المبحوثين الذين تربطهم علاقة جيدة مع أقاربهم ،مقابل 80.6% وتمثل المبحوثين الذين تربطهم علاقة متوسطة مع أقاربهم ،ومقابل أيضا 58.3% وتمثل المبحوثين الذين تربطهم علاقة متوترة مع أقاربهم .بينما نجد نسبة ضعيفة 9.8% ،صرحت بانعدام تبادل الزيارات مع الأقارب ،وتشمل كل من المبحوثين الذين تربطهم علاقات متوترة ومتوسطة بنسبة 41.7% و 19.4% على التوالي.

يحقق التواصل و التزاور بين العائلات فرص الاحتكاك والتفاعل والذي يبرهن على الانتماء إلى ذات الجماعة، كما ويعمل على زيادة التقارب والتآلف والابتعاد عن المشاكل والمنازعات التي يمكن أن تقع بين أعضائها، وقد حثنا ديننا الحنيف على صلة الرحم والإحسان إلى ذوي القربى وحسن معاملتهم، وتفقد أحوالهم و مساعدتهم والتعاون معهم فالأقربون أولى بالمعروف.

و يبدوا جليا من خلال هذه النتائج أنّ الأفراد في المجتمع الجزائري تربطهم علاقات جيدة بأقاربهم وهذا ما ساهم في استمرارهم في المحافظة على روابطهم القرابية بصفة قوية ،وهذا من أجل التكيف مع صعوبات الحياة الحضرية .

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أنّ طبيعة هذه العلاقات القرابية تتحكم بصفة مباشرة في عملية تبادل الزيارات بين الأقارب، ، فإذا كانت العلاقات جيدة وتتميز بالإيجابية أي تتميز بالترابط والتجاذب والمحبة والاحترام فإنها تساهم بدرجة كبيرة في تقوية التزاور وبالتالي التضامن والتساند فيما بينهم، أما إذا كانت العلاقات متوترة و تتسم بالسلبية فإنّها تعمل على إضعاف التزاور وبالتالي الانعزال عن شبكة العلاقات القرابية وهذا ما يؤدي حتما إلى ضعف أو غياب التضامن القرابي.

جدول رقم(62) يبين نوع طبيعة العلاقة مع الأقارب ووتيرة تبادل الزيارات:

طبيعة العلاقة	**الوتيرة الزيارات**	من حين لآخر	المناسبات	نادرا	بدون إجابة	المجموع الجزئي	المجموع الكلي
جيدة	نعم	%63,6 199	%36,4 114	/	/	%100 313	%55.6 313

	لا	/	/	/	/	%0 0	
متوسطة	نعم	%36,1 60	%54,2 90	%9,6 16	/	%80.6 166	%36.6 206
	لا	/	/	/	/	%19.4 40	
متوترة	نعم	/	%81,0 17	%19,0 4	/	%58.3 21	%6.4 36
	لا	/	/	/	/	%41.7 15	
بدون إجابة		/	/	/	%100 8	%1.4 8	%1.4 8
المجموع		%46 259	%39.4 222	%3.6 20	%11 63	/	%100 563

لقد كانت العلاقات القرابية في الماضي قوية ومتماسكة ،كما كانت الزيارات من الواجبات الملزمة بين أعضاء الجماعة القرابية،الأمر الذي يجعلها كثيفة ومنتظمة .وقد ساعد على ذلك الظروف التي كانت متوفرة آنذاك من فراغ في الوقت وعدم الارتباط بمسؤوليات معقدة كالعمل المأجور.أما في الوقت الحاضر فإنّ هذه الظروف تغيرت ،فهل أثر ذلك على وتيرة الزيارات ؟

نلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ النسبة الغالبة من المبحوثين 55.6 % تمثل فئة المبحوثين الذين تربطهم علاقة جيدة مع أقاربهم ،تدعمها في ذلك النسبة 63.6% من المبحوثين الذين صرحوا بتبادل الزيارات من حين لآخر ،مقابل 36.4% من المبحوثين الذين صرحوا بأنّ الزيارات لا تتم سوى في المناسبات .بينما فئة المبحوثين الذين صرحوا بوجود علاقة متوسطة تربطهم مع أقاربهم ،صرحت أكبر نسبة 54.2% بأنّ هذه الزيارات مناسباتية ،مقابل 36.1% وتمثل المبحوثين الذين صرحوا بتبادل الزيارات من حين لآخر،ومقابل أيضا نسبة ضعيفة 9.6% وتمثل المبحوثين الذين صرحوا بأن هذه الزيارات لا تتم إلاّ نادرا.أما بالنسبة لفئة المبحوثين الذين صرحوا بأنهم تربطهم علاقة متوترة مع أقاربهم ،فإنّ الأغلبية الساحقة منهم 81% صرحوا بأنّ الزيارات لا تتم سوى في المناسبات ،مقابل نسبة ضعيفة 19% تتمثل في أن هذه الزيارات لا تتم إلا نادرا .

هذه النتائج تؤكد ما ذكر سلفا ،وهو أنّ نوع العلاقة مع الأقارب أو الجماعة القرابية قد تحدد درجة التواصل والتضامن إلى حدا ما ،فهناك نسبة كبيرة من المبحوثين الذين تسود بينهم علاقة متوترة مع أقاربهم يتبادلون الزيارات مع بعضهم البعض ،وهذا ما يدفعنا للقول أنّ هناك عوامل أخرى تتحكم في هذه العملية ونعني بهذا الظروف الجديدة المحيطة بالأسرة في الوسط الحضري (البعد المجالي)، أو ضيق الوقت بسبب الارتباط بمختلف التنظيمات الحديثة التي تتحكم في وقت الأفراد كالعمل المأجور أو غيره بالنسبة للرجل وكذلك المرأة،ومختلف الانشغالات اليومية التي تخص الحياة العمومية .

وتجدر الإشارة أيضا إلى تأثير عامل آخر جد مهم على وتيرة الزيارات وهو التطور الذي عرفته وسائل

التكنولوجيا الحديثة الذي أثر بشكل سلبي على التواصل المباشر بين الأفراد و ساهم بقدر كبير في إضعاف وتيرة تبادل الزيارات،حيث أصبحت الاتصالات الهاتفية أو الرسائل القصيرة(sms)أو(skype) ، في المناسبات كالأعياد مثلا أو حتى على صعيد العلاقات اليومية بين الأفراد كوسيلة لاستقصاء الأخبار عن الأهل والأقارب بدل اللقاء الحي والمباشر.

وهذا يعني أنّ أسباب عدم تبادل الزيارات هي غير إرادية أكثر منها إرادية فرضتها ظروف الحياة الحضرية ،وبالتالي فإنّ قيم التزاور التماسك القرابي لا تزال تسيطر على سلوكات الأفراد في المجتمع الحضري باعتبارها واجبا اجتماعيا ودينيا،حيث شدد الله سبحانه وتعالى ،ورسوله الكريم على صلة الرحم ،لما لها من أهمية كبيرة في تحقيق الراحة النفسية والاجتماعية للأفراد .

2.1.3:تبادل المساعدات"التضامن القرابي":

إنّ التضامن بين العائلات مع بعضها بعضا و حتى إن كانت غريبة أي لا تربطهم صلات قرابة بينهم ظاهرة مألوفة جدا في المجتمع الجزائري و هذا لكون ديننا الحنيف و قيمه المغروسة في الأفراد، تلزم تقديم المساعدة للآخرين ، فالتضامن القرابي المادي و حتى المعنوي يعتبر كواجب لكل من يستطيع ذلك وفي مختلف المواقف السارة والمحزنة .

وبما أنّ العديد من الباحثين العرب والغربيون *في مجال علم الاجتماع .توصلوا إلى أنّ الروابط والتضامن فيما بين الوحدات القرابية قد تعرف نوعا ما من الضعف أو التلاشي بفعل التحضر،فالسؤال الذي يطرح نفسه هو :هل ينطبق هذا على المجتمع الجزائري أو البيئة الحضرية الجزائرية أم يخص فقط البيئات التي تمت على مستواها تلك الدراسات،وسنكشف عن هذا فيما يلي. من خلال جدول يبين لنا مدى استمرار التضامن القرابي في الوسط الحضري.

جدول رقم (63) يبين لنا مدى وجود التضامن القرابي في الوسط الحضري وأشكاله.

أشكالها / وجود مساعدات	مادية	معنوية	الاثنين معا	بدون تحديد	المجموع
نعم	%4,8 21	%8,9 39	%72,7 319	%13,7 60	% 78 439
لا	/	/	/	/	%19.5 110
بدون إجابة	/	/		%100 14	%2.5 14
المجموع	%3.7 21	%6.9 39	%56.7 319	%32.6 184	%100.0 563

يبدوا من خلال الجدول استمرار التضامن القرابي في الوسط الحضري الجزائري ،إذ أنّ الأغلبية العظمى من المبحوثين 78% صرحت بوجود مساعدات متبادلة مع الأقارب ،تدعمها في ذلك النسبة 72% وتمثل المبحوثين الذين صرحوا بوجود مختلف المساعدات مادية كانت ومعنوية ،مقابل نسبة قليلة 8.9% وتمثل المبحوثين الذين

* - مثل إبن خلدون ،تونيز ،ويرث،....

صرحوا بوجود مساعدات معنوية فقط ، ومقابل أيضا نسبة ضعيفة 4.8% وتمثل المبحوثين الذين صرحوا بوجود مساعدات مادية فقط.ومقابل 13.7% من المبحوثين الذين صرحوا بوجود مساعدات متبادلة مع أقاربهم لكن لم يحددوا شكل وطبيعة هذه المساعدة .بينما صرحت نسبة معتبرة نوعا ما 19.5% بانعدام تبادل المساعدات مع الأقارب .

يهدف التضامن القرابي إلى خلق التماسك بين الأسر. بالرغم من الانفصال المجالي الذي يمكن أن يحدث بحكم الظروف الحضرية .فنتائج الجدول تثبت استمرار التضامن الاجتماعي القرابي بمختلف أشكاله في الوسط الحضري ،وبالتالي فإنّ نظام علاقات القرابة في الجزائر الذي ينص على التعاون والتفاعل الإيجابي لا يزال تأثيره واضحا في مختلف التفاعلات الأسرية و تتجلى صوره في نوعين من التضامن أولهما التضامن المادي أو المساعدة المادية .

أمّا الثاني وهو التضامن المعنوي أو المجرد ويتمثل في وقوف الفرد إلى جانب أقاربه في المناسبات السارة كالأفراح أو الأعياد مثلا أو في مواجهة مختلف الصعوبات والأزمات التي تعترضه في حياته اليومية وهذا النوع من التضامن يلعب دورا مهما في الحياة الاجتماعية للفرد وبالأخص الجانب النفسي من خلال إحساسه بالدعم والمساندة والمودة من طرف الأقارب التي يعجز التنظيم الرسمي على توفيرها مهما يكن.

و بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا بانعدام التضامن مع أقاربهم فقد يرجع ذلك إلى سوء العلاقة بينهم أي وجود خلافات عائلية تعيق التواصل والتضامن القرابي، التي تنشأ في بعض الحالات عن أسباب تافهة كالميراث أو لأجل مناوشات بين الأبناء،أو بسبب النميمة أو غيرها.أو ربما يعود السبب إلى بعد المجال الجغرافي مع الأقارب .أي الانعزال الكلي للأسر عن بعضها البعض ،وسنحاول معرفة إن كان للقرب المجالي الذي تجسده العائلة الممتدة تأثيرا على وجود التضامن .

كما يمكن ان يعزى ذلك إلى الانفتاح على العلاقات خارج دوائر القرابة كالصداقة والجيرة ومختلف العلاقات الثانوية الأخرى التي أصبحت تضاهي العلاقات القرابية وهي تؤدي وظائف كالتضامن والمساندة والنصح والنصرة. وقد صرح العديد من المبحوثين بأهمية هذه العلاقات في حياتهم العمومية التي تفوق بكثير أهمية العلاقات القرابية .فأصبح بعض الأفراد يميلون إلى التعامل والتفاعل والتضامن مع الغرباء أكثر بكثير من الأقارب كون أنّ الغرباء لا يسببون لهم المشاكل ،وحتى وإن نشأت بينهم فلا أسف على ذلك على عكس المشاكل مع الأقارب ،ونذكر في هذا الصدد مثل شعبي صرح به لنا احد المبحوثين وهو تاجر 61 سنة متزوج وأب لـ 8 أبناء "البراني ما دار فيا ربي يهديه ،الوالي ألي يغيض الحال عليه".

إنّ هذه الفكرة المسيطرة على مخيلات الأفراد وبالرغم من أنّها توحي بضعف النظام القرابي إلا أنّها في الحقيقة هي تثبت عكس ذلك .فمادام الفرد يأسف عن قطع صلته بأقاربه ولا يهتم لقطع صلته بالغرباء ،فهو

اعتراف وتأكيد على أهمية ومكانة النظام القرابي في حياته.التي لا تزال نفسها كما في السابق ،و هذا ما أشار إليه ابن خلدون "... الفرد في المجتمع القبلي لا يتمتع بكيانه الشخصي إلاّ داخل العصبة"([1])

جدول رقم(64) يبين نوع الأسرة وتبادل المساعدات :

التضامن / نمط الأسرة	نعم	لا	بدون تحديد	المجموع
ممتدة	%71,0 159	%29,0 65	/	% 39.8 224
نووية	%82,6 280	%13,3 45	%4,1 14	%60.2 339
المجموع	%78,0 439	%19,5 110	%2,5 14	%100.0 563

إنّ العلاقة الرئيسية التي تميز الروابط القرابية هي علاقة التضامن القرابي الوثيق حيث يعبر كل فرد من أفرادها عن عضويته المتكاملة مع جماعته ككل . وتشير نتائج الجدول إلى حقيقة مختلفة عما توصلت إليه البحوث والدراسات السابقة التي أكدت على أنّ التضامن يسود العائلات الممتدة أكثر من الأسر النووية.

فنلاحظ أن النسبة الغالبة في الجدول 78% تمثل المبحوثين الذين صرحوا بوجود تضامن قرابي،تدعمها في ذلك النسبة 82.6% وتمثل المبحوثين الذين يعيشون في أسر نووية.مقابل 71% وتمثل المبحوثين الذين يعيشون في أسر ممتدة.بينما أشارت نسبة 19.5% من المبحوثين بانعدام التضامن القرابي تدعمها في ذلك النسبة 29% وتمثل المبحوثين الذين يعيشون في أسر ممتدة مقابل 13.3 %وتمثل المبحوثين الذين يعيشون في أسر نووية.

يساهم القرب المجالي في توحيد أفراد العائلة وشعورهم بالاطمئنان والأمان،فالعيش في وحدة قرابية يكسب القوة والهيبة و يقوي العصبية والدفاع والنعرة عن أفراد العائلة الواحدة إذا تم التعرض إلى أحدهم بسوء من طرف أشخاص آخرين.ويحقق هذه الوحدة القرابية ويحكمها مجموعة من المبادئ والقيم الجماعية الايجابية وتحافظ عليها .

غير أنّ نتائج الجدول تبين لنا تغير بعض هذه القيم الايجابية في العائلة الممتدة في المجتمع الجزائري التي تحث على تقديم مختلف صور المساعدات و في كل الأوقات للجماعة القرابية ويساعد في ذلك العيش في مجال سكني واحد ،فانعدام التضامن يعزّى ربما إلى وجود خلافات عائلية الناجمة في أغلبها عن ضيق المسكن،خاصة وكما رأينا سلفا أنّ فئة معتبرة من الأسر تتقاسم مجالات سكنية ضيقة كالشقق مثلا أو السكنات التقليدية .وخاصة إذا اقترن ذلك – نقول هذا بتحفظ- بالنزعة الفردانية والأنانية التي أصبحت تطبع سلوكات الأفراد الذين يتقاسمون مجال سكني واحد وحتى في المجتمع ككل، والتي أدت إلى ظهور خلافات أسرية معقدة ، نجم عنها التخلي عن ممارسة أهم القيم التي يبنى عليها المجتمع وتحقق الاستقرار فيه إلا وهي التضامن "التعاون".على عكس

([1]) قباري إسماعيل ،مرجع سابق ،ص،191

الأسر النووية التي ربما استطاعت بفضل التباعد في المجال السكني المحافظة على علاقة جيدة مع الأقارب وبالتالي استمرار التضامن فيما بينها.

جدول رقم(65)يبين السن وتبادل المساعدات بين الأقارب:

السن / التضامن	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
[42 37]	%82.8 135	%14.7 24	%2.5 4	% 29 163
[48 43]	%82.4 169	%17.6 36	/	% 36.4 205
[54 49]	%73.1 98	%24.6 33	%2.2 3	%23.8 134
[60 55]	%63.6 28	%20.5 9	%15.9 7	%7.8 44
61 فأكثر	%52.9 9	%47.1 8	/	%3 17
المجموع	%78 439	%19.5 110	%2.5 14	%100 563

يبدوا من خلال الجدول أنّ متغير السن له تأثير نوعا ما على التضامن القرابي ،إذ أنّه يتناقص بارتفاع السن ،حيث نلاحظ أن النسب الغالبة التي تزيد عن 80% والتي صرحت بوجود تضامن قرابي تمثل المبحوثين الذين يقل سنهم عن 49 سنة .وبنسبة أقل 73.1% وتمثل المبحوثين الذين يتراوح سنهم مابين 49 و54 سنة ،مقابل النسبة 63.6% وتمثل فئة المبحوثين الذين يتراوح سنهم مابين 55 و60 سنة ،وأخيرا النسبة 52.9% وتمثل فئة المبحوثين الذين يزيد سنهم عن 61 سنة.في حين نجد أكبر نسبة 47.1% تمثل المبحوثين الذين يزيد سنهم عن 60 سنة وتنعدم صور التضامن مع أقاربهم ،مقابل نسب معتبرة بالنسبة لفئات السن الأخرى تتراوح ما بين 17.6% و24.6%.

لقد جاءت النتائج على هذا النحو ربما كون أنّ هذا التضامن يخص أو يتعلق بالدوائر القرابية الأولى، أي الأب و الأم و الإخوة ، ونعني بهذا أنّ المبحوثين أقل من 49 سنة لا يزالون متمسكين بالعلاقات القرابية الأولى وبالأخص إن كان الوالدين أو أحدهما أحياء لأنّهما بطبيعة الحال لهما دور كبير في الحفاظ على العلاقات و الالتزامات القرابية من زيارات و مساعدات بين الأهل والأقارب.وهذا لم يتوفر لدى كبار السن .

جدول رقم (66)يبين أساس تبادل المساعدات بين الأقارب :

أساس تبادل المساعدات	التكرار		النسبة
واجب ديني	379		%86,3
عادات وتقاليد	236		%53,7
مصلحة	12		%2,7
المجموع	*439	627**	%100

تشير نتائج الجدول إلى أنّ الأغلبية من المبحوثين 86,3%،صرحت بأنّ التضامن القرابي هو واجب ديني ،تليها النسبة 53,7% وتمثل المبحوثين الذين يرون أنّ أساس تبادل المساعدات مع الأقارب عادات وتقاليد ،في حين تعتبر نسبة ضعيفة جدا 2,7% أنّ أساس تبادل المساعدات بين الأقارب هو مصلحة.

إنّ القيم والمبادئ المستمدة من الدين الإسلامي لا تزال تعتبر أهم العوامل المتحكمة في سيرورة التضامن الاجتماعي القرابي بمختلف أبعاده وصوره وأشكاله .هذه القيم التي تعتبر التضامن والتعاون كواجب بالدرجة الأولى فيما بين الأقارب وقد نصت على هذا العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة .وتتجلى هذه الفكرة إذا بوضوح إذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأنّ أساس التضامن القرابي هو التمسك بالقيم والمبادئ الدينية إلى جانب عوامل أخرى حيث تصل نسبتهم إلى 86.3 % .

بالإضافة إلى الواجب الديني صرحت نسبة معتبرة من المبحوثين بأنّ مصدر الالتزام بالتضامن القرابي هو العادات والتقاليد الشعبية المترسخة في أذهانهم والتي تحثهم على التمسك بهذه القيمة الأخلاقية النبيلة إن للإبقاء على تماسك الروابط القرابية من جهة والتغلب على صعوبات الحياة الحضرية من جهة أخرى.

وعليه نقول أنّ العمل بالقيم التي يحث عليها الدين الإسلامي وكذا العراف والتقاليد الشعبية فيما يخص التضامن والتعاون طبعت وما زالت تطبع سلوكات الأفراد في الوسط الحضري .وهذا يؤكد على الأفراد في الوسط الحضري لا يمكنهم العيش بمعزل عن الأقارب والاستغناء عنهم بالرغم من توفر عدة عوامل كان بإمكانها التأثير على ذلك كارتفاع الدخل وكذا ارتفاع المستوى التعليمي التي تساهم في ترقية الأفراد اقتصاديا وبالتالي اجتماعيا.بل لا يزالون يحافظون على أهم وسيلة للحفاظ على التواصل والوحدة بين الأقارب و اعتبارها كواجب مقدس يجب المحافظة عليه والتمسك به وترسيخه في أذهان الأجيال .

أمّا بالنسبة للمبحوثين الذين أجابوا بأنّ أساس التضامن القرابي هو مصلحة فهم يمثلون قلة قليلة ،وهذا ربما يعود إلى ظروف الحياة اليومية و المعيشية التي أثرت على العائلة الجزائرية الحضرية وتغير بعض القيم والمفاهيم التي تحافظ وتنمي الروح الجماعية لدى البعض ،ما أدى إلى سوء العلاقات القرابية ونعني بهذا طغيان المادة والأنانية

* أصل العينة.

** عدد الاجابات.

وضعف الوازع الديني الأمر الذي انعكس على تصرفات الأفراد ،حيث أصبح كل فرد يبحث عن مصلحته و مصلحة عائلته الخاصة حتى وإن تعلق الأمر مع الأقارب.

2.3:إعادة إنتاج العلاقات القرابية(إعادة إنتاج التواصل والتضامن القرابي):

جدول رقم (67)يبين مدى الحرص على تعريف الأبناء بأقاربهم :

الحرص على تعريف الأبناء بأقاربهم	التكرار	النسبة
نعم	455	% 80.8
لا	41	%7.2
بدون تحديد	*67	%12
المجموع	563	%100

* تشمل هذه الفئة المبحوثين الذين لم يجيبوا عن السؤال،وكذا المبحوثين الذين لديهم أبناء كبار،وكذلك المبحوثين الذين ليس لديهم أبناء وعددهم 9 .

تظهر نتائج الجدول حرص المبحوثين على تعريف أبنائهم بأقاربهم وبأغلبية عظمى 80.8% ،مقابل نسبة ضعيفة 7.2% تمثل المبحوثين الذين صرحوا بعد حرصهم على تعريف أبنائهم بأقاربهم.

لقد لعبت القرابة ومنذ القدم دورا في حماية أبنائها من الأخطار الخارجية التي يمكن أن تحدق بهم، كما عملت على الحفاظ على العادات والتقاليد التي تبقى تتوارث جيلا بعد جيل.

إنّ هذه النتائج تبين لنا حرص المبحوثين على تعريف أبنائهم بأقاربهم وهذا بهدف الحماية والضمان و المحافظة على التماسك والترابط القرابي ،وترسيخه في أذهان أبنائهم حتى يشبوا عليه ،وتعزيز روح الانتماء والولاء لهم والاعتزاز بهم ، كما أنّ ديننا الحنيف يحثنا على ذلك على حد تعبير جميع المبحوثين ،و كذا حماية لهم من المحيط الخارجي غير المشجع على التربية السليمة للطفل. ونأخذ على سبيل المثال مبحوث وهو موظف إداري ،41 سنة ،متزوج وأب لـ 4 أبناء "نظرا للانحلال الأخلاقي المدهش نخاف على أبنائنا أن ينسوا أصالتهم وانتمائهم (دينيا وحضاريا)".

إنّ هذه الإجابات تؤكد لنا بأنّ العلاقات والروابط القرابية لها دورا مهما في عملية التربية وتقويم السلوك لأعضائها .وحتى و إن كان هذا الدور يعرف تراجعا في الوسط الحضري ، بحكم أنّ الأسر المعاصرة تتطلع اليوم إلى التحرر من قيود وضغوط العائلة الكبيرة

إنّ هذه النتائج تبين لنا أيضا أنّ التواصل والتضامن القرابي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعوضه التضامن مع الدوائر الأخرى غير القرابية . والتي قد تزول لأي سبب من الأسباب فالروابط القرابية هي الهوية الثقافية و مصدرا للحماية من الأخطار الخارجية ومصدرا للتعاون والتضامن أوقات اليسر والعسر خاصة في ظل ما يميز الحياة الحضرية من تعقيدات وضغوط.

3.3- التواصل والتضامن مع جماعات الجيرة :

ما يميز شبكة العلاقات الحضرية عن الريفية و التقليدية بصفة عامة هو اتساع حجم هذه العلاقات التي كانت منحصرة بصفة كبيرة في المحيط القرابي لتشمل علاقات متنوعة أخرى كجماعات الأسر المجاورة للسكن الذي يقيم فيه الفرد أو علاقات أخرى.وأشرنا سلفا في الجانب النظري أنّ للجار في المجتمع الجزائري أهمية تصل في بعض الأحيان إلى تفضيله عن الأقارب خاصة في المجتمعات الريفية، ،فعلاقات الجيرة قامت على التعاون والتضامن التلقائي أين يشعر كل فرد بانتمائه إلى عشيرته وقبيلته ويتم ذلك بالدفاع عنها في أوقات الشدة من الاعتداءات الأجنبية والتعاون والتضامن في كل المناسبات السارة والمحزنة .وسنحاول في هذا الجانب الكشف عن مدى استمرار العلاقات الطيبة مع جماعات الجيرة واستمرار مختلف مظاهر التضامن التي يفرضها نظام الجيرة كتبادل الزيارات وتبادل الخدمات وغيرها من الأنشطة الاجتماعية الأخرى .

1.3.3:تبادل الزيارات (التواصل):

جدول رقم(68) يبين السن وعلاقته بطبيعة العلاقة مع الجيران :

طبيعة العلاقة / السن	جيدة	متوسطة	متوترة	بدون إجابة	المجموع
[42 37]	%68.1 111	%27 44	%2.5 4	%2.5 4	% 29 163
[48 43]	%62.9 129	%30.7 63	%6.3 13	/	% 36.4 205
[49 54]	%64.2 86	%28.4 38	%7.5 10	/	%23.8 134
[55 60]	%40.9 18	%45.5 20	%4.5 2	%9.1 4	%7.8 44
61 فأكثر	%29.4 5	%70.6 12	/	/	%3 17
المجموع	%62 349	%31.4 177	%5.2 29	%1.4 8	%100 563

نلاحظ من خلال الجدول أنّ النسبة الغالبة 62% تمثل فئة المبحوثين الذين تربطهم علاقة جيدة مع جيرانهم ،تدعمها في ذلك النسبة 68.1% من المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 37 سنة و 42 سنة ،مقابل نسبة تتراوح ما بين 62.9% إلى 65% بالنسبة للمبحوثين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 43 سنة إلى 54 سنة ،ومقابل أيضا 40 % بالنسبة للمبحوثين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 55 سنة إلى 60 سنة ،ومقابل 29.4% بالنسبة للمبحوثين الذين يفوق سنهم 61 سنة.بينما صرحت نسبة معتبرة من المبحوثين 31.4 % بأنّها تربطها علاقة متوسطة مع جيرانها ،تدعمها في ذلك النسبة 70.6% مقابل 27% من المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 37 سنة و 42 سنة ،مقابل نسبة تتراوح ما بين 28.4 % إلى 45.5 % بالنسبة للمبحوثين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 43 سنة إلى 60 سنة.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا بأنّ طبيعة العلاقة التي تربطهم مع جيرانهم هي متوترة فتقدر نسبتهم بـ 5.2% ،تتوزع على نسب متقاربة 7.5 %من المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 49 سنة و 54 سنة ،مقابل نسبة مقاربة جدا تتراوح ما بين 6.3 % بالنسبة للمبحوثين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 43 سنة إلى 48 سنة ،ومقابل أيضا 4.5% بالنسبة للمبحوثين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 55 سنة إلى 60 سنة ،ومقابل 2.5 %بالنسبة للمبحوثين الذين يفوق سنهم عن 43 سنة.ومقابل ولا شيء بالنسبة للمبحوثين الذين يفوق سنهم 61 سنة.

قلنا أنّ نوعية العلاقة مع الجيران هي مسألة هامة في مجتمعنا حيث أنّ الإنسان يجعل للجار أهمية تصل في بعض الأحيان إلى تفضيله عن الأقارب،و المعطيات التي بين أيدينا توضح أنّ الأغلبية ترى أن العلاقة مع الجيران جيدة .وهذا يتفق مع ما أشرنا إليه سابقا .غير أنّ المفارقة تكمن في أنّ المبحوثين صغار السن هم أكثر من عبروا عن هذا النوع من العلاقة (الجيدة) ،وتنخفض النسبة كلما ارتفعنا في السن .كما أنّ كبار السن هم أكثر من عبروا بأنّ العلاقة التي تربطهم بجيرانهم هي متوسطة،و تنخفض النسبة بانخفاض السن.

وعليه يمكن أن نقول بأنّ هذا التباين الواضح بين فئات السن، قد يعود إلى التغيرات التي أصابت هذا النسق من العلاقات إن صح التعبير بالنسبة لكبار السن ،حيث تغيرت الذهنيات بتغير القيم التي سادت في الماضي والتي استطاع صغار السن تقبلها على عكس كبار السن .فبعد أن كان الجار مثل الأخ يعتمد عليه في كل الأوقات والظروف أصبح الآن مصدرا غير موثوق فيه بسبب التغير الكبير الذي طرأ على أنساق المجتمع والذي أثر على القيم بالتالي سلوكات الأفراد حيث طغت الأنانية والفردية والمادة التي أصبحت تحكم هذه العلاقات،وليس الأخوة والتعاون والتضامن والقيم النبيلة .وفيما يلي سنحاول ما إذا كان المبحوثين يتبادلون الزيارات مع جيرانهم.

جدول رقم(69) يبين طبيعة العلاقة مع الجيران و تبادل الزيارات:

تبادل الزيارات / طبيعة العلاقة	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
جيدة	%60.5 211	%39.5 138	/	% 62 349
متوسطة	%50.3 89	%49.7 88	/	% 31.4 177
متوترة	%24.1 7	%75.9 22	/	%5.2 29
بدون إجابة	/	/	%100 8	%1.4 8
المجموع	%54.5 307	%44 248	%1.4 8	%100 563

نلاحظ من خلال الجدول أنّ أكثر من نصف العينة 54.5% أجابوا بأنّهم يتبادلون الزيارات مع جيرانهم ،تدعمها في ذلك النسبة 60.5% وتمثل المبحوثين الذين تربطهم علاقة جيدة مع جيرانهم مقابل 50.3% من

المبحوثين الذين تربطهم علاقة متوسطة مع جيرانهم ،ومقابل أيضا 24.1% من المبحوثين الذين تسود بينهم علاقة متوترة مع جيرانهم .بينما صرحت نسبة معتبرة من المبحوثين 44% بأنها لا تتبادل الزيارات مع أقاربها ،تدعمها في ذلك النسبة 75.9% من المبحوثين الذين تربطهم علاقة متوترة ،مقابل 49.7% من المبحوثين الذين تربطهم علاقة متوسطة ،ومقابل 39.5% من المبحوثين الذين تربطهم علاقة جيدة مع جيرانهم.

يمكن أن نستنتج من خلال هذه النتائج أنّ طبيعة العلاقة مع الجيران لها تأثيرا واضحا على تبادل الزيارات . فكلما سادت العلاقات الايجابية الجيدة بين الجيران كلما زاد التواصل بينهم ،أي أنّهما يتناسبان تناسبا طرديا.هذا من جانب .

ومن جانب آخر فيمكن أن نستنتج أيضا أنّ التواصل والزيارات بين الجيران قد تغير نوعا ما واتجه نحو التقلص،وهذا بفعل التغير الاجتماعي والتحضر الذي عرفه المجتمع الجزائري،وما رافق ذلك من تغير في القيم والسلوكات والممارسات، التي تحث على التزاور ووجوب حسن معاملة الجيران التي أوصانا بها النبي صلى الله عليه وسلم ،ومساندتهم في السراء والضراء ،ويؤكد هذا دراسة قام بها الباحث "جمال معتوق" حول الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري ،حيث توصل إلى أنّ هناك تغير في العلاقة مع الجيران حيث عبرت نسبة كبيرة جدا من المبحوثين 86.67% عن عدم الرضا عن الجيران.وهذا ما أثر على تبادل الزيارات حيث صرحت أكبر نسبة 60% بأنّها لا تزور جيرانها وهذا لأسباب مختلفة تمثلت في عدم تضييع الوقت ،عدم إعطائه فرصة للتجسس عليه ،الابتعاد عنه خير من قربه.([1]).ويساعد على هذا التباعد ربما نمط المسكن (كما يوضحه الجدول رقم 03 في الملاحق).

جدول رقم(70) يبين طبيعة العلاقة مع الجيران ووتيرة تبادل الزيارات:

وتيرة الزيارات / طبيعة العلاقة	من حين لآخر	المناسبات	نادرا	بدون إجابة*	المجموع
جيدة	%28.4 99	%26.4 92	%5.7 20	%39.5 138	% 62 349
متوسطة	%12.4 22	%24.3 43	%13.6 24	%49.7 88	% 31.4 177
متوترة	%6.9 2	%17.2 5	/	%75.9 22	%5.2 29
بدون إجابة	/	/		%100 8	%1.4 8
المجموع	%21.8 123	%24.9 140	%7.8 44	%45.4 256	%100 563

* تدخل ضمن هذه الفئة المعفيين من الإجابة وعددهم 248 مفردة.

([1])- جمال، معتوق . **قراءة نقدية في الروابط الاجتماعية:حالة المجتمع الجزائري** . الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري. فعاليات الملتقى الوطني الرابع لقسم علم الاجتماع ،منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر ،(2007،2008).،ص ،ص،259-261.

نلاحظ من خلال الجدول أنّ أكبر نسبة 24.9% يمثلها المبحوثين الذين أجابوا بأنّ الزيارات تقتصر على المناسبات فقط ،تدعمها في ذلك النسبة 26.4% وتمثل المبحوثين الذين تربطهم علاقة جيدة بجيرانهم ،مقابل 17.2% من المبحوثين الذين تسود بينهم علاقة متوترة مع أقاربهم.

بينما أشار نحو 21.8% من المبحوثين بأنّ تبادل الزيارات يتم من حين لآخر ،تدعمها في ذلك النسبة 28.4% وتمثل المبحوثين الذين تربطهم علاقة جيدة بجيرانهم ،مقابل 6.9% من المبحوثين الذين تسود بينهم علاقة متوترة مع جيرانهم .أمّا الذين صرحوا بأنّ تبادل الزيارات لا يتم إلا نادرا فقدرت نسبتهم بـ 7.8% ،،تدعمها في ذلك النسبة 13.6% وتمثل المبحوثين الذين تربطهم علاقة متوسطة بجيرانهم ،مقابل 5.7% من المبحوثين الذين تسود بينهم علاقة جيدة ،أما الذين تسود بينهم علاقت متوترة فقد انعدمت الزيارات بينهم.

إذن يبدوا من خلال هذه النتائج أنّ وتيرة الزيارات مع الأقارب ضعيفة نوعا ما وقد يعزى ذلك إلى التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري .كما نلاحظ أنّ طبيعة العلاقة السائدة مع الجيران لها تأثير نسبي على وتيرة الزيارات ،وهذه نتيجة منطقية .

2.3.3:تبادل المساعدات (التضامن):

جدول رقم (71)نمط المسكن وتبادل المساعدات مع الجيران :

تبادل المساعدات / نمط السكن	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
فيلا	%70,3 121	%23,3 40	%6,4 11	%30,6 172
شقة	%77,2 203	%19,8 52	%3,0 8	%46,7 263
حوش	%84,0 84	%12,0 12	%4,0 4	%17.8 100
سكن هش	%100,0 24	/	/	%4.3 24
مسكن تقليدي	%100 4	/	/	%0.7 4
المجموع	%77.4 436	%18.5 104	%4.1 23	%100,0 563

نلاحظ من خلال الجدول أنّ الأغلبية العظمى من المبحوثين أجابوا بأنّهم يتبادلون المساعدات فيما بينهم بنسبة 77.4% ،تدعمها في ذلك النسبة 100% وتشمل كل من سكني المساكن الهشة والمساكن التقليدية ،تليها النسبة 84% وتمثل ساكني الأحواش ،وبنسبة أقل 77.2% وتمثل ساكني الشقق ،وأخيرا النسبة 70.3% وتمثل ساكني الفيلات.بينما صرحت نسبة قليلة 18.5% تدعمها في ذلك النسبة 23.3% وتمثل ساكني الفيلات،تليها النسبة 19.8% ،ثم النسبة 12% .مقابل ولا شيء بالنسبة للفئات الأخرى.

إنّ هذه النتائج تبين لنا تبادل المساعدات بين الجيران أخذت اتجاها آخر مقارنة مع تبادل الزيارات ،ونعني بهذا أنّ تبادل المساعدات لا تزال تطبع سلوكات الأفراد في المجتمع الحضري .وهي تأكد على استمرار التضامن والترابط والمساندة الاجتماعية.وقد يساعد على ذلك الحيز الجغرافي الذي تتواجد به هذه الجماعات إن صح التعبير .إذ نلاحظ ارتفاع التضامن بالمساكن ذات الطابع الشعبي مقارنة مع المساكن الأخرى الحديثة كالفيلات ،ونسبة أقل ساكني الشقق ،وقد يتحكم في هذا ربما قلة التعارف بين ساكني الفيلات ونقص فرص الالتقاء بين هؤلاء الجيران ،على عكس ساكني الشقق والأنواع الأخرى من المساكن التي يكثر فيها الالتقاء بين الجيران وفي كل وقت ، وهنا تصلح مقولة " الجار القريب خير من القريب البعيد".كما تجدر الاشارة في هذا الصدد إلى ما توصل إليه الباحث" بوتفنوشات أنّ هناك نوع أو نمط جديد من التضامن يشهد تطورا مثلما هو في الأحياء القصديرية بالمناطق الحضرية التي تقوم على الإحساس بتقاسم نفس شروط و ظروف الحياة.

و تجدر الإشارة أيضا إلى ارتفاع نسبة التضامن بين الجيران مقارنة مع نسبة تبادل الزيارات،وهذا يدل على أنّ هناك عددا معتبرا من الأفراد الذين صرحوا بانعدام تبادل الزيارات مع جيرانهم صرحوا بوجود تضامن وتبادل للمساعدات فيما بينهم .وقد تنبهنا إلى ذلك أثناء البحث الميداني عند إجراء الاستمارة بالمقابلة. وهذا ما يبينه الجدول رقم 4 في الملاحق.

ويمكن أن نؤول هذا ربما بتغير النظرة إلى الجار ،فبعد أن كان يعد من أهل البيت أصبح بتغير الظروف فردا غريبا كغيره من أفراد المجتمع ،يجب التضامن معه لكن لا تجب الزيارات معه . وفيما يلي جدول يبين الأساس الذي تقام عليه المساعدات فيما بين الجيران.

جدول رقم (72) يبين لنا أساس تبادل المساعدات بين الجيران:

أساس تبادل المساعدات	التكرار	النسبة
واجب ديني	383	%87,8
عادات وتقاليد	121	%27,7
مصلحة	39	%8.9
بدون إجابة	23	%5,2
مجموع الاجابات.	566	

* تم حساب النسب المئوية بالنسبة لأصل العينة(436)وليس بالنسبة لعدد الإجابات.

تشير نتائج الجدول إلى أنّ الأغلبية من المبحوثين87,8%،صرحت بأنّ التضامن مع الجيران هو واجب ديني ،تليها النسبة 27,7%وتمثل المبحوثين الذين يرون أنّ أساس تبادل المساعدات مع الجيران هو عرف وتقليد حميد يجب التمسك به ،في حين عبرت نسبة ضعيفة 8.9% أنّ أساس تبادل المساعدات مع الجيران هو مصلحة.

وعليه يمكن أن نقول واستنادا لما سبق فالتضامن بصفة عامة في المجتمع الجزائري تحكمه بالدرجة الأولى القيم والمبادئ المستمدة من الدين الإسلامي وبدرجة أقل بكثير الأعراف و القيم الشعبية إن صح التعبير ،وبدرجة ضعيفة عنصر المصلحة.

استنتاج :

– نسبة كبيرة المبحوثين صرحوا بعدم إحساسهم بالراحة النفسية والاجتماعية في حياتهم العمومية بسبب الصعوبات التي يواجهونها وبالأخص فئة الذكور.

– تتمثل هذه الصعوبات بالدرجة الأولى في صعوبات المحيط، و انعدام الأمن الاجتماعي ، صعوبات الضبط الاجتماعي ،ضعف مردودية منظومة التربية والتعليم ،صعوبات تنظيمية(سيادة الفوضى في المجتمع). بالإضافة إلى صعوبات أخرى كالصعوبات الاجتماعية والخوف من المستقبل تدني مستوى الثقة في المجتمع .

– يعاني أفراد العينة أيضا من صعوبات مادية وكذا أزمة السكن، وخاصة في ظل تعدد المصاريف كالتغذية والكساء ،التعليم... ويزيد من حدتها أزمة السكن.إذ أنّ أكبر نسبة من هذه المساكن 80,3% بمختلف أنواعها تتراوح عدد غرفها (عدا المطبخ)، من غرفة إلى غرفتين .وهذا ما يؤثر على راحتها النفسية والاجتماعية.

– في مقابل هذا تحاول الأسر الحضرية للتغلب على هذه المشكلات بالاقتراب والتضامن أكثر مع النسق القرابي وكذا مختلف العلاقات الأخرى التي يوفرها الوسط الحضري ،حيث توصلنا إلى مايلي:

– فيما يخص أهمية القرب المجالي للنسق القرابي على عملية التضامن.فإنّ نمط السكن الذي يعيش فيه المبحوث له علاقة مباشرة بتواجد الأقارب في الحي الذي يسكن فيه. وهذا يساعد على استمرار التعاون والتضامن بمختلف أشكاله وأبعاده وبالتالي فهو يحقق لهم نوع من الأمن النفسي و الاجتماعي بمختلف أبعاده وأشكاله أيضا.

–تواجد القرابة في الحي عامل مهم ومساعد على عملية تربية الأبناء.لما لها من أهمية كبرى خاصة في ظل ضعف التنظيمات الرسمية التي تضطلع بهذا الشأن.

–وبالنسبة للأمن المجتمعي فإنّ الأمر يختلف نوعا ما فقد عجز النظام القرابي على تحقيقه في ظل ما يميز الحياة الحضرية من ضغوط وصعوبات وبروز علاقات ثانوية على شكل شبكات اجتماعية تسيطر على الخدمات والامتيازات والفرص وتعتدي على الحقوق.وهذا ما جعل أغلبية المبحوثين يصرحون بأنّه يمكن للفرد أن يعيش

بأمان في المجتمع الجزائري إذا امتلك شبكة علاقات قوية بالدرجة الأولى ،مقابل نسبة ضعيفة نوعا ما تتمثل في الاعتماد على العائلة والأقارب.و مقابل أيضا نسبة ضعيفة جدا تمثل التنظيمات الحديثة.

– بالنسبة لتدخل الأقارب في حل المشكلات الحياتية فإنّ الأغلبية الساحقة من المبحوثين صرحوا بأنّ حل المشكلات الحياتية لا يتخطى العائلة،غير أنّه ما تجدر الإشارة إليه هو أنّ الشبكات الاجتماعية أصبحت مصدر ثقة وسند بالنسبة للمبحوثين أكثر من الأقارب ،حيث نسجل نسبة ضعيفة جدا من تعتمد على أقاربها بالدرجة الأولى لحل مشاكلها الحياتية. وكذلك بالنسبة للاقتراض ،حيث أصبح الأفراد في الوسط الحضري يجدون في الأصدقاء ما لم يجدونه في الأقارب.

– فيما يتعلق بالتواصل والتضامن القرابي :فإنّ عامل السن له تأثير جلي في عملية تبادل الزيارات مع الأقارب وكذلك طبيعة العلاقات مع الأسر .وكذلك هو الأمر بالنسبة للتضامن مع الأقارب .حيث صرحت الأغلبية العظمى من المبحوثين 78% صرحت بوجود مساعدات متبادلة مع الأقارب .وأساسه واجب ديني أكثر من اعتبارات أخرى.

– أيضا يسعى أفراد العينة ويحرصون على إعادة إنتاج العلاقات القرابية(إعادة إنتاج التواصل والتضامن القرابي)من خلال التضامن والتواصل و الحرص على تعريف أبنائهم بأقاربهم وكذلك الأمر مع جماعات الجيرة. حيث صرحت الأغلبية العظمى من المبحوثين بوجود مساعدات متبادلة.وأساسها أيضا واجب ديني أكثر من اعتبارات أخرى.

– يساعد أيضا على ذلك الحيز الجغرافي الذي تتواجد به جماعات الجيرة على طبيعة التضامن.إذ يرتفع التضامن بالمساكن ذات الطابع الشعبي مقارنة مع المساكن الأخرى الحديثة كالفيلات .كما تجدر الإشارة أيضا إلى ارتفاع نسبة التضامن بين الجيران مقارنة مع نسبة تبادل الزيارات.

وعليه ،وبناءا على ما سبق . يمكن أن نؤكد صحة الفرضية الثانية التي نصها : تعقد الحياة الحضرية والمؤسساتية وصعوباتها يؤدي إلى التمسك بالتضامن التقليدي.

الفصل الثامن

التضامن غير الرسمي
(التقليدي و الشبكات الاجتماعية) وتأثيره على فعالية التنظيمات الحديثة.

الفصل التاسع: التضامن غير الرسمي (التقليدي و الشبكات الاجتماعية) وتأثيره على فعالية التنظيمات الحديثة.

تمهيـد:

بعد أن تطرقنا في الفصول السابقة إلى ضعف فعالية التنظيمات ودورها في ظهور الشبكات الاجتماعية والتمسك بالتضامن التقليدي،سوف نعكس في هذا الفصل هذه العلاقة التي هي علاقة عكسية أي علاقة تأثير وتأثر في نفس الوقت، فالتضامن التقليدي والشبكات الاجتماعية اخترقت هذه التنظيمات الأمر الذي أثر سلبا على موضوعيتها وفعاليتها. و سوف تتضح هذه العلاقة جيدا فيما يلي وهذا بعد عرض وتحليل مختلف البيانات والمعطيات التي تم جمعها ميدانيا حول الفرضية الثالثة والتي فحواها "يساهم التضامن التقليدي و الشبكات الاجتماعية التي أنتجها الوضع الجديد في اختراق والتأثير على فعالية التنظيمات الحديثة".

1- التضامن غير الرسمي واختراق التنظيمات الحديثة الجزائرية:

لقد امتدت ظاهرة التضامن الاجتماعي غير الرسمي بين الأفراد لتشمل ميادين عديدة ،منها على مستوى التنظيمات الحديثة فيما يعرف بالمحسوبية والوساطة والمحاباة والجهوية و غيرها من الطرق الأخرى لتحصيل الحقوق أو الاعتداء على حقوق الآخرين ، فقد أصبح تقديم أو تبادل الخدمات التي تتيحها هذه التنظيمات بين الأقارب و الأصدقاء و الزملاء وغيرهم أمرا طبيعيا ومستحسنا عند أغلب أفراد المجتمع بل وفخر واعتزاز بذلك دون مراعاة تأثير ذلك على الأفراد الآخرين والمجتمع بصفة عامة.وقد أكدت دراسات عديدة قام بها باحثون جزائريون مدى الانحياز إلى الأقارب والأشخاص الذين تربطهم علاقة مهما كان نوعها قبلية أو عروشية ،وغيرها حتى على مستوى التنظيمات الحديثة .فقد بين الباحث "علي الكنز" أن العامل الجزائري يفضل في كثير من الأحيان العمل مع الأقارب والأفراد من أبناء قريته بدلا من التعامل مع أصدقاء العمل ([1]).كما أشار إلى هذا أيضا الباحث "بوخبزة" في أكثر من موضع إلى أنّ التضامن العمالي داخل المصنع لا يبنى على أساس الانتماء المهني كما تفرضه قواعد التنظيم وإنّما على أساس الانتماء الجهوي أو العائلي أو القرابي بوجه عام ([2]) وهذا يؤكد مدى أهمية التضامن و هذه العلاقات في حياة الأفراد. وسوف نحاول في هذا المقام الكشف عن مدى لجوء مفردات البحث لذلك عند تفاعلهم مع التنظيمات الحديثة.

1.1:بعض أشكال التضامن غير الرسمي السلبي (الواسطة ،المحسوبية و المحاباة...)تعتبر هذه الممارسات من أهم أشكال الفساد الإداري.الذي عرفه أحد الباحثين بأّنه"سلوك مخالف للواجب الرسمي ،بسبب

([1])Ali, El Kenz .**Au fil de la crise** : 4 études sur l'Algérie et le Monde arabe Alger : Ed Bouchéne, 1989, P,72

([2]) M'Hammed, Boukhobza .**Ruptures et Transformations sociales en Algérie**. Volume 2. Algérie : Ed OPU, 1989, PP: 332-335.

المصلحة الشخصية مثل العائلة أو القرابة أو الصداقة.والاستفادة المادية أو استغلال المركز ،ومخالفة التعليمات لفرض ممارسة النفوذ والتأثير الشخصي"([1]).

تعني الواسطة أو الوساطة التدخل لصالح فرد ، أو جماعة ما دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين أو تقديم خدمات وامتيازات رغم كونه غير كفء أو مستحق. أو التدخل لصالح فرد معين أيضا لاسترجاع حقوق ضائعة.وهذا لأسباب تتعلق بالقرابة أو الجهوية أو بسبب الانتماء الحزبي و غيرها من الانتماءات الأخرى.

وتعتبر الواسطة "أسلوبا من أساليب التعبير عن التآزر العائلي والقبلي وغيرهما من الانتماءات التي تفرض على الشخص ضرورة إسداء الجميل للآخرين والوقوف معهم عند الحاجة لاعتبار ذلك إحدى القيم الأساسية في المجتمعات "الجمعانية" التي تؤدي فيها الروابط العائلية والقبلية دورا أساسيا في تشكيل السلوك الاجتماعي للأفراد والجماعات والمجتمع ككل" ([2]).

أما المحسوبية والمحاباة فتعني تنفيذ أعمال أو تقديم امتيازات لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة...الخ (تنظيم تقليدي)، دون أن يكونوا مستحقين لها.أو تفضيل جهة على أخرى في الخدمة دون وجه حق للحصول على مصالح معينة. وبالتالي فهي تؤدي إلى حصر المنافع العامة و الخدمات في يد فئة قليلة من الأفراد مسئولين بالتنظيمات أو الذين لديهم علاقات مع هؤلاء المسئولين.

وسنحاول في هذا العنصر معرفة مدى لجوء المبحوثين إلى هاته الممارسات لقضاء مصالحهم على مستوى التنظيمات الحديثة من خلال الاعتماد على أحد أقاربهم أو معارفهم الذي يمتلك مورد هام يتمثل في الوظيفة. ذلك وكما أشرنا في الفصول النظرية إلى أنّ الاعتماد على الواسطة يرتبط بدرجة كبيرة على حجم رأس المال الاجتماعي وشبكة العلاقات التي ينتمي إليها الفرد ومواردها، والتي تختلف طبعا من شخص لآخر في المجتمع .

جدول رقم(73) يبين شغل الأقارب لوظيفة مهمة ومدى الاستعانة بهم وقت الحاجة.

طلب المساعدة / وظيفة مهمة	نعم	لا	بدون إجابة	غير معنيين	المجموع
نعم	%48,3 283	%51,7 196	/	/	%67.3 379
لا	/	/	/	%100 168	%29.8 168
بدون إجابة	/	/	%100 16	/	%2.8 16
المجموع	%32,5 183	%34,8 196	%2,8 19	%29.8 168	%100,0 563

([1])- صلاح الدين، فهمي محمود.**الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية**. الرياض :المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ،1994 ، ص 26،.

([2])- مصطفى ،عشوي وآخرون .الواسطة والفساد في إدارة المال والأعمال دراسة إقليمية مقارنة .مجلة أفكار وآفاق .العدد 1. (مارس 2011)،ص36.

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية المبحوثين 67.3% صرحوا بأنّ لديهم معارف (أقارب ،أصدقاء ،وغيرها من العلاقات الأخرى) يعملون في مراكز مهمة بالتنظيمات الحديثة ، 51.7% منهم صرحوا بعدم طلبهم للمساعدة من هؤلاء المعارف وقت الحاجة،مقابل نسبة 48.3 % من المبحوثين الذين صرحوا بطلبهم للمساعدة من هؤلاء المعارف وقت الحاجة.بينما صرحت نسبة معتبرة 29.8% بأنّه ليس لديها معارف يعملون في مراكز مهمة بالتنظيمات الحديثة.

إذن تبدي نتائج الجدول تقاربا نسبيا حول مدى استعانة المبحوثين بالمعارف الذين يشغلون وظائف مهمة بالتنظيمات الحديثة لقضاء المصالح.غير أنّ ما تجدر الإشارة إليه هو تفوق طفيف جدا للمبحوثين الذين صرحوا بعدم طلبهم المساعدة بالمعارف الذين يشغلون وظائف مهمة بالتنظيمات الحديثة وقت الحاجة.ويمكن تحليل هذه الفكرة فيما يلي:

بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا بأنّ لديهم أقارب يعملون بمراكز مهمة ولكن لا يطلبون المساعدة منهم ،فيرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بشخصية الفرد وموقعه الاجتماعي بالمجتمع ،ومن أسباب العزوف نذكر:

ربما أنّ **هؤلاء الأقارب متعالين (متكبرين)** عليهم وكرامة هؤلاء المبحوثين (عزة النفس)لا تسمح لهم بالإذلال لهؤلاء الأقارب ،وكما قلنا فإنّ هذا مرتبط بشخصية الفردين المتفاعلين ،طالب الخدمة والقريب المتمكن من إسداء الخدمة ،فهناك من يقبل بالحصول على الخدمة مهما بلغت درجة المهانة في حين نجد عكس ذلك ،كما أنّه يوجد من يقدم خدمة عن طيب خاطر وبدون "مَنْ " وهناك العكس.

وقد صرح أحد المبحوثين في هذا الصدد وهو عون استقبال بأحد المستشفيات 45 سنة متزوج وأب لطفلين "لأنّ الأقارب الذين يملكون مراكز هامة لا يحسبوا أنفسهم منا ،ويريدون أن لا أحد يقترب منهم ،الطبقة هي التي تحكم".

أو ربما ترجع أسباب ذلك إلى أن **العلاقة التي تربط بينهم هي سيئة** ويستحيل بالتالي اللجوء إلى هؤلاء الأقارب لطلب المساعدة.

كما يمكن أن تكون أسباب العزوف تتمثل في **تجنب إحراج هؤلاء الأقارب**،أو ربما **لكي لا يطلبون بدورهم المساعدة**.لأنّه في بعض الأحيان تكون المساعدة والمساندة عند بعض الأشخاص مشروطة ولو ضمنيا بالمثل ونعني بهذا (بالمقابل) .

أمّا بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا بأنّ لديهم أقارب يعملون بمراكز مهمة و يطلبون المساعدة منهم فهم يمثلون فئة معتبرة تقارب نصف العينة.وهذا يعبر عن تضامن قرابي من نوع آخر قد يكون ذو طابع "إيجابي – سلبي "إن صح التعبير. فالجانب الإيجابي عندما يتعلق بتحصيل الحقوق ،أما الجانب السلبي فيه هو اختراق هذه التنظيمات بهذه الطريقة غير الرسمية،وقد يكون ذو طابع سلبي كليا وهذا عندما يكون تعد على حقوق الآخرين ،ذلك أنّ اللجوء

إلى الأقارب لا يعبر بالضرورة على تحصيل حق ،ويتم هذا عن طريق تفضيل هؤلاء الأقارب وإعطائهم امتيازات معينة كالتوظيف أو العلاج أو التعليم و غيرها- التي سنحاول الكشف عنها لاحقا - من قبل الأقارب المسئولين على وظائف مهمة بالتنظيمات دون أن يكونوا مستحقين لها وبالرغم من وجود من هم أحق بها منهم.

إنّ هذا يعبر عن صورة واقية عن المحاباة و المحسوبية التي تخترق التنظيمات الحديثة وتسيء إلى السير الحسن لعملها ،وعلى طبيعة الخدمات التي تقدمها للأفراد .حيث أصبح واقعا مألوفا في المجتمع الجزائري أن كل فرد يسعى لقضاء مصالحه ومصالح أهله وذويه ومعارفهم وتقديم الخدمات لهم كلما تيسر له ذلك.وسنحاول معرفة أساس تقديم تلك الخدمة من خلال عرض الجدول الموالي:

جدول رقم(74) يبين أساس طلب الخدمة من الأقارب وقت الحاجة.

أساس طلب الخدمة	التكرار	النسبة
واجب اجتماعي	91	%49.7
تقديم خدمة عن طيب خاطر	80	%43.7
واجب ديني	12	%6.5
المجموع	*183	%100,0

* تمثل هذه العينة فقط المبحوثين الذين أجابوا بأنهم يطلبون المساعدة من الأقارب.

تظهر نتائج الجدول بأنّ غالبية المبحوثين صرحوا بأنّ أساس طلب الخدمة من الأقارب والمعارف هو واجب اجتماعي 49.7% ،تليها وبنسبة مقاربة 43.7% المبحوثين الذين صرحوا بأنّ الخدمات تقدم لهم عن طيب خاطر.مقابل نسبة ضعيفة 6.5% تمثل فئة المبحوثين الذين صرحوا بأنّ أساس الخدمة هو واجب ديني.

تعزيزا لما سبق الكلام عنه فإنّ أساس تقديم الخدمة بالنسبة للمبحوثين هو الالتزام الاجتماعي بالدرجة الأولى الذي يجبر الأفراد على التضامن ولو كان بدون وجه حق ، فالعصبية تحمل الأفراد إلى الوقوف جانب بعضهم البعض،والتحيز إلى ذوي الأرحام سواء في تقديم الخدمات والمزايا التي تيسر الصعوبات المعاشة بالمدينة، أو لدرء الأذى عن المقربين حتى وإن كانوا ظالمين. ويؤكد هذا الالتزام عدم مشروطيته ،أي بدون شروط وعن طيبة خاطر ،وهذا طبعا ما ينص ويحث عليه الدين الإسلامي كما عبر عنه المبحوثين.

إذن فالأولوية في منح الخدمات وقضاء الحاجات تكون للأقارب والمعارف باعتبارها واجب اجتماعي وديني في نظرهم.ومن أهم المصالح والخدمات المقدمة للأقارب هي توفير مناصب العمل سواء المتحصلين على الشهادات والكفاءات المهنية أو حتى الذين لا يمتلكون هذه المؤهلات ،وقد تشمل أيضا متابعة بعض الملفات الإدارية كالمتعلقة مثلا بإنشاء الأنشطة التجارية لتفادي مشكل التعطيل وكسب الوقت خصوصا ما تشهده هذه

التنظيمات من مشاكل البيروقراطية الذي تعيق العديد من الأفراد في تحقيق أهدافهم كما رأينا آنفا وغيرها من الأمور الأخرى.

2.1 :الوساطة واحتكار التنظيمات الحديثة :بين ترسخ العلاقات التقليدية ،ومواجهة المشكلات البيروقراطية.

سنحاول في هذا العنصر تأكيد وتدعيم النتائج السابقة ذلك أنّ أساس التضامن غير الرسمي بالنسبة للمبحوثين هو الالتزام الاجتماعي بالتعاون والتساند وبالأخص في الأوقات الصعبة.وبما أنّ الأفراد لديهم صورة سلبية عن كيفية سير عمل التنظيمات الحديثة فإنّها تكون بمثابة المجال الخصب الذي لممارسة هذه الشعيرة غن صح التعبير.وتوضح لنا البيانات التالية هذه الفكرة.

جدول رقم(75) يبين استعمال المبحوثين للوساطة كأول طريقة لقضاء الحاجيات الإدارية وأسباب ذلك:

الأسباب / أول طريقة	هاجس الصعوبات	ربح الوقت	بدون إجابة	غير معنيين	المجموع
دائما	%94.6 279	%5.4 16	/	/	%52.4 295
أحيانا	%92,1 163	%7,9 14	/	/	%31.4 177
لا	/	/	/	%100 75	%13.3 75
بدون إجابة	/	/	%100 16	/	%2.8 16
المجموع	%78.5 242	%5.3 30	%2,8 16	%13.3 75	%100,0 563

يبدوا من خلال الجدول أنّ نسبة كبيرة من المبحوثين تفوق نصف العينة 52.4% صرحت بأنّها تعتمد على الوساطة كأول طريقة لإجراء معاملاتها الإدارية،تدعمها النسبة 94.6% وتمثل فئة المبحوثين الذين أرجعوا سبب ذلك إلى هاجس الصعوبات ،مقابل نسبة ضعيفة 5.4%وتمثل فئة المبحوثين الذين أرجعوا سبب ذلك إلى ربح الوقت .

زيادة على هذه الفئة من المبحوثين هناك فئة أخرى و يمثلون نسبة معتبرة 31.4% صرحوا بأنّهم أحيانا تعتمدون على الواسطة كأول طريقة لإجراء معاملاتهم الإدارية .تدعمها النسبة 92.1% وتمثل فئة المبحوثين الذين أرجعوا سبب ذلك إلى هاجس الصعوبات ،مقابل نسبة ضعيفة 7.9% وتمثل فئة المبحوثين الذين أرجعوا سبب ذلك إلى ربح الوقت .

بينما نسجل نسبة قليلة 13.3% تمثل فئة المبحوثين الذين صرحوا بأنهم لا يعتمدون على الوساطة كأول طريقة للإجراء معاملاتهم الإدارية.

نستخلص من هذه النتائج ما يلي:

– عدم ثقة المبحوثين في عقلانية وموضوعية وشفافية التنظيمات في طريقة تقديمها للخدمات، وفي المقابل من ذلك نجد ثقتهم الكبيرة في التضامن غير الرسمي لتحصيل حقوقهم أو للولوج إلى الخدمات عموما.وهذا ربما ناجم عن قناعة و تجربة شخصية سابقة سيئة مر بها المبحوث في تفاعله مع التنظيمات ،وقد رأينا هذا سابقا في الفصل الثاني من الجانب الميداني.

– استخدام الواسطة كأول طريقة لإنجاز المعاملات الإدارية ربما يرتبط ارتباطا كبيرا برأس المال الاجتماعي للفرد وشبكة علاقاته الاجتماعية،ذلك أنّه كلما امتلك الفرد لرأس مال اجتماعي قوي كلما مال أكثر إلى استخدامه أو الاستعانة به وقت الحاجة والعكس صحيح.

– ربما في حقيقة الأمر فإنّ اللجوء إلى الواسطة كأول طريقة للإنجاز المعاملات الإدارية يخفي جانب آخر لم يصرح به المبحوثون،ولكن استنتجناه ضمنيا من خلال الجدول السابق رقم (75) ،وهو التضامن غير الرسمي كواجب اجتماعي وديني وفي بعض الحالات مصلحي للولوج إلى الخدمات ،وكما قلنا فهذا يعبر عن الاختراق الذي لا زالت تلعبه قيم الثقافة التقليدية في المجتمع الجزائري ،أو الموروث الثقافي من القيم المترسخة في مخيال هؤلاء المبحوثين ،والتي تغلب منطق الحق في الحصول على كل شيء ،وسلب الآخر جميع الامتيازات.

فالواسطة أصبحت وسيلة شائعة جدا بين الأفراد لإجراء معاملاتهم الإدارية ويؤكد هذا النسبة الكبيرة جدا من المبحوثين إذ تفوق 80% من مفردات العينة مقابل فئة ضعيفة صرحت بعكس ذلك .وتعود أسباب ذلك إلى هاجس الصعوبات التي ستواجههم على مستوى التنظيمات الحديثة التي تسيطر على تفكيرهم.وزاد من ترسيخها تصرفات بعض الموظفين كما سبق وتطرقنا لذلك.

فمثلا عندما يقوم الموظف بإنجاز معاملة لصديقه أو قريبه أو ابن منطقته بسرعة وقبل الآخرين رغم كون الدور ليس له ، يولد إحساسا بالتمييز لدى الأفراد الآخرين و يدفعهم للبحث عن طرق أخرى أو ممارسات غير رسمية لإنجاز معاملاتهم فتصبح الواسطة عادة لدى الأفراد وأمرا شائعا بينهم لتجاوز الصعوبات من جهة و اختصار الوقت من جهة أخرى.وقد صرح أحد المبحوثين وهو موظف بالبريد ،46 سنة متزوج وأب لطفلين بأنّ سبب لجوئه إلى الواسطة كأول طريقة لقضاء الحاجيات هو "تفاديا للصراعات والمضايقات حينما نقابل بالتهميش وعدم الاحترام (دولة النساء)".و هذا يعني عدم الرضا بهذا الواقع الذي يعكس سوء التنظيم ،وعدم وضع الأمور في نصابها.

– في المقابل صرحت فئة أخرى من المبحوثين بأنّ سبب لجوئها إلى الواسطة كأول طريقة لقضاء الحاجيات هو ربحا للوقت حيث صرح أحد المبحوثين أيضا وهو عامل حر،38 سنة متزوج وأب لـ 3 أبناء"لربح الوقت لأنّه لا يوجد في الجزائر احترام للقوانين".

– إنّ هذه الوضعية تعبر حقا عن اختراق هذه الممارسات غير الرسمية للتنظيمات الحديثة من أجل السيطرة على الخدمات والامتيازات بتقديم المنفعة لشخص معين ،أو تقديم شخص على آخر خاصة إذا تعلق الأمر بامتياز أو بمكسب أو خدمة يتطلب الحصول عليها انتظارا طويلا ومنافسة كبيرة. وهذا ما يؤدي بدوره إلى التراجع والتدني في تقديم الخدمات على مختلف المستويات المؤسساتية.

– أمّا بالنسبة للذين صرحوا بأنّهم لا يلجئون للواسطة كأول طريقة لقضاء حاجياتهم الإدارية ،فقد يرجع ذلك ربما لضعف رأس مالهم الاجتماعي أو بالعكس ،فربما يرجع ذلك إلى ارتفاع مستوى الوعي والحس الحضري لديهم ،ورغبتهم في الاعتماد على أنفسهم،لأنّ الواسطة في بعض الحالات تكون على حساب الكرامة الإنسانية،ومكانة الفرد في المجتمع . وبالتالي فإنّ تصرفات واستراتيجيات الأفراد في تحقيق أهدافهم تختلف باختلاف شخصياتهم،وربما أيضا باختلاف مستواهم العلمي،أو وضعياتهم ومراكزهم الاجتماعية . و سنحاول الكشف عن تأثير هذه العوامل على سلوك المبحوثون لهذه الطريقة فيما يلي:

جدول رقم(76) يبين السن واستعمال الواسطة كأول طريقة لإجراء المعاملات الإدارية.

الواسطة كأول طريقة / السن	دائما	أحيانا	لا	بدون إجابة	المجموع
[42 37]	%41.7 68	%36.2 59	%19.6 32	%2.5 4	% 29 163
[48 43]	% 58 119	%34.1 70	%7.8 16	/	%36.4 205
[54 49]	%53.7 72	%24.6 33	%15.7 21	% 6 8	%23.8 134
[60 55]	%50 22	%27.3 12	%13.6 6	%9.1 4	%7.8 44
61 فأكثر	%82.4 14	% 17.6 3	/	/	%3 17
المجموع	%52.4 295	%31.4 177	%13.3 75	%2.8 16	%100 563

يشير الجدول إلى أنّ نسبة 52.4 % ممن صرحوا بلجوئهم الدائم للوساطة كأول طريقة لقضاء حاجاتهم الإدارية ،نجد أنّ أغلبهم بنسبة 82.4% يمثلون فئة المبحوثين الذين يفوق سنهم 61 سنة .مقابل نسب معتبرة تتراوح مابين 50% إلى 58% بالنسبة للمبحوثين الذين يتراوح سنهم مابين 43 سنة إلى 60 سنة ،ومقابل أيضا 41.7% بالنسبة للمبحوثين الذين يتراوح سنهم ما بين 37 سنة و42 سنة.

أمّا بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا بأنّ اللجوء إلى الواسطة كأول طريقة يتم أحيانا فقط ،فأغلبهم يمثلون فئة المبحوثين الذين يتراوح سنهم ما بين 37 سنة و42 سنة بنسبة 36.2%،مقابل نسبة 17.6% وتمثل فئة المبحوثين الذين يفوق سنهم 61 سنة.

في المقابل من هذا نجد أنّ نسبة 13.3 % ممن صرحوا بعدم لجوئهم للوساطة كأول طريقة لقضاء حاجاتهم الإدارية ،نجد أنّ أغلبهم بنسبة 19.6 % يمثلون فئة المبحوثين الذين يتراوح سنهم ما بين 37 سنة و42 سنة.مقابل ولا شيء بالنسبة للمبحوثين الذين يفوق سنهم 61 سنة.

لقد جاءت النتائج على هذا النحو ربما لأنّ اللجوء إلى الواسطة مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى امتلاك شبكة علاقات واسعة وقوية تمتلك موارد متنوعة من جهة،والصورة النمطية السلبية عن التنظيمات الحديثة النابعة من تجارب شخصية معاشة من جهة أخرى،خاصة وأننا علمنا سابقا أنّ هاجس الصعوبات الإدارية هو السبب المباشر للجوء إلى هذه الطريقة من طرف الأغلبية الساحقة من مفردات العينة. ونتائج الجدول تعطينا صورة ولو نسبية عن هذا.ذلك أن لجوء الأفراد الأكثر سنا بشكل دائم للوساطة كأول طريقة لقضاء حاجاتهم الإدارية دليل واضح على الصورة النمطية السلبية التي يحملونها في أذهانهم عن التنظيمات الحديثة النابعة من تجارب شخصية عايشوها،والتي ساهم فيها ربما جهلهم بحقوقهم وكذا جهلهم بالإجراءات المتبعة لإنهاء تلك المعاملات الإدارية.كما أنّ سنهم الآن لا يسمح لهم بمزيد من تحمل المعاناة ،فالواسطة بالنسبة لهم هي اختصار للوقت والإجراءات.على عكس صغار السن ربما، الذين يحاولون ولو نسبيا الاعتماد أولا على أنفسهم في قضاء حاجياتهم واللجوء إلى الواسطة في حالات محددة كونهم لا تزال لديهم القدرة على مواجهة الصعوبات وأكثر وعيا وإدراكا لكيفية القيام بالإجراءات المختلفة للعمليات الإدارية.

جدول رقم(77) يبين الجنس واستعمال الواسطة كأول طريقة لإجراء المعاملات الإدارية.

الواسطة كأول طريقة / السن	دائما	أحيانا	لا	بدون إجابة	المجموع
ذكر	%55,9 186	%32,7 109	%9,0 30	%2,4 6	%59,1 333
أنثى	%47,4 109	%29,6 68	%19,6 45	%3,5 8	%40,9 230
المجموع	%52,4 295	%31,4 177	%13,3 75	%2,8 16	%100,0 563

تبين نتائج الجدول بأنّ فئة الذكور هي أكثر ممن صرحوا بلجوئهم الدائم للوساطة كأول طريقة لقضاء حاجاتهم الإدارية بنسبة 55.9% ،تضاف إليها النسبة 32.7% من الذين صرحوا بأنّ ذلك يتم أحيانا ،مقابل النسبة 47.4% بالنسبة للإناث اللواتي صرحن بلجوئهم الدائم للوساطة كأول طريقة لقضاء حاجاتهم الإدارية وكذا 29.6% اللواتي صرحن بأنّ ذلك يتم أحيانا.

أمّا بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا بأنّه لا يلجئون إلى الواسطة كأول طريقة لإجراء معاملاتهم الإدارية ،فأغلبهم يمثلون فئة الإناث بنسبة 19.6%،مقابل النسبة 9%من فئة الذكور.

نستنتج من هذه البيانات أنّ اللجوء إلى الواسطة كأول طريقة لقضاء الحاجات الإدارية لا تقتصر على جنس دون الآخر ،غير أنّ فئة الذكور هي أكثر من عبروا عن لجوئهم لهذه الوسيلة ،وقد يرجع هذا ربما إلى الخلفية الثقافية

في مجتمعنا ونعني بهذا القيم والأعراف والتقاليد التي تحد من حرية تصرف الإناث في علاقتها مع الآخرين على عكس الذكور .ولاحظنا حقيقة هذه الفكرة عندما تطرقنا إلى محاولة بناء علاقت اجتماعية والاستفادة منها وقت الحاجة .وجدنا أنّ الذكور يحاولون بناء شبكة علاقاتهم الاجتماعية ويسعون لتطويرها أكثر من الإناث ،أو ربما أيضا أنّ هؤلاء المبحوثات لسن مسئولات على كثير من المعاملات الإدارية التي غالبا ما يتكفل بها الزوج أو أحد الأبناء.

جدول رقم (78) يبين الوظيفة واستعمال الواسطة كأول طريقة لإجراء المعاملات الإدارية.

الواسطة كأول طريقة / الوظيفة	دائما	أحيانا	لا	بدون إجابة	المجموع
موظف	%47,3 125	%38,6 102	%9,5 25	%4,5 12	% 46.9 264
أستاذ	%58,0 58	%18,0 18	%24,0 24		%17.8 100
أستاذ جامعي	%25,0 4	%37,5 6	%37,5 6	/	% 2.8 16
أعمال حرة (رسمية وغير رسمية).	%55,3 42	%25,0 19	%19,7 15	/	%13.5 76
عامل يدوي	%62,7 42	%29,9 20	1,5 1	%6,0 4	% 11.9 67
مهندس ومحاسب	%41,7 5	%58,3 7	/	/	% 2.1 12
السلك الطبي وشبه طبي	%100,0 6	/	/	/	%1.1 6
بدون تحديد *	%59,1 13	%22,7 5	%18,2 4	/	%3.9 22
المجموع	%52,4 295	%31,4 177	%13,3 75	%2,8 16	%100,0 563

لقد أكد معظم الباحثين مثل"بورديو" "لين نان "وغيرهم ، على أهمية استخدام واستثمار الأفراد في العلاقات الاجتماعية من أجل الحصول على موارد أفضل وبالتالي منافع أفضل باعتبار الوظيفة كمورد هام لبناء شبكة من العلاقات يمكن الاعتماد عليها وقت الحاجة.وعلى هذا الأساس حاولنا معرفة مدى تأثير وظيفة المبحوثين على استعمالهم الواسطة كأول طريقة لإجراء المعاملات الإدارية.وجاءت النتائج كما يلي:

– أكبر نسبة في الجدول 100% التي صرحت باستعمالها الدائم للواسطة كأول طريقة لإجراء المعاملات الإدارية تمثل فئة المبحوثين الذين ينتمون إلى السلك الطبي وشبه الطبي،تليها فئة العمال اليدويين بنسبة 62.7% ،وبنسبة مقاربة 59.1% فئة المبحوثين الذين لم يبينوا نوع وظيفتهم ،وبنسبة مقاربة جدا 58% فئة الأساتذة غير الجامعيين وبنسب مقاربة أيضا 47.3% و41.7% بالنسبة لفئة الموظفين وكذا فئة المهندسين والمحاسبين على التوالي.مقابل نسبة قليلة وتمثل فئة الأساتذة الجامعيين.

* - تشمل هذه الفئة أيضا فئة المبحوثين البطالين وعددهم 5 أفراد.

– أما بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا بأنّ لجوئهم للواسطة كأول طريقة لقضاء حاجياتهم الإدارية يكون في بعض الأحيان فقط ،فنجد أكثرهم يمثلون فئة المهندسين والمحاسبين بنسبة 58.3% ،مقابل 18% وتمثل فئة الأساتذة غير الجامعيين ،ومقابل أيضا نسب تتراوح ما بين 22.7% و 37.5% بالنسبة للوظائف الأخرى.

– في المقابل من هذا نجد أنّ أكبر نسبة من المبحوثين 37.5% التي صرحت بعدم استعمالها للواسطة كأول طريقة لإجراء المعاملات الإدارية تمثل فئة الأساتذة الجامعيين ،تليها فئة الأساتذة غير الجامعيين بنسبة 24% ،مقابل النسبة 1.5% وتمثل فئة العمال اليدويين ،ومقابل أيضا نسب تتراوح أيضا ما بين 9.5% و19.7% بالنسبة للمبحوثين الذين يشغلون مختلف الوظائف المتبقية.

يتضح لنا من خلال هذه المعطيات أنّ الأغلبية الساحقة من المبحوثين على اختلاف وظائفهم ،وظائف سامية أو بسيطة ،يمثلون عامة –الشعب– أو النخبة المثقفة ،كلهم يلجئون إلى الواسطة وعدم محاولة إتباع الطرق الموضوعية أثناء التفاعل مع التنظيمات الحديثة ،وهذا من دون بذل أدنى محاولة وهذا إن دل على شيء فإنّما يدل على قبول هذه الوسيلة الدنيئة للأسف كأسلوب للتفاعل مع التنظيمات،وهذا بطبيعة الحال مرتبط ارتباطا وثيقا بمستوى الوعي و الحس المدني للأفراد ومعرفة أنّ حريتهم تنتهي عند بداية حرية الآخرين،و مرتبط ارتباطا كليا بطريقة تنشئتهم الاجتماعية بالدرجة الأولى .لأنّ هذا السلوك يترجم ثقافة ونضج التفكير الايجابي لفاعله الذي يدفعه إلى احترام القوانين والنظم التي تسير هذه التنظيمات ،كما يعكس لنا مدى تنظيم المجتمع ،ونعني بهذا انعدام ثقافة القانون في المجتمع الجزائري إن صح التعبير ،بمعنى أنّ انتشار هذه الظواهر السلبية هو دليل على استمرار الثقافة التقليدية والسيادة الفوضى الإدارية والمجتمعية بصفة عامة .

ويتأكد لنا هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة المبحوثين الذين صرحوا بعدم استعمالهم للواسطة كأول طريقة لإجراء المعاملات الإدارية إذ يمثل أغلبهم فئة الأساتذة الجامعيين وبنسبة أقل فئة الأساتذة غير الجامعيين،الذين يمثل أغلبهم على الأرجح ربما أساتذة التعليم التربوي(الثانوي ،المتوسط ،الابتدائي) . وهذا راجع كما قلنا إلى مستوى الوعي والحس المدني والتحلي بروح المسؤولية والموضوعية قدر الإمكان التي يتحلى بها هذا الصنف من المبحوثين "عند تفاعلهم مع هذه التنظيمات .

وقد صرحت لنا إحدى المبحوثات وهي أستاذة بجامعة الجزائر 1 ،58 سنة ،متزوجة وأم لطفلين ،قمنا معها بملأ الاستمارة بالمقابلة،"لن ألجأ لهذه الوسيلة أبدا ،وحتى عندما أتعرض لعراقيل أسأل عن المسؤول الأول عن تلك المعاملة سواء رئيس المصلحة أو المدير العام بالتنظيم وأحصل على حقوقي ،بدون تدخل الآخرين ،أضن أنّ الذين يلجئون للواسطة هم الأفراد الضعفاء ،الجاهلون ،الذين لا يعرفون القانون ولا يعرفون حقوقهم ...أنا لا أعترف بالواسطة، أعرف ما هو لي وما هو علّي...".

3.1:الممارسات غير الموضوعية والقانونية (آليات الاختراق الإداري):

سوف نحاول في هذا المقام الكشف عن بعض الممارسات غير الموضوعية التي تتنافى مع المبادىء التنظيمية البيروقراطية والرشادة والعقلانية التي أثارت اهتمام أغلب المفكرين والباحثين وفي مختلف المجالات والميادين.

فالتوسع الذي عرفته التنظيمات في تقديم الخدمات واحتوائها على الكثير من الامتيازات والثروات إن صح التعبير،خَلَقَ منافسة كبيرة بين الأفراد للظفر أو للسيطرة والاستحواذ عليها بأدنى جهد وفي أقل وقت ممكن خدمة لمصالحهم الشخصية،وكلما تعارضت مصالحهم الحقيقية كما يرونها هم أنفسهم وبين التنظيمات والقوانين واللوائح والتعليمات كلما زادت الفرص لسلوك أفعال غير رسمية لتجاوز ذلك وهذا بدوره وسع من دائرة الشكوى و التذمر لدى الجميع والذي يؤدي في النهاية إلى الاستخفاف بالنظام العام وإلى اللامبالاة بالمصالح العامة .وسوف نكشف عنها فيما يلي.

جدول رقم (79) يبين مدى علم المبحوثين بأشخاص لجئوا لطرق غير قانونية لقضاء مصالحهم وأشكالها:

الأشكال / اللجوء	الواسطة و المحسوبية	الرشوة	النفوذ	التزوير والاحتيال	المجموع	مجموع الاجابات
نعم	%50.1 190	%77.3 293	%36.6 139	%2.3 9	%67.3 379	631
لا	/	/	/	/	%29.8 168	/
بدون إجابة	/	/	/	/	% 2.8 16	/
المجموع	%50.1 190	%77.3 293	%36.6 139	%2.3 9	%100 563	/

* تم التنسيب في هذا الجدول بالنسبة لحجم العينة وليس بالنسبة لعدد الإجابات.

يبدوا من الجدول أنّ النسبة الغالبة 67.3 % تمثل فئة المبحوثين الذين صرحوا بعلمهم بأشخاص لجئوا لطرق غير قانونية لقضاء مصالحهم. وتتأكد لدى آفة الرشوة بنسبة 77.3% مقابل50.1% بالنسبة للمحسوبية ،ومقابل أيضا نسبة معتبرة 36.6% بالنسبة للنفوذ ،ومقابل نسبة ضعيفة جدا 2.3% بالنسبة للتزوير والاحتيال،بينما صرح 29.8 % من المبحوثين بعدم علمهم بأشخاص لجئوا لطرق غير قانونية لقضاء مصالحهم.

إذن توضح لنا النتائج الانتشار الواسع لهذه الظواهر السلبية والتي تعتبر كأحد أشكال الفساد الإداري وأحد الممارسات التي تتنافى مع العقلانية والموضوعية واختراقها للقوانين والأنظمة واللوائح التي تنظم سير عمل هذه التنظيمات ،ويرجع هذا إلى الأنانية وعدم التفكير في حقوق الآخرين ،فكل وسيلة هي مبرر للوصول إلى الغاية أو الهدف، وهذا يعكس أيضا تدني المستوى الأخلاقي وانتشار القيم المادية لدى الأفراد،الذي أدى بدوره إلى خلق الأزمات وإبطال كل مساعي التنمية والتطور لهذه التنظيمات.وهذا ما يتنافى كليا مع مبدأ تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة الذي من شانه أن يحقق النفع لجميع المتفاعلين مع التنظيم .

إنّ الاختراق الذي عبر عنه المبحوثون يتجلى في الرشوة بأعلى نسبة.وهذا يبين لنا ضعف الالتزام بالقيم الدينية بالرغم من مظاهر التدين التي تبدوا على فئة كبيرة من أفراد المجتمع الجزائري ، خاصة وأنّنا نجزم بأنّ كل أفراد المجتمع على دراية تامة بتحريم القرآن لهذا الفعل . منها قوله سبحانه وتعالى« ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون ». ([1]) وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم على لسان عائشة رضي الله عنها وأرضاها "لعن الله الراشي والمرتشي" ([2]).

ثاني وسيلة عبر عنها المبحوثون وهي الوساطة والمحسوبية ،وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بحجم رأس المال الاجتماعي وقوة شبكة العلاقات الاجتماعية وحجم مواردها. وكما قلنا سابقا فهي على علاقة مباشرة بالرشوة ،ذلك أنّه غالبا ما تتم الوساطة عن طريق الرشوة .

أمّا بالنسبة لاستعمال النفوذ الذي جاء في المرتبة الثالثة، فيرتبط كذلك بالقوة وحجم السلطة التي يمتلكها الفرد،و التي تمكنه من السيطرة والهيمنة على مختلف الفرص و الموارد والخدمات والامتيازات التي تتيحها التنظيمات الحديثة ،وهي بالتالي تتنافى كليا مع القواعد الرسمية للتنظيمات الحديثة. فكثيرا ما يسعى بعض الأفراد الموظفين بدافع الطمع والأنانية وحب الذات إلى استغلال نفوذهم لتحقيق مكاسب سريعة لأنفسهم أو لذويهم أو لبعض معارفهم على حساب المصلحة العامة خلافا لما تدعوا له جميع المبادئ والقوانين الموضوعية المبنية على مبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص ،هذا الأخير الذي يدعوا إلى نبذ تقديم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد ووضع مطالب الجميع فوق مطالب الشلل والجماعات النفعية الضيقة .

أما الوسيلة الأخرى التي صرح بها المبحوثين ونسبتهم ضعيفة جدا فهي التزوير والاحتيال،وهاتان الظاهرتان مرتبطتان أيضا بالوساطة .فبالوساطة يمكن قبول ملفات مزورة للظفر بامتيازات مختلفة من طرف أشخاص أصحاب النفوذ الذين هم ربما بدون كفاءات ، أو الاعتماد على طرق ملتوية أخرى للاحتيال على حقوق الآخرين .

أمّا بالنسبة لاستعمال النفوذ الذي جاء في المرتبة الثالثة، والنفوذ هو مرادف للقوة أو تَمَكُّن الفرد وقدرته شخصيا أو بسبب قوة شبكة علاقاته وحجم السلطة التي يمتلكها ،و التي تمكنه من السيطرة و الهيمنة على الموارد والخدمات والامتيازات التي تتيحها التنظيمات الحديثة ،وهذا ما يتنافى كليا مع القواعد الرسمية للتنظيمات الحديثة.

2: مجالات استخدام الواسطة ونمط الروابط الاجتماعية المسخرة للولوج للخدمات :

([1]) سورة البقرة ،الآية 188.

([2])فاروق، عبد الرحمان مراد ،مرجع سابق ، ص41، نقلا عن مجمع الزوائد الجزء الرابع ص198، 199.

قد تهدف (الواسطة) إلى" الحصول على الوظائف والترقيات ورفع الرواتب أو للحصول على الامتيازات الإدارية ،**ولحل المشكلات المرتبطة بالبيروقراطية ،وتخليص وقضاء المهام خاصة في الدوائر الحكومية مثل الضرائب والجمارك والبلديات والولايات والمرور والوزارات وغيرها من المؤسسات الأخرى**"([1])

1.2: مجالات استخدام الواسطة :

جدول رقم(80) يبين مجالات استخدام المبحوثين للواسطة :

مجالات استخدام الوساطة	التكرار	النسبة
العلاج	455	% 80.81
الدراسة	259	%46.00
العمل	291	%51.68
مجالات أخرى	303	%53.81
المجموع	1308	

* تم حساب النسب المؤوية في هذا الجدول بالنسبة لحجم العينة(563) ،وليس بالنسبة لعدد الإجابات.

يتضح لنا من خلال الجدول أن استعمال الواسطة أصبح أمرا شائعا بين أفراد المجتمع وفي مختلف المجالات.حيث صرحت نسبة كبيرة جدا من المبحوثين80.81 % بأنّها لجأت إلى استعمال الواسطة للولوج إلى العلاج مقابل نسبة معتبرة53.81% تمثل فئة المبحوثين الذي صرحوا باستعمالهم للوساطة في مجالات مختلفة عدا المذكورة في الجدول ،وبنسبة مقاربة جدا 51.68% تمثل فئة المبحوثين الذي صرحوا باستعمالهم للوساطة في ميدان الشغل،وبنسبة أقل46.% تمثل فئة المبحوثين الذي صرحوا باستعمالهم للوساطة في ميدان التعليم.

إذن إنّ الواسطة تغلغلت بكل التنظيمات الجزائرية، وقد استأثرت التنظيمات الصحية لوحدها بأعلى نسبة80.81 % ،ويتعلق الأمر إمّا بأخذ موعد في مستشفى ،إدخال مريض للعلاج ،إجراء التحاليل وصور الأشعة ،الحصول على الأدوية ،تمديد فترة النقاهة للمريض ،وغيرها من الأمور الأخرى . وقد يُسَاءُ استعمالها لتصبح تعد على حقوق الآخرين ،كما سبق وأشرنا إلى ذلك .ونذكر في هذا الصدد تصريح أحد المبحوثين وهو عامل يدوي 39 سنة متزوج وأب لـ 3 أبناء.أنّه عندما كان أخاه مريضا بالسرطان وساءت حالته الصحية توجه به نحو المستشفى ،وكان آنذاك شخصا آخر سوف تجرى له العملية ،وحمد الله على أنّه يعرف ذلك الطبيب ،فأمرهم أن يؤجلوا تلك العملية لذلك المريض ويدخلوا أخاه مكانه ،وتأسف عن موت أخيه سنة من بعد ذلك – ولم يتأسف عن أخذه حق غيره وربما ذلك الشخص بسببه يكون قد عانى الكثير–.

([1])- مصطفى ،عشوي وآخرون ،مرجع سابق ص،41.

أما بالنسبة لميدان الشغل أو البحث عن عمل،فهذا شائع جدا وتمت دراسته من قبل العديد من الباحثين مثل "مارك غرانوفيتر" و" لين نان"وغيرهم ،وقد أشرنا إليها في الفصول النظرية .وسنتطرق إلى هذا لاحقا أيضا.ونلاحظ أنّ أكثر من نصف العينة استعانوا بالواسطة للحصول على منصب عمل سواء لهم أو لأبنائهم أو لأحد معارفهم .

أيضا وحتى بالنسبة للدراسة فنلاحظ نسبة معتبرة من المبحوثين لجأت إلى الواسطة ،إما لإعادة أحد أبنائها المطرودين إلى الدراسة ،أو إنجاحهم أو تحسين أو تضخيم علاماتهم وهذا لاحظته بأم عيني في إحدى المؤسسات التربوية أثناء القيام بالبحث الميداني ،أو تغيير التوجيه البيداغوجي ،تغيير المدرسة والقسم للتلميذ وغيرها .

أمّا بالنسبة للمجالات الأخرى التي أشار إليها المبحوثون فتتعلق بـ إرجاع رخصة السياقة أو وثائق السيارة ،استخراج الوثائق من البلدية،ومختلف المعاملات الإدارية ، شراء محلات تجارية عن طريق المناقصة ،سحب المال من البريد ،إجراء تربصات لا يسمح بها القانون بها،الحصول على جواز السفر والتأشيرة ،إدخال الكهرباء والغاز والماء،تلقيح الأطفال، إبطال دعوى قضائية،تخفيض قيمة الضرائب الخ...

2.2 :نمط الروابط الاجتماعية المسخرة للولوج للخدمات:

جدول رقم(81) يبين صلة الوسطاء بالمبحوثين :

صلة الوسطاء بالمبحوث	التكرار	النسبة
قريب	335	% 59.5
صديق	299	%53.1
زميل في العمل	255	%45.29
علاقة كونتها بنفسك	247	%43.87
جار	139	%24.69
آخر	71	%12.61
المجموع	1346	%100.0

*** تم حساب النسب المؤوية في هذا الجدول بالنسبة لحجم العينة (563) ،وليس بالنسبة لعدد الإجابات.**

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة 59.5% تمثل المبحوثين الذين اعتمدوا على أقاربهم في مواجهة العراقيل والصعوبات التي واجهتهم في مختلف التنظيمات ،تليها النسبة53.1 % وتمثل فئة المبحوثين الذين اعتمدوا على أصدقائهم ،ثم النسبة 45.29 % تمثل فئة المبحوثين الذين اعتمدوا على زملائهم في العمل ،وبنسبة مقاربة43.87 % تمثل مختلف العلاقات التي بناها الشخص من خلال تفاعلاته اليومية ،مقابل 24.29 % تمثل المبحوثين الذين اعتمدوا على جيرانهم ،ومقابل أيضا 12.61% من المبحوثين الذين اعتمدوا على أشخاص آخرين،كأصدقاء

الوالدين ،أصدقاء الإخوة ،أصدقاء الأبناء وبصفة عامة معارف الأقارب أو الأصدقاء أو مختلف الوسطاء غير المذكورين في الجدول.

يبدوا من خلال هذه النتائج تقارب نوعا ما في درجة الاعتماد على مختلف الوسطاء ،ويمكن أن نستثني فقط الجيران والأشخاص الآخرين الذين تربطهم صلة ضعيفة(بعيدة) نوعا ما مع المبحوثين – ولا نعني بهذا الروابط الضعيفة التي أشار إليها مارك غرانوفيتر" و" لين نان" وإنّما بعيدة عن روابط الدم والنسب عن صح القول– .وتجدر الإشارة إلى مايلي:

– هناك تنوع في الروابط الاجتماعية للفرد بالوسط الحضري ،تكاد أهميتها بالنسبة إليه تكافئ الروابط التقليدية الأولية المتمثلة في علاقات القرابة والجيرة .بل وتتفوق على علاقات الجيرة .

– نسبة كبيرة من المبحوثين صرحوا باعتمادهم على دعم أقاربهم في التغلب على مختلف الصعوبات والعراقيل التي واجهوها على مستوى التنظيمات الحديثة وهذا يبين استمرار الالتزام بالدعم والمساندة للأقارب.وقد أشار إلى هذا "غرانوفيتر" أنه عندما تسخر الروابط القوية فإن الفرد مجبر على تقديم المساعدة و إن كان في وضع لا يسمح له بذلك.

– ونفس الشيء بالنسبة للجيران . وباعتبار الحي كبناء اجتماعي عبارة عن شبكة من العلاقات قائمة على أساس التفاعل بين أفرادها يحمل بداخله قيم التقارب والتضامن التي تسمح لأفراده بتحقيق أهدافهم ،وتزيد من تماسك هذا البناء الاجتماعي ،وأكد هذه الفكرة "جيمس كولمان" عندما تناول هذه بالدراسة لهذه القيم في أبحاثه واعتبرها أشكالا لرأس المال الاجتماعي تزيد من تماسك البناء الاجتماعي. غير أننا نلاحظ انخفاض درجة الاعتماد عليها مقارنة مع الأنواع الأخرى من الروابط أو العلاقات كما أشرنا أعلاه ،وهذا راجع ربما إلى تغير مفهوم الجيرة بكل أبعاده بالنسبة للمبحوثين بفعل التغير الاجتماعي ،الذي ساهم في تغيير نمط العلاقات الذي ساد في الماضي بكل ما تحتوي من تفاعل دائم تضامن قوي .فقد تراجع التفاعل والتضامن في نفس الوقت ،وبالتالي تغير مفهوم الجيرة والتزاماتها التقليدية بصفة عامة.

وقد أكد العديد من الباحثين على هذه الفكرة ، فقيمة هذه العلاقات أو الروابط الضعيفة كما يطلق عليها "غرانوفيتر" مرتبطة إلى حد بعيد بنوع العلاقة و درجة التفاعل الموجود بين الفاعلين ، فكلما كانت هذه العلاقة قائمة على قيم و معايير التضامن و التقارب كلما تزايدت أهمية هذا النوع من الروابط في تحقيق الأهداف.

– أما بالنسبة للأنواع الأخرى من العلاقات أو الروابط الاجتماعية ،فهذا دليل على انفتاح الأفراد في الوسط الحضري على أنواع مختلفة من الروابط "شبكة من العلاقات الاجتماعية"،التي بَنَوْها على أساس الزمالة في العمل والصداقة وكذا انتمائهم لبعض مؤسسات المجتمع المدني وتبادل المنافع والمصالح في مختلف مجالات التفاعل العمومية ،والتي تمثل رأس مال اجتماعي استعانوا به وقت الحاجة ،والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بامتلاك هذه الشبكة

من العلاقات للموارد كما أشرنا سلفا أيضا .وللإشارة أيضا فلم تقتصر هذه العلاقات على فئة مهنية معينة أو على جنس معين أو على مستوى تعليمي معين بل شملت كل أفراد العينة على اختلاف خصائصهم المهنية والاجتماعية .

جدول رقم(82) يبين الوسيط ومجال المساندة(التضامن)*:

المجال / الوسيط	المستشفى	المدرسة	العمل	أخرى	المجموع
قريب	%90.4 303	%57 191	%65.4 219	%61.8 207	%59.5 335
صديق	%95.9 283	%53.9 159	%60.7 179	%74.2 219	%53.1 299
زميل في العمل	%93.7 239	%59.2 151	%63.9 163	%63.9 163	%45.29 255
جار	%88.5 123	%59.7 83	%59.7 83	%62.6 87	%24,7 139
شبكة علاقات	%91.9 227	%51.44 127	%57.9 143	%69.2 171	%43.9 247
آخر	%66.2 47	%54.9 39	%66.2 47	%77.5 55	%12.6 71
المجموع	%80.8 455	%46 259	%51.7 291	%53.81 303	%100 563

لا نحاول في هذا المقام معرفة أي الروابط الاجتماعية تأثيرا على النجاح الاجتماعي (التغلب على الصعوبات المؤسساتية) بل معرفة فقط أنواع الروابط التي بناها الفرد في الوسط الحضري للتغلب على الصعوبات المؤسساتية . لأنّ ذلك سنتناوله لاحقا في الفصل السادس.

نستنتج من خلال الجدول مايلي:

– أنّ أغلب تدخلات الوسطاء تركزت في مجال العلاج كما أشرنا آنفا،بنسبة 80.8 % ،وقد اعتمد أكثرهم على الأصدقاء بنسبة 95.9 %،وبنسب مقاربة جدا تتراوح من 88 % إلى 93% تشمل كل الأنواع الأخرى من العلاقات،عدا الروابط التي أطلقنا عليها اسم "آخر" التي قدرت نسبتها بـ66.2 %.

– أما بالنسبة لتنظيم المدرسة والتعليم بصفة عامة فنلاحظ تقارب واضح في نسب الاعتماد على الروابط باختلاف أنواعها .وصلت نسبة الاعتماد على الجيران وزملاء العمل تقريبا إلى 60 %.وأصغر نسبة مثلتها شبكة العلاقات بنسبة 51.44 %.

- وبالنسبة للتشغيل (العمل) فنلاحظ أيضا تقارب نوعا ما في النسب ،كما أنّ أعلى نسبة مثلتها فئة المبحوثين الذين اعتمدوا على علاقات أخرى بنسبة 77.5 % ،وبنسبة مقاربة 74.2 %،تمثل المبحوثين الذين اعتمدوا في البحث عن منصب عمل على شبكة علاقاتهم القرابية. أيضا وبنسب مقاربة تراوحت مابين 57.9 % و 63.9 % بالنسبة للروابط الأخرى المعتمد عليها .

*للمزيد أكثر أنظر الجداول (6-9) في الملاحق.

وأخيرا وبالنسبة للمجالات الأخرى فنلاحظ أيضا تقارب في النسب ،غير أنّ أعلى نسبة مثلتها فئة المبحوثين الذين اعتمدوا على علاقات أخرى بنسبة 66.2 % ،وبنسبة مقاربة جدا 65.4 %،تمثل المبحوثين الذين اعتمدوا في البحث عن منصب عمل على أصدقائهم.مقابل69.2 % الذين اعتمدوا على شبكة علاقاتهم،ومقابل أيضا وبنسب مقاربة تراوحت مابين 61.8 % و 63.9 % بالنسبة للروابط الأخرى المعتمد عليها .

إذن لقد أصبح تأثير رأس المال الاجتماعي في مختلف جوانب حياتنا العمومية حقيقة اجتماعية ، فقد أضحى الاعتماد على العلاقات القرابية ،والجيرة والعلاقات الشخصية والمهنية والاجتماعية بصفة عامة كضرورة بمعنى الكلمة للولوج إلى مختلف الخدمات ،أو لتخطي كل الصعوبات البيروقراطية.

وكما أكد العديد من الباحثين فإنّ رأس المال الاجتماعي مرتبط أيضا بامتلاك الموارد ،وقد يتمثل ذلك في المركز الاجتماعي أو الوظيفة التي يشغلها الفرد الذي يلجأ إليه وخير مثال على ذلك الوظيفة العمومية ،لأنّها القادرة على ضمان هذا .و كما هو معروف وحسب ما صرح لنا به بعض المبحوثين فإنّ كل التنظيمات الجزائرية هي عبارة عن شبكة علاقات قرابية ،عشائرية،جهوية .

فالولوج إلى العلاج يتطلب وجود علاقة مع طبيب أو ممرض أو موظف بالإدارة أو حتى علاقة مع عامل نظافة ،أو وجود الشخص الذي يوصل إلى هؤلاء (وسيط). كما أنّ الحصول على منصب عمل يرتبط ارتباطا وثيقا حسب ما أكد عليه "غرانوفيتر" بمدى تسخير العلاقات القرابية والتي يطلق عليها بالروابط القوية التي تسمح بالحصول على أحسن الفرص التي يتوفر عليها سوق العمل أي الحصول على منصب عمل جيد في أقل مدة ممكنة .وهذا لا يعني إلغاء دور الروابط الأخرى لأنّ نتائج الجدول تظهر بأنّ لها دور أساسي كذلك في الحصول على منصب عمل.

وكذلك هو الحال بالنسبة لإجراء معاملة إدارية، فيتطلب ذلك وجود علاقة مع موظف بتلك المؤسسة أو وجود شخص معين أيضا الذي له علاقة مع موظف ما بتلك المؤسسة. وقس على ذلك .ونأخذ على سبيل المثال ما صرح به لنا أحد الموظفين بأحد بالمستشفيات وهو مدير الموارد البشرية ،سنه 57 سنة ،متزوج وأب لـ 4 أبناء ،أنّه يقوم بمساعدة العديد من الأشخاص ليتمكنوا من العلاج بالمستشفى الذي يعمل به .

إنّ اللجوء إلى الوساطة للولوج للخدمات لم تقتصر على جنس معين أو سن معين أو وظيفة معينة بل شمل كل المبحوثين باختلاف خصائصهم أو خصوصياتهم ،وبالاعتماد أيضا على مختلف الروابط ،سواءً الروابط الأولية أو الروابط الثانوية التي بنوها بوعي من خلال مختلف تفاعلاتهم اليومية أومن خلال وظائفهم أو من خلال مراكزهم الاجتماعية أو غيرها ،وحافظوا عليها وتمكنوا من الاستعانة بها وقت الحاجة، سواءً بتزويدها إياهم بمختلف المعلومات الضرورية التي تخص معاملاتهم ،أو الحصول على نصائح وإرشادات ،أو التدخل بطريقة مباشرة لتسهيل تلك المعاملة،أو القيام بالوساطة بمختلف أشكالها.(ولمزيد من التفاصيل انظر الجداول من 3 — 6 في الملاحق).

لكن السؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا الآن هو :هل نجحت هذه الوساطة في تحقيق مسعى المبحوثين،والتي يؤكد الباحثون بأنّ ذلك يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم رأس المال الاجتماعي الذي يرتبط بامتلاك شبكة من العلاقات الاجتماعية ومدى امتلاك هذه الشبكة للموارد ؟سؤال سنجيب عنه في المحور الخامس عند تحليلنا لأهمية العلاقات غير الرسمية في المجتمع.

3:اختراق التضامن التقليدي للتنظيمات الحديثة وانعكاس ذلك على فعالية الخدمات:

بعد أن تبين لنا حقيقة وواقع اختراق التضامن التقليدي والشبكات الاجتماعية للتنظيمات الحديثة سوف نحاول فيما يلي معرفة تأثير ذلك على فعالية الخدمات.و هذا من خلال البيانات التي جمعناها من الميدان والمبنية على مجموعة من المؤشرات وجاءت النتائج كما يلي:

1.3: الاحتكار والهيمنة والقضاء على مبدأ تكافؤ الفرص:

إن التنظيمات هي عبارة عن تطبيق لعمليات عقلانية من أجل انجاز مهامها ،غير أنّه في واقع الأمر فإنّ هناك العديد من العراقيل التي تجعل من السعي وراء تحقيق الأهداف العقلانية أمرا صعبا ،ذلك لأنها محاطة بمصالح وقوى متنافسة تجعل منها متقلبة وغامضة.فتظهر بذلك العديد من العيوب التي هي في الواقع انعكاس لمرض خفي من أمراض التنظيمات التي تصيبها التي تحول دون تحقيق أهدافها (تضعف فعاليتها) ومن بين هذه الأمراض الاختراق الذي تمارسه العلاقات الاجتماعية المتعددة في شكل تضامن غير رسمي بين أفراد المجتمع في تفاعلهم مع هذه التنظيمات .

جدول رقم (83) يبين العلاقة بين الجنس ورأي المبحوثين في طريقة تقديم الخدمات بالتنظيمات.

الطريقة / الجنس	على قدر المساواة	بالمحاباة	لذوي النفوذ	بالرشوة	أمر نسبي	بدون إجابة	المجموع.	مجموع الاجابات
ذكر	%7.2 24	%61.2 204	%59.7 199	%35.1 117	%3.3 11	%3.9 13	%59,1 333	568
أنثى	%15.7 36	%43.4 100	%41.7 96	%26 60	%2.6 6	%7 16	%40,9 230	314
المجموع	%10.7 60	%54 304	%52.4 295	%31.4 177	%3 17	%5.2 29	%100,0 563	882

* تم التنسيب في الجدول بالنسبة لحجم العينة وليس بالنسبة لعدد الإجابات.

تظهر نتائج الجدول ما يلي:

– معظم المبحوثين صرحوا بأنّ التنظيمات الحديثة تقدم الخدمات بالمحاباة بنسبة 54% وتتأكد لدى فئة الذكور بنسبة 61.2% مقابل 43.4% بالنسبة للإناث.بينما صرحت نسبة مقاربة جدا 52.4% بأن هذه التنظيمات هي في خدمة ذوي النفوذ،وتدعمها في ذلك فئة الذكور بنسبة 59.7% مقابل 41.7% بالنسبة للإناث.

– صرحت نسبة معتبرة من المبحوثين 31.4% بأنّ التنظيمات هي في خدمة المرتشين ،وتتأكد أيضا لدى فئة الذكور بنسبة 35.1% مقابل 26% بالنسبة للإناث.

– بينما صرحت نسبة قليلة من المبحوثين 10.7% بأنّ التنظيمات تقدم الخدمات على قدر المساواة ،وتتأكد لدى فئة الإناث بنسبة 15.7% مقابل 7.2% بالنسبة للذكور.كما صرحت فئة ضعيفة جدا 3% بأنّ ذلك أمر نسبي أي هي مزيج من الممارسات السلبية إن صح التعبير والعقلانية.

إنّ هذه النتائج تبين لنا بأنّ أغلب أفراد المجتمع يشعرون بعدم تقديم الخدمات على قدر المساواة بين الأفراد ، وهذا ما جعل معظم المبحوثين يشعرون بعدم الراحة النفسية والاجتماعية كما رأينا في الفصل الثاني من الجانب الميداني وهم يعيشون صراع يومي مع هذه التنظيمات بصفة عامة، وأسبابها متعددة إلا أنّها تنصب كلها في غياب تام لفعاليتها ،والفوضى التي يتميز بها المجتمع كنسق اجتماعي ككل .

تبين لنا هذه النتائج أيضا بأنّ العلاقات غير الرسمية كالواسطة والمحسوبية والجهوية وغيرها التي هي عبارة عن تضامن اجتماعي سلبي في بعض الحالات بين الأفراد لها تأثير كبير جدا على فعالية التنظيمات الحديثة وتطورها.فأول ملاحظة تجدر الإشارة إليها هي أنّ طريقة تقديم هذه التنظيمات للخدمات هي بعيدة كل البعد عن الأسس والمبادئ العقلانية والرشادة و البيروقراطية .فهذا الاختراق أضعف القواعد والأسس التي بنيت عليها هذه التنظيمات الحديثة وعزز التنظيمات التقليدية مثل القرابة والقبيلة والعشيرة والجيرة ومختلف التنظيمات غير الرسمية الأخرى على حسابها .

ويظهر هذا جليا من خلال ما سبق ذكره ،كما يظهر من خلال الطرق المشار إليها أعلاه في الجدول (المحاباة ،النفوذ،الرشوة) وهذا ما حال دون إقامة تنظيمات بيروقراطية حقيقية يتساوى فيها الجميع في الحقوق و الواجبات.أي انعدام تكافؤ الفرص.فشعار المواطنين متساوون أمام القانون خالي من أي معنى .فالأولوية للمقربين من الموظفين سواء كانوا أقارب ،أصدقاء ،جيران ،أو غيرهم ممن لهم مصالح متبادلة مع هؤلاء الموظفين .

أشار غالبية المبحوثون بأن التنظيمات تقدم الخدمات **بالمحاباة** و– تقديم الخدمات بالمحاباة – مؤشر على العموم على هيمنة رأس المال الاجتماعي في تحديد المستفيدين من الخدمات والامتيازات التي تتوفر عليها التنظيمات إن صح التعبير وإن كانت القوانين والشروط تبدوا ظاهريا مهمة على أساس نوعية الخدمة التي من المفترض أن تحسم لمستحقيها من أصحاب الكفاءة والجدارة .إلا أن التنظيمات تبقى مع الاتصال الدائم بالقيم التقليدية أو منطق الثقافة التقليدية في لمجتمع الجزائري وبالتالي فهي تعيد إنتاج التحالفات الاجتماعية و البيروقراطية ، وهذا ما يؤثر بدوره سلبا على قيم وسلوكات واستراتيجيات العاملين بالتنظيم أنفسهم ،وهذا ما يؤدي إلى ان تخسر المؤسسة على المستوى الرمزي معيار الكفاءة والمهارة والفعالية بصفة عامة .ويؤثر على الإدارة الحسنة لتسيير الموارد البشرية فيما بعد وتقديم الخدمات بصفة عامة ،حيث تصبح منطق العلاقات غير الرسمية هو المحدد لتقديم الخدمات.

يعني هذا بأنّ تقديم الخدمات بالمحاباة يعني تقديم مصالح شريحة ضيقة من المجتمع لها علاقة مباشرة غير رسمية بأحد الموظفين بالتنظيمات،وهذا ما أثر سلبا على هذه التنظيمات بما فيها الأفراد العاملين بها .فانتشار اعتقاد سيطرة

الطرق غير القانونية على سير عمل هذه التنظيمات بين أفراد موظفين أو طالبي الخدمات ،يزيد من ترسيخ هذا السلوك في ذهنياتهم أو مخيالهم والعمل به كلما دعت الحاجة إلى ذلك وكلما سمحت لهم الفرصة. فينتج عنها انتشار الفساد واللامبالاة بمصالح الآخرين.وبالتالي إعادة إنتاج عملية الاختراق عن طريق العلاقات غير الرسمية.

أما بالنسبة للطريقة الأخرى التي صرح بها المبحوثين فتتمثل في **استعمال النفوذ** ،وهذه الكلمة تحمل معاني متعددة منها الاحتكار والسيطرة على الامتيازات والخدمات والفرص التي تشتمل عليها التنظيمات الحديثة لصالح المقربين .ويتم الاحتكار والهيمنة من خلال استخدام الموظف لموقعه أو مركزه أو منصبه بالتنظيم أو عن طريق أشخاص مهمين لهم مكانة مرموقة في الدولة منهم الموظفين بالتنظيمات الإستراتيجية إن صح التعبير تربطهم علاقة بأحد الموظفين بالتنظيم للحصول على امتيازات ، بمعنى قيام المسؤولين الذين يتولون المناصب المهمة بالتنظيمات باختلافها باستغلال وظائفهم في حصر الخدمات لهم شخصيا أو لأشخاص مقربين منهم ،أقارب ،أصدقاء ، وغيرهم ،وتقديم لهم تسهيلات كبيرة التي في غالب الأحيان تكون بمقابل مادي ، وهذا ما يؤدي إلى القضاء على روح التنافس بين أكثر من جهة أفرادا كانوا أو مؤسسات الأمر الذي يؤدي إلى تدني مستوى الخدمة من جهة ،وإضعاف الكفاءات بهذه التنظيمات من جهة أخرى.

وقد صرحت إحدى المبحوثات ملأنا معها الاستمارة بالمقابلة ،وهي رئيسة إحدى الجمعيات الخيرية،53 سنة ،متزوجة بدون أبناء:"...أصبحنا يوميا نرى سلوكيات من بعض المسؤولين أصحاب القرار تتنافى مع ما تقتضيه المصلحة العامة في بعض الوظائف".

تجدر الإشارة أيضا أنّ هناك نسبة معتبرة من المبحوثين صرحوا بأنّ التنظيمات تقدم الخدمات **بالرشوة** التي في غالب الأحيان تكون آخر حل يلجأ إليه الفرد لإنجاز معاملاته بعدما تتعذر عليه قضاء حاجياته الإدارية.وكما سبق وأشرنا إلى ذلك فإنّها تختلف كما و نوعا من شخص لآخر ،ولها علاقة مباشرة بالوساطة والمحاباة.وهي أكثر خطرا ربما من الظواهر الأخرى ،لأنّها تزيد من الجشع وتدني الأخلاق كونها مرتبطة بالجانب المادي.

يمكن أن نخلص من خلال كل ما قيل أنّ التضامن غير الرسمي المتمثل في الواسطة والمحسوبية واستعمال النفوذ والرشوة تتسبب في ظهور نظام الشلل والتكتلات وجماعات المصالح بالتالي وقوع خدمات التنظيم في يد جماعة ضيقة وتسخيرها للمصالح المشتركة الأمر الذي ،يتسبب في ظاهرة وضع الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب التي أثرت على السير العادي والآلي للخدمات وهذا ما أدى بدوه إلى تذمر الأفراد الدائم من العراقيل البيروقراطية وفقدان الثقة في هذه التنظيمات.وبالتالي البحث عن بديل موازي إن صح التعبير لتحصيل الحقوق ،لأنّه كما هو متعارف عليه لدى الجميع فإنّ ضعف التنظيم الرسمي هو السبب المباشر لظهور وهيمنة التنظيم غير الرسمي.

وعليه فإنّ هذا يعتبر وكأننا ندور في حلقة مفرغة.فانتشار هذه الظواهر بهذه التنظيمات هي أداة فعالة في نشر العديد من مظاهر هذه السلوكات بحد ذاتها ،أي هي سبب ونتيجة في حد ذاتها (علاقة عكسية) ،فعدم فعالية التنظيمات إنجر عنه عدم تطبيق الأسس الموضوعية والجدارة والكفاءة في تقديم الخدمات ، وهذا ما دفع بالأفراد إلى

البحث عن وساطة وهذا ما أدى إلى سيادة مبدأ المحسوبية والوساطة والرشوة في التنظيمات . حيث انتشرت فكرة أو اعتقادا راسخا بأنّه لا شيء يتم دون واسطة، وأنّ كل شيء ممكن بالواسطة.

وقد صرح أحد المبحوثين في هذا الصدد وهو موظف بهيئة الاتحاد العام للعمال الجزائريين ،سنه 56 سنة ،متزوج وأب لـ 9 أبناء . ملأت الاستمارة بالمقابلة :"من كثرة التجاوزات والاعتداء على القوانين والضغط الكبير الذي تعرفه المحاكم ،واكتظاظ السجون ،أصبح التساهل نوعا ما في تطبيق العقوبات على المخالفين ،مما أدى إلى الاستمرار في مخالفة القوانين بل تحدث تجاوزات أكبر من السابق .وحتى من طرف الأشخاص الذين تعرضوا للعقوبة ،لأنّ حجم الاستفادة كان أكبر من حجم العقوبة بالنسبة إليهم. وهذا أدى إلى فتح المجال لأشخاص آخرين وهم ينشطون في شبكات متخصصة .جمع الثروة أهم من كل شيء ،أصبح الناس بلا الأخلاق ".

و يمكن أن نستخلص من هذا التصريح جملة من الظواهر التي نجمت عن عدم احترام القانون ،منها الضغط على هذه التنظيمات أي الاكتظاظ ،عدم تطبيق القوانين بكل شفافية و بجدية ،إعادة إنتاج العلاقات غير الرسمية بمختلف أنواعها ،القضاء على مكارم الأخلاق .

تجدر الإشارة أيضا إلى أنّ هناك فئة قليلة صرحت بأنّ التنظيمات الحديثة تقدم الخدمات **على قدر المساواة** ،يمثل أغلبها فئة الإناث ،وهذا راجع ربما إلى قلة الاحتكاك مع هذه التنظيمات مقارنة مع فئة الذكور و إمّا حيازتها على رأس مال اجتماعي يمكنها من قضاء حاجياتها بكل سهولة وبالتالي عدم الشعور بتلك الممارسات غير الرسمية التي تخترق هذه التنظيمات وتؤثر على فعاليتها.

3.2:إضعاف التنظيمات الحديثة وتكريس التنظيمات التقليدية(الترهل الإداري):

إن التنظيم الإداري لا يمكن فصله بطريقة أو بأخرى عن النظام الاجتماعي العام ،و نعني بهذا وجود علاقة تأثير وتأثر بالبيئة الاجتماعية التي يتواجد بها التنظيم ،فلا يمكن فصل ثقافة المؤسسة عن ثقافة المجتمع .

و من البديهي و كما هو شائع في حقل الإدارة ،فإنّ عملية التنظيم والتسيير والعملية الإدارية بصفة عامة لا يمكن فصلها عن الظروف البيئية التي تعمل فيها،وبالتالي لا يمكن إيجاد إدارة علمية رشيدة "بيروقراطية" دون توفر ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية سائدة في بيئة تجسد أعلى مراحل العقلانية الإنسانية بتعبير "ماكس فيبر".وتقوم البيروقراطية برأيه على أساس "مبدأ القبول بوجود أنواع مختلفة ومتضاربة من المصالح المشروعة والثابتة والتي يجري تنظيمها بقواعد محددة ،أي بسن القوانين واتخاذ الإجراءات الإدارية المناسبة .وتنبع كل تلك العقلانية والاستقرار الذين توفرهما السلطة البيروقراطية تحديدا من ارتباطهما الوثيق بالقواعد الناظمة لمختلف نشاطات ومرافق الحياة ،حيث يجري وضع حد لرغبة وقدرة أصحاب الشأن والنفوذ على تحقيق مآربهم في المجتمع بطريقة مهذبة وواضحة ، في حين يجري تحديد حقوق وواجبات مرؤوسيهم سلفا وبنفس الطريقة"([1]) . ولو أنّ الجدول السابق يعطينا صورة واضحة عن

([1]) فرانسيس فوكوياما **الثقة : الفضائل الاجتماعية ودورها في تحقيق الازدهار**:مرجع سابق.ص 218.

سيطرة التنظيمات التقليدية على التنظيمات الحديثة، إلا أننا سنحاول الكشف أكثر عن كيفية تسيير وتنظيم التنظيمات الجزائرية حسب رأي المبحوثين خاصة و أنّ هناك فئة كبيرة منهم تنشط بهذه التنظيمات .

جدول رقم (84) يبين العلاقة بين السن ورأي المبحوثين في طريقة تقديم الخدمات بالتنظيمات.

الطريقة / **المستوى التعليمي**	الموضوعية و العقلانية	الطرق التقليدية	كليهما	بالفوضى	بدون إجابة	المجموع
يقرأ ويكتب + ابتدائي	/	%27.3 21	%50.6 39	%16.9 13	%5.2 4	% 13.7 77
متوسط	/	%42.1 32	%52.6 40	/	%5.3 4	%13.5 76
ثانوي	%11 20	%55.8 101	%28.7 52	%2.2 4	%2.2 4	%32.1 181
جامعي	%5.7 13	%52 119	%28.4 65	%7 16	%7 16	%40.7 229
المجموع	%5.9 33	%40.9 273	%34.8 196	%5.9 33	%5 28	%100 563

تحضى دراسة التنظيم باهتمام كبير باعتباره من أهم الدعائم التي تستند عليها نجاح العملية الإدارية والتي تنعكس على طرق تقديم وإشباع الحاجات الإنسانية . و تشير بيانات الجدول إلى أنّ غالبية المبحوثين 40.9% صرحوا بأنّ التنظيمات الحديثة تسير بالطرق التقليدية،تدعمها في ذلك النسبة 55.8% وتمثل فئة المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الثانوي ،تليها وبنسبة مقاربة جدا 52% وتمثل فئة المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الجامعي ،مقابل 42.1% وتمثل فئة المبحوثين ذوي المستوى التعليمي المتوسط ،ومقابل أيضا 27.3 % وتمثل فئة المبحوثين ذوي المستوى التعليمي يقرأ ويكتب وابتدائي.

كما صرحت نسبة معتبرة من المبحوثين 34.8 % بأنّ التنظيمات الجزائرية هي عبارة عن مزيج بين الفكر العقلاني والتقليدي ،وتتأكد لدى المبحوثين ذوي المستوى التعليمي المتوسط ،و ذوي المستوى التعليمي يقرأ ويكتب وابتدائي بأكثر من 50 % ،وتنخفض النسبة كلما ارتفع المستوى التعليمي.حيث نسجل 28.7 % بالنسبة للمبحوثين ذوي المستوى التعليمي الثانوي،و 28.4 % بالنسبة للمبحوثين ذوي المستوى التعليمي الجامعي.

في مقابل هذا صرحت نسبة ضعيفة من المبحوثين 5.9 % بأنّ التنظيمات الجزائرية بالطرق الموضوعية و العقلانية ،وتتأكد لدى المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الثانوي والجامعي بنسب ضعيفة نوعا ما 11 % و 5.7 % على التوالي .وعل العكس من ذلك وبنفس النسبة 5.9 % صرحت فئة من المبحوثين بأنّ التنظيمات الجزائرية تسير بالفوضى ، و أغلبهم ذوي المستوى التعليمي يقرأ ويكتب وابتدائي.

إنّ هذه النتائج تبين لنا ما يلي :

– بالرغم من الانتشار الواسع للتنظيمات في المجتمع الجزائري وتوفرها على نظام (قانون) ولوائح رسمية تحدد وتنظم سيرها لتحقيق الأهداف التي أنشأت لأجلها .واحتوائها على الوسائل الحديثة والتكنولوجيا من آلات و معدات ضرورية لتلبية حاجيات الأفراد المتفاعلين معها ،والتي من المفروض أن تساعد على إتمام هذا التفاعل بشكل ايجابي ،إلا أنه في واقع الأمر لم يحدث أي تغير ملموس في طريقة التنظيم، فالمعضلة تتعلق بالعنصر البشري الذي لم يغير من طريقة تفكيره،وليس في استعمال المعدات والوسائل الحديثة.

– لقد صرح أغلب المبحوثين بأنّ هذه التنظيمات تسير بالطرق التقليدية – والطرق التقليدية– هي مرادف للعقلية السائدة في المجتمع القبلي والعشائري والتي تتنافى مع العقلانية والبيروقراطية الحديثة.وقد أشرنا إلى هذا آنفا في الفصل الثاني عند الحديث عن المشكلات البيروقراطية التي تعاني منها التنظيمات الحديثة الجزائرية وهذا بطبيعة الحال هو نتيجة الاختراق الذي تتعرض له هذه التنظيمات من طرف التضامن غير الرسمي ،وهي تعبر عن الخروج عن إطار الخصائص الجوهرية للبيروقراطية التي حددها الباحثون في مجال علم اجتماع التنظيم ،وبالأخص "ماكس فيبر" في نموذجه المثالي ،ونذكر بعضها فيما يلي وكما وردت في مؤلف الباحث طلعت إبراهيم لطفي([1]):

* توزيع وتقسيم نشاطات التنظيم وفقا للقواعد والقوانين التي تحدد واجبات الموظف التي يلتزم بأدائها و كذا وجود قانون ينظم العمل بصورة عامة التي تساهم في تحقيق استقرار التنظيم.إلا أنّ لا وجود لتقسيم العمل في التنظيمات الجزائرية بما فيها المجتمع كنسق اجتماعي أو كتنظيم ،والقوانين التي تحدد ذلك هي مجرد حبر على ورق،والقانون السائد هو قانون الأقوى ،وقانون الأعراف والتقاليد بكل ما تحمله من معنى ومحتوى ونصوص.

* أيضا قيام السلطة العليا بتوظيف الأفراد الذين تتوافر لديهم المؤهلات والخبرة اللازمة عن طريق إجراء اختبارات خاصة والواقع فإنّ التنظيمات الجزائرية تخالف هذا تماما ،فتوظيف الأفراد يكون بالمحاباة والمحسوبية وليس على أساس المؤهلات والخبرة المطلوبة.وهذا ما أثبتته النتائج سابقا.

*بالإضافة إلى هذا ،تفصل البيروقراطية بين الملكية والإدارة،وتفصل النشاط الرسمي للموظف عن حياته الخاصة ،كما تفصل الأموال والأدوات العامة عن الممتلكات الخاصة ،أما في التنظيمات الجزائرية فلا وجود للفصل بين الملكية والإدارة ، والأموال والأدوات العامة هي ملك الموظف و بإمكانه استغلالها لأمور شخصية ،فكثيرا ما نرى ونسمع عن استغلال بعض المسؤولين لوسائل وأجهزة العمل في قضاء مصالحهم الخاصة ،نذكر على سبيل المثال السيارات و الأدوات المكتبية وغيرها...

* يتطلب أداء النشاط الرسمي قدرة الموظف الكاملة على أداء العمل بغض النظر عن الوقت المحدد له،غير أنّ الموظف الجزائري لا يلتزم بتكريس نفسه للعمل الوظيفي و لا يلتزم بالوقت المحدد له ،فهو يحضر متى يشاء وينصرف متى شاء ، وفي بعض الحالات يمضي فقط فترة وجيزة في مكان العمل لإثبات حضوره وحتى هذه الفترة لا يتفانى في

([1])- طلعت، إبراهيم لطفي ،مرجع سابق ،ص ص،39-42.

أداء عمله ببذل كل طاقته بل بالعكس من ذلك .فهمه الوحيد قضاء مصالحه الشخصية. فنجده يقضي عمله في قراءة الصحف أو استقبال الضيوف وتبادل الأحاديث الشخصية معهم دون مراعاة لقيمة الوقت المخصص للعمل.

و في حالات أخرى يلجأ إلى التهرب من العمل بأساليب عديدة كالتأخر أو التغيب بدون سبب يبرره القانون، أو الخروج أثناء أوقات العمل الرسمي لقضاء مصالحه الخاصة غير مبالي بالمسؤولية الوظيفية الملقاة على عاتقه ، وفي بعض الأحيان يلجأ إلى الانسحاب النفسي من العمل،ونعني بهذا حضور الموظف إلى مكان عمله خلال فترة العمل الرسمي لكنه لا ينجز أي عمل وهذا ما يؤدي إلى تراكم معاملات الأفراد المتفاعلين مع هذه التنظيمات وتأخيرها وعدم إنجازها في الوقت المحدد فربما المعاملة التي تتطلب بضع دقائق تنجز في ظرف شهر.

ويزيد من الوضع سوءً غموض الإجراءات والقوانين والتعليمات إلى الحد الذي أصبح فيه الأفراد يعتقدون أن الموظف يستطيع أن يمنح أو يمنع وأن ينفذ أو يؤجل ذلك ، ونتيجة لذلك فقد وجد الفرد البسيط نفسه مرغما على إتباع وسائل وأساليب كالواسطة والمحسوبية ، بل تعدى ذلك إلى استعماله بعض الأساليب غير المشروعة للوصول إلى الموظف وإقناعه بضرورة إنجاز العمل بالسرعة المطلوبة دون تباطؤ أو عرقلة كالرشوة مثلا .

* يجب على الموظف ألا يستغل وظيفته أو يتبادل الخدمات مع زملائه من الموظفين ،لأنّ معنى أداء الوظيفة هو أن يقبل الموظف القيام بالتزام خاص نحو الإدارة في مقابل الحصول على مورد للرزق.أما بالتنظيمات الجزائرية فتنتشر ظواهر استغلال الوظيفة لتحقيق أغراض شخصية على حساب المصلحة العامة ، والانحراف بالسلطة واستخدامها في غير مجالاتها ، وتشويه القرارات الإدارية وعرقلة تنفيذها،وهذا أدى إلى الإساءة والإضرار بالأفراد والمؤسسات والمصلحة العامة على حد سواء.

* هذا من جانب ومن جانب آخر،فهناك عقلية إن صح التعبير شائعة بين الموظفين الجزائريين تتنافى مع تقسيم العمل وتحديد واجبات الوظيفة وهي الخروج على التنظيم الرسمي الذي يفرض على الموظف ممارسة عمل واحد من خلال مبدأ تقسيم العمل ، أي أن العمل مقسم على الموظفين كل حسب اختصاصه ،فنجد تبادل الخدمات بين الزملاء ،وفي نظرهم فإنّ هذا يعبر عن تجاوز القانون من أجل تقديم عمل إنساني.غير أنّه في واقع الأمر يؤدي إلى تنمية روح اللامبالاة والاتكالية والكسل،والتأثير السلبي على تقديم الخدمة بالشكل المطلوب.

– تجدر الإشارة إلى أنّ هناك نسبة معتبرة من المبحوثين وتشمل فئة قليلة من ذوي المستوى التعليمي الثانوي و الجامعي ،صرحت بأنّ التنظيمات الحديثة الجزائرية تسير بالعقلانية والموضوعية ،وهذا راجع ربما لمركزها الاجتماعي الذي يساعدها على قضاء احتياجاتها بهذه التنظيمات بكل سهولة ومرونة.على عكس الفئات الأخرى من المبحوثين الذين ترجع نظرتهم السلبية عن هذه التنظيمات إلى تجارب سلبية إن صح التعبير في تفاعلهم معها.

– تجدر الإشارة أيضا إلى أنّ هناك نسبة ضعيفة نوعا ما من المبحوثين وتشمل بصفة أكبر ذوي المستوى المحدود(يقرأ ويكتب وابتدائي) ،تليها وبنسبة أقل فئة ذوي المستوى التعليمي الجامعي،وبنسبة ضعيفة جدا ذوي

المستوى التعليمي الثانوي ،صرحت بأنّ التنظيمات تسير بالفوضى.وهذا ما نتج عنها تدني في الخدمات ،حيث صرح أحد المبحوثين وهو تاجر ،40،متزوج وأب لـ 3 أطفال "المؤسسات تسير بالفوضى ، والفوضى تقضي على مكارم الأخلاق.فضاعت الحقوق واختلط الحابل بالنابل".

إذن وبطبيعة الحال فإنّ هذه النظرة الدونية للمبحوثون إزاء التنظيمات الحديثة ،تبين بأنّ هذه التنظيمات انحرفت عن الأهداف الأساسية الذي أنشأت من أجلها وهي خدمة الأفراد بأفضل طريقة، وانتقلت من دور الخادم إلى دور السيد الذي يتحكم في مصير الأفراد ويعرقل مسار حياتهم.وسنحاول التطرق لأحد الأساليب التي يَعْمد إليها الموظفون لدفع الأفراد إلى اللجوء القسري لهذه الوسيلة أي إعادة إنتاج الظاهرة فيما يلي:

جدول رقم (85) يبين موقف المبحوثين من تنامي ظاهرة الوساطة بفعل الاكتضاظ.

الطوابير سبب في تنامي الوساطة	التكرار	النسبة
نعم	375	%66,6
لا	172	%30,6
بدون إجابة	16	%2,8
المجموع	563	%100,0

تظهر نتائج الجدول أنّ النسبة الغالبة من المبحوثين 66.6% صرحت بأنّ الطوابير الموجودة بشكل دائم في الإدارات العمومية سببا مباشرا لتنامي الوساطة والمحسوبية ،مقابل نسبة معتبرة نوعا ما 30,6% صرحت بعكس ذلك أي أنّ الطوابير الموجودة بشكل دائم في الإدارات العمومية ليست سببا في تنامي الوساطة والمحسوبية.

حقيقة فإنّ أسباب حدوث الاكتضاظ في التنظيمات الجزائرية عديدة أهمها ضعف أداء العنصر البشري ،ونعني بهذا ما يتعلق بإهمال واجبات الوظيفة من طرف الموظفين وعدم الإخلاص والالتزام بأخلاق المهنة وقد سبق وأن تعرفنا على ذلك في الفصول السابقة. كأن يقضي الموظف عديم الضمير المهني معظم الوقت المخصص للعمل في التحدث على الهاتف لأغراض شخصية أو مغادرة العمل قبل نهاية الدوام الرسمي ، الأمر الذي يعطل مصالح المواطنين ومعاملاتهم ويجعلهم ينتظرون لساعات طويلة لإنجازها .

و قد يتم تأخير وتعطيل مصالح الأفراد طالبي الخدمة عن قصد وهذا بسبب شيوع ظاهرة الوساطة والمحسوبية بالتنظيمات،ونعني بهذا أنّ انتشار هذه الظواهر يشجع ضعفاء النفوس من الموظفين على المماطلة في انجاز المعاملات وتأخيرها عن قصد وهذا من أجل فرض الحاجة لطلب تدخل أحد الأطراف للتوسط لهؤلاء الأفراد المتفاعلين مع التنظيم من أجل الحصول على كَسْبْ معين ،ويتم هذا طبعا عبر الطوابير الكبيرة التي تكون مجالا خصبا لهذه الممارسات .

3.3:سيادة منطق العلاقات غير الرسمية والقضاء على هيبة القانون والثقة في التنظيمات:

كما هو متعارف عليه لدى العام والخاص فإنّ انتشار الواسطة والمحاباة واستعمال النفوذ يفقد القانون هيبته في المجتمع. لأن أصحاب النفوذ يملكون تعطيل القانون أو تجاوزه ، وبما أنّ كل أفراد المجتمع متأكدين هذه الحقيقة ،و أن القانون حبر على ورق ، وأن القوانين واللوائح لا تطبق ضد المخالفات الصريحة والصارخة لأمن المجتمع الاقتصادي والاجتماعي...، فلا بد أن يفقدوا ثقتهم في هيبة القانون وعدالة التنظيمات ، وبالتالي عدم التفاعل الايجابي معها .وقد بينا في الجانب النظري هذه الفكرة من خلال التطرق لأعمال كل من الباحثين" فوكوياما و غرانوفيتر ".

إذ يرى الباحث "فوكوياما أنّ الثقة هي أساس التعاون ،وأساس بناء الروابط الاجتماعية وانّ أكثر المؤسسات فاعلية وكفاءة تعتمد على معايير أخلاقية مشتركة بين الأفراد ،ولا تحتاج هذه التجمعات عقودا رسمية شاملة ،ولا ترتيبات قانونية تنظم العلاقات بين أفرادها لأنّ هؤلاء أجمعوا منذ البداية على الالتزام بقواعد أخلاقية ومعنوية تشكل أساسا نظريا لبناء الثقة المتبادلة فيما بينهم.ولو انتشرت الثقة بين جميع القائمين بأي مشروع تجاري فسوف تنخفض تكاليف ممارسة الأنشطة الاقتصادية إلى حد كبير. والعكس ففقدان الثقة في الآخر والمجتمع بصفة عامة يفرض دفع تكاليف إضافية (ضريبة بالمعنى المجازي) على جميع الأنشطة الاقتصادية لأن المستوى المرتفع من الثقة سيسمح بظهور مجموعة واسعة ومتنوعة من العلاقات الاجتماعية"([1]).

ولا تقف أهميتها عند هذا الحد بل بفضلها يمكن "المرور إلى الروابط الاجتماعية الحديثة بعيدا عن العصبية والتقليدية .ويصنف المجتمعات إلى مجتمعات تتميز بالثقة في الآخر المجهول ومجتمعات تتميز بعدم الثقة في الآخر ،نتيجة لذلك تنتشر في هذه الخيرة ظاهرة العشائرية ...لأنّ الثقة تبقى محصورة في أفرادها "([2]). وهذا ما ينطبق تماما على المجتمع الجزائري الذي يتميز بثقة متدنية في الآخر.

أمّا (غرانوفيتر) فقد ربط بين درجة الثقة التي تسود المجتمع والانخراط في مؤسسات المجتمع المدني "كلما كانت درجة الثقة في الآخر عالية كلما مال الناس نحو الالتزام المدني والمساهمة في الجمعيات والعكس صحيح ([3]). وبالتالي وكما رأينا آنفا فإنّ فقدان الثقة في الآخر في المجتمع الجزائري نتج عنه عزوف عن الانخراط في الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة .و بالتالي فعدم تنظيم الأفراد أنفسهم على شكل تنظيمات مدنية ساهم في انتشار للفوضى وعدم التنظيم وفسح المجال للممارسات غير الرسمية للبروز أكثر.

وهذا ما أكدت عليه النتائج التي توصل إليها مجموعة من الباحثين في علم الاجتماع بجامعة الجزائر 2 ،في دراسة حول الشباب .إذ أسفرت نتائج البحث عن ضعف ثقة الشباب في المؤسسات وحتى في العلاقات العامة

([1])- فرانسيس، فوكوياما .**الثقة الفضائل الاجتماعية لتحيقي الازدهار** ،مرجع سابق ،ص،ص،3132.

([2])- بومخلوف، محمد .الروابط الاجتماعية ومشكلة الثقة ،مرجع سابق ، ،ص،24

([3]) Robert Putnam, Op Cit, p, 45..

،باستثناء المؤسسات الدينية التي زادت نسبة الثقة فيها عن النصف 56.6% ،وكذا رجال الأمن 43.5% ،وإلى حد ما القضاء 32.1% التي نالت مستوى أعلى مستوى من الثقة ومستويات أدنى من اللاثقة بالنسبة إلى بقية المؤسسات.وتساؤل هؤلاء الباحثون عن كيفية إعادة بناء الثقة بالنظر إلى المستوى المتدني الذي بلغته في المجتمع ،خاصة وأنّ الأمر مرتبط بالأجيال والأجيال تدوم لفترات طويلة ،فهل يمكن اختصار الوقت واختزاله من أجل ذلك؟"([1]).

وعليه فبفقدان الثقة في هيبة القانون وعدالة التنظيمات تصبح مخالفة القانون هي الأصل واحترام القانون هو الاستثناء من طرف كل الأطراف المتفاعلة بالتنظيم على حد سواء "موظفين ،وطالبي الخدمة"،وهذا يؤدي بدوره إلى تعليم الأفراد عدم الصدق لأجل الحصول على مصالح أو منافع خاصة من خلال تبني العديد من الاستراتيجيات والحلول والوسائل التي تتنافى والمبادئ واللوائح التنظيمية نذكرها في الجدول الموالي.

جدول رقم(86) : تصورات المبحوثين للوسيلة الأنجع للتغلب على المشكلات الإدارية مرتبة من(1 إلى 4).

الرتبة / الوسيلة	1	2	3	4	بدون إجابة	المجموع
المثابرة الشخصية	%62.3 351	%14.4 81	%6.9 39	%7.8 44	% 8.5 48	%100 563
بامتلاك شبكة علاقات	%34.6 195	%40.3 227	% 3.7 21	% 0.7 4	%20.6 116	%100 563
بالرشوة .	%0.9 5	%19.5 110	% 26.3 148	% 10.8 61	%42.4 239	%100 563
طرق غير حضارية (الفوضى)	%4.3 24	%8.7 49	%21.5 121	%27.7 156	%37.8 213	%100 563
معرفة القانون	%1.4 8	%1.6 9	%0.2 1	% 1.6 9	%95.2 536	%100 563

نلاحظ من خلال الجدول أنّ أغلبية المبحوثين بنسبة 62,3 % أجابوا بأنّه يمكن للفرد أن يتغلب على المشكلات الإدارية بالمثابرة الشخصية بالدرجة الأولى ،مقابل نسبة معتبرة 34,6% ترى حلا لذلك في امتلاك شبكة علاقات قوية ،مقابل نسبة ضعيفة قدرت بـ 4,3 % وتمثل المبحوثين الذين يرون في (الفوضى) حلا لذلك ،و مقابل أيضا نسبة ضعيفة جدا لا يتعدى 1.4 % وتتمثل في معرفة القانون .بينما ترى فئة ضعيفة جدا لا تتجاوز 1% بأنّه يمكن التغلب على ذلك بدفع رشوة.

أما بالنسبة للرتبة الثانية ، فنلاحظ بأنّ امتلاك شبكة من العلاقات تحتل الصدارة بنسبة 40.3% ،تليها استعمال الرشوة بنسبة 19.5 % ،مقابل 14.4 % بالنسبة للمثابرة الشخصية ،ومقابل نسب ضعيفة بالنسبة للحلول الأخرى.

([1])- محمد ،بومخلوف وآخرون .**الشباب الجزائري: واقع وتحديات** .سلسلة إحذر الخطر قبل فوات الأوان .ط 1 . الجزائر :مطبعة الملكية،2012 ،ص،24

وبالنسبة للمرتبة الثالثة فتحتل الرشوة الصدارة بنسبة 26.3 %،تليها مباشرة وبنسبة مقاربة 21.5 % اللجوء إلى الفوضى . مقابل نسب ضعيفة لا تتعدى 7% بالنسبة للحلول الأخرى أيضا.ويبقى التفوق لهاتين الوسيلتين كحل للمشكلات الإدارية في المرتبة الرابعة مع تغير لصالح الفوضى، إذ ارتفعت نسبة المبحوثين الذين يعتبرونها كحل لهذه المشكلات إلى 27.7% ،مقابل 10,8% بالنسبة للرشوة ،مقابل نسب ضعيفة بالنسبة للاختيارات الأخرى.

و بحساب ترتيب الاختيارات حسب المعاملات حصلنا على الترتيب الآتي* (ترتيب تنازلي) :

1- المثابرة الشخصية = 176,9.

2- بامتلاك شبكة علاقات قوية = 150,7.

3- بالرشوة = 70,7.

4- طرق غير حضارية (الفوضى) = 64,1.

5- معرفة القانون =7.

نستخلص من هذه النتائج بأنّ النظرة الدونية التي يحملها المبحوثين عن التنظيمات الحديثة ،وعدم اليقين والثقة في عدالتها الأمر الذي جعلهم يعتقدون بحلول مختلفة خارجة عن الأطر الرسمية إن صح التعبير لمواجهة تلك المشكلات خاصة إذا علمنا أن أغلبية المبحوثين كما سبق وتطرقنا لذلك صرحوا بمواجهتهم لعراقيل عند تفاعلهم مع هذه التنظيمات الأمر الذي دفعهم للاستعانة بالوساطة .وهذا ما يؤدي إلى إشاعة روح اليأس بين أفراد المجتمع خاصة إذا علمنا أن العديد من الباحثين في علم الاجتماع أكدوا على أنه كلما ضعف الأمل انخفضت المبادرة وعندما تنخفض المبادرة يقل الجهد، وعندما يقل الجهد يقل الإنجاز وبدون الإنجاز يتوارث الناس الإحباط واليأس جيلاً بعد جيل.

غير أنّ ما لا يمكن إغفاله هو أنّ الغالبية العظمى من المبحوثين ترى بأنه يمكن تجاوز المشكلات الإدارية بالمثابرة الشخصية .وهذا يبين مدى إيمان المبحوثين بأنّه يمكن بالإرادة والعزيمة والصبر والاعتماد على النفس التغلب على المشكلات الإدارية.لأنّ الإنسان الذي يريد الوصول إلى هدف يستطيع .وهذا طبعا مرتبط إلى حد بعيد بشخصية الفرد.

هناك أيضا فئة معتبرة من المبحوثين ترى في امتلاك شبكة علاقات هو الحل للمشكلات الإدارية بالدرجة الأولى وهذا مرده إلى الحس المشترك ، الذي رسخته الرواسب الثقافية التقليدية وغذته إن صح القول التجارب الذاتية الواقعية غير الموفقة وتجارب الآخرين كالأقارب أو المعارف أو غيرهم من مختلف شرائح المجتمع وهذا ما أدى إلى تشكيل صورة نمطية على أنّه بامتلاك شبكة علاقات قوية يمكن نجاح أي فعل ، وشبكة العلاقات الواسعة في نظرهم هي الحل الأمثل والأقل تكلفه عند الحديث عن التفاعل مع التنظيمات الحديثة .وهذا ما أدى إلى إضعاف روح المبادرة لدى العديد من الأفراد .وسعيهم عبر هذه العلاقات غير الرسمية وبالتالي إعادة إنتاج الظاهرة.

* ترتيب المعاملات =مجموع حواصل ضرب التكرارات (مقسوم) على مجموع المعاملات(ترتيب المعاملات = $\frac{\text{مجموع حواصل ضرب التكرارات}}{\text{مجموع المعاملات}}$).

وتتأكد هذه الفكرة ربما عند المبحوثين الذين يفتقدون لرأس مال اجتماعي وشبكة علاقات واسعة تمتلك الموارد ،وبالأخص الذين ضاعت حقوقهم بفعل الصعوبات والعراقيل التي واجهوها عند تفاعلهم مع هذه التنظيمات . وخاصة وكما يعلم الجميع ومن خلال ما توصلنا إليه من خلال البيانات التي جمعناها من الميدان فإنّ المجتمع الجزائري والتنظيمات الحديثة تتحكم فيها الروابط التقليدية الأولية المبنية على القرابة و الترعة العشائرية،وكذا العلاقات المصلحية السطحية ،وهذا ما يبرر بشكل آلي تصورات المبحوثين للحلول التي يمكن من خلالها التغلب على المشكلات الإدارية التي تصب كلها في الأفعال غير الموضوعية .

ترى فئة معتبرة من المبحوثين بأنّه يمكن التغلب على المشكلات الإدارية عن طريق الرشوة وجاءت في المرتبة الثالثة بأعلى نسبة ، وهذا طبعا ناتج أيضا عن علم المبحوثين بانتشار هذه الوسيلة لقضاء الاحتياجات الإدارية،والتي أكدتها النتائج السابقة .حيث أنّ تماطل الموظفين في قضاء معاملات ومصالح الأفراد الذين لا يتمتعون بالنفوذ والقوة يجعلهم يضيعون الكثير من الوقت والجهد في طوابير طويلة في سبيل قضاء خدمة معينة لا تستدعي إلا دقائق معدودات وهذا ما يدفعهم ربما إلى دفع رشوة لتسريع وتيرة معاملتهم. وعليه تصبح هذه التنظيمات من تنظيم أنشأ لخدمة المواطن إلى وسيلة للضغط عليه من طرف المتحكمين فيها.

غير أنّه في بعض الأحيان المشكلات الإدارية بالنسبة لبعض الأفراد تكون محاولة لتجاوز القوانين أو للاعتداء على حقوق الآخرين كما أشرنا إلى ذلك في مواضع كثيرة من هذا البحث،والتي ترجع بالأساس إلى الخلل الكبير الذي أصاب أخلاق العمل وقيم المجتمع ، وكذلك سيادة حالة ذهنية لدى الأفراد والجماعات تبرر الرشوة وتجد له امن الذرائع ما يبرر استمراره أو اتساع نطاق مفعولها في الحياة اليومية ، إذ أخذت تشكل تدريجيًا في بعض الحالات مقومات نظام الحوافز الجديد الذي لا يجاريه نظام آخر.حيث أصبح دخل بعض أفراد المجتمع الناجمة عنها، تفوق أحيانًا في قيمتها الأجور الناتجة من العمل الرسمي ، مما يجعل الفرد يفقد الثقة في أهمية العمل الأصلي وقيمته ، وبالتالي يتقبل نفسيًا فكرة التفريط التدريجي في معايير أداء الواجب الوظيفي والمهني. فكم من وحدات سكنية سلمت لغير مستحقيها وكم من أراضي تابعة لأملاك الدولة أو تابعة للجماعات المحلية تم تجزئتها و توزيعها مع أنّ القوانين التي تمنع ذلك هي معروفة وواضحة لدى الجميع .وكم من منشآت عمومية سلمت دون أن تكون مطابقة للمواصفات ،وكم من تجارة لا يدفع أصحابها الضرائب والأمثلة لا تعد ولا تحصى،وتبعث في النفس الاشمئزاز.

أما المرتبة الرابعة فقد حازت الفوضى بأعلى نسبة ،والفوضى هي وسيلة جماعية لتحقيق المطالب في غالب الأحيان ،ولو أنّ الأغلبية الساحقة من المبحوثين الذين تم ملأ الاستمارة معهم بالمقابلة عبروا عن رفضهم المطلق وموقفهم السلبي اتجاه هذه الوسيلة لتحصيل الحقوق،وهذا ما جعلها تصنف في آخر مرتبة .

هذه الوسيلة أيضا كرد فعل جماعي تعبر عن تفشي البيروقراطية والمحسوبية و الفساد وسيطرتها على التنظيمات ،الأمر الذي تسبب في سوء توزيع الخدمات التي من المفترض أن توزع توزيعا عادلا بين الأفراد كالتوظيف و السكن ،

ومختلف ضروريات الحياة ... .ولاشك أن كل هذه العوامل، خصوصا إذا ما اجتمعت وتراكمت، تؤدي إلى شعور جماعي سلبي لدى كثير من فئات المجتمع وبالخصوص الشباب اتجاه الإدارة و مؤسسات الدولة بصفة عامة. الأمر الذي يدفعهم للتعبير عن هذا الشعور بالظلم والتهميش في بالاحتجاجات والإضرابات و قد أصبحنا يوميا نسمع تزايد وتيرة الإضرابات وفي جميع القطاعات من أجل أتفه الأسباب وللمطالبة بحقوق تعجيزية لا توافق مقدار قوة العمل.كما أصبحنا نرى من حين لآخر احتجاجات في شكل تصرفات عنيفة كغلق الطرقات أو تحطيم أملاك الدولة من اجل المطالبة بالسكن أو العمل ،أو تحسين أو إنجاز مختلف المرافق العمومية ،والتي تكون في بعض الأحيان مطالب غير مشروعة وغير مبررة ،وهذا مرده إلى فكرة أنّ الدولة عليها أن توفر كل شيء .

فالملاحظ لواقع الحال فإنّ البطالة وأزمة السكن التي يشتكي منها أغلب أفراد المجتمع الجزائري فإنّها غير مبررة ،لأنّ معظم أفراد المجتمع الجزائري ألفوا العيش بدون عناء بل بدون بذل أي جهد والدولة يجب عليها أن تلعب دور الحامي.

وسيلة أخرى صرح بها المبحوثون وهي ضرورة المعرفة التامة بالقوانين وجاءت بنسب متقاربة من مرتبة لأخرى و ضعيفة جدا ،تتراوح مابين 0,2% و1,6% ، و معرفة القانون تعني معرفة الحقوق والواجبات وكيفية سيرورة المعاملات وغيرها. و على حد تعبير احد المبحوثين وهو موظف بالبنك الجزائري الخارجي سنه 47 سنة ،متزوج وأب لـ 5 أطفال "يجب معرفة القانون ،وخاصة القانون المدني" .

جدول رقم (87) يبين تمثل المبحوثين من ظاهرة الوساطة.

معنى الوساطة	التكرار	النسبة
اختصار للوقت والجهد.	109	%19,3
اعتداء على حقوق الآخرين.	311	%55,2
سلوك غير حضاري.	131	%23,2
فقدان للكرامة الإنسانية.	181	%32.1
مخالفة أوامر الدين.	36	%6,4
وسيلة لتحصيل الحقوق.	52	%9,2
وسيلة للتباهي .	11	%2,0
المجموع	831	

* تم التنسيب في هذا الجدول بالنسبة لحجم العينة 563 وليس بالنسبة لعدد الإجابات.

حاولنا من خلال سؤال تحصلنا من خلاله على البيانات الواردة في هذا الجدول ما إذا كانت الوساطة بالنسبة للمبحوثين شيء سلبي أو ايجابي وهذا طبعا مرتبط كما أشرنا آنفا بمدى امتلاك المبحوثين لرأس مال اجتماعي قوي وشبكة علاقات تمتلك الموارد ،وكذا ارتفاع مستوى الوعي والحس الحضري الذي يتمتع به المبحوثين .

يبدو أن أغلبية المبحوثين الذين يمثلون أكثر من نصف العينة 55.2% صرحوا بأنّ الوساطة هي اعتداء على حقوق الآخرين ،مقابل نسبة 32.1% يعتبرونها فقدان للكرامة الإنسانية.وبنسبة أقل23,2% يعتبرونها سلوك غير حضاري. مقابل نسبة قليلة 9,2% هي وسيلة لتحصيل الحقوق ،ومقابل نسبة 6,4% يعتبرونها مخالفة أوامر الدين.بينما صرحت نسبة معتبرة 19.3% بأنّ الوساطة هي اختصار للوقت والجهد. ،مقابل نسبة ضعيفة جداً 2,0% بأنّها وسيلة للتباهي.

هذه النتائج تبين النظرة الدونية التي يحملها المبحوثون عن ظاهرة الوساطة،وهي تعبر عن ثقافة سائدة في المجتمع ،وهي أنّ الكل متذمر من العديد الظواهر السلبية ،والكل يمارسونها والكل يتهم الأخر ويبرئ نفسه ،وكما يقول الباحث إسماعيل قيرة فمن المسؤول ياترى ؟ هذا من جانب ومن جانب آخر فربما أنّ تصريح أغلب المبحوثين بأنّ الواسطة هي اعتداء على حقوق الآخرين ،قد يعود ربما لأسباب متعددة أهمها ضياع حقوقهم بسببها في ظل ضعف رأس مالهم الاجتماعي وضعف شبكة علاقاتهم الاجتماعية.خاصة وأننا نعلم أنّ الغالبية العظمى صرحت بمواجهتها لعراقيل عند تفاعلها مع التنظيمات الحديثة،واعتبارهم بأنّ هذه الأخيرة تقدم الخدمات بالمحسوبية والمحاباة،وبالتالي عدم تكافؤ الفرص بالاعتداء على حقوق الآخرين وهذا ما يتوافق مع الأفكار التي جاء بها الباحث "بيار بورديو "والتي أشرنا إليها في الجانب النظري وهي أنّ رأس المال الاجتماعي هو أداة للاعدالة الاجتماعية.
فعدم امتلاك رأس المال الاجتماعي (الواسطة) يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص،وبالتالي تصبح هذه الأخيرة في نظرهم اعتداء على حقوق الآخرين. ويؤكد هذا الفكرة النسبة المعتبرة من المبحوثين الذين صرحوا بأنّ الواسطة هي وسيلة لاسترجاع الحقوق.وهذا يبين من جهة أخرى سعي المبحوثين إلى اللجوء على هذه الوسيلة عن كانت في متناولهم وبالتالي إعادة إنتاج الظاهرة.

على عكس الفئة الأخرى من المبحوثين التي صرحت بأنّ الواسطة تفقد الكرامة الإنسانية و هذا راجع إلى أنّ طالب المساعدة يكون في وضعية ضعف. الأمر الذي يتسبب له في المذلة وهذا يتعلق بالأخص بالوساطة التي تتم من دون مقابل.وبالتالي فهذه الفئة ربما لا تلجأ إلى الوساطة إلا عند الضرورة القصوى.وكذلك هو الأمر بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا بأنّ الوساطة سلوك غير حضاري، والوساطة هي مخالفة لأوامر الدين. وقد يمثل هؤلاء المبحوثين الذين يتمتعون بحس مدني مرتفع ورأينا فيما سبق أنّ أغلب هؤلاء هم أساتذة جامعيون.

أما بالنسبة للذين صرحوا بأنّ الوساطة هي مخالفة لأوامر الدين ،وهذا طبعا يمثل المبحوثين الذين لا يزالون يتشبثون بالقيم الدينية التي تفند الطرق غير الموضوعية لتحصيل الحقوق.

وفيما يخص فئة المبحوثون الذين صرحوا بأنّ الوساطة هي وسيلة للتباهي،فهذا راجع إلى مكانة التضامن غير الرسمي والهيبة التي توفرها قوة شبكة العلاقات الاجتماعية التي يتمتع بها الفرد في المجتمع الجزائري ،فقيمة الفرد وهيبته يستمدها من رأس ماله الاجتماعي الذي يمكن أن يحصل من خلاله على كل الامتيازات التي توفرها التنظيمات الحديثة وليس من خلال هيبة القانون ،وقد أكد العديد من المبحوثين على هذه الفكرة،وصرح أحد المبحوثين في هذا الصدد عند قيامنا بالمقابلة بالاستمارة وهو عامل يدوي بإحدى المؤسسات الاقتصادية 43 سنة متزوج ،وأب لـ 3 أبناء "أصبحت الوساطة وسيلة يتباهى بها الناس ،فهناك من يقضي مصالحه بدون وساطة ،ويقول بأنّ تمكن من ذلك بالوساطة ،حتى يضن الناس بأنّ شخص مهم وله معارف..."

وفي المقابل من ذلك وبالنسبة للذين لديهم موقف ايجابي اتجاه الوساطة وعبروا بأنّها اختصار للوقت والجهد ، فربما يرجع ذلك إلى امتلاكهم لشبكة علاقات قوية ولم يعانوا كثيرا من العراقيل البيروقراطية ،فالواسطة سمحت لهم باختصار الوقت والجهد واختزال الطرق الرسمية للوصل إلى الخدمات والامتيازات ،على عكس الذين تتسم شبكة علاقتهم الاجتماعية بالضعف.

جدول رقم (88) يبين أبعاد ظاهرة الوساطة من خلال موقف المبحوثين منها.

الاختيارات / العبارات	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	بدون إجابة	المجموع
يمكن أن أقضى حاجات من الإدارة بكل سهولة	%5.9 33	%14.0 79	%11.4 64	%34.6 195	%33.4 188	%0.7 4	%100,0 563
يمكن أن أحصل على المعلومات بالإدارات الجزائرية بكل سهولة	%3.6 20	%18.3 103	%16.3 92	%28.2 159	%32.9 185	%0.7 4	%100,0 563
أصبحت شبكة العلاقات ضرورية لحياتنا اليومية	%60.2 339	%25.8 145	%7.6 43	%5 28	%1.4 8	/	%100,0 563
أصبحت الوساطة أمرا ضروريا لقضاء الحاجات الإدارية	%56.8 320	%27 152	%7.1 40	%6.2 35	%2.8 16	/	%100,0 563
المؤسسات الحديثة في خدمة ذوي المعارف والنفوذ	%55.4 312	%23.4 132	%11.2 63	%7.1 40	%2.8 16	/	%100,0 563
الوساطة تؤدي إلى المظالم	%60.9 343	%27 152	%4.3 24	%5.7 32	%2.1 12	/	%100,0 563
فشل الإدارة هو سبب الوساطة	%62.5 352	%24.9 140	%4.3 24	%8.3 47	/	/	%100,0 563

ضعف الإدارة سببه الوساطة	%52.6 296	%27 152	%5.7 32	%10.5 59	%4.3 24	/	%100,0 563
نمو الوساطة سببه فوضى وضعف الإدارة	%62.3 351	%29.1 164	%3.6 20	%5 28	/	/	%100,0 563
الواسطة عطلت المشاريع	%59.5 335	%27 152	%5.7 32	%7.1 40	%0.7 4	/	%100,0 563

نحاول من خلال هذا الجدول تقييم المبحوثين لظاهرة الوساطة كوسيلة للولوج إلى الخدمات وانعكاس ذلك على فعالية التنظيمات من خلال مدى موافقتهم على العبارات الواردة في الجدول.ويمكن ان نستخلص من هذه البيانات ما يلي:

– أول نظرة عامة على هذه البيانات تظهر الموقف السلبي للمبحوثين اتجاه الإدارة الجزائرية والوساطة كوسيلة للولوج إلى الخدمات ،وهي تلخص ما قيل سابقا حول العملية العكسية بين فعالية التنظيمات الحديثة وظهور شبكات اجتماعية قائمة على التضامن وكذا التمسك بالتضامن التقليدي وانعكاس ذلك على فعالية الخدمات وفرص التنمية بصفة عامة. وسنقوم بالتطرق إلى كل مؤشر كما يلي:

– الأغلبية العظمى من المبحوثين بنسبة 68% صرحت بعدم موافقتها على أنّه يمكن أن تقضي حاجات من الإدارة بكل سهولة وهذا يتدرج ضمن الموقف السلبي .وكذلك هو الشأن بالنسبة للحصول على المعلومات إذ صرحت نسبة 61,1% بأنّها غير موافقة على حصولها على المعلومات بكل سهولة.

– الأغلبية الساحقة من المبحوثين 86% صرحت بموافقتها على أنّ شبكة العلاقات أصبحت ضرورية في حياتها اليومية،منهم 339 مبحوث أي ما يمثل 60.2% صرحوا بموافقتهم جدا على هذه الفكرة.وهذا يندرج ضمن الموقف السلبي من شبكة العلاقات الاجتماعية و الإدارة.ونفس الشيء بالنسبة للموقف من أنّ الوساطة أصبحت أمرا ضروريا لقضاء الحاجات الإدارية. وتنطبق هذه النتيجة على بقية المؤشرات اللاحقة .

– إذ نلاحظ دائما أنّ الأغلبية من المبحوثين وبأكثر من ¾ صرحوا بموافقتهم على أنّ الوساطة هي في خدمة ذوي النفوذ و المعارف.وكذا الوساطة تؤدي إلى المظالم ،و بطبيعة الحال هما مؤشرين واضحين يمكن من خلالهما تثبيت الإجابة ضمن الموقف السلبي أيضا.

– أيضا تظهر النتائج أنّ الغالبية من المبحوثين وبأكثر من 80% صرحوا على موافقتهم على المؤشرات التالية :فشل الإدارة هو سبب الوساطة، ضعف الإدارة سببه الوساطة، نمو الوساطة سببه فوضى وضعف الإدارة،و الواسطة عطلت المشاريع.وهذا ما يدفعنا لتثبيت هذه الإجابات ضمن الموقف السلبي.

نستخلص من خلال النتائج السابقة أنّ كل أفراد المجتمع على مستوى عالي من الوعي والحس بخطورة وتأثير الوساطة على طريقة تقديم الخدمات وكذا وعيهم بالمشكلات التي تعاني منها التنظيمات الحديثة ،والتي يلعب العنصر البشري دورا مهما فيها .وهذا ناشئ طبعا من خلال تجارب سلبية عايشوها في تفاعلهم مع هذه التنظيمات أو

عايشها أحد أقاربهم أو معارفهم.وهي تعبر عن مظاهر الاختراق والتأثير التي يقوم به التضامن غير الرسمي على مستوى التضامن الرسمي.

فيجمع أغلبهم على أنّ **قضاء حاجيات من الإدارات العمومية لا يتم ذلك بمرونة** ولكن يواجهه دائما عراقيل وصعوبات منها احتكار المعلومات ،وهذا ما يدفعهم إلى البحث عن بديل يتمثل بالطبع في **الوساطة** ،حيث صرح المبحوثين بموافقتهم على أن **الوساطة وشبكة العلاقات الاجتماعية** أصبحت أمرا ضروريا لقضاء الحاجيات الإدارية وهذا لمن استطاع ذلك سبيلا لأنّها مورد صعب المنال وتتحكم فيه أو بعبارة أخرى تتدخل في إنشائه موارد مختلفة وعديدة كالوظيفة والمهنة والمركز الاجتماعي للفرد وبصفة عامة خصائص شبكة علاقاته الاجتماعية . وقد ترتب على هذا الوضع منظومة قيمية إلى أساسها الممارسات السلبية، والمنافع الفردية.وهذا بدوره أدى إلى التأثير السلبي على فعالية الإدارة فأصبحت ضعيفة وتتميز بالفوضى .

إنّ هذا الواقع جعل الأفراد يؤمنون بأنّ **التنظيمات هي في خدمة ذوي النفوذ والمعارف** ،معنى هذا أنّ هناك فئة أو شريحة من المجتمع التي تملك نفوذ تهيمن وتسطوا على كل الخدمات والامتيازات التي تتوفر عليها هذه التنظيمات وهذا ما أدى بدوره إلى إضعاف ثقة الأفراد بفعالية القانون **والشعور بالظلم** وعدم المساواة وتكافؤ الفرص .وهذا ما تسبب في قتل روح المبادرة لدى العديد من الأفراد وبالأخص الشباب ،وهذا ما أدى أيضا إلى تعطيل المشاريع وكل فرص التطور و التقدم و التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأدى إلى هروب الاستثمارات وعدم توفر حوافز جذب لها.والأمثلة على هذا الواقع السيئ كثيرة جدا جدا ولا يسع المجال لذكرها .

استنتاج :

– تبين لنا اختراق التضامن غير الرسمي للتنظيمات الحديثة من خلال تصريح نسبة كبيرة من المبحوثين بأنّ لديهم معارف (أقارب ،أصدقاء ،وغيرها من العلاقات الأخرى) يعملون في مراكز مهمة بالتنظيمات الحديثة و يطلبون المساعدة منهم.وهذا يعبر عن التضامن غير رسمي لا يعبر بالضرورة على تحصيل حق ،ويتم هذا عن طريق تفضيل هؤلاء الأقارب أو المعارف وإعطائهم امتيازات معينة دون أن يكونوا مستحقين لها وبالرغم من وجود من هم أحق بها منهم.و هذا يعبر حقيقة الالتزام الاجتماعي بالمساندة من جهة ومن جهة أخرى يعبر عن المحاباة و المحسوبية التي تخترق التنظيمات الحديثة وتسيء إلى السير الحسن لعملها ،وعلى طبيعة الخدمات التي تقدمها للأفراد.

– أيضا وجدنا أن نسبة معتبرة من المبحوثين تقارب نصف العينة صرحوا بأنّ لديهم أقارب يعملون بمراكز مهمة و لا يطلبون المساعدة منهم وقت الحاجة،وقد أرجعنا ذلك إلى أنّ هؤلاء الأقارب متعالين (متكبرين) أو أن العلاقة التي تربط بينهم هي سيئة أو لتجنب إحراج هؤلاء الأقارب،أو ربما لكي لا يطلبون بدورهم المساعدة.

– كذلك تجلى الاختراق من خلال نسبة كبيرة من المبحوثين تفوق نصف العينة ، صرحت بأنّها تعتمد على الوساطة كأول طريقة لإجراء معاملاتها الإدارية،و أرجعت سبب ذلك إلى هاجس الصعوبات ،في حين صرحت نسبة ضعيفة .5% أنّ سبب ذلك يرجع إلى ربح الوقت .وهذا يعتبر كرد فعل عن عدم ثقة المبحوثين في عقلانية وموضوعية وشفافية التنظيمات في طريقة تقديمها للخدمات .

–مقابل ذلك وجدنا فئة من المبحوثين صرحت بعدم لجوئها إلى الوساطة كأول طريقة لإنجاز المعاملات الإدارية ،وقد أرجعنا ذلك افتقارها لرأس المال الاجتماعي وضعف شبكة علاقاتها الاجتماعية.وكذا ارتفاع مستوى الوعي والحس الحضاري لديهم ،ورغبتهم في الاعتماد على أنفسهم.

– وقد توصلنا إلى أنّ أكثر المبحوثين لجوءا إلى الوساطة كأول طريقة لقضاء الحاجيات الإدارية هم المبحوثين الأكبر سنا وتنخفض النسبة بانخفاض السن وقد أرجعنا ذلك إلى أنّ سنهم ومستواهم التعليمي المتدني لا يسمح لهم بمزيد من تحمل المعاناة ،فالواسطة بالنسبة لهم هي اختصار للوقت والإجراءات.على عكس صغار السن ربما، يحاولون ولو نسبيا الاعتماد أولا على أنفسهم في قضاء حاجياتهم واللجوء إلى الواسطة في حالات محددة كونهم لا تزال لديهم القدرة على مواجهة الصعوبات والدفاع عن حقوقهم بفضل ارتفاع مستواهم التعليمي،الذي جعلهم أكثر وعيا وإدراكا لكيفية القيام بالإجراءات المختلفة للمعاملات الإدارية .

– تبين لنا أيضا أنّ فئة الذكور هي أكثر ممن صرحوا بلجوئهم الدائم للوساطة كأول طريقة لقضاء حاجاتهم الإدارية مقارنة مع فئة الإناث ، وقد أرجعنا ذلك إلى القيم والأعراف والتقاليد التي تحد من حرية تصرف الإناث في المجتمع الجزائري في علاقتها مع الآخرين على عكس الذكور .

– توصلنا أيضا إلى أنّ أغلبية المبحوثين الذين صرحوا بعلمهم بأشخاص لجئوا لطرق غير قانونية لقضاء مصالحهم. وعلى الأكثر الرشوة ثم المحسوبية ،ثم النفوذ ،وأخيرا وبنسبة ضعيفة جدا التزوير والاحتيال،مقابل نسبة معتبرة صرحوا بعدم علمهم بأشخاص لجئوا لطرق غير قانونية لقضاء مصالحهم.وهذا يؤكد الانتشار الواسع لهذه الظواهر السلبية والتي تعتبر كأحد أشكال الفساد الإداري وأحد الممارسات التي تتنافى مع العقلانية والموضوعية واختراقها للقوانين والأنظمة واللوائح التي تنظم سير عمل هذه التنظيمات .

– إنّ استعمال الواسطة أصبح أمرا شائعا بين أفراد المجتمع وفي مختلف المجالات.وبالاعتماد على مختلف الروابط الاجتماعية ،غير أنّ النسبة الكبيرة من المبحوثين لجأت إلى استعمال الواسطة للولوج إلى العلاج .كما أن أكبر نسبة من المبحوثين اعتمدوا على أقاربهم في مواجهة العراقيل والصعوبات التي واجهتهم في مختلف التنظيمات.

– تبين لنا أن اختراق التضامن التقليدي والشبكات الاجتماعية للتنظيمات الحديثة نتج عنه ظواهر سلبية عديدة منها الاحتكار والهيمنة والقضاء على مبدأ تكافؤ الفرص وهذا من خلال طغيان الطرق الملتوية إن صح التعبير

للولوج إلى الخدمات وهذا ما أدى بدوره إلى إضعاف التنظيمات الحديثة وتكريس التنظيمات التقليدية بكل تبعاتها.و سيادة منطق العلاقات غير الرسمية والقضاء على هيبة القانون والثقة في التنظيمات.

– بالرغم من لجوء أغلبية المبحوثين إلى قضاء حاجياتهم عن طريق الوساطة إلا أنّ اغلبهم أيضا صرحوا بموقفهم السلبي منها ،فصرحوا بأنّها اعتداء على حقوق الآخرين ،وكذا فقدان للكرامة الإنسانية.أو سلوك غير حضاري. أو هي أيضا وسيلة لتحصيل الحقوق، أو هي أيضا مخالفة أوامر الدين.بينما صرحت نسبة معتبرة 19.3% بأنّ الوساطة هي اختصار للوقت والجهد. ،مقابل نسبة ضعيفة وسيلة للتباهي.

– أما بالنسبة لتقييم المبحوثين لظاهرة الوساطة كوسيلة للولوج إلى الخدمات وانعكاس ذلك على فعالية التنظيمات. تبين لنا اتجاه عام سلبي اتجاه الإدارة الجزائرية والوساطة كوسيلة للولوج إلى الخدمات،وهذا يطرح التساؤل التالي:ما دام الكل يسلك هذه الطرق للولوج إلى الخدمات ،والكل يشجبها ،فمن المسؤول إذن عن هذا الواقع حتى تحدد المسؤوليات وبالتالي إيجاد الحلول ؟

إذن بعد هذا العرض ،نؤكد تحقق الفرضية الثالثة التي نصها: "يساهم التضامن التقليدي و الشبكات الاجتماعية التي أنتجها الوضع الجديد في اختراق والتأثير على فعالية التنظيمات الحديثة".

الفصل التاسع

هيمنة التنظيم غير الرسمي

على التنظيمات الحديثة في المجتمع الجزائري

الفصل التاسع : هيمنة التنظيم غير الرسمي على التنظيمات الحديثة في المجتمع الجزائري:

تمهيد:

جاء في الجانب النظري من هذه الدراسة أن لكل تنظيم رسمي تنظيم غير رسمي يوازيه.ويشير هذا الأخير إلى مختلف العلاقات الاجتماعية التي تربط بين الأفراد سواءً كانت علاقات قرابية ، مهنية أو علاقات جهوية أو حزبية أو غيرها من الأنماط الأخرى من العلاقات ...، ويعرف على أنه" شبكة من العلاقات الشخصية و الاجتماعية التي تنشأ وتستمر بين الأفراد ، وهو ينشأ بطريقة عفوية" ([1]).

يظهر التنظيم غير الرسمي عادة لسد الفراغ الذي يعجز التنظيم الرسمي على ملإه،وهو يعتبر من بين أهم العوامل التي تؤثر سلبا على التنظيم الرسمي وتضعف فعاليته.في حالة عدم احتوائه أو محاربته أو مقاومته و يمكن أن يؤدي إلى مشاكل عديدة، يمكن حصرها في النقاط التالية: ([2]).

- إعاقة عملية اتخاذ القرارات ومن ثم مقاومة السلطة الرسمية.
- تعطيل العمل والجنوح إلى الإضرابات، والعنف للتعبير عن السخط .
- تعزيز اتجاهات التمرد و الصراع.
- مقاومة التغيير والتطوير أو أي تعديل في التنظيم الرسمي وإجراءات العمل.
- نشر الشائعات التي تضر بالعمل أو تؤدي إلى الإحباط وعدم الرضا.
- الإساءة إلى الصورة العامة للمنظمة في البيئة والمجتمع.

إنّ هذه المعوقات لا تخص فقط التنظيمات باختلافها كالتنظيمات الصناعية أو التجارية أو الخدماتية بل تخص المجتمع أيضا كتنظيم أكبر.كما أنّها لا تخص فقط البيئة الداخلية للتنظيم بل البيئة الخارجية أيضا.لأنّهما كما هو معروف يتأثران ببعضهما البعض.

إنّ وجود العلاقات غير الرسمية (التنظيم غير الرسمي) بجانب التنظيم الرسمي (التنظيمات الحديثة) ،وبالرغم من التأثير السلبي عليها الذي سبق وتناولناه إلا أنّ له بعض الجوانب الايجابية التي تكمل أهداف التنظيم الرسمي التي عجز عن تلبيتها ،و تسد الفراغ الذي يكتنفه .بل يغطي جوانب الضعف وفقدان الثقة فيه.

ذلك أنّ استفحال ظاهرة العلاقات غير الرسمية كوسيلة لقضاء الحاجيات البيروقراطية سببها بالدرجة الأولى اختلال القيم والمعايير الأخلاقية "اختلال معايير الصواب والخطأ (أصبح الخطأ صوابا والصواب خطأ) ومعايير التقييم (أصبحت المظهرية و"لقفازة"* مستوى للتقييم أرقى من العمل والانجاز)،والمثل العليا (أصبحت

([1])-عمر، السعيد و آخرون. **مبادئ الإدارة الحديثة**. ط1 . عمان :مكتبة دار الثقافة الحديثة للنشر و التوزيع، 2003 ، ص 87.

([2])-عبد الرحمن، إدريس ثابت. **إدارة الأعمال: نظريات و نماذج و تطبيقات**. الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2005 ،ص 39 .

* يعني هذا المصطلح في الجزائر ،الوصول إلى الهدف بدون عناء وبشتى السبل ،الغاية تبرر الوسيلة.

المثل العليا مرتبطة بفكرة الظهور والتسلق نحو الأعلى وتحقيق الغاية دون الاهتمام بنوعية الوسائل) قد ارتبط بتناقض مكونات البناء الاجتماعي وما يفرزه من عدم الاستقرار ،اللاأمن ،الفساد ،...الخ . ([1]).

وكما رأينا من خلال الفصول السابقة فإنّ اختلال القيم والمعايير الأخلاقية تسبب في ظهور العراقيل البيروقراطية وفقدان الثقة في عدالة التنظيمات .الأمر الذي دفع بالأفراد إلى البحث عن بديل موازي إن صح التعبير لتحصيل حقوقهم المهضومة ،لأنّه كما هو متعارف عليه لدى الجميع فإنّ ضعف التنظيم الرسمي هو السبب المباشر لظهور وهيمنة التنظيم غير الرسمي. و الواقع الجزائري يثبت هذه الفكرة ،ولذا افترضنا الفرضية التالية وهذا نصها :"يجد الفرد (الجماعة) في العلاقات غير الرسمية مايلبي احتياجاته أو ولوجه للخدمات بصورة تكافئ أو تتفوق على العلاقات الرسمية."ونعني بهذا :فاعلية العلاقات غير الرسمية وتفوقها على العلاقات الرسمية بالتنظيمات الحديثة، في تحصيل وتلبية و إشباع حاجيات الأفراد.

وللتأكد من صحة هذه الفرضية قمنا بمجموعة من الخطوات العلمية، حيث تم تفكيك هذه الفرضية إلى مجموعة من المؤشرات التي سمحت لنا بجمع البيانات حولها،و سنحاول عرض النتائج في هذا الفصل مع تحليلها إحصائيا و سوسيولوجيا.

إنّ هذه النتائج ستدعم بعض النتائج السابقة التي توصل إليها العديد من الباحثين الذين يجمعون على أنّ اللجوء إلى الواسطة كأحد الممارسات الشائعة في البلدان العربية ومختلف شعوب العالم ،المتقدم والنامي على حد سواء فقط تختلف درجة انتشارها واتجاهات الأفراد نحوها .كما يؤكدون على أنّ لها هدفين رئيسيين إمّا للحصول على امتيازات ،أو لحل المشكلات المرتبطة بالبيروقراطية ."فهي أسلوبا من أساليب الحصول على النفوذ الاجتماعي وممارسته ،ويعبر عن هذا النفوذ بأشكال وأساليب مختلفة كالسعي للحصول على سلطة ، والتعبير عن السلطة ،والوجاهة والمكانة الاجتماعية ،والاستحواذ ،وحل المشكلات ،وإقامة العلاقات الثنائية والجماعية بهدف بسط النفوذ والتعبير عنه ،وإسداء الجميل للآخرين في مقابل الاعتراف به من طرفهم ورده عند الحاجة"([2]).

1:فاعلية العلاقات غير الرسمية للولوج إلى للخدمات :

يهدف التنظيم غير الرسمي إلى إعطاء الدعم للفرد من أجل تحقيق أهدافه من خلال إمداده بالمعلومات والنصائح وغيرها ، وهذا طبعا يتوقف على حجم رأس المال الاجتماعي الذي يتمتع به هذا الفرد في المجتمع ،و الذي يتوقف بدوره أيضا على مدى اتساع شبكة العلاقات الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد و مدى امتلاكها للموارد.ذلك أنّ نجاح الفعل مرتبط ارتباطا طرديا برأس المال الاجتماعي فهو يسمح بتحقيق أهداف الفاعلين ،وقد بين الباحث "غرانوفيتر" في هذا الصدد أنّ العلاقات الاجتماعية هي الطريق الذي يسمح بمرور المعلومات

([1])- إسماعيل، قيرة ،مرجع سابق ،ص17.

([2])- مصطفى، عشوي وآخرون ،مرجع سابق ،ص35.

،وكلما كانت الشبكة الاجتماعية للفرد متنوعة و كبيرة من حيث الحجم كلما كانت المعلومات التي تصله غنية.فحجمها هو مؤشر على ثرائها،وهذا ما يسمح بالتالي بتحقيق أهداف الفرد.

1.1:دور العلاقات غير الرسمية في تجاوز العراقيل البيروقراطية :

توصلنا من خلال نتائج الفصول السابقة إلى أنّ عدم فعالية التنظيمات الحديثة التي من مؤشراتها سوء الاستقبال ،عدم الشفافية واحتكار المعلومات ، تعقد الإجراءات الإدارية ، و انتشار روح اللامبالاة في خدمة الوظيفة و الأفراد وعدم التفاني في خدمة المهام الموكلة إليهم،وسوء معاملة الأفراد و تحيزهم للاعتبارات الشخصية أو الأسرية أو الجهوية أو السياسية ، الأمر الذي أدى على تذمر وسخط الأفراد وهذا ما جعل كل فرد يسعى لمواجهة هذه المشكلات عن طريق اللجوء إلى الواسطة بالاعتماد على أفراد شبكة علاقاته الاجتماعية.سواء أقارب ،زملاء في المهنة ،أصدقاء وغيرهم ،وقد تطرقنا إلى هذا فيما سبق وطرحنا سؤال مفاده هل نجحت هذه الوساطة في تحقيق مسعى الأفراد ؟سنحاول الإجابة على هذا السؤال مباشرة فيما يلي:

جدول رقم (88) يبين الوسيط و مدى تمكن الشخص الذي تلقى المساعدة من تجاوز العراقيل:

تجاوز العراقيل / الوسيط	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
قريب	%66.7 36	%33.3 18	/	%12.6 54
زميل في المهنة	%46 23	%44 22	%10 5	%11.7 50
صديق	%61.8 47	%36.8 28	%1.3 1	%17.8 76
جار	/	%100 8	/	%1.8 8
شبكة علاقات	/	%100 13	/	%3 13
مسؤول بالتنظيم	%46.5 47	%46.5 47	%6.9 7	%17.9 101
أكثر من شخص	%54 67	%38 47	%8 10	%29.1 124
المجموع	%51.6 220	%43 183	%5.4 23	%100 *426

* هذه الفئة لا تشمل المبحوثين الذين لم يجيبوا على الأسئلة التي سبقت هذا السؤال والمرتبطة به. وعددهم 69 وكذا المبحوثين الذين صرحوا بسهولة القيام بعملية إدارية وعددهم 68 مبحوث .

يتبين لنا من خلال هذه بيانات الجدول أن أكثر من نصف العينة بقليل 51.6% ،صرحوا بتمكنهم من تجاوز العراقيل التي تعرضوا لها في تفاعلهم مع التنظيمات بفضل المساندة التي تلقوها من طرف أعضاء شبكة علاقاتهم الاجتماعية،وتتمثل في الأقارب بالدرجة الأولى بنسبة 66.7% ،تليها وبنسبة مقاربة فئة الأصدقاء بنسبة 61.8% ،وبنسبة أقل 54% المبحوثين الذين اعتمدوا على أكثر من وسيط ،مقابل النسبة 46.5 % وتمثل المبحوثين الذين لجئوا إلى طلب المساندة من طرف المسؤولين بالتنظيم الذي تمت تلك المعاملة على مستواه.

بينما صرح 43% من مفردات هذه العينة بأنّهم لم يتمكنوا من تجاوز العراقيل التي واجهوها وبالأخص المبحوثين الذين لجئوا إلى طلب المساندة من الجيران وكذا شبكة علاقاتهم الاجتماعية أي الأفراد الذين تربط بينهم علاقات مصلحية بالدرجة الأولى بنسبة 100 %.مقابل نسب معتبرة متقاربة تتراوح ما بين33.3% و46.5% بالنسبة للوسطاء الآخرين.

ومن خلال هذه المعطيات والتحليل الإحصائي يمكن أن نستخلص ما يلي:

– تظهر النتائج تفوق ولو نسبي للعلاقات غير الرسمية بمختلف أشكالها كرأس مال اجتماعي لتجاوز العراقيل البيروقراطية و هذا ما يتوافق مع الأفكار و نتائج الأبحاث التي توصل إليها العديد من الباحثين و تطرقنا إليها في الجانب النظري .فقد أكد معظم الباحثين على أهمية استخدام واستثمار الأفراد في العلاقات الاجتماعية التي تمثل رأس مال اجتماعي من أجل النجاح الاجتماعي و الحصول على أحسن الموارد أو تحقيق الأهداف .وهو يكمل رأس المال البشري ،أي يكمل مكتسبات الفرد الشخصية ،وقد أشار إلى هذه الفكرة "بورث" "...رأس المال الاجتماعي يختلف عن رأس المال البشري ،الأول هو خاصية تنشأ بين الفاعلين،وعليه فالثاني فهو خاصية خاصة بالأفراد(...) رأس المال الاجتماعي هو متمم لمضمون رأس المال البشري"([1]).

– أحسن الروابط الاجتماعية وأكثرها فائدة هي الروابط القوية، المتمثلة في علاقات القرابة التي مكنت المبحوثين من تجاوز العراقيل البيروقراطية على مستوى التنظيمات الحديثة ،لكن نقول هذا بتحفظ .لأنّ هناك نتيجة مهمة أيضا تتمثل في نجاح سعي مفردات العينة الذين اعتمدوا على أصدقائهم لتجاوز العراقيل البيروقراطية ،وهذا يبين لنا أهمية هذا النمط من العلاقات بالنسبة للأفراد وموقعه الجيد إن صح التعبير بين الأنماط الأخرى من العلاقات ،بل يمكن أن نقول أنّها أصبحت تكاد تكافئ العلاقات القرابية .

هذه النتائج تتعارض مع بعض ما جاء به الباحثون أمثال "غرانوفيتر و كولمان ولين نان " وغيرهم في أنّ الروابط الضعيفة المتمثلة في روابط الصداقة والجيرة والزمالة والعلاقات الحزبية وغيرها من العلاقات التي تخرج عن أطر العلاقات القرابية تمكن من تحقيق الأهداف أحسن من الروابط القوية. ف"لين **نان "مثلا** يرى بأن نجاح الفعل الأداتي يتطلب وجود روابط بين مختلف القنوات الاجتماعية و المتمثلة في الروابط الضعيفة ، فيعتبر وجودها أساسي و مهم من أجل الوصول إلى أحسن الموارد الاجتماعية ، وهذا ما يتعارض مع النتائج التي بين أيدينا التي تثبت تفوق ولو نسبي للعلاقات القوية المتمثلة في علاقات القرابة .معنى هذا أنّه بالرغم من أنّ الروابط الضعيفة وخاصة روابط الصداقة لها دور مهم جدا لا يمكن إغفاله في تجاوز العراقيل والولوج إلى الخدمات إلا أن الأفضلية تعود للروابط القوية .

لا يمكن إغفال أنّ هذه النتائج تتوافق مع هؤلاء الباحثين من جانب آخر وهو أنّه عندما تسخر الروابط القوية فإن الشخص المقصود مجبر على المساعدة حتى و إن كان في وضع لا يسمح له بالمساعدة .

([1]) - Michel Lallement: **Capital social et théorie sociologique, Op Cit.P. 5.**

هذه النتائج تعزز أيضا الأبحاث التي توصل إليها الباحثون الجزائريون في مجال التضامن القرابي في المجتمع الجزائري*.حيث كشفت عن حقيقة مؤكدة ومرسخة عبر الأجيال تتمثل في ضرورة الالتزام بتقديم العون والسند للأقارب كلما سمحت الفرصة لذلك.

إنّ الالتزام بتقديم المساعدة للأقارب هو واقع لا يمكن إنكاره. لكن لا ينطبق على كل أفراد المجتمع .وكما رأينا سلفا فهناك نسبة معتبرة من المبحوثين لديها أقارب يعملون في مراكز مهمة ولا يتلقون المساعدة منهم وذلك لأسباب مختلفة(جدول رقم 74) ،وهذا ما يدعونا إلى إضافة عنصر **الرغبة في تقديم المساعدة** إضافة إلى مدى امتلاك الشخص الذي يقدم المساعدة للموارد .

وعليه فالحالات التي بين أيدينا فقد توفر فيها عنصر الرغبة في المساعدة لدى الشخص الذي طلب منه المبحوثين المساندة،من جهة وحيازته على الموارد من جهة أخرى. وقد لاحظنا هذا الواقع من خلال الدراسة الميدانية حيث صرح العديد من المبحوثين عن اللجوء إلى هذه الوسيلة ،سواء بالنسبة للمبحوث الذي طلب الخدمة من أقاربه ،أو المبحوث الذي قدم الخدمة لأقاربه ،. و كما هو معروف وحسب ما صرح لنا به بعض المبحوثين أثناء المقابلة الميدانية ،ويجزمون بأنّ كل التنظيمات الجزائرية هي عبارة عن شبكة علاقات قرابية ،عشائرية،جهوية .وهناك من يعتبر بأنّ هذا تضامن جد ايجابي وحب الخير للناس وقد صرح لنا أحد المبحوثين وهو مدير قسم بأحد المستشفيات ،سنه 58 سنة ،متزوج وأب لـ 2 أبناء "نعم ،أساعد الأقارب في العلاج بالمستشفى ،لا يوجد من لا يحب فعل الخير..." وصرح أيضا أحد الممرضين بنفس الشيء . كما صرح عامل يدوي يعمل بمؤسسة اقتصادية 39 سنة ،متزوج من دون أبناء ،أنّه تم توظيفه بتلك المؤسسة منذ 7 أشهر ،عن طريق وساطة خاله.

– أيضا ،يمكن أن نقول أنّ فعالية الروابط الضعيفة تختلف من نمط لآخر ،فكما سبق وذكرنا فإنّ روابط الصداقة لها تأثير ايجابي واضح في الولوج إلى الخدمات تكاد تكافئ الروابط القوية المتمثلة في علاقات القرابة ،أمّا بالنسبة للروابط المهنية فلها تأثير ايجابي واضح وتؤكد هذه الفكرة الفئة المعتبرة من المبحوثين الذين تمكنوا من تجاوز العراقيل البيروقراطية بفضلها .

– تبين النتائج أيضا إلى نجاح نسبي ملاحظ بالنسبة للمبحوثين الذين اعتمدوا على أكثر من وسيط لتجاوز العراقيل البيروقراطية ،وهذا يؤشر ربما على اتساع شبكة علاقاتهم الاجتماعية ،أو إلى صعوبة الموقف الذي تطلب منهم طرق كل الأبواب لتجاوزه.

-تجدر الإشارة أيضا إلى تأثير إيجابي لتدخلات بعض المسؤولين بالتنظيمات التي واجه المبحوثين صعوبات على مستواها،وهذا يؤكد دائما أسبقية العلاقات غير الرسمية على العلاقات الرسمية حتى داخل التنظيم ذاته.

*نذكر على سبيل المثال ،الباحث "مصطفى بوتفنوشت "،وكذا الباحث" الفضيل رتيمي" ،.....

على النقيض من هذا كله نجد ضعف واضح لروابط الجيرة والروابط الشبكية الثانوية المصلحية إن صح القول في تجاوز الصعوبات البيروقراطية ،حيث فشل المبحوثين الذين لجئوا إلى هذه الروابط بنسبة 100% ،و تضاف إلى هذه الفئة النسبة المعتبرة أيضا من المبحوثين الذين لجئوا إلى مختلف الأنماط من الروابط ولم يتمكنوا من تجاوز العراقيل وقد يرجع هذا لعدة أسباب هي كالتالي:

* ضعف الارتباط العاطفي بين المتفاعلين ،ونعني بهذا نمط العلاقة السائدة والتي هي سلبية،وقد بين العلماء ومن بينهم"غرانوفيتر" أنّ الإلزامية التي تربط بين المتفاعلين تتزايد كلما تزايدت درجة الحميمية في العلاقة و درجة الارتباط العاطفي .وأكيد أنّ الروابط القائمة على المصلحة تخلوا من هذه المشاعر الايجابية فهي روابط مؤقتة ظرفية تنتهي بانتهاء المصلحة ،وكذلك هو الشأن بالنسبة لروابط الجيرة إذ نجد في بعض الحالات بعض الجيران يقطنون في نفس العمارة أو نفس الحي لكنهم لا يتفاعلون مع بعضهم البعض بل ولا يتعارفون . وبالتالي تقل حظوظ وحدود التضامن فيما بينهم ،أي لا وجود ولا معنى للتكافل والتضامن والتضحية والإيثار فيما بينهم .

* ضعف موارد الوسيط وكذا ضعف شبكة علاقاته ،فنجاعة المساندة مرهون بمدى امتلاك هذا الوسيط أو شبكة علاقته(شبكة علاقات القريب) للموارد وقد يتمثل ذلك في المركز الاجتماعي أو الوظيفة التي يشغلها الفرد الذي يُلجأ إليه .و هذا ما يؤكد عليه الباحث"**بورث** "وكذا بورديو ،حيث يرى الأول : بأنّ الشبكة الاجتماعية للفرد تكون غير فعالة إذا كانت الجماعة لا تملك الموارد .أمّا الثاني فيرى أنّ ميكانيزمات إعادة الإنتاج إلى اللاعدالة الاجتماعية التي تميز الجماعات الاجتماعية هي نتيجة الاختلاف في الموارد.

* ربما هؤلاء المبحوثين لجئوا إلى أكثر من وسيط ،أي أكثر من شخص في شكل سلسلة،وكما بين أحد الباحثين فإن السلاسل القصيرة هي الأكثر فعالية لأنها تسمح بالاتصال مباشرة بالفرد. و كلما كانت السلسلة طويلة كلما قلت فعاليتها.

* ترجع أسباب فشل المساندة ربما أيضا إلى درجة الثقة بين المتفاعلين ،هذه الأخيرة التي تتدخل فيها العديد من العوامل وتعززها كما بينها غرانوفيتر كطول المدة الزمنية التي يقضيها الفاعلون،و درجة الارتباط العاطفي،وكذا أهمية المصالح المتبادلة و درجة الحميمية في التبادل .

أما "كولمان" وكما ذكرنا في الجانب النظري فقد ربط رأس المال الاجتماعي بعنصر الثقة ،ويرى بأنّ الجماعة التي يظهر أعضائها الإخلاص والثقة العميقة فيما بينهم ستكون أكثر قدرة على الانجاز من جماعة أخرى تفقد هذه السمات .

2.1:فاعلية الواسطة كوسيلة لقضاء الحاجيات الإدارية.

بعد أن تطرقنا سابقا إلى ما إذا يلجأ أفراد المجتمع إلى طرق غير قانونية لقضاء حاجياتهم الإدارية ،حاولنا في هذا الموضع التخصيص في السؤال ،حول طريقة الواسطة ونجاح فاعلها فعلا في قضاء حاجياته الإدارية ،وهذا لتبيان مكانتها وموقعها في عمليات التفاعل مع التنظيمات الحديثة.

جدول رقم (89)يبين مدى علم المبحوثين بأشخاص تمكنوا من قضاء مصالحهم بالواسطة:

أشخاص تمكنوا من قضاء مصالحهم بالواسطة:	التكرار	النسبة
نعم	366	%65
لا	172	%30.5
بدون إجابة	25	%4.5
المجموع	563	%100

تظهر هذه المعطيات أنّ أغلبية المبحوثين بنسبة 65% صرحوا بعلمهم بأشخاص تمكنوا من قضاء مصالحهم عن طريق الواسطة. مقابل نسبة معتبرة نوعا ما 30.5% صرحوا بعكس ذلك ،أي عدم علمهم بأشخاص تمكنوا من قضاء مصالحهم بالواسطة.

إنّ هذه النتائج تبين لنا أنّ الواسطة أصبحت لدى أغلب أفراد المجتمع وسيلة لتبادل المنافع وسمة من سمات التفوق في الحصول على الخدمات ،ودليل على النجاح الاجتماعي أو بعبارة أخرى وسيلة للولوج إلى الخدمات والحصول على الامتيازات بصورة فعلية،وليس مجرد إشاعات وفقط.

– نستخلص من هذا أيضا أنّ المبحوثين وأفراد المجتمع بصفة عامة معرضين للإقصاء أكثر بفعل الواسطة التي هي عبارة عن صراع بين العصبيات إن صح التعبير ،بحيث نجد أنّ كل عائلة أو قبيلة أو عشيرة أو جهة أو اديولوجية أو غيرها من الأصناف الأخرى من الروابط التي تربط آليا بين بني البشر تحاول تقوية الصف وإقصاء أفراد من عوائل وقبائل وعشائر ...أخرى حتى تحتفظ بهيمنتها في التنظيم التي تدور فيها الوقائع الاجتماعية، هذا يعني بأنّ الإرادة الطبيعية في المجتمع الجزائري هي التي تتحكم في الروابط الاجتماعية وليس الإرادة العقلانية كما يتصور "تونيز "([1]) وكذلك هو الشأن بالنسبة لتصور "ماكس فيبر" الذي وضح بأنّ الأسس التقليدية والعاطفية للأفعال تتدهور وتنهار في المجتمعات الحديثة ليحل محلها الفعل العقلاني الذي يظهر أولا على الصعيد الاقتصادي ثم ينتشر فيما بعد لكي يغطي جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة ([2]). فهذه الفكرة لا تنطبق بتاتا على سلوكات أفراد المجتمع الجزائري .فأساس الأفعال هو التقليد والعاطفة،ولا تغير في مجال العلاقات الاجتماعية ،بل

([1]) السيد عبد العاطي السيد :مرجع سابق ص ،ص،63-68.

([2]) محمود عودة: **أسس علم الاجتماع** ،دار النهضة العربية ،بيروت ،لبنان ،بدون تاريخ ،ص ،ص،136.135.

لا تزال العادات والتقاليد والقيم الموروثة هي التي تنظم مختلف جوانب الحياة، ولا تأثير للقوانين الرسمية إلا من حيث الجانب الشكلي فقط أمّا جانب المضمون فالأولى للعرف والتقاليد والعصبية الأولى.

معنى هذا أنّ السمة البارزة في طبيعة عينة البحث هي التقليد في مقابل الحداثة ،وأولوية العرف على القانون ،والعلاقات غير الرسمية على العلاقات الرسمية التعاقدية للولوج إلى الخدمات.

وعليه يمكن أن نقول بأنّ العديد من أفراد المجتمع يستخدمون رأس مالهم الاجتماعي من أجل قضاء مصالحهم على مستوى التنظيمات الحديثة ،فقد أصبح هذا المورد الهام الذي هو عبارة عن شبكة من العلاقات غير رسمية وسيلة مهمة للولوج إلى الخدمات بصورة تكافئ بل تتفوق على القنوات الرسمية.

جدول رقم (90)يبين ما إذا كانت الواسطة كافية لتأمين حياة الأفراد والأسباب التي تكمن وراء ذلك:

السبب / وسيلة كافية	المال أيضا ضروري	الرشوة	القانون هو الأساس	المجموع
نعم	/	/	/	%32.5 183
لا	%73.3 258	%21.8 77	%4.9 17	%62.5 352
بدون إجابة	/	/	/	%5 28
المجموع	258	77	17	%100 563

تمكّننا من جمع هذه البيانات الواردة في الجدول من خلال طرح سؤال على المبحوثين مفاده "هل ترى أنّ الواسطة كافية وحدها لتأمين حياة الأفراد في المجتمع الجزائري؟ و الغرض من هذا السؤال هو معرفة حجم تأثير الواسطة على نجاح مختلف أوجه التفاعل التي يقوم بها المبحوثين مع التنظيمات الحديثة، وهذا لمعرفة موقعها من العلاقات الاجتماعية أو بعبارة أخرى معرفة مكانتها مقارنة مع العلاقات الرسمية.

يبدوا من خلال هذه النتائج أن النسبة الغالبة 62.5% تمثل المبحوثين الذين صرحوا بأنّ الواسطة لا يمكن أن تكون الوسيلة الوحيدة التي يبنى عليها تأمين حياتهم ،ويعود السبب الأول إلى كون أن المال أيضا ضروري بنسبة 73.3% ،مقابل نسبة قليلة نوعا ما 21.8% تمثل وسيلة الرشوة.ومقابل نسبة ضعيفة 4.9 % تتمثل في أنّ القانون هو الأساس.بينما صرحت نسبة معتبرة 32.5% بأنّ الواسطة كافية وحدها لتأمين حياة الأفراد.

نستخلص من هذه النتائج أنّ المنطق السائد في المجتمع الجزائري ليس منطق القانون والعلاقات الرسمية وإنّما منطق العلاقات غير الرسمية.فالإجابات التي قدمها المبحوثين هي دلالة واضحة على هذا.ذلك أنّ توفر عنصر المال أو الرشوة كلها تصب في نفس الاتجاه، و يغذي أحدهما الآخر.وهي تدعم نتائج الجدول السابق.

إنّ هذه النتائج هي ترجمة لقناعة المبحوثين بضعف ومحدودية فعالية العلاقات الرسمية في تلبية حاجياتهم ،و هذا نتيجة وجود الكم الهائل من المشاكل التي تتخبط فيها إن صح القول التنظيمات الحديثة ،والتي تمنعها من أن تكون أداة فعَّالة لتنفيذ سياسات الدولة المختلفة ، وتقديم الخدمات التي يحتاج إليها الأفراد، وهذا ما يدركونه من خلال تعاطيهم اليومي مع هذه التنظيمات، وبالتالي يعمِّق من اقتناعهم بتفشي الممارسات غير الرسمية التي تقوم بها العلاقات غير الرسمية في هذه التنظيمات التي ينتج عنها كما سبق وأشرنا العديد من مظاهر اللاعقلانية و اللارشادة إن صح التعبير ، ككثرة تعقيد الإجراءات البيروقراطية، وتدني الخدمات بصفة عامة.

– إن ثقافة الواسطة بالرغم من الصورة السلبية التي يحملها أغلب مفردات العينة عنها ،وخاصة إذا تعلق الأمر بسوء استخدامها ،أي الحصول على شيء بغير وجه حق .إلاّ أنّها تعتبر وسيلة ضرورية لتحقيق البقاء إن لم نبالغ في التعبير .فهي في هذه الحالة تعبر عن ما أشار إليه المبحوثين باعتبارها واجبا اجتماعيا وإنسانيا وعملا فاضلا ،فهي الوسيلة التي تمكن كل فرد محتاج للوصول إلى هدف مشروع من حقه أن يحصل عليه لكنه لا يملك الوسائل التي توصله إليه .وقد أشار المبحوثين إلى المال والرشوة .وهنا تبرز أهميتها وضرورتها لكل عملية تفاعل مع التنظيمات الحديثة.

إنّ تصريح المبحوثين بأنّه يمكن بالرشوة أن يؤمن الأفراد حياتهم ،قد يشير أيضا إلى سيطرة قيم سلبية لا أخلاقية على أفكار وبالتالي سلوكات الأفراد والاقتناع بفعاليتها وبالتالي تبنيها في ممارساتهم الحياتية حتى أصبحت أمرا مألوفا لدى الجميع .فحتى الواسطة أصبحت اليوم تتم عن طريق الرشوة ،فالوصول إلى الموظف يستلزم ربط شبكة من العلاقات الوصولية التي تلزمه الدخول في هذه الدوامة إن صح التعبير وقد لا يحصل على مبتغاه.معنى هذا أنّ ربما الحصول على حق يتطلب البحث عن وسيط أو أكثر يوصل إلى الموظف المعني بتقديم الخدمة ،هذا الموظف الذي أصبح يجيز لنفسه قبول الهدايا أو اشتراطها لإنجاز تلك الخدمة حيث أصبحنا أمام واقع تطغى عليه العلاقات غير الرسمية على حساب للعلاقات الرسمية ،فأضحينا أمام أطراف عديدة من الأفراد المتفاعلين أو ربما فقط طرفين متفاعلين يمثل أحدها موظف تحلل من كل قيود الشرعية الوظيفية والقواعد الأخلاقية لإشباع حاجة شخصية ،وبين طرف آخر يئس من عدالة التنظيمات،أو جار على عدالة التنظيمات.

– إنّ هذه النتائج أيضا هي إشارة إلى أنّ التنظيمات تتعامل بالمحسوبية والرشوة.وكما رأينا سابقا إذا اقترنت هذه الظاهرة بالمال فإن المبحوثين ينون اتجاهات سلبية لطرق العمل البعيدة عن المعايير العقلانية وتفضل منطق العلاقات غير الرسمية .وهذا ما ينعكس على التفاعل الايجابي معها بفعل الشعور بالإقصاء الاجتماعي فقد تحرمهم من المشاركة الفعلية في تنمية المجتمع ،بل أكثر من هذا إذا ترسخت في المخيال الاجتماعي فكرة أنّ النجاح الاجتماعي مرتبط بمدى امتلاك الأشخاص لمعارف قوية وثروة،وقبول العمل بالرشوة فإنّ العكس هو ما ينطبق على المبحوثين المحكوم عليهم بالفشل وهي إشارة إلى التوزيع غير المتكافئ لموارد الأفراد الشيء الذي يزيد من اتساع الفوارق الاجتماعية بين الأفراد.

– أما بالنسبة للفئة الضعيفة من المبحوثين الذين أجابوا بأنّ القانون هو الأساس ،وقد يرجع سبب ذلك كون الوساطة تتأتى من خلال رأس المال الاجتماعي الذي يحوز عليه الفرد ،وهذا الأخير يتباين حجمه وفعاليته من فرد لآخر.وكون هؤلاء المبحوثين يفتقدون رأس المال الاجتماعي الذي يمكن تسخيره وقت الحاجة جعلهم يعتقدون بأنّه يمكن من خلال التفاعل الآلي أي بطرق موضوعية وقانونية مع التنظيمات قضاء مختلف الحاجيات . أو ربما هؤلاء المبحوثين أقل تفاعلا واحتكاكا مع التنظيمات ،ولم يواجهوا عراقيل بيروقراطية جعلتهم يتخذون نظرة سلبية اتجاهها وبالتالي لا تزال للقانون هيبة وأهمية بالنسبة إليهم.

للاشارة فإنّ كل المبحوثين الذين أجابوا بأنّه يمكن بالوساطة لوحدها تأمين حياة الأفراد ،أرجعوا سبب ذلك إلى فعاليتها وقدرتها على الحصول على كل شيء يرغب في الفرد.وتصريح المبحوثين بهذا ليس عبثا أو اعتباطيا وإنّما ناتج عن قناعة رسخها واقع عايشوه ويعيشونه في حياتهم العمومية .ويبرز تفوق العلاقات غير الرسمية على العلاقات الرسمية كطريقة للحصول على الخدمات أو الامتيازات.

ونذكر في هذا الصدد تصريحات بعض المبحوثين ،حيث صرحت إحدى المبحوثات ،وهي صيدلية ،37 سنة ،متزوجة وأم لطفلين "لأنّ الكثير ليس لديهم الحق او المؤهلات ولكنهم يأخذون ما يريدون بالوساطة والمحسوبية ".وصرحت أخرى وهي صاحبة مؤسسة مصغرة ،50 سنة ،أرملة من دون أبناء"الوساطة تؤمن العمل ،وتقضي جميع الانشغالات بلا طوابير وبسهولة".وصرح مبحوث آخر ،بطال ،38 سنة ،متزوج وأب لبنت"لأنّ الوساطة والمحسوبية أصبحت ظاهرة جد عادية وكافية لتوفير كل شيء".

جدول رقم (91)يبين العلاقة بين الجنس وما إذا كانت الواسطة كافية لتأمين حياة الأفراد .

وسيلة كافية / الجنس	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
ذكر	%37,5 125	%56,5 188	%6 20	% 59.1 333
أنثى	%25,2 58	%71.3 164	%3.5 8	%40.9 230
المجموع	%32.5 183	%62.5 352	%5 28	%100 563

يظهر من هذه المعطيات أنّ النسبة الغالبة 62.2 % تمثل فئة المبحوثين الذين صرحوا بأنّه لا يمكن للوساطة وحدها تأمين حياة الأفراد، تدعمها في ذلك فئة الإناث بنسبة 71.3% مقابل 56.5 % من الذكور،في حين صرح 32.5 % من المبحوثين الذين بأنّه يمكن للوساطة وحدها تأمين حياة الأفراد،،تدعمها في ذلك فئة الذكور بنسبة 37.5% مقابل 25.2% من الإناث.

لقد جاءت النتائج على هذا النحو، ربما لطبيعة دور المرأة في المجتمع الجزائري ،ونعني بهذا أنّ احتكاكها بالعالم الخارجي هو نوعا ما محدود مقارنة مع الرجل ،كون المرأة تحرص على أن لا تتجاوز الإطار المحدد في المجتمع

وتكون تصرفاتها خاضعة دائما للسلوك الاجتماعي التقليدي فهي تحرص على عدم تجاوز القواعد الاجتماعية فتحاول دائما أن يكون سلوكها متماشيا مع أعراف وقيم وتقاليد المجتمع،وكما قلنا دائما وهذه الأخيرة تعفيها من العديد من التفاعلات الخارجية و بالتالي هي ليست مضطرة أو مجبرة على التفاعل المباشر مع هذه التنظيمات حتى وإن كان الأمر يخصها أو يتعلق بها ،بل ينوب عنها الزوج أو الأخ أو الابن أو غيرهم .على عكس الرجال الذين يكثر احتكاكهم بالواقع الخارجي وبالتالي هم أدرى بخبايا وواقع هذه العلاقات أكثر وأكثر مقارنة من النساء.

جدول رقم (92)يبين العلاقة بين الوظيفة وما إذا كانت الواسطة كافية لتأمين حياة الأفراد .

وسيلة كافية / الوظيفة	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
موظف إداري	%23.5 62	%68.9 182	%7.6 20	% 46.9 264
أستاذ*	% 24 24	%72 72	%4 4	%17.8 100
أستاذ جامعي	% 25 4	%75 12	/	% 2.8 16
أعمال حرة (رسمية وغير رسمية)	%52.6 40	%42.1 32	%5.3 4	%13.5 76
عامل يدوي	% 52.2 35	% 47.8 32	/	% 11.9 67
مهندس ومحاسب	% 33.3 4	% 66.7 8	/	% 2.1 12
السلك الطبي وشبه طبي	%66.7 4	% 33.3 2	/	%1.1 6
بدون إجابة	%45.5 10	%54.5 12	/	%3.9 22
المجموع	%32.5 183	%62.5 352	%5 28	%100 563

يلاحظ من الجدول تباين واضح في إجابات المبحوثين وذلك بتباين وظائفهم .فالأغلبية التي أجابت بأنّه لا يمكن للوساطة وحدها تأمين حياة الأفراد 62.5 % تتدعم بفئة الأساتذة الجامعيين بنسبة 75 % ،وبنسبة مقاربة 72 % فئة الأساتذة غير الجامعيين ،وبنسبة أقل 68.9 % فئة الموظفين ،و بنسبة 66,7% مقابل 54.5% بالنسبة للمبحوثين الذين لم يصرحوا بوظيفتهم،ومقابل نسبة 47,8% التي تمثل فئة العمال اليدويين ومقابل أيضا النسبة 42,1% وتمثل فئة أصحاب الأعمال الحرة .وأخيرا النسبة 33.3% وتمثل فئة السلك الطبي وشبه الطبي.

* - تشمل هذه الفئة كل من أساتذة المدارس الخاصة بكل فروعها (التعليم ،الصناعات التقليدية ....) وكذا أساتذة التعليم الابتدائي ،الأساسي ،الثانوي .فهناك من المبحوثين من يزاول التعليم في فروع مختلفة.

أمّا بالنسبة للذين أجابوا بأنّ بأنّه يمكن للوساطة وحدها تأمين حياة الأفراد،،تدعمها في ذلك فئة السلك الطبي وشبه الطبي بنسبة 66.7% مقابل نسب مقاربة 52.6% و 52.2% وتمثل فئة أصحاب الأعمال الحرة وكذا فئة العمال اليدويين على التوالي .ومقابل نسبة 45.5% وتمثل المبحوثين الذين لم يفصحوا عن وظيفتهم.وبنسبة أقل 33.3% وتمثل فئة المهندسين والمحاسبين ،ومقابل أيضا نسب ضعيفة نوعا ما تتراوح ما بين 23.5% و25% وتمثل كل من الموظفين ،الأساتذة غير الجامعيين وكذا الأساتذة الجامعيين.

نستخلص إذن أنّ هناك اقتناع وبإجماع من طرف كل شرائح المجتمع بمختلف مستوياتهم العلمية والمعرفية والثقافية والمهنية بأنّ رأس المال الاجتماعي الذي يضم كل أنواع العلاقات غير الرسمية العائلية، القرابية ، الصداقة ، الجوار ،المهنية ،التي أصبحت في الواقع علاقات ضرورية موجهة تؤدي واجبات نفعية و دائمة لها دور محوري وفعال في عملية التفاعل بين الأفراد والتنظيمات.

غير أنّ درجة الاقتناع تتباين نوعا ما من وظيفة لأخرى. وقد يرجع هذا التباين في إجابات المبحوثين إلى تباين المواقع والمراكز الاجتماعية التي يحتلها المبحوثين في النسق الاجتماعي،بل ربما إلى اختلاف وتباين التنظيمات نفسها . و يظهر هذا جليا من خلال ما سبق فالأساتذة الجامعيين يمثلون الأغلبية التي أجابت بأنّه لا يمكن للوساطة وحدها تأمين حياة الأفراد ،وهذا راجع ربما إلى اختلاف الفكرة التي يحملها هذا الصنف من المبحوثين عن التنظيمات لأنّه وبالنظر إلى مواقفهم نحو التنظيمات أو بعبارة أخرى مواقفهم اتجاه التنظيمات الحديثة نجدها على الأغلب ايجابية ولو بصورة نسبية مقارنة مع الأصناف الأخرى من المبحوثين الذين يزاولون وظائف مختلفة .وكذلك هو الشأن بالنسبة للأساتذة غير الجامعيين وكذا الموظفين .

أو على العكس فإنّ هؤلاء الصنف من المبحوثين وبحكم تفاعلهم الدائم بل بحكم أنهم يملون أعضاء أحد التنظيمات فهم أدرى بمختلف الخبايا و الممارسات التي تشوب العمليات الادارية ،ويعلمون بأنّ الواسطة لا يمكن وحدها تحقيق النجاح الاجتماعي للفرد ما لم يضاف إليها عنصر مهم ألا وهو المال الذي يعبر عن المركز الاجتماعي للفرد والرشوة التي تعبر ربما عن شراء الخدمة إن صح القول .

وتدعم هذه الفكرة موقف بعض المبحوثين الذين يمثلون الفئات الهشة من المجتمع على غرار العمال اليدويين وكذا أصحاب الأعمال الحرة والتي تعاني ربما من ضعف في رأسمالها الاجتماعي ومحدودية في شبكة علاقاتها الاجتماعية و التي تمكنها من الوصول إلى أطراف أخرى ذات نفوذ وقوة في المجتمع التي من شأنها التوسط لهم للحصول على الخدمات على عكس الفئات الأخرى التي ربما سمح لها مركزها الاجتماعي من الوصول إلى أحسن الموارد لكن لم تستطع الوصول إلى مبتغاها بالعلاقات فقط .ووجدت نفسها بحاجة إلى متطلبات أخرى ،وهذا جعلهم يعتقدون بمحدودية الواسطة كوسيلة واحدة لتحصيل الحقوق أو الولوج للخدمات.

3.1:ضعف شبكة العلاقات غير الرسمية عائق للولوج إلى للخدمات(عدم تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات و ضياع الحقوق):

ليس الهدف من بحثنا هذا سرد معلومات حول ظاهرة الوساطة كطريقة لإجراء المعاملات الإدارية فحسب ،بل تشخيص هذه الظاهرة بكل أبعادها لدق ناقوس الخطر،إن لم نبالغ في التعبير، لأنّها غدت تهم كل بلدان المجتمع العربي وقد أكدت العديد من الدراسات على هذه الحقيقة ،و ليس بالتحديد من حيث وجودها في معاملاتنا اليومية ، وإنما من باب زيادة حجمها واتساع دائرتها في شكل تنظيمات شبكية معقدة لم يسبق لها مثيل حيث عرفت انتشارا واسعا وبالأخص في العشرية الأخيرة ،إذ وصلت في غالب الأحيان إلى مختلف أنواع الجريمة. مما أثر سلبا على مسيرة المجتمع وتنميته ، ولعل ما تكشف عنه وسائل الإعلام والاتصال يوميًا من وقائع حول هذه الظاهرة ، وما يتداوله الجميع في مجالسهم يدل على مدى تغلغل قيمها وممارساتها في كل مناحي حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية كافة.

لقد أكدت العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولها باحثون جزائريون وأجانب على التأثيرات السلبية للواسطة على الفرد والمجتمع،حتى أضحت وسيلة تضاهي وسائل الاتصال الرسمية.فلا يكاد يخلو أي بحث حول الإدارة تم على مستوى الجامعات أو في الملتقيات والندوات العلمية والفكرية و غيرها بالجزائر والوطن العربي إلا وطرح مشكل الوساطة والمحسوبية كعائق للحصول على الخدمات نذكر على سبيل المثال : الأبحاث التي تمت على مستوى الجامعات الجزائرية التي تناولت تنظيمات التشغيل وبالأخص مشاريع المؤسسات المصغرة: دوافع إنشاء وسيرورة المؤسسة المصغرة للباحث "شويمات كريم".،"مقاربة لتحديد إشكالية العمل خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق:سوق الشغل أم سوق للمؤسسة للباحث علي موسى رابح"... حيث كشف هذه البحوث عن تأثير الوساطة على التفاعل الايجابي للشباب بحكم الفكرة المترسخة في مخياله حول طريقة عمل هذه التنظيمات .كما عرقلت العديد من المشاريع ومساعي التوظيف وقد أرجع أغلب المبحوثون الذين شملتهم تلك البحوث سبب عدم توظيفهم أو تمكنهم من إنشاء مؤسسة مصغرة إلى ضعف شبكة علاقاتهم الاجتماعية .في المقابل أرجع أغلب المبحوثين أنّهم تمكنوا من تجاوز العراقيل البيروقراطية بفعل الوساطة أي بفضل قوة شبكة علاقاتهم الاجتماعية .فقد أضحت حقا آفة تعيق مسيرة التقدم وإعاقة عملية التطور و التحضر وهضم حقوق الأفراد.كما أضحت الحَكَمْ الرئيسي لكل عملية نجاح اجتماعي وستتوضح لنا هذه الفكرة فيما يلي:

جدول رقم (93) يبين مدى علم المبحوثين بأشخاص لم يتمكنوا من أخذ حقوقهم بطريقة عادية:

أسباب ذلك / ضياع الحقوق	ليس لديهم وساطة	ليس لديهم مال ولا وساطة	امتنعوا عن دفع رشوة	بسبب المحاباة لأصحاب النفوذ	أسباب أخرى	بدون إجابة	المجموع
نعم	%17,7 70	%33,5 132	%8 ,9 63	%18.5 73	%11,6 46	%2,5 10	% 70 394

لا	/	/	/		/	/	%22.2 125
بدون إجابة	/	/	/		/	/	%7.8 44
المجموع	70	132	63	73	46	10	100,0% 563

يرى دوركايم أنّ تقسيم العمل في المجتمعات الحديثة والمتقدمة يؤدي وظيفة هامة تتمثل في خلق التضامن الاجتماعي . فالأفراد يشعرون بتضامنهم مع الآخرين في شبكة من العلاقات الاجتماعية ،ويكون دور تقسيم العمل هو تحديد طبيعة هذه العلاقات في إطار تبادلي يقوم على اعتماد كل فرد على الآخر. "([1])

وبطبيعة الحال وبما أنّ التنظيمات الحديثة الجزائرية تفتقد إلى خاصية تقسيم العمل ،والتي أثبتتها نتائج البيانات التي عرضناها في الفصول السابقة ،فإنّ عدم وجود تضامن عضوي بالشكل المطلوب شيء مفروغ منه بل بديهي .كما أنّ تواجد التضامن الآلي التقليدي بهذه التنظيمات شيء مفروغ منه بل بديهي .ونفس الشيء بالنسبة لتقسيم العمل الذي يحدد علاقة التبادل بين أفراد المجتمع غير المتشابهين أو غير المتجانسين ،فإنّ علاقة التبادل هذه وبهذا الشكل في غياب تقسيم العمل تكون غير ممكنة .وستتوضح هذه الفكرة فيما يلي من خلال بيانات الجدول .

إذ ترى الأغلبية العظمى في هذه العينة بأنهم على علم بأشخاص لم يتمكنوا من أخذ حقوقهم بطريقة عادية بنسبة 70% ،وتتأكد لدى المبحوثين الذين أرجعوا سبب ذلك إلى عدم حيازتهم لا المال ولا وساطة بنسبة 33,5% ،مقابل نسبة معتبرة 18.5% وتمثل المبحوثين الذين أرجعوا سبب ذلك إلى المحاباة لأصحاب النفوذ،وبنسبة مقاربة جدا 17.7 % وتمثل المبحوثين الذين أرجعوا سبب ذلك إلى عدم حيازتهم على وساطة ،وبنسبة أقل 11.6% وتمثل المبحوثين الذين أرجعوا سبب ذلك إلى أسباب متفرقة وهي الجهل والأمية ،عدم معرفة الحقوق والواجبات (عدم معرفة القانون)، غياب عدالة التنظيمات .وبنسبة قليلة 8.9 % وتمثل المبحوثين الذين أرجعوا سبب ذلك إلى عدم قبول هؤلاء الأشخاص دفع رشوة.

بينما صرحت نسبة قليلة من مفردات العينة 22.2 % بأنهم لم يعلموا بأشخاص لم يتمكنوا من أخذ حقوقهم بطريقة عادية.

هذه النتائج تؤكدا ما قيل سلفا ،فقد أصبحت الوساطة حقا بمثابة بند قانوني أو شرط يجب احترامه أو مورد وجب توفيره أيضا على غرار وسائل العيش الأخرى لتحصيل الحقوق . وهذا يعكس لنا قوة الروح العصبية التي لا تزال تهيمن على مخيلة الأفراد كطريقة فعالة للحصول على الخدمات أوالهيمنة عليها ،فالحصول على الوظيفة أو إجراء عملية إدارية بمرونة مرهون بقوة شبكة العلاقات وليس برأس المال الشخصي أو أن يكون

([1])- المرجع السابق ،نقلا عن .Emile, Durkheim.OP.Cit .P20

الشخص صاحب حق .وهذا ما يلغي قاعدة أو مبدأ **تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات** وتساوي المواطنين أمام القانون .وحل محله قاعدة أو مبدأ **ضعف شبكة العلاقات يعني ضياع الحقوق** .

إنّ تصريح المبحوثين بأنّهم يعرفون أشخاصا لم يحصلوا على حقوقهم بطريقة عادية ، بسبب عدم امتلاكهم للوساطة المتمثلة في شبكة علاقات قوية تمكنهم من ذلك ،هم يشيرون بذلك إلى أهمية الوساطة كفعل ايجابي لمواجهة تعسف الادارة . وهذا إما أن تساعد شخصاً ما للحصول على حق يستحقه أو إعفائه من شرط لا يجب عليه الوفاء به أو أن تساعده في الحصول على حق لا يلحق الضرر بالآخرين.

وقد لا تكفي الوساطة وحدها لتحصيل الحقوق بل يتعدى الأمر ذلك إلى مورد آخر وهو المال .وهذا يبين لنا أنّ الواسطة لها علاقة مباشرة بالفقر أي هشاشة المركز الاجتماعي و هما متضادان ،فبالمال تكسب الواسطة، وكما رأينا في الجانب النظري فإنّ "لين نان" يرى بأنّ الموارد هي التي تحدد المركز الاجتماعي للفرد في البناء الاجتماعي ومكانته ،و الذي يتوافق طرديا مع حجم رأس المال الذي يمكن الوصول إليه. فا"البناء الاجتماعي هو عبارة عن شبكة من الأفراد، تكون مراكزهم الاجتماعية مرتبة ترتيبا هيراركيا حسب الموارد التي يمتلكونها، وكلما كان المركز الاجتماعي للفرد في أعلى الهرم ،كانت الفرص المتاحة له أفضل بالنسبة للرأسمال الاجتماعي الذي يمكنه الوصول إليه . "([1]) وبالتالي تسخيره وقت الحاجة . وبما أنّ هؤلاء الأفراد لا يمتلكون الموارد المتمثلة هنا في المال – لأنّ الموارد قد تكون ربما مال ،وظيفة ،أو تتعلق بأفراد أنفسهم يمتلكون هذه الموارد وقد يمثلون الأقارب أو مختلف أعضاء شبكة العلاقات الاجتماعية_ لم يتمكنوا من توسيع شبكة علاقاتهم الاجتماعية التي كان بإمكانهم أن يستعينوا بها وقت الحاجة .

وعليه يمكن أن نقول أن غياب الواسطة يؤدي إلى الظلم على كثير من الأفراد الضعفاء والفئات الهشة من المجتمع الذين لا سند لهم ولا واسطة ومصادرة حقوقهم وإعطائها لمن لا يستحقها.

وقد لا يرتبط المال بالنسبة بعض المبحوثين بامتلاك ثروة ،أو بعبارة أخرى قد لا يرتبط بالفقر وإنّما المال لدفع رشوة للموظف المعني بالمعاملة الإدارية . فالفرد الذي امتنع دفع رشوة لم يحصل على حقوقه ،وهذا يترجم لنا حجم التسيب الاداري التي وصلت إليه التنظيمات الحديثة الجزائرية. وقد بينا ذلك فيما سبق .فقد يتعمد الموظف الانحراف بالسلطة الوظيفية في غير مجالاتها من خلال التراخي في أداء الواجبات والبطء في انجاز المعاملات وتعقيد الاجراءات الادارية للأفراد المتفاعلين مع التنظيمات وهذا لدفعهم نحو الطرق غير المشروعة لتحصيل حقوقهم كالرشوة مثلا . وهنا نصبح أمام باطل أريد به حق أي الرشوة لإنهاء معاملة إدارية بسرعة،أو الحصول على وظيفة أو سكن ،.....

([1])Lin Nan ,Op Cit,p p , 687,688

ويزيد من حدة هذه الظاهرة السكوت أو التكتم عليها ،أو سياسة اللاعقاب التي تمارسها الدولة على المرتشين ،فكثيرا من الحالات ولأسباب مجهولة لا يتم تطبيق العقاب على المسيء ، بل ما هو أسوأ من ذلك حيث يكافأ هذا المسيء بمنصب أخر في مكان أخر الأمر الذي جعل بعض الأفراد لاستغلال الواقع لبلوغ أهدافهم ،فالقانون أصبح أداة أمكن تطويعها حسب تفسيرهم وهذا ما أدى إلى شيوع ظاهرة الفساد.

أمّا بالنسبة للذين صرحوا بأنّ هؤلاء الأفراد ضاعت حقوقهم بسبب المحاباة لأصحاب النفوذ .وهذا نتيجة التعسف والتقصير والتهاون في تطبيق العقوبة التي يحددها القانون و التشريعات والقوانين واللوائح ومن ضمنها ما ينص على معاقبة كل مرتكب جريمة أو مخالفة مهما كان نوعها إذا ثبت ذلك، والتهرب من المسؤولية الوظيفية بل وانعدامها وهذا ما أدى إلى عدم رد المظالم أو الحقوق إلى أصحابها إن صح القول ، وهذا ما أدى في الواقع إلى زيادة معدل وقوع المخالفات القانونية ، فحتما المذنب إذا لم يعاقب يزداد سوءاً، لعدم وجود الرادع ، والراغب في التجاوز القانوني يستسهل الأمر ، وبالتالي ينتشر ويعم مبدأ اللاعقاب فيستباح الظلم والتعدي على حقوق الآخرين ، وتتضرر الدولة وتنظيماتها.ويفقد الأفراد الثقة في عدالتها .

و يؤكد هذه الفكرة ما صرحت به فئة قليلة من المبحوثين ،وهي أنّ عدم حصول الأفراد على حقوقهم بطريقة عادية سببه عدم عدالة التنظيمات .وهذه الأخيرة تلخص أشكال عدة من التجاوزات على مستوى مختلف التنظيمات.فربما لم يحصل ذلك الفرد على منصب عمل بسبب عدم عدالة مؤسسات التشغيل أو المؤسسات الاقتصادية والعمومية بالأخص وتحيزها لأطراف أخرى.أو ربما لم يحصل على مسكن بسبب عدم عدالة الهيئات المكلفة بذلك وتحيزها أيضا لجهات أخرى، أو بما لم يحصل على رد مظلمة في مؤسسات القضاء بسبب جور هذه المؤسسات وتحيزها لطرف آخر.وقس على ذلك في مختلف المجالات وعلى مستوى مختلف التنظيمات...

ويزيد من هذه الوضعية سوءً الجهل بالقانون من طرف أغلب أفراد المجتمع أي عدم معرفة الحقوق والواجبات التي تخص غالبية المعاملات الإدارية، ويزيد الأمر تعقيدا الغموض و الاحتكار في المعلومات التي تتميز بها التنظيمات الحديثة.فغالبا ما يكون الفرد ضحية الجهل ويهدر الكثير من الوقت والجهد دون الوصول إلى ما يصبوا إليه.

4.1: ضعف هيبة القانون و التنظيمات الحديثة:

أشرنا في الفصل السابق أنّه من مظاهر تأثير الوساطة على التنظيمات ضياع هيبتها وفقدان ثقة الأفراد فيها.وهذا ما أدى إلى تكريس سيادة منطق التضامن والتنظيمات التقليدية غير الرسمية مثل تنظيم القرابة ،العشيرة والجهوية وهذا ما حال دون إقامة دولة حديثة ونظام ديمقراطي يتساوى فيه الجميع في الحقوق والواجبات.وانعدام مبدأ تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات.وهذا ما أدى إلى فقدان القانون أهميته وبالتالي هيبته ،فكل يتجاوز على قدر ما استطاع.وهذا لا يقتصر فقط على الأفراد المتفاعلين مع التنظيم بل الموظفين

بالتنظيم أنفسهم ، وحتى الموظف الذي يرغب في التمسك بالمبادئ الموضوعية التي تنظم مختلف المعاملات والإجراءات الإدارية و غيرها ، يجد نفسه مرغما على تجاوز هذه المبادئ ،بتأثير أطراف لديها السلطة والقوة في ذلك التنظيم فإما أن يخضع آليا لرغبات هذه الأطراف وإملائاتها وإن كانت مغلوطة أو تعرضه لمضايقات وحتى إمكانية العقاب التي قد تصل إلى الفصل التعسفي وغير ذلك من تصرفات الإدارة غير الفعالة اتجاه موظفيها.وهذا ما أدى إلى طغيان وتعظيم الجانب غير الرسمي على الجانب الرسمي بالتنظيمات.وسنحاول فيما يلي معرفة مدى موافقة المبحوثين لهذه الفكرة التي تفصح لنا مكانة القانون والتنظيمات بالنسبة إليهم .

جدول رقم (94) يبين السن و مدى تأييد المبحوثين لمقولة أنّ المحسوبية أضعفت القانون والتنظيمات.

تأييد القول / الجنس	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
ذكر	%81,7 272	%13,5 45	%4,8 16	% 59.1 333
أنثى	%69,1 159	%29,1 67	%1,7 4	%40.9 230
المجموع	%76,6 431	%19,9 112	%3,6 20	%100 563

تظهر نتائج الجدول أنّ النسبة الغالبة 76,6% تمثل المبحوثين الذين أيدوا القول بأنّ المحسوبية والرشوة تجاوزت القانون و أضعفته وأضعفت التنظيمات الحديثة ،تدعمها في ذلك فئة الذكور بنسبة 81,7% ، مقابل 69,1% من الإناث .بينما صرحت نسبة قليلة نوعا بأنّها لا تؤيد القول بأنّ المحسوبية والرشوة تجاوزت القانون و أضعفته وأضعفت التنظيمات الحديثة، تدعمها في ذلك فئة الإناث بنسبة29.1 % ، مقابل 13.5 % من الإناث.

إذن ، إنّ تأييد هذه المقولة هو بمثابة اعتراف بعدم الثقة في القانون وفي العلاقات الرسمية بالتنظيمات الحديثة .وعموما فإنّ هذه الفكرة ليست بالجديدة وإنّما تؤكد ما ذكر سلفا ، على أن الواسطة في حقيقة الأمر سواء سواءً تعلقت باسترجاع حق ضائع أو اعتداء على حقوق الآخرين ، هي عبارة عن علاقة اجتماعية يتم من خلالها انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي التي تتعلق بالمصلحة العامة.وكذا الانحراف عن الالتزام بالقواعد والنظم القانونية.

معنى هذا أنّ الواسطة تعتبر من بين أهم الوسائل والطرق غير المشروعة اجتماعياً ودينياً للوصول للأهداف وبهذا تكون أداة مدمرة لأحكام القانون وبالتالي سيادته .وسيادة التنظيمات ككل .وقد كشفت البيانات السابقة العديد من مظاهر الاختراق التي يمارسها الأفراد نتيجة ضعف التنظيمات وعدم فعاليتها .

ومن بين أهم مظاهر ذلك الاختراق ،عدم الالتزام بواجبات الوظيفة من طرف الموظف ،وقلنا أنّ الذي الموظف لايشعر بأنّ الوظيفة هي تكليف مفروض عليه وأنّه خادم للمصلحة العامة ،التي تهدف إلى خدمة الأفراد كافة أدى بالأفراد إلى استعمال وسائل غير موضوعية كالواسطة وحتى الوسائل غير المشروعة كالرشوة وغيرها للوصول إلى الخدمة مما نجم عنه أزمة ثقة عميقة وهوة بين الأفراد والمؤسسات .وهذا ما يدل على عدم احترام القانون وضعف سلطته ،وسلطة التنظيمات. وشاعت فكرة فعالية الواسطة كوسيلة سهلة ووحيدة لقضاء الحاجة .

وهذا ما أدى بدوره إلى إشاعة الكسل وعدم الجدية وقتل الطموح لدى بعض الأفراد لمجرد اعتقادهم بأنّ كل شيء يعتمد على الوساطة والعلاقات الاجتماعية ،ومنها الحصول على عمل .وإذا ألقينا نظرة على طلبة الجامعات فإنهم يقدموا لنا صورة واضحة عن ذلك .إذ أصبحوا لا يرون في الاجتهاد والمثابرة أهمية لاعتقادهم بأنّ الحصول على العلامة أو التوظيف لا يرتبط بالأداء و إنّما بالواسطة و هذا عن تجربة.

وعليه يمكن أن نقول بأنّ هذه النتائج تبين لنا فقدان ثقة المبحوثين في القانون والتنظيمات بصفة عامة، و بالأخص الذكور.وهذا راجع كثرة احتكاكهم بهذا الواقع مقارنة مع الإناث.وبهذا نصبح أمام قاعدة رئيسية (الثقة في العلاقات غير الرسمية وعدم الثقة في العلاقات الرسمية للولوج إلى الخدمات).لأنّ فقدان الثقة في الشيء يعني عدم الالتزام به وعدم التفاعل الايجابي معه. وقد بينا في الجانب النظري وكذا في الفصل السابق هذه الفكرة من خلال التطرق لأعمال كل من الباحثين" فوكوياما و غرانوفيتر ".وكذا أعمال مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بجامعة الجزائر .

وعليه فاللجوء إلى العلاقات غير الرسمية يلغي وجود العلاقات الرسمية،بالرغم من الظهور المزدوج لكليهما .ونعني بهذا أنه كثيرا ما تحصل اتفاقات غير رسمية بين الأفراد خارج التنظيم ،ويتم تثبيتها رسميا على مستوى التنظيم .

جدول رقم (95) يبين المستوى التعليمي و مدى تأييد المبحوثين لمقولة أنّ المحسوبية أضعفت القانون والتنظيمات.

تأييد القول / المستوى التعليمي	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
يقرأ ويكتب + ابتدائي	%72.7 56	%13 10	%14.3 11	% 13.7 77

متوسط	%94.7 72	%5,3 4	/ 	%13.5 76
ثانوي	%75,7 137	%22,1 40	%2,2 4	%32.1 181
جامعي	%72,5 166	%25,3 58	%2,2 5	%40.7 229
المجموع	%76,6 431	%19.9 112	%3.6 20	%100 563

تظهر نتائج الجدول أنّ النسبة الكبيرة من المبحوثين ,76% الذين أجابوا بأنّهم يؤيدون القول بأنّ الواسطة والمحسوبية تجاوزت القانون و أضعفته وأضعفت المؤسسات الحديثة ،يمثل أغلبهم ذوي المستوى التعليمي المتوسط بنسبة 94.7% مقابل نسب متقاربة جدا تتراوح من 72,5% إلى 75.7%.

بينما النسبة القليلة من الذين صرحوا بأنهم لا يؤيدون القول بأنّ الواسطة والمحسوبية تجاوزت القانون و أضعفته وأضعفت المؤسسات الحديثة ، يمثل أغلبهم ذوي المستوى التعليمي الجامعي بنسبة 25,3% ، مقابل النسبة 22,1% وتمثل المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الثانوي ومقابل النسبة 13% من ذوي المستوى يقرأ ويكتب ومقابل النسبة 5,3% وتمثل ذوي المستوى المتوسط.

نستخلص من خلال النتائج ،وجود تأثير نسبي للمستوى التعليمي للمبحوثين حول تأييدهم القول بأنّ الواسطة والمحسوبية تجاوزت القانون و أضعفته وأضعفت المؤسسات الحديثة ،إذ يبدوا على العموم بأنّ تأييد القول له علاقة عكسية مع المستوى التعليمي ،فكلما انخفض المستوى التعليمي كلما ارتفعت نسبة تأييد القول إذا استثنينا ذوي التعليم الابتدائي الذين يقل تأييدهم للقول مقارنة مع ذوي المستوى المتوسط .وقد يرجع هذا التباين في النتيجة ربما إلى أنّ ذوي المستوى التعليمي الجامعي والثانوي يشعرون أكثر بأهمية القانون في حياتهم ،من خلال ممارساتهم اليومية ،ونعني بهذا أنّ هؤلاء يحاولون أن يبتعدوا نوعا ما عن الواقعية وأن يكونوا أكثر وعيا وتطبيقا لمبادئ القانون وأكثر التزاما بالحس المدني أو الحضري وأكثر عقلانية وموضوعية في ممارساتهم اليومية ،كونهم لديهم المؤهلات التي تمكنهم من ذلك أكثر غيرهم. بالرغم من العراقيل التي يتعرضوا لها في تفاعلهم مع هذه التنظيمات ومعرفتهم التامة بـ لافعالية التنظيمات في مختلف المجالات.

جدول رقم (96) يبين الوظيفة و مدى تأييد المبحوثين لمقولة أنّ المحسوبية أضعفت القانون والتنظيمات.

تأييد القول / الوظيفة	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
موظف إداري.	%69,3 183	%29,2 77	%1,5 4	% 46.9 264

أستاذ*	% 75 75	%21 21	%4 4	%17.8 100
أستاذ جامعي	%81.3 13	%18,8 3	/	% 2.8 16
أعمال حرة (رسمية وغير رسمية)	%88,2 67	%1,3 1	%10,5 8	%13.5 76
عامل يدوي	%91 61	%9 6	/	% 11.9 67
مهندس ومحاسب	%83.3 10	%16.7 2	/	% 2.1 12
السلك الطبي وشبه طبي	%100 6	/	/	%1.1 6
بدون إجابة	%72,7 16	%9,1 2	%18,2 4	%3.9 22
المجموع	%76,6 431	%19,9 112	%3,6 20	%100 563

يلاحظ أن الأغلبية بنسبة 76,6% التي أجابت بأنّها يؤيد القول بأنّ الواسطة والمحسوبية تجاوزت القانون و أضعفته وأضعفت المؤسسات الحديثة نجد من حيث الوظيفة ، أنّ السلك الطبي وشبه طبي هم الأكثر تصريحا بهذا بنسبة 100% ،تليها فئة أصحاب الأعمال الحرة بنسبة 88.2 % ،وبنسبة أقل 83.3 % فئة المهندسين والمحاسبين ،وبنسبة مقاربة جدا 81.3 % فئة الأساتذة الجامعيين، مقابل 75 % بالنسبة للأساتذة غير الجامعيين، وبنسبة مقاربة 72.7 % بالنسبة للمبحوثين الذين لم يصرحوا بوظيفتهم.ومقابل 69.3% بالنسبة للموظفين الإداريين .

أمّا الذين أجابوا بعكس ذلك ،أي أنّهم لا يؤيدون القول بأنّ الواسطة والمحسوبية تجاوزت القانون و أضعفته وأضعفت المؤسسات الحديثة نجد أنّ أغلبهم الموظفين الإداريين بنسبة 29.2 % .مقابل21 % من الأساتذة غير الجامعيين،ومقابل أيضا 18 % من الأساتذة الجامعيين ،وبنسبة أقل 16.7 % فئة المهندسين والمحاسبين، وبنسبة ضعيفة 9% و 9.1 % بالنسبة للمبحوثين الذين لم يصرحوا بوظيفتهم وكذا العمال اليدويين،مقابل نسبة ضعيفة جدا 1.3 % فئة أصحاب الأعمال الحرة.

إنّ هذه النتائج تدعم ما أشرنا إليه آنفا ،وهي أنّ المبحوثين الذين لم يؤيدوا القول يحاولون الابتعاد عن الواقعية و أن يبعدوا الصورة النمطية السيئة التي يحملها أغلب أفراد المجتمع عن القانون والتنظيمات. أو أنهم لا يزالون يشعرون بأهميتها في حياتهم العمومية بالرغم من الواقع السلبي الذي كشفنا عنه آنفا الذي يبرز ويؤكد تفوق العلاقات غير الرسمية باختلاف أنواعها .ويؤكد هذا فئة العمال الإداريين،كون هذا السؤال له علاقة مباشرة بهم.وقد لمسنا هذه المواقف المترددة أثناء القيام بالمقابلة الميدانية ،حيث كان الموظفين يحاولون ان يظهروا التزامهم بالقانون وتطبيقه بدون استثناء لكن لا يلبثون قليلا حتى يتراجعوا في أقوالهم ويؤكدون حقيقة تغلب العلاقات غير الرسمية على العلاقات الرسمية بتنظيمهم .

* - تشمل هذه الفئة كل من أساتذة المدارس الخاصة بكل فروعها (التعليم ،الصناعات التقليدية ....) وكذا أساتذة التعليم الابتدائي ،الأساسي ،الثانوي .فهناك من المبحوثين من يزاول التعليم في فروع مختلفة.

هذا الواقع السلبي الذي جعل غالبية المبحوثين يؤيدون القول ،بأنّ الواسطة والمحسوبية تجاوزت القانون و أضعفته وأضعفت المؤسسات الحديثة ،ويمثل كل مفردات عينة السلك الطبي وشبه الطبي ،ونسبة كبيرة من المبحوثين الذين يمثلون الوظائف الأخرى تفوق نسبتهم بالنسبة لكل فئة ¾ من مفردات كل عينة .وتصريحاتهم مبررة بانتشار المظاهر المنافية لسيادة القانون والعلاقات الرسمية سنوجزها في الجدول الموالي:

2 :مظاهر تفوق الوساطة في المجتمع الجزائري:

بعد أن تطرقنا لبعض مظاهر الوساطة في العناصر السابقة سوف نحاول التطرق باختصار لكل المظاهر التي سبق عرضها ،وإضافة أخرى لم نتطرق إليها في الجدول الموالي مع شرح كل عنصر بشيء من التفصيل.

جدول رقم (97) يلخص مظاهر تفوق الوساطة في المجتمع الجزائري:

مظاهر تفوق الوساطة بالنسبة لأفراد العينة	التكرار	النسبة
أصبح كل شيء بالوساطة وغياب ثقافة القانون	155	%34.3
سيطرة "المافيا " وأصحاب النفوذ على التنظيمات.	84	%18.7
ضياع الحقوق.	84	%18.7
عدم تطبيق القانون وغياب سياسة العقاب.	55	%12.1
إنفلات الأوضاع .	27	%6
ضعف وفشل الإدارة .	25	%5.5
الركود الاقتصادي والاجتماعي .	12	%2.7
عدم وجود الشخص المناسب في المكان المناسب .	9	%2
المجموع	451	%100,0

نلاحظ من خلال الجدول أنّ الغالبية من المبحوثين بنسبة 34.3 % صرحوا بأنّهم يؤيدون القول بأنّ الواسطة والمحسوبية تجاوزت القانون و أضعفته وأضعفت المؤسسات الحديثة من خلال سيادة الوساطة (أصبح كل شيء بالوساطة) وغياب ثقافة القانون ،مقابل نسبة قليلة 18.7 %وتمثل المبحوثين الذين صرحوا بأنّ مظاهر ذلك تتجلى في أنّ "المافيا" أصبحت تتحكم في المؤسسات،ومقابل النسبة 12,1 وتمثل المبحوثين الذين صرحوا بأنّ مظاهر ذلك تتجلى في عدم تطبيق القانون و غياب سياسة العقاب.مقابل أيضا نسب ضعيفة لا تفوق 6 % ، بالنسبة للمظاهر الأخرى ،كضعف وفشل الإدارة ، إفلات الأوضاع ، الركود الاقتصادي والاجتماعي،عدم وجود

الشخص المناسب في المكان المناسب ، ضياع الحقوق.وهي كلها مظاهر تعيد إنتاج هذه الظاهرة. و ستتوضح هذه الفكرة فيما يلي :

- سيادة الوساطة وغياب ثقافة القانون:

إنّ تصريح المبحوثين بأنّ كل شيء أصبح بالوساطة وغياب ثقافة القانون،هو اعتراف واضح بعدم شعورهم بوجود القوانين التي تنظم المجتمع وتحدد الحقوق والواجبات وتضمنها.وهو دليل واضح أيضا على تفاقم حجم الظاهرة وفعاليتها في كل عملية تفاعل مع التنظيمات، و نعني بهذا شيوع اللجوء إلى الواسطة من طرف كل أفراد المجتمع وكلما سمحت لهم الفرصة بذلك،وهذا يعني غياب ثقافة القانون والعمل به .

و قد تحدثنا عن هذا سابقا ووضحنا بأنّه من أهم مؤشرات تفوق العلاقات غير الرسمية المتمثلة في الواسطة على العلاقات الرسمية في قضاء الحاجيات، ضعف سيادة القانون والعمل به ،وسيادة العلاقات غير الرسمية ، بمختلف أنواعها علاقات عائلية ،قرابية ،جهوية ،قبلية ،عشائرية أو مهنية وغيرها ...في شكل واسطة ،محسوبية ،أو وصولية .يستخدمها الفرد أو الأفراد للوصول إلى شخص يملك سلطة القرار لتحقيق مصلحة لشخص أو أكثر، وهي خارج القنوات واللوائح التنظيمية الرسمية ، وأحيانا ما تستخدم باسم فعل الخير أوما يعرف بالشفاعة الحسنة ،غير أنّها في واقع الأمر وفي كثيرا هي بعيدة كل البعد عن هذه القيمة النبيلة عندما يراد بها الحصول على امتيازات .

ولعل الشيء الذي ساعد هذه العلاقات على أن تفرض نفسها في المجتمع الجزائري،أكثر من العلاقات الرسمية ،هو الرواسب المترسخة في مخيال أفراد المجتمع الجزائري والتي يمليها النظام التقليدي القرابي والقبلي والعشائري و الجهوي ، و يزيد من تقوية أواصر الشعور القبلي اللهجات المستعملة كالأمازيغية ،وتاريخيا وكما هو معروف فقد كان لسياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر أكثر كبير في تقوية الروح القبلية من خلال مبدأ فرق تسد.

وكما أشرنا سابقا فقد أكدت العديد من البحوث الاجتماعية على انتشار الوساطة والمحاباة حتى أصبحت معظم المؤسسات عبارة عن شبكة قرابية ،أو جهوية ومن أمثلتها الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث "بوكربوط عز الدين "حول المتبقين من العمال بعد عملية التقليص بالمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية ،التي أكدت على أن هذه الفئة المتبقية من العمال تفتقد إلى التشبث بقيم التصنيع وتتجاهل رواسبه الحضارية مما يجعلها تتأثر برواسب التقاليد المحلية التي تنمط سلوكياتهم ومعاملاتهم الاجتماعية، وطرق تفكيرهم وأسلوبهم في العمل وغيره في المؤسسة أو خارجها بتغيير في محتوى العلاقات المهنية والاجتماعية بما يتناسب وتصوراتهم الضيقة.

كما بينت الدراسة أنّ أغلبية العمال هم ذوي الأصل الجغرافي الريفي يقطنون بمنطقة القبائل الكبرى بنسبة 46 %وهذه المناطق هي عين الحمام ، أمسهول ، تاركة ، منقلات ، أقبيل ، أقوني ،تسلنت، تاوريت، تامجوت، تيزي ترقة، مسلوب، مكله، محق، وإذا أضفنا المناطق الريفية المجاورة التي يقطن فيها باقي العمال الريفيين، والتي تشكل نسبتها 22 %وهذه المناطق هي برج منايل ، شعبت العامر، يسر، دلس، بني عمران، تحصل على نسبة كلية تقدر بـ 68% من مجموع العمال القاطنين الدائمين في الأرياف، وهي ضعف النسبة التي يشكلها العمال الحضريين الذين يقيمون في المدن الكبرى كالجزائر العاصمة الرويبة ، بومرداس ، بودواو، رغاية ، الأربعاء، والتي تقدر بـ 32 %.

ومادامت المناطق الريفية الأصلية لمكان إقامة العمال هي منطقة القبائل الكبرى وباقي المناطق التي يتقن عمالها التحدث باللغة الأمازيغية فيرى الباحث بأنّ هذا لا يمكن إرجاعه إلى عامل الصدفة بل يعكس في الواقع رمزا لإعادة إنتاج تشكيلة اجتماعية جهوية راسخة في ذهنيات أصحاب القرار الذين يشرفون على إجراء عمليات التوظيف، وتترجمها سلوكياتهم المتناقضة مع أحكام فعالية المؤسسة وعقلنة تسييرها أو رشادة تسيير مواردها البشرية التي هي أساس بقائها ونجاحها وأحد أهم منتجات المؤسسة من الأرباح المتشكلة من مخزون مهاراتها .([1])

إنّ النتيجة التي توصل إليها الباحث هي دليل صارخ على تفوق العلاقات غير الرسمية على العلاقات الرسمية في مجال التوظيف.وتأثيرها السلبي على التسيير الناجح للموارد البشرية التي تعتبر العمود الفقري لكل تنظيم .وفشل هذا التسيير يمتد إلى باقي أوجه النشاط الأخرى في المؤسسة .لأنّ إعطاء حق من يستحق إلى من لا يستحق ، سوف يؤدي إلى شغل المناصب من قبل غير المؤهلين ، أي **عدم وجود الشخص المناسب في المكان المناسب** .وهذا ما صرح به أحد الأطباء يعمل بمخبر للأشعة ،39 سنة ،متزوج وأب لطفلة :المحسوبية والوساطة تجاوزت القانون لأنّها وزعت الحقوق لغير مستحقيها ،والمناصب لغير المؤهلين " ،وأجابت أخرى وهي مديرة بمدرسة للتعليم الابتدائي 57 سنة ،متزوجة ،وأم لـ 5 أبناء "خربت المجتمع ووضعت أشخاصا في غير أمكنتهم".وصرح آخر وهو مدير بنك ،59 سنة ،متزوج وأب لـ4 أبناء "انتشار الفوضى وتذويب المسؤولية وزيادة الجشع".

إنّ الأشخاص الذين وظفوا عن طريق الواسطة يجعلهم يتباهون في استعمال السلطات الممنوحة لهم ، ويتعسفون في استعمالها من أجل السيطرة والتحكم في الأفراد والتحايل عليهم. وهذا ما يزيد من التسلط وبسط النفوذ لتحقيق الأهداف والمصالح الخاصة على حساب الأهداف والمصالح العامة للتنظيم والمجتمع ككل.

إنّ هذا الواقع الذي يؤكد طغيان الوساطة على كل المعاملات ،وكما هو معروف فإنّ الواسطة ليست في متناول كل الأفراد ،فلكي يحصل الفرد على مختلف ضروريات الحياة التي توفرها التنظيمات لابد إذن من توفر

([1])- عز الدين ،بوكربوط ،مرجع سابق ،ص،ص،662-669.

وساطة في كل مجال حتى يضمن الفرد هذا لنفسه ،وبالتالي يكون ذلك من نصيب أصحاب النفوذ والسلطة ،فتصبح قلة قليلة لها النفوذ في تنظيم معين هي التي تسيطر على الخدمات .وقد عبر المبحوثين عن هذا بسيطرة **"المافيا" وأصحاب النفوذ على التنظيمات.**

- سيطرة" المافيا" أصحاب النفوذ على التنظيمات:

إنّ انتشار الواسطة و المحاباة والمحسوبية وسيطرتها على سلوكات الأفراد و استغلال المنصب الوظيفي للاستفادة الشخصية لمصلحة فرد أو جماعة معينة دون وجه حق، هو سلوك متفشي لدى الكثير من المسؤولين الكبار في التنظيمات وبالأخص التنظيمات الإستراتيجية .وقد يصل الأمر إلى الابتزاز للحصول على مكافآت غير قانونية ، مما يؤدي إلى حرمان الفرد من حقوقه المشروعة ،مما يزيد من تنامي هذه السلوكات غير المهنية والأخلاقية واستفحالها، فتصبح الوظيفة بالنسبة لمثل هؤلاء الموظفين أداة فعالة من أجل السيطرة على الأفراد ومواردهم. وهذا ما أدى إلى إفلات الأوضاع وتعقدها وتدهورها ونمو شبكات الإجرام وغيرها من الأمور السلبية الأخرى التي أصبحت تنخر المجتمع ، التي تترجم حالة الفراغ الذي يسود الروابط في المجتمع كما بين ذلك الباحث "فرانسيس فوكوياما" .إذ يرجع سيادة هذه الوضعية المجتمعية إلى تفكك البنى القبلية والعائلية مع تسارع وتيرة التمدن ، دون وجود جمعيات بديلة تحل محل رابطة القرابة ،ويرى بأنّ مناخ كهذا بطبيعة الحال لا يساعد على قيام أنشطة اقتصادية "[1].وهذا ما أشار إليه المبحوثين ،بـ **إنفلات الأوضاع ، الركود الاقتصادي والاجتماعي** .

- **إنفلات الأوضاع ، الركود الاقتصادي والاجتماعي**:أشار المبحوثين إلى مظهرين آخرين مترابطان ببعضهما ،ويؤكدان بأنّ الواسطة تجاوزت القانون و أضعفته وأضعفت المؤسسات، وهما إفلات الأوضاع ، و الركود الاقتصادي والاجتماعي الذي يعرفه المجتمع الجزائري.

إنّ اعتلاء شخص غير مؤهل وغير مناسب لأي منصب إداري عن طريق الوساطة ،وخاصة إذا كان هذا المنصب يقع في أعلى السلم الهرمي للتنظيم سيساعد حتما في نشر وتعميم هذه الظاهرة بنسبة كبيرة جدا وهذا ما يؤدي بدوره إلى شل التنظيمات وإبعادها عن مضمونها العلمي والإنساني و تتسبب بدورها في هضم حقوق الأفراد و عرقلة مسيرة التنمية بمختلف أبعادها.

فبالواسطة والمحاباة يمكن عرقلة أي مسيرة وذلك من خلال الأساليب الدنيئة التي تتم بها المعاملات و الممارسات الإدارية ومختلف مشاريع التنمية سواء المحلية أو أجنبية.لأنّه كما هو معروف فإنّ البيئة التي ينتشر فيها الفساد والذي تعتبر الواسطة والمحسوبية أحد مؤشراته لا يمكن أن تستقطب مشاريع التنمية لأنّ فشلها محسوم منذ البداية ،إلا إذا سارت على نفس المنهج غير القويم إن صح التعبير ،والبيئة الجزائرية خير مثال على ذلك ،حيث نجزم بوجود مشروع استثماري أجنبي خالي من هذه الممارسات ،ويدر بالمنفعة للاقتصاد الوطني ،فكل الشركات

([1])- فرانسيس فوكوياما :**الثقة ،الفضائل الاجتماعية لتحيقي الازدهار** ،مرجع سابق ،ص، 327.

الأجنبية همها الوحيد هو السلب والنهب بمشاركة ومباركة أطراف جزائرية وليس الاستثمار الذي يعود بالفائدة أو المنفعة على الاقتصاد والتنمية بصفة عامة.وكذلك هو المر بالنسبة للمؤسسات الجزائرية العمومية والخاصة ،فقط إذا استثنينا بعض المؤسسات الصغيرة التي هي بعيدة كل البعد وتعاني في ظل هذا الوضع المتدهور الذي أصبح تنذر بالخطر الحقيقي الذي يهدد أمن المجتمع .

3- تفسيرات المبحوثين لأسباب تنامي و تفوق الوساطة في المجتمع الجزائري:

جدول رقم (98) يلخص رأي المبحوثين حول أسباب تنامي و تفوق الوساطة في المجتمع الجزائري:

أسباب تنامي ظاهرة الوساطة و تفوقها	التكرار	النسبة
العراقيل البيروقراطية .	148	%26,3
سيطرة أصحاب النفوذ على المناصب الحساسة.	113	%20,1
سيطرة أصحاب النفوذ على المناصب الحساسة.	113	%20,1
سياسة اللاعقاب التي تمارسها الدولة + العراقيل البيروقراطية .	93	%16,5
سياسة اللاعقاب التي تمارسها الدولة	53	%9,4
هيمنة العادات و التقاليد والتضامن التقليدي .	52	%9,2
أسباب أخرى	36	%6,4
بدون إجابة	68	%12,1
المجموع	563	%100,0

نلاحظ من خلال الجدول أنّ الغالبية من المبحوثين بنسبة 26.3 % أرجعوا سبب تنامي و تفوق الوساطة في المجتمع الجزائري إلى العراقيل البيروقراطية .وبنسبة أقل بقليل 20.1 % و تمثل المبحوثين الذين أرجعوا أسباب ذلك إلى سيطرة أصحاب النفوذ على المناصب الحساسة. مقابل النسبة 16.5 % وتمثل المبحوثين الذين يرون أنّ ذلك مرده إلى سياسة اللاعقاب التي تمارسها الدولة زائد العراقيل البيروقراطية . ومقابل النسبة 9.4 % وتمثل المبحوثين الذين أرجعوا سبب تنامي و تفوق الوساطة إلى سياسة اللاعقاب.وبنسبة مقاربة جدا 9.2 % ،وتمثل هيمنة العادات والتقاليد والتضامن التقليدي. مقابل أيضا نسبة 6 % و تمثل المبحوثين الذين أرجعوا ذلك إلى أسباب مختلفة كضعف مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام و،عدم وجود قوانين صارمة،تدني رواتب الموظفين.

إنّ أول فكرة تتبادر إلى أذهاننا من خلال أول نظرة على هذه النتائج هي عدم فعالية التنظيم الرسمي الذي فتح المجال لسيادة التنظيم غير الرسمي ،فكل الأسباب التي صرح بها المبحوثين هي تصب في اتجاه واحد وهو

عدم فعالية التنظيم الرسمي.أو تأثير الرواسب التقليدية على ذهنيات الأفراد. ومهما تكن هذه الأسباب فإن العنصر البشري لا بد أن يكون محوراً أساسياً فيها؛ ومن الأسباب التي ذكرها المبحوثين نذكر مايلي :

- العراقيل البيروقراطية :

لقد أرجعت نسبة كبيرة من المبحوثين سبب انتشار الواسطة إلى العراقيل البيروقراطية التي يواجهها الأفراد على مستوى التنظيمات الحديثة ،والتي يتسبب فيها العنصر البشري بالدرجة الأولى ،ونذكر منها عدم التزام الموظف بتطبيق القوانين أو تطبيقها بحذافيرها وفي كل الحالات .ففي بعض الحالات يلجأ الموظف إلى اتخاذ إجراءات لا تكون مستندة إلى أي أساس قانوني ،والعرض منها فقط إطالة الإجراءات والنظم والتعليمات التي تخص طالبي الخدمة .ونعني بهذا أنه بعض الحالات نجد الموظفين لا يلتزمون بتطبيق القوانين، ومحاولة تجاوزها وخرقها لأسباب نفسية أو اجتماعية.ونتيجة لذلك تسود الرغبة من طرف الجميع في تجاوز القانون والاحتيال عليه ، والخروج عن أحكامه للحصول على المنافع الشخصية فلذلك أفقد القانون قوته واحترامه مما أذى إلى ارتفاع نسبة الخارجين عنه والمتحايلين عليه.

ومن بين المعوقات الإدارية أيضا غموض القوانين وغياب الشفافية إلى الحد الذي أصبح فيه المواطن يعتقد أن الموظف يستطيع أن يمنح أو يمنع وأن ينفذ أو يؤجل ذلك ، ونتيجة لذلك فقد وجد المواطن البسيط نفسه مرغما على إتباع وسائل وأساليب غير رسمية ، بل تعدى ذلك إلى استعماله بعض الأساليب الغير المشروعة للوصول إلى الموظف وإقناعه بضرورة إنجاز العمل بالسرعة المطلوبة دون تباطؤ أو عرقلة.

هذا من جانب ومن جانب آخر فقد يلجأ الموظف إلى التقيد و الالتزام التام بالنصوص القانونية وهذا ما يؤدي بدوره إلى عرقلة مصالح الأفراد وهذا ما يعرف بالمعوقات الوظيفية التي تحدث عنها "ميرتون" فالهرمية والرسمية والرشد والتخصص التي افترض فيبر أنها تحقق الكفاءة والدقة في الأداء فهي قد تكون في نفس الوقت معوقة للمرونة والفاعلية.ويرى في هذا الصدد أيضا الباحث الجزائري عمار بوحوش أنّ الالتزام بالشرعية القانونية لا يعد مرضا في حد ذاته ،وإلا تصرف كل موظف حسب أهوائه وساءت الأمور وتدهورت ،بل إن المرض في التطبيق الحرفي للقانون "ذلك أنّ الرغبة في سيادة القانون وتطبيقه بدقة تؤدي في معظم الأحيان إلى شل الجهاز الإداري ،ومعنى هذا أنّ جمود القوانين وصعوبة تطبيقها بسبب تشابه الحالات ،وغموضها في بعض الأحيان ،كل ذلك يدفع بالبيروقراطي إلى استغلال النقاط لصالحه ،وإظهار حرصه على تطبيق القوانين بدقة ،في حين أنّه يستخدمها حسب مزاجه وبقصد إظهار نفوذه وتحكمه في مصير المواطن ،لأنّه يدرك جيدا أنّ قوة القانون هي امتداد لقوته وتفوقه على الآخرين.([1]).

([1])- عمار ،بوحوش .**دور البيروقراطية في المجتمعات المعاصرة** .عمان :المنظمة العربية للعلوم الإدارية ،1983،ص 30.

ولا تقتصر العراقيل البيروقراطية فقط على عدم تطبيق القوانين وإنّما لها مؤشرات أخرى سبق وتطرقنا إليها في الفصول السابقة. كعدم الشعور بالمسؤولية المهنية، والتراخي في أداء الواجبات ، وإهمال العمل والاتجار بالوظيفة والانتهازية ، والميل إلى استغلال الإدارة لتحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة ، والانحراف بالسلطة واستخدامها في غير مجالاتها ، عدم التقيد بالدوام الرسمي وعدم التزامه بمعايير أخلاقيات المهنة التي توجب عليه معاملة جميع المواطنين بشكل متساو وعادل وعدم محاباة أي شخص وغيرها.

ونأخذ تصريح أحد المبحوثين وهو مراقب عام بالنيابة بإحدى الثانويات ،53 سنة ،متزوج وأب لـ5 أبناء."لأنّ الدولة تصعب على الفرد إيجاد ما يحتاج إليه بدون وساطة ،وفي الأخير يجد عراقيل فيلجأ إلى الوساطة أو إعطاء الرشوة".

– سبب آخر يراه المبحوثون يكمن وراء تنامي ظاهرة الواسطة ،وهي **سياسة اللاعقاب التي تمارسها الدولة اتجاه المخالفين القوانين** التي هي جملة من التشريعات واللوائح ، والنصوص التي فرضتها متطلبات الحياة لأجل تحقيق المصلحة العامة . ومن ضمنها ما ينص على معاقبة كل مرتكب جريمةً مهما كان نوعها إذا ثبت ذلك ، والتقصير والتهاون في تطبيق العقوبة، يؤدي حتماً إلى زيادة معدل وقوع الجريمة لانّه في بعض الأحيان لا ينفع مع المخالفين للقوانين أساليب الوقاية والإصلاح ، فيتمردوا على ذلك مما يستوجب التصدي الحاسم لهم حتى لا تظهر مثل هذه الممارسات و تتكرر مرة أخرى.

وبطبيعة الحال فمن ارتكب جريمة ولم ينل عقوبة رادعة فأكيد يعاود الكرة مرة أخرى ،وبالتالي فتطبيق هذه العقوبة فيه حماية للمجتمع من انتشار الفساد والفوضى والاضطرابات وتحقيق العدل والمساواة ، وحماية أيضا وتقويم لذلك الفرد وحماية وردع له من الوقوع في الجريمة وزجر له عن العودة إليها، وتخويفا له منها.وقد يتطلب الأمر التغليظ في العقوبة إن صح القول فالعقوبة المغلظة يُراد منها استئصال الجريمة وأسبابها.و فقدان هيبة يجيز ويسمح بارتكاب المخالفات ، ويحرم الناس حقهم ، لذا فان هذا القانون إذا ما فرض وطبق فهو رادع قوي تجاه المسيئين، وعبرة لمن يفكرون في الإساءة ، فلا يجب التساهل ولو في ابسط الأمور والقضايا، لأنه كما يقال فإنّ أبسط الأخطاء ينجم عنها ما هو أكبر منها .

– عامل آخر لا يقل أهمية عن سابقيه كثيرا بالنسبة للمبحوثون ،ويتمثل في **سيطرة أصحاب النفوذ على المناصب الحساسة. وهذا** يجعل المصالح الشخصية تتحكم بالقرارات وتغيير الأسس الموضوعية التي بنيت عليها هذه التنظيمات لتحقيق أهدافها حتى وان كانت هذه القرارات مهمة ومصيرية لنجاحها واستمرارها.

– **صرح المبحوثون أيضا بسبب آخر ويتمثل في عدم وجود قوانين صارمة** تردع المخالفين له وغياب القوانين الفعالة التي تكافح هذه الممارسات وتفرض العقوبات على مرتكبيها ذلك إنّ سن القوانين الضعيفة و المبهمة إن صح القول التي لا تردع مجرمًا ولا من كان خارجًا على القانون يفسح المجال أمام أهل الإجرام للسير في طريقهم المنحرف.إذ أن القانون الضعيف لا يأتي بعقوبة صارمة.فلو كان المجرم يعلم أنه لو أقدم على

مخافة القانون فإنّه سيتعرض لأشد العقوبات لدعاه ذلك إلى أن يفكر مليا قبل أن يُقدم على مثل هذا الفعل.وبالتالي فحسب رأي المبحوثين فإنّ الدولة بقوانينها الضعيفة وعدم تطبيقها في أحيان أخرى تساعد طبعا في وجود الأشخاص الخارجين على القانون ، وهي بذلك تكون شريكًا فيما يقع من اختراقات وتعد على القوانين والحقوق .

– أيضا **هيمنة العادات و التقاليد والتضامن التقليدي**:وقد أشرنا إلى هذا في كثير من المواضع من هذه الدراسة.

أمّا الأسباب الأخرى،ولو أنّها جاءت بنسبة ضعيفة ،فتتمثل في **غياب الرقابة والمحاسبة الإدارية** :

وكما هو معروف فلا تقل أهمية الرقابة كوظيفة إدارية عن الوظائف الإدارية الأخرى ، لذلك فإنها تعتبر وسيلة لتفادي الوقوع في التجاوزات ،أو ربما التقليل منها.لأنّ ضعف الرقابة أو انعدامها يعني تعطيلا لإحدى مهام الإدارة وبالتالي عرقلة تنفيذ بعض المهام الأخرى،مما ينتج عنه تدني في تقديم الخدمة وتحقيق الأهداف التي تصبوا إليها التنظيمات بصفة عامة.

– **ضعف دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني** :فيرى المبحوثون بأنّ هاته المؤسسات لها دور كبير في عدم الحد من هذه المظاهر ،كالمساجد ،والمدارس ، وذلك عن طريق غرس مبادئ الدين الحنيف، والقيم الفاضلة منذ الصغر، وتقوم أيضًا بدور تنشئة وتربية وتلقين الأفراد كبارا وصغارا القيم الفاضلة التي تفيد هم في فهم ما يحيط بهم من علاقات وظروف تشكل خطورة على حياتهم وحياة أفراد مجتمعهم وتقديم لهم التوعية اللازمة بدناءة هذه الممارسات، وأهمية الاستجابة والالتزام للقوانين وعدم مخالفتها وكذلك هو الأمر بالنسبة للأحزاب والجمعيات .

– **غياب القدوة الحسنة:**

فهناك أناس ينظر لهم مثلا أعلى ، بحكم المؤهل أو المنصب والمهنة والسن ، هذه القدوة إذا ما فسدت وتبدلت المفاهيم لديها ، تؤثر في المحيط الذي يتخذها قدوة ويقتدي بها .

– طغيان الأنانية والمادة:

إن المجتمع الجزائري أصبحت تسوده بعض القيم والمفاهيم المرتبطة بالتحضر ،ونذكر منها انتشار القيم المادية .فأصبح امتلاك المال هو الشغل الشاغل وجمع أكبر ثروة هو هدف كل فرد حتى أثاره الكثير على واجباتهم تجاه المجتمع.متناسين أن تقدم الدول والشعوب يأتي من الثقافة الجيدة والتحصيل العلمي والوعي التام بأن صلاحهم من صلاح الوطن وبأنهم جسم واحد وكل منهم لبنة في بنائه يرتكز عليها باقي البناء.

استنتاج :

– نسبة كبيرة من المبحوثين تتجاوز نصف العينة ،صرحوا بتمكنهم من تجاوز العراقيل التي تعرضوا لها في تفاعلهم مع التنظيمات بفضل المساندة التي تلقوها من طرف أعضاء شبكة علاقاتهم الاجتماعية،وتتمثل في الأقارب بالدرجة الأولى وبنسبة مقاربة فئة الأصدقاء وبنسب أقل بالنسبة للوسطاء الآخرين.وقد تم مقارنة هذه النتائج مع نتائج الأبحاث السابقة في هذا المجال.وتبين لنا أنّ فعالية كلا النوعين من الروابط الاجتماعية متقاربة نتيجة نجاح سعي مفردات العينة الذين اعتمدوا على أصدقائهم لتجاوز العراقيل البيروقراطية .وقلنا بأنّ هذه النتائج تتعارض مع ما جاء به الباحثون أمثال "غرانوفيتر و كولمان ولين نان .

– تبين النتائج تأثير إيجابي لتدخلات بعض المسؤولين بالتنظيمات التي واجه المبحوثون صعوبات على مستواها،وهذا يؤكد دائما أسبقية العلاقات غير الرسمية على العلاقات الرسمية حتى داخل التنظيم ذاته.

على النقيض من هذا كله نجد ضعف واضح لروابط الجيرة والروابط الشبكية الثانوية المصلحية المؤقتة إن صح القول في تجاوز الصعوبات البيروقراطية ،وهذي نتيجة منطقية نوعا ما لأنّها مبنية في الأساس على عنصر المصلحة .

– توصلنا أيضا إلى أنّ هناك نسبة كبيرة من المبحوثين على علم بأفراد تمكنوا من قضاء مصالحهم عن طريق الوساطة .وهذا يؤكد الواسطة أصبحت لدى أغلب أفراد المجتمع وسيلة لتبادل المنافع وسمة من سمات التفوق في الحصول على الخدمات ،ودليل على النجاح الاجتماعي .

– توصلنا أيضا إلى أنّ المنطق السائد في المجتمع الجزائري ليس منطق القانون والعلاقات الرسمية وإنّما منطق العلاقات غير الرسمية.فالإجابات التي قدمها المبحوثين هي دلالة واضحة على هذا.ذلك أنّ توفر عنصر المال أو الرشوة كلها تصب في نفس الاتجاه.باستثناء فئة ضعيفة جدا صرحت بسيادة القانون.

– ومن حيث الجنس فالنسبة الغالبة من المبحوثين الذين صرحوا بأنّه لا يمكن للوساطة وحدها تأمين حياة الأفراد ، تمثل فئة الإناث بنسبة أكبر من الذكور والعكس صحيح.وقد أرجعنا سبب ذلك لطبيعة دور المرأة في المجتمع الجزائري .

– ومن حيث الوظيفة:فقد لاحظنا تباين في إجابات المبحوثين وذلك بتباين وظائفهم .فالأغلبية التي أجابت بأنّه لا يمكن للوساطة وحدها تأمين حياة الأفراد تمثل الأساتذة الجامعيين ،وبنسبة مقاربة فئة الأساتذة غير الجامعيين ،وبنسب بالنسبة للفئات الأخرى. وقد يرجع هذا التباين في إجابات المبحوثين إلى تباين المواقع والمراكز الاجتماعية التي يحتلها المبحوثين في النسق الاجتماعي،بل ربما إلى اختلاف وتباين التنظيمات نفسها .

– أيضا وبالنسبة للواسطة كسبب لضياع الحقوق. فالأغلبية العظمى في هذه العينة صرحوا بأنهم على علم بأشخاص لم يتمكنوا من أخذ حقوقهم بطريقة عادية بنسبة 70% ،وتتأكد لدى المبحوثين الذين أرجعوا سبب ذلك إلى عدم حيازتهم لا المال ولا وساطة .بينما صرحت نسبة قليلة من مفردات العينة 22.2 % بأنهم لم

يعلموا بأشخاص لم يتمكنوا من أخذ حقوقهم بطريقة عادية.وهذا يشير إلى أهمية الوساطة كفعل ايجابي لمواجهة تعسف الادارة وتجاوز العراقيل .

– أكد غالبية المبحوثون القول بأنّ المحسوبية والرشوة تجاوزت القانون و أضعفته وأضعفت التنظيمات الحديثة ،وبالأخص فئة الذكور بنسبة 81,7% ، مقابل 69,1% من الإناث .بينما صرحت نسبة قليلة نوعا بأنّها لا تؤيد القول بأنّ المحسوبية والرشوة تجاوزت القانون و أضعفته وأضعفت التنظيمات الحديثة.وهذا يعني عدم الثقة في القانون وفي العلاقات الرسمية بالتنظيمات الحديثة .وهذه الثقة ترتفع بارتفاع المستوى التعليمي.

– أرجع المبحوثون أسباب عدم ثقتهم في التنظيمات والقانون إلى تفشي عدة ظواهر منها:

سيادة الوساطة وغياب ثقافة القانون ، سيطرة فئة قليلة على المؤسسات، عدم تطبيق القانون و غياب سياسة العقاب.ضعف وفشل الإدارة، إفلات الأوضاع ، الركود الاقتصادي والاجتماعي،عدم وجود الشخص المناسب في المكان المناسب ، ضياع الحقوق.

– أما بالنسبة لأسباب تنامي و تفوق الوساطة في المجتمع الجزائري.فالغالبية من المبحوثين أرجعوا سبب ذلك إلى العراقيل البيروقراطية.وبنسبة أقل إلى سيطرة أصحاب النفوذ على المناصب الحساسة،وكذا.سياسة اللاعقاب.وبنسبة مقاربة هيمنة العادات والتقاليد والتضامن التقليدي.مقابل أيضا نسبة ضعيفة أرجعوا ذلك إلى أسباب مختلفة كضعف مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام و،عدم وجود قوانين صارمة، غياب الرقابة والمحاسبة الإدارية ، ضعف دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني ، غياب القدوة الحسنة،طغيان الأنانية والمادة.

وعليه،فهذه النتائج تدل على عدم فعالية التنظيم الرسمي الذي فتح المجال لسيادة التنظيم غير الرسمي .وهي بالتالي تدعم النتائج السابقة وتؤكد بتحقق الفرضية الرابعة .والتي نصها " يجد الفرد (الجماعة) في العلاقات غير الرسمية مايلبي احتياجاته أو ولوجه للخدمات بصورة تكافئ أو تتفوق على العلاقات الرسمية" .

الفصل العاشر

التضامن في الوسط الحضري
بين النسق التقليدي والنسق الحديث

الفصل العاشر:التضامن في الوسط الحضري بين النسق التقليدي والنسق الحديث:

تمهيد:

إنّ المتأمل لواقع الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري يجد تنوع و تداخل و تعارض بين أنماط التضامن الاجتماعي ، التقليدي والحديث .وتتأكد لنا هذه الفكرة نوعا ما من خلال النتائج التي سبق عرضها في الفصول السابقة. إذ يظهر من خلالها تأثير بعض قيم الثقافة التقليدية على سلوك الأفراد التي تتعارض مع متطلبات قيم ثقافة التنظيم المعاصر.

ومما لا شك فيه فإنّ كل ثقافة تحتوي بداخلها على بعض المعايير والقيم والعادات التي توجه أفعال وسلوك أعضائها وليس أدل من ذلك اختلاف سلوك الأفراد من ثقافة لثقافة أخرى من حيث المعتقدات وأساليب العمل. وكذا "تناقض أفعالنا وتصرفاتنا ،التناقض بين القول والعمل ،بين المظهر والجوهر،بين المواقف اليومية المختلفة."([1]) وعليه فالثقافة هي التي توجه السلوك في مسارات معينة تقبلها وتسمح بها وتمنعه أو تعوقه عن السير في اتجاهات التحضر".([2])

و سنحاول في هذا الفصل التطرق لهذه الفكرة بشيء من التفصيل استنادا إلى المعطيات التي تم جمعها ميدانيا والتي تجيب على التساؤلات الخاصة بالفرضية التالية:

يعيش الفرد (الجماعة) في الوسط الحضري في ازدواجية نسقية في ميدان التضامن الاجتماعي لتلبية حاجياته ويناور من خلالهما .

1- مظاهر إزدواجية التضامن في المجتمع الجزائري:

أشرنا إلى أنّ سلوك الفرد في المجتمع يخضع بدرجة كبيرة للثقافة والقيم والعادات والتقاليد والعرف السائد في المجتمع.و يجمع علماء الاجتماع الحضري بأنّه مع ظهور التغير الاجتماعي والتحديث،فإنّ التضامن الاجتماعي و العلاقات الاجتماعية تعرف تغيرات واضحة .

فقد بين "تونيز" بأنّ ما يميز الجماعة عن المجتمع هو التحول في العلاقات الاجتماعية التلقائية السائدة في الجماعة والمبنية على روابط الدم والجوار والتعاون لتصبح في المجتمع علاقات دينامكية متغيرة قائمة على الصراع والتنافس ،فتظهر علاقة التعاقد ،والتغير في التشريع القانوني بظهور أشكال جديدة من الجزاءات والنظم القضائية طبقا لتنوع الحقوق وتعدد المسؤوليات ،فيحل القانون محل العرف والعقد محل التلقائية والمسؤولية الفردية محل المسؤولية الجماعية . "([3]) و عليه فإنّ سلوك الفرد يكون أكثر عقلانية وموضوعية وخضوعا لثقافة المجتمع الحديث ألا وهي ثقافة القانون.

([1])- إسماعيل، قيرة ،مرجع سابق ،ص17.

([2])-حسين ،عبد الحميد أحمد رشوان .**الثقافة. دراسة في علم الاجتماع الثقافي**،مرجع سابق ، ص ص 65-68.

([3])- إسماعيل ،قباري ،مرجع سابق ،ص،ص،27،28.

ما يهمنا في دراستنا هاته هي الثقافة اللامادية طبعا،هذه الأخيرة تشمل كل من المعايير غير الرسمية كالأعراف ،العادات والتقاليد ،و الدين وغيرها ،و المعايير الرسمية كالقوانين مثلا.

لا يوجد إجماع بين العلماء حول تصنيف المعايير ، غير أنّ معظمهم يضمنون المفاهيم التالية :القوانين ،القواعد ،المكافآت ،الأساليب الشعبية ،الأعراف ،القوانين ،العادات ،الطقوس والشعائر وغيرها . ولكن المعايير التي يجمع العلماء على أنّها أهم المعايير على الإطلاق ولا يخلوا منها أي تصنيف من التصنيفات هي :العادات،الأعراف ،القوانين ، ومعايير الجماعة المنظمة "التنظيمات الرسمية".([1])

– **العادات**:العادات ظاهرة اجتماعية وهي قاعدة أو معيار للسلوك الجمعي ، تشير إلى أفعال الناس التي تعودا عليها على نحو شبه آلي .وهي تشير أيضا إلى كل الأنماط السلوكية المشتركة بين جماعة أو مجتمع معين.

تمثل العادات دستور الأمة غير المكتوب ،وهي تنشأ تلقائيا نتيجة اجتماع الناس معا لتحقيق أغراض تتعلق بمظاهر السلوك الجمعي ،وهي أيضا تتسم بالعمومية والانتشار كما تتسم بالإلزام " .([2])

الأعراف: لغة ،كلمة العرف More مشتقة من كلمة الأخلاق في اللاتينية Moral .أما اصطلاحا،فهي تعني تلك الأفكار القوية عن الصواب والخطأ التي تسمح بأفعال معينة وتحرم أخرى" .([3]) ،في حين هناك من يرى بأنها عبارة عن مجموعة من الأفكار والمعتقدات. وتمثل مقدسات الجماعة ومحرماتها ،وتعكس فيما يزاوله الأفراد من أعمال وما يلجئون إليه في كثير من مظاهر سلوكهم الجمعي.ويضطر الأفراد إلى الخضوع لهذه المعتقدات لأنّها تستمد قوتها من فكر الجماعة وعقائدها .

قد ترتقي بعض أحكام الأعراف وقضاياها إلى درجة القواعد القانونية ،ومع ذلك فإنّ الرأي الشائع هو الذي يحمي الأعراف لا السلطة التشريعية .

تختلف الأعراف عن العادات في ارتباطها بالناحية العقائدية والعقلية أمّا العادات فمعظمها أفعال وأعمال" .

الطرائق الشعبية :هي مجموعة من العادات التي تأصلت عن طريق التكرار ولها علاقة مباشرة بالحاجيات الفردية . وتعتبر أيضا أنماط متكررة من السلوك نجمت عن محاولات التكيف من خلال أسلوب المحاولة والخطأ .وإذا ما تطورت تحولت إلى أعراف بطبيعتها الإلزامية.

المعتقدات:هي مجموعة من الأفكار الكلية والخاصة بالعالم الطبيعي والاجتماعي والإنساني. تشمل المعتقدات كل من الاتجاهات والاديولوجيات والأديان وغيرها .وهي تحدد ما ينبغي ان يكون وما لا يجب أن يكون.([4])

([1])- محمود ،فؤاد حجازي.**البناء الاجتماعي** . القاهرة :دار غريب للطباعة ،1979،ص،23.

([2])- حسين، عبد الحميد أحمد رشوان . **الثقافة. دراسة في علم الاجتماع الثقافي** ،مرجع السابق،ص ص،155-156.

([3])- المرجع السابق،ص،27.

([4])- المرجع السابق،ص،159.

القوانين :القوانين هي "مجموعة القواعد والنصوص التي اكتسبت شرعيتها الملزمة نتيجة لصدورها من الأجهزة السياسية والسلطة التشريعية التي لها الحق في إصدار القوانين وتعديلها أو إلغائها" .([1])

يرى " إسماعيل قباري " أنّ درجة شمول القانون هي التي تحدد لنا مدى قوته أو ضعفه .كما قدم شرطين أساسيين يمكن أن نقيس من خلالهما فعالية القانون ودرجة المعيار:

الشرط الأول :وهو الديمومة ،فالقانون الدائم المستمر قانون يتسم بالقوة والشيوع ،بينما يضعف المعيار السلوكي إذا اقتصرت فترة دوامه على مدة بسيطة أو على فترات متقطعة.

الشرط الثاني:هو درجة "الضغط الاجتماعي" التي يفرضها القانون.فإذا كان الضغط الاجتماعي ضعيفا بصدد سلوك أو فعل اجتماعي دل هذا على ضعف المعيار وعدم سطوة القانون .

1.1: القيم كموجهات سلوكية في المجتمع الحضري الجزائري:تداخل النسقين "التقليدي و الحديث " للولوج للخدمات:

بما أنّنا بصدد دراسة المجتمع الحضري، فإننا نجد أنفسنا في حاجة إلى معرفة مدى تأثير القيم المجتمعية على سلوك أفراد مجتمع البحث إزاء التضامن والعلاقات والروابط أنّ معرفة هذه الأخيرة يوضح لنا شكل الحياة ومدى تأثير القيم على تلك الحياة التي يعيش فيها الفرد . وهذا ما توضحه الجداول التالية التي تكشف مدى التزام المبحوثين بثقافة القانون.

جدول رقم (99) يبين السن و مدى اتباع المبحوثين للطرق القانونية عند تفاعلهم مع التنظيمات الحديثة.

السن / اتباع القانون	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
[42 37]	%64,4 105	%33,1 54	%2.5 4	% 29 163
[48 43]	%50,7 104	%45,4 93	%3,9 8	% 36.4 205
[54 49]	%61,9 83	%38,1 51	/ 	%23.8 134
[60 55]	%70,4 31	%20,4 9	%9.1 4	%7.8 44
61 فأكثر	%76,5 13	%23,5 4	/ 	%3 17
المجموع	%59,7 336	%37,5 211	%2,8 16	%100 563

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية المبحوثين الذي تفوق نسبتهم نصف العينة 59,7% صرحوا بأنّ تصرفاتهم تخضع دائما للقانون عند تفاعلهم مع التنظيمات الحديثة تدعمها في ذلك النسبة 76,5% وتمثل فئة المبحوثين الذين يزيد

([1])- حسين ،عبد الحميد أحمد رشوان.**الإدارة والمجتمع :دراسة في علم اجتماع الإدارة** . الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ،2006،ص،193.

سنهم عن 61 سنة ،تليها فئة المبحوثين الذين يتراوح سنهم ما بين 55 و 60 سنة بنسبة 70,4% ،مقابل 64,4% بالنسبة للمبحوثين الذين يتراوح سنهم ما بين 37 و 42 سنة ،وبنسبة مقاربة 61,9% وتمثل المبحوثين الذين يتراوح سنهم ما بين 49 و54 سنة ،مقابل النسبة 50,7% بالنسبة للمبحوثين الذين يتراوح سنهم ما بين43 و48 سنة .

بينما صرحت نسبة معتبرة بأنّ تصرفاتها لا تخضع دائما للقانون، تدعمها في ذلك النسبة 45.4 %وتمثل فئة المبحوثين الذين يتراوح سنهم ما بين43 و48 سنة.مقابل النسبة 38,1% وتمثل المبحوثين الذين يتراوح سنهم ما بين 49 و54 سنة،ومقابل أيضا 33,1% بالنسبة للمبحوثين الذين يتراوح سنهم ما بين 37 و 42 سنة،مقابل 23,5% وتمثل فئة المبحوثين الذين يزيد سنهم عن 61 سنة ،ومقابل أيضا النسبة 20,4% وتمثل فئة المبحوثين الذين يتراوح سنهم ما بين 55 و 60 سنة .

يمكن ان نستخلص من هذه النتائج ما يلي:

– بالنسبة لمدى اتباع المبحوثون للطرق القانونية عند تفاعلهم مع التنظيمات الحديثة. فإنّ الأفراد في المجتمع يعتمدون على نوعين من التضامن في آن واحد لقضاء مصالحهم، التضامن التقليدي من جهة والتضامن الحديث (التنظيمات الحديثة) من جهة أخرى .وهذا ما يتعارض مع القيم الحضرية والتحديث التي أشار إليها كل الباحثين في علم الاجتماع.نذكر من بينهم "ماكس فيبر" الذي أشار إلى أنّه من بين مظاهر التحديث (المجتمعات الصناعية الرأسمالية) هو انتشار العقلانية التي تحل محل الأسس التقليدية و العاطفية للأفعال التي تتدهور وتنهار ليحل محلها الفعل العقلاني المحسوب.

ويتوافق مع ما أشار إليه "إميل دوركايم" ،وتطرقنا إلى ذلك في الجانب النظري . أنّ هناك نوعين من التضامن:تضامن آلي يسود المجتمعات البسيطة وتضامن عضوي يسود في المجتمعات الحديثة. وإذا كان الأول يقتضي التشابه بين الأفراد فإنّ الأخير يقتضي اختلافهم.كما أنّ التضامن يضل آليا ما ظل تقسيم العمل ضعيفا، و لا يتقدم الآخر إلا بقدر ما يتراجع الأول. ([1]) و من هنا يظهر بأنّ المجتمع الجزائري لا يزال في مرحلة انتقالية بعيدة الأمد إن صح التعبير عن الحداثة،و عن تقسيم العمل . كون التفكير العقلاني الذي يخضع لثقافة القانون لا يتحلى به نسبة معتبرة من أفراد المجتمع.

و بما أنّ التفكير التقليدي لا يزال سائدا فإنّ تقسيم العمل سيظل ضعيفا.وهذا ما توصلنا حقيقة من خلال النتائج السالفة الذكر.حيث أنّ التنظيمات تعاني مشكلات بيروقراطية كثيرة تتعارض مع مبادئ تقسيم العمل العضوي.وهذا ما يبرر سلوك المبحوثين بالعيش بين النمطين من التضامن.

– أما بالنسبة للسن ،فنجد أنّ اتباع الطرق القانونية عند التفاعل مع التنظيمات الحديثة يتناسب تناسبا طرديا مع السن ،فكلما تقدم في السن كلما لاحظنا تشبث بأسس ومبادئ القانون،وهذا راجع ربما لضعف شبكة العلاقات

([1])نفس المرجع ،ص،ص،151.

الاجتماعية لهؤلاء المبحوثين أي ضعف رأس مالهم الاجتماعي،أو راجع إلى ارتفاع مستوى الوعي والحس المدني .خاصة وأننا نعلم أنّه كلما تقدم الشخص في السن كلما كان أكثر رزانة واستقامة مقارنة مع صغار السن. ويتأكد هذا ارتفاع نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأنّ تصرفاتهم تخضع دائما للقانون حيث يزيد سن أغلبهم عن 55 سنة .

جدول رقم (100) يبين الجنس و مدى اتباع المبحوثين للطرق القانونية عند تفاعلهم مع التنظيمات الحديثة.

تصرفات قانونية / الجنس	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
ذكر	%56 ,5 188	%42,3 141	%1,2 4	% 59.1 333
أنثى	%64,3 148	%30,4 70	%5,2 12	%40.9 230
المجموع	%59,7 336	%37,5 211	%2,8 16	%100 563

تظهر نتائج الجدول أن أغلبية المبحوثين بنسبة 59,7% صرحوا بأنّ تصرفاتهم تخضع دائما للقانون عند تفاعلهم مع التنظيمات الحديثة تدعمها في ذلك النسبة 64,3% وتمثل فئة الإناث ،مقابل 56,5% من الذكور .بينما صرحت نسبة معتبرة بأنّ تصرفاتها لا تخضع دائما للقانون،تدعمها في ذلك النسبة 42,3% وتمثل فئة الذكور ،مقابل 30,4% من فئة الإناث.

نستنتج من خلال هذه النتائج أنّ الإناث هن أكثر تمسكا بمبادئ القانون مقارنة مع الذكور ،وهذا ما يتوافق دائما مع النتائج السابقة ،حيث أنّ تفكير وممارسات الإناث هي أكثر عقلانية مقارنة مع الذكور ،وهذا راجع إمّا لضعف شبكة علاقتهم الاجتماعية بسبب سيطرة القيم التقليدية التي تحد من تصرفات المرأة في المجتمع وتنظم بشكل صارم علاقاتها الاجتماعية ،أو كما قلنا قلة احتكاكها بهذه التنظيمات الذي يجعل من موقفها ايجابيا اتجاهها .

وعليه يمكن أن نقول بأنّ كلا الجنسين تخضع تصرفاتهم للنموذجين من التضامن في تفاعلهم مع التنظيمات وبالأخص فئة الذكور.

جدول رقم (101) المستوى التعليمي و سلوك المبحوثين للطرق القانونية في تفاعلهم مع التنظيمات الحديثة.

تصرفات قانونية / المستوى التعليمي	نعم	لا	بدون إجابة	المجموع
يقرأ ويكتب + ابتدائي	%67.5 52	%27.3 21	%5.2 4	% 13.7 77
متوسط	%36.8 28	%63.2 48	/	%13.5 76
ثانوي	%57.5 104	%40.3 73	%2.2 4	%32.1 181
جامعي	%66.4 152	%30.1 69	%3.5 8	%40.7 229

المجموع	%59.7 633	%37.5 211	%2.8 16	%100 563

يلاحظ من الجدول أن الأغلبية بنسبة 59.7 % قد أجابت بأنّ تصرفاتها تخضع دائما للقانون عند التفاعل مع التنظيمات الحديثة ،تدعمها في ذلك النسبة 67.5 % من المبحوثين ذوي المستوى التعليمي يقرأ ويكتب وكذا ذوي المستوى الابتدائي ،وبنسبة مقاربة جدا 66,4% وتمثل ذوي المستوى التعليمي الجامعي ، مقابل 57.5 % من الثانويين ،ومقابل36.8 % من ذوي التعليم المتوسط .

بينما نسبة معتبرة تقدر ب 37.5 % أجابت بالعكس أي تصرفاتها لا تخضع دائما للقانون ، ونجد أكثرهم ذوي المستوى التعليمي المتوسط بنسبة 63.2 % ، مقابل 40.3 % من ذوي التعليم الثانوي ، ومقابل 30.1 % من الجامعيين. وبأضعف نسبة ذوي المستوى التعليم يقرأ ويكتب بنسبة 27.3 % .

يتبن من خلال هذه النتائج أنّ المستوى التعليمي له تأثير نسبي نوعا ما على تصرفات المبحوثين، حيث نجد بأنّ المبحوثين الأكثر تمسكا بمبادئ القانون هم ذوي المستوى التعليمي الجامعي وكذا ذوي المستوى التعليم يقرأ ويكتب ،وبنسبة أقل المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الثانوي وبنسبة ضعيفة ذوي التعليم المتوسط.

ويمكن تفسير هذا التباين النسبي الذي يظهر من مستوى علمي لآخر بارتفاع الحس المدني للمبحوثين من جهة أو امتلاك شبكة علاقات من جهة أخرى .وهذا ما يبين لنا أنّه بالرغم من الحرص الكبير الذي تحاول المدرسة ومؤسسات التربية والتعليم ومؤسسات التنشئة الاجتماعية بصفة عامة كالمسجد مثلا –تحاول _ تقديمها للأفراد كبارا وصغارا في مجال التعاون الايجابي بين أفراد المجتمع الواحد إلا أنّ القيم والأعراف التقليدية لا تزال تسيطر على كل أفراد المجتمع باختلاف مستوياتهم التعليمية .وعليه يمكن أن نقول بأنّ الوعي والحس المدني الذي كان من المفروض أن تلعب مؤسسات التنشئة الاجتماعية دورا رئيسا فيها أو تقدمها للأفراد لم نلمسه من خلال هذه النتائج ،وهذا ما يزيد من طول المرحلة الانتقالية من تطور المجتمع ،ويكرس أكثر للعمل وفق النموذجين من التضامن بالرغم من الوعي التام من طرف الأفراد بالتأثير السلبي الذي يحدثه هذا الفعل ،على الفرد وعلى المجتمع.

جدول رقم (102) يبين الجنس و القبول بتقديم الهدايا مقابل تحقيق مصالح في الجهات الرسمية:

الاختيار / **الجنس**	عدم القبول	القبول مع عدم الرضا	القبول مع الرضا	بدون إجابة	المجموع
ذكر	%76 ,9 256	%37,5 73	/ 	%1,2 4	% 59.1 333
أنثى	%71,3 164	%25,7 59	%1.7 4	%1,3 3	%40.9 230
المجموع	%74,6 420	%23,4 132	%0,7 4	%1,2 7	%100 563

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الأغلبية العظمى المبحوثين بنسبة 74.6% صرحوا بأنّهم لا يقبلون بتقديم الهدايا مقابل تحقيق مصالح في الجهات الرسمية. تدعمها في ذلك النسبة 76,9% وتمثل فئة الذكور ،مقابل 71,3% من الإناث .بينما صرحت نسبة معتبرة بأنّها تقبل بتقديم الهدايا وهي غير راضية مقابل تحقيق مصالح في الجهات الرسمية،تدعمها في ذلك النسبة 37,5% من فئة الذكور ،مقابل 25.7% من الإناث .كما صرحت نسبة ضعيفة جدا من المبحوثين 0,7% ،وتمثل أربع حالات فقط بأنّها تقبل بتقديم الهدايا وهي راضية مقابل تحقيق مصالحها في الجهات الرسمية وكلهم يمثلون فئة الإناث.

إنّ هذه النتائج تبين أنّ نسبة كبيرة من المبحوثين ترفض الطرق غير القانونية (الرشوة) في شكل هدايا مادية وغير مادية (كتبادل الخدمات) مثلا مقابل تحقيق مصالحهم في الجهات الرسمية.وبالنظر لما سبق فيظهر استحسان المبحوثين الواسطة كطريقة لتحقيق المصالح في الجهات الرسمية بالرغم من مواقفهم السلبية اتجاهها واستهجان الرشوة .وهذا راجع ربما إلى سيطرة القيم الدينية ،أو القيم الاجتماعية التي تقرها الأعراف والعادات والتقاليد على سلوكياتهم والتي تمثل مصدر ضبط اجتماعي بالنسبة لهم إن صح التعبير . وهذا يؤكد من جهة أخرى التناقض مع أهم الخصائص الحضرية التي أشار إليها الباحثين في علم الاجتماع الحضري والمتمثلة في ضعف سيطرة القيم الدينية والتقليدية في المجتمع الحديث .

يمكن أن ترجع أسباب ذلك أيضا إلى تفادي الآثار المترتبة على هذه الممارسات، و كما هو معلوم فإنّ ممارسة هذه الظواهر ينجر عنه تكاليف اجتماعية واقتصادية تصل في غالب الأحيان إلى السيطرة على حرية الفرد من طرف جهات نافذة في مؤسسات الدولة، خاصة وأننا نعلم أنّ غالبية المبحوثين يمثلون الفئة الهشة من المجتمع.

أمّا بالنسبة للفئة المعتبرة من المبحوثين الذين صرحوا بأنّهم يقبلون بتقديم الهدايا وهم غير راضون عن ذلك مقابل تحقيق مصالح في الجهات الرسمية، فيمكن تأويل هذه النتيجة لسبب واحد،وهو أنّهم عندما يجبرون على ذلك تحت تأثير ظروف معينة قاهرة ،(الضرورة تبيح المحظورة).وقد صرحت إحدى المبحوثات وهي موظفة بجامعة الجزائر(1) ،37 سنة ،متزوجة وأم لطفل،" آخر الدواء الكي ،عند الضرورة مسألة حياة أو موت".

على العكس من فئة أخرى من المبحوثين وهي تعد على الأصابع (04) حالات فقط.صرحت بأنّها تقبل بتقديم الهدايا وهي راضية مقابل تحقيق مصالحها في الجهات الرسمية وكلهم من فئة الإناث.و قد يرجع ذلك السير وفق التيار و ما يمليه الواقع على حساب القيم و المبادئ الأخلاقية، فالغاية بالنسبة لها تبرر الوسيلة.

لقد جاءت النتائج على هذا النحو ربما لطبيعة السؤال كونه محرج نوعا ما ،ويعكس شخصية الفرد و مبادئه و مدى تمسكه بالقيم الأخلاقية والاجتماعية ،ولهذا جاءت إجابات المبحوثين سلبية اتجاه هذه الظاهرة ، وهذا ما يجعلنا نقول بأنّ الفرد في المجتمع الجزائري لا يزال بتسم بالشخصية المحافظة ويعطي أهمية للمسائل المرتبطة بأنماط السلوك والأخلاقيات والعقيدة ،وهذا ما يتعارض مع القيم الحضرية التي أشار إليها الباحثين في علم الاجتماع الحضري كما رأينا في الفصول النظرية.

إنّ هذه النتائج تتوافق مع نتائج بحث اجتماعي قام به مجموعة من الأساتذة الجامعيين بجامعة الجزائر(2) حول الشباب.سبق التعريف به سابقا، حيث أسفرت نتائج البحث عن تأكيد غالبية المبحوثين بنسبة 61.5 % بأنّهم لا يقبلون مهما تعطلت مصالحهم بتقديم الهدايا، مقابل فئة قليلة 25 % صرح أعضائها أنّهم يقبلون رغم أنّهم لا يرضون بذلك، ومقابل فئة من يقبلون وهم راضون بذلك.وقد أول الباحثون ذلك بالانسجام في تفكير الشباب المبحوث.

جدول رقم (103) يبين الحالة العائلية و القبول بتقديم الهدايا مقابل تحقيق مصالح في الجهات الرسمية:

الاختيار / الحالة العائلية	عدم القبول	القبول مع عدم الرضا	القبول مع الرضا	بدون إجابة	عدم القبول
متزوج	%76.4 360	%22.1 104	/	%1.5 7	% 83.7 471
مطلق	%63.5 40	%30.2 19	%6.3 4	/	%11.2 63
أرمل	%69,0 20	%31 9			%5.2 29
المجموع	%74,6 420	%23.4 132	%0.7 4	%1.2 7	%100 563

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الأغلبية العظمى المبحوثين بنسبة 74.6% الذين صرحوا بأنّهم لا يقبلون بتقديم الهدايا مقابل تحقيق مصالح في الجهات الرسمية. يمثل أغلبهم فئة المتزوجين بنسبة 76,4% ،مقابل 69% من فئة المطلقين مقابل 63,5% من فئة الأرامل.بينما النسبة المعتبرة من المبحوثين التي صرحت بأنّها تقبل بتقديم الهدايا وهي غير راضية مقابل تحقيق مصالح في الجهات الرسمية، يمثل أغلبهم فئة الأرامل بنسبة 31%، وبنسبة مقاربة جدا 30,2% من فئة المطلقين،و 22,1% من فئة المتزوجين.

أمّا المبحوثات اللواتي صرحن بأنّهن يقبلن بتقديم الهدايا وهن راضيات مقابل تحقيق مصالح في الجهات الرسمية فكلهن مطلقات بنسبة 6,3% أي أربع حالات فقط.

تظهر النتائج بأنّ الحالة العائلية لها تأثير نسبي على مواقف المبحوثين تجاه الوسائل غير المشروعة لتحقيق المصالح في الجهات الرسمية ،حيث نجد أنّ المتزوجين هم أكثر حرصا على تفادي مثل هذه السلوكات مقارنة مع فئة الأرامل والمطلقين .وقد يرجع ذلك إلى الوضعية الصعبة والضغوطات العديدة التي تعاني منها هذه الأخيرة ،جعلتها تقبل بهذه الممارسات رغم استهجانها لها .على عكس الفئة الأخرى من المطلقات اللواتي طغت على تفكيرهن النزعة المكيافيلية وتخليهن عن المبادئ الأخلاقية وهذا ربما يعكس بدوره الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية الصعبة التي تعيشها هاته النسوة في المجتمع.

جدول رقم (104) يبين المستوى التعليمي و القبول بتقديم الهدايا مقابل تحقيق مصالح في الجهات الرسمية:

الاختيار / المستوى التعليمي	لا تقبل	تقبل وأنت غير راضي	تقبل وأنت راضي	بدون إجابة	المجموع

يقرأ ويكتب + ابتدائي	% 84,4 65	%10,4 8	/	%5,2 4	% 13.7 77
متوسط	%77,6 59	%22,4 17	/	/	%13.5 76
ثانوي	%68.5 124	%31.5 57	/	/	%32.1 181
جامعي	%75,1 172	%21,8 50	%1.7 4	%1,3 3	%40.7 229
المجموع	%74,6 420	%23 ,4 132	%0,7 4	%1,2 7	%100 563

يلاحظ من الجدول أن الأغلبية التي أجابت بأنّها لا تقبل بتقديم الهدايا مقابل تحقيق مصالح في الجهات الرسمية. يمثل أغلبهم المبحوثين ذوي المستوى التعليمي يقرأ ويكتب وكذا ذوي المستوى الابتدائي بنسبة84,4% ،وبنسبة أقل 77,6% ذوي التعليم المتوسط تليها فئة ذوي المستوى التعليمي الجامعي بنسبة 75,1% وأخيرا الثانويين بنسبة 68,5% .

أمّا الفئة الأخرى من المبحوثين التي صرحت بأنّها لا تقبل بتقديم الهدايا وهي غير راضية مقابل تحقيق مصالح في الجهات الرسمية، يمثل أغلبهم ذوي التعليم الثانوي بنسبة 31.5 %، مقابل النسبة 22, 4% وتمثل ذوي التعليم المتوسط وبنسبة مقاربة جدا 21,8% وتمثل الجامعيين ،مقابل النسبة 10,4% وتمثل المبحوثين ذوي المستوى التعليمي يقرأ ويكتب وكذا ذوي المستوى الابتدائي.

و بالنسبة للفئة الأخيرة من المبحوثين التي أجابت بأنّها تقبل بتقديم الهدايا مقابل تحقيق مصالح في الجهات الرسمية وهي راضية فكلهم من الجامعيين بنسبة 1, 7%.

نستخلص من هذه النتائج أنّ متغير المستوى التعليمي له تأثير نسبي على سلوك الممارسات غير المشروعة أخلاقيا واجتماعيا ،حيث نجد أنّ الثانويين و الجامعيين هم أكثر من عبروا عن قبولهم الحصول على مكاسب أو امتيازات مقابل تقديم هدايا .و هذا يعكس ربما درجة الانفتاح على القيم الحضرية وأهمها القيم المادية ،التي تجعل من الفرد يحاول أن يصل إلى أهدافه بغض النظر عن الطريقة أخلاقية كانت أو غير أخلاقية،خاصة وأنّ مستواهم العلمي سمح لهم بتبوء مراكز اجتماعية ومهنية هامة من بينها على مستوى التنظيمات الحديثة. وهذا ما يجعلهم أكثر اطلاعا بالفرص والمشاريع الإنمائية التي تسطرها الدولة لفائدة أفرادها ، و بالتالي يسعون للسيطرة عليها وتسخيرها لصالحهم بكل ما أوتوا من قوة ،حتى و لو كان على حساب مبادئهم و على حساب القوانين و الإجراءات التي تنظم تلك المعاملات.

غير أنّ تأويل هذه النتائج ليس بالضرورة هكذا ولكن ربما تعكس المعاناة التي واجهتها هاتين الفئتين عند تفاعلهم مع التنظيمات الحديثة جعلتها تقبل باللجوء إلى هذه الممارسات، تحت ضغط ظروف الواقع الصعبة.

جدول رقم (107) يبين الوظيفة و القبول بتقديم الهدايا مقابل تحقيق مصالح في الجهات الرسمية:

الوظيفة / الاختيار	لا تقبل	تقبل وأنت غير راضي	تقبل وأنت راضي	بدون إجابة	المجموع

موظف إداري	%62.9 166	%34.5 91	%1.5 4	% 1.1 3	% 46.9 264
أستاذ*	%80,0 80	%20,0 20	/	/	%17.8 100
أستاذ جامعي	%100,0 16	/	/	/	% 2.8 16
أعمال حرة (رسمية وغير رسمية	%81,6 62	%13,2 10	/	% 5,3 4	%13.5 76
عامل يدوي	%88,1 59	%11,9 8	/	/	% 11.9 67
مهندس ومحاسب	%91,7 11	%8,3 1	/	/	% 2.1 12
السلك الطبي وشبه طبي	%100,0 6	/	/	/	%1.1 6
بدون إجابة	%90,9 20	%9,1 2	/	/	%3.9 22
المجموع	%74,6 420	%23,4 132	%0,7 4	%1,2 7	%100,0 563

نلاحظ من خلال الجدول أنّ النسبة الغالبة تمثل المبحوثون الذين صرحوا بأنّهم لا يقبلون بتقديم الهدايا مقابل تحقيق مصالح في الجهات الرسمية بنسبة 74.6% تدعمها في ذلك النسبة 100,0% وتمثل الأساتذة الجامعيين وكذا المبحوثين الذين ينتمون إلى السلك الطبي وشبه الطبي.وبنسبة أقل 91.7% وتمثل فئة المهندسين والمحاسبين ،وبنسبة مقاربة جدا 90.9% وتمثل المبحوثين الذين لم يصرحوا بوظيفتهم ، وبنسبة أقل 88.1% وتمثل فئة العمال اليدويين .مقابل النسبة 81.6% وتمثل فئة أصحاب العمال الحرة ،وبنسبة مقاربة جدا 80% وتمثل الأساتذة غير الجامعيين ، مقابل 62,9% وتمثل فئة الموظفين الإداريين.

بينما النسبة المعتبرة من المبحوثين التي صرحت بأنّها تقبل بتقديم الهدايا وهي غير راضية مقابل تحقيق مصالح في الجهات الرسمية،يمثل أغلبهم فئة الموظفين الإداريين بنسبة 34,5% ،تليها فئة الأساتذة غير الجامعيين بنسبة 20% ،مقابل نسب ضعيفة تتراوح مابين 8,3% و13.2% وتشمل كل من أصحاب الأعمال حرة ،العمال اليدويين ،المهندسين والمحاسبين ،والمبحوثين الذين لم يصرحوا بوظائفهم.مقابل ولا شيء بالفئات المتبقية.

أمّا بالنسبة للفئة الضعيفة جدا من المبحوثين ،التي صرحت بأنّها تقبل بتقديم الهدايا وهي راضية مقابل تحقيق مصالح في الجهات الرسمية يمثل كلهم الموظفين الإداريين بنسبة ضعيفة جدا 1.5%.

إنّ هذه النتائج تبين لنا أنّ هناك تباين واضح في مدى الإقبال على تقديم الهدايا مقابل تحقيق المصالح من فئة مهنية لأخرى. فنجد فئة الأساتذة الجامعيين وكالعادة أكثر حرصا على اتباع السلوك القويم في تفاعلهم مع التنظيمات الحديثة مقارنة مع الفئات المهنية الأخرى .وهذه المرة نجد كذلك فئة المبحوثين المنتمين إلى السلك الطبي وشبه الطبي.وبنسب مقاربة نوعا بالنسبة للفئات الأخرى باستثناء فئة الموظفين الإداريين الذين نجدهم أكبر فئة أجابت بأنها

*- تشمل هذه الفئة كل من أساتذة المدارس الخاصة بكل فروعها (التعليم ،الصناعات التقليدية ....) وكذا أساتذة التعليم الابتدائي ،الأساسي ،الثانوي .فهناك من المبحوثين من يزاول التعليم في فروع مختلفة.

تقبل بتقديم الهدايا وهي غير راضية مقابل تحقيق مصالح في الجهات الرسمية وتشمل أيضا كل المبحوثين الذين صرحوا بأنّهم يقبلون بتقديم الهدايا وهم راضون مقابل تحقيق مصالح في الجهات الرسمية.وقد يرجع هذا كما قلنا في الفصول السابقة إلى عدم التمسك بالقيم الأخلاقية وطغيان المادية على تفكيرهم لأن الوصول إلى الهدف هو الغاية بحد ذاته ولا تهم الوسيلة لأنّ ذلك سيحقق لهم التفوق الاجتماعي. وهم يقومون بهذا بذريعة ضعف الراتب الشهري و ارتفاع تكاليف المعيشة أو بحجة أنّ هذا لا يقتصر عليهم فقط بل كل الأفراد يقومون بهذا في الخفاء.

جدول رقم (106) يبين الوظيفة و التصرف إذا تعارضت المبادئ مع قضاء الحاجات:

الاختيار / الوظيفة	تقضي حاجتك ولا تبالي	تتمسك بمبادئك مهما مان الأمر	تقضي حاجتك وأنت غير راضي	بدون إجابة	المجموع
موظف إداري.	%6.1 16	%34.1 90	%57.2 151	% 2.7 7	% 46.9 264
أستاذ غير جامعي.	/	%57,0 57	%43,0 43	/	%17.8 100
أستاذ جامعي	/	%68.8 11	%31,2 5	/	% 2.8 16
أعمال حرة (رسمية وغير رسمية)	/	% 51.3 39	%43,4 33	% 5,3 4	%13.5 76
عامل يدوي	% 6 4	%40, 3 27	%53 ,7 36	/	% 11.9 67
مهندس ومحاسب	/	%41,7 5	%58,3 7	/	% 2.1 12
السلك الطبي وشبه طبي	/	%66,7 4	%33,3 2	/	%1.1 6
بدون إجابة	/	%63,6 14	%36,4 8	/	%3.9 22
المجموع	%3,6 20	%43,8 247	%50,6 285	%2 11	%100 563

نلاحظ من خلال الجدول أنّ النسبة الغالبة وتشمل أكثر من نصف العينة بقليل 50,6% تمثل المبحوثين الذين صرحوا بأنّه إذا تعارضت مبادئهم مع قضاء حاجاتهم ، يقبلوا بقضاء حاجاتهم وهم غير راضون .وتجدر الإشارة إلى أنّه لا توجد تباينات كبيرة بين إجابات الفئات المهنية ،حيث تسجل فئة المهندسين والمحاسبين بأعلى نسبة 58,3% ،وبنسبة مقاربة جدا فئة الموظفين الإداريين بنسبة 57.2 % ،تليها العمال اليدويين بنسبة 53 ,7 % وبأضعف نسبة 31,2% الأساتذة الجامعيين.

في المقابل من ذلك ،نجد نسبة معتبرة من المبحوثين 44% صرحوا بأنّه إذا تعارضت مبادئهم مع قضاء حاجاتهم ، يتمسكون بمبادئهم مهما كان الأمر ،ويمثل أغلبهم فئة الأساتذة الجامعيين بنسبة 68,8% ،تليها فئة المبحوثين الذين ينتمون إلى السلك الطبي وشبه الطبي بنسبة 66,7% .وبنسبة أقل 63,6 % وتمثل فئة المبحوثين الذين لم يصرحوا بوظيفتهم ،.مقابل النسبة 51,3% وتمثل فئة أصحاب الأعمال الحرة ،وبنسبة مقاربة جدا 57% وتمثل الأساتذة غير الجامعيين ، وبنسبة أقل 40.3 % وتمثل فئة العمال اليدويين.

أمّا بالنسبة للفئة الضعيفة جدا من المبحوثين 3,6% ،التي صرحت بأنّه إذا تعارضت مبادئهم مع قضاء حاجاتهم ، يقبلوا بقضاء حاجاتهم وهم راضون يمثل أغلبهم الموظفين الإداريين بنسبة ضعيفة 1.6% أي ما يعادل 16 حالة .وبنسبة نفسها تقريبا 6 % وتمثل العمال اليدويين أي ما يعادل 4 حالات فقط ،مقابل ولا شيء بالنسبة للفئات المتبقية.

إنّ هذه النتائج تدعم ما قلناه سابقا فيما يخص تأثير طبيعة السؤال على إجابات المبحوثين، حيث نجد تعارض نوعا ما مع نتائج الجدول السابق.وهذا يعكس عدم الصراحة فيما يتعلق بالمسائل الشخصية جدا. فالغالبية من المبحوثين التي أجابت بأنّها لا تقبل بتقديم الهدايا مقابل تحقيق مصالح في الجهات الرسمية ،نسبة كبيرة منهم أجابت بأنّه إذا تعارضت مبادئهم مع قضاء حاجاتهم ، يقبلون بقضاء حاجاتهم وهم غير راضون، و هذا يبين الاختلاف في مواقف المبحوثين من سؤال لآخر.

أو ربما تعكس هذه النتائج أمرا آخر وهو أنّ عدم تقديم الهدايا التي صرحت بها نسبة كبيرة من المبحوثين لا ترجع لكون هؤلاء المبحوثين متمسكين بمبادئهم وإنّما خوفا من العواقب الوخيمة التي تنجر عنها كون هذه الممارسات غالبا ما تتم تحت ضغط جهات لها قوة ونفوذ بالسلطة.

2:إستراتيجية التوافق مع معطيات الواقع والتكيف معه (المناورة) :

نحاول في هذا الموضع تبيان استراتيجيات الأفراد للتكيف مع هذه المرحلة الصعبة من التغير الاجتماعي التي يمر بها المجتمع الجزائري ،التي تتميز بالفوضى وتنوع الروابط الاجتماعية التي أثرت على التنظيمات وتأثرت بها كما رأينا في الفصول السابقة .فلا تزال التنظيمات التقليدية الوسيطة بين الفرد والمجتمع تحتل مركزا مرموقا في الحياة الاجتماعية ،كما أنّه يرتبط بالتنظيمات الحديثة ارتباطا إراديا وفي الغالب غير إرادي. فلا يستطيع الفرد في غالب الأحيان التفاعل مع التنظيمات الحديثة دون الاستعانة بالتنظيمات التقليدية نظرا للقصور التي يميز هذه التنظيمات وهو بذلك يعيش بين النمطين من التضامن ويحاول استغلال الفرص التي يوفرها كلا النمطين للاستفادة أكثر.أي يتبع العديد من الاستراتيجيات لتحقيق أهدافه من خلال المناورة بين النمطين بأقل جهد .وسنحاول توضيح هذه الفكرة فيما يلي:

جدول رقم (107) يبين الجنس و مدى لجوء المبحوثين إلى طلب المساندة وقت الحاجة ووجهتها:

الاختيار / الجنس	التضامن التقليدي	الاعتماد على النفس بالطرق الموضوعية	كليهما حسب ما يمليه الواقع	بدون إجابة	المجموع
ذكر	%23 ,4 77	%14,7 49	%59,8 199	%2,4 8	% 59.1 333
أنثى	%14,8 34	%40 92	%40 92	%5,2 12	%40.9 230
المجموع	%19,7 111	%25,0 141	%51,7 291	%3,6 20	%100 563

تظهر نتائج الجدول أنّ أكثر من نصف العينة بقليل 51.7 % صرحوا بأنّ الموقف أو الواقع هو الذي يحدد نمط التضامن الذي يُلْجَأْ إليه ،وتتأكد لدى فئة الذكور بنسبة 59,8% مقابل 40% بالنسبة لفئة الإناث ،بينما صرحت نسبة معتبرة 25% بأنّها تعتمد على نفسها بالطرق الموضوعية وتتأكد لدى فئة الإناث بنسبة 40% ،مقابل 14,7% بالنسبة لفئة الذكور.

أمّا الفئة الأخيرة التي صرحت بأنّها تلجأ إلى التضامن التقليدي بنسبة19,7% يمثل أغلبها فئة الذكور بنسبة 23.4 % مقابل 14.8 % من الإناث.

إنّ هذه النتائج تبين بأنّ أغلب أفراد المجتمع الجزائري يسلك في قضاء احتياجاته على النمطين من التضامن وقد تطرقنا إلى هذا آنفا ،لكن ما تجدر الإشارة إليه هو طغيان التفكير المصلحي على ذهنيات الأفراد الذي غذته مجموعة القيم السلبية كالاتكالية و اللامبالاة وعدم تقديس العمل والمثابرة،... التي نشئوا عليها في إطار الأسرة أو في إطار المجتمع ،و التي ساهمت إلى حد بعيد في هندسة سلوكهم. إذ يرى الفضيل رتيمي في هذا الصدد أن التنشئة الاجتماعية في المجتمع الجزائري عملت على غرس فكرة الاتكالية التي تتحول فيما بعد إلى مبدأ يتعامل به الناس في شكل المحسوبية ،الزبونية ،المحاباة وغيرها .وجعلت من الفرد عاجزا على مواجهة الصعاب ،واللجوء إلى الغير دون حاجة فعلية إليه ،وهذا يعني الهروب من المواجهة ،ورفض الالتزام.وأعطى لنا مثالا عن تصرفات المسؤول بالتنظيمات الجزائرية المزدوجة حول موقف واحد حيث يعطي تبريرا لأفعاله ،يجعل نفسه دائما في دور الضحية([1]) .

بالإضافة إلى هذا فقد ساعد على سلوك الأفراد على هذا النحو هو ضعف العلاقات الأولية عَمَّا كانت عليه في السابق و كذا سيادة القيم الحضرية السلبية،كالأنانية والمادية والانفتاح على العالم الخارجي بإنشاء روابط اجتماعية مصلحية ،جعلت من الأفراد يبذلون كل ما في وسعهم لتحقيق أهدافهم بأقل التكاليف،بين التقليد والحداثة.

ويبين الأستاذ " رشيد حمدوش" في هذا الصدد أنّه لا يمكن دراسة الحداثة والتطرق لها كحقبة ومرحلة يستقل فيه السلوك" النشاط المجتمعي" عن "السلوك أو النشاط المحلي الأولي."ولكن، وبالرغم من الأهمية التي يكتسيها "السلوك المجتمعي" بالنسبة للحداثة ، إلا أنه لا يجب إخفاء أو التقليل من الاستمرارية، الإصرار و أهمية الامتداد "المحلي.إذ لا يزال هذا الأخير يعتبر أداة تحتفظ لنفسها بقدرة وطاقة شرح وتفسير معتبرة للعلاقات الاجتماعية المعاصرة. "([2]) .

([1])- الفضيل، رتيمي .التنشئة الاجتماعية والروابط داخل المنظمة الصناعية . الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري ،مرجع سابق ،ص ص،222.-221.

([2])- رشيد حمدوش : **الاستراتيجيات العلائقية، الرباط الاجتماعي و إشكالية التقاليد و الحداثة من خلال التصورات الشبانية (دراسة ميدانية : مدينة الجزائر نموذجًا توضيحيًا)** أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الثقافي،جامعة الجزائر (2) ،2006-2007 ،ص،101.

ويرى الباحث أيضا أنّه لا يمكن اعتبار الحداثة ومحاولة فهمها على أنها نقطة النهاية وبداية للفقدان التدريجي للعلاقات المحلية الأولية بل الاقتراب منها يكون بمحاولة تحديد وتعريف ، الحداثة بتلك النسبية لأشكال المرجعيات الجماعاتية التي تتماشى بالتوازي مع ذلك التأكيد للعلاقات المجتمعية في إطار مجموعة من الجماعات المعاشة. ([1])

كما أن الخلفية الإبستمولوجية لدراسة الواقع الاجتماعي المعاش اليومي تنطلق من ذلك الفصل بين سيرورة المجتمع وصيرورته، والفصل بين الاختلاف والتنوع وآليات تشكل هذا الواقع .ويصبح المعنى من خلال هذين المستويين عبارة على جملة من التصورات التي تحمل وتستوعب الإدراك .وعلى هذا، فإن المعنى يستمد جوهره من الفعل أو هو على الأقل امتداد للفعل، وبالإمكان تحديده من خلال تحديد الموضوع داخل منظومة مرمزة .فالعلاقة وثيقة بين الفعل والمعيش، أو أن هذا المعيش هو مختلف تجليات الفعل عبر تداخل مستوياته وجوانبه، فهو السجل الرمزي للإرادة و المخيال والذاكرة الجماعية.

فالمعيش هو تشكل لمختلف أنماط الحياة الاجتماعية، وبلورة لشبكة العلاقات التي ينصهر فيها الأفراد داخل المجموعة لكل هذه الأسباب، وجدنا بأن المعيش هو أيضا المسكوت عنه.و ثراء المعيش يبرز هذه المظاهر المتعددة للفعل، ويبرز مختلف هذه الحركات ويفتح المجال أمام مختلف الفاعلين الاجتماعيين لمراوغة المعايير الاجتماعية وتجاوزها من أجل الاستفادة القصوى منها، وتكييفها وفق مواقع كل فاعل، ووفق معادلة الحد الأدنى من الكلفة، والحد الأقصى من المردودية. ([2]) وهذا ما تثبته نتائج هذا الجدول بشكل واضح.

تجدر الإشارة إلى أنّ المناورة بين النموذجين تخص بنسبة أكبر فئة الذكور ،وهذا راجع كما رأينا آنفا إلى درجة الانفتاح على العالم الخارجي ودرجة الاحتكاك والتفاعل مع التنظيمات .إذ نلاحظ أنّ سلوك الإناث أكثر موضوعية وأكثر اتزانا مقارنة مع فئة الذكور وهذا طبعا تحكمه القيم السائدة في المجتمع التي تحد من حرية تصرفات المرأة مقارنة مع الرجل .

جدول رقم (108) يبين المستوى التعليمي و مدى لجوء المبحوثين إلى طلب المساندة وقت الحاجة ووجهتها:

الاختيار / المستوى التعليمي	التضامن التقليدي	الاعتماد على النفس بالطرق الموضوعية	كليهما حسب ما يمليه الواقع	بدون إجابة	المجموع
يقرأ ويكتب + ابتدائي	%10,4 8	%20,8 16	%63,6 49	%5,2 4	% 13.7 77
متوسط	%17,1 13	%21,1 16	%61,8 47	/	%13.5 76
ثانوي	%30,9 56	%18,2 33	%46,4 84	%4,8 8	%32.1 181
جامعي	%14,8 34	%33,2 76	%48,5 111	%3,5 8	%40.7 229

([1])- نفس المرجع ،ص،102.

([2])- نفس المرجع ،ص،104

المجموع	%19,7 111	%25 ,0 141	%51,7 291	%3,6 20	%100 563

تظهر نتائج الجدول أنّ غالبية المبحوثين الذين صرحوا بأنّ الواقع هو الذي يحدد نمط التضامن الذي يُلْجَأُ إليه ،يمثل أغلبهم ذوي المستوى التعليمي يقرأ ويكتب و ابتدائي بنسبة 63.6 % ،وبنسبة مقاربة جدا 61.8% ذوي التعليم المتوسط ،مقابل 48.5 % بالنسبة للجامعيين ،ومقابل 46.4 % بالنسبة للثانويين .

أمّا بالنسبة للفئة التي صرحت بأنّها تعتمد على نفسها بالطرق الموضوعية ،فيمثل أغلبهم الجامعيين بنسبة 33.2 %،مقابل نسب متقاربة بالنسبة للمستويات التعليمية المتبقية تتراوح ما بين 18.2 % و 20.8% .

أمّا الفئة الأخيرة التي صرحت بأنّها تلجأ إلى التضامن التقليدي يمثل أغلبها فئة الثانويين بنسبة 30.9 % مقابل 17.1 % من ذوي التعليم المتوسط ،ومقابل 14.8% من الجامعيين و 10.4 % بالنسبة للمستوى التعليمي يقرأ ويكتب و ابتدائي .

تظهر النتائج أنّ المبحوثين ذوي المستويات التعليمية الدنيا هم أكثر من صرحوا بأنّ الموقف هو الذي يحدد إستراتيجية التوافق معه .وهذا راجع ربما لتقبلهم القيم السائدة في المجتمع والعمل بها أكثر من المبحوثين ذوي المستوى التعليمي المرتفع ،الذين سمح لهم مستواهم العلمي من التمييز بين الصحيح والخطأ و محاولة التحلي بروح القانون قدر المستطاع.

جدول رقم (109) يبين الوظيفة و مدى لجوء المبحوثين إلى طلب المساندة وقت الحاجة ووجهتها:

الاختيار / الوظيفة	التضامن التقليدي	الاعتماد على النفس بالطرق الموضوعية	كليهما حسب ما يمليه الواقع	بدون إجابة	المجموع
موظف إداري.	%28 74	%22 58	%43,9 116	%6,1 16	% 46.9 264
أستاذ*	%20 20	%33,0 33	%47,0 74	/	%17.8 100
أستاذ جامعي	/	% 50 8	% 50 8	/	% 2.8 16
أعمال حرة (رسمية وغير رسمية	%11,8 9	%13,2 10	%69,7 53	% 5,3 4	%13.5 76
عامل يدوي	% 6 4	%35,8 24	%58,2 39	/	% 11.9 67

* تشمل هذه الفئة كل من أساتذة المدارس الخاصة بكل فروعها (التعليم، الصناعات التقليدية....) وكذا أساتذة التعليم الابتدائي، الأساسي، الثانوي،فهناك من المبحوثين من يزاول التعليم في فروع مختلفة.

مهندس ومحاسب	%33,3 4	%25,0 3	%41,7 5	/ 	% 2.1 12
السلك الطبي وشبه طبي	/ 	/ 	%100,0 6	/ 	%1.1 6
بدون إجابة	/ 	%22,7 5	%77,3 17	/ 	%3.9 22
المجموع	%19,7 111	%25,0 141	%51,7 291	%3,6 20	%100 563

نلاحظ من خلال الجدول أنّ النسبة الغالبة من المبحوثين الذين صرحوا بأنّ الواقع هو الذي يحدد نمط التضامن الذي يُلْجَأْ إليه.يمثل أغلبهم فئة المبحوثين الذين ينتمون إلى السلك الطبي وشبه الطبي بنسبة 100,0% مقابل النسبة 77.3 % و تمثل المبحوثين الذين لم يفصحوا عن وظيفتهم، وبنسبة مقاربة جدا فئة أصحاب الأعمال الحرة بنسبة 69.7 % ،وبنسبة أقل 50 % وتمثل الأساتذة غير الجامعيين وبنسب متقاربة تتراوح ما بين 41.7 % و47 % بالنسبة للفئات الأخرى .

في المقابل من ذلك ،فالمبحوثون الذين صرحوا بأنّهم يعتمدون على أنفسهم بالطرق الموضوعية لقضاء حاجياتهم ،فيمثل أغلبهم الجامعيين بنسبة 50 %،مقابل 13.2 % بالنسبة لأصحاب الأعمال الحرة ،ومقابل نسب متقاربة بالنسبة للفئات المهنية المتبقية تتراوح ما بين 22 % و 35.8 % .

أمّا الفئة الأخيرة التي أجابت بأنّها تلجأ إلى التضامن التقليدي ، فيمثل أغلبهم فئة المهندسين والمحاسبين بنسبة 33.3 %،تليها فئة الموظفين الإداريين بنسبة 28 % .وبنسبة أقل 20 % وتمثل فئة الأساتذة غير الجامعيين ، وبنسبة أقل 11.8 % وتمثل فئة أصحاب الأعمال الحرة، مقابل نسبة ضعيفة 6 % بالنسبة للعمال اليدويين.

نستخلص من خلال هذه النتائج أنّ المبحوثين باختلاف وظائفهم ومهنهم يقرون بالمناورة بين النسقين لتحقيق أهدافهم ،وهذا ما يتعارض مع ما يجب أن تكون عليه عملية التفاعل مع التنظيمات من التزام بالمعايير والقيم التحديثية ،فلا هم التزما بها فقط ،ولا هم التزموا أو اكتفوا بالتنظيم التقليدي فهم يعيشون بين هذا و ذاك للتكيف مع معطيات المرحلة التطورية الراهنة للمجتمع .مرحلة اصطلح على تسميتها بالمرحلة الانتقالية .

غير أنّه في اعتقادي ونظرا للمنحى الخطير الذي يعرفه المجتمع الجزائري ويسير وفقه ،فإنّ الوصول إلى الحداثة أمر مستبعد كثيرا وربما يطول كثيرا جدا .لأننا نعيش فوضى حقيقية وكأننا في مجتمع الغاب ،البقاء للأقوى والنتائج السالفة المتوصل إليها تثبت حقيقة ذلك.

3 :مرجعية الأفراد بالوسط الحضري بين التقاليد و الحداثة ،تكامل أم تعارض:

إنّ عملية التفاعل الايجابي بين مختلف الفاعلين أساسها الثقة ،فالعمل ضمن إطار الجماعات الأولية طبعا سببه ثقة الفرد فيها .كما أنّ عملية التفاعل مع التنظيمات الحديثة تتحكم فيها درجة الثقة فيها بشكل كبير .وقد وضح هذه الفكرة فرانسيس فوكوياما عند حديثه دائما عن تأسيس المؤسسات الاقتصادية الناجحة.

حيث يرى بأنّ "...المؤسسات تعتمد على أسس وطيدة من الأعراف والتقاليد الاجتماعية الثقافية التي تعتبر في كثير من الأحوال قضية مسلما بها جدلا .إنّ القوانين الحديثة شرط ضروري لكنه غير كاف للرخاء الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي في هذا العصر ،حيث صيغت تلك القوانين أصلا لتعزيزهما كما يتوجب إضافتها إلى بعض الأعراف والعادات الاجتماعية التقليدية إذا ما أريد لها أن تعمل كما ينبغي .إنّ العقود الرسمية تسمح للغرباء الذين لا يملكون أساسا من الثقة المتبادلة ،بالعمل مع بعضهم البعض ،لكن العملية تسير بصورة أكثر فاعلية حين تنبني الثقة فيما بينهم..." ([1])

إنّ هذه الأفكار أنّ الثقة هي أساس التفاعل الايجابي بين مختلف الفاعلين وكما قلنا سابقا ،فإنّ عدم الوثوق في الشيء أيا كان ينجر عنه عدم التفاعل ،وعلى هذا الأساس سنحاول التعرف على نمط التضامن الأكثر تبنيا من طرف الأفراد بالوسط الحضري وبالتأكيد انطلاقا من درجة الثقة فيه.

1.3: مرجعية الأفراد بالوسط الحضري بين التقاليد و الحداثة:

توصلنا من خلال النتائج السابقة إلى وجود العديد من أنماط التضامن و الروابط الاجتماعية التي يعتمد عليها الفرد في تحقيق أهدافه والتكيف مع معطيات الواقع المعقد والمبهم.و سنحاول فيما يلي التعرف أكثر على نمط التضامن الذي يستمد منه الأفراد مختلف أفعالهم،و يسيرون وفقه بكثرة في حياتهم العمومية ، من خلال سؤال فحواه:على أي أساس تسير في حياتك أكثر ،العرف أم القانون ؟ ويتضمن الجدول الموالي إجابات المبحوثين سنحاول تحليلها فيما يلي:

جدول رقم (110) يبين الجنس ومرجعية السلوك:

المرجعية / الجنس	العرف.	القانون.	بدون إجابة	المجموع
ذكر	%43,5 145	%54,1 180	%2,4 8	% 59.1 333
أنثى	%33,9 78	%62,6 144	%3,5 8	%40.9 230
المجموع	%39,6 223	%57,5 324	%2,8 16	%100 563

تظهر نتائج الجدول تفوق نسبة المبحوثين الذين صرحوا بأنّ مرجعية سلوكهم هو القانون بنسبة57,5% ،تتدعم بفئة الإناث بنسبة 62.6 % مقابل النسبة 54.1 % بالنسبة للذكور. بينما النسبة المعتبرة الأخرى من المبحوثين الذين صرحوا بأنّ مرجعية سلوكهم هو العرف بنسبة 39.6% ،تتدعم بفئة الذكور بنسبة 43.5% مقابل النسبة 33.9 % بالنسبة للإناث.

([1])- فرانسيس، فوكوياما.**الثقة الفضائل الاجتماعية لتحقيق الازدهار** ،مرجع سابق ،ص 147.

نستخلص من هذه النتائج تحلي نسبة معتبرة من المبحوثين بالفكر الموضوعي والقيم والثقافة القانونية أو بعبارة أخرى ارتفاع مستوى الوعي والحس المدني لديهم ورغبتهم في الاعتماد على أنفسهم،والتحرر من قيود التقاليد والأعراف- التي تتعارض مع مبدأ تساوي الأفراد في الحقوق والواجبات -.وقد صرحت إحدى المبحوثات في هذا الصدد وهي موظفة إدارية في جامعة الجزائر"1" ،38 سنة ،متزوجة و أم لـ 3 أبناء " حسب القانون ،فيه راحة البال والضمير وعدم إزعاج الآخرين أو التعدي على حقوق الآخرين".

وبالنظر للنتائج السابقة التي بينت ارتفاع كبير في نسبة المبحوثين الذين يعتمدون على الواسطة والطرق غير القانونية الأخرى فإنّ ذلك راجع إلى الصعوبات التي يواجهها هؤلاء الأفراد في تفاعلهم مع التنظيمات.أي هو أمر غير إرادي (مفروض عليهم) لتحصيل حقوقهم، وليس أمرا إراديا.

إنّ التصرف وفق هذا المنطق"منطق القانون"يتم بالأخص من طرف فئة الإناث حسب ما تظهره النتائج ،وقد يوافق هذه النتيجة النتائج السابقة التي كشفت عن السلوك العقلاني والموضوعي للإناث أكثر من فئة الذكور وهذا راجع ربما إلى:

- إلى البيئة غير العقلانية التي يتميز بها المجتمع الجزائري التي تؤثر على سلوك الأفراد ،وقد بين ذلك العديد من الباحثين الجزائريين أنّ البيئة التي ينشط بها الفرد تؤثر تأثيرا على سلوكه فإن كانت بيئة عقلانية يكون تصرف الفاعل عقلاني ،وإن كانت غير عقلانية كبيئة لمجتمع الجزائري فإنّ تصرف أفراده يكون وفقا لخصائص هذه البيئة أي فاعلين غير عقلانيين.

- أو إلى اختلاف طبيعة شبكة العلاقات الاجتماعية وحدودها كما بين ذلك الباحث "فنسنت لوميو" بالنسبة للجنسين ،حيث بطبيعة الحال فإنّ فئة الذكور هم أكثر تنوعا في شبكة العلاقات الاجتماعية.وأكثر خوضا واقتحاما لمجالات متعددة من جوانب الحياة وبالأخص الحياة الاقتصادية.- بفعل طغيان القيم المادية - ويؤكد هذا النسبة المعتبرة من المبحوثين الذكور الذين صرحوا بأنّ مرجعية سلوكهم هو العرف لأنّه الأقدر على تيسير الوصول إلى هذه الأهداف.على عكس القوانين الوضعية التي تحد من تصرفاتهم وهي في خدمة المرأة.

يعني هذا أنّ القوانين بحسب تفكير المبحوثين تسببت في تغيير قيم وأعراف المجتمع – تلك القيم التي كانت تحد من حرية المرأة- حسب تفكيرهم،وبالتالي حافظت على استقرار المجتمع . بمعنى أن القوانين الوضعية تخدم أكثر فئة النساء على حساب الأعراف والقيم والتقاليد التي طالما عملت على إعطاء مكانة مرموقة للرجل بحكم مبدأ القوامة التي يستمدها من أكثر من الإعالة الاقتصادية للأسرة.وقد حَمَّلَ العديد من المبحوثين – الذكور- مسألة انفلات الأوضاع إلى المرأة وإعطائها حرية أكثر مما تستحق ،هذه الحرية التي ضمنتها القوانين تحت غطاء حقوق المرأة،وحقوق الإنسان وقد عبر خمسة (5) مبحوثين بجملة **"دولة النساء"**.غير أنّه في الواقع فهذا أمر لا أساس له من الصحة فهي مسؤولية مشتركة ،استقالة الطرفين "الأب والأم " من تحمل أعباء الأسرة عدا الجانب المادي.

جدول **رقم (111) يبين المستوى التعليمي ومرجعية السلوك:**

المرجعية / المستوى التعليمي	العرف	القانون	بدون إجابة	المجموع
يقرأ ويكتب + ابتدائي	%51,9 40	%42,9 33	%5,2 4	% 13.7 77
متوسط	%43,4 33	%56,6 43	/	%13.5 76
ثانوي	%51,4 93	%46,4 84	%2,2 4	%32.1 181
جامعي	%24,9 57	%71,6 164	%3,5 8	%40.7 229
المجموع	%39,6 223	%57,5 324	%2,8 16	%100 563

تظهر نتائج الجدول أنّ غالبية المبحوثين الذين صرحوا بأنّ مرجعية سلوكهم هو القانون ،يمثل أغلبهم ذوي المستوى التعليمي الجامعي و بنسبة كبيرة 71.6 % ،مقابل نسب متقاربة نوعا ما بالنسبة للفئات الأخرى تتراوح ما بين 46,4% وبنسبة مقاربة جدا 56,6 % .

أمّا بالنسبة للفئة التي صرحت بأنّ مرجعية سلوكها هو العرف ،فيمثل أغلبهم ذوي المستوى التعليمي يقرأ ويكتب و ابتدائي بنسبة 51.9 %،وبنسبة مقاربة جدا 51.9 % بالنسبة للثانويين ،مقابل نسبة معتبرة 43.4% ،ومقابل فئة قليلة من الجامعين بنسبة 24.9 %.

إنّ هذه النتائج تدعم ما سبق وتبين تفوق نسبة الجامعين على غيرهم من المستويات التعليمية الأخرى في الالتزام بالقيم والثقافة الوضعية، وقد مكنهم ربما مستواهم العلمي من رفع مستوى الحس المدني لديهم.خاصة وأننا نعلم أن هناك فئة معتبرة منهم تمتهن التعليم بمختلف أطواره وأنواعه.وسنحاول التأكد من هذه الفكرة من خلال الجدول الموالي.

2.3: العوامل المتحكمة في استمرار التضامن التقليدي:

سوف نحاول في هذا المقام جرد بعض العوامل المتحكمة في استمرار التضامن التقليدي في شكل الواسطة في الوسط الحضري ،لأنّ التمسك بالواسطة يعني استمرار العمل بها مستقبلا في ظل توفر أو سيادة نفس الظروف الراهنة ،ويوضح لنا الجدول الموالي هذه العوامل:

جدول رقم (112) يبين أسباب التمسك بالوساطة:

أسباب التمسك بالوساطة.	التكرار	النسبة
هاجس الصعوبات،و عدم الثقة الإدارة.	223	%39,6
ضعف القانون.	123	%21,8

بسبب الأفكار السائدة.	52	%9,2
التخلف وضعف الشخصية.	37	%6,6
للحصول على امتيازات.	19	%3,4
ضعف القانون + الصعوبات.	16	%2,8
لربح الوقت .	13	%2,3
أكثر من إجابتين.	36	%6,4
بدون إجابة.	44	%7,8
المجموع.	563	%100,0

يلاحظ أن هاجس الصعوبات،و عدم الثقة الإدارة هو أهم سبب للتمسك بالواسطة بحيث صرح به أغلب المبحوثين بنسبة 39,6% ،يليها عامل ضعف القانون بنسبة 21,8% مقابل نسبة ضئيلة لا تتجاوز10 % بالنسبة لعوامل أخرى منها : للحصول على امتيازات، التخلف وضعف الشخصية، لربح الوقت بسبب الأفكار السائدة.

نستنتج من خلال هذه النتائج أنّ زوال الواسطة كوسيلة للتفاعل مع التنظيمات مرتبط بالدرجة الأولى **بإعادة بناء الثقة في التنظيمات الحديثة** ،وهذا أمر صعب التحقيق على الأقل في السنوات القليلة القادمة بحكم الوضعية الصعبة التي تسود المجتمع الجزائري .لأنّ هذه الوضعية توفر البيئة المناسبة لانتشار هذه الظاهرة أكثر ،والأمثلة من الواقع كثيرة.

إذن لقد صرح غالبية المبحوثون بأنّ **هاجس الصعوبات و عدم الثقة في الإدارة** هو أهم سبب يراه المبحوثين لتمسكهم بالوساطة لقضاء احتياجاتهم الإدارية.و قد عزز هذا كما رأينا آنفا عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.غياب الضمير المهني للموظفين، وغياب القدوة الحسنة،وغيرها من الأمور الأخرى.

سبب آخر يرتبط ارتباطا وثيقا بالسبب السابق وهو **ضعف القانون**، وقد تعني هذه الكلمة معاني متعددة، منها عدم سيادة القانون، أو عدم وجود قوانين صارمة تحد من الظاهرة وتجعل الناس سواسية أمامه.وهذا ما يجعل الأفراد يشعرون بغياب العدالة ،وعدم الثقة في الإدارة وهذا ما يجعلهم يسعون جاهدين للوصول إلى أهدافهم بعيدا عن الموضوعية والقوانين بنهج مختلف الطرق غير الرسمية.

من دوافع التمسك بالوساطة أيضا **الحصول على امتيازات**.ويعني هذا الحصول أو السيطرة على مختلف الفرص التي توفرها التنظيمات الحديثة بدون وجه حق ،سواء في مجال التشغيل أو التعليم أو السكن وغيرها من طرف أصحاب النفوذ ، وهذا ما يمثل بالنسبة للأفراد اعتداء على أسس العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وهذا ما ينعكس على الفرد فيفقد ثقته بكل مؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة كما يؤدي إلى إضعاف القيم الأخلاقية للعاملين بهذه التنظيمات فتنشأ اللامبالاة و تفشي روح الاتكالية الأمر الذي ينجر عنه ضعف المبادرة وبذل الجهد في مقابل إعادة

إنتاج الظاهرة. وهذا ما يؤدي بدوره إلى شيوع الظاهرة بين مختلف الأوساط الاجتماعية،وتصبح الواسطة هي الفكرة السائدة لتحصيل الحقوق.

إنّ سيادة هذه الفكرة (**الواسطة كطريقة للتفاعل مع التنظيمات**) في الأساس سببها تأثير القيم الأخلاقية التي تشجع على الانحراف وتفضيل الأقارب والمعارف بصفة عامة.أي سيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة،والمصالح . وهي ظاهرة مألوفة جدا في المجتمعات التقليدية كما هو معروف لدى العام والخاص ،وقد أشار إلى هذا العلامة" عبد الرحمان بن خلدون" حول العصبية ،حيث يرى بأنّ رابطة العصبية تتمثل في وحدة أعضاء القبيلة مع بعضهم البعض وغيرتهم على نسبهم و على ما يبدوا فيهم من مشاعر الشفقة و الاستعداد للدفاع عن ذوي أرحامهم و العاصبون من أقاربهم وذلك أن صله الرحم طبيعية في البشر و من صلتها النعرة عن ذوي القربى و أهل الأرحام أن يبال بهم ضير أو تصيبهم هلكة .

أمّا نصرة غير الأقارب و أعضاء الجماعات الأولية فأساس ذلك تبادل المصالح والمنافع وليس واجب اجتماعي.

تظهر النتائج أيضا أن طول الإجراءات الإدارية وتعقدها أو بالأحرى عدم فعالية التنظيمات الحديثة سببا مباشرا للتمسك بالواسطة لمواجهة هاته المشكلات وهذا من أجل اختصار **الوقت والجهد** .

من عوامل تمسك الأفراد بالواسطة **التخلف وضعف الشخصية**:فانتشار الجهل والتخلف ونقص معرفة الأفراد بحقوقهم و واجباتهم، يجعلهم يضيعون الكثير من الوقت والجهد وبالتالي محاولة اختصار ذلك بالواسطة.

جدول رقم (113) يبين المصدر المؤثر على استمرار التمسك بالواسطة:

المصدر	التكرار	النسبة
الثقافة السائدة في المجتمع.	271	%48,1
العراقيل البيروقراطية.	192	%34,1
التنشئة الاجتماعية.	119	%21,1
بدون إجابة.	11	%2
المجموع.	*593	

*تمثل هذه العينة عدد الإجابات لأنه سؤال يحتمل أكثر من إجابة ،كما أنّ التنسيب تم بالنسبة لحجم العينة الأصلية وهي 563 مفردة.

هذا الجدول هو مكمل للجدول السابق إذ يلخص لنا بعض الجوانب المرتبطة بنشأة الواسطة أو جذورها في المجتمع الجزائري،محاولة أو رغبة في تشخيص هذه الظاهرة للحد منها ولو نسبيا.

تظهر نتائج الجدول أنّ النسبة الغالبة 48,1% تمثل المبحوثين الذين أجابوا بأنّ مصدر الوساطة هي الثقافة السائدة في المجتمع الجزائري ،تليها النسبة 34,1% وتمثل المبحوثين الذين أجابوا بأنّ مصدر الوساطة هو العراقيل البيروقراطية.وأخيرا النسبة 21,1% وتمثل المبحوثين الذين أجابوا بأنّ مصدر الوساطة هو التنشئة الاجتماعية للفرد.

إذن هناك نسبة معتبرة من المبحوثين صرحت بأنّ مصدر الوساطة هو الثقافة السائدة في المجتمع بالرغم من أنّ هذه الأخيرة لها علاقة جد مباشرة بالتنشئة الاجتماعية للفرد ،ذلك أنّ التنشئة الاجتماعية هي محصلة القيم التي تشبع بها الفرد في الأسرة والمجتمع.كما أنّ المجتمع يلعب دورا هاما في تشكيل رغبات واهتمامات الفرد، عن طريق التنشئة الاجتماعية .

ويرى "علي أسعد وطفة في هذا الصدد أنّ شخصية الفرد تتشكل على منوال المعايير والقيم الاجتماعية لثقافة المجتمع الذي يعيش فيه .وعليه فإنّ السمات الشخصية كالثقة بالنفس واللامبالاة والاتكالية والقدرة على الانجاز والفردية و الميل للتعاون وغيرها من السمات الشخصية تعود إلى نمط وأسلوب التنشئة الاجتماعية السائدة في مجتمع ما ".[1]

وعلى هذا الأساس فإنّ الثقافة السائدة في المجتمع التي شكلت جانب من شخصية الفرد أي تنشئته الاجتماعية ويستقي منها أفعاله،من بين القيم الثقافية السائدة في المجتمع الجزائري ، قيم التضامن و المساندة و الولاء للأقارب والأصدقاء وغيرهم ... و القيم المادية والأنانية والفردية التي تنمي أفعال تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة التي نجم عنها الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب.

ويرى الباحث "عمار بوحوش في هذا الصدد أنّه بدلا من أن يتم التوظيف بناءا على المؤهلات والخبرات في ميدان معين ،فإنّ الشيء الذي يحدث ،هو التخلي عن هذه المقاييس السليمة واستبدالها بمقاييس أخرى تتمثل في تبادل الخدمات بين الموظفين ،حيث أنّ كل إنسان واصل ،يستعين بأقارب وأصدقاء أناس آخرين أمثاله ،يحتلون مناصب مرموقة على أن تكون المعاملة بالمثل. [2]

تشمل قيم التنشئة الاجتماعية أيضا القيم التي تعلمها الفرد داخل أسرته فقد تكون البيئة الأسرية سببا من أسباب اتسام سلوك الفرد بالاتكالية وعدم الاعتماد على النفس منذ الصغر،خاصة مع تراجع دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية الرسمية كالمساجد والمدارس ،وهذا ما سوف يؤدي حتما في المستقبل إلى انتهاج سلوكيات غير حميدة كاستعمال الواسطة و التعامل الرشوة وعدم المسؤولية وعدم احترام القانون.

أمّا بالنسبة للعراقيل البيروقراطية فقد سبق وأشرنا بإسهاب في الفصول السابقة ولا داعي لإعادة تحليلها.

([1])- علي، أسعد وطفة.**الأسس العلمية في التنشئة الاجتماعية:إضاءة نقدية ميدانية**. الكويت :مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية .2012، ص 3.

([2])- عمار ،بوحوش ،مرجع سابق، ص 30.

جدول رقم (114) يبين إمكانية مكافحة الممارسات غير الرسمية (الواسطة...):

إمكانية مكافحة الممارسات غير الرسمية.	التكرار	النسبة
نعم	379	%67,3
لا	169	%30
بدون إجابة	15	%2,7
المجموع	563	%100,0

تظهر نتائج الجدول تفوق نسبة المتفائلين بإمكانية مكافحة الممارسات غير رسمية (الواسطة) بنسبة كبيرة 67,3% ،مقابل نسبة ضئيلة 30% وتمثل المتشائمين .

كما رأينا آنفا ليس هناك أدنى شك بأن أغلب أفراد المجتمع الجزائري إن لم نقل كلهم يتذمرون من الواسطة وإنهم يلجئون إليها لأنهم أجبروا على اللجوء إليها، ومهما يكن الأمر فالمفروض أن تحصل على حقك بدون واسطة وألا تتعدى على حق غيرك بالواسطة ،وعليه فالسؤال الذي طرح نفسه هو :هل يمكن مكافحة هذه الظاهرة ؟ سؤال طرحناه على عينة البحث وجاءت النتائج كما تظهر في الجدول أعلاه ويمكن من خلالها استخلاص ما يلي:

هذه النتائج تبين وجود فئة معتبرة من أفراد المجتمع يئست من زوال هذه الظاهرة السلبية التي تخترق التنظيمات الحديثة وتؤثر على فعاليتها .وأثرت بشكل سلبي على حياة الأفراد والمجتمع ككل.على عكس فئة كبيرة لديها الأمل في القضاء على هذه الظاهرة وذلك عن طريق الحلول التالية كما يظهرها الجدول الموالي :

جدول رقم (115) يبين سبل مكافحة الممارسات غير الرسمية.

سبل مكافحتها	التكرار	النسبة
تطبيق القانون .	162	%42,7
تشديد العقوبات.	60	%15.7
تشديد الرقابة والمحاسبة.	52	%13,7
الاهتمام بالتربية و التوعية والتحسيس.	32	%8,4
رفع الأجور.	32	%8,4
تسهيل التبليغ عن المخالفات.	32	%8,4
العدالة.	25	%6,9

الشفافية و تحسين الخدمات.	11	%2,9
بدون إجابة.	5	%1,3
المجموع.	*379	%100,0

* تمثل هذه العينة فقط المبحوثون الذين صرحوا بإمكانية مكافحة الممارسات غير الرسمية (الواسطة...):

تظهر نتائج الجدول تشتت كبير في نسب إجابات المبحوثون من حل لآخر.فالنسبة الغالبة 42,7% تمثل المبحوثين الذين يرون بأنّه يمكن القضاء على هذه الممارسات بتطبيق القانون ،مقابل النسبة 13,7% وتمثل فئة المبحوثين الذين يرون في تشديد الرقابة حلا لذلك،مقابل النسبة 8,4% وتمثل فئة المبحوثين الذين يرون حلولا مختلفة منها، تشديد العقوبات زائد تسهيل التبليغ عنها،الاهتمام بالتربية و التوعية والتحسيس، رفع الأجور. مقابل النسبة 7,3% ويتعلق الأمر بتشديد العقوبات ،وبنسبة مقاربة 6,9% وتتمثل في إحقاق العدل(العدالة) . و أخيرا الشفافية و تحسين الخدمات بنسبة ضعيفة جدا 2,9%.

إذن تبدوا الحلول التي اقترحها المبحوثون للقضاء على هذه الظاهرة متناسبة مع الأسباب التي أدت إلى تناميها (تنامي هذه الظاهرة).وجاءت الحلول كالتالي:

الحل المناسب الذي اقترحه المبحوثون ويرونه فعالا بدرجة كبيرة للقضاء على هذه الظاهرة هو **تطبيق القانون**،وأضاف مبحوثين آخرين **تشديد العقوبات** .وكما يعلم الجميع فإنّ الجزائر تعتبر من بين أهم البلدان التي لديها منظومة قانونية على درجة كبيرة من الدقة والشمولية والصرامة. غير أن هذا ليس بالأمر الايجابي بل يعبر عن تدهور الأوضاع المجتمعية بصفة عامة .الاقتصادية ،الاجتماعية ،السياسية وغيرها ،ويقول فرانسيس فوكوياما في هذا الشأن "غالبا ما تكون المغالاة في وضع القوانين الإدارية دليلا على وجود خلل اجتماعي خطير وليست دليلا على العقلانية ،لأنّ هناك علاقة عكسية بين الثقة الاجتماعية وبين القواعد والقوانين ". ([1])

لكن الأَمرُ من ذلك في الجزائر وهو أنّه بالرغم من وجود الترسانة الضخمة من القوانين إن صح التعبير،فإنّها لا تطبق في الكثير من الحالات ،وإن طبقت فإنّها تطبق على الضعفاء فقط ،وقد تطبق جورا.

إنّ تطبيق القانون يعني رفض منطق القرابة و العشيرة والجهة،... الخ، وهذا لا يتعلق بالواسطة فحسب، بل يتعلق بمنهج حياة المجتمع، ولا يمكن القول بأنه يمكن المزاوجة بين المنطقين " القانون ومنطق العرف" مثلاً لأن ما بينهما من تناقض يوجب رفض كل منهما الآخر.

([1]) – فرانسيس فوكوياما: **الثقة ،الفضائل الاجتماعية لتحقيق الازدهار** ،مرجع سابق ،ص، 219.

معنى هذا أن الحل للقضاء على هذه الظاهرة لا يكون إلا بوضع أطر عامة لا يجوز تجاوزها من أي كان مركزه ومكانته في المجتمع و إيجاد آليات لفرض سلطة القانون لتكون فوق كل اعتبار . فيكون القانون هو المرجعية وله السيادة التامة .و به تتحقق **العدالة** في كل شيء.

إنّ عدم إحقاق العدل(**العدالة**) بين الناس يبث الفرقة بين الأفراد بما يمارسه من تمييز ومحسوبية ويدفع بالأفراد إلى السلوك غير القانوني لإشباع حاجاتهم .والعكس صحيح.

عامل آخر يراه المبحوثين حلا مناسبا للقضاء على ظاهرة الوساطة وهو **تشديد الرقابة والمحاسبة:** و يعني هذا خضوع الأشخاص الذين يتولون مختلف المناصب بالتنظيمات للمراقبة المستمرة و تقييم أعمالهم من قبل المسؤولين عنهم وعند ثبوت أي تجاوز تتم محاسبتهم من قبل الجهات المسؤولة عنهم وفق ما ينص عليه القانون.

وقد يكمل هذه الخطوة **التبليغ عن مخالفات القانون** التي تتم من أطراف التفاعل ،وقد صرح المبحوثين بتسهيل طريقة التبليغ ،لأنّ في الجزائر التبليغ عن المخالفة أو الجريمة تنجر عنه عواقب وخيمة على الفرد ،وهذا دائما بسبب غياب القوانين الردعية التي تردع المجرم أو عدم تطبيقها .

صرح المبحوثون أيضا **بالاهتمام بالتربية و التوعية والتحسيس** للقضاء على ظاهرة الوساطة .وكذلك **رفع الأجور** لأنّ الوضعية الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الفرد(الموظف) قد تتسبب في انحرافه عن القانون وخاصة عندما يكون الراتب المصدر الرئيسي والوحيد لإعالة الأسرة.فكلما كان الأجر غير كاف كان الموظف أكثر مخالفة للقوانين وأقل التزاما بمسؤولية المنصب .فهناك من يقارن دوما الأجر ويقيمه من خلال غلاء المعيشة لا من خلال السيولة التي يتقاضاها.

أجابت فئة من المبحوثين بأنّه يمكن أيضا القضاء على ظاهرة الوساطة أيضا **بالشفافية و تحسين الخدمات** ، و يعني هذا **القضاء على المشكلات الإدارية بصفة عامة ،ومنها الشفافية في المعاملات والمعلومات أي** وضوح إجراءات المعاملات على اختلافها وعلانيتها داخل التنظيم ووضوح العلاقة مع الأفراد المستفيدين من خدماتها أو المتفاعلين معها بصفة عامة .أو بعبارة يجب أن تكون جميع الإجراءات علنية وغير سرية لأي سبب من الأسباب حتى يتسنى للجميع الاطلاع عليها. وهذه الأمور بصفة عامة تحسس الفرد باهتمام الدولة به ، وبأنه الأول في سلم الأولويات ما يزرع فيه الحس الوطني ،الذي بدوره ينتج فردا واعيا مثقفا حريصا كل الحرص على وطنه وعلى مكتسباته .

من خلال هذا العرض يبدوا أنّ المبحوثين يحملون المسؤولية الأكبر للدولة وليس للأفراد كأفراد أو كمسؤولون عن أسرة وهم مسؤولين عن أفعالهم وتصرفاتهم .غير أنّ الحقيقة حسب اعتقادي هي مسؤولية مشتركة ،بل للأسرة المسؤولية الأكبر .وبين هذا وذاك يتبادر إلى أذهاننا السؤال التالي :

هل يمكن حقا تطبيق هذه الإجراءات ؟ أي هل هناك نية صادقة لتطبيق هذه الإجراءات وفي هذه الظروف ؟وعلى أي مستوى ؟

بيد أنّ الأمر شبه مستحيل كما صرح به بعض المبحوثين ،لأنّ الواقع معقد جدا و يجعلنا نصطدم به اصطداما اعتراضيا. وذلك للأسباب التالية:

جدول رقم (116) يبين الأسباب التي تحول دون مكافحة الممارسات غير الرسمية(الواسطة ..).

الأسباب.	التكرار	النسبة
لأنّها متفشية على كل المستويات .	91	%53, 8
لأنّها تسري في العروق ، (مرض مزمن).	41	%24,2
أزمة الأخلاق.	16	%9,4
لا توجد حلول.	21	%12,6
المجموع.	169	%100,0

تظهر نتائج الجدول أنّ النسبة الغالبة 53.8 % تمثل المبحوثين الذين يرون بأنّه لا يمكن القضاء على هذه الممارسات لأنّها متفشية على كل المستويات، مقابل النسبة 24.2 % و تمثل فئة المبحوثين الذين يرون بأنه لا يمكن تجاوز ذلك لأنها تسري في العروق كالمرض المزمن، مقابل نسبة ضعيفة 9.4 % وتمثل فئة المبحوثين الذين يرون بأنه لا يمكن تجاوز ذلك لأنها تتعلق بأزمة أخلاقية أصابت المجتمع.

إنّ إجابات المبحوثين تبدوا جد منطقية . و توحي بتعقد الظاهرة وتغلغلها في المجتمع بشكل رهيب ،ويؤكد هذه الفكرة تصريح المبحوثين بأنّها متفشية على كل المستويات .ويعني هذا أنّ سلوك الواسطة لا يخص طبقة معينة أو شريحة معينة من المجتمع بل العكس وحتى من طرف أشخاص يحتلون مراكز هامة في الدولة و من المفروض أن يكونوا قدوة حسنة لغيرهم ،بل أكثر من ذلك فهم أكثر من يمارسها بحكم سهولة وتمكنهم من ذلك بكل مرونة .ونأخذ في هذا الصدد تصريح أحد المبحوثين ،عامل يدوي ،51 سنة ،متزوج وأب لـ 8 أبناء " لأنّها تفشت بطريقة رهيبة ،وحتى لها علاقة بأيادي عليا ،لذا أرى الأمر مستحيل".

أمّا بالنسبة للفئة الأخرى من المبحوثين التي صرحت بأنّه لا يمكن القضاء عليها لأنّها تسري في العروق كالمرض المزمن. و هذا تشبيه لحالة مرض المجتمع بهذه الظاهرة كحالة الفرد المصاب بالمرض المزمن.و هذا يدل على استحالة القضاء عليها لأنّ المرض المزمن يتطلب علاج فعال و إمكانية الشفاء منه مستحيلة.

كذلك هو الشأن بالنسبة للمبحوثين الذين يرون بأنه لا يمكن تجاوز ذلك لأنّ الأمر يتعلق بأزمة أخلاقية أصابت المجتمع.أي تراجع القيم النبيلة والقيم الجمعية إن صح القول وطغيان القيم الفردية والأنانية التي تجعل من الأفراد المتشبعين بها باستباحة التعدي على حقوق الآخرين دون أدنى إحراج أو تأنيب للضمير.ضاربين بعرض الحائط القيم الدينية والأخلاقية.وبالتالي استحالة تخليهم عن الوساطة لكسب أو تحقيق أهداف وغايات ولو على حساب الآخرين.

جدول رقم (117) يبين الظروف الواجب توفرها كي يسود التفكير العقلاني والوعي الحضاري:

الظروف	التكرار	النسبة
محاربة الفساد.	193	%34,2
العدالة.	114	%20,2
تشديد الرقابة على التنظيمات.	61	%10,8
بالتضامن و العودة إلى الدين.	59	%10,5
تطبيق نظام الحكم الدكتاتوري.	32	%5,7
الاهتمام بالتعليم و التربية.	16	%2,8
معرفة الحقوق والواجبات.	12	%2,1
لا يمكن (حلم صعب التحقيق).	88	%15,6
بدون إجابة.	28	%5,0
المجموع.	*603	

*تم التنسيب في هذا الجدول بالنسبة لحجم العينة 563 مفردة وليس بالنسبة لعدد الإجابات.

حاولنا من خلال هذا السؤال معرفة الظروف الواجب توفرها كي يسود التفكير العقلاني والوعي الحضاري.و يعني هذا وتظهر المعطيات بأنّ النسبة الغالبة27,2% تمثل المبحوثون الذين أجابوا بأنّه يمكن ذلك عن طريق محاربة الفساد ،وبنسبة أقل 20,2% العدالة ،مقابل النسبة 10,8% وتتمثل في تشديد الرقابة على التنظيمات.وبنسبة مقاربة جدا 10,5% بالتضامن والعودة إلى الدين.مقابل نسب ضعيفة لا تتعدى 6 % تتمثل في كل من : تطبيق نظام الحكم الدكتاتوري، الاهتمام بالتعليم و التربية ، معرفة الحقوق والواجبات.

بينما صرحت نسبة قليلة نوعا ما 15,6% بأنّه لا يمكن أن يسود التفكير العقلاني والوعي الحضاري.

إذن، يرى المبحوثون أنّ سيادة التفكير العقلاني والوعي الحضاري مرتبط بالدرجة الأولى بمكافحة الفساد، وهذا يترجم حجم انتشار هذه الظاهرة وحجم تأثيرها على الحياة العمومية للأفراد.و يؤكد هذا شعورهم بغياب **العدالة** ،هذه الأخيرة نجدها تتكرر كثيرا في إجابات المبحوثين وهي بدورها تعد مؤشرا على عدم المساواة والتهميش الذي يعيشه بعض الأفراد والتي تنعكس أيضا بصفة سلبية على سلوكياتهم وتصرفاتهم،أي تكون في غالب الأحيان محددا لسلوكاتهم السلبية المنافية للمنطق الأخلاقي والقانوني .

عامل آخر يمكن من خلاله سيادة التفكير العقلاني والوعي الحضاري وهو تشديد الرقابة على التنظيمات ،ويؤدي ذلك إلى القضاء على الصعوبات أو العراقيل البيروقراطية .وهذه الفكرة تترجم حجم المعاناة التي يكابدها المبحوثين ،ويجعلون في زوال العراقيل إمكانية الوصول إلى الحضارة بكل ما تحمله من معنى.

نسبة معتبرة أيضا ترى بأنّه يمكن أن يسود التفكير العقلاني والوعي الحضاري بالتضامن والعودة إلى الدين.وكما رأينا في الفصول النظرية فإنّ كل الباحثين وعلى رأسهم "ابن خلدون" يؤكدون على أهمية التضامن للوصول إلى الحضارة ،ويرى المبحوثين في التحلي بالقيم التي يحث عليها الدين الإسلامي تدعيما بل أساسا لذلك .وقد بين "مالك بن نبي" أهمية الدين الإسلامي في بناء شبكة العلاقات الاجتماعية ،كونه رباط يوحد شعور الأفراد ويجعلهم كتلة واحدة .واستشهد على ذلك بالحضارة الإسلامية"المجتمع الإسلامي في بداياته الأولى " .

ترى نسبة قليلة جدا من المبحوثين بأنّه يمكن أن يسود التفكير العقلاني والوعي الحضاري بتطبيق نظام الحكم الدكتاتوري.ويعني هذا تغليب سلطة القوة والعقاب في كل شيء .

أيضا، يمكن أن يسود التفكير العقلاني والوعي الحضاري في نظر فئة ضعيفة جدا (16 حالة) بالاهتمام بالتعليم و التربية ، و يعتبر هذا الحل حقيقةً من أنجع الحلول ،لأنّ التربية هي أساس صلاح المجتمع وبفسادها يفسد المجتمع ، والواقع الجزائري خير دليل على ذلك فتراجع كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية في عملية التربية أدى إلى ظهور العديد من الأمراض الاجتماعية والتي نجم عنها خلل اجتماعي إن صح التعبير .على عكس المجتمع الياباني ، فسبب النهضة و التقدم و الرقي و الازدهار التي عرفتها اليابان هو اهتمامها بالتربية الأخلاقية لما لها من أهمية في بناء إنسان صالح متحلٍ بصفات الإخلاص والانضباط و الدقة و التفاني عند قيامه بأي عمل من الأعمال ، و الشعور بالمسئولية الجماعية وأن كل فرد في المجتمع له حقوق و عليه واجبات تجاه مجتمعه لابد أن يقدمها حتى قبل حقوقه وواجباته تجاه نفسه .وقد عبر المبحوثين عن ذلك بـ معرفة الحقوق والواجبات. .ونذكر في هذا الصدد مثال يلخص لنا بصورة جيدة هذه الفكرة:

" عندما أراد الصينيون القدامى أن يعيشوا في أمان بنوا سور الصين العظيم.واعتقدوا بأنّه لا يوجد من يستطيع تسلقه لشدة علوه ،و لكنه خلال المائة سنة الأولى بعد بناء السور تعرضت الصين للغزو ثلاث مرات ،وفي كل مرة لم تكن جحافل العدو البرية في حاجة إلى اختراق السور أو تسلقه بل كان الغزاة في كل مرة يدفعون للحارس الرشوة ثم يدخلون عبر الباب .لقد انشغل الصينيون ببناء السور ونسوا بناء الحارس ، فبناء الإنسان يأتي قبل كل شيء..."([1])

في المقابل من هذا نجد فئة معتبرة من المبحوثين ترى بأنّه لا يمكن أن يسود التفكير العقلاني والوعي الحضري (حلم صعب التحقيق).وهذا يفسر الواقع المعقد في نظرها الذي جعلها تيأس من كل عملية تنمية أو تطور قد تحصل في المجتمع.

جدول رقم (118) يبين الظروف الواجب توفرها لتحقيق الراحة النفسية والاجتماعية:

الظروف	التكرار	النسبة
غير ممكن .	166	%29,5

([1])- جريدة الشروق اليومي.

تطبيق القانون.	153	%27,1
العدالة.	149	%26,4
اكتساب شبكة علاقات قوية ومعرفة جيدة بالقوانين	57	%10,1
التشبث بالدين والأخلاق الحميدة.	53	%9,4
القناعة والصبر.	42	%7,5
التعاون والتضامن.	12	%2,1
توسيع شبكة المرافق الاجتماعية .	9	%1,6
بدون إجابة.	36	%6,4
المجموع.	*668	%100,0

*تم التنسيب في هذا الجدول بالنسبة لحجم العينة 563 مفردة وليس بالنسبة لعدد الإجابات.

هذا الجدول يكمل الجدولين السابقين،ويؤكد أيضا ما سبق .فبعد أن علمنا في الفصول الميدانية السابقة بأنّ أغلبية المبحوثون لا يشعرون بالراحة النفسية والاجتماعية لأسباب متعددة. حاولنا من خلال هذا السؤال الكشف عن العوامل الواجب توفرها بالنسبة إليهم لتحقيق راحتهم النفسية والاجتماعية .وقد تعبر هذه الإجابات في رأيهم عن حلول للمشاكل والصعوبات التي يعانونها.

وتظهر معطيات الجدول أنّ أغلبية المبحوثين بنسبة 29,5% يرون بأنّ ذلك غير ممكن .أي لا توجد حلول ،في المقابل نجد نسبتين متقاربتين 27,1% و26,4% وتتمثل الأولى في تطبيق القانون .أمّا الثانية فتتمثل في العدالة.مقابل نسبة قليلة 10,1% وتتمثل في اكتساب شبكة علاقات قوية ومعرفة جيدة بالقوانين.ونسبة مقاربة جدا 9,4% التشبث بالدين والأخلاق الحميدة.مقابل النسبة 7,5% و يتعلق الأمر بالقناعة والصبر .ومقابل نسبة ضعيفة جدا 2,1% ويتعلق الأمر بالتعاون والتضامن.وبنسبة أضعف 1,6% توسيع شبكة المرافق الاجتماعية .

يمكن أن نستخلص من خلال ما سبق :

– أنّ فئة المبحوثين الذين أجابوا بالنفي اتجاه العوامل التي يمكن أن تتحقق من خلالها راحتهم النفسية والاجتماعية.يترجم هذا حجم المعاناة واليأس والإحباط التي تعاني منه هذه الفئة من المجتمع.

– بالنسبة للمبحوثين الذين أجابوا بأنّه يمكن تحقيق الراحة النفسية الاجتماعية بتطبيق القانون و العدالة، وهذا أيضا يترجم الظلم الذي تتعرض له هذه الفئة في مختلف مناحي الحياة وضياع حقوقها.و كذلك هو الشأن بل تؤكد هذه الفكرة فئة المبحوثين التي أجابت بأنّه يمكن تجاوز ذلك عن طريق اكتساب شبكة علاقات قوية ومعرفة جيدة بالقوانين.وهذا يترجم أيضا ضعف شبكة علاقاتها الاجتماعية ،التي زادت من الأمر تعقيدا.

– فئة أخرى ترى في الاهتمام بالجانب الروحي للفرد حتى يتمكن من الشعور بالراحة النفسية والاجتماعية وكانت إجابتها: التشبث بالدين والأخلاق الحميدة.وكذلك الأمر بالنسبة للقناعة والصبر.

– فئة قليلة جدا من المبحوثين ترى في القيم الاجتماعية كالتضامن والتعاون حلا للصعوبات النفسية والاجتماعية ،وهذا طبعا لما في ذلك من تقاسم المشكلات والهموم والأعباء الثقيلة التي تواجه الفرد في الوسط الحضري .وقد رأينا فعالية ذلك في الفصول السابقة.

– توسيع شبكة المرافق الاجتماعية حل اقترحته نسبة ضعيفة جدا من المبحوثين (9) حالات فقط.من شأنه احتواء الشباب والأطفال وتخفيف الضغط عن الأسرة و خاصة تلك الأسر التي تعاني من أزمة السكن وكذا الأسر العاملة، أي الأسر التي يزاول كل من الأب والأم لنشاط خارج البيت.هذا من جهة وتنمية القدرات الإبداعية لديهم من جهة أخرى.

استنتاج:

– أغلبية المبحوثون صرحوا بأنّ تصرفاتهم تخضع دائما للقانون عند تفاعلهم مع التنظيمات الحديثة وبالأخص فئة المبحوثين الذين يزيد سنهم عن 55 سنة .مقابل فئة معتبرة بأنّ تصرفاتها لا تخضع دائما للقانون وتشمل بالأخص فئة المبحوثين الذين يقل سنهم عن 55 سنة. وقلنا بأنّ الأفراد في المجتمع الجزائري يعتمدون على نوعين من التضامن في آن واحد لقضاء مصالحهم، التضامن التقليدي من جهة والتضامن الحديث من جهة أخرى .وهذا ما يتعارض مع القيم الحضرية والتحديث .وعليه فالمجتمع الجزائري لا يزال في مرحلة انتقالية بعيدة الأمد عن الحداثة،و عن تقسيم العمل. كون التفكير العقلاني الذي يخضع لثقافة القانون لا يطبع سلوكات نسبة معتبرة من أفراد المجتمع.وبالأخص فئة الذكور .إذ أسفرت النتائج على أنّ أغلبية المبحوثين الذين صرحوا بأنّ تصرفاتهم تخضع دائما للقانون عند تفاعلهم مع التنظيمات الحديثة يمثلون بالأخص فئة الإناث .

– أمّا من حيث المستوى التعليمي فأظهرت النتائج بأنّ له تأثير نسبي نوعا ما على المبحوثين، حيث نجد بأنّ المبحوثين الأكثر تمسكا بمبادئ القانون هم ذوي المستوى التعليمي الجامعي وكذا ذوي المستوى التعليم يقرأ ويكتب ،وبنسبة أقل المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الثانوي وبنسبة ضعيفة ذوي التعليم المتوسط.وقد أرجعنا ذلك إلى ارتفاع الحس المدني للمبحوثين من جهة أو امتلاك شبكة علاقات من جهة أخرى .

يدعم هذه النتائج ،ما يليها .إذ أن الأغلبية العظمى المبحوثين بنسبة 74.6% صرحوا بأنّهم لا يقبلون بتقديم الهدايا مقابل تحقيق مصالح في الجهات الرسمية. ووجدنا تأثير ملاحظ لمتغير الجنس والمستوى التعليمي والوظيفة التي يشغلها المبحوثين .أكثرهم الذكور بنسبة 76,9%.وعلى العكس من ذلك .فالفئة التي تقبل بتقديم الهدايا وهي راضية مقابل تحقيق مصالحها في الجهات الرسمية كلهم يمثلون فئة الإناث.وقد أرجعنا ذلك إلى عدة عوامل منها:سيطرة القيم الدينية ،أو القيم الاجتماعية التي تقرها الأعراف والعادات والتقاليد أو إلى تجنب الآثار المترتبة على هذه الممارسات.وقد حاولنا معرفة صحة ذلك من خلال عرض النتائج التي أعقبت ذلك .إذ كشفت بأنّ أكثر من نصف العينة بقليل 50,6% صرحوا بأنّه إذا تعارضت مبادئهم مع قضاء حاجاتهم ، يقبلوا بقضاء حاجاتهم وهم غير راضون. في المقابل

هناك نسبة معتبرة ممن صرحوا بأنّهم يتمسكون بمبادئهم مهما كان الأمر ،ويمثل أغلبهم فئة الأساتذة الجامعيين ،مقابل فئة ضعيفة جدا ممن صرحوا بأنّهم يقبلون بقضاء حاجاتهم وهم راضون و يمثل أغلبهم الموظفين الإداريين بنسبة ضعيفة 1.6% أي ما يعادل 16 حالة .

– أما بالنسبةلإستراتيجية التوافق مع معطيات الواقع والتكيف معه (المناورة) فقد حاولنا تبيان ذلك من خلال استراتيجيات الأفراد للتكيف مع هذه المرحلة الصعبة من التغير الاجتماعي. وقد أظهرت النتائج أنّ أكثر من نصف العينة بقليل صرحوا بأنّ الموقف أو الواقع هو الذي يحدد نمط التضامن الذي يُلْجَأْ إليه ،وتتأكد لدى فئة الذكور ،ذوي المستوى التعليمي يقرأ ويكتب و ابتدائي .كما صرحت نسبة معتبرة بأنّها تعتمد على نفسها بالطرق الموضوعية، أغلبهم من فئة الإناث و الجامعيين بنسبة 33.2 % .في حين الفئة التي صرحت بأنّها تلجأ إلى التضامن التقليدي أغلبهم من فئة الذكور و كذا فئة الثانويين .

ومن حيث الوظيفة فالمبحوثون باختلاف وظائفهم ومهنهم يقرون بالمناورة بين النسقين لتحقيق أهدافهم **و** أغلبهم ينتمون إلى السلك الطبي وشبه الطبي . وقد أرجعنا ذلك إلى البيئة غير العقلانية التي يتميز بها المجتمع الجزائري التي تؤثر على سلوك الأفراد .أو إلى اختلاف طبيعة شبكة العلاقات الاجتماعية وحدودها .

بالنسبة للعوامل المتحكمة في استمرار التضامن التقليدي.فقد أرجع المبحوثون سبب ذلك هو هاجس الصعوبات،و عدم الثقة الإدارة و بنسبة أقل عامل ضعف القانون مقابل نسبة ضئيلة بالنسبة لعوامل أخرى منها : الحصول على امتيازات، التخلف وضعف الشخصية، ربح الوقت بسبب الأفكار السائدة. وقلنا بأنّ هذه الإجابات تطرح بحدة إشكالية **إعادة بناء الثقة في التنظيمات الحديثة** ،الذي يعتبر أمر صعب التحقيق بحكم الوضعية الصعبة التي تسود المجتمع الجزائري .كونها تمثل البيئة المناسبة لانتشار هذه الظاهرة أكثر.

أما بالنسبة للمصدر المؤثر على استمرار التمسك بالواسطة بالنسبة للمبحوثين فيتمثل في الثقافة السائدة في المجتمع الجزائري بالدرجة الأولى ،،تليها العراقيل البيروقراطية.وأخيرا التنشئة الاجتماعية للفرد.

– وعن إمكانية مكافحة الواسطة في نظر المبحوثين .فقد أسفرت النتائج عن ارتفاع المتفائلين بإمكانية ذلك بتطبيق القانون بأعلى نسبة . تليها تشديد الرقابة تشديد العقوبات ،الاهتمام بالتربية و التوعية ، رفع الأجور. ، العدالة. و أخيرا الشفافية و تحسين الخدمات .

في المقابل توجد فئة معتبرة من أفراد المجتمع يئست من زوال هذه الظاهرة لأنّها متفشية على كل المستويات، و تسري في العروق كالمرض المزمن.أو لأنها تتعلق بأزمة أخلاقية أصابت المجتمع.

وبالنسبة للظروف الواجب توفرها كي يسود التفكير العقلاني والوعي الحضاري. فيرى المبحوثون أنّ ذلك مرتبط بالدرجة الأولى بمكافحة الفساد وكذا التضامن والعودة إلى الدين.الاهتمام بالتعليم و التربية .في المقابل من هذا نجد فئة معتبرة من المبحوثين ترى بأنّه لا يمكن أن يسود التفكير العقلاني والوعي الحضاري (حلم صعب التحقيق).

أمّا بالنسبة للظروف الواجب توفرها لتحقيق الراحة النفسية والاجتماعية فالأغلبية ترى بأنّ ذلك غير ممكن. وقلنا بأنّ ذلك يترجم حجم المعاناة واليأس والإحباط التي تعاني منه هذه الفئة من المجتمع. في المقابل هناك فئة أخرى اقترحت بعض الحلول منها تطبيق القانون . العدالة. اكتساب شبكة علاقات قوية ومعرفة جيدة بالقوانين. التشبث بالدين والأخلاق الحميدة. بالقناعة والصبر.التعاون والتضامن. توسيع شبكة المرافق الاجتماعية .

إذن هذه النتائج **تؤكد تحقق الفرضية الخامسة ،التي نصها** يعيش الفرد (الجماعة) في الوسط الحضري في ازدواجية نسقية في ميدان التضامن الاجتماعي لتلبية حاجياته ويناور من خلالهما .

الفصل الحادي عشر

التضامن في الوسط الحضري الجزائري (التزام اجتماعي وضرورة للتكيف):

الفصل الحادي عشر:التضامن في الوسط الحضري الجزائري (التزام اجتماعي وضرورة للتكيف):

تمهيـد :

تعتبر المقابلة أداة من أدوات جمع المعلومات، تقوم على الاتصال الشخصي بالمبحوث لتحليل محتوى البيانات النصية والمعلومات التي يقدمها حول ظاهرة ما للوصول منها إلى نتائج واستنتاجات تفيد فهم الظاهرة.

وقد اعتمدنا عليها إلى جانب أدوات أخرى كالملاحظة واستمارة الاستبيان.وتمكّنا من خلالها جمع معلومات ومعطيات معتبرة .وقد شملت 15 حالة اختيرت بقصد وعناية .اكتفينا بـ 8 حالات ،لأسباب سبق أن تطرقنا إليها في الجانب المنهجي .وقد تم ذلك بعد تحديد مسبق للحالات التي ستشملها الدراسة ،والشروط التي يستلزم توفرها في المبحوثين حيث كانت حالات مقصودة ، إعداد دليل مقابلة، وتحديد مكان وزمان المقابلة.

1- منهجية المقابلات:

1.1- معايير تشكيل الحالات:من أجل الحصول على معطيات وافرة كما ونوعا حاولنا الاعتماد على بعض المعايير التي فرضنا أن تكون لها تأثير ايجابي على كم ونوع المعطيات نذكر منها :

- أن تكون هذه الحالات نموذج من العينة التي سنتناولها فيما بعد عند تطبيقنا لاستمارة الاستبيان.
- الكفاءة العلمية ،حتى يتسنى لنا جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات النوعية والكمية عن واقع هذه الظاهرة.
- أن تشمل الحالات الجنسين .
- أن يكون المبحوث متزوجا وسنه أكبر من 35 سنة. وهذا حتى يكون مدركا للواقع جيدا، وبموضوعية.
- أن لا تقتصر الحالات على قطاع واحد، بل أن تتوزع على أكبر عدد ممكن من القطاعات.

2.1– دليل المقابلة :

قمنا بإجراء المقابلات وفق الدليل الذي تضمن خمسة محاور.تضمنت المحاور الأربعة الأولى أسئلة تحاول الإجابة عن فرضيات الدراسة.وتضمن المحور الخامس البيانات الشخصية للمبحوثين.(أنظر في الملاحق).

3.1- سيرورة المقابلات.

أول شيء قمنا به هو الاتصال بالمبحوثين ،وإعطائهم فكرة عن الموضوع ،لإعطائنا الموافقة على إجراء مقابلة معهم .بعدها قمنا بتحديد مكان وزمان المقابلة .وقد جرت المقابلات في أماكن العمل.وللإشارة فقد لا حظنا استجابة واسعة للموضوع بمجرد عرضه،إذ يسترسل الأغلبية في إبداء رأيهم حوله،ومنهم من يشخص هذه الظاهرة بالاستشهاد بأمثلة من الواقع ،تخصهم أو تخص غيرهم .غير أننا وجدنا صعوبة في إقناع العديد منهم بإجراء مقابلة علمية ، بحجة ضيق الوقت لديهم بسبب ارتباطات العمل ،أو بحجة أنّهم لا يستطيعون إيفادنا بمعلومات كافية عن

هذا الموضوع ،رغم إعلامهم ببساطة الأمر ،ومنهم من يوجهنا لأشخاص معينين جديرين بمساعدتنا في ذلك،أو أنّ الظاهرة أصبحت أمر واقع ولا تحتاج لدراسة علمية حسب رأيهم طبعا.

1.3.1:إدارة المقابلات:

عند الشروع المقابلة ،نقوم في بادئ الأمر بإعادة شرح مستفيض للموضوع وأهدافه العلمية البحتة .تم نبدأ بطرح الأسئلة والمبحوث يجيب مع مراعاة عدم مقاطعة استرساله في الكلام وإعادة توجيه المقابلات إذا خرج المبحوث عن أهداف الدراسة .في نفس الوقت نقوم بالتدوين. وبعد الانتهاء من المقابلة نقوم بتحليل ما جاء في المقابلة في مساء ذلك اليوم ومقارنتها مع المقابلات الأخرى.

2.3.1: تحليل و تحرير نتائج المقابلات :

تم تحليل البيانات باستخلاص أهم ما تضمنته الأفكار والمعطيات التي جاءت في المقابلات وتصنيفها بطريقة كيفية ودمجها في المحور المناسب لها."محاور الفرضيات"، ثم تحليل تلك الإجابات بتقنية تحليل المحتوى لمعاني الألفاظ التي تضمنها الحوار مع المبحوثين.

4.1– تقديم مفردات المقابلات:ونعني بهذا التعريف بالمبحوثين الذين تضمنتهم أو شملتهم الدراسة من حيث(صفة المبحوث ،المؤسسة التي ينتمي إليها ،مكان المقابلة ،تاريخ المقابلة ،مدة المقابلة السن ،الجنس ، مكان الإقامة).وبالنسبة للمستوى التعليمي كل المبحوثين لديهم تأهيل علمي جامعي (ماجستير، دكتوراه بالنسبة للأساتذة الجامعيين و ليسانس لباقي الحالات).

جدول رقم (119) بيان المقابلات مع المبحوثين.

ترتيب المقابلة	أفراد المقابلة	المؤسسة	تاريخ المقابلة	مدة المقابلة	ظروفها
الأولى	رئيس مصلحة	تجارية Sial	/03/11 2013	ساعة و05 دقائق	بدأت المقابلة في حدود الساعة 11 صباحا، هدوء تام ،يتخلل المقابلة تدخل السكرتيرة تارة في موضوع المقابلة وتارة في موضوع عملها.
الثانية	مستشارة قانونية	تجارية SNt	/03/12 2013	50 دقيقة	بدأت المقابلة في حدود الساعة 14 مساءا، هدوء تام حتى نهاية المقابلة .
الثالثة	رئيس مصلحة	تجارية SNt	/03/ 24 2013	40 دقيقة	بدأت المقابلة في حدود الساعة 14 مساء، هدوء تام ،يتخلل المقابلة تدخل الموظفين لنقل شكاوى الزبائن.
الرابعة	أستاذة (معلمة)	جمعية(ج ،ع،م)*	/03/25 2013	ساعة	بدأت المقابلة في حدود الساعة 08.30 صباحا، ، هدوء تام حتى نهاية المقابلة .
الخامسة	مدير و سكرتيرته	مدرسة ابتدائية	/03/28 2013	ساعة	بدأت المقابلة في حدود الساعة 9 صباحا، هدوء تام ، حتى نهاية المقابلة .يتخلل المقابلة تدخل السكرتيرة حول موضوع المقابلة.
السادسة	أستاذة	جامعة الجزائر	/04/14 2013	ساعة و30 دقيقة	بدأت المقابلة في حدود الساعة 10 صباحا، هدوء تام بقاعة الأساتذة،.يتخلل المقابلة بعض المجاملات من زملائها المهنة.
السابعة	أستاذة	جامعة الجزائر	14 /04/ 2013	ساعة و30 دقيقة	بدأت المقابلة في حدود منتصف النهار(12سا)، هدوء تام بالمكتب، حتى نهاية المقابلة.
الثامنة	مقاول في البناء في إطار مشاريع CNAC**	/	/04/17 2013	40دقيقة	بدأت المقابلة في حدود الساعة 10 صباحا، ضجيج نوعا ما بقاعة مشتركة (الانتظار ،مكاتب العمل) ،لأنّها تشهد وفود المعنيين بإنشاء مؤسسات مصغرة .وتم الوضع على ذلك الحال حتى نهاية المقابلة.

* أستاذة بجمعية العلماء المسلمين .(تعليم إبتدائي).

** الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

جدول رقم (120) يبين توزيع المبحوثين حسب السن.

السن	التكرار	النسبة
39 42	02	%25
43 46	03	%37.5
47 50	02	%25
51 فأكثر	01	%12.5
المجموع	08	%100

جدول رقم ( ) **يبين توزيع المبحوثين حسب الجنس* ومكان الإقامة :**

أفراد المقابلة	مكان الإقامة
رئيس مصلحة مؤسسة تجارية seal	الشراقة
مستشارة قانونية بمؤسسة تجارية SNt	شارع ديدوش مراد العاصمة
رئيس مصلحة مؤسسة تجارية SNt	بن عكنون
أستاذة جمعية(ج،ع،م)	ميسوني ، العاصمة
مدير مدرسة ابتدائية	محمد بلوزداد العاصمة
أستاذة جامعة الجزائر	بئر مراد رايس العاصمة
أستاذة ،ومشرفة على مكتب جامعة الجزائر.	حيدرة
مقاول في البناء	باب الزوار

* الجنس يظهر من خلال التعريف بأفراد المقابلة.

2- فعالية التنظيمات الحديثة وعلاقتها بظهور الشبكات الاجتماعية:

عرف المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات تطورات وتغيرات ملحوظة في مختلف البنى ما أدى إلى ظهور أنماط متباينة من التنظيمات التي تمثل سمة أساسية من سمات المجتمعات الحديثة ،وهي تتميز بخصائص بيروقراطية ومهنية متخصصة ،التي وإن اختلفت من باحث لآخر إلا أنّ أهم ما يميزها هو تقسيم العمل والموضوعية والعقلانية.وقد تنوعت أهدافها حسب احتياجات ومتطلبات الفرد في المجتمع الحديث، حيث حلت محل الوظائف التقليدية التي كانت على عاتق الأسرة في المجتمع التقليدي.وعليه فهل يمكن أن نصنف التنظيمات الحديثة الجزائرية ضمن التنظيمات البيروقراطية العقلانية ؟

1.2: لاعقلانية التنظيمات الحديثة في المجتمع الجزائري :

إنّ المتتبع لواقع التنظيمات الجزائرية يرى بأنّها تعاني أغلبها إن لم نقل كلها من سوء التسيير والمحسوبية ،كما تتسم بالتعقيدات الروتينية ...وانتشار أنواع عديدة من السلوكات بين الموظفين ، كاللامبالاة والسلبية، وعدم الالتزام بوقت العمل الرسمي ، والتراخي في أداء الواجبات ،والإهمال ، ،وتعقيد القرارات الإدارية وعرقلة تنفيذها.وتبادل المنافع والخدمات الشخصية ،التغيب والتأخير ،وسوء المعاملة عند تقديم الخدمات للأفراد،وغير ذلك من السلوكات السلبية التي تتنافى مع العقلانية. وهذا ما يجعلها عاجزة عن القيام بالوظائف وتحقيق الأهداف التي أنشأت لأجلها على أكمل وجه ،فبدل أن تكون في خدمة الأفراد تصبح وسيلة للضغط عليهم.ويظهر هذا جليا من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على عينة من أفراد المجتمع .فقد أسفرت النتائج عن اتجاه عام يعبر عن عجز التنظيمات الحديثة وحدها في تأمين حياتهم، وأولوية النسق التقليدي والشبكات الجديدة في هذه العملية.وهذا ما يتعارض تماما مع أهم أسس البيروقراطية الحديثة.

1.1.2– انعدام تقسيم العمل في التنظيمات الجزائرية والمجتمع ككل :

يتبين لنا من خلال هذه الدراسة الميدانية أنّه بالرغم من وجود التنظيمات البيروقراطية التي تعتبر إحدى الخصائص المصاحبة للتحضر والتغير والتحديث الذي يعرفه المجتمع الجزائري ،إلا أنّه مازال يمر بمرحلة انتقالية ذلك أنّ "نشاط وفاعلية أي من الخصائص هو الذي يكشف عن طبيعة طريقة الحياة السائدة في النماذج المحلية الانتقالية تلك"([1]). ومن بين هذه الخصائص نذكر مثلا انعدام الموضوعية وتقسيم العمل في هذه التنظيمات وفي المجتمع الجزائري بصفة عامة ،فالفرد الجزائري مازال يتابع احتياجاته بطريقة تقليدية تتنافى مع التقسيم الاجتماعي للعمل الذي وضحه دوركايم في وصفه لخصائص المجتمعات الحديثة حيث يرى أنّ :"ظاهرة تقسيم العمل تؤدي إلى التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمعات المركبة ،لأنّ كل فرد يعمل عملا واحدا يتخصص فيه ،ويعتمد في بقية معيشته عل الآخرين،ومن هنا يزيد التماسك الاجتماعي بين الأفراد واعتمادهم بعضهم على بعض"([2]) وهذا ما يؤكده تصريح إحدى المبحوثات 42،سنة،أستاذة جامعية ،ومشرفة على مكتب،متزوجة وأم لطفلين :" أصبحنا نضحي بالوقت والجهد والعمل حتى نتابع ملفاتنا على مستوى كل التنظيمات "في كل المجالات "،وربما نتمكن من قضاء مصالحنا وربما لا ، تلاحظين أنني أنا بدوري ضيعت مصالح الناس لأنني تركت عملي من أجل قضاء حاجياتي...، يمكن أن نقول أننا نعيش في مجتمع انحرف عن بداوته فقط في مجال وجود الهيئات والمؤسسات العصرية، وهذه المؤسسات تسير بطريقة بدوية...ويمكن أن نقول أنه حتى الأخلاق الايجابية للبداوة انحرفنا عنها".هذا بالنسبة للمجتمع كتنظيم عام أما بالنسبة لهذه التنظيمات كجزء من هذا المجتمع . فتقسيم العمل يكاد ينعدم فيها فالتفاعل معها يوضح لنا هذا جليا

([1])-فادية ، عمر الجولاني .**علم الاجتماع الحضري** .مرجع سابق،ص،168.

([2])- كمال ،عبد الحميد الزيات .**علم الاجتماع المهني** .مرجع سابق ،ص،65.

من خلال توزيع المهام فكل موظف يتنصل من مهامه بكل بساطة لكي يتابع شؤونه في تنظيمات أخرى ويبقى الفرد صاحب الحاجة يتنقل من مكتب لآخر دون معرفة صاحب الوظيفة .

2.1.2 – غياب الأخلاق المهنية في التنظيمات الجزائرية : ونقصد بهذا ما سبق الإشارة إليه آنفا :

– انعدام الضمير المهني وضعف الوازع الديني لدى الأفراد:

إنّ انعدام الضمير المهني وضعف الوازع الديني لدى الإداريين الجزائريين أمر صرح به جل المبحوثين ،فتجدهم يعرقلون ويعطلون مصالح الأفراد بمختلف الطرق والوسائل ،كالتهرب من المسؤولية وتنفيذ واجبات الوظيفة بإرسال صاحب الحاجة إلى مكتب آخر بذريعة أنّ ذلك الأمر ليس من واجباته ،أو أن يطلب منه العودة مرة أخرى كون هذه المعاملة معقدة ، وبالرغم بأنّه يدرك تماما بأنّ هذا التصرف يتنافي مع القيم الأخلاقية المهنية والإنسانية والقيم العقلانية الوضعية إلا أنّك تجده لا يبالي بهذا ،ويتصرف وكأنّ هذا التنظيم هو ملكه وحده ، يتصرف به كيفما يشاء ، ومتى يشاء ، ويقدم الخدمة لمن يشاء .فحسب تصريح أحد المبحوثين وهو موظف بالشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز،رئيس مصلحة ،48 سنة،متزوج وأب لـ7 أبناء "كانت ابنتي مريضة تحتاج لعملية جراحية ، والطبيب رفض إجراء العملية لها ، وفضل إدخال أحد معارفه أمام مرأى كل الناس ،بالرغم من أنّها كانت تعاني أكثر منه ، ... كما حاولت معه عن طريق أحد معارفي ، واقترحت عليه المال لكنه رفض ، لا أدري كيف يفكر...". وقالت أخرى 39 سنة متزوجة وأم لـ 4 أبناء ، أستاذة تدرس بإحدى الجمعيات، "جمعية العلماء المسلمين": "يمكن الاعتماد على التنظيمات الحديثة لكن إلى حد ما ،لأنها تسير بطريقة غير حضارية ،نحن قصر في مجال التسيير العقلاني ،في الحقيقة هذا التقصير في تقديم الخدمات مرتبط بالقيم السائدة في المجتمع ،كعدم معرفة أهمية العمل وانعدام الضمير المهني وهذا ما يجعل الأفراد لا يقومون بمهامهم على أكمل وجه "، وصرح مبحوث آخر مدير مدرسة ابتدائية ،51 سنة متزوج وأب لـ 4 أبناء بأنّ "الإدارة الجزائرية هي "إرهاب" ،فعند مجرد التفكير في استخراج الوثائق ،مع أنّه أمر بسيط ، إلا أنّه ينتابني شعور بالقلق والانزعاج لأنني أعلم بأنه ستواجهني عراقيل ومشاكل ،وربما لا أتمكن من استخراجها في ذلك اليوم ... لدي صديق عندما شرع في تحضير ملف التقاعد واجهته صعوبات وعراقيل كثيرة حيث أنّهم طلبوا منه وثائق تعجيزية ... فدخوله إلى العمل كان أسهل بكثير من الخروج منه".

– **عدم الالتزام بوقت العمل الرسمي واللامبالاة في أداء الواجبات** :وذلك إما بالتغيب أو التأخر عن العمل أو الحضور لكن دون انجاز المهام الموكلة إليهم ،وقد أشار إلى هذا كل المبحوثين فكثيرا ما يصادفهم بأنّ الموظف لم يصل بعد أو هو غائب عن العمل أو خرج في مهمة وسوف يعود أو هو في اجتماع ومن كثرة ترديد هذه الأخيرة يجعلنا نعتقد كأنّ ليس للتنظيمات مهام إلا اجتماعات موظفيها فقط.وهذا ما أدى إلى التأخير في تقديم الخدمات للأفراد.

– عدم الالتزام بتنفيذ القوانين الإدارية واحتكار المعلومة :

لقد عبر العديد من المبحوثين عن هذه الفكرة ، أغلب الإداريين لا يحترمون القوانين التي تنظم سير عملهم أو مهامهم، فهم يعتبرون أن تقديم الخدمات للأفراد ليس من واجبات الوظيفة التي يشغلونها بل هي فعل سخي اتجاه الآخرين "تقديم خدمة بالمن".ويساعد في هذا غموض القوانين في بعض الأحيان ، وجهل الأفراد بحقوقهم أحيانا أخرى .فنجد الإداريين إذا أرادوا التملص من أداء مهمة لأصحاب الحاجات يبررون ذلك بالقانون ،الذي ربما يكون لا أساس له من الصحة لجهل الإداري نفسه بهذا النص القانوني– وهذا راجع لنقص كفاءته الإدارية – أو أنّ القوانين التي تنظم سير العمل غير واضحة الأمر الذي يسهل عليهم التملص من المهمة وهذا ما يجعل أصحاب الحاجة يتنقلون من مكتب لآخر ومن إدارة لأخرى دون قضاء مصالحهم ،التي تصل في بعض الأحيان إلى عدة أشهر. فحسب ما صرحت به مبحوثة وهي تعمل كأستاذة في جمعية العلماء المسلمين ،سنها 39 سنة ،متزوجة وأم لـ 4 أبناء،حيث صرحت " عملت في السابق في مستشفىً كعون إدارة وهذا لم يمكنني من معرفة إعلان التوظيف التي تم في ذلك المستشفى إلا بعد مرور أشهر عديدة بعد إعلان النتائج ،وعندما استفسرت عن الموضوع قيل لي بأنّه تم في سرية تامة وتم توظيف مقربين من مدير الموارد البشرية ...." وقالت أخرى وهي أستاذة بجامعة الجزائر 2 والجزائر3 ،46 سنة، متزوجة وأم لطفلين "....عندما كانت بصدد استخراج جواز السفر واجهت عدة عراقيل وكان لديها إشكال في شهادة الميلاد ،فضلّت تتنقل من هيئة لأخرى ،حيث كانت كل هيئة تقول لها بأنّ الأمر خارج عن نطاقها ،ولم تتمكن من تسوية وضعيتها إلا عن طريق أحد المعارف " .

إنّ هذا الواقع يعبر عن العجز في الكفاءات الإدارية المؤهلة على تحمل المسؤولية المهنية ، الاجتماعية والأخلاقية تجاه أفراد المجتمع ، فأغلب الموظفين يفتقدون للكفاءة المهنية ،والذين لهم كفاءة مهنية تجدهم يفتقدون للمسؤولية المهنية وتقدير قيمة العمل والالتزام بواجبات الوظيفة .فانعكس هذا سلبا على هذه التنظيمات والأفراد المتفاعلين معها وعلى المجتمع ككل.

– سوء تقديم الخدمات بسبب سيطرة القيم التقليدية "تفضيل ذوي القربى ،الجهوية..." :

لقد أشار "فرانسيس فوكوياما "عند حديثه عن دور الروابط العائلية في خلق المؤسسات الاقتصادية .إلى أنّه ، بالرغم من الأهمية التي تلعبها هذه الأخيرة (الروابط العائلية) في حياة الأفراد. إلاّ أنّ هذا الأمر بقدر ماله من ايجابيات بقدر ماله من سلبيات .إذ يقول "العائلة نعمة ونقمة بآن معا ،سيما وأنّها تترك آثارها السلبية والإيجابية على مجمل مراحل التطور الاقتصادي لمجتمع من المجتمعات،فإن كانت النزعة الأسروية قوية جدا وغير مرتبطة بتركيز شديد على أهمية التحصيل العلمي ...فقد يؤدي ذلك إلى إغراق المجتمع في لجة خانقة من المحاباة وتفضيل الأقارب ....أضف إلى ذلك أن" قوة الروابط الأسروية غالبا ماتكون على حساب الصيغ والأشكال الأخرى للعلاقات الاجتماعية ،ولهذا تزداد درجة الريبة والشك بغير الأقارب...الأمر الذي يعيق إقامة مشاريع وشركات اقتصادية كبيرة و فعالة..."([1]).

([1])-فرانسيس، فوكوياما .**الثقة :الفضائل الاجتماعية لتحقيق الازدهار** .مرجع سابق:ص326.

إنّ تأثير هذه الروابط يتعدى عرقلة المشاريع إذ أنها تؤثر على كل أو مختلف جوانب الحياة وسنوضح ذلك فيما بعد .

إنّ الحديث عن التنظيمات الجزائرية يقترن دائما بسوء التنظيم والتسيير وغيرها من الأمور الدالة على العجز الوظيفي،فمثلا إذا ألقينا نظرة عن النظام القيمي السائد في هذه التنظيمات نجد سيطرة القيم التي تتنافى مع العقلانية الحديثة :ذلك أنّ قيم التي تحث على تفضيل ذوي القربى و العشيرة والجهوية مازالت سائدة وبصورة كبيرة جدا "فالفرد أو المسؤول في إدارة نجده يدافع بصورة كلامية عن العقلانية ،والموضوعية ....حتى آخر نقطة من دمه ،ولكنه في الواقع مستعد للمساومة على ذلك من أجل الحفاظ على نفسه ،وذويه وأقاربه ،وعلى بعض المنافع والمنصب... "([1]) وهذا ناتج كما قلنا آنفا عن القيم السائدة في المجتمع الجزائري، كون المؤسسة نسق يتأثر ويؤثر في البيئة الخارجية له ،ومن بين هذه القيم ، القيم التي تحث على تفضيل الأقارب والأصدقاء والمعارف... ولو على حساب مصالح الآخرين سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات أو المجتمع بصفة عامة .لقد أشار إلى هذه الفكرة العديد من الباحثين من بينهم ، الأستاذ عمار بوحوش في كتابه حول دور البيروقراطية في المجتمعات المعاصرة وكذا الأستاذ "خليفة بوزبرة " في مداخلته حول السلوكات البيروقراطية في الإدارة الجزائرية ".حيث يرى أنّ هناك فرق كبير بين العقلانية الحديثة والعقلانية الجزائرية ، فثقافة الإطارات الجزائرية هي ثقافة أعماق جبالنا ... كما أنّ العلاقة السائدة بالإدارات ليست علاقة بين مكاتب تديرها قوانين علمانية بل هي تحالفات شخصية .... "([2]).

،وقد عبرت إحدى المبحوثات في هذا الصدد ،وهي أستاذة وموظفة بإدارة إحدى الجامعات الجزائرية بما يلي : " لا يمكن الاعتماد على هذه التنظيمات ،لأنها تطغى عليها البيروقراطية ،...ضاعت القيم ...وحتى وأن قدمت لنا خدمة فإنّها تضغط على أعصابنا... ضف إلى ذلك سوء الاستقبال من طرف الموظفين ...نجد أنّ أغلب المؤسسات الجزائرية هي عبارة عن شبكات عائلية و جهوية وفي غالب الأحيان أفرادها يفتقدون للكفاءة المهنية ...أعرف من هم بدون مستوى وبالعلاقات استفادوا من امتيازات حرم منها غيرهم ..."

3.1.2 – القيم الثقافية السلبية للأفراد أنفسهم " غياب القدوة":

تؤثر القيم الثقافية للأفراد وخاصة الذين يشغلون مراكز اجتماعية ومهنية مهمة تأثيرا كبيرا على توجيه سلوكيات الفرد وعلى تطبيقه للقيم الأخلاقية ،فمثلا إذا كان هؤلاء الأفراد يتسمون بالإهمال وعدم احترام القوانين والعمل على تجاوزها ، فسوف تؤثر هذه القيم السلبية على الأفراد الآخرين وتشجعهم على تقليدها.وهذا يظهر جليا في المجتمع الجزائري ،فإنّ أي مسؤول أو إداري له نفوذ أو حتى من يمارس وظيفة بسيطة ويمتلك رصيد علائقي في مجالات أو أماكن معينة لا يكلف نفسه للتفاعل مع هذه التنظيمات بطريقة رسمية وإنّما يلجأ بطبيعة الحال إلى التفاعل

([1]) الفضيل ،رتيمي.**التنشئة الاجتماعية والروابط داخل المنظمة الصناعية** .مرجع سابق ،ص،222.

([2]) خليفة ،بوزبرة .**السلوكات البيروقراطية في الإدارة الجزائرية** .تقديم عبد الحفيظ ،مقدم وعمر صخري .الثقافة والتسيير ،أعمال الملتقى الدولي المنعقد بالجزائر 28-30 نوفمبر 1992 ،معهد علم النفس وعلوم التربية :ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون ،الجزائر،ص73.

معها بطريقة غير رسمية "فمن النادر إن لم نقل المستحيل أن نرى مسؤول ،يقوم بقضاء مصالحه بطريقة آلية ".وفي بعض الأحيان يقوم بهذا وهو يفتخر بأنّه لم يلتزم بالقانون.

وقد عبر العديد من المبحوثين عن هذه الفكرة "حيث قالت إحدى المبحوثات،أستاذة بجامعة الجزائر 2 والجزائر3 ،46 سنة، متزوجة وأم لطفلين ، أنّ :" غياب القدوة في المجتمع الجزائري ساهم أو أثر سلبا بشكل أو بآخر في سلوكات أفراد المجتمع وفي السير العقلاني للتنظيمات الحديثة فكثيرا ما نرى تجاوزات قانونية وأخلاقية من طرف مسؤولين سامون عند قضاء مصالحهم ومع ذلك فهم يفتخرون بذلك.... ".

4.1.2 – قلة الإمكانيات :إضافة إلى دور العنصر البشري في التأثير على فعالية التنظيمات الحديثة.هناك عنصر آخر يمكن الإشارة إليه ولو أنّ له تأثير ضعيف على فعالية التنظيمات ونعني بهذا ، نقص الإمكانيات والوسائل المادية التي تؤدي بدورها إلى عدم تقديم الخدمات بطريقة مرنة .وقد عبر مبحوثين اثنين عن هذه الفكرة ،حيث صرحا بأنّ نقص الإمكانيات في بعض الأحيان وبالنسبة لبعض التنظيمات مقارنة مع الطلبات هو الذي أدى إلى تدني مستوى الخدمات .فالتحضر والنمو السكاني السريع لم تقابله زيادة في إنشاء الهياكل اللازمة وهذا ما ولد الضغط وخاصة بالنسبة للمستشفيات الجامعية.وهذا بدوره يدفع بالأفراد إلى اللجوء إلى طرق غير قانونية لاختصار الوقت .

يظهر لنا جليا مما سبق ذكره أمرا يعاني منه كل أفراد المجتمع، وهو إحساسهم بعدم فاعلية هذه التنظيمات وعدم الثقة فيها ذلك أنّ كل شيء يفقد فاعليته وموضوعيته يفقد آليا الثقة فيه،وكل شيء نثق فيه نميل إليه. بل أصبحت تمثل مصدرا آخر لعدم الأمن النفسي والاجتماعي....وما أمراض العصر كما تسمى إلا انعكاسا لهذا الضغط التي تمارسه هذه المؤسسات والحياة الحضرية بصفة عامة على الأفراد.

إنّ هذه الوضعية تجعل من الأفراد يلجؤون إلى طرق ووسائل وسلوكات وممارسات للتكيف مع هذه الصعوبات المؤسساتية ،كالوساطة و الرشوة وغيرها من السبل الأخرى ....

2.2:الشبكات الاجتماعية لمواجهة العراقيل البيروقراطية:

يرى كروزييه :أن المحيط يجعل الفرد يمتثل للقواعد غير الرسمية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الحاجيات التي يصبو إليها " تحقيق الأهداف الخاصة"، مقابل التقليل من مصلحة الآخرين.

و مما سبق : فقد جاءت غالبية إجابات المبحوثين نحو تفاعلها مع التنظيمات الحديثة سلبية وهي تعكس لنا العجز الذي تعاني منه هذه التنظيمات في تقديم الخدمات للأفراد أو بعبارة أخرى تأمين حياتهم من كل النواحي, بموضوعية، عقلانية، شفافية ومرونة. وحتى وان كان وجودها ضروري في الحياة الحضرية فإنّ يحس به أفراد المجتمع، وهذا ما دفع بالكثير من المبحوثين للبحث عن سند في العلاقات الأولية إن وجدت مثل علاقات القرابة أو الجيرة... لما لها من أهمية كبيرة في التقليص من الصعوبات الحياتية ، التي في بعض الحالات لا تكون مجدية بفعل ضعفها ، ذلك أن أهمية العلاقات الاجتماعية التي يمتلكها الفرد لا تكمن في وجودها، أو حجمها ،ولكن تكمن أهميتها في بعض

الخصائص البنيوية لهذه العلاقات كالقدرة على النفوذ والدخول إلى التنظيمات الحديثة ومنح الفرد ما يحتاج إليه منها .

وهذا مايدفع بالتالي إلى البحث عن سبيل آخر لتأمين حياته ، خارج الأطر الأولية من خلال التفاعل اليومي التلقائي المبني عادة على المصلحة "تقديم خدمة بخدمة" .بمعنى محاولة نسج علاقات أو الدخول في شبكات اجتماعية جديدة والتفاعل مع أشخاص باستطاعتهم إيصاله إلى هدفه ويكون هذا على أساس المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة ،في غالب الأحيان، وقد يكون شخص من نفس الحي أو زميل في العمل أو شخص من نفس المهنة أو من نفس الحيز الجغرافي وغيرها من القواسم المشتركة الأخرى... وقد تتعد الطرق والوسائل ،فهناك من يستطيع الوصول إلى هؤلاء الأشخاص من خلال التفاعلات اليومية في مختلف الفضاءات الاجتماعية وغيرها أو عن طريق الوساطة ،وقد يستدعي الأمر في بعض الحالات دفع "الرشوة " ،وهذا لأنّ العلاقات خارج الأطر القرابية لا تتم في غالب الأحيان بدون مقابل.

و ما يجدر الإشارة إليه أنّ أي عراقيل أو صعوبات تواجه الفرد في المؤسسات الحديثة، حتى في أبسط الحالات مثل استخراج وثيقة إدارية التي هي حق مشروع لكل فرد في المجتمع ،مباشرة يفكر في البحث عن وساطة أو منح شيء مادي "سواء مبلغ من المال أو شيء ثمين " الذي يعتبر كرشوة إلى الشخص الذي يتفاعل معه.المهم بالنسبة إليه ،تجاوز الصعوبات سواء كان لديه الحق أو لا .معنى أنّ تصرفات وسلوكات الفرد الجزائري في قضاء حاجياته ، أصبحت تخضع لعقلية أو أفكار يباح فيها كل أنواع التجاوزات القانونية والقيمية إن صح التعبير.(تصرفات تتنافى مع العقلانية والموضوعية والأخلاقية التي تميز سلوك الفرد في المجتمع الحديث).

لقد صرح جميع المبحوثين بهذه الحقيقة،وهو الذي يظهر منه عدم الرضا والشكوى من تعرضهم لصعوبات وعراقيل عند تفاعلهم مع المؤسسات الحديثة ، مما اضطرهم للبحث عن شخص باستطاعته مساعدتهم على أخذ حقوقهم أحيانا عن طريق الوساطة ،وفي بعض الأحيان بالصدفة عن طريق العلاقات العامة من خلال العلاقات والتفاعل الاجتماعي اليومي الذي يجعل الأفراد يقيمون علاقات مع أشخاص لديهم نفوذ في الإدارات للاستعانة بهم في أوقات الحاجة وغالبا ماتكون هذه العلاقات على أساس المصلحة.وقد عبر أحد المبحوثين عن هذا وهو موظف بالجزائرية للمياه ،رئيس مصلحة ،43 سنة،متزوج وأب لـ3 أبناء "لقد أصبح لدي أصدقاء من الشرطة و الضرائب.... وأصبحنا نتبادل الزيارات ومن اشتد عليه أمر استنجد بالآخر ...طبعا جمعتنا المصلحة ،فغير ممكن أن يقدم لك شخص لا تعرفه خدمة من دون مقابل ،فقط الأقارب من يقومون بذلك ....".

فيما قام البعض الآخر بالدخول في شبكات اجتماعية جديدة كمؤسسات المجتمع المدني حيث صرح أحد المبحوثين مقاول في البناء ،45 سنة ،متزوج وأب لـ3 أبناء " ... عندما كان بصدد إنشاء مؤسسة مصغرة واجهت عراقيل وصعوبات كادت تفقده عقله ،وهذا ما اضطرته إلى الانتماء إلى أحد الأحزاب السياسية ،حيث قام رئيس الحزب بالتوسط له عند أحد البنوك .وهذا يبين لنا بأنّ حتى هذه التنظيمات التي من المفروض أن تعمل على قضاء حاجيات الأفراد أو بعبارة أخرى تحصيل حقوق الأفراد إن صح التعبير بطريقة رسمية، منظمة، وعقلانية لكن يبدو

بأنّها مازالت تكرس للثقافة التقليدية. وللإشارة فإنّ الانتماء لهذا الحزب كان على أساس الجهوية ، وهو الأمر يؤكد لنا بأن العلاقات الأولية كانت و لازالت تلعب دورا محوريا في الحياة الحضرية حيث تعتبر كسند للتغلب على الصعوبات الحياتية .باعتبار أنّ أغلب الأحزاب السياسية تأسست على أساس جهوي أو عرقي وهذا ما زاد من تعزيز العمل بعلاقات القرابة والجهوية.وبالتالي فهي تعاني من نفس الخلل الذي تعاني منه التنظيمات الحديثة الأخرى بل أكثر منها بكثير وهو الأمر الذي أفقد الثقة فيها والتفاعل الايجابي معها ، وهذا ما سنتطرق إليه في المحور الثالث بشيء من التفصيل .

3.2:الهجرة أو الانتحار في مواجهة العراقيل البيروقراطية :

لقد كانت الظروف الصعبة وضعف التنمية في الريف الجزائري عاملا أساسيا في الهجرة نحو المدن الكبرى.التي عرفت تجسيد برامج تنموية اجتماعية واقتصادية وغيرها ..، غير أنّ الواقع يبين لنا مؤشرات سلبية تنم عن عدم وجود فرص للتنمية وتحسين الخدمات في هذه المدن بسبب سوء التسيير والعجز في تجسيد المشاريع وتحسين الخدمات في الميدان التي ترجع لعدة أسباب أهمها الفساد بالمعنى العام للكلمة.فقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أنّ العراقيل البيروقراطية والضغوطات التي أصبح يتعرض لها الفرد الجزائري مثل البطالة و أزمة السكن والاكتظاظ وتدني مستوى الخدمات وارتفاع تكاليف المعيشة ، كلها دفعت بالأفراد إلى التفكير في مخرجين لهذه الوضعية يتمثل الأول في الهجرة نحو الخارج ،بمختلف الطرق والوسائل..سواء كانت هجرة شرعية أو غير شرعية ، حيث قالت إحدى المبحوثات مستشارة قانونية بمؤسسة تجارية ،47 سنة ،متزوجة وأم لـ5 أبناء.بأنّ :"الواقع الجزائري في بعض الأحيان يدفعني إلى التفكير في الهجرة ،أجد موظف بسيط بدون مستوى أو كفاءة مهنية يتحكم في مصيري ...وهذه ليست حالة شاذة و إنما واقع معظم المؤسسات الجزائرية..."

أما الثاني فيتمثل في الانتحار وهذا بالنسبة للأفراد ضعفاء الشخصية والبعيدين عن قيم وتعاليم الدين الإسلامي التي تراجعت بفعل التحضر السريع الذي عرفه المجتمع الجزائري ،هذه القيم التي تحثنا على المثابرة والجد والصبر والقناعة لتجاوز الصعاب .وما الحياة الدنيا إلا امتحان وعقوبة لبني آدم عليه السلام ،وتجاوزها يكون بالجد والعمل والصبر والإيمان بالله . وقد أشار إلى هذه الفكرة أحد الباحثين في علم الاجتماع ألا وهو رشيد جرموني من المغرب في مقاله بعنوان" قراءة في التحولات القيمية :دراسة مقارنة بين المغرب وباقي بلدان العالم"،حيث يرى بأنّ "التوجيه الديني للأفراد قد مر بتغير مهم ،فقد كان الدور الأكبر للأديان في مراحل الضيق الاقتصادي والخوف المستمر على الحياة هو نوع من الأمان واليقين والاطمئنان وسط ظروف قاسية ومضطربة"([1])..وقد تغير الأمر في الوقت الراهن.

([1]) رشيد ،جرموني .التحولات القيمية في المغرب :الشباب نموذجا .مجلة إضافات. .العدد الثامن ،(2009)،ص،163.

لقد أصبحنا نطالع تقريبا كل يوم في وسائل الإعلام عن تزايد انتشار هذه الظاهرة.التي تعد في الحقيقة من أحد الخصائص المرافقة للتحضر كما بين ذلك دوركايم.ذلك أنّ من خصائص المجتمعات المتحضرة ضعف السلطة الدينية .

صرح عدد معتبر من المبحوثين عن هذا الواقع ، فتدني مستوى الخدمات إضافة إلى الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي يعاني منها بعض الأفراد في المدن الجزائرية الكبرى كلها أدت إلى الشعور بالضغط و باليأس وبالتالي اللجوء إلى الانتحار كوسيلة لإنهاء هذه المعاناة،في ظل غياب مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التي يمكن أن تحتوي هؤلاء الأفراد.

3 : تعقد الحياة الحضرية والمؤسساتية والتمسك بالتضامن التقليدي :

يتميز المجتمع الحضري بخصائص عديدة منها :اللاتجانس وتباين الأنماط السلوكية ،كما أنّ العلاقات الاجتماعية تقوم على التعاقد والمصلحة ولا تقوم على القرابة والجوار ،والروابط الاجتماعية غير الشخصية وغير مباشرة . كما أنّ الضوابط تكون رسمية وليست عرفية والسلوك عقلي أكثر منه تلقائي تقليدي. والعمل يقوم على التنافس ولا يقوم على العمل العائلي التعاوني.

إذا نظرنا إلى واقع المجتمع الجزائري بكل تنظيماته، فإنه مجتمع يفتقد لأغلب الخصائص الحضرية.ذلك أنّ الثقافة التقليدية التي تتسم بالتعصب للدم والعرق ويسودها العنصرية القبلية وهيبة العائلة لازالت تشكل للأفراد البناء الذي يستمدون منه مكانتهم وهيبتهم في المجتمع الحضري وليس من التنظيمات الحديثة.

1.3- استمرار الحماية العائلية لمواجهة الصعوبات المؤسساتية والحضرية:

يقول فرانسيس فوكوياما "...وفي كل الثقافات هناك تناسب عكسي بين قوة الروابط العائلية وبين ضعف العلاقات الاجتماعية الأوسع بين عموم المجتمع ،لأنّ قدرة الفرد على مشاركة الآخرين من غير الأقارب في مجتمعات ومؤسسات اجتماعية يعني بالضرورة إن العائلة ليست المجتمع ،وأن الأفق الاجتماعي للأسرة يبقى ضيقا محدودا "([1]).

لقد كانت العائلة تؤدي وظائف عديدة لأفرادها فهي التي تأويهم وتمنحهم الحماية والأمن النفسي والاجتماعي والاقتصادي... ومع ظهور التحضر والتحديث ظهرت هيئات وتنظيمات أخذت على عاتقها القيام بهذه الوظائف .فإلى أي مدى استطاع الفرد الجزائري أن ينعزل عن روابطه التقليدية وهل حقا تخلت العائلة الجزائرية عن وظائفها التقليدية؟

عند سؤالنا عن إمكانية اعتماد الإنسان "الفرد" في المجتمع الجزائري على التضامن التقليدي فقط في تأمين حياته والتغلب على الصعوبات التي تواجهه في الحياة الحضرية.فقد جاءت إجابات المبحوثين بالنفي غير أنّ مجملها عبرت عن أهمية التضامن التقليدي في تأمين حياتهم في المجتمع الجزائري،وخاصة المعنوي وهذا نتيجة تقصير أو عجز التنظيمات الحديثة في القيام بوظائفها بصورة موضوعية .حيث يكون الفرد مجبرا على الاستعانة بالتضامن التقليدي

([1])—فرانسيس، فوكوياما :**الثقة :الفضائل الاجتماعية لتحقيق الازدهار** ،مرجع سابق :ص 326

للاستفادة من خدماتها، وهذا نجد له انعكاسا في عدم الشعور بالأمن النفسي والاجتماعي. ولم يقتصر هذا على مبحوث بل تقاربت إجابات المبحوثين إلى حد كبير.

إنّ اللجوء إلى التضامن التقليدي في مواجهة المشاكل والصعوبات المؤسساتية والحضرية حتى بالنسبة للمؤسسات التي وجدت لتحقيق الأمن و العدالة في المجتمع ،كالمؤسسات الأمنية وهيئات القضاء، وغيرها ... وهذا راجع لعدة اعتبارات ،منها عدم تفخيم المشكل ،وربح للوقت والجهد ، لأنّ التفاعل مع هذا النوع من المؤسسات يتطلب إجراءات طويلة ومعقدة تصل في بعض الأحيان إلى عشرية كاملة على حد تعبير أحد المبحوثين.كما تؤدي إلى ضياع الحقوق . لأنّ هذه التنظيمات كما أسلفنا الذكر تسير بمبدأ العلاقات التقليدية، ففي أغلب الحالات يحسم الموقف للأقوى من ناحية رأس المال الاجتماعي وليس لاعتبارات موضوعية. فرأس المال الاجتماعي هو الحكم وليس القانون الذي يمثله شخص القاضي حسب رأي أحد العلماء . وما يؤكد هذا هو شعور كل الجزائريين بغياب العدالة ، من جهة ،ومن جهة أخرى تزايد نسبة كل أشكال العنف والإجرام في التجمعات السكانية الحضرية وحتى في أطراف المدن وهو مؤشر هام عن عجز التنظيم الأمني والقضائي في تحقيق الأمن المجتمعي.

لقد عبر العديد من المبحوثين عن هذه الموقف(ضعف جهاز القضاء وغياب العدالة الاجتماعية وضعف القوانين الوضعية وعدم تطبيقها أو تنفيذها في الواقع أدى إلى التمسك بالتضامن التقليدي) . حيث صرح أحد المبحوثين وهو موظف بالجزائرية للمياه ،رئيس مصلحة ،43 سنة،متزوج وأب لـ3 أبناء :"عندما يحدث لي يأمر يهدد أمني ألجأ مباشرة إلى العائلة لأنّها توفر لي الحماية ،لو كانت هذه التنظيمات تقوم بعملها ربما ألجأ إليها مباشرة ،الحقيقة إني أخاف من ضياع حقوقي .ليس لدي الثقة الكاملة فيها ،مازالت تسير بطريقة تقليدية ،البقاء للأقوى .لأن القيم ضاعت وطغت المادة، وكل فرد ينظر لمصلحته فقط ولو كانت اعتداء على حقوق وظلم الآخرين، وهذا ما ضيع مصالح الناس وضاعت معها راحة البال أيضا".

فقدان الثقة في عدالة ونزاهة التنظيمات الحديثة ، ولد الإحساس بالظلم وبالتالي اكتساب سلوكات غير حضارية في بعض الأحيان عدوانية ،ويتحول إلى إنسان سلبي غير مبال بالمصلحة العامة، لإحساسه بأنها ظلمته، ولم تعطه حقه . وقال آخر ،وهو مدير المدرسة الابتدائية ،51 سنة ،متزوج وأب لـ 4 أبناء: "لا توجد مؤسسات تعوض التضامن التقليدي وحتى من الجانب المادي ،فهناك مؤسسات أنشأت لصالح الفئات الفقيرة ،لكن تغيرت الوجهة وأصبحت في خدمة الفئات الميسورة الحال بفعل المحسوبية وعدم القناعة .فمثلا ،المؤسسات الاجتماعية كصندوق الزكاة ،الجمعيات مثلا .. المستشفيات...أنشأت لصالح الفئات الفقيرة لكن من يستفيد من الخدمات مثل القروض ،والمساعدات المادية ،التحاليل والسكانير ،طبعا الطبقة الغنية وذوي النفوذ..."

– وقال آخر ،وهو يؤكد على تأثير هيبة العائلة في الوسط الحضري (موظف بالجزائرية للمياه ،رئيس مصلحة ،43 سنة،متزوج وأب لـ3 أبناء):"عندما يعرفك الناس بأنّك من أقارب فلان ،فلا أحد يتجرأ أن يتعرض لك ".

– وما تجدر الإشارة إليه أنّ النعرة عن ذوي الأرحام والقربى مازالت تعتبر كواجب بين العائلات الجزائرية حتى لو كان هناك خلافات بينهم .وعلى حد تعبير أحد المبحوثين موظف بشركة توزيع الكهرباء والغاز ،48 سنة ،متزوج وأب لـ7 أبناء .فإن عدم الدفاع عن الأقارب يجعل "الناس تضحك عليك" فنصرة القريب فوق كل اعتبار .وهذا هو الأساس حسب ابن خلدون :" النسب إنما فائدته الالتحام الذي يوجه صلة الأرحام حتى تقع المناصرة والنعرة وما فوق ذلك مستغنى عنه إذ أنّ النسب أمر وهمي لا حقيقة له ونفعه إنّما هو في هذه الوصلة والالتحام أمّا إذا انتفت النعرة التي تحمل عليها العصبية فلا منفعة فيه حينئذ"([1])

– وهناك من المبحوثين من أشار إلى استمرار التضامن التقليدي من خلال الفصل في الخلافات الأسرية حيث صرح مدير المدرسة الابتدائية وهو مدير المدرسة الابتدائية ،51 سنة ،متزوج وأب لـ 4 أبناء ،بأنّ: "هناك العديد من العائلات مازالت تحسم الخلافات بأساليب تقليدية ،وإن انعدم التفاهم بينهم فإنّهم يفضلون بقاء المشكل عالقا ولا يلجئون إلى القضاء ،وخاصة إذا كانت النساء طرفا في القضية.

– التنظيمات الحديثة لا يمكن أن تعوض التضامن التقليدي وما انحرافات الأحداث و الشباب ،إلا نتيجة لعجزها في التكفل بهم وتخلي الأسرة والنسق التقليدي بصفة عامة عن وظائفه بفعل التطورات والتغيرات التي طرأت عليه بفعل التغير الاجتماعي والتحديث . حيث صرح أحد المبحوثين وهو موظف بالجزائرية للمياه ،رئيس مصلحة ،43 سنة،متزوج وأب لـ3 أبناء "العائلة هي الأساس ،والدليل هو الأشخاص المرميين في الشارع ،تخلت عنهم العائلة والأقارب لعدة أسباب ،والتنظيمات الحديثة لم تسد ذلك الفراغ في التضامن " لم تتكفل بهم".

– في بعض الحالات التنظيمات الحديثة لا يمكن أن تعوض التضامن التقليدي حتى وإن كانت على أعلى قدر من الكفاءة والفعالية ومثال ذلك مؤسسات العجزة وحماية الأحداث.لأن الجانب المعنوي له تأثير كبير على الاستقرار النفسي للفرد أكبر بكثير من الجانب المادي فحسب تصريح المبحوث الأخير نفسه "...وبالنسبة للفئات التي تتكفل بها التنظيمات الحديثة لا يمكن أن توفر الرعاية النفسية التي توفرها العائلة .كنا نسمع دائما "جمال ولد عباس " وزير التضامن فيما يخص حياة المقيمين بدور العجزة،يؤكد أنّه بالرغم من توفير لهم كل شيء إلا أنّهم لا تجدهم سعداء ،هناك الكثيرين منهم من يفقد عقله في الأيام الأولى من دخوله المركز.وهنا نلاحظ بأنّ العائلة هي كل شيء ".

إنّ هذا الحديث يبين لنا بأنّ المجتمع الجزائري بالرغم من حركة التحضر التي شهدها إلا أنّه مازال يحمل بعض الخواص المتعلقة بالمجتمع التقليدي الذي لعبت فيه العائلة دورا رئيسيا في توفير الحماية النفسية والاجتماعية .... لأفرادها. وعليه نقول ماهي حدود التضامن في المجتمع الحضري الجزائري ؟

2.3– تراجع وتيرة التضامن المادي : .

لقد أكد العديد من الباحثين الذين قاموا بدراسة التضامن الاجتماعي في المجتمع الجزائري على استمرار

([1])- عبد الرحمان بن محمد بن خلدون :**المقدمة** ،اعتناء ودراسة أحمد الزعبي ،دار الهدى ،عين مليلة ،الجزائر 2009،ص ص 157،158.

عنصر التضامن بين أفراد العائلة الجزائرية رغم النهب والقهر والتفتيت العائلي الذي قام به الاستعمار الفرنسي.في المناسبات، المحزنة والمفرحة،وأخذ أشكالا متعددة مثل تبادل الخدمات ،الهبات والمساعدات المالية. فنسق القرابة يفرض تقديم الخدمات في مناسبات مختلفة وبخاصة في مناسبات الزواج والوفاة والحوادث وهي كلها خدمات تصدر عن الالتزام الأخلاقي وعن ضرورة التواجد مع الأقارب في تلك المناسبات وليس بمثابة استثناء في ظروف خاصة.غير أنّ النتائج التي تحصلنا عليها من خلال هذه الدراسة الميدانية جاءت عكس ذلك: فقد عبر جميع المبحوثين بأنّ التضامن المادي يقتصر على المناسبات فقط ولا وجود له في الحياة اليومية. وقد تختلف الأسباب من شخص لآخر. فعند البعض طلب المعونة من الأقارب هو فقدان للكرامة الإنسانية ، وبالتالي اللجوء إلى الغرباء من الناس للتستر على الحالة الاجتماعية و الاقتصادية للعائلة ".

وقد وصل الأمر عند بعض المبحوثين إلى اعتباره "التضامن المادي في المناسبات"ردا للجميل ،"حيث صرحت إحدى المبحوثات،وهي مستشارة قانونية بمؤسسة تجارية ،47 سنة ،متزوجة وأم لـ 5 أبناء: " لا وجود للتضامن المادي بيننا عدا في المناسبات (كل واحد يدبر راسو) .في بعض الأحيان تجد العائلة وكأنّهم يقابلون قيمة الهدية التي قدمتها لهم بهدية أخرى بنفس القيمة أما أنا أعتبر الهدية كصدقة ،لا أنتظر منهم رد الجميل فلا يهم إن قابلوني بالمثل أو لا . وقالت أخرى، أستاذة، 39 سنة متزوجة وأم لـ 4 أبناء ، تدرس بإحدى الجمعيات، "جمعية العلماء المسلمين "التضامن الاجتماعي موجود عند العائلات التي مازالت متماسكة فيما بينها ،لكن بالنسبة لي عندما أحتاج ألجأ إلى الأصدقاء ،أو أصبر حتى أحصل على حقي بالتضامن الحديث (أجد الخير في البراني أحسن من العائلة) ،نادرا ما ألجأ إلى العائلة ،في المناسبات فقط لأننا مسلمين لابد من صلة الرحم ،أما المساعدات المادية فلا وجود لها بيننا إلا الهدايا في المناسبات لا أستطيع أن أذهب ويدي فارغة ". في حين اعتبره البعض واجب ديني وعرف يجب التمسك به .لأنّ ديننا الحنيف يحثنا على صلة الرحم والتضامن فيما بيننا في كل المناسبات المفرحة والمحزنة .وفي هذه الحالات لا يمكن للتضامن الحديث أن يعوض هذا بأي شكل من الأشكال . وهذا ما أشرنا إليه في الجانب النظري.

وقد أشار أحد المبحوثين وهو مقاول في البناء ،45 سنة ،متزوج وأب لـ 3 أبناء:أنّ الحياة الحضرية ساهمت في توسيع الهوة بين العائلات وأثر على نوع العلاقات مع الأقارب . وهذا بسبب ظهور نمط معيشي جديد فرضته الحياة الحضرية والتطور التكنولوجي.... حيث صرح :«مثلا كان في السابق حفلات الأفراح تقام في المنازل وفيه تلتقي كل العائلة...رغم ضيق المنزل، والآن أصبحت الأفراح تقام في قاعات الحفلات حتى بالنسبة للذين يملكون فيلات فاخرة ...حيث أصبحت العائلات تعود من هناك"قاعات الحفلات" وكأنهم غرباء عن العائلة....وهذا التصرف يقابل بتصرف آخر من نفس جنس العمل من طرف الأقارب ...وحتى الزواج كان في السابق الناس تفضل الزواج من العائلة والآن أصبحوا يفضلون الأجانب لتفادي المشاكل....أيضا في السابق كانت تهنئة الأعياد تتم بتبادل الزيارات أمّا الآن تتم بالرسائل القصيرة ..."

3.3- الجوار في المجتمع الحضري الجزائري :

إنّ العلاقات الاجتماعية التقليدية تفرض التزاور الجيران وتقديم المساعدات لهم وتلقي المساعدات منهم .وفي المجتمع الجزائري كان للجار أهمية تصل في بعض الأحيان إلى تفضيله عن الأقارب،ومن خلال البيانات التي تحصلنا عليها تبين لنا أنّ الأغلبية ترى أن العلاقة مع الجيران هي متوسطة تغيرت نوعيتها نوعا ما نظرا للتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري ، ففي السابق كانت مبنية على التعاون والتضامن والتزاور لكن الآن ضعفت وتيرة الزيارات بشكل كبير مع بقاء المساعدات المعنوية بصفة خاصة ، خاصة في المناسبات .وهذا بسبب الصعوبات والمشاكل التي تميز الحياة الحضرية. نظرا للتغيرات التي عرفتها الأحياء حيث وفد إليها أفراد جدد يحملون خصائص غير تلك الخصائص المألوفة في تلك الأحياء وبالمقابل هجرة العديد من سكان هذه الأحياء إلى ضواحي المدن الكبرى في غالب الأحيان بسبب أزمة السكن ،بالإضافة إلى تنامي أو ظهور آفات اجتماعية مثل "تنامي ظواهر العنف والسرقة والمخدرات وغيرها .....وهذا ما أدى إلى التحفظ ونقص للثقة في الجيران" ، ،فحسب تصريح المبحوث الأخير نفسه : "....مثلا أنا لدي جار منذ زمن بعيد كنت في بعض الأحيان عندما أرجع من المدرسة ولا أجد أمي في البيت كنت أذهب لتناول الغداء مع أولاده...والآن لم نبقى كالسابق...فلديه أبناء منحرفين (يتناولون المخدرات ،السرقة ...) وهذا ما جعلنا ننعزل عنهم...هذه الآفات سبب المشاكل والخلافات والانعزال عن الجيران... خشية الأذى.)

4- دور التضامن التقليدي والشبكات الاجتماعية في اختراق التنظيمات الحديثة.

إنّ التحضر والتحديث في المجتمع لا يقتصر فقط على ظهور التنظيمات الحديثة و أنما يرتبط بالدرجة الأولى بخلق إنسان إيجابي جديد في قيمه وعاداته وفي علاقاته وتفاعله مع الآخرين ومع البيئة التي يعيش فيها.غير نتائج هذه الدراسة كشفت بأنّ الفرد الجزائري كما سبق وأن قلنا ، مازال متمسكا بالثقافة التقليدية ،التي أثرت على سير وتنظيم المؤسسة الحديثة : فالثقافة التنظيمية السائدة في هذه التنظيمات تتنافى مع الثقافة التنظيمية العقلانية التي تتضمن "تحديد الأفعال الصحيحة من الخاطئة بما في ذلك العدالة ، والأمانة،والالتزام بالمعايير الأخلاقية التي تكفل العدالة والأمان لجميع المتفاعلين مع التنظيم. و الالتزام بالقواعد و القوانين، التي تحقق الحماية لكل الأفراد هذا من جهة وضمان ظهور المنظمة بشكل مناسب،وإبعاد فكرة الإساءة إلى الآخرين وتضييع مصالحهم "من جهة أخرى ([1]).

و يمكن أن نستنتج من خلال ما سبق أنّ عناصر هذه الدراسة مرتبطة يبعضها البعض إلى حد كبير ويظهر هذا جليا فيما يلي:

ضعف أداء التنظيمات الحديثة الجزائرية والتمسك بالتضامن التقليدي والشبكات الاجتماعية له تأثير عكسي أو بعبارة أخرى تأثير متبادل بين هذين العنصرين ونلمس هذا من خلال سيطرة وهيمنة التنظيمات الحديثة على الأفراد وإجبارهم إلى اللجوء إلى ممارسات غير رسمية وغير أخلاقية تتنافى مع المبادئ العقلانية والعكس فاللجوء

([1]) جازية زعتر :**مرجع سابق** ،ص 119.

إلى الممارسات غير رسمية تجعل هذه التنظيمات سهلة المنال فقط من الذين يملكون رأس مال إجتماعي أو بعبارة أخرى رصيد علائقي أو الذين لهم شبكة علاقات قوية تمكنهم النفوذ إلى هذه التنظيمات .وهذا طبعا عن طريق وسائل وطرق واستراتيجيات متعددة .وبالتالي تصبح هذه التنظيمات من وسيلة لتلبية وتقديم الخدمات للأفراد إلى وسيلة للضغط عليهم وبالتالي يصبح شعار "الإدارة في خدمة المواطن" لا أساس له من الصحة وخالي من أي معنى.

سوف نحاول في هذا العنصر تبيان بأنّ هذه الممارسات هي أسباب ونتائج في نفس الوقت لعدم فعالية التنظيمات الحديثة.

1.4 – التضامن التقليدي (الوساطة ، والوصولية...) **واحتكار التنظيمات الحديثة :**

إنّ هذه الممارسات غير الرسمية "الوساطة الوصولية ..."ليست مجرد انحراف عن القيم الأخلاقية والعقلانية فقط بل تتعدى ذلك من خلال اختراق القوانين الموضوعية الوضعية التي تنظم سير عمل هذه التنظيمات ،حيث تقدم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ،وتغلب قضاء مصالح الأقلية بدلا من خدمة الأغلبية من الأفراد .وبالرغم من أنّها محل استهجان كل أفراد المجتمع إلا أنّها تعتبر وسيلة شائعة لقضاء المصالح من طرف كل من استطاع إلى ذلك . فقضاء الحاجة بسهولة في المجتمع الجزائري أضحى مرهون بمقدار وقوة رأس المال الاجتماعي الذي يتمتع به الفرد ، وهذا يطرح إشكالية العدالة في المجتمع ،وأشار إلى هذه الفكرة " بيار بورديو" الذي يرى بأنّ رأس المال الاجتماعي هو أداة للاعدالة الاجتماعية ، إذ ينجم عن عدم امتلاكه عدم تكافؤ في الفرص وتجد من لا يملكون نفوذ هم أكثر تذمر من غيرهم ، كما يمكن أن يساهموا أكثر من غيرهم في إعادة إنتاج اللاعدالة الاجتماعية إذا استطاعوا أن يملكونه .

إنّ الواقع يبين لنا بأنّ ظاهرة الوساطة والوصولية في المجتمع الجزائري هي حقيقة لا يمكن إنكارها وقد أشار كل المبحوثين إلى هذه الفكرة حتى أضحت الوساطة شيء ضروري يجب للفرد أن يوفره لنفسه في حياته اليومية كالملبس والأكل وغيرها من الأمور الأخرى.فحسب مداخلة إحدى المبحوثات،(سكرتيرة مدير المدرسة):" أصبحت الوساطة ضرورية حتى في أبسط الحاجيات فالحصول على كيس الحليب لابد أن تكون لديك معريفة مع صاحب المحل"

ونؤكد هذه الفكرة بما تم ملاحظته عند القيام بالدراسة الميدانية التي تمت بإحدى المؤسسات:حيث أنّ أحد العمال قام بتوظيف أحد أقاربه أو أصدقائه بدون علم مدير الموارد البشرية ،الذي اكتشف الأمر من خلال ورقة الحضور ،وعندما استدعى ذلك العامل لم يقم بمعاقبته وإنما اكتفى فقط بتوبيخه لأنّه لم يعلمه بمجيء هذا القريب أو الصديق ،حيث لو أصابه مكروه كيف يمكنه حينئذ مواجهة هيئة الضمان الاجتماعي ذلك أنّ ليس لديه عقد عمل مع تلك المؤسسة.وهذا إن دل على شيء فإنّما يدل على قمة التسيب في المؤسسات الجزائرية .

إنّ هذا التصرف يبين لنا قمة التسيب واللامبالاة والانحراف عن المبادئ الأساسية والموضوعية التي تنظم عمل التنظيمات الجزائرية ،بما فيها طريقة التوظيف ،وما يؤكد لنا هذا ،ما صرحت به إحدى الموظفات بتلك المؤسسة لنا ،"التوظيف يكون على أساس المحسوبية فمثلا لو تتقدمين أنت بطلب توظيف ولديك شهادة دكتوراه ومن له علاقة مع مدير الموارد البشرية ولديه مستوى السنة الرابعة متوسط فأكيد هو من سيحصل على المنصب وليس أنت " ،وهذا دليل على تفوق رأس المال الاجتماعي على الاعتبارات الموضوعية من جهة ، كما أنّ المحسوبية لم تبقى تمارس في الخفاء وإنّما أصبحت أمر مقبول وعادي بالنسبة للأفراد .

إنّ العوامل التي ساهمت في هذه الوضعية (اختراق التنظيمات الحديثة) يمكن اعتبارها نتائج أيضا وتتمثل في:

– انتشار مظاهر الفساد في التنظيمات الإدارية والتي أشرنا إليها في المحور الأول (انعدام تقسيم العمل ،ضعف الضمير المهني ونقص الوازع الديني ،عدم تطبيق القوانين ،سوء تقديم الخدمات.... (كلها عوامل ساهمت بشكل كبير في اختراق المؤسسات الحديثة عن طريق التضامن التقليدي المتمثل في علاقات القرابة والعشيرة والجهوية ،والشبكات الحديثة المتمثلة في كل الروابط التي لا تنتمي إلى الروابط السالفة الذكر والمبنية أساسا على تبادل المصالح والمنافع .و بهذا فبدل أن تقضى الحاجات بطريقة مباشرة وقانونية وعلى مستوى التنظيمات الحديثة الرسمية ،أصبحت تقضى في السر والعلن خارج هذه التنظيمات وبطريقة غير قانونية .والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة ،ففي مجال السكن فصعوبة الحصول على مسكن أدى إلى ظهور المساكن القصديرية ،وصعوبة الحصول على عمل أدى إلى اللجوء إلى الروابط التقليدية ،أو ممارسة النشاط غير الرسمي ،عدم تحصيل الحقوق على مستوى الجهات القضائية أدى إلى استعمال طرق غير مشروعة كالرشوة والمحسوبية مثلا ،وقس على ذلك من الأمور الأخرى.....غير أنّ هذا لا يعني أنّ هذه الأمور قائمة بمعزل عن التنظيمات الحديثة بل هذه التنظيمات هي طرفا فيها من خلال أحد الموظفين فيها.الذي يقوم بمبادلات خفية مع أصحاب الحاجات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتدخل الوسيط.

– طغيان المادة والأنانية والكسب السريع وتراجع قيم القناعة ،والإيمان بأنّ الدولة يجب أن توفر كل شيء لأفرادها بدون بذل أي جهد ،جعل الموظفين الإداريين الذين يتقاضون أجور زهيدة يجيزون لأنفسهم اشتراط أو قبول عطايا أصحاب الحاجات باستعمال كل الطرق والتجاوزات القانونية والأخلاقية والدينية لتحصيل الأموال ."فالأجر الزهيد يسمح للعامل بالتكاسل وتأخير الأعمال " فعرقلة مصالح الأفراد هي الوسيلة المناسبة للكسب السريع لأن أجورهم لا تكفي لسد حاجياتهم اليومية ،فالدولة ظلمتهم وبالتالي يُحصِّلون المال بطريقة أخرى، ومن وجهة أخرى ،وهي استغلال الفرد الضعيف صاحب الحاجة باختلاق تعقيدات إدارية وهمية والبطء في تقديم الخدمات له.حتى أصبح متداولا بين أوساط أفراد المجتمع الجزائري بأنّ الخدمة تقدم بحسب الأجر الذي يتقاضاه الموظف ،كما أن تقديم الخدمة لصاحب الحاجة بمرونة يكون على مقدار مبلغ الرشوة الذي قدم لهذا الموظف.

– تبين لنا أيضا من خلال الدراسة الميدانية أنّ هناك من الموظفين من يستغل منصبه أو وظيفته من أجل الحصول على منافع شخصية ،فهمه الوحيد هو جمع الثروة وليس خدمة الأفراد ،ويقارن نفسه بالعامل الذي ينشط

في القطاع غير الرسمي الذي يجمع أموالا طائلة بالرغم من أنّه لم يتعب في حياته فهو لم يدرس ولا يمارس عملا متعبا . على عكسه هو الذي تعب في الدراسة ويعمل في نظره عملا شاقا و يتقاضى أجر زهيد.

– كذلك ، لقد أصبحت قيم القناعة واحترام المال العام هي من شيم الضعيف الفقير والساذج المتخلف في المجتمع الجزائري لأنّ الفرد الذكي يمكنه تحقيق كل ما يرغب بكل الطرق والوسائل، لأنها حق مشروع قانونا وأخلاقا ودينا حسب تفكيرهم ، فكونهم فقط (مواطنين) جزائريين "الغاية تبرر الوسيلة" ،فمن الظلم وجود طبقة غنية تتحكم في كل الموارد وتحولها لصالحها ،وطبقة فقيرة حرمت من هذه الموارد بسبب تمسكها بالمبادئ الأخلاقية والدينية.و بالتالي بما أنهم مواطنين جزائريين لهم الحق في امتلاك فيلا فاخرة وسيارة فخمة وغيرها...مثل البقية ،وقد أشار أحد المبحوثين وهو المقاول في البناء، إلى هذه الفكرة "فاللجوء إلى الممارسات غير الرسمية لتحقيق المصالح هي حق مشروع ...فكل العوائد التي تنجم عن هذه الممارسات هي حقنا من النفط...الساذج من يقتنع بامتلاك الشيء القليل ويرضى بالعيش في الفقر في حين هناك من يعيش حياة الرفاهية بأموال (الشعب)...من حقنا أن نعيش مثلهم..."

إنّ هذه العقلية ليست حالة شاذة في المجتمع وإنّما هي حال الأغلبية من الأفراد المجتمع الجزائري، التي يمكن ان نرجعها إلى عاملين:

يتمثل الأول في طغيان التفكير السلبي للأفراد ،فالفرد لا يفكر كيف يعمل وينجح ويفيد و يستفيد ، و يساهم في خدمة الوطن ،بل ينتظر ما تجود به الدولة عليه ،منصب عمل في الإدارة وحتى وإن كان أميا.وهذه العقلية هي استمرار للأفكار الذي أعقبت فترة ما بعد الاستقلال، فكون الجميع شارك في حرب التحرير، لهم الحق في الاستفادة من كل الثروات باختلافها.

أمّا الثاني ،فيتمثل في سيادة أو طغيان قيم الرأسمالية ،حيث يرى الكثير من العلماء الغربيين بأن النظام الرأسمالي نظام مادي، وأن فلسفته الليبرالية حولت حياة الأفراد إلى حياة لا مكان فيها للأخلاق ولا للقيم ، لأن الإنسان الاقتصادي دافعه الوحيد هو مصلحته الذاتية ، وقد جعلت من الإنسان عبدا للمال فهددت بذلك القيم الحقيقية له.و تأثير هذه الفلسفة على المجتمع الجزائري واضحا من خلال هذه الدراسة ومن خلال الواقع المعاش .حتى أصبحت قيمة الإنسان وكنيته تتحدد من خلال ما يملك، بغض النظر عن مصدر هذا الملك.هذا من جهة ومن جهة أخرى التخلي أو الابتعاد عن المبادئ والقيم الأخلاقية والدينية والإنسانية، التي تحث على العمل الاجتهاد والصبر وتجنب المال الحرام.

– أيضا فإنّ سيادة ذهنيات الولاء للعائلة والأقارب عزز من مفهوم القبلية والجهوية وساهم في ضعف الحس الوطني والخدمة العمومية إن صح التعبير ، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على أداء التنظيمات الحديثة. فبدل أن تكون هذه التنظيمات في خدمة كل أفراد المجتمع تصبح في خدمة الأقلية المقربين وأصحاب المصالح فقط.ويبقى هذا

الوضع مستمر رغم صدور العديد من القوانين والقرارات والتعليمات من طرف الجهات الوصية من أجل تحسين الخدمة العمومية.

– الفرد الذي وظف بطرق غير موضوعية بمعنى وظف على أساس اعتبارات شخصية مثلا من طرف الأقارب أو بالجهوية أو لمصالح شخصية كالرشوة مثلا وغيرها... نجده لا يحرص على خدمة أصحاب الحاجات وتطبيق القوانين واحترام قرارات مرؤوسيه بل يحرص على خدمة الذين أوصلوه إلى هذه الوظيفة وليس خدمة الوظيفة والأفراد والمجتمع. وهذا ما أشار إليه أحد المبحوثين عند قيامنا بالدراسة الميدانية، وهو رئيس مصلحة بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز . فلاحظنا موظف يعمل كعون استقبال كان يتدخل في أمور لا تعنيه ويقع في خلافات مع أصحاب الحاجات ،إذ صرح هذا المبحوث بأنّ "هذا الموظف يتصرف كما يحلو له ولا أحد يستطيع التحكم فيه لأنّه وظف عن طريق الوساطة من طرف جهة عليا التي توفر له الحماية".وهذه الحالة لا تعتبر شاذة ،وإنّما هي شائعة كثيرا في المؤسسات الجزائرية ما جعلها ضعيفة الفعالية بانحرافها عن الأهداف التي أنشأت لأجلها.

– إنّ هذه الوضعية لم تقتصر على تنظيم دون آخر وإنّما هو شأن كل التنظيمات الحديثة، بما فيها المدرسة والمسجد اللتان تعتبران من أهم مؤسسات التوعية والإرشاد للسلوك القيم و التنشئة الاجتماعية التي تعنى بالتربية بمختلف أنواعها الدينية ،الخلقية.....فقد وصل الأمر إلى حد تعيين الأئمة والتوظيف بصفة عامة وأمور أخرى لاعتبارات شخصية وليس لاعتبارات موضوعية.وإنجاح التلاميذ أيضا بواسطة العلاقات غير الرسمية "الواسطة" وليس لاعتبارات موضوعية ،وهذا هو الاختراق كما بين ذلك بيار بورديو .

4. 2 – تأثير التضامن التقليدي و الشبكات الاجتماعية على فعالية التنظيمات الحديثة.

إنّ واقع التنظيمات الحديثة الجزائرية يبين لنا أنها بعيدة تماما عن أسس البيروقراطية،وهذا ما أثر بشكل سلبي على فعاليتها .فالممارسات غير الرسمية التي تخترقها أدت إلى جمودها وعدم إحداثها للتطورات وتحقيق الأهداف المطلوبة .

إن تفشي ظاهرة الوساطة والمحسوبية في التنظيمات الحديثة عاد سلبا عليها فنتج عنها الفساد واللامبالاة بمصالح الأفراد وأصبحت في يد فئة تتحكم فيها كيفما تشاء وهمها الوحيد بقاء السلطة في أيديها .حتى أصبح الموظف في بعض الأحيان وفي بعض المؤسسات الإستراتيجية يستعين بمعارفه أو يدفع رشوة للبقاء في منصبه بسبب التهديدات التي يتعرض لها نتيجة الامتيازات الكبيرة التي تعود عليه من خلال ذلك المنصب .

1.2.4–الهيمنة والاحتكار والضغط على الأفراد وإعادة إنتاج العلاقات التقليدية:

إن انحصار الخدمات في يد فئة قليلة من أفراد المجتمع دفع بالأفراد إلى استعمال طرق تقليدية كالواسطة مثلا من خلال العلاقات القرابية والجهوية ....أو عن طريق نسج علاقات اجتماعية ظرفية أساسها المصلحة، وهذا بالنسبة لمن

يستطيع طبعا، لأنّ الدخول في الشبكة يقتضي توفر عنصر المصلحة في ذلك الشخص. فمن لا نفع فيه فإنّه غير مرغوب فيه. أو عن طريق دفع الرشوة مباشرة أو عن طريق الواسطة للوصول إلى الخدمة ،وهذا أيضا ليس في متناول الجميع.وبالتالي تصبح التنظيمات كما أشرنا سابقا من وسيلة لخدمة المواطن إلى وسيلة للضغط عليه من طرف المتحكمين فيها.

ومن مظاهر هذه الهيمنة نذكر على سبيل المثال : التأخر في إعلان نتائج مسابقات التوظيف ، التأخر في إعلان قائمة المستفيدين من السكن ، التأخر في إعلان رسو المناقصات ...الخ ..وهي دليلا واضحا عن الصراعات الخفية بين أصحاب المصالح التي تصل في بعض الأحيان إذا تعارضت المصالح إلى إلغائها. وما زاد من استفحال هذه الظاهرة هو ضعف الرقابة في هذه التنظيمات وعلى هذه التنظيمات بمعنى الرقابة الداخلية والخارجية ،سواء تعلق الأمر بالجهات الوصية أو الغائب الأكبر المتمثل في مؤسسات المجتمع المدني وهذا ما أدى إلى زيادة (التسلط البيروقراطي) على حساب حقوق الأفراد "زيادة الهيمنة" . ضف إلى ذلك عدم معاقبة المخالفين للقوانين الذي أدى بدوره إلى زيادة الجريمة إن صح التعبير ،فالمذنب الذي لم يعاقب يزداد سوءا ويفتح المجال للآخرين عديمي الضمير والأخلاق إلى استسهال الأمر وبالتالي الوقوع في الخطأ وبالتالي شيوع الظاهرة ،فكل فرد في المجتمع الجزائري يتجاوز القوانين على قدر قدرته ومنصبه ،وهذا ما نلاحظه حقا في الواقع وخاصة في السنوات الأخيرة ،فأصبحنا نعيش وكأننا في غابة ،البقاء للأقوى على حد تعبير أحد المبحوثين.وهذا رغم التعديلات التي طرأت على القوانين ،والتنظيمات المستحدثة للرقابة وغيرها من الإجراءات التي يمكنها الحد من الظاهرة لكن وكما هو مألوف فإنّ هذه الإجراءات هي مجرد حبر على ورق فقط.وهذا لعدم وجود (الإرادة السياسية) الحقيقة للتغيير التي تعمل على الحد من تجاوز القوانين .

إذن ، نستخلص بأنّه بالرغم من الحماية والسهولة في قضاء الحاجيات التي يوفرها والتضامن التقليدي والشبكات الحديثة ، إلا أنّ لها تأثير سلبي وعكسي على فعالية التنظيمات الحديثة . بمعنى أنّ استعمال الواسطة والتضامن التقليدي سواء تعلق الأمر بتحصيل الحقوق أو للتعدي على حقوق الآخرين يؤدي حتما إلى التأثير على فعالية التنظيمات الحديثة من خلال تعارض هذا الأمر مع الموضوعية والعقلانية والشفافية.ويجعلها تنظيمات حديثة تنظم وتسير وتقدم الخدمات بطريقة تقليدية .وهذا ما أشار إليه الأستاذ الدكتور محمد بوخلوف في مداخلته بالملتقى الوطني حول الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري "بدلا من أن تكون في خدمة الفرد تحولت إلى الهيمنة عليه ،فهي حديثة في شكلها واسمها لكنها تقليدية في عملها ومحتواها تسود فيها العلاقات القرابية والواسطة ([1]).

2.2.4: عرقلة فرص ومشاريع التنمية : لقد ساهمت هذه الظاهرة في عرقلة وتأجيل وتنفيذ العديد من المشاريع التنموية . سواء تعلق الأمر بالمشاريع الصغيرة أو الكبيرة،محلية أو أجنبية . حيث أثبتت كل الدراسات التي أجريت حول المقاولون الجدد الذين أنشئوا مؤسسات في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أو جهاز القرض المصغر... تعرضهم للعراقيل البيروقراطية التي أخرت بشكل كبير تنفيذ

([1])- محمد ،بوخلوف.**الروابط الاجتماعية ومشكلة الثقة** ،مرجع سابق،ص 31.

مشاريعهم .ونفس الشأن بالنسبة للمستثمرين الخواص سواء محليين أو أجانب ،حيث كثيرا ما علمنا إلغاء تنفيذ مشاريع هامة بسبب العراقيل البيروقراطية ،وحتى بالنسبة التي تم تنفيذها فقد تمت بطريقة غير موضوعية وغير قانونية منذ بداية تنفيذها:من الدراسة الأولية للمشروع إلى المناقصة إلى المواد الأولية إلى التجسيد في الميدان إلى الخبرة العقارية إلى التسليم وهذا ما تسبب في إنفاق أموال طائلة لكن بدون جدوى،وهذا ما أدى إلى تأخير عملية التنمية في المجتمع الجزائري .

3.2.4–غياب الثقة واتساع الهوة بين (الإدارة والمواطن):

إن ضعف فعالية التنظيمات الحديثة جعلها محل نقد وشكوى وتذمر من طرف الأفراد ،وهذا ما جعلهم يفقدون الثقة فيها زاد الشيء الذي ترتب عنه عدم الاعتراف بمصداقيتها وعدم الاقتناع بما يصدر عنها ،وعدم التفاعل الايجابي معها . ويظهر هذا جليا من خلال عدة مظاهر مثل :الاحتجاجات بعد توزيع السكنات وبعد الإعلان عن نتائج التوظيف وحتى في الانتخابات فنجد الكثيرين يتكلمون عن التزوير والمحاباة ، العزوف عن التفاعل مع برامج التشغيل وغيرها من المظاهر الأخرى ... وهذا ما أدى بدوره إلى انعدام فرص المبادرة لدى الكثيرين من أفراد المجتمع.بالرغم من الكلام من طرف السياسيين لإعادة بناء الثقة .

4.2.4–الهامشية (فقدان روح المواطنة):

إنّ فقدان الثقة في التنظيمات الحديثة ،والإحساس بغياب العدالة ،والعدالة الاجتماعية ،جعل الكثير من الأفراد يشعرون باللامساواة والتهميش من طرف الدولة . هذا ما ولد لديهم الرغبة في الهجرة وظهور حالات اليأس التي تؤدي بهم في بعض الأحيان إلى الانتحار كما ذكرنا آنفا ،أو اللجوء إلى الطرق غير المشروعة لتلبية حاجياتهم أين يقعون في بعض الأحيان في أيدي تنظيمات إجرامية تستغل أوضاعهم وظروفهم الصعبة.وقد يصل الحد عند البعض إلى استعمال العنف والإجرام .

5: أولوية العلاقات غير الرسمية على العلاقات الرسمية:

نعني بهذا فاعلية العلاقات غير الرسمية وتفوقها على العلاقات الرسمية في تحصيل وتلبية وإشباع حاجيات الأفراد وهذا طبعا يتوقف على حجم رأس المال الاجتماعي الذي يتمتع به الفرد في المجتمع ،ولهذا وكما رأينا آنفا احتكار وسيطرة فئة قليلة من أفراد المجتمع على موارد التنظيمات الحديثة ،وهذا ما ذهب إليه **بيار بورديو** الذي اعتبر رأس المال الاجتماعي كغيره من رؤوس الأموال الأخرى،أداة من أجل السيطرة مسخرة من طرف جماعة اجتماعية ما"([1])

و اتضح من خلال هذه الدراسة أنّ ظاهرة الوساطة أصبحت ظاهرة شائعة ومن مسلمات التفاعل مع التنظيمات الحديثة بل وأصبحت أسلوبا عاما للحياة لا يمكن بدونها تحصيل الحقوق بطريقة مرنة.فعند سؤالنا :هل

[1] - Atelier sur le capital social: **les concepts, la mesure, et les incidences sur les politiques, projet de recherche sur les politique(PRP)**, Canada, juin 2003, p16.

يستطيع أن يؤمن الفرد نفسه أو حياته في المجتمع الجزائري بدون علاقات (وساطة ،المحسوبية .....)؟ فقد جاءت أغلب إجابات المبحوثين بالنفي، وهذا راجع إلى فكرة في أذهان أفراد المجتمع الجزائري مفادها استحالة تحصيل الحقوق بدون تضامن تقليدي وشبكات اجتماعية ، والتي ترسخت عند البعض بفعل العراقيل والصعوبات التي تعرضوا لها في حياتهم اليومية عند التفاعل معها ،وقد أكد العديد منهم على هذه الفكرة.

1.5– مظاهر تفوق العلاقات غير الرسمية على العلاقات الرسمية:

1.1.5–عدم تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات: من خلال ما هو ملاحظ في الواقع والحياة العمومية للأفراد الجزائريين وبالرجوع إلى مختلف الدراسات التي تناولت إشكالية التفاعل مع التنظيمات الحديثة ومن خلال هذه الدراسة ومما ورد في المحاور السابقة تبين لنا الدور الفعال والمرن الذي تتميز به العلاقات غير الرسمية ومحدودية العلاقات الرسمية في تلبية وإشباع حاجيات الأفراد بمرونة .فقد أكد لنا كل المبحوثين ومن خلال تجارب حية عايشوها تفوق العلاقات غير الرسمية على العلاقات الرسمية ،وفي مختلف المجالات : التشغيل ،السكن ،العلاج استخراج الوثائق وغيرها من الأمور الأخرى .حيث يمكن للذي يتمتع برأس مال اجتماعي قوي أن يقضي حاجاته بطريقة غير رسمية وبكل سهولة والأمثلة على ذلك كثيرة .فحسب تصريح إحدى المبحوثات وهي الأستاذة الجامعية و مشرفة على مكتب إداري،42 سنة ،متزوجة وأم لطفلين:"الذين لديهم علاقات تمكنوا من قضاء مصالحهم وتحقيق أهدافهم في وقت قصير ،فمثلا في مجال التشغيل ،الامتيازات بنوها بالمحسوبية والرشوة وليس بجهدهم ..."وقالت أخرى،أستاذة بجمعية العلماء المسلمين: "...تجدين أناس بدون كفاءة ولا تأهيل وتمكنوا من الحصول على مناصب شغل بكل سهولة وهذا طبعا بفضل أقاربهم ...في الإدارات العمومية الأفراد يقفون في طوابير طويلة يوما كاملا ،وهناك من يأتي ويقضي مصالحه في دقائق بفضل معارفه ..... أيضا في مجال السكن ،هناك من يملكون فيلات ومع ذلك حصلوا على شقق في إطار السكن الاجتماعي .في حين هناك فئات أحق منها بكثير بهذا السكن ،فهناك أسر تعيش في الشارع ،وأسر تعيش ضيق المسكن ولم تتمكن من الاستفادة ،وقس على ذلك في مختلف المجالات ،الصحة ،الخدمات ....."

إنّ هذا الواقع يبين لنا عدم تكافؤ الفرص بفعل تأثير رأس المال الاجتماعي ،وهذا ما يؤدي بدوره أيضا إلى أن يكون الفرد المناسب في المكان المناسب .والسيطرة على الموارد ، وهذا ما هو شائع في المجتمع الجزائري ،فتجد من ليس لهم الحق و من هم بدون تأهيل يحصلون على الامتيازات بفضل المحاباة والمحسوبية و ربما يصبحون يتحكمون في مصير الأشخاص الذين هو أحق منهم بذلك .

2.1.5:الإفلات من العقاب :

إنّ ظاهرة الإفلات من العقاب في المجتمع الجزائري تعد من أهم مظاهر تفوق العلاقات غير الرسمية على العلاقات الرسمية ويظهر هذا جليا إذا ما ألقينا نظرة على جهاز العدالة أو القضاء ،فنلاحظ إفلات الذين يملكون علاقات ويتمتعون بشبكة علاقات قوية أكثر من غيرهم ،فنجد أنّ القانون يطبق فقط على الضعفاء ،فالمثل الذي

يقول أنّ القانون كشبكة العنكبوت لا يتمكن إلا من الضعفاء هو السائد في المجتمع الجزائري ،فكثيرا ما نسمع أونطالع في وسائل الإعلام مثل هذه القضايا التي يتم نشرها يوميا وتدعي إلى الأسف ،كون الأمور واضحة تماما لدى العام والخاص، وكأن هناك جهات أو فئة معينة تحاول إخفاء حقيقتها لأسباب أولأغراض معينة.وقد أشار إلى هذه الفكرة أحد الباحثين وهو" عبد الرزاق أمقران " في مؤلفه :في سوسيولوجيا المجتمع :دراسات في علم الاجتماع وهذا تحليلا لدراسة قام بها الباحث رشيد سيدي بومدين حول الفوضى العمرانية في الجزائر حيث يقول بأنّ "هذه الفوضى إنّما هي شكل من النظام حصل حوله اتفاق بين الفاعلين الاجتماعيين بما فيهم الدولة وخلص إلى القول بأنّ مخالفات القوانين من طرف المشيدين الخواص يلقى نوعا من التسامح من طرف الجهات المعنية ،غير أنّ هذه المخالفات التي يتم غض الطرف عنها هي أيضا وسيلة لإخفاء تلك المخالفات التي يرتكبها أعوان الدولة من دون شك خدمة لبعض العملاء النافعين ".([1])

لقد أشار إلى هذا العديد من المبحوثين إلى هذا الواقع .فقد صرح أحدهم وهو رئيس مصلحة بالجزائرية للمياه:" نعم العلاقات تجاوزت القانون ،لقد تغلبت عليه ،أعرف العديد من الناس (لسقت وسلكت) ،إذا امتلكت علاقات قوية امتلكت كل شيء...نقر أ في الجرائد ناس قتلت وسرقت وهرّبت وبالعلاقات لم تتعرض لأي عقاب...القضاء الجزائري يجرم فقط الضعفاء ،حتى أصبح الناس تفتخر عندما تتجاوز القانون" وقال آخر رئيس مصلحة بشركة الكهرباء والغاز:"...فعدم معاقبة مرتكبي هذه الأفعال هو ناتج عن قوة علاقاتهم غير الرسمية وضعف سلطة القانون.شخصيات بارزة في المجتمع اختلست وفلتت من العقاب،كما أنّ الذي يرتكب جرم صغير تسلط عليه عقوبة أكبر الذي يرتكب جرم كبير.وهذا الأمر لا يعاني منه فقط المجتمع الجزائري ولكن أغلب الدول النامية" .وقال آخر مدير مدرسة ابتدائية: " ...بالطبع العلاقات تجاوزت القانون ،بالعلاقات أنت السيد ،تستطيع أن تأخذ حق الناس ،تكون ظالما فتصبح مظلوما ...عندما أصبح القاضي يتعامل بالعلاقات والرشوة فماذا بقي...".

3.1.5 :عدم الشعور بأهمية القانون :

إنّ انتشار ظاهرة اللاعقاب في المجتمع الجزائري أفقدت القانون احترامه والعقوبة أهميتها وفتح المجال لمختلف الممارسات غير الرسمية . فأصبح كل فرد يتجاوز القانون بقدر استطاعته وهو لا يبالي ،فحتى الهيبة التي كان يتمتع بها أعوان الأمن والتي كانت تمكنهم من أداء مهامهم بصرامة أفقدتها سياسة اللاعقاب التي تمارسها الدولة مع الأفراد المخالفين للقوانين وحتى المجرمين .فأصبحنا نلاحظ من خلال حياتنا اليومية شباب دون العشرين سنة ويتعاملون مع هذه الهيئات دون أدنى احترام أو خوف ،في مواقف تدعوا للأسف .وهذا ما أدى إلى استفحال عدة ظواهر كالاختلاس ،والرشوة ،والمخدرات والعنف ،والإجرام وغيرها من الآفات الاجتماعية الأخرى...

صرحت إحدى المبحوثات حول هذه الفكرة :"لا وجود للقانون في الجزائر ،لماذا نسمع المسئولين يرددون دولة القانون وهذا لتأكيد وبناء الثقة بين الإدارة والمواطن ،محاولة إقناع الناس بوجود القانون والواقع يثبت عكس ذلك.

([1])- عبد الرزاق أمقران :**في سوسيولوجيا المجتمع ،دراسات في علم الاجتماع** ،ط1 ،المكتبة العصرية ،مصر ،2009 ،ص ،129.

2.5- عوامل تفوق العلاقات غير الرسمية على العلاقات الرسمية:

بعد أن تعرضنا لذكر بعض المظاهر التي تبين تفوق العلاقات غير الرسمية على العلاقات الرسمية في تلبية احتياجات ومتطلبات الأفراد المتزايدة في المجتمع الحضري، سنحاول إبراز بعض العوامل المتسببة في ذلك فيما يلي:

1.2.5 : سيطرة قيم عدم عقلانية التنظيمات الحديثة على تفكير الأفراد:

إنّ الفكرة المسيطرة على أذهان الأفراد هي وجود علاقات في كل مكان حتى يضمن حقوقه.وهذا ما زاد في تفعيلها والعمل بها عند تفاعلهم مع هذه التنظيمات وفي قضاء كل احتياجاتهم .فأصبحت فكرة مقبولة جدا ومن شروط التفاعل مع هذا التنظيمات .إذ يستحيل بدونها تحصيل الحقوق بسهولة ومما زاد من ترسيخ هذه الفكرة الامتيازات التي يحصل عليها من يملكون رأس مال اجتماعي قوي .وهذا ما جعل شعار "المواطنين سواسية أمام القانون "ليس له أي معنى ، بل يصبح "الخدمة لمن له نفوذ في كل مكان " .فكثيرا ما نلاحظ في الواقع على مستوى هذه التنظيمات ، أنّ أصحاب العلاقات يقضون مصالحهم بكل سهولة على حساب الأفراد الآخرين وليس لهم أي تأنيب للضمير على أخذهم حقوق الناس ،بل بالعكس فتجدهم يتعالون ويشعرون بأنفة وكبرياء كونهم تجاوزوا القانون ،وقضوا مصالحهم في وقت قصير .وفي بعض الحالات حتى الموظف تجده يعاملهم معاملة متميزة جدا وخاصة إذا كانت تربطهم علاقة مع مسؤول سامي .

يتضح لنا أنّ الظاهرة أصبحت مستحسنة ومعممة .فوجود نفوذ بالتنظيم أو علاقة مع موظف أو حتى حارس أو عاملة نظافة أصبحت ضرورة لقضاء الحاجيات. وقد أشار إلى هذا العديد من المبحوثين عند سؤالهم :في رأيك .هل يستطيع أن يؤمن الفرد نفسه أو حياته في المجتمع الجزائري بدون علاقات (وساطة ،المحسوبية...)؟ فأجابت إحدى المبحوثات ،أستاذة بجمعية العلماء المسلمين بما يلي : "أقول يستطيع بنسبة 40 % ولا يستطيع بنسبة 60 % .لأنّ حياتنا في الحقيقة مبنية عليها.وبدونهما يعيش مهضوم الحقوق ،ويعيش أيضا في عزلة .حتى نفسيا لم يعيش مرتاحا ...عندما أصبح الموظف يسألك من بعثك فهذا اعتراف بأن الخدمة تقدم لأصحاب المعارف" .

وصرح آخر ،رئيس مصلحة بالجزائرية للمياه: "نعم الإدارة ليست في خدمة المواطن، لكن لا نعمم....هناك فكرة تؤثر على سلوكات الأفراد ،(ضرورة وجود علاقات) ،مثلا في هذه المؤسسة عندما يحدث سوء تفاهم بسيط مع الموظفين أو حتى من يأتي لتسديد فاتورة الماء ،يطلب مقابلة ريس المصلحة أو المدير العام ،وهذا لوجود فكرة في مخيلة الناس ،بأنّ الموظف يعرقله لسبب تافه حتى يعطيه (رشوة(يقول :راني عارف راهو حاب نمدلو حاجة ،هذه أفكار موروثة .لا ننكر وجود هذه التجاوزات ،من طرف أشخاص تربيتهم غير صالحة ،عندما يعرقلون الناس هناك يحسون بالراحة النفسية ،طبعهم هكذا".

وقالت أخرى،مستشارة قانونية بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز :" يستطيع في بعض الحالات أن نقضي مصالحنا بدون وساطة لكن... نحن نشجع الوساطة ،المحسوبية ،لأي سبب الفرد يلجأ إلى هذه الأمور لأنّ لديه فكرة

مسبقة بأنّه لا يمكنه قضاء مصالحة بصفة عادية ،وكأنّ الوساطة والمحسوبية أصبحت ضمن الشروط القانونية للولوج إلى الخدمات.

وقال آخر،وهو رئيس مصلحة بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز "...لقد أصبحت الإدارة بالنسبة للمواطن هي مصدر قلق وضغط، وهذا نراه في سلوك الأشخاص، مثلا: يأتي بعض الأشخاص من الوهلة الأولى يتكلم معك بنبرة عالية،لماذا لأنّ الفكرة التي لديه عن الإدارة سلبية .فهي تخدم فقط أصحاب العلاقات ...ومن يفتقد الواسطة يعيش مهضوم الحقوق ومهمش".

2.2.5: عدم وجود الوعي و الحس المدني والتشبث بالقيم التقليدية:

إنّ استمرار سيطرة قيم تقليدية على سلوكات الأفراد في المجتمع كتفضيل الأقارب مثلا أو لاعتبارات شخصية أخرى يؤشر لنا على أن القانون الوضعي يمكن تجاوزه ولا حرج ، لكن القانون العرفي بعكس ذلك ،فالشخص الذي لا يخدم مصالح أقاربه هو شخص قليل الشهامة والمروءة (قليل أصل) إن صح التعبير .

أيضا إن استحسان وقبول والافتخار بالعلاقات القرابية وغيرها من العلاقات الأخرى غير الرسمية كوسيلة لقضاء المصالح جعل العديد من الأفراد الذين وحتى وأن قضوا مصالحهم بطريقة عادية أو عن طريق الرشوة يقول بأنّه تمكن من قضاء حاجته بالمعارف وكأنّ الفرد أصبح يستمد هيبته وقوته من هذه الروابط أو العلاقات غير الرسمية التقليدية وليس من خلال التفاعل الموضوعي الرسمي مع هذه التنظيمات الحديثة.وهذا ما يتناقض ويتعارض مع الحس والوعي الحضاري .

لقد صرحت إحدى المبحوثات في هذا الصدد وهي الأستاذة الجامعية ومشرفة على مكتب،42،سنة :"نعم العلاقات تجاوزت وأضعفت وطغت على القانون ...، حتى واضعو القانون لا يلتزمون به...مثلا هناك شعار يقول بأنّ دولة القانون تبدأ في صفوف الشرطة، هل رجال الشرطة يطبقون القانون، طبعا لا، القانون أصبح أمر شكلي فقط".

3.2.5 : عدم تطبيق القوانين:"غياب تام للعقاب":

إنّ الحكمة من تشريع اللّه سبحانه وتعالى للعقاب ،حتى تكون العقوبة جزاءا على الخطأ ورادعا للمخالفين لأوامر اللّه سبحانه وتعالى ولغيرهم.ونجد في النص القرآني والسنة النبوية الشريفة ما يبين هذا في عدة مواضع.ونجد نفس الشيء بالنسبة للقوانين الوضعية .غير إنّ ضعف سيادة القانون قد تنجر عنها نتائج وخيمة نحاول إيضاح ذلك فيما يلي :

إنّ عدم تطبيق القانون، وغموضه في بعض الأحيان،في المجتمع الجزائري ، جعل من جزاء العقاب غير وارد لمن يخالف القوانين ويتجاوزها، بل نجد من يقوم بهذا يحول إلى منصب آخر أو يرقى إلى منصب أعلى، أو يتم غض الطرف عنه والأمثلة من الواقع كثيرة. والسبب في ذلك أمور خفية عبر عنها العديد بـ"شراء السلم الاجتماعي" .

وقد صرح أحد المبحوثين في هذا الصدد ،مدير مدرسة ابتدائية بما يلي :"...هناك نقص المراقبة والعقاب والردع بالرغم من وجود قوانين عديدة في مجال الفساد ،مثلا مجلس المحاسبة أنشأ خصيصا من أجل التكفل بهذه الأمور،غير أنّ تأثيره في الواقع لم يظهر كما يجب . لا ندري لماذا ، ربما هناك جهات تتحكم فيه ،".وقال آخر وهو ،رئيس مصلحة بالجزائرية للمياه :" الدولة ساهمت في استفحال الظاهرة ...كل فرد يسرق ويتجاوز على قدر معرفته ومنصبه ومقدرته ، والدولة على علم بهذه التجاوزات لكن تسكت من أجل جهات معينة "المافيا" ،هذه الجهات تريد أن تبقى الأمور هكذا ... عدم وجود محاسبة عفن الأمور ... ".

وما يمكن الإشارة إليه أنّ حتى من يتعرض للعقاب (السجن)، تجده لا يبالي ولا يتحرج من ذلك بل أصبح شيء عادي.وهذا بسبب تراجع القيم الأخلاقية التي كانت تنبذ السجين بسبب طغيان المادة ،لأنّ قيمة المرء ليست أخلاقه وإنّما مقدار ما يملك من ثروة.

وحتى بالنسبة لجرائم السرقة من الحجم الصغير إن صح التعبير التي تجر أصحابها إلى السجن .فأصبحنا نلاحظ قبول إن لم نقل عطف من الأسرة والمحيط على هذا المسجون بحجة عدم قدرة الجهات الرسمية تلبية حاجياته."فهو ضحية وليس مذنب،الدولة لم تعطه منصب عمل ،وبالتالي لم يجد حلا سوى السرقة،فرب عذر أقبح من ذنب ".والحقيقة هو ضحية الأسرة وأمه بالدرجة الأولى وليس ضحية الجهات الرسمية.

من خلال ماسبق يمكن أن نقول بأنّ غياب الغياب حقيقة ساهم في انتشار ظاهرة عدم احترام القانون بشكل كبير ومحاولة تجاوزه من خلال العلاقات غير الرسمية.كل حسب موقعه ومستواه .(تأسيس أو ترسيخ أو تفعيل للفعل غير الرسمي).

4.2.5 :ضعف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والمجتمع المدني :

إن استقالة مؤسسات التنشئة الاجتماعية أن صح التعبير بداية من الأسرة، إلى المسجد إلى المدرسة... عن أدائها لمهامها ووظائفها، وخاصة فيما يتعلق بتلقين التربية السليمة والأخلاقية لأبنائها وتقويم سلوكهم، وهذا راجع لعدة أسباب تختلف من مؤسسة لأخرى.أدى إلى تراجع القيم الخلقية والإنسانية السليمة حيث أصبحنا نعيش أزمة الأخلاقية حقيقية.

نفس الشيء بالنسبة للمؤسسات الاجتماعية الأخرى كمؤسسات المجتمع المدني من جمعيات وأحزاب ،التي أقل ما يقال عنها أنها غائبة تماما ومستقيلة من المهام التي أنشأت لأجلها كالعمل كوسيط بين الأفراد ومؤسسات الدولة وكرقيب على عمل مؤسسات الدولة أيضا وهذا لأنّ أغلبها ذات طابع انتهازي وتفتقد للفعالية و الموضوعية كونها قائمة على الجهوية والعشائرية والمصلحة فقط .وهي تعاني من نفس الخلل الذي تعاني منه التنظيمات الأخرى لكن بصفة أكبر وهذا بسبب كما ذكرنا ،سيطرة النزعة الفردية المصلحية التي لا تتعدى في أغلب الأحيان الأقارب ،والجهة. وهذا ما رسخ وزاد من اللجوء إلى هذه الطريقة لتحصيل الحقوق على مستواها وعن طريقها(بواسطتها). فبدل أن تكون في خدمة كل أفراد المجتمع والدفاع عن حقوقهم والعمل على احترام وسيادة القانون.تقوم بعكس هذا

من خلال إعادة إنتاج العلاقات غير الرسمية ،كالتوسط للأفراد مع مؤسسات الدولة وبأساليب و بطرق غير موضوعية تقليدية عن طريق العلاقات غير الرسمية . واستخلصنا هذا من خلال ما صرح به أحد المبحوثين السالف الذكر في المحور الأول :"...الإدارة مرض، لا تخدمك حتى بعدما تحطم معنوياتك.وفي بعض الأحيان تفقدك كرامتك .تدفعك لطلب المساعدة من الناس غصبا عن إرادتك.عندما كنت أبحث عن عمل في البلدية كان مدير النشاط الاجتماعي ،يسألني نفس الأسئلة في كل لقاء من بعثك فأقول له جئت وحدي لم يبعثني أي أحد ،ما اسمك ،فلان هل تعرفه.حتى مللت ولم أعد .بعدها فكرت في إنشاء مؤسسة وعندما شرعت في ذلك واجهت عدة عراقيل وصعوبات كادت تفقدني عقلي ،وهذا ما اضطرني إلى الانتماء إلى أحد الأحزاب السياسية ،حيث قام رئيس الحزب بالتوسط لي عند أحد البنوك . وبالفعل تمكنت من إنشاء هذه المؤسسة.

6- ازدواجية التضامن (التقليدي والحديث):

يتضح لنا من خلال ماسبق أنّ الأفراد في المجتمع الجزائري يعيشون في ازدواجية نسقية في ميدان التضامن ،فلا هم تمسكوا بالتضامن التقليدي والسعي للعمل وفقه فقط ،ولا هم اتبعوا مبادئ التضامن الحديث المبني على العقلانية والموضوعية والحس الحضري .وبالرغم مما يبدوا عليهما (التضامن التقليدي والحديث) من تناقض وتعارض إلا أنّهما يمثلان في النهاية أسلوبا من أساليب التكيف التي فرضها واقع المجتمع الجزائري فهما يكملان بعضهما في تلبية احتياجاتهم المتزايدة .وسنحاول توضيح ذلك فيما يلي ،من خلال ما سبق وندعم ذلك بالاستشهاد بآراء بعض المبحوثين .

نذكر في البداية على سبيل المثال تصريح مبحوثين فيما يخص العمل وفق النسقين الذي اعتبرها ضرورة للتكيف مع الحياة الحضرية للمجتمع الجزائري ،فعند سؤالنا (يلاحظ أنّ الإنسان "الفرد" في المجتمع الجزائري أصبح يعيش بين نسقين .**أي** أصبح يناور ويكيف إستراتيجية تحقيق أهدافه وفقا لموقع قوته . بمعنى حسب النسق التقليدي (علاقات قرابة ،جيرة ،صداقة ..) وتارة أخرى حسب النسق الحديث (القانون ..)؟ صرح أحد المبحوثين ،وهو رئيس مصلحة بالجزائرية للمياه بما يلي :"نعم صحيح ،هذه إستراتيجية للتكيف مع معطيات هذا الواقع .إذا اتبعت إستراتيجية أخرى ستضيع وقتك وجهدك ومالك وكل مشاريعك".

1.6 – أهمية ومكانة النموذجين في حياة الفرد في المجتمع الحضري :

إنّ المجتمع الجزائري بالرغم من حركة التحضر والتغير الاجتماعي والتحديث التي شهدها مازال كما أشرنا سابقا يحمل عدة خصائص أساسية للمجتمع التقليدي.نركز في دراستنا هذه على عنصر التضامن .حيث نجد نموذجين من التضامن يعتمد عليهما الفرد الحضري لتلبية احتياجاته اليومية:يتمثل الأول في العلاقات غير الرسمية التي تشمل التضامن العائلي القرابي والجيرة والقبيلة أو العشيرة والجهة ،والشبكات الحديثة وغير ذلك من الاعتبارات الشخصية ، ويتمثل الثاني في التضامن الحديث المبني على العلاقات الرسمية في إطار التنظيمات الحديثة .

1.1.6:أهمية التضامن التقليدي في المجتمع الحضري الجزائري:

إنّ التضامن التقليدي في المجتمع الجزائري الحضري يظهر لنا في كل الميادين وفي كل الأوقات .فهو وسيلة فعالة وهامة وضرورية لتحقيق الغايات ،فرضها واقع الحياة الحضرية والمؤسساتية ،كما فرضتها القيم والتقاليد والأعراف المترسخة في أذهان الأفراد. ويظهر من خلال العديد من المظاهر ويتخذ أشكالا متعددة ومتنوعة :فمثلا ومن خلال ماسبق يمكن أن نشير إلى بعض الأشكال التي لها علاقة بالتنظيمات الحديثة أو التي هي بمعزل عنها :

-. بالنسبة للأول :يظهر التضامن كوسيلة للولوج أو النفوذ إلى التنظيمات الحديثة للاستفادة من خدماتها ،بمعنى وسيلة للتغلب على سيطرتها وعراقيلها وصعوباتها "الواسطة ". ومن أهم المؤشرات الدالة على ذلك :المحاباة والوساطة للأقارب والمعارف للحصول الامتيازات(الشغل ، السكن ،العلاج ،التعليم ،... وقس على ذلك من المجالات الأخرى على مستوى التنظيمات الحديثة وخارجها .وما سيطرة فئة معينة على هذه التنظيمات إلا مؤشرا واضحا على سيادة هذه الظاهرة .

بالنسبة للثاني :يظهر التضامن كوسيلة لتحقيق الحماية الاجتماعية والنفسية بصفة عامة بما فيها الحماية من المخاطر الاجتماعية التي تهدد الأفراد،فك الخصومات والخلافات ،ونصرة الأقارب ...خارج إطار التنظيمات الحديثة، وقد يظهر من خلال التزاور ،الجوار في السكن ،تقديم المساعدات المعنوية في المناسبات وخاصة المحزنة وغير ذلك من الأمور الأخرى العديدة والمتنوعة. ويؤكد هذه الفكرة ما أدلت به إحدى المبحوثات مستشارة قانونية :"المجتمع الجزائري مازال مجتمع تقليدي ،بالرغم من التطور إلا أنّ العقلية لم تتغير ،مازلنا نعيش كبدائيين .أي مشكل أي صعوبة تواجهنا أول شيء نلجأ للمعارف ،مع أنّ هذه المؤسسات يمكن أن تحمي حقي . للأسف هذا واقع ربما لعدم وجود الثقة في هذه المؤسسات .وهذا لطول الإجراءات التي يقوم بها التي في بعض الأحيان تكون قانونية هنا يلجأ إلى اختصار الطريق باللجوء للتنظيم غير الرسمي حتى ولو أخذ حق أخيه .هناك حقيقة التنظيم غير الرسمي يمكن أن يحمي حقي لدرجة كبيرة بدون عناء أو تكاليف".

2.1.6– أهمية ومكانة التضامن الحديث في حياة الفرد في المجتمع الحضري:

من خلال ماسبق وبالنظر إلى الواقع الجزائري يمكن أن نقول بأن التنظيمات الحديثة حتى وإن كانت تفتقد للمرونة والفعالية إلا أنّها تلعب دورا رئيسيا في تنظيم حياة الأفراد في الحياة الحضرية .كما تعوض نسبيا الخلل الوظيفي الذي أصاب النسق التقليدي (غياب الحماية العائلية) ....ونعني بذلك توفير الحماية ولو بصورة محدودة للأفراد.كالحماية من التشرد والضياع وغيرها من الاحتمالات السلبية الأخرى... واكتساب بعض الحقوق المدنية إن صح التعبير ،كالسكن ،والعمل ،والعلاج ،أو الحماية الاقتصادية كالحصول على القروض من المؤسسات المالية وغيرها من الأمور الأخرى.ويمكن أن نستشف ذلك من خلال تصريح المبحوثين،حيث صرحت أستاذة جامعية ،46 سنة : "لا نقول كل المؤسسات... وإنّما بعض المؤسسات لا يمكن الاعتماد عليها، بالنسبة لي المؤسسات المالية تسير بطريقة آلية وموضوعية.وهذا عن تجربة، مثلا عندما قمت بطلب قرض بنكي، تم ذلك بطريقة عادية وكذلك هو الحال

بالنسبة لمعاملات أخرى..." وقالت أخرى :"...أنا وأغلب عائلتي لا نلجأ للتنظيم التقليدي بصفة عامة في قضاء حاجياتنا بل في العديد من الأمور نلجأ إلى المؤسسة الحديثة.بالرغم من النقائص التي تميزها". و يمكن أن نفسر اعتماد هاته المبحوثات على التنظيمات ارتفاع الوعي والحس الحضري لديها أو نتيجة فقدانهما الحماية التقليدية من طرف العائلة.

لقد أشار بعض المبحوثين إلى أنّ هناك حالات تستدعي أولوية الاعتماد على التنظيمات الحديثة ،كالعلاج **في** حالات المستعجلة أوفي حالات السرقة أو الاعتداءات.فبالرغم من تقصيرها إلا أنّها ناجعة إلى حد ما.

2.6– أسباب " المناورة" أوالعمل وفق النموذجين :

1.2.6: المناورة كأسلوب للتكيف:

عند سؤالنا المبحوثون(أنّ الإنسان في المجتمع الجزائري أصبح يناور ويكيف إستراتيجية تحقيق أهدافه وفقا لموقع قوته . بمعنى تارة حسب النسق التقليدي (علاقات قرابة،جيرة ،صداقة ..) وتارة أخرى حسب النسق الحديث (القانون ..).

صرح جميعهم أنّ المناورة بين النموذجين ضرورة فرضت نفسها على حياة الأفراد للتكيف مع معطيات المرحلة الراهنة التي يمر بها المجتمع الجزائري،لأن العمل وفق النسق التقليدي فقط لا يحصل الحقوق ونفس الشيء بالنسبة للعمل وفق النسق الحديث فقط.فلا بد من الاثنين. بمعنى يلجأ الأفراد لهذا الأسلوب كإستراتيجية يحققون من خلالها غاياتهم وأهدافهم النابعة من إدراكهم للواقع . وتتحكم في هذا الاختيار أو الإستراتيجية الظروف المحيطة والموقع أو القوة والسلطة. وقد أشار إلى هذه الفكرة جميع المبحوثين .نذكر على سبيل المثال تصريحات بعض المبحوثين،حيث أشارت مستشارة قانونية في هذا الصدد "نعم،...هذا ليس اختيار بل شيء مفروض علينا حتى نحمي حقنا".وقال آخر وهو ريس مصلحة بالجزائرية للمياه:" نعم، لأنّ مجتمعنا مازال تقليدي، نعم نحن في وسط الطريق تجاوزنا قليلا المرحلة التقليدية ولم نصل إلى الحضارة بعد ، مثلا في أوربا تستطيع أن تكيف سلوكك حسب النسق الحديث فقط "يسير حسب القانون" لأنهم يعيشون حقا في مجتمع حديث . أما نحن فهذا هو الحل".

وصرحت أخرى، وهي أستاذة بجمعية العلماء المسلمين: " نعم صحيح ،لابد من الاثنين . فمثلا عندما نحاول تطبيق القانون نصطدم بالواقع ،الذين عندهم علاقات تمكنوا من تحقيق أهدافهم في وقت قصير .وهذا لأنّ الامتيازات بنوها بالمحسوبية والرشوة ،عدم تساوي الحظوظ لعدم وجود عدالة " .

2.2.6 :غموض القوانين وغياب العدالة الاجتماعية :

إنّ غموض القوانين ساهم إلى حد كبير في تصرفات وسلوكات الأفراد على هذا النحو، ونستطيع أن نقول الفرد في المجتمع الجزائري وفيما يخص كل انشغالاته واحتياجاته يلجأ إلى استغلال كل الطرق والوسائل لتحقيق أهدافه قانونية كانت أو غير قانونية ،من حقه أو اعتداء على حقوق الآخرين ،لاتهم الوسيلة ولكن المهم تحقيق الغاية . من يتمسك بالقانون يضيع قد يعيش الفرد متمسكا بمبادئه لكن الواقع يفرض عليه اللجوء الوساطة.

3.2.6 :سيطرة قيم اجتماعية تفعل و تكرس للعمل وفق النموذجين:

إنّ سلوك الفرد يخضع للثقافة والقيم السائدة في المجتمع ،وكثيرة هي القيم التي تكرس الازدواجية في المجتمع الجزائري .فيستغلها الفرد لصالحه، فمثلا نجده يبدي حرصه على تطبيق القوانين والعمل وفقها في حين يستخدمها حسب مزاجه ،وحسب الظروف المحيطة به.ويؤكد هذه الفكرة تصريح أحد المبحوثين وهو يعمل كرئيس مصلحة بمؤسسة تجارية حيث صرح بما يلي "نعم الإدارة ليست في خدمة المواطن ... لكن لا نعمم.. ربما التجاوزات التي يقومون بها هي أوامر فوقية ،الإدارة هي في يد أصحاب القرار...في الحقيقة هناك في بعض الحالات عندما يكون هناك نقص في الوسائل التي لا تتوافق مع الطلبات يجبرنا على تفضيل بعض الأشخاص.فمثلا يأتي واحد يعرفني أو من الأقارب "يحشمني"،لا أستطيع أن لا ألبي طلبه... " .

إنّ هذا التصرف الذي قام به المبحوث ، بالرغم من أنّه كان يبدي حرصه الشديد على تطبيقه للقانون وتقديم الخدمات للزبائن على قدر المساواة.وكان معارضا لفكرة تعميم عدم فعالية التنظيمات الحديثة .إلا أنّ حديثه هذا تضمن اعترافا بمحاباته لمعارفه وأقاربه لكن وجد تبريرا لفعله أو سلوكه هذا واعتبره وكأنه قانون عرفي لا يمكن تجاوزه ، ويفرض أو يملي عليه تفضيل المعارف والأقارب في أوقات أو وضعيات معينة .وبالرغم من أنّه تصرفه يتعارض مع الموضوعية والعقلانية و حتى مع المبادئ الأخلاقية المهنية إلا أنّ ضميره مرتاح .

لقد أشار إلى هذه الفكرة الأستاذ " الفضيل رتيمي"في مداخلته بالملتقى الوطني الرابع لقسم علم الاجتماع حول الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري ،حيث كان تساؤله كالتالي :هل الأسرة بأسلوبها التنشيئي تعمل على تكريس روابط اجتماعية تقليدية ؟أم تعمل على إنتاج روابط وفق ثقافة جديدة ؟واستنتج أنّ القيم الثقافية التي نشأ الأفراد عليها يستعملونها كأسلوب للمسايرة والمراوغة لمواجهة مختلف المواقف. ([1])

استنتاج:

نستخلص من خلال هذه الدراسة وجود أشكال عديدة من التضامن في المجتمع الحضري الجزائري، فهي تتراوح بين التضامن التقليدي والشبكي إلى الحديث. وهي أشكال يحاول من خلالها الفرد التكيف مع معطيات هذا الواقع المعقد.وسنحاول توضيح هذه الفكرة فيما يلي :

([1]) الفضيل ،رتيمي.**التنشئة الاجتماعية والروابط داخل المنظمة الصناعية** .مرجع سابق ،ص ص220-228.

– التنظيمات الحديثة في المجتمع الجزائري هي تنظيمات تفتقد لخصائص البيروقراطية الحديثة التي أكد عليها جملة من العلماء والباحثين الرائدين في مجال الإدارة العلمية الكلاسيكية ،الحديثة، والمعاصرة .فهي خليط من الرسمي وغير الرسمي .هياكل حديثة لكن تنظم وتسير وتقدم الخدمات بطريقة تقليدية .وقد تجلى هذا في العديد من المؤشرات نذكر أهمها :انعدام تقسيم العمل ،وعدم عدم الالتزام بوقت العمل الرسمي وتأخير أو التراخي في أداء الواجبات ...الأمر الذي انعكس سلبا على تسيير الوقت لدى الأفراد وتعطيل مصالحهم.وقد عزى المبحوثون هذه السلوكات المتنافية مع العقلنة إلى طبيعة الفرد الجزائري . ونحن نرى بأن سلوكه هذا هو استجابة لمحيطه وبيئته بما فيها من متغيرات تفرض عليه التكيف حسب الطبيعة الإنسانية وليس حسب الطبيعة الجزائرية.

– إنّ هذا الواقع المعقد و المترهل الذي تشهده التنظيمات الحديثة الجزائرية في حقيقة الأمر نتيجة امتداد وتأثير الروابط الأولية وغير الرسمية بصفة عامة على التنظيمات .وهذا ما ينعكس بدوره على فعالية الخدمات من جهة وعلى نمط التفاعل الذي يتبناه الأفراد من جهة أخرى .فقد أسفرت النتائج على أنّ فئة كبيرة من أفراد المجتمع يلجؤون في تفاعلهم مع التنظيمات إلى تسخير مختلف الروابط الاجتماعية التي تمثل رأس مالهم الاجتماعي ،إن توفرت طبعا.ونسج علاقات أخرى لتجاوز العراقيل البيروقراطية.

– استمرار الحماية العائلية لمواجهة الصعوبات المؤسساتية والحضرية ،حتى وإن غابت الحماية الاقتصادية ، التي تعزى ربما إلى الاكتفاء الذاتي وارتفاع المداخيل ،حيث أكد العلماء كما جاء في الجانب النظري ،أن المجتمع الحضري يتميز بالمداخيل العالية والاستهلاك الواسع .وعليه فالحماية الاجتماعية لا تزال قائمة ،وهي تؤكد عدم الانعزال عن دوائر القرابة وعن قوة الانتماء وهذا ما يحقق نوع من التكيف مع الظروف المحيطة.

– بالنسبة للجوار ،فالعلاقة مع الجيرة تحكمت فيها بعض العوامل كظهور بعض الآفات الاجتماعية التي أثرت على سلوكات الأفراد،و تغير تركيبة الحي حيث شهد توافد غرباء ،الأمر الذي فرض علاقات من نوع خاص غير تلك المألوفة سابقا.

– قوة الروابط الأولية وتسخيرها للولوج إلى الخدمات أدى إلى انحصار الخدمات في يد فئة قليلة من المجتمع .

– الولاء للعائلة والأقارب عزز من مفهوم القبلية والجهوية ،وساهم في ضعف الحس الوطني والمدني لدى الأفراد وعدم امتثالهم للقواعد والقوانين البيروقراطية ،وهذا بدوره انعكس بالسلب على مشاريع التنمية .

– الأفراد يعيشون في ازدواجية نسقية في ميدان التضامن الاجتماعي رغم التناقض الموجود بينهما ،ويلجؤون لهذا الأسلوب كإستراتيجية يحققون من خلالها غاياتهم وأهدافهم النابعة من إدراكهم للواقع من جهة وضغوطاته في بعض الأحيان من جهة أخرى. فإستراتيجية بلوغ الهدف تتحكم فيها الظروف المحيطة والموقع و القوة والسلطة.

الاستنتاج العام:

لقد سعينا في بحثنا هذا و المتمثل في دراسة "التنظيمات الحديثة في المجتمع الجزائري وعلاقتها بأشكال التضامن التقليدية السائدة في الوسط الحضري " إلى الكشف عن واقع وموقع هذه التنظيمات كشكل من أشكال التضامن في الوسط الحضري وجوهر الحياة الحضرية في حياة الأفراد.و على هذا الأساس قمنا بمجموعة من الخطوات المنهجية تَمَكَّنَّا من خلالها الوصول إلى المسعى الذي سطرنا له، والمتمثل في النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة وهي كالآتي:

التنظيمات الحديثة في المجتمع الجزائري لا تقوم على الأسس البيروقراطية الحديثة،بل تعاني بدرجة كبيرة من المشكلات البيروقراطية : المحسوبية ، سوء التنظيم ،والغموض والإبهام وقلة المعلومات ... وهذه المشكلات تسببت في عجزها الوظيفي كما أعاقت عملية التفاعل الايجابي معها ،ودفعت بالأفراد إلى تبني استراتيجيات مختلفة في التفاعل معها أساسها التضامن غير الرسمي المبني على الروابط الأولية والشبكات الاجتماعية. وذلك بمختلف أنواع وأشكال المساندة والدعم .

كذلك ، العجز الوظيفي الذي تعاني منه التنظيمات الحديثة تسبب في أزمة ثقة في المجتمع وعطل مسار الوصول إلى التضامن الحديث ويتجلى هذا بوضوح في بحث الأفراد عن الحماية في الإطار غير الرسمي بدل الإطار الرسمي وذلك إمّا عبر الأنساق الأولية (نسق القرابة،الجيرة،...)أو عبر الشبكات الاجتماعية ،حيث كشفت النتائج عن بناء المبحوثون لعلاقات خارج الأنساق الأولية أنتجتها الحياة الحضرية ما يصطلح عليها بالشبكات الاجتماعية،و سعيهم الحثيث(المبحوثون) على توسيع هذه الشبكات بكل ما أوتوا من قوة لتسخيرها وقت الحاجة ، وبالأخص فئة الذكور .

في المقابل نجد عزوف عن طلب الحماية عبر التضامن الرسمي ويتجلى هذا بوضوح في العدد المحتشم من المبحوثين المنخرطين في مؤسسات المجتمع المدني والسبب الرئيسي هو تدني مستوى الثقة فيها.وكذلك الشأن بالنسبة للتنظيمات الأخرى .حيث أخذنا المستشفى والتنظيمات الأمنية نموذجا ،وتوصلنا إلى أنّ الخدمة التي يقدمانها لا ترقى إلى المستوى المطلوب. و التفاعل معها أيضا لم يتم بطريقة آلية بل استدعى مرافقة ومساندة من طرف آخر قد يشمل مختلف العلاقات الأولية أو أفراد الشبكة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد.

إنّ الوضعية المؤسساتية المعقدة المبينة أعلاه، ضف إليها صعوبات الحياة الحضرية (صعوبات المحيط، انعدام الأمن الاجتماعي ، صعوبات الضبط الاجتماعي ، ،صعوبات تنظيمية،تدني مستوى الثقة في المجتمع ...)دفعت بالأفراد إلى الاقتراب والتضامن أكثر مع النسق القرابي والجماعات الأولية بصفة عامة .حيث كشفت الدراسة عن تضامن ومساندة مستمرة لتحقيق حد أدنى من الأمن بمختلف أبعاده وأشكاله ،بمعنى ،أنّ الحياة الحضرية المعقدة و احتوائها على شبكات اجتماعية تسيطر على الخدمات والفرص وتستحوذ على التنظيمات دفع بغالبية الأفراد إلى إعادة إنتاج العلاقات القرابية بهدف الحماية المتبادلة. ترجمت فعليا من خلال التضامن والتواصل المستمر. ونفس الشيء مع جماعات الجيرة .

كشفت الدراسة أيضا عن استحواذ التضامن غير الرسمي على التنظيمات الحديثة .وتجلت مظاهره من خلال تصريح المبحوثون لتلقيهم دعم من شتى أعضاء شبكة علاقاتهم الاجتماعية ،واعتمادهم على الوساطة كأول طريقة لإجراء معاملاتهم الإدارية أو لولوجهم إلى الخدمات، وبالأخص المبحوثون الأكبر سنا ،وهذا يؤكد استمرار تأثير الروابط الأولية وغير الرسمية بصفة أشمل.وهذا ما جعلنا نؤكد على أنّ استعمال الروابط غير الرسمية في شكل واسطة أصبح أمرا شائعا بين أفراد المجتمع وفي مختلف المجالات.وبالاعتماد على مختلف الروابط الاجتماعية.مع الإشارة إلى تثمين المبحوثون للروابط غير الأولية ،حيث أضحت تضاهي أو تكاد أهميتها تكافئ الروابط التقليدية الأولية .

اختراق التضامن التقليدي والشبكات الاجتماعية للتنظيمات الحديثة أنتج ظواهر عدة كالاحتكار والهيمنة والقضاء على مبدأ تكافؤ الفرص وهذا من خلال طغيان الطرق الملتوية للولوج إلى الخدمات وهذا ما أدى بدوره إلى إضعاف التنظيمات الحديثة وتكريس التنظيمات التقليدية بكل تبعاتها.و سيادة منطق العلاقات غير الرسمية والقضاء على هيبة القانون والثقة في التنظيمات. وأصبح المنطق السائد في المجتمع الجزائري ليس منطق القانون والعلاقات الرسمية التعاقدية وإنّما منطق العلاقات غير الرسمية.فالإجابات التي قدمها المبحوثون هي دلالة واضحة على ذلك.

أصبحت العلاقات غير الرسمية كشكل من أشكال التضامن غير الرسمي للولوج إلى الخدمات تلعب دورا محوريا في الحياة العمومية للأفراد ،وتمكنها من الاستحواذ على التنظيمات الحديثة وفرض منطقها عليها وإعادة توجيه مسارها ،في المقابل عجزت التنظيمات الحديثة في تجسيد مبادئ البيروقراطية الحديثة .وهذا ما جعل الأفراد يعيشون بين هذين النسقين المتناقضين (التضامن التقليدي والحديث) كضرورة للتوافق مع معطيات هذا الواقع المعقد مادام الفرد لديه مصالح وأهداف و استراتيجيات يسعى إلى بلوغها .فأصبحت عناصر النسق الاجتماعي هي التي توجه أفعاله وسلوكه ،وحتى إن أراد المقاومة والتغيير فلا يمكنه ذلك ،لأنّ ذلك مرهون بالاستعداد الجماعي لإحداث التغيير،وتحليل الجداول الأخيرة يثبت استحالة ذلك على الأقل في الفترة القليلة القادمة لأنّ أغلب إجابات المبحوثون تتضمن التشبث بعناصر وقيم الثقافة التقليدية ،و هذا الواقع يعبر بوضوح عن مرحلة التغير الاجتماعي التي يشهدها المجتمع الجزائري التي تتميز ببعدها عن الحداثة.

لكن هذا لا يعني الانسحاب من المبادرة بالتغيير إلى الأحسن ،و ذلك بالفكر ،أومن خلال تنظيم الأفراد أنفسهم في شكل تنظيمات مدنية (كالأحزاب مثلا أو جمعيات...).

خاتمــة:

احتل موضوع التنظيمات الحديثة في وقتنا الحاضر أهمية بالغة ليس فقط في نظر الباحثين الغربيين الذين كانوا من أكثر المهتمين بدراستها فحسب، بل من قبل باحثين عرب وجزائريين و جاءت دراستنا الحالية في هذا السياق لتضيف توضيحات جديدة عن واقع وموقع هذه التنظيمات الحديثة في حياة الأفراد ومعرفة العلاقة بينها و بين التضامن التقليدي في الوسط الحضري التي تبدوا على أنّها علاقة تأثير وتأثر.

وللإحاطة بمختلف جوانب هذا الموضوع قمنا بادئ الأمر بالبحث في التراث النظري و الإمبريقي ،الغربي ،العربي، والجزائري الذي تضمن موضوع التضامن التقليدي و الحديث القائم على التنظيمات الحديثة ،وكذا موضوع التحضر بأبعاده المختلفة للكشف عن الصور والنماذج المختلفة لنسيج العلاقات المتغيرة والتفاعلات القائمة بين الأفراد والجماعات في محيطهم الحضري لفهم مختلف التأثيرات المتبادلة بينهما وبالتالي تحديد طبيعة علاقتها بالتنظيمات الحديثة .

فقد تطرقنا لبعض الإسهامات النظرية للباحثين في اتجاهات أساسية مختلفة تناولت قضايا التنظيم ،نذكر من بينها اتجاه التحليل الماركسي، واتجاه التحليل الفيبري، والاتجاه الوظيفي، و اتجاه مدرسة العلاقات الإنسانية، وغيرها من الاتجاهات النظرية المعاصرة في دراسة التنظيمات .

وقد استنتجنا أنّ هذه الاتجاهات النظرية تشترك في صفة أساسية هي سعيها الحثيث لمعرفة المشكلات المتعددة الناجمة عن التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة... بغية تقديم حلول متعددة لتلك المشكلات، ويمكن القول ،بأنّها شكلت إطاراً فكرياً عاماً يوضح قضايا التنظيم الناتجة عن التطور الكمي والكيفي الذي أحدث نمواً تنظيمياً هائلاً في المجتمعات الإنسانية.

هذا بالنسبة لموضوع التنظيم ،وقد لاحظنا بأنّه لا يمكن دراسة موضوع التنظيمات بمعزل عن موضوع التحضر والتحديث،ولذا قمنا برصد بعض ما جاء به الفكر السوسيولوجي الحضري ،وقد استخلصنا بأنّ التحول من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحضري من شأنه أن يولد نمط عيش مخالف لسابقه من حيث إطاره المادي الفيزيقي و غير المادي الاجتماعي .و يولد نمطا جديدا من التضامن قائما على تقسيم العمل ،ويتم في إطار تنظيمات حديثة .وعلى هذا الأساس قمنا ببحث مستفيض حول موضوع التضامن في مختلف الحقول النظرية .

لقد سمح لنا الاطلاع على هذا التراث النظري والإمبريقي من تحديد ،موضوع دراستنا وأبعاده وحدوده بدقة ،كما مكننا من صياغة إشكالية البحث وفرضياته ،،ورصد مختلف الأفكار التي تخدم موضوع بحثنا .وأفادنا فيما بعد لتحليل البيانات التي جمعناها ميدانيا من خلال عقد مقارنات بينها وبين ما أسفرت عليه نتائج البحث.

إذن ،وبعد الدراسات النظرية تم تدعيمها ببحث إمبريقي ،أستهل بإجراء مقابلة مع مجموعة من المبحوثين ،تم اختيارهم بطريقة قصدية ، وهَدَفْنَا من خلال هذه المقابلة جمع معلومات كيفية عن واقع الأفراد في علاقتهم بالتنظيمات الحديثة في الوسط الحضري ،ذلك أنّ نوعية العلاقة بهذه التنظيمات تكشف عن مدى نجاحها في القيام بدورها أم العكس .وقد دعمنا هذه التقنية ،باستمارة استبيان فيما بعد ،مكنتنا من جمع معطيات من الميدان للتحقق من فروض البحث.

و بناءً على الدراسة الإمبريقية تبين أن التنظيمات الحديثة الجزائرية تعاني من عجز وظيفي أعاق عملية التفاعل الايجابي معها . وعزز من النظرة النمطية الدونية اتجاهها ،و أسفر عن تبني استراتيجيات مختلفة للولوج إليها

أساسها التضامن غير الرسمي والروابط الأولية والشبكية بطابعها السطحي والمؤقت. والسعي الحثيث لتوسيعها باعتبارها مورد اجتماعي أو رأس مال اجتماعي هام لمواجهة الحياة المعقدة.ولا يخفى أن ذلك صعب المنال للغالبية كونه يرتبط ارتباطا وثيقا بالموارد ، بالمكانة وبالمركز الاجتماعي،و بالثقة في الآخرين بالدرجة الأولى كما بينه عديد الباحثين .

إنّ هذا الواقع يكشف عن مدى التنوع في الروابط الاجتماعية للفرد بالوسط الحضري في مواجهته للصعوبات المؤسساتية .

وبالموازاة تأكد لنا أنّ تعقد الحياة الحضرية والمؤسساتية وصعوباتها جعلت من الأفراد يواجهون معاناة في حياتهم العمومية .تتمثل بالدرجة الأولى في صعوبات المحيط، و انعدام الأمن الاجتماعي والخوف من تدني مستوى الثقة في المجتمع .وهذا ما حتم استمرار طابع العلاقات الأولية وبالأخص القرابية لمواجهة هذه التحديات وتحقيق نوع من الاستقرار والتوازن والحماية بمختلف أشكالها .وقد تجسد هذا في حجم التضامن المتبادل (تبادل المعونات والخدمات) وحجم الزيارات المنزلية المتبادلة ،والحرص على المحافظة على التماسك القرابي ،وترسيخه في أذهان أبنائهم.

ومن زاوية أخرى ،فقد كشفت الدراسة عن التضامن غير الرسمي بمختلف أشكاله وتجلياته ،علاقات أولية ،وشبكية في شكل واسطة أضحى أمرا شائعا بين أفراد المجتمع في ولوجهم للخدمات التي توفرها التنظيمات الحديثة.الأمر الذي أنتج ظواهر الاحتكار والهيمنة والقضاء على مبدأ تكافؤ الفرص ،وهذا ما أدى بدوره إلى إضعاف التنظيمات الحديثة وتكريس التنظيمات التقليدية بكل تبعاتها.و سيادة منطق العلاقات غير الرسمية والقضاء على هيبة القانون والثقة في التنظيمات.

وعليه ،يبدوا من خلال هذه النتائج ، تعايش أنماط متباينة من التفاعل والازدواجية في الأفعال في آن واحد ،فالفرد أصبح يتموقع بين التضامن التقليدي والحديث. و الموقف أو الواقع هو الذي يحدد نمط التضامن الذي يُلْجَأُ إليه .وهذا ما يتعارض مع القيم الحضرية والتحديث .وعليه فالمجتمع الجزائري لا يزال في مرحلة انتقالية بعيدة الأمد عن الحداثة،و عن تقسيم العمل.فالتضامن و العلاقات غير الرسمية في المجتمع الجزائري استطاعت أن تتملك التنظيمات الحديثة وتحولها لخدمة أهدافها ،و المؤسسة الحديثة لم تتمكن من فرض القواعد والقوانين والمبادئ التي بنيت على أساسها . ومن هنا تتجلى وتتأكد مظاهر الصراع والتناقض بين النسقين التقليدي والحديث بسبب اختلاف المصالح وتباين الأهداف التي يسعى إليها الأفراد أو الجماعات ، فلكل فرد أو جماعة أهدافها ومراميها المتمثلة في اكتساب أكبر قدر ممكن من الثروة وبلوغ أعلى مراكز السلطة. فأصبح الفرد يعيش بين هذا وذاك ويناور من خلالهما . كون لديه مصالح وأهداف يسعى لبلوغها ،وكأنّه أضحى غير مسؤول عن تصرفاته فالنسق هو الذي يوجهه .

وعليه فإنّ هذا الواقع يطرح مدى إمكانية حدوث التغير وتحديد مساره ،فهل هذه المرحلة التي وصفها البعض بأنّها انتقالية هي أمر حتمي مثلما نظر لها الباحثين الغربيين أم أنّها من إنتاج النظام العالمي ؟ أو من إنتاج ثقافة الملك العمومي ؟ لأنّ ثقافة القطاع الخاص ربما بوسعها أخذ المبادرة و تحقيق الإنماء التصاعدي والفعالية.

المراجـع

المراجع :

أولا :باللغة العربية :

1 – القرآن الكريم :(سورة آل عمران. سورة النساء.سورة المائدة. سورة الأنفال).

2- أنجرس ،موريس. **منهجية البحث في العلوم الإنسانية :تدريبات عملية**. ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون. الجزائر: دار القصبة، 2004 .

3- إبن خلدون، بن محمد عبد الرحمان.**مقدمة ابن خلدون لكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر** .ط1. سوسة تونس :منشورات دار المعارف للطباعة والنشر ،1991.

4- إبراهيم،عبد العزيز عيسى. **التشبيك في تنظيم المجتمع** .الأزاريطة:دار المعرفة الجامعية، 2004.

5- بوقرة،بلقاسم .**من الاستبداد الشرقي إلى النظام العالمي الجديد : تحليل نقدي للنظريات الغربية حول المجتمعات الشرقية : التاريخ الاجتماعي للجزائر تحت المجهر**. الجزائر: 2000.

6- بيومي ،عبد الغني عبد الله .**التنظيم الإداري :دراسة مقارنة للتنظيم الإداري الرسمي والتنظيم الإداري غير الرسمي** . الإسكندرية :منشأة المعارف ،2004.

7- بوحوش ،عمار.**دور البيروقراطية في المجتمعات المعاصرة** . عمان : المنظمة العربية للعلوم الإدارية ،1983

8- بن نبي ،مالك. **ميلاد مجتمع: شبكة العلاقات الاجتماعية**. ترجمة عبد الصبور شاهين.إشراف ندوة مالك بن نبي . طرابلس لبنان :دار الفكر ،1974.

9 – بومخلوف ،محمد:

أ– التحضر .ط 1. الجزائر :دار الأمة ،2001.

ب- **التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر :التجربة والآفاق**. ط 1. الجزائر: دار الأمة،2001 .

10- بومخلوف ،محمد وآخرون .**واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري :القطيعة المستحيلة** . سلسلة إحذر الخطر قبل فوات الأوان. ط 1 . الجزائر :دار الملكية،2008 .

11- بومخلوف ،محمد وآخرون.**الشباب الجزائري: واقع وتحديات** .سلسلة إحذر الخطر قبل فوات الأوان .ط 1 . الجزائر :دار الملكية،2012 .

12- ثابت ، إدريس عبد الرحمن. **إدارة الأعمال: نظريات و نماذج و تطبيقات**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005.

13- الجيلاني ،حسان .**التنظيم والجماعات**.ط1. الجزائر :دار الفجر للنشر والتوزيع،2008.

14- الجوهري ،عبد الهادي.**التضامن الاجتماعي في مجال التنمية الاجتماعية** . القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ،1986.

15- الجوهري ،عبد الهادي و أبو الغار إبراهيم.**إدارة المؤسسات الاجتماعية :مدخل سوسيولوجي**. القاهرة:دار المعرفة الجامعية ،2007 .

16- الجولاني،عمر فادية.**علم الاجتماع الحضري** . الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب ،1997

17- ـــ.**الأنساق الاجتماعية المتغيرة** . الإسكندرية:المكتبة المصرية، 2004 .

18- حريم ،حسين .**إدارة المنظمات** :منظور كلي .ط1. عمان الأردن :دار الحامد للنشر والتوزيع ،2003.

19- الحسيني، السيد . **النظرية الاجتماعية ودراسة النظم**. ط4 . مصر: دار المعارف ،1983.

20- خضير، إدريس .**التفكير الاجتماعي الخلدوني وعلاقته ببعض النظريات الاجتماعية** .ط2.الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،1992.

21- خاطر ، مصطفى أحمد. **الإدارة وتقويم مشروعات الرعاية الاجتماعية** . الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث ،1990.

22- الخولي ،سناء.**التغير الاجتماعي والتحديث** .الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية ،1988 .

23- دوركايم ،إميل .**في تقسيم العمل الاجتماعي** .ترجمة حافظ الجمالي .مجموعة الروائع الإنسانية اليونسكو .بيروت :اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع 1982.

24- ديليو ، فوضيل و آخرون. **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية** ، قسنطينة :دار البعث ، منشورات جامعة منتوري، 1999.

25- الدراجي، بوزياني . **العصبية القبلية :ظاهرة اجتماعية وتاريخية على ضوء الفكر الخلدوني** . سلسلة العصبية القبلية . الجزائر :دار الكتاب العربي ، ،2003.

26 - زعتر، جازية. **أصول التنظيم والإدارة** .ط 2 . القاهرة :مكتبة عين شمس ،1998.

27- ـ.**أصول الإدارة والتنظيم :اتجاهات معاصرة في الإدارة** .ط3 . القاهرة :مكتبة عين شمس ، 1999.

28- الزيات ،عبد الحميد كمال.**علم الاجتماع المهني** :مدخل نظري. القاهرة :مكتبة الشرق ،1980.

29- سلاطنية ،بلقاسم و قيرة إسماعيل.**التنظيم الحديث للمؤسسة: التصور والمفهوم** . ط1 . القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ،2008 .

30- سعيدان ،علي.**بيروقراطية الإدارة الجزائرية**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،1981.

31- سلامة ،علي محمد.**الانفتاح الاقتصادي وآثاره على الأسرة** .تصدير عاصم الدسوقي . الإسكندرية :دار الوفاء ،2002 .

32- السروجي،مصطفى طلعت.**رأس المال الاجتماعي** . القاهرة :مكتبة الأنجلو مصرية ،2009.

33- السويدي ،محمد . **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**. الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.

34- الساعاتي، حسن سامية .**ابن خلدون مبدعا :قراءة جديدة لفكره ومنهجه في علم الاجتماع**.ط1. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ، 2006.

35- السيد ،عبد العاطي السيد .**علم الاجتماع الحضري**. ج1. ،الإسكندرية ،الأزاريطة :دار المعرفة الجامعية ،2003.

36- السقا، علي السيد سامر.**أجهزة تنظيم المجتمع في إطار التحديث والمعاصرة** .ط1 . ،تقديم نبيل ،محمد صادق . المنصورة ،مصر :المكتبة العصرية، 2006 .

37 - السعيد ،عمر وآخرون. **مبادئ الإدارة الحديثة**. ط1. عمان: مكتبة دار الثقافة الحديثة للنشر و التوزيع،2003

38- الشرقاوي، علي. **العملية الإدارية: وظائف المديرين**. ط 1 . الإسكندرية، مصر :الدار الجامعية الجديدة للنشر ،2002 .

39- الصيرفي ،عبد الفتاح محمد.**مبادئ التنظيم والإدارة** .ط1. عمان ،الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع ،2006.

40- طولان ، عزت أماني.**القرية بين التقليدية والحداثة** . الإسكندرية :المكتبة المصرية ،2004.

41- عبد الحميد أحمد رشوان، حسين. **علم الاجتماع التنظيم**. نقلا عن :عبد الهادي الجوهري .**علم الاجتماع الإدارة** ،مفاهيم وقضايا .

42- ـــ.**علم الاجتماع النفسي المجتمع ،الثقافة ،الشخصية** . الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ،2005..نقلا عن سيد صبحي، الإنسان وسلوكه الاجتماعي.

43- عودة ،محمود . **أسس علم الاجتماع** .دار النهضة العربية ،بيروت ،لبنان ،بدون تاريخ .

44- عامر ،سلمان عبد الملك.**الضمان الاجتماعي في ضوء المعايير الدولية والتطبيقات العملية** . تقديم عبد السلام شعيب .المجلد الأول . بيروت ،لبنان :منشورات الحلبي الحقوقية ، ،1998.

45- علي، عبد السلام علي . **المساندة الاجتماعية وتطبيقاتها العملية في حياتنا اليومية**.ط1. مصر :مكتبة النهضة المصرية ،2005.

46- عبد المعطي ،عبد الباسط.**اتجاهات نظرية في علم الاجتماع** . الكويت :عالم المعرفة ،1998.

عبد المعطي ،عبد الباسط و الهواري ،مختار عادل .في النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع .الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية ،بدون تاريخ.

47- علوان،ناصح عبد اللّه.**التكافل الاجتماعي في الإسلام** . حلب :دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ،دون سنة نشر.

48- غيث ،عاطف محمد .**علم الاجتماع الحضري :مدخل نظري**. بيروت :دار النهضة العربية ،1988.

49- فهمي ،سيد محمد. **الرعاية الاجتماعية و الأمن الاجتماعي**. الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث ،1998 .

50- مراد ،عبد الرحمان فاروق. **دور القيم الغائية التي تحكم بناء الفرد في مكافحة جريمة الرشوة.** الرياض :المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب،1992.

51- فاعور ،علي.**آفاق التحضر العربي:نمو المدن والعواصم الكبرى ،التنمية الحضرية والسكن العشوائي ،ما بعد القاهرة و كوبنهاغن و اسطنبول** .ط1. بيروت لبنان :دار النهضة ،2004.

52- فوكوياما ،فرانسيس .**الثقة : الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي.** ترجمة معين الإمام ومجاب الإمام .ط1 .بدون بلد نشر ،بدون دار نشر، 1998.

53- ــ .**الثقة ، الفضائل الاجتماعية لتحقيق الازدهار**،ط1،مركز الإمارات العربية للدراسات والبحوث الإستراتجية ، الإمارات العربية المتحدة .1998.

54- قباري، إسماعيل .**علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتغيير والتنمية** . الإسكندرية: منشأة المعارف ، 1986 .

55- قنوص، محمد صبحي.**دراسات حضرية :مدخل نظري** .ط1. القاهرة :الدار الدولية للنشر والتوزيع ،1994

56- الكبيسي ، عامر .**الفكر التنظيمي :التنظيم الإداري الحكومي بين التقليد والمعاصرة** .ط1. سلسلة الرضا للمعلومات. دمشق ،سوريا: دار الرضا للنشر ،2004.

57- لطفي، إبراهيم طلعت. **علم اجتماع التنظيم**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،2007 .

58- مشورب ،إبراهيم .**المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة**.ط2.بيروت :دار المنهل اللبناني ،2004.

59- ماهر، أحمد .**التنظيم** .بدون بلد نشر ،ودون دار النشر ،2005.

60- مغربي ،عبد الغني .**الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون** .ترجمة محمد الشريف ،بن دالي حسين. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1988 .

61- محمد ،علي محمد. **علم اجتماع التنظيم** : مدخل للتراث و المشكلات و الموضوع و المنهج . الطبعة 3 .الإسكندرية .دار المعرفة الجامعية، 2003 .

62- مصطفى ،عمر التبر .**التحضر في المجتمع العربي** . ط 1 .طرابلس:أكاديمية الدراسات العليا ،2005.

63- المنيف ، عبد الله إبراهيم. **تطور الفكر الإداري المعاصر**. الرياض :دار الآفاق للنشر والإعلام ،2000.

64- وطفة، أسعد علي. **الأسس العلمية في التنشئة الاجتماعية:إضاءة نقدية ميدانية**. الكويت :مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2012.

65- من المتخصصين .**علم الاجتماع الأسري**. مصر :الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،2009 .

المجـلات :

1- أحمد، عبد العظيم ومحمد، البشرى السيد."**التحضر في الدول النامية**"،معهد الدراسات الحضرية ،جامعة الخرطوم .(وثيقة الكترونية).PDF

2- بودون، عبد العزيز ."التحضر في الجزائر" .مجلة الباحث الاجتماعي ،قسم علم الاجتماع ،جامعة قسنطينة،العدد 5،(جانفي 2004).

3- بومخلوف ،محمد."الروابط الاجتماعية ومشكلة الثقة **"**.الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري. ،فعاليات الملتقى الوطني الرابع لقسم علم الاجتماع ،منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر ،(2007،2008).ص ص 19-40.

4- بن نوار، صالح." فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية". مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة. الجزائر،(2006).PDF ص ص 25-38.

5- دلاسي ،محمد ."أسباب تغير الأنماط والعلاقات الأسرية :التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية ".منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر: (2006،2005).PDF ص ص 36-44.

6- رتيمي، الفضيل . "التنشئة الاجتماعية والروابط داخل المنظمة الصناعية "،أعمال الملتقى الرابع حول موضوع الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري . الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري. فعاليات الملتقى الوطني الرابع لقسم علم الاجتماع ،منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر ،(2008،2007).ص ص207-242.

7- السقا سميرة ." تغير وضعية المرأة و التغيرات الأسرية". منشورات كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، الجزء الأول، العدد 2 ، جامعة الجزائر.(2005 - 2006).

8- صديق، حسين. "**الاتجاهات النظرية التقليدية لدراسة التنظيمات الاجتماعية :عرض –وتقويم**" .مجلة جامعة دمشق العدد 03 ، المجلد27 .(2011) . نقلا عن الحسيني السيد محمد . **النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم**. مصر: دار المعارف(1975) .ص ص 323 -PDF.361

9- عشوي ،مصطفى وآخرون ."الواسطة والفساد في إدارة المال والأعمال دراسة إقليمية مقارنة" .مجلة أفكار وآفاق ،العدد 1،(مارس 2011).

10- قيرة ،إسماعيل. **في** النقد الاجتماعي ،تدويل الاقتصاد الرسمي وصعود الحثالة الاجتماعية .بدون توثيق. وثيقة إلكترونية PDF.

11- معتوق ،جمال.قراءة نقدية في الروابط الاجتماعية:حالة المجتمع الجزائري . الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري. ،فعاليات الملتقى الوطني الرابع لقسم علم الاجتماع ،منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر ،(2008،2007).ص ص 254-268.

12- مرضي ،مصطفى.الرابطة الاجتماعية في الجزائر :مساراتها ،وأزماتها وضرورة تحديثها . الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري. ،فعاليات الملتقى الوطني الرابع لقسم علم الاجتماع ،منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر ،(2008،2007). ص ص 89-95.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1- بن نوار، صالح ." الفعالية التنظيمية" .رسالة دكتوراه .جامعة منتوري .قسنطينة .الجزائر ،2004.

2- بوشلوش ،الطاهر. "التحولات الاجتماعية و الاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999)": دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجزائري".أطروحة دكتوراه دولة . جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله .2006.

3- بوكربوط ، عزالدين. "المتبقين من العمال بعد عملية التقليص من عددهم و فعالية التنظيم في المؤسسة الاقتصادية العمومية: دراسة مرآب السيارات الصناعية بالروبية". أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في علم الاجتماع التنظيم و العمل. الجزء الأول. جامعة الجزائر ،2008.

4- جعيجع ،مختار."**إستراتيجية التنظيمات الإسلامية وأنشطة الشباب السياسية :دراسة ميدانية ،حركة مجتمع السلم نموذجا .أطروحة دكتوراه** ،جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله ،2012

5- حمدوش، رشيد. "الاستراتيجيات العلائقية، الرباط الاجتماعي و إشكالية التقاليد و الحداثة من خلال التصورات الشبانية :دراسة ميدانية : مدينة الجزائر نموذجًا توضيحيًا" .أطروحة دكتوراه .جامعة الجزائر (2). 2006.

6- السويسي ،عبد الوهاب. "الفعالية التنظيمية :تحديد المحتوى و القياس باستعمال أسلوب لوحة القيادة".أطروحة دكتوراه دولة .جامعة الجزائر 3. 2004.

7- مشير ، زبيدة ."البيئة المدرسية وانعكاساتها على الفعالية التنظيمية :دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم الثانوي". شهادة ماجستير .جامعة الجزائر 2007-2008،ص 28 .نقلا عن فاروق ،عبده فليهو السيد، محمد عبد المجيد. السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية . عمان، الأردن: دار النشر للنشر والتوزيع والطباعة ، 2005.

8- يعلى ،فاروق ."التحضر والعلاقات الاجتماعية للأسرة النازحة :دراسة ميدانية بمدينة سطيف ".رسالة مكملة لنيل شهادة ماجستير ،جامعة الجزائر 2 ،2006،2005.نقلا عن بومخلوف، محمد.المشكلات الحضرية الراهنة والتحديات المستقبلية للمدن الجزائرية. بحث مقدم للملتقى الوطني حول أزمة المدينة .من 8-9 ديسمبر2003. جامعة قسنطينة (CD).

الأوراق المقدمة في الندوات والمؤتمرات واللقاءات العلمية :

1- سماتي ،الطيب.الإطار القانوني للتأمينات الاجتماعية في التشريع الجزائري ومشاكله العملية .ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التقليدية .25-26 أفريل 2011 .جامعة فرحات عباس .سطيف ،2011.

2- السويدي ،محمد . "**الهجرة الداخلية والتنمية الريفية:مختارات من بحوث ومناقشات ندوة الهجرة الداخلية والتنمية الريفية** . عقدت بتونس من13- 15سبتمبر. 1988 ، الكويت :المعهد العربي للتخطيط ، 1992 .

القواميس والمعاجم :

1- ابن منظور ،جمال الدين .**لسان العرب** .تحقيق عامر أحمد ،حيدر.مراجعة عبد المنعم خليل بركات.ط 1.المجلد السابع . بيروت ،لبنان :دار الكتب العلمية ، 2005.

2- بدوي، زكي أحمد .**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**.ط1. بيروت :دار العلم للملايين ،1987.

3 – الحموي ،مأمون وآخرون .ط2. بيروت: دار المشرق ، 2001.

4- علي، محمد كمال. **معجم مصطلحات التنظيم و الإدارة** القاهرة:دار النهضة العربية ،1984 .

5 - غيث ،عاطف محمد. **قاموس علم الاجتماع** .مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979 .

6-ـ .**قاموس مصطلحات علم الاجتماع** ، مصر: دار المعرفة الجامعية، لم تذكر السنة.

7- فريدريك ،معتوق .**معجم العلوم الاجتماعية**:انكليزي فرنسي عربي : مراجعة وإشراف محمد ، دبس . بيروت لبنان :أكاديميا 1998.

8- مذكور ،إبراهيم. **المعجم الفلسفي** القاهرة. مجمع اللغة العربية و الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1983.

9- نعمة، أنطوان وآخرون. **المنجد في اللغة العربية المعاصرة** . إشراف كميل، اسكندر حشيمة وآخرون .مراجعة،مأمون ، الحموي وآخرون .ط2. بيروت: دار المشرق ، 2001.

تقارير المؤسسات الرسمية :

1- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ،النصوص التشريعية المنظمة لهيئات الضمان الاجتماعي.2013.

2- الديوان الوطني للإحصاء . الديمغرافيا .حوصلة إحصائية 1962 – 2011 . أفريل 2013.

3- الديوان الوطني للإحصاء . التحضر.حوصلة إحصائية 1962 – 2011 .أفريل 2013.

الجرائد :

جريدة الشروق اليومي .

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية :

الكتب :

1-Ansart, Pierre**. les sociologies**. paris : Ed, vigot, 1989.

2-Boukhobza, M'Hammed :**Ruptures et Transformations sociales en Algérie**. Volume 2, Algérie : Ed OPU, 1989

3- Bernoux, Philippe **. La sociologie des Organisations**. 5éme ed. paris :Ed seuil, 1990.

4- Bourgeois ,Léon. **Solidarité**. 1re éd. Paris : Armond colin et Cie éditeurs,1896.

5- Bourdieu ,Pierre**. Le Capital social ; Notes provisoires** » , in Bivort ,(A) et Lallement (M) . **Le capital social :performance, équité et réciprocité**. paris : Ed la Découverte, 2006

6- Crozier ,Michel, et Friedberg Erhard.**L'acteur et le système.** Paris :ed seuil ,1977.

7- Duvignaud ,Jean .**La Solidarité :Liens de sang et liens de raison** .Diriger Jean Montalbetti .« Collection :Idées- Forces ».France :ISBN.1986.

8- El Kenz, Ali**.Au fil de la crise**. 4 études sur l'Algérie et le Monde arabe. Alger : Ed, Bouchéne, ,1989.

9- François, Lourain .**Réseaux sociaux et classifications sociales :Essai sur la géométrie des structures sociales** . Paris : Herimon , 1975.

10- Icheboudene , Larbi**. Alger Histoire et capitale de destin national.** Alger : Ed CASBAH , 1997.

11- Nselnempeti ,Mpse.L**'évolution de la solidarité Zaïre le cas des Ntomba et Bansegele de la mai –Ntomba /Nselge.Mpet Mpse** .Kinshasa :P.U.Z.1979.

12- Pitrou ,Agnès . **Vivre sans famille :Les solidarités familiales dans le monde d'aujourd'hui** .2ème éditions. Toulouse Cedex. Privat,1992.

13- Putnam Robert. **Bowling alone : Le déclin du capital social aux Etats-Unis** / in Bivort ,A et Lallement , M . **Le capital social :performance, équité et réciprocité**. paris : Ed la Découverte, 2006

المجلات والدوريات:

1- Bourdieu ,Pierre. « Le capital social, notes provisoires ». revue actes de la recherche en sciences sociales, N°31, Paris : éd le Seuil, (01-1980).

2- Forse ,M. « Capital social et emploi ». La revue l'année sociologique .N°1, vol 47, PUF, Paris, (1997).

3- Nan, Lin . « Les Ressources sociales;une théorie du capital social». Revue Française de Sociologie N°4 (1995) , consulté le(12 Janvier 2010).

4- Nan, Lin « Les Ressources sociales ;une théorie du capital social ». traduction, Lazega (E) Revue Française de Sociologie .N°4 (1995) , consulté le (12 Janvier 2010)

5- Salhi ,Tarik . « le système des retraites au titre de la sécurité social en Algérie : réalités et perspectives ». sous la direction de bouyacoub Ahmed .Oran . (2004)

6- Safar Zitoun, Madani « La protection sociale en Algérie : Evolution , Fonctionnement et tendances actuelles ».in L'Etat face aux débordements du social au Maghreb, Ouvrage collectif sous la direction de Catusse M .Destremau B.et Verdier. Paris :Editions IREMAM-KARTHALA,2010 :PP53-93.

7- Ventolini ,S. « l'analyse des réseaux sociaux ; pour une autre approche du développement professionnel ». Laboratoire d'économie et de gestion, Université de Bourgogne.(2008).

الأوراق المقدمة في الندوات والمؤتمرات واللقاءات العلمية :

8- Degenne Alain et Lebeaux Marie-Odile et Lemel Yannick**.** Le capital social dans la vie de tous les jours**,** Le Capital social ,Actes du colloque organisé par le GRIS, Université de Rouen 6 février 2003 Avec la collaboration de CRIDA-LSCI, GEODE, CIRTAI, Département de sociologie . Cellule GRIS N° 10 ,(Mars 2004).

3- De Lurdes Baptista Quaresma ,Maria**.** La solidarité :Son expression ,ses formes une réflexion sur le concept de solidarité.Direction Générale des Affaires Sociales, Ministère du Travail et de la Sécurité Sociale du Portugal. N° 9,(novembre 1996) .

4- Ponthieux, Sophie. Que faire du capital social : Le Capital social. Actes du colloque organisé par le GRIS. Université de Rouen 6 février 2003 Avec la collaboration de CRIDA-LSCI, GEODE, CIRTAI, Département de sociologie . Cellule GRIS N° 10 , (Mars 2004).

القواميس والمعاجم:

1- Akoun ,André et Ansart, Pierre . **Dictionnaire de Sociologie**. ISBN. **Le Rebert Seuil ,**1999,

2- Ferréol ,Gille et autres **. Dictionnaire de Sociologie** .3Ed, Armand Colin, 2004.

3- Gresle ,François et Autres . **Dictionnaire des sciences humaines :Sociologie ,Psychologie social ,Anthropologie).**Nathan.1990.

4- Sumpf ,Joseph, et Hugues ,Michel .**Dictionnaire de sociologie**. France : librairie la rousse,1973.

5-Willems, Emilio .D**ictionnaire de Sociologie.** Adaptation Française par Armand Cuvillier.2 Ed. Série A, Auteurs Contemporains, Paris : Librairie Marcel Rivière et Cie ,1970.

تقارير المؤسسات الرسمية :

1- Ministère de la solidarité nationale et de la famille .**Evolution du secteur de la solidarité nationale et de la famille 1962-2010**.Bilan final .2011.

2- ONS .**Collection statistique : statistique social** :Armature Urbaine ,Résultats issus de l'exploitation exhaustive ,5ème recensement général de la population et de l'habitat,№163,2008.

3- ONS .**Collection statistique : statistique social. Activité , Emploi & Chômage**. N°683.Septembre 2014.

الملاحق

أسئلة المقابلـة :

المحور الأول : فعالية التنظيمات الحديثة وعلاقتها بظهور الشبكات الحديثة .

س1 :يلاحظ أنّ الإنسان "الفرد" في المجتمع الجزائري لايمكنه الاعتماد على المؤسسات الحديثة في تأمين حياته .مار أيك؟

س2: هل تؤيد في نظرك القول "الإدارة ليست في خدمة المواطن وإنّما تضغط على المواطن" ؟ أعط أمثلة .

س3 : يلاحظ أنّ الإنسان في المجتمع الجزائري حتى يستفيد من الخدمات لابد له من الاعتماد على علاقات أو بناء علاقات أو الدخول في شبكات اجتماعية جديدة ،في نظرك كيف يبني هذه العلاقات ؟

س4:حسب معايشتكم للواقع الجزائري فإنّ الفكرة السائدة في المجتمع الجزائري هي ضرورة امتلاك الإنسان "الفرد" لعلاقات في كل مكان حتى يضمن حقوقه.ما مدى موافقتكم على هذا الرأي؟

المحور الثاني :تعقد الحياة الحضرية والمؤسساتية والتمسك بالتضامن التقليدي :

س1: في رأيك . "بغض النظر عن التضامن المادي" هل يستطيع الإنسان "الفرد" في المجتمع الجزائري أن يعتمد فقط على التضامن التقليدي في تأمين حياته والتغلب على الصعوبات التي تواجهه في الحياة الحضرية ؟

س2 :يلاحظ أنّ سكان المدن في المجتمع الجزائري يحاولون قدر الإمكان المحافظة على التضامن التقليدي (علاقات القرابة ...) نظرا لأنّ المؤسسات الحديثة غير قادرة أو لاتكفي لتأمين حياتهم.مار أيك؟

المحور الثالث : التضامن التقليدي والشبكات الحديثة واختراق التنظيمات الحديثة.

س1 :إذن :مادام اتفقنا أنّ الإنسان في المجتمع الجزائري حتى يستفيد من الخدمات لابد له من الاعتماد على علاقات بناء علاقات أو الدخول في شبكات اجتماعية جديدة ،ما تأثير ذلك على فعالية الإدارة؟ ألا يؤثر ذلك سلبا على موضوعيتها ؟ ألا يفقدها مصداقيتها ؟ إذن كيف هي الإدارة الجزائرية؟

س2: يلاحظ في المجتمع الجزائري تفاقم ظاهرة الفساد والرشوة والمحسوبية وغيرها ...في الإدارة الجزائرية .في رأيكم ماهي الجهات المسئولة عن هذا ؟ الفرد ،الدولة ،أخرى....

المحور الرابع :العلاقات الرسمية والعلاقات غير الرسمية :

س1 :في رأيك .هل يستطيع أن يؤمن الفرد نفسه أو حياته في المجتمع الجزائري بدون علاقات (وساطة ،المحسوبية .....)؟

س2:في نظرك . هل يستطيع أن يعيش بأمان في المجتمع الجزائري من لايمتلك شبكة علاقات قوية ؟

س3 : هل تؤيد القول بأنّ العلاقات تجاوزت القانون "المؤسسات الحديثة " أو بعبارة أخرى أضعفتها ؟

المحور الخامس : بين النسق التقليدي والنسق الحديث:

س1 :يلاحظ أنّ الإنسان "الفرد" في المجتمع الجزائري أصبح يعيش بين نسقين هل تؤيد هذا القول؟ أو مارأيك؟

س2:: يلاحظ أنّ الإنسان في المجتمع الجزائري أصبح يناور ويكيف إستراتيجية تحقيق أهدافه وفقا لموقع قوته . بمعنى تارة حسب النسق التقليدي (علاقات قرابة ،جيرة ،صداقة ..) وتارة أخرى حسب النسق الحديث (القانون ..).

بيانات عامة :

تاريخ المقابلة :

مكان المقابلة :

المدة الزمنية :

السن :

المستوى التعليمي :

مكان الإقامة :

الوضعية الاجتماعية (الحالة المدنية ،عدد الأبناء).

الوضعية المهنية :

قطاع النشاط :

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم الاستمارة.....

جامعة الجزائر (2)

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية .

قسم :علم الاجتماع

تخصص: تنظيم وعمل .

استمارة استبيان:

بعد التحية والتقدير:هذه الاستمارة خاصة ببحث علمي ميداني لتحضير شهادة دكتوراه في علم الاجتماع حول موضوع " التنظيمات الحديثة وعلاقتها بالتضامن الاجتماعي".

من إعداد الطالبة:

حسينة قاشي تحت إشراف الدكتور:

بومخلوف محمد .

الرجاء منكم القراءة المتأنية للأسئلة والإجابة عنها بكل صدق وموضوعية، والمعلومات المقدمة من طرفكم لن تستعمل إلاّ لأغراض البحث العلمي، فلا يهمنا الأشخاص والأسماء بقدر ما تهمنا الإجابات العامة.

ملاحظة:

- أن لا يقل عمرك عن 35 سنة.
- أن تكون متزوجا.
- أن يكون مكان الميلاد في وسط حضري.
- لا تذكر اسمك ولا عنوانك.
- ضع علامة (+) أمام الإجابة المناسبة .

شكرا جزيلا على تعاونكم

المحور الأول:

1- السن.....

2- الجنس ، ذكر ☐ أنثى ☐

3- المستوى التعليمي .....

4- مكان الميلاد : (البلدية).....الولاية .....

5 – الحالة المدنية :-

- متزوج(ة) ☐
- مطلق (ة) ☐
- أرمل (ة) ☐

6- مكان الإقامة الحالية (البلدية).....الولاية .....

7- نوع الأسرة:

- ممتدة (يعيش معها الأجداد ،تعيش معها أسر أخرى،يعيش معها أشخاص آخرون ☐
- نووية (تعيش لوحدها في المسكن أي الأب والأم والأطفال فقط) ☐

8 -الوضعية المهنية:- عامل ☐ متقاعد ☐ بدون عمل ☐ وضعية أخرى .....

9- الوضعية المهنية للزوج (ة):- عامل ☐ متقاعد ☐ بدون عمل ☐وضعية أخرى .....

إذا كان(ت) يعمل حدد المهنة :.....

10- عدد الأبناء : الذكور ..... الإناث.....

11- هل الأبناء: (أذكر جميع الوضعيات). يدرسون ☐ يعملون ☐عاطلون ☐أخرى.....

12-نوع المسكن: فيلا ☐شقة في عمارة ☐ مسكن تقليدي (حوش مثلا) ☐مسكن هش ☐

نوع آخر أذكره.....

13 – هل هو ملك خاص ☐ كراء ☐ سكن وظيفي ☐ إعارة ☐آخر أذكره.....

14 – ما هو عدد الغرف عدا المطبخ ؟ .....

15 – ما هو معدل دخل الأسرة ؟

أقل من 15000دج ☐ 15000 إلى أقل 20000 دج ☐ 20000 دج إلى أقل من 25000 دج ☐

25000 دج إلى أقل من 30000 دج ☐ 30000 دج إلى أقل من 35000 دج ☐

35000 إلى أقل من 40000 ☐ 40000 فأكثر ☐

المحور الثاني:

16- عند قضاء حاجة في الإدارات العمومية مثل(البلدية، الدائرة، البنك، مؤسسات التأمين، وغيرها...) ، هل تحضى ؟ باستقبال جيد ☐جيد نوعا ما ☐ سيء نوعا ما ☐سيء جدا ☐

إذا كان الجواب بسيء ،كيف ذلك؟.....

.....

17- عادة عند قضاء حاجة في الإدارات العمومية كيف تحصل على المعلومات ؟ مكتب الاستعلامات (الاستقبال والتوجيه) ☐ اللوائح ☐الأفراد الوافدين (الزائرين) ☐طريقة أخرى، أذكرها.....

18- عند القيام بعملية إدارية ، هل يتم ذلك بسهولة ومرونة ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بلا ، إلى من تلجأ ؟ اختر أكثر من إجابة . البحث عن شخص تعرفه هناك ☐ البحث عن وساطة ☐ البحث عن شخص يقدم لك خدمة بخدمة ☐ تقديم هدية ☐أخرى.....

19- تعاني الإدارة الجزائرية من : (يمكن اختيار أكثر من إجابة) : سوء التنظيم والتسيير(الفوضى) ☐ البيروقراطية ☐ المحسوبية الرشوة ☐ عدم احترام القوانين ☐عدم احترام المواعيد ☐ نقص المعلومات ☐ الغموض الإبهام ☐ طول مدة الانتظار في تسليم الوثائق ☐ قلة الإمكانيات ☐أخرى أذكرها .....

20- عادة هل تعتمد على الوساطة كأول طريقة لقضاء حاجاتك الإدارية (في الإدارة العمومية ،البلدية ،الدائرة ،التأمينات...) ؟ دائما ☐ أحيانا ☐ لا ☐

-إذا كان الجواب دائما ،وأحيانا ، لماذا ؟.....

.....

21- هل سبق وأن واجهتك عراقيل عند قضاء حاجاتك الإدارية ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا نعم ، هل ؟ : - طلبت المساعدة لتخطي هذه العراقيل ☐ تخليت عنها ☐

-إذا كان الجواب طلبت المساعدة ، ممن :(من هو هذا الشخص):قريب ☐ زميل في المهنة ☐صديق ☐ جار ☐ شخص تعرفت عليه بنفسك ☐ آخر ،أذكره .....

22- ما نوع هذه المساعدة ؟ توفير المعلومات الضرورية ☐ - نصائح و إرشادات ☐

- التدخل بطريقة مباشرة ☐ - وساطة ☐ أخرى .....

23- هل مكنتك هذه المساعدة من تخطي هذه العراقيل؟ نعم ☐ لا ☐

24- هل سبق وأن توسط لك شخص في قضية إدارية من القضايا الآتية؟ (يمكن اختيار أكثر من شخص في القضية الواحدة)

القضية الإدارية	الشخص الذي توسط لك					
	قريب	صديق	زميل في العمل	جار	علاقة كونتها بنفسك	آخر
أخذ موعد في مستشفى						
إدخال مريض للمستشفى						
إعادة أحد الأبناء المطرودين للمدرسة						
إنجاح أحد الأبناء الراسبين في المدرسة						
تغيير التوجيه البيداغوجي(تغيير الشعبة) لأحد أبنائك						
تحويل أحد أبنائك من مدرسة لأخرى						
إيجاد منصب عمل لك أو لأحد أبنائك						
إرجاع رخصة السياقة أو وثائق السيارة						
قضايا أخرى يمكن ذكرها:						
قضايا أخرى يمكن ذكرها:						

25-في حالة المرض، هل تتوجه ؟ إلى المستشفى ☐ إلى عيادة خاصة ☐
لماذا في كلتا الحالتين ؟.....

26- هل الخدمات التي تقدمها المستشفيات ؟ كافية ☐ غير كافية ☐

إذا كان الجواب بغير كافية، كيف ذلك؟ .....

.....

27-إذا كان لديك أبناء يدرسون، هل ترى بأنّ المدرسة تكمل أهدافك في تربية أبنائك ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بلا، كيف ذلك؟ .....

.....

28-في حالة وقوع خطر (أمن اجتماعي) إلى من تلجأ أولا ؟ رتب بالأرقام (1،2،3،4،5،6،7،.....)

إلى مصالح الأمن (الشرطة، الدرك ،القضاء .....) ☐ العائلة ☐ الأقارب ☐ الجيران ☐أفراد في الحي ☐الأصدقاء ☐ أشخاص كونتهم بنفسك ☐ جهات أخرى ،أذكرها .....

لماذا في كل الحالات؟.....

.....

29- هل سبق وأن لجأت إلى المؤسسة الأمنية(شرطة، درك) في قضية ما؟ نعم( ) لا( )

إذا كان الجواب بـ / نعم، هل استعنت(يمكن اختيار أكثر من إجابة): أحد

أفراد العائلة(الأقارب) ( ) الجيران( ) أفراد من الحي( ) أصدقاء( )

آخرون أذكرهم.....

30- هل تشعر بالأمن والراحة النفسية، الاجتماعية في حياتك العمومية ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بلا :لماذا ؟.....

31- ما درجة موافقتك على العبارات الآتية:

الاختيارات / العبارات	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق **تماما**
يمكن أن أقضي حاجات من الإدارة بكل سهولة					
يمكن أن أحصل على المعلومات بالإدارات الجزائرية بكل سهولة					
أصبحت شبكة العلاقات ضرورية لحياتنا اليومية					
أصبحت الوساطة أمرا ضروريا لقضاء الحاجات الإدارية					
المؤسسات الحديثة في خدمة ذوي المعارف والنفوذ					
الوساطة تؤدي إلى المظالم					
فشل الإدارة هو سبب الوساطة					
ضعف الإدارة سببه الوساطة					
نمو الوساطة سببه فوضى وضعف الإدارة					
الواسطة عطلت المشاريع					

المحور الثالث :

32- رتب بالأرقام (1،2،3، 4....): حسب رأيك ،كيف يستطيع أن يؤمن الفرد نفسه أو حياته في المجتمع الجزائري ؟ بامتلاك ثروة "المال" ☐ امتلاك شبكة علاقات قوية(معارف) ☐

الاعتماد على العائلة والأقارب ☐ الاعتماد على المؤسسات الحديثة (القضاء، الشرطة، البنوك.....) ☐

جهات أخرى أذكرها و رتبها ،.....

33- على من تعتمد في مشكلاتك الحياتية ؟ رتب بالأرقام (1،2،3،4،5...): العائلة ☐ الأقارب ☐ ،شبكة العلاقات ☐ الجيران ☐ المؤسسات الحديثة الاعتماد على المؤسسات الحديثة (القضاء ،الشرطة ،البنوك ...) جهات ☐ أخرى رتبها .....

34- عند الاقتراض إلى من تلجأ من الجهات التالية (رتب حسب الأولوية بالأرقام 3.2.1 ،4،5،6...)،إذا تساوت الجهات في نفس الأولوية ضع نفس الرقم) : العائلة ☐ الأقارب ☐ الأصدقاء ☐ الجيران ☐ البنوك ☐ جهات ☐ أخرى(المؤسسة التي تعمل بها) ☐

لماذا في كل الحالات ؟.....

35- كيف هي علاقتك مع الأقارب ؟ جيدة ☐ متوسطة ☐ متوترة ☐

36-هل تتبادلون الزيارات ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بنعم :هل هي ؟ من حين لآخر ☐ المناسبات ☐ نادرا ☐

37 -هل تتبادلون المساعدات ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا نعم ماهي.....

38- على أي أساس ؟ واجب ديني ☐ عادات وتقاليد ☐ الحماية ☐ مصلحة ☐ أخرى.....

39- كيف هي علاقتك مع الجيران ؟ جيدة ☐ متوسطة ☐ متوترة ☐

40- هل تتبادلون الزيارات؟ نعم ☐ لا ☐

-إذا كان الجواب بنعم هل هي ؟ من حين لآخر ☐ المناسبات ☐ نادرا ☐

41-هل تتبادلون المساعدات ؟ نعم ☐ لا ☐ إذا نعم على أي أساس ؟ واجب ديني ☐ مصلحة ☐ عادات وتقاليد ☐ أخرى .....

42- هل تواجهك صعوبات في تربية أبنائك كما ترغب ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا نعم ، أذكرها .....

43 - هل تحرص على تعريف أبنائك بأقاربهم ؟ نعم ☐ لا ☐

لماذا في كلتا الحالتين؟.....

.....

44-هل لديكم أقارب في نفس الحي أو الحومة ؟ نعم ☐ لا ☐

-إذا نعم هل يؤثر هذا على تربية أبنائك ؟ نعم ☐ لا ☐

-إذا كان الجواب نعم ، هل يؤثر هذا؟ إيجابا ☐ سلبا ☐

-في كلتا الحالتين ، كيف ذلك؟.....

.....

المحور الرابع :

45-هل لديك أقارب أو معارف يعملون في مراكز هامة ؟ نعم ☐ لا ☐

-إذا كان الجواب بنعم ؟ هل تطلب المساعدة منهم عند الحاجة؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كان الجواب بنعم ،على أي أساس ؟ واجب اجتماعي (العرف يملي علينا تفضيل الزملاء والأصدقاء أو الأقارب....) ☐ تقديم خدمة عن طيبة خاطر ☐بداية عهد وتعاقد بينكما ☐ أخرى ..... -

إذا كان الجواب بلا لماذا ؟.....

46 من خلال تعاملك وتفاعلك اليومي مع الناس،هل سبق وأن علمت بأشخاص لجئوا إلى طرق غير قانونية لقضاء مصالحهم؟ نعم ☐ لا ☐

إذا نعم ، ماهي هذه الطرق : المحسوبية ☐الرشوة ☐الاحتيال ☐أخرى.....

47- هل توافق بأنّ لجوئنا لهذه الممارسات غير الرسمية يفقد هذه المؤسسات مصداقيتها ويقلل من فعاليتها؟

موافق جدا ☐ موافق ☐ غير موافق ☐ غير موافق تماما ☐ بدون رأي( )

48- هل ترى أنّ المؤسسات الحديثة (البلدية ،البنوك ،القضاء.المستشفى....) تقدم الخدمات :

على قدر المساواة ☐ بالمحاباة ☐ لذوي النفوذ ☐ بالرشوة ☐أشياء أخرى .....

49- هل المؤسسات الحديثة الجزائرية البلدية ،البنوك ،القضاء.المستشفى.... تسير بـ :

- الموضوعية والعقلانية. ☐ - بالطرق التقليدية ☐ - كليهما : (التقليدية والعقلانية) ☐

50-في رأيك ماهي الوسيلة الأنجع لكي يتغلب الأفراد على المشكلات الإدارية؟ رتبها حسب الأهمية (1،2،3.....)

بالمثابرة الشخصية ☐ بامتلاك شبكة علاقات "المعارف" ☐ باللجوء إلى الرشوة والمحسوبية ☐بالفوضى (استعمال القوة ،غلق الطرق وتخريب الممتلكات العمومية وغيرها...) وسيلة أخرى،أذكرها.....

51- ماذا تعني ، الممارسات غير الرسمية "(الوساطة ،المحسوبية،الرشوة.....) بالنسبة لك ؟ اختصار للوقت والجهد ☐ اعتداء على حقوق الآخرين ☐سلوك غير حضاري ☐فقدان للكرامة الإنسانية ☐

آخر.....

52-في رأيك ، هل للطوابير الموجودة بشكل دائم في الإدارات العمومية سبب مباشر لتنامي الوساطة والمحسوبية والرشوة؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب بنعم ،كيف ذلك؟.....

.....

53- يلاحظ في المجتمع الجزائري تفاقم ظاهرة المحسوبية والرشوة والفساد. في رأيكم من هي الجهات المسئولة عن هذا ؟ الأفراد ☐ الدولة ☐ كليهما ☐

وضح ذلك.....

.....

المحور الخامس :

54- هل تعتمد في حياتك اليومية على أشخاص في قضاء مصالحك ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب، بـ / نعم ، هل هذا؟ دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

55- هل كونت صداقات من خلال تفاعلك مع الآخرين؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بنعم كيف كونتها؟.....

.....

56- هل سبق وأن استعنت بهم عند الحاجة؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كان الجواب بنعم ،ما هي مهنته؟.....

57- هل تحتفظ بأرقام هاتف لأشخاص مهمين في المجتمع ؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كان الجواب بنعم ،هل سبق وأن استعنت بهم عند الحاجة؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كان الجواب بنعم ،ما هي مهنتهم؟.....

58- هل أنت منخرط في إحدى ؟ الجمعيات ☐ هيئات نقابية ☐ أحزاب سياسية ☐

تنظيمات أخرى أذكرها.....

-إذا كان الجواب بنعم ،هل سبق وأن استعنت بأحد الأعضاء عند الحاجة؟ نعم ☐ لا ☐

-إذا كان الجواب بنعم ،ماهي وظيفته ؟.....

59-هل أنت مشترك في إحدى شبكات التواصل الاجتماعي ؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا نعم ،هل سبق وأن استعنت بأحد الأعضاء عند الحاجة؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كان الجواب بنعم ،ما هي مهنتهم؟.....

60- هل سبق وأن علمت بأشخاص لم يتمكنوا من أخذ حقوقهم بطريقة عادية ؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كان الجواب نعم ،لماذا؟.....

.....

61- هل سبق وأن علمت بأشخاص تمكنوا من قضاء حاجاتهم بفضل الوساطة والمحسوبية ؟ نعم ☐ لا ☐

62- هل ترى أنّ الوساطة والمحسوبية .. في المجتمع الجزائري كافية وحدها لتأمين حياة الأفراد ؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كان الجواب نعم ،كيف ذلك؟.....

.....

63-رتب بالأرقام (1،2،3 ،4...) الطريقة الأسهل لقضاء الحاجات الإدارية في المجتمع الجزائري. إذا تساوت الطرق، ضع نفس الرقم) إتباع الطرق القانونية امتلاك شبكة علاقات "المعارف" الاحتيال والتلاعب بالقوانين. تقديم الهدايا "الرشاوى " طريقة أخرى ،رتبها .....

64- هل تؤيد القول بأنّ المحسوبية والوصولية والرشوة تجاوزت القانون وأضعفته وأضعفت المؤسسات الحديثة ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان الجواب بنعم ،كيف ذلك؟.....

.....

.....

65- في رأيك كيف نمت ثقافة (الوساطة ،المحسوبية ،الرشوة .....) في المجتمع الجزائري؟.....

.....

.....

المحور السادس :

66- عند محاولة الاستفادة من خدمات الإدارة العمومية هل تخضع تصرفاتك للقانون دائما (العقلانية، الموضوعية..)؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بلا ، كيف ذلك ؟ .....

.....

67- هل تقبل بتقديم الهدايا مقابل تحقيق مصالحك في الجهات الرسمية (مثل الحصول عل عمل أو سكن أو غيرها)؟ نعم ☐ لا ☐

68-إذا تعارضت مبادئك مع قضاء حاجاتك كيف تتصرف ؟

تقضي حاجاتك ولا تبالي ☐ تتمسك بمبادئك مهما كان الأمر ☐تقضي حاجاتك وأنت غير راضي ☐

69-عندما تكون في حاجة هل تستعين ؟ بالتضامن التقليدي (الأقارب، الأصدقاء، الجيران) ☐الاعتماد على النفس بالطرق الموضوعية كل☐ما حسب ما يمليه الواقع ☐

لماذا في كلت الحالتين ؟ .....

.....

70- على أي أساس تسير في حياتك أكثر؟- حسب (العرف،الوساطة ...). ☐ حسب القانون ☐

لماذا في كلتا الحالتين ؟.....

71- في رأيك لماذا يتمسك الأفراد بالعلاقات الشخصية والوساطة في قضاء حاجاتهم الإدارية؟

.....

.....

72 - هل يمكن مكافحة الممارسات غير الرسمية "(المحسوبية،الرشوة .....)؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بنعم ،كيف ذلك؟.....

إذا كان الجواب بلا :لماذا؟.....

.....

.....

73 - في رأيك كيف يمكن للفرد أن يعيش براحة وأمان في المجتمع الجزائري؟

.....

.....

74- كيف يمكن أن يسود التفكير العقلاني والعدالة والوعي الحضري في المجتمع الجزائري ؟.....

.....

.....

.....

جدول رقم (01) طريقة الاستقبال بالتنظيمات الجزائرية:

طريقة الاستقبال	التكرار	النسبة
عدم اللباقة	6	%1,1
العبوس وسوء المعاملة	30	%5.3
عدم الاحترام و الاحتقار	26	%4.6
أكثر من إجابتين	355	%63,1
بدون إجابة	146	%25,9
المجموع	563	%100,0

جدول رقم (2)يبين نمط الأسرة وعلاقته بعدد الأبناء:

عدد الأبناء / **نمط الأسرة**	2-0	4-3	6-5	8-7	9 فأكثر	**المجموع**
ممتدة	%31,7 71	%41,1 92	%21,4 48	%4,5 10	%1,3 3	%39,8 224
نووية	%22,1 75	%37,8 128	%29,5 100	%8,6 29	%2,1 7	%60,2 339
المجموع	%25,9 146	%39,1 220	%26,3 148	%6,9 39	%1,8 10	100,0 563

جدول رقم (3)نوع المسكن وتبادل الزيارات :

تبادل الزيارات / **نمط السكن**	**نعم**	**لا**	**بدون إجابة**	**المجموع**
فيلا	%47,7 82	%50,0 86	%2,3 4	%30,6 172
شقة	%52,5 138	%46,0 121	%1,5 4	%46,7 263
حوش	%71,0 71	%29,0 29	/	%17.8 100
سكن هش	%66.7 16	%33.3 8	/	%4.3 24
مسكن تقليدي	/	%100 4	/	%0.7 4
المجموع	%54.5 307	%44 248	%1.4 8	%100,0 563

جدول رقم(4) يبين تبادل الزيارات مع الجيران وعلاقته بتبادل المساعدات.

تبادل المساعدات / **تبادل الزيارات**	**نعم**	**لا**	**بدون إجابة**	**المجموع**
نعم	%93.2 286	%6.8 21	/	%54.5 307
لا	%60.5 150	%33.5 83	%6 15	%44 248
بدون إجابة	/	/	%100 8	%1.4 8
المجموع	%77.4 436	%18.5 104	%4.1 23	%100,0 563

جدول رقم (5) يبين نمط الأسرة وعلاقته بترتيب العائلة في حل المشكلات الحياتية .

الرتبة / نوع الأسرة	1	2	3	4	5	لا ألجأ إليها	بدون إجابة	المجموع
ممتدة	%87,1 195	%2,7 6	%4,0 9	%0,4 1	/	%5.8 13	/	%39.8 224
نووية	%75,5 256	%13,0 9	%4,7 16	/	%1,2 4	%4.4 15	%1.2 4	%60.2 339
المجموع	%80,1 451	%8,9 50	%4,4 25	%0,2 1	%0,7 4	%5 28	%0.7 4	%100 563

جدول رقم (6) يبين الوسطاء والعلاج

الوسيط	العلاج		المجموع
	نعم	لا	
قريب	% 90.4 303	%9.6 32	%59.5 335
صديق	%94.6 283	%5.6 16	%53.1 299
زميل في العمل	% 93.7 239	%6.3 16	%45.29 255
جار	%88.5 123	%11.5 16	%24,7 139
علاقة كونتها بنفسك	% 91.9 227	%8.1 20	%43.9 247
آخر	% 66.2 47	% 33.8 24	%12.6 71
المجموع	% 80.8 455	%19.2 108	%100 563

جدول رقم(7) يبين الوسطاء والتعليم

الوسيط	المدرسة		المجموع
	نعم	لا	
قريب	% 57 191	%43 144	%59.5 335
صديق	%53.2 159	%46.8 140	%53.1 299
زميل في العمل	% 59.2 151	%40.8 104	%45.29 255
جار	%59.7 83	%40.3 56	%24,7 139
علاقة كونتها بنفسك	% 51.4 127	%48.6 120	%43.9 247
آخر	% 54.9 39	% 45.1 32	%12.6 71
المجموع	% 46 259	%54 304	%100 563

جدول رقم (8) يبين الوسطاء والعمل.

الوسيط	العمل		المجموع
	نعم	لا	
قريب	%65.4 219	%34.6 116	%59.5 335
صديق	%59.9 179	%40.1 120	%53.1 299
زميل في العمل	% 63.9 163	%36.1 92	%45.29 255
جار	%59.7 83	%40.3 56	%24,7 139
علاقة كونتها بنفسك	% 57.9 143	%42.1 104	%43.9 247
آخر	% 66.2 47	% 33.8 24	%12.6 71
المجموع	% 51.7 291	%48.3 272	%100 563

جدول رقم (9) يبين الوسطاء ومعاملات مختلفة.

الوسيط	معاملات أخرى		المجموع
	نعم	لا	
قريب	%61.8 207	%38.2 128	%59.5 335
صديق	%73.2 219	%26.8 80	%53.1 299
زميل في العمل	% 63.9 163	%36.1 92	%45.29 255
جار	%62.6 87	%37.4 52	%24,7 139
علاقة كونتها بنفسك	% 69.2 171	%30.8 76	%43.9 247
آخر	% 77.5 55	% 22.5 16	%12.6 71
المجموع	% 53.81 303	%46.18 260	%100 563